الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري- قسنطينة-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
الرقم التسلسلي.......

عـــنـــوان الأطــــــــروحــــة

الـــمــرأة و الـــعنف في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنّفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة: قنيفة نورة

إشراف الأستاذ الدكتور:علي قوادرية

أعضاء لجنة المناقشة:

-أ.د/رابح كعباش (رئيسا)	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
-أ.د/علي قوادرية (مشرفا و مقررا)	أستاذ التعليم العالي	جامعة20 أوت 55 سكيكدة
-أ.د/علي سموك (مناقشا)	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة
-أ./د سليمان بومدين (مناقشا)	أستاذ التعليم العالي	جامعة20 أوت 55 سكيكدة
-أ.د/عبد الرزاق جيلالي (مناقشا)	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار عنابة
-د/فتيحة بن شيخ لفقون (مناقشا)	أستاذة محاضرة	جامعة منتوري قسنطينة

السنة الجامعية 2009 - 2010

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

مقدّمة

مقدّمــة:

قد يحقّ لنا اليوم وبعد مرور سنوات عديدة من التغيير والتغيّر في الحياة الإجتماعية للمجتمع الجزائري،وما تبعها من أحداث،طبعها السياسي و الإقتصادي و الديني،أن نعود مرّة ثانية*إلى المرأة الجزائرية في إطار خاص تدور حوله الدراسة القائمة،والنابعة أساسا من إهتمام ذاتي،نحاول من خلالها أن نبحث في وضعها الجديد..،في دورها في بناء المجتمع..،في مدى مساهمة التغيرات المجتمعية في تحويلها إلى ذات إجتماعية..،تتأمّل نفسها..،تُراجع ما فيها..،تنتقد حاضرها..،تهفو إلى زمن آت يطبعه الإعتراف باختلافها كهوية وككيان..،في مدى تحقيق طموحاتها بعد هذا التغيّر الذي لحق بالمجتمع لاسيّما وأنّ تبعاته المادية والفكرية كانت في اعتقادنا إيجابية في جوانب كثيرة..،في مدى اقتراب واقعها من النمط المثالي للمرأة العصرية الذي نادى به بعض المفكرين..، وإن كانت هناك عوامل مكبّلة لانطلاقتها..،وما مدى تأثيرها على وضعها..؟

و لأنّ المرأة الجزائرية كيان إنساني،فإن واقعها يطالعنا بالكثيرمن الظواهر التي لا تزال تحكمها متغيّرات كثيرة،و ما هي في النهاية إلاّ تعبير عن الوضع الإجتماعي الذي نعيشه.أكثر من ذلك تبدو المرأة الجزائرية حالة تحليلية أو محورا تحليليا"*analyseur*"تجمع خلاصة التناقضات المجتمعية كما أنّ قضيتها لم تكن منفردة بذاتها داخل الإشكال المجتمعي،بل تشابكت وتجمّعت في سياق من الخصوصيات التاريخية للمجتمع الجزائري ولثقافته،ممّا يعني أنّه من الضروري أن ننظر إلى القضية لا بمنظور الساكن بل بمنظور المتغيّر أو المتحرّك،و ربّما المتأزم أيضا.

وصف الباحث العربي **علي وطفة** الأزمة بأنّها:"الوضعية المأزقية التي يوجد فيها الإنسان من دون الحلول المطلوبة،و التي تستثير صراعات وجدانية ونفسية عنيفة،قد تؤدّي بوحدة الشخصية وتكاملها على المستوى الفردي وعلى المستوى الإجتماعي.(1)

ولأنّ البحث في بعض الظواهر يستلزم الوعي بالآليات التي تتحكّم فيها،لاسيّما ما تعلّق بالعالم النسوي الذي يقتضي البدء باختراق الحجب المتنوّعة التي تحول دون وضع مظاهرخفية تحت المجهر العلني،فإنّ البحث في لبّ هذه الحقائق التي تحدّد الوجود النسوي هو الأساس في اعتقادنا،خصوصا و أنّ الأنوثة قبل كلّ شيء أدوار إجتماعية،أفعال تكتسب منذ الطفولة الأولى أين يعلّم المجتمع أفراده لعب بعض الأدوار و السلوكيات حسب دور انتمائهم الجنسي و بمواصفات إجتماعية،و معتقدات نوعية في إطار المسموح والممنوع.

في هذا الإطار بالذات تشير بعض الدراسات إلى أن "الإناث أكثر قابلية لتأثيرات المجتمع،وا توافقا معه،ويقبلن ما رسمه لهن المجتمع من دور خاص بهنّ كإناث يتلخّص في السلبية والتبعية،وفي تهيئتهن لدور الأنثى كأم،أو زوجة،أو ربّة بيت تابع لسيطرة الرجل.فثقافة وحضارة المجتمع هما اللتان تحدّدان وضعية المرأة،وقد يكون ذلك خلال التنشئة في الأسرة،أوفي أنماط التحصيل الدراسي أو في التوجيه إلى إختيار مهن بهدف تقوية ودعم الإحساس بالجنس،و في خلق ما بينهما من فروق تجعل الأنثى أقلّ طموحا من الرجل في مشاركتها الإجتماعية،وأكثر شغلا بأمور الزواج والجنس وإرضاء الرجل".(2)

وقد نجد ونحن بصدد هذا الطرح نوعا من- **الفوبيا الجنسية**- الخاضعة لتناقضات اجتماعية كثيرة، حدّدت مصير المرأة الجزائرية و جعلتها تعيش صراعا حقيقيا مع متطلّبات عصرية مستجدّة بالغة التأثير على صورة ذاتها الإجتماعية،تنمو في مجال إدراكي خاص،وتتكوّن نتيجة تفاعلها مع المحيط الإجتماعي ومع العالم الخارجي،في إطار مجموعة صور إجتماعية موروثة،أسّست لهذا العالم ممنوعات لا منتهية قائمة على الطّهارة الجسدية المعلنة أو الخفية لدرجة الإنتقام بالموت المطلق من أي كائن يمسّ ولو رمزيا بهذه القيمة ودون استثناء،سواء كانت ماكثة بالبيت أو عاملة أو متزوّجة أو مطلّقة أو...

باختصار مهما كان وضعها الإجتماعي فهي ملزمة بمسؤوليات متباينة،وطلبات متنوّعة،وواجبات متداخلة،وارتباطات متشعّبة منها ما تعلّق بأدوارها العائلية كأم أو كزوجة أو كربّة بيت،أوكإبنة.. ومنها ما ارتبط بأدوارها العصرية،و بالتالي فهي مطالبة بمواجهة هذه الضغوط،التوفيق بين مختلف المسؤوليات،وحل شتى الصراعات التي تعيشها في أوقات كثيرة.

تضيف في هذا الإطار الباحثة الإجتماعية العربية **فهمية شرف الدّين**:"أنّ العلاقات الأسرية ماتزال قائمة على القوّة،و لم تستطع التغيّرات أن تؤدّي إلى تحوّل نوعي في وضع الأسرة و نمط العلاقات داخلها فظلّ وضع المرأة متدنّيا يشير إلى تبعيّتها وخضوعها للرجل،وكأنّها محكومة ببقايا علاقات العبودية التي تأسّست تاريخيا مع نشأة الملكية الخاصّة،وسيطرة الحضارة الذكورية في ظلّ سيادة النظام الأبوي،ذلك النظام الذي يعطي سلطة مطلقة للرجل ويفرض على المرأة الخضوع المطلق لسلطته،وقد لا نبالغ بالقول أنّ معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مجتمعاتنا العربية حتّى الآن تدعّم بشكل أو بآخر القول بأنّ المرأة والأبناء هم امتداد طبيعي لملكية الرّجل."(3)

وقد نصل إنطلاقا ممّا سبق طرحه أن إنتاج وإعادة إنتاج نماذج الأدوار النمطية الجنسية قد تهيئ الشروط الضرورية لبروز سلوكيات عنيفة ضد المرأة،واعتبارها عادية بل ومشروعة أيضا من طرف

الآخر أو الآخرين.فعندما تتمرّد المرأة على مجموع أدوارها تُعتبر خارج النسق،خارقة انينه ونظمه،ناشزا،عاصية،غير مطيعة..وغيرها من الصفات الإجتماعية،مما يستلزم تدخّل سلطة الذكورة في شخص أفراد أو عبر مؤسسات لتذكيرها بمعايير الثقافة الجماعية،و بالحدود "**المقدّسة**" لعلاقات الهيمنة و الخضوع،وإذا لم ينفع التذكير فإنّ وضعها يستدعي التأديب.من ثمّ قد تتعرّض لأشكال مختلفة من العنف تصل إلى حدّ استعمال أساليب انتقامية أكثر شدة تطال حياتها الخاصّة والعّامّة إذا لم تلتزم بالإطار الثقافي الذي يعكس الدور المعتبر الذي تمارسه المقدّسات الإجتماعية ومختلف الطقوس والرموز في التنظيم الاجتماعي،بل وقد تؤكد على هيمنة النسق الثقافي الرمزي على البنية الإجتماعية ومساهمته الدّائمة في إنتاج العلاقات الإجتماعية وإعادة إنتاج أساليب الضبط والتنشئة الإجتماعية.

هو العنف إذا،ظاهرة مميّزة،قديمة حديثة،غالبا ما يأتي تتويجا لعمليّة تطهير طويلة تمسّ كلّ ما يشكّل أصالة الفرد،وحينما يمارس على أجساد ضعيفة؛يأتي لتوقيع إرادة مميتة تجاهها...طابو من الدرجة الأولى"*Tabou par excellence*" موجود في المتخيّل الجماعي وفي الموروث الثقافي المثقل بحيثيات النظام التقليدي والهويّة الأنثوية المؤسّسة والمقولبة ضمن إشكالية الجسد التي تُبرز عند دراسة موضوع المرأة صورا إجتماعية ورموزا ثقافية،وربّما أيضا تمثّلات جماعية ***Représentation***،أو إيديولوجيات،أوخطابات في البنية المجتمعية الكلّية...،ممّا يقودنا إلى القول بأنّنا أمام ظاهرة شاملة و متشابكة،لأنّ البحث فيها يحتّم الإستعانة بأبعاد كثيرة جدّا بدءا بتاريخية الظّاهرة،و وصولا إلى تحليلات سوسيولوجية واقعية في شكل إسقاطات إجتماعية تساهم في فهم وتفسير ظاهرة العنف الموجّه ضدّ المرأة الجزائرية،أشكاله،أهم مظاهره،الأطراف الممارسة له، الفضاءات الإجتماعية المتميّزة به،..و غيرها.

لقد طرحت كثيرا من وسائل الإعلام ظاهرة العنف محاولة منها تقديم وصف واقعي لبعض أشكاله ومختلف تجلّياته على ميادين الحياة المجتمعية،كما ذهب العديد من الباحثين والدّارسين إلى البحث عن تفسيرات علمية للظاهرة،و إذا كان يبدو جليّا أنّ هذه الدراسات بيّنت أنّ النظام الإجتماعي و الوضع الإقتصادي و المستوى المعيشي كلّها عوامل قد تساهم في وضع حدّ للعنف،فإنّ الملاحظ أنّها لم تضع موضع السؤال **علاقة العنف بتشكيل الهويّة الرجولية** ممّا يجعل العنف ضدّ المرأة يبدو لدى الكثيرين ظاهرة عرضية أو مسألة طارئة في الزمان والمكان لدرجة أن النساء أنفسهنّ قد يمارسن القبول الطوعي لهذا الوضع،وقد يعتبرنه سلوكا طبيعيا يدخل في إطار الوضع الإجتماعي الذي تعشنه وتتعايش معه مثلما هو ملاحظ واقعيا.

يؤكّد **هشام شرابي** في هذا الإطار أنّ حجر الزاوية في النظام الأبوي يقوم على استعباد المرأة وأن الأبوية تتمثّل في نزعتها السلطوية الشّاملة التي ترفض النقد ولا تقبل الحوار.(4)

وتضيف الباحثة المغربية **فاطمة المرنيسي** أنّ المرأة الخاضعة للسيطرة هي الصورة الأساسية والجوهر والتجسيد الحي للنموذج التراتبي الذي يرعاه النظام الأبوي.(5)

هذا يعني أنّ هناك علاقة بين العنف وتشكّل الهويّة الرجولية،حيث أنّ هذه الأخيرة تتأسّس على الهيمنة على المرأة بوجه خاص،وعلى تحكّم الرجال في وسائل الإنتاج المّادي،واحتكارهم لوسائل العنف الفيزيقي والرمزي،ممّا يدعونا إلى طرح العديد من الأفكار والتحليلات التي قد تتحقّق انطلاقا من الدراسة الحالية التي نسعى من خلالها إلى تأسيس ممارسة سوسيولوجية أو شكلا آخر من البحث العلمي السوسيولوجي أساسه فضاء إجتماعي تؤطّره حركيات و ممارسات مختلفة، وأحيانا كثيرة متناقضة،خصوصا ما تعلّق بجدلية التقليدي العصري التي أثّرت على المرأة الجزائرية و على كينونتها،وبالتالي على هويتها،ولتأخذ شكلا تفاعليا إجتماعيا ذا طابع إلزامي مشروط و مشروع مع الذات الأنثوية الجزائرية ومع الآخرين،يسيّرها حراك إجتماعي بطيء جدا نحاول من خلاله ملامسة الحياة الإجتماعية بخصوصياتها المتعدّدة الأوجه و المحدّدة لهوية المرأة التي تبدو وكأنّها معقّدة،و لا يمكن بأي شكل من الأشكال إعطاء تصوّرات وإجابات بسيطة عن الأسئلة العالقة حولها،ذلك أن الجدلية الإجتماعية الثقافية المطروحة أكثر تعقيدا من محاولة تبسيطها،خصوصا إذا كانت مرتبطة بأشكال مختلفة من العنف الممارس على المرأة التي نحاول طرحها و تحليلها إنطلاقا من واقع أنثوي ذكوري معطى.

على هذا الأساس و المنطلق الفكري النظري جاءت الدراسة مقسّمة إلى الفصول التالية:

الفصل الأول وقد شمل على موضوع الدراسة،حيث تم فيه تحديد مشكلة الدراسة التي تمثلت في التساؤل التالي:ماهي أشكال العنف الممارس على المرأة في المجتمع الجزائري؟و تجلت أهمية الدراسة من خلال طبيعة الموضوع نفسه،حيث يُعد من المواضيع الهامة خاصة في هذه المرحلة التي يمرّ بها المجتمع الجزائري،و التي تميزت في معظمها بالعنف الذي دمّر البنية التحتية للمجتمع،و بالتالي تتضح خطورتها في شموليتها وفي تعدّد أشكالها،مما يعني أهمية دراستها وتحليلها للوصول إلى الحلول الممكنة في ظلّ التغيّرات التي نعيشها و التي تبرز فيها أهمية دور المرأة في التنمية المجتمعية.أمّا عن أهداف الدراسة فقد تجلت في مجملها في محاولة الكشف عن بعض أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية وعن أبعاده الظاهرة منها و الخفية.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

وقد تناول **الفصل الثاني** تاريخ الفعل العنفي،تصنيفاته،وأهم أشكاله،حيث حاولنا فيه تقديم مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد للفعل العنفي بدءا من تاريخه ووصولا إلى المرحلة الآنية التي نعيشها،ثم أهم خصائصه وتصنيفاته المتنوعة باعتباره ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية و النفسية،لتطرح لنا فيما بعد أشكالا مختلفة من العنف بدءا بالعنف الأسري ثم التربوي،فالنفسي و الاجتماعي و وصولا إلى الإقتصادي، السياسي،الإعلامي والديني.

في حين شمل **الفصل الثالث** على أهم المقاربات الإنسانية التي تناولت ظاهرة العنف بالطرح والتحليل و التفسير المعمق،حيث عملنا على تقديمها و تحليلها تحليلا كيفيا- نوعيا معتمدين على جملة أبحاث نظرية متعددة الإتجاهات لتفسير ظاهرة العنف أولاّ ثم العنف الموجه ضد المرأة.

أما **الفصل الرابع** واستكمالا لسابقه فقد حاولنا من خلاله تحليل الفعل العنفي الموجه ضد المرأة في جملة طروحات فكرية،بدءا بتاريخية الظاهرة وبُعدها الإحصائي ثم أشكالها،وبعض المقاربات الإنسانية التي تناولتها بالطرح والتحليل،دون أن نتناسى البعد الحقوقي للظاهرة،وأهم الآثار المترتبة عنها.

بينما تطرقنا في **الفصل الخامس** إلى المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي في محاولة منا لإسقاط ما طُرح حول العنف بشكل عام،والعنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص على المرأة الجزائرية،و ذلك من خلال تقديم الظاهرة العنفية في أوجهها المتعددة،وتفسيرها سوسيولوجيا معتمدين البعد التاريخي الإجتماعي كمحور أساسي في ذلك.

في حين تطرقنا في **الفصل السادس** إلى المرأة الجزائرية والتغيير الذي طرأ على وضعها التقليدي وأهم أبعاده لاسيما ما ارتبط بالتعليم والعمل في إطار جدلية التقليدي العصري،والذي كان ممهدا **للفصل السابع** أين قمنا بإسقاط ظاهرة العنف على واقعها المتغيّر،و التي اعتبرناها إستنتاجات أولية بُنيت عليها منطلقات فكرية إمبريقية كانت بدايتها مع **الفصل الثامن** أين قمنا بتوضيح الإجراءات المنهجية للدراسة،بدءا بالفرضيات التي اعتمدتها الممارسة البحثية،ثم مجالات البحث،و العينة وخصائصها والمناهج والأدوات المستخدمة.

أما **الفصل التاسع** فقد شمل على المعطيات الواقعية للدراسة بمبحثيها الإثنين والمتمثلة في تحليل مضمون الملفات الطبية و تحليل المعطيات الخاصة بالمبحوثات حيث قمنا بتحليل المتغيرات الأساسية في الدراسة والمتمثلة في المرأة الجزائرية واقعيا من خلال تحليل الملفات الطبية و مقابلات المبحوثات.

وأخيرا قمنا بطرح و تحليل نتائج الدراسة في ضوء ما تقدم طرحه نظريا و تحليله واقعيا، تختتم الدراسة بطرح سوسيولوجي علمي مبني على الأبعاد البحثية الأساسية للدراسة في محاولة منا لفت الإنتباه–و على جميع المستويات–لظاهرة خطيرة جدا و مؤثرة جدا على حياة المرأة الجزائرية.

مراجع المقدمة:

*الدراسة الأولى لنفس الباحثة :وضعية المرأة المطلّقة في المجتمع الجزائري،رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم علم الإجتماع ،جامعة قسنطينة 1999-2000.

1–علي وطفة:الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي،في:الثقافة العربية :أسئلة التطور والمستقبل، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ديسمبر2003،ص25.

2–سهير لطفي:وضع المرأة في الأسرة العربية و علاقته بأزمة الحرية و الديمقراطية،في المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1986،2.

3–فهمية شرف الدّين:أصل واحد و صور كثيرة،ثقافة العنف ضدّ المرأة في لبنان،دار الفرابي،بيروت، 2002 على الموقع الإلكتروني:*www.studies.gov.lb/Cultures/ar-LB*

4–هشام شرابي:النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلّف،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،1992 ص27.

5– فاطمة المرنيسي:السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي،بيروت،دار الحداثة،ص 30.

الـــــــفـــصـــل الأول

الفصل الأول

موضوع الدراســـة

1- تـــحـــديـــد مـــشـــكـــلـــة الـــبـــحـــث:

في الوقت الذي نؤكّد فيه على التنمية المجتمعيّة،لاسيّما وأنّه لم يعد هناك جدل حول أهمّيتها،يطالعنا الواقع الاجتماعي الجزائري بأشكال متنوّعة ومختلفة من التخلّف المجتمعي الذي تعاني منه الكثير من شرائح المجتمع،وبظواهر يصعب على الكثيرين استيعابها أو حتى دراستها لارتباطها بممنوعات و مقدّسات...

في هذا الإطار بالذات يرى المفكر العربي مصطفى حجازي أن البنية الإجتماعية المتخلّفة التي تتخذ على المستوى ا[illegible] نمطا من الوجود،هي التي تحكم في النهاية السلوك الفردي،هذا النمط من السلوك يشكّل البعد الذاتي من مسألة التخلّف الذي يحمل البعد الموضوعي ويتفاعل معه جدليا في حالة من تبادل التأثير و التحدي.(1)

وإن كنّا سنركز في طرحنا على شكل أكثر عمقا من أشكال التخلّف الإجتماعي الذي أعطاه المفكر العربي هشام شرابي بعدا آخر بعيدا عمّا عاهدناه في نظريات التنمية والتحديث.فالتخلّف الذي نجابهه حسبه هو من نوع آخر،كامن في أعماق الحضارة الأبوية،إنه حضور لا يغيب لحظة واحدة عن حياتنا الإجتماعية،نتقبله ونتعايش معه ثم نتبنّاه،يتخذ أشكالا عدّة،تتميز عن بعضها بعضا بصفتين مترابطتين:اللاّعقلانية والعجز..إنّه النظام الأبوي الذي يتّسم بشكل مميّز من التنظيم الإقتصادي و الإجتماعي،ونمط التفكير و السلوك و العمل،و الذي يتميّز بوجود علاقات إجتماعية لا تبدو قائمة إلاّ بين الرجال،وأي نشاط لا يبدو ممارسا إلاّ من طرفهم،وكأن المرأة مقصاة و مفتقدة إلى المكانة في بنية المجتمع،ولا تمارس أي دور داخله.(2)

قد يعني ذلك أنّ هذا النظام قد أثّر فعليا على الوضع الإجتماعي للمرأة،وعلى دورها التنموي،و على مساهمتها في التقدّم المجتمعي والتي أصبحت أساسية لاجدال فيها.وقد يكون هذا الوضع دافعا أساسيا لإجراء الكثير من الأبحاث عن مدى فعالية دورها في المجتمع،مع التأكيد على عملية المساهمة هذه،لاسيّما و أنّ الكثير منها بقيت في اعتقادنا محصورة في إطار عام ربّما بعيدة عن حقائق إجتماعية خفية تعيشها وتعاني تأثيراتها المستمرّة.بل إنّ هذه الحقائق بحيثياتها وأبعادها الخفية هي في اعتقادنا أساس أي دراسة سوسيولوجية حول المرأة الجزائرية..،أليس البحث السوسيولوجي هو البحث عن المخفي على حدّ تعبير عالم الإجتماع الفرنسي بيار بورديو...؟؟

ولسنا هنا في موقع النقد أو التقليل من القيمة العلمية لهذه الأبحاث،بل لنؤكّد أن الموضع الجديد الذي تحتلّه المرأة الجزائرية في إطار تحوّل العلاقات الاجتماعية،و طموحاتها في تحقيق و إشباع حاجاتها الجديدة في ضوء التغيير والتغيّر الإجتماعيين جعلنا نعتقد أنّ التحدّيات التي تواجهها

خاصة جدّا،ولها في أعماق التاريخ جذور ترتبط بأبعاد النظام الأبوي وتركيبته الإجتماعية القائمة على الإقصاء الإجتماعي الممارس عليها،والشرعية الخرافية للسيطرة الذكورية،ولعل الأخطر من ذلك الوضع الإزدواجي المتناقض الذي تحوّل إلى حتمية إجتماعية حقيقية متعدّدة الأوجه،تعيشها وتتعايش معها يوميا،قائمة أساسا على التقليد في مقابل الحداثة..،أو السلفية في مقابل التقدّم..،أو المحافظة في مقابل التغيير...

تمثّل ظاهرة العنف بشكل عام موضوع انشغال واهتمام الكثير من المفكّرين الذين أكّدوا على أنّ الإنسان"كائن محيّر تمتزج فيه أرقى الصفات وأنبلها مع أدنى الطبائع وأفضعها..،وتتعايش فيه نزعات متعارضة ومتناقضة؛نزعة الحياة والبقاء في مواجهة غريزة الدمار و الموت .."(3)

غير أنّ العنف الذي نحن بصدد دراسته هو العنف الممارس على المرأة،الظاهر منه و المحتجب، باعتباره ظاهرة اجتماعية شاملة.فهو من الظواهر المتواجدة في قلب الحياة الإجتماعية الخاصة إذ يتطلّب إلتماسها معاينة سوسيولوجية خاصة،وحوار إجتماعي علمي بلغة واضحة تكشف عن واقعه،لاسيّما وأنّ ملاحظاتنا البسيطة أدّت بنا إلى التأكيد على صعوبة الممارسة السوسيولوجية في تناوله،وصعوبة خروجها عن مضمونها الكلاسيكي،بالإضافة إلى تعذّر إستنطاقها لتحليله وتفسيره في الكثير من الجوانب التي نراها "ممنوعات" و "طابوهات" في مجتمع مثل المجتمع الجزائري.

نلمسها–أي الممنوعات–في أبعاد مختلفة بدءا بالعائلة،فالتقسيم الإجتماعي للعمل،فالأعراف القبلية،فالرموز الإجتماعية،وصولا إلى المقدّسات.كل هذه الأبعاد ستؤثّر على وضعية المرأة،لكن تأثيرها سيكون متناقضا إلى حدّ كبير،بل وستساهم في تشكيل نموذج إنساني جدّ معقّد،تحدّده مجموعة وظائف تقليدية رمزية تتعايش معها المرأة،وتؤدي مهامها رغم تغيّر الأدوار الجنسانية بحكم التغييرات الإجتماعية،وبروز أفكار واتجاهات حديثة.هذا التناقض قد يكون مصدر عنف متعدّد الأشكال في ظل التنميط الجنساني للأدوار الجنسية من جهة،و السيطرة الذكورية من جهة أخرى.

هذه السيطرة فسّرها بعض الباحثين بفعل الثقافة التي تشكّل الفرد مرّة ثانية بعد التشكيل البيولوجي في رحم الأم وبعد الطبيعة البيولوجية هناك الطبيعة الثقافية التي يطلق عليها الطبيعة الثانيّة " *second nature* "،حيث أنّ العنف ضدّ المرأة قد يعود لأسباب إجتماعية تاريخيّة أساسها أساليب التنشئة التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكّما،كما قد يرتبط أيضا بطريقة تفكير الرجل و إيديولوجيّته التي ترى أنّه لابدّ أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسّسات وعلى المرأة أيضا.إذ تشير دراسات الأنثروبولوجية *Mead* إلى أنّ سيطرة الذكور على الإناث جسميّا واقتصاديا و سياسيا ونفسيا لا تعود إلى الفروق البيولوجية،بل تعود إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور و الإناث،وما يتوقّعه المجتمع من الجنسين.بل إنّ الذكورة والأنوثة لا تتحدّد بالصفات التشريحيّة ولكن باختلاف الفروق الثقافية والتوقّعات الإجتماعية.(4)

إنّ التغيّرات المتعدّدة التي عرفتها العائلة الجزائرية وأثّرت على شكلها وأدوار أفرادها ووظائفها الإجتماعية والثقافية، لم تؤثّر في اعتقادنا بشكل أكثر عمقا في العلاقات بين الأفراد،إذ لا تزال تقوم على منطق القوّة،والقوة هنا ليست عضلية فقط وإنّما أيضا معنوية أو بالأحرى عُرفية،والتي يكون مصدرها في الغالب الإطار التقليدي الأبوي..فلم تستطع هذه التغيّرات أن تؤدي إلى تحوّل نوعي في وضع العائلة ونمط العلاقات داخلها،ولا نزال نلمس النموذج التراتبي في العلاقات والخضوع الشبه دائم و المستمر للآخر سواء كان الأب،أو الأخ،أو الزوج،أو..،بل وفي حالات كثيرة يبدو وكأنّ المرأة إمتداد طبيعي وملكية خاصة للرجل،وأن الجسد الأنثوي لا يزال مقدّسا وممنوعا.

في مقابل ذلك قد نجد نوعا من القبول الطوعي لهذا الوضع من قبل المرأة لدرجة إعتباره سلوكا طبيعيا أو حادثة لا تستدعي الطرح أو الفصل فيها.تتحكّم في هذا البعد ثنائية"المرأة الجسد"، فتحوّلات هذا الجسد وطبيعة تركيبه تحدّد بشكل أو بآخر مكانة المرأة الإجتماعية،إذ يتحدّد حضورها على وجه الدقة بالنظر إلى هذه الإشكالية الفسيولوجية،وهي في نفس الوقت الوجه الآخر للعنف الذي يمارس عليها في بعديه التقليدي و الإيديولوجي الرجعي المحافظ أين نجد القمع الجنسي أساس التربية الجنسية.فاستمرار حياة المرأة في العرف الإجتماعي يجب أن تُبنى حسب هذين البعدين على الخضوع و اللاّمساس،وعلى تحريم دائري يمنع كلّ ما يمكن أن يؤدي إلى الخطأ.

أكثر من ذلك نجد أنّ العنف ضد المرأة الجزائرية كشكل من أشكال التمييز،وكظاهرة إجتماعية خطيرة لم يتحوّل بالقدر الكافي إلى مادة علمية معرفية قابلة للتمحيص،و لم يتم التعامل مع هذا المفهوم "مفهوم العنف ضد المرأة"باعتباره مفهوما تحليليا قادرا على سبر غور العلاقات الإجتماعية في مجتمعنا،وكأنّه انعكاس لوضع المرأة المتدني إجتماعيا،أو ربما أيضا لتبعيّتها الشبه مطلقة للرجل في ظل استمرارية النظام الأبوي القائم على استعباد المرأة من جهة،والنزعة السلطوية الشاملة للذكر من جهة ثانية،ممّا قد يفسّر الصمت المطلق والقبول الطوعي والطبيعي الذي تعيشه الكثير من النساء المعنّفات،وعدم مجابهته.بل قد يأخذ طرح العنف الممارس على المرأة طابع الإحتشام والخصوصية و الحميمية في الكثير من الحالات رغم أنّ نسبة إنتشاره قد تفوق التصوّر،إذ أثبتت الإحصائيات الأخيرة عن وجود مليوني رجل يمارس العنف ضد المرأة في الجزائر،وأن11%من النساء الجزائريات يتعرّضن لحدّ الساعة لضرب الزوج،الإخوة أو الأب،وهذا ما يعادل700000 إمرأة تزيد أعمارهن عن الثامنة عشر سنة.(5)

نصل إذا إلى أن دراسة العنف الممارس على المرأة كظاهرة إجتماعية يعني البحث في أشكاله مع ضرورة التركيز على النظام الثقافي المجتمعي المسيّر لسلوكيات وأفعال الأفراد،والذي يراعي أوجه الحياة الإجتماعية كافة،والذي جعل أيضا الكثير من المظاهر العُنفية لاسيما منها الأسرية أو المنزلية تدخل ضمن المحضور والممنوع عرفيا واجتماعيا،ممّا يحتّم علينا البحث في الظاهرة لخصوصيتها الثقافية و طابعها المعقّد الذي جعل البوح بها مستحيل إلاّ إذا أخذ بعدا رمزيا إرتبط بالشرف مثل الإغتصاب أو القتل،بل إنّ حالات البوح والإعتراف بالعنف ضعيفة رغم تواجدها في حياة المرأة الأسرية والإجتماعية مثلما هو ملاحظ واقعيا..

هذا يعني أن العنف ليس مجرد فعل إجتماعي عفوي بقدر ما قد يكون إفراز للبنية الاجتماعية الثقافية للمجتمع وقيمه السائدة التي تحدد منشئه وأشكاله ومغزاه.لذلك فإن إدانته باعتباره مناقضا لثوابت الكينونة الإنسانية الأنثوية،ومنافيا للأخلاق البشرية ضرورة إنسانية.و أن التعامل العلمي الواقعي مع هذه الظاهرة يتطلب إبتداءا تحليل البنية الثقافية للمجتمع بهدف الكشف عن مصادر العنف فيها،وطبيعة انعكاسه على سلوك الأفراد في حياتهم اليومية وعلاقاتهم الشخصية و الأسرية،

ومدى تأثير ذلك على الوضع الإجتماعي للمرأة المعنّفة.

على هذا الأساس سنحاول تأسيس فعل نظري إبستمولوجي واقعي نحاول من خلاله تحليل العنف كإشكالية سوسيولوجية ذات أبعاد متعدّدة وانعكاسات ستتجلّى من خلال طرح أشكال العنف الذي تتعرّض له المرأة الجزائرية في وضعياتها المختلفة،و في ظلّ الأنا الإجتماعي الذي قد يدعّم إستمرارية تواجده.

إنطلاقا من كل ما سبق طرحه من أفكار فإن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة و الموجّه الأساسي للبحث المقدّم يتمثل في:

"ما هي أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية ؟ "

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- هل منبع العنف الممارس على المرأة الجزائرية مجموع رواسب النظام الأبوي في العائلة الجزائرية؟
- من هي المرأة الجزائرية الأكثر تعرّضا للعنف؟
- ما هي آثار العنف عليها ؟

2- أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

2-1 أهميّة الدراسة :

وإذا كانت البحوث السوسيولوجية أنجع الوسائل للكشف عن الظواهر التي يعاني منها المجتمع من خلال البحث عن الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى وجودها ذهابا وإيابا بين النظرية والواقع،فإن دراسة العنف الممارس على المرأة يعني محاولة القيام بعملية تحليلية تفكيكية لظاهرة قد تؤثّر تأثيرا عميقا على البناء المجتمعي،وقد تحدث تفكّكا تنظيميا فرديا و اجتماعيا.فرغم تواجد العنف إلاّ أنه لم يحض في اعتقادنا بدراسة علمية سوسيولوجية معمقّة وواقعية على الخصوص لتحليله ومعرفة أسباب حدوثه،وأسباب تواجده كشكل من أشكال التمييز و انتهاك حقوق المرأة الجزائرية.

لذا تتجلى أهمية الدراسة من خلال طبيعة الموضوع نفسه،حيث يعد من المواضيع الهامة خاصة في هذه المرحلة التي يمرّ بها المجتمع الجزائري،والتي تميزت في معظمها بالعنف والإرهاب الذي دمّر البنية التحتية للمجتمع،وبالتالي تتضح خطورة الظاهرة في شموليتها وفي تعدّد أشكالها،مما يعني أهمية دراستها وتحليلها للوصول إلى الحلول الممكنة في ظلّ التغيّرات التي نعيشها.فظاهرة العنف الممارس على المرأة الجزائرية خطيرة في اعتقادنا خصوصا إذا أصبحت تمثّل خطرا على حياتها من حيث أنّها مصدر قلق واضطراب،وتخويف و نبذ إجتماعي.

إنّ ميدان البحث في ظاهرة العنف بشكل عام والعنف الممارس على المرأة الجزائرية بشكل خاص من الميادين الهامة في علم الاجتماع،حيث أصبح يشغل حيزا فكريا وتطبيقيا كبيرا لأنه يمس الحياة الإجتماعية للمرأة،إلى جانب كون الدراسة الحالية من الظواهر التي نحاول من خلالها تقديم تصور تحليلي أو محاولة علمية سوسيولوجية لفهم طبيعتها على الأقل.لذلك فإننا نطمح إلى تقديم دراسة علمية في ضوء الوعي الحقيقي بالعنف،وانطلاقا من الصورة الواقعية لأبعاده على المستويين الجزئي أو الأسري والكلي أو المجتمعي،والتي قد تحقق في النهاية التكامل البنائي للبحث إلى حد كبير.أو هي مساهمة أولية في هذا المجال نثير من خلاله أبعاد ظاهرة عامّة وشاملة نعتقد أنّها جديرة بالمناقشة في أي مشروع بحثي مستقبلي حول العنف الممارس على المرأة الجزائرية أو الموجّه ضدّها.

2-2 أســبـــاب إخــتـــيـــار المـــوضـــوع :

لقد كان طموحنا محاولة دراسة ظاهرة خاصة،وطرح إشكالية بحث متعدّدة الأوجه بعيدا عن الأحكام القيميه لإطلاقية *absolution*،وفي المرحلة الراهنة التي تعيشها المرأة الجزائرية تحت ضغط تيارات و أيديولوجيات وتغيّرات مهمّة في ميزان القوى الإجتماعية في المجتمع الجزائري.لهذا فإن هاجسنا الرئيسي هو الإنكباب على واقع المجتمع الجزائري من أجل فهمه وتحليله سوسيولوجيا، ذلك أنّ قيمة البحث العلمي في اعتقادنا تقاس بمدى اقتراب الباحث من واقعه.من هنا كان اختيارنا لهذه الظاهرة كمرتكز أساسي لطرح إشكالية متعدّدة الأوجه في المرحلة الراهنة،و ترصّد مظاهر التحوّل في مستوياتها المتعدّدة،وتبيّن إنعكاساتها على تصوّرات الجنسين،والعوائق الذاتية و الموضوعية التي تجعل المرأة الجزائرية تعيش قلق وخوف الإنتقال من أشكال العلاقات التراتبية إلى الإقتناع بالمساواة على مستوى الوعي والممارسة.

ولأن السبب الأساسي في اختيارنا للموضوع يبقى معرفي بالدرجة الأولى،حتّم علينا موقعية خاصة في حقل البحث المعرفي السوسيولوجي وما يطرحه من ظواهر وإشكاليات،وارتبط بما يمكن تسميته بالجدلية العلمية والمعرفية بين ذات جزائرية عارفة وموضوع نحاول أن نحوّل من خلاله هذا الواقع إلى جملة إشكاليات،ومعطى واقعي إلى قضية فكرية حقيقية.

فالظاهرة التي نطمح إلى البحث فيها وتحليلها داخل سياق من التبادل الثقافي و الإجتماعي مسألة لها أهمّية قصوى،لذلك فإنّ كل بحث موقّع من طرف المرأة هو في اعتبارنا إنتصار على كلّ الحواجز النفسية والمادية والثقافية التي تعترض التحريك الثقافي للمرأة،إنتصارعلى الذات من زاوية التغلّب على ما يشكّك الثقة في النفس،وإعلان عن وجود متميّز يتبرّم من نظام علائقي مؤسّس على السيطرة و الإلغاء والإحتواء.

إن البحث في موضوع المرأة و النظام الثقافي الذي يطبع حياتها الإجتماعية،وانتزاعه من السلطة الإيديولوجية التمييزية،وتحويله إلى بحث علمي سوسيولوجي في اعتقادنا دافع أساسي لطرحه.أكثر من ذلك فإننا نعتبر العنف وأشكاله المختلفة الممارسة على المرأة إنتهاك حقيقي لحقوق المرأة،والتي لا تزال–أي الأشكال–أحكام محلّية مرتبطة بالعرف،وهنا نقطة البداية لأنّها تتطلّب تنويرا ثقافيا حقيقيا خصوصا وأنّها تمسّ نصف المجتمع،ومن ثمّ إمكانية تعديل جملة موازين القوى في المجتمع لاسيّما وأننا نبحث في خصوصيات مجتمعية مختلفة منها خصوصية الحياة السوسيوثقافية و السوسيوتاريخية للمجتمع وتأثيرها على وضع المرأة،وخصوصية الإيديولوجيات المتناقضة لاسيما المحافظة منها والنابعة من خلفية ثقافية أنتجت فكرا خاصا أو بالأحرى قالبا خاصا،وأخيرا خصوصية الديمومة و الإستمرار لعادات وتقاليد وأعراف تؤثّر بشكل أو بآخر في إنتاج مسلّمات إجتماعية مؤسّسة للعنف الممارس على المرأة.

3 –أهـــداف الدراســـة :

لعلّ قيمة البحث العلمية و مكانته المعرفية تتأسّس من خلال بنية الموضوع في حدّ ذاته و إشكالاته المتداخلة والمتشابكة منها الإجتماعية والثقافية و الإقتصادية والجنسية والدينية.،وفي أشكال تمظهرها في ممارسات عنفية مختلفة على المرأة.وإن كنّا سنحاول تأسيس هذه البنية سوسيولوجيا،فإنّنا نسعى من خلال ذلك إلى بعث خطاب تأسيسي بالنظر إلى ثقافته،إيديولوجيته،وبنيته السوسيولوجية التحليلية بعيدا عن أي خلفية أنثوية أو أي خطاب إيديولوجي أنثوي.

وإذ نطرح مساءلة الإجتماعي *le social* منطلقا لبحثنا،فلأنّنا نجد فيه الخلفية المعرفية الأساسية التي تمكّننا من الولوج إلى فضاء المرأة الجزائرية بشكل عام،وإلى فضاءات الممارسات العنفية بشكل خاص في ممارسة سوسيولوجية تفكيكية لإشكاليات متعدّدة الأوجه،لعلّ أهمّها الهوية الجنسية المقولبة في إطار الحضور الدائم لثوابت تقليدية تنسج إستراتيجية خاصة،وتؤسّس لفضاء يحدد وبدقة الموقع الأنثوي في ظل ثنائية الأنثى/الجسد،والتي يمكن اعتبارها ضفّة عبور للبحث في إطار هذه الخلفية وأشكال العنف المنتجة لها.

نسعى إذن من خلال هذه الدراسة إلى تقديم تأويلات و تفسيرات حول ظاهرة نعتقد أنّها أثارت –الهمّ العلمي–بشكل عام،حاول من خلالها الكثير من الباحثين تقديم مقاربات متعدّدة الأوجه، أفادتنا في البحث والتحليل والإحاطة ببعض الجوانب التي رأينا أنّها قد تخدمنا،في محاولة جادّة منّا للكشف عن مجموع وقائع إجتماعية،ولن أقول حقائق

إجتماعية،لأنّه من حسن الصّدف يحذّرنا *Michel Foucault* من مخاطر وتبعات إدّعاء إنتاج الحقيقة،إذ يقول: "الذين نعتقد أنّنا مرتبطين بنهائية محدودية ليست إلاّ ملكنا والتي تفتح لنا،بالعرفان،حقيقة العالم ألا يجب أن نتذكر أنّنا مكتّفين على ظهر نمر"(6)

هذا يعني أنّه ليس كل إنتاج علمي هو إنتاج حقائق،بل معارف مشروطة بسياقات معيّنة محدودة في الغالب بالزمان والمكان الذين أنتجت فيهما،أين تتحوّل فيها لحظة الفعل أو المساءلة السوسيولوجية للواقع الإجتماعي ضرورية بل و لإلزامية لتشكيل معارف حقيقية لا تشخيصات ذهنية أو عثرات فكرية،ومن ثمّ سنحاول وضع إطار تصوّري معرفي،وإثراء النقاش حول حيثيات قد تبدو خفيّة في الكثير من أجزائها لاسيّما ما تعلّق بالطابوهات التي نعتبرها دائما مستفزّة للبحث ولإثراء النقاش حولها لتكوين مادة علمية أساسها مقاربة سوسيولوجية متعدّدة الأبعاد نلامس فيها الحياة الظاهرة،ونحاول من خلالها إثبات منطلقات ذاتية وأخرى موضوعية لموضوع لطالما أردنا البحث فيه من منطلق الفهم والتفسير والنقد لوقائع مرتبطة به،مبنية من قبل فاعلين إجتماعيين باختلاف وضعياتهم،و بالتالي تقديم تحاليل سوسيولوجية علمية أقرب إلى الواقع لمحاولة الوصول إلى ما هو كائن فعلا.

ويبقى الهدف الأساسي تقديم دراسة سوسيولوجية جادّة تعكس الدوافع الذاتية والموضوعية لاختيار مثل هذا الموضوع،متمركزة أساسا حول تفسير وتحليل بعض أشكال العنف الممارس على المرأة،ومن ثمّ الخروج بصيغة معرفية تتيح إمكانية تشخيص الظاهرة وتحديد أبعادها و انعكاساتها على حياة المرأة الخاصة والعامة .

4- الإطـــار الـــمــــفـــاهــيــــمـــي لـــلـــــدراســـة:

المفاهيم الإجتماعية ليست جامدة أو ثابتة،بل أغلبها يتغير مع مرور الزمن وتغيّر الظروف والبيئات،وقد تختفي أو تندثر مفاهيم قديمة وتظهر مفاهيم أخرى جديدة تؤدي وظيفتها،وقد يتّخذ المفهوم نفسه معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى،ومن بيئة إجتماعية وثقافية إلى أخرى.(7)

يبقى أن كل تعريف ما هو إلاّ ترجمة لرهان مفتوح بين من يعرف ومن يتوجه إليه التعريف بصدد ذلك الشيء،ممّا يسمح لنا بالحديث عن الفوائد العلمية إن كانت نظريا أو منهجيا دون أن ننسى أن التعريفات من حيث هي محاولة لتملّك الأشياء والعلاقات،لا تقوم فقط على الإتفاق والتطابق بل تفترض أيضا توترات وصراعات وإغراءات وحيلا من أجل التحكم في الأشياء وفي العلاقة بها، وبالتالي التحكم في حقيقتها.

4-1 مـــفـــهـــوم الـــعـــنـــف:

إنّ العنف كانحراف أوكمرض إجتماعي يعتبر من المشكلات التي تمثّل مصدر قلق واضطراب،و مصدر خلخلة لعالم القيم،ومساس بالسير الطبيعي للمؤسّسات،ودون تجاوز للحديث تعارض مع البناء الحضاري و الإزدهار الإقتصادي والعلمي،ومع الوثبة الإجتماعية،ذلك لأنّه معوّل هدم بكلّ المقاييس،هدّام للأخلاق والكرامة الإنسانية،وللسلم والأمن والأمان.وهو من الظواهر القديمة التي وجدت مع الوجود الإنساني،حيث يبرز أو يخفّ تأثيرها إنطلاقا من الظروف التاريخية و الإقتصادية والثقافية،كما أنه من الظواهر الخطيرة التي وجدت لها مكانا عبر الزمان في مختلف المجتمعات الإنسانية،وهي أيضا ظاهرة معقّدة تتداخل فيها وتتشابك وإيّاها عدّة عوامل منها:النفسية، الإجتماعية،الإقتصادية،السياسية وغيرها.

لقد رافق تطوّر ظاهرة العنف تطوّر في المفاهيم و المصطلحات،و أصبح العديد من الباحثين و المهتمين يتداولون على طرح سؤال قد يبدو لأوّل وهلة في منتهى البساطة ألا وهو:ما هو العنف؟؟

Qu'est que la violence ? وما المقصود بهذا المفهوم ؟

إنه مفهوم متعدّد المعاني"*polysémique*"يستخدم لنعت جملة من السلوكات والأفعال و الوضعيات والتفاعلات.إننا نستعمل كلمة عنف للإشارة إلى جريمة أو عدوان أو شجار أو حركة أو حتى إلى كلمة أو لفظ ما.وما زاد مدلوله توسّعا تلك العبارات

التي نلحقها به للتعبير عن وضعيات عدّة لتصبح متضمّنة تحت لوائه كقولنا:العنف الجسدي،العنف المادي،العنف المعنوي،العنف النفسي، العنف الرمزي،العنف القاتل،العنف الكلامي،العنف الحضري،العنف اتجاه المرأة،العنف الثوري، العنف السياسي...

من هنا يصبح من الصعب البحث عن تعريف موحّد لمفهوم العنف نظرا لتشعب الميادين التي يحتويها،ولاختلاف وتنوع مقاربات الباحثين باختلاف وتنوّع تخصّصاهم،منطلقاهم وخلفياهم الفكرية والمنهجية.فكل من الفلاسفة،علماء النفس،علماء السياسة،علماء الإجتماع،علماء القانون والجريمة له طريقته الخاصة في تعريفه.كما تختلف التعريفات باختلاف الأهداف والأغراض المعلنة والخفية المراد بلوغها،وكذا الظروف المحيطة والمسيطرة والتي توجه هذه التعريفات.(8)

إن صعوبة تعريف العنف أمر يعاني منه بصورة خاصة العالم الإجتماعي،فهو إذ يحاول في مرحلة أولى دراسة النظم الإجتماعية،يلاحظ أنّ ما يسمى بالعنف يختلف من مجتمع لآخر،ومن حضارة لأخرى...(9)

ففي نظام إفريقي معين يعتبر تقديم الذبائح البشرية أمرا طبيعيا،ولا يمكن وصفه بالعنف،وعلى العكس من ذلك،فإنّ انعدام التضامن بين الجماعات البشرية المذراة في مدننا الحديثة من شأنه أن يبدو عنفا لا يطاق في نظر أفراد القبيلة الإفريقية القاتلة،فإنّ العنف يتعلّق بنظام معايير المجتمعات.. من هنا كان البحث عن هذه المعايير ومحاولة تعريف الأوضاع المسمّاة بالعنيفة أي في الواقع تلك التي لا يعترف بها المجتمع،هذا الأمر يوجب معرفة نظام القيم الذي يتبنّاه المجتمع المعني.وسرعان ما يلاحظ أن هذا النظام يمكن أن يُردّ إلى بضع مركبات جد بسيطة،فهناك الحاجة إلى تماسك داخلي وإلى تواصل واستمرار.والواقع بأن نظام القيم في مجتمع ما،ونعني به الأهداف التي ترمي إليها والوسائل التي يجيز اعتمادها في سبيل تحقيقها،سوف يلقّن أعضاءه بالثقافة خصوصا.(10)

فالثقافة إذن هي الإطار و المضمون الفكري الذي يحدّد للمجتمع سماته المميّزة،كما تحمل السمات الإجتماعية المتوارثة وتقيم حدودا معيّنة في المجتمع،فذلك المجموع المكوّن من المعايير والقيم و العادات والتقاليد تفرض نفسها على حياة الفرد تحت تأثير المجتمع الذي يعيش فيه،وقد تضعف هذه الروابط خلال مراحل الحياة،وقد تتغيّر المعايير الإجتماعية بسرعة نسبيا،بينما تتغيّر المعتقدات والقيم ببطئ شديد.هذا يعني أنّ هناك خصوصية تفرضها طبيعة وثقافة المجتمع على الصورة الواقعية لمفاهيم الظاهرة المدروسة،كما أنّ هذه الخصوصية تملي أسلوب معالجة الظاهرة والتصدي لها و تنوب عنهم في تحديد الجوانب ذات الأولوية لتسليط الضوء عليها.

1-1-4 التعاريف اللّغوية و المعجمية :

تجمع أغلب الدراسات على أنه لا توجد من الناحية المفهمية قاعدة تعريفية محدّدة لمفهوم العنف،بل وتقرّ في أغلبها أنه يكاد يكون غير قابل للتعريف،و بقدر ما يصعب تعريفه وتحديده مفهميا يتيسّر بالمقابل تعيينه.من هنا يصبح من الصعب البحث عن تعريف موحّد لمفهوم العنف،وذلك نظرا لتشعّب الميادين التي يحتويها،ولاختلاف وتنوع مقاربات الباحثين باختلاف وتنوع تخصصاهم.

كلمة عنف في اللغة العربية من الجدر(ع-ن-ف)،وهوالخرق بالأمر وقلة الرفق.لقد جاء في معجم لسان العرب أنّ العنف هو:"الخرق بالأمر وقلّة الرفق به،وعليه يعنّف عنفا و عنافة و أعنفة و عنفة تعنيفا،و هو عنيف إذا لم يكن رفيقا في ما لا يعطي على العنف أمّا الأعنف،كالعنيف،والعنيف: الذي لا يحسن الركوب وليس له رفق بركوب الخيل،وأعنف الشيء:أخذه بشدّة،واعتنف الشيء:كرهه،والتعنيف:التوبيخ و التقريع و اللوم.

وعنف:العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق.قال الخليل العنف ضد الرفق. تقول عنف،يعنف عنفا،فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره.(11)

فابن منظور يربط العنف بالشدّة و عدم الرفق (أي القوّة) لكنه يحصره في معنى التعبير واللّوم،أي الإهانة والتحقير والشتم.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

كلمة العنف تنحدر من الكلمة الآتنية *violentia* والتي تعني السمات الوحشية،بالإضافة إلى القوة. الفعل هو *viola* والذي يعني العمل بالخشونة و العنف،أو التدنيس و الإنتهاك و المخالفة.كل هذه الكلمات ترتبط بكلمة *vis* والتي تعني القوة والبأس والقدرة والعنف،كما تعني إستعمال العنف الجسدي.أكثر دقة فإنّ كلمة *vis* تعني القوة الفاعلة والمؤثرة...أما في اللغة اليونانية نجد كلمة *Is*والتي تعني العضلات والقوة،وترتبط هذه الكلمة بمفردة أخرى هي *Bia* والتي تعني بدورها القوة والتي يتم من ورائها إرغام الآخرين.(12)

يمتد هذا المعنى المرتبط بأصل الكلمة في العديد من القواميس اللغوية منها معجم *Le robert* الذي يعرّف العنف على أنّه:"التأثير على الفرد وإرغامه دون إرادته وذلك باستعمال القوة و اللّجوء إلى التهديد".(13)

كما أنّ موسوعة *Universalis* المعجمية تحدّده كفعل يمارس من طرف فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولا أو فعلا.وهو فعل عنيف يجسّد القوة التي يمكنها أن تكون فيزيقية أو رمزية.

ويشير قاموس*Random house Dictionary* إلى أن مفهوم العنف يتضمّن ثلاث مفاهيم فرعية و هي الشدّة و الإيذاء و القوة المادية.(14)

وجاء في قاموس علم الإجتماع:"العنف تعبير صادر عن القوة التي تمارس لإجبار فرد أو جماعة أخرى،و يعبّر العنف عن القوة حين تتخذ أسلوبا فيزيقيا(ضرب،أو حبس،أو إعدام) أو يأخذ صورة الضغط الإجتماعي،و تعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به.(15)

والعنف في إحدى دلالاته المعجمية مصطلح أو مفهوم ينسحب على كل سلوك أومعاملة صاحبته شدّة وقسوة أو حدّة دون ما أي رفق أو ليونة،ومنه كني الرجل في الأثر بالجنس العنيف والمرأة بالجنس اللّطيف تبعا لمعيار القوة والخشونة في التعامل.(16)

يطرح لالاند في موسوعته الفلسفية مفهوم العنف بأنّه " سمة ظاهرة،أو عمل عنيف بالمعاني،وهو الإستعمال غير المشروع أو على الأقل غير القانوني للقوة".ويربط أيضا بين العنف وبين الإنتقام و الثأر،والذي يعني بهما–إشتقاقا–عقابا أو ثأرا لكن بنحو أخص هو ردّة فعل عفوية من الضمير الأخلاقي المهان الذي يطالب بمعاقبة جريمة.(17)

وهكذا فإنّ الفكرة المحورية للتعريف القاموسي تدور حول الغلظة وعدم الرفق في العربية،وحول الإغتصاب والإساءة إلى الحريات واستخدام القوة لإلحاق الأذى بالآخرين في اللغات الأجنبية.فمن خلال الإطّلاع على تحديدات لغوية مختلفة،نلاحظ أنّ التعريف المعجمي لمفهوم العنف الذي قد يبدو قابلا للتدقيق والتوحيد يعكس إختلافا وتأثّرا بمستوى تطور النظريات المعرفية،كما أنه لا ينفصل عن الإطار الثقافي والتاريخي الذي يحيط به أو يندرج ضمنه،فالتحديدات اللغوية لمفهوم العنف رغم انطلاقها من مفهوم القوة كقاعدة للسلوك الصادر عن الطرف المعنّف تثير أسئلة مرتبطة بشروط التعريف الذي يتطلّب وضوحا أكبر ودقّة وتوحّدا،لذا لنا أن نتساءل كيف تتحدّد القوة المرتبطة بالعنف ؟ هل هي قوة مادية فيزيقية ؟ أم رمزية معنوية ونفسية؟ هل يمكن أن نعتبر كل فعل متسم بالقوة فعلا عنيفا؟ وماهي الوضعية الإجتماعية التي تؤدي إلى إنتاج سلوك العنف؟ وكيف يتحدّد دور كل طرف في تلك الوضعية؟ و ماهي بالتالي أسس تقويم العنف وتسميته؟

أسئلة كثيرة تتطلب البحث العميق لتحليلها في ضوء ما سيقدم لاحقا حول أحد أشكال العنف و المتمثل في العنف الممارس على المرأة والموجه ضدها.

4-1-2 بعض التعاريف الإنسانية :

إنّ مفهوم العنف تشكّل تدريجيا في المعاجم اللغوية،ولكن أيضا في الدراسات والاختصاصات الفكرية والميدانية التي تناولته،حيث انفصل في الفكر المعاصر عن مجال الطبيعة والآلهة،وأصبح يعرف باعتباره ظاهرة خاصة بالإنسان ككائن اجتماعي يتفاعل مع غيره ضمن صراعات إجتماعية واقتصادية وسياسية.

ويؤكّد الباحثون الذين تناولوا موضوع العنف أنّ اللبس الذي أحاط بمحاولات التعريف يعود من جهة إلى تعدد دلالات المفهوم،وتنوع المضامين التي تشير إليها،ومن جهة أخرى إلى اختلاف المنطلقات والتخصصات المعرفية التي تناولته حيث انه ينظر إليه من زوايا مختلفة.وفي هذا الصدد تشير *Françoise héritier* إلى أن الكلمة نفسها غير موجودة كمدخل في الموسوعة العالمية وذلك في طبعتها لسنة1966 وهذا يدل على حداثة الكلمة،ولكن الملاحظ أن بروز هذه الظاهرة في هذا العصر،واتخاذها أوجها متباينة ومتنوعة،جعل الحديث عنها وطرحها فكريا يشغل وسائل الإتصال الجماهيرية بشكل واسع،إضافة إلى إخضاعه إلى تأويلات بعض من العلوم الإنسانية التي تلقي كل واحدة منها نورها من الزاوية التي تختص بها.(18)

هذا ويكاد يكون من الصعب تقديم تعريف موحد للعنف لاختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الصدد،فعلماء السياسة يعرّفونه بطريقة مختلفة عن علماء الإجتماع،وهؤلاء بدورهم يختلفون في تعرفهم له عن علماء النفس،أو علماء الجريمة والقانون،كما أنه يعرف أحيانا بطريقة تختلف باختلاف الأغراض التي يراد الوصول إليها،وباختلاف الظروف المحيطة أيضا.(19)

يميل عدد من المفكرين الإجتماعيين و الأنثروبولوجيين إلى حصر العنف في إطار الأفعال الفيزيقية

التي تؤدي إلى أضرار مادية في الأشخاص أو الممتلكات،يستوي في ذلك المفكرون الإجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية من خصائص النوع الإنساني متأصّلة في طبيعته البيولوجية،والمفكرون الإجتماعيون الذين يعتبرون العنف خاصية ثقافية تشجّعه بعض الثقافات وتقاومه أخرى.(20)

إنطلاقا من ذلك يعرف العنف بأنّه:"السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه،وهو عادة سلوك بعيد عن التحضّر و التمدّن،تستثمر فيه الدوافع والطّاقات العدوانية إستثمارا صريحا بدائيا، كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير و التدمير للممتلكات،واستخدام القوّة لإكراه الخصم و قهره، و يمكن أن يكون العنف فرديا(يصدرعن فرد واحد)،كما يمكن أن يكون جماعيا(يصدر عن جماعة) أو عن هيئة أو مؤسّسة تستخدم جماعات وأعدادا كبيرة على نحو ما يحدث في التظاهرات،أو إستخدام الشرطة للعنف في فضّها للتظاهرات والاضطرابات.(21)

هذا يعني أن مفهوم العنف يأخذ مناحي شتى تبعا للمجالات الإنسانية المختلفة،فالقانون ينظر إلى العنف من زاوية معيّنة،في حين ينظر الإقتصاديون إلى العنف من زاوية أخرى،كما أن الدراسات النفسية والإجتماعية تحتّم عليها منهجية البحث رؤية خاصّة و مميزة.

كما يستخدم العنف بمعنى الإكراه،ومن الناحية القانونية نجد أن الإكراه إذا وقع على من تعاقد يكون سببا في بطلان العقد.(22)

ويندرج إستخدام مفهوم العنف من الاتّساع إلى الضيق،فقد يشير بمعناه الواسع إلى ارتكاب بعض جرائم العنف مثل:القتل،الإغتصاب والسرقة والإكراه،وقد يشير هذا المفهوم بمعناه الضيق إلى مهاجمة شخص معيّن لشخص آخر يهدف إلحاق الضرر به دون أن يترتب على ذلك القتل،وذلك في حالة الصفع على الوجه،أو الدفع بالقوة،أو الضرب بشيء ما،ونجد أن مثل هذه المظاهر للعنف قد تحدث داخل الأسرة كما في حالة ضرب الزوج لزوجته وغيره من المظاهر.

يعرّفه مصطفى حجازي"بأنّه لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين،حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي،وحين تترسّخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمته.والعنف هو الوسيلة الأكثر شيوعا لتجنّب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدّة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري،وكلّما تجاوزت حدود الإحتمال الشخصي.وهكذا فالعنف قد يكون عشوائيا مدمّرا يذهب في كلّ اتجاه،أو يكون بنّاءا يوظّف في أغراض تغيير الواقع".(23)

رغم طول التعريف إلا أنّ الباحث أحاط بجانب هام لطابع العنف والمتمثّل في العدوانية،الخصوصية

التي تميّز العنف كسلوك إنساني نفسي،ضف إلى ذلك صفة التدمير،فالعنف مدمّر مهما كان نوعه طبيعته،هدفه،أو حتى شكله.

ويضيف نفس الباحث"أنّ أولى خطوات السير نحو السلوك التدميري هو فكّ الإرتباط العاطفي بالآخر،بحيث تنهار روابط الألفة أو المحبّة أو الحماية أو التعاطف (على المستوى الفردي)،كما تنهار روابط المواطنة أو المشاركة في المصير،وكلّ ما عداها من الروابط التي تحمي حياة الآخر وتدفعنا إلى احترامها.فتحلّ محلّ تلك الروابط مشاعر الغربة و العداء و الإضطهاد "(24)

ما يمكن إستنتاجه من هذه الإضافة أنّ العنف يقع على مستويين المستوى الفردي التي تنفك فيه الروابط العاطفية،والمستوى المجتمعي التي تحلّ فيها مشاعر الإضطهاد محلّ الأمان .

أمّا ساندابول روكنغ فيعرّفه بأنّه"الإستخدام غير الشرعي للقوة أوالتهديد باستخدامها لإلحاق الأذى و الضرر بالآخرين "(25)

يؤكد هذا التعريف على استخدام القوة لإحداث أضرار مادية للوصول إلى الهدف،وترجع الرغبة في استخدام القوة إلى رغبات كامنة نتيجة وجود حالة من التوتّر الداخلي،وينسب هذا التوتّر إلى طبيعة ظروف العصر،وتعقيداته المتسمة بالتناقض أو الصعوبة،واعتبار ذلك من أهمّ عوامل انتشار هذه الظاهرة في العالم المعاصر المنقسم على نفسه،والذي يعيش فيه إنسان اليوم عالم التناقضات السياسية الإقتصادية و العقائدية.

من التعريفات التي وردت أيضا في هذا الإطار أن:"العنف ضغط جسدي معنوي ذو طابع فردي أو جماعي،ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمّله على أنّه مساس بممارسة حق أساسي،أو بتصوّر للنمو الإنساني الممكن في فترة معيّنة.(26)

هذا يعني أن العلاقة التفاعلية بين الأفراد داخل المجتمع لا تسير دائما حسب مشيئة الفرد،بل إن تناقض المصالح والرؤى وعلاقات القوة تدفع بالإنسان بصورة فردية أو جماعية إلى القيام بأعمال عنيفة لفرض رغباته على الآخرين أفرادا أو جماعات.فهو نمط من أنماط السلوك ينتج عن حالة نفسية معينة،ويكون مصحوبا بعلامات التوتر،ويحتوي على نيّة إلحاق الضرر بالآخر من خلال الاعتداء عليه أو تدميره،وقد يكون مشحونا بانفعالات الغضب والمعاداة.

عُرّف العنف أيضا كاعتداء على ملكية الآخر و حريته،تجلّى هذا التعريف أساسا في الخلفية النظرية للقوانين والأدبيات وحقوق الإنسان أين تستخدم القوة من أجل الاستيلاء على حقوق الآخر أو على السلطة،أو الحفاظ عليها أو استغلالها في تحقيق أهداف مشروعة أوغير مشروعة.ويبرز هذا التصوّر في العديد من التعريفات السياسية والفلسفية التي ربطت العنف بالصراعات الإجتماعية بين الفئات أو الطبقات ذات المصالح المتنافرة.كما تجلى في المقاربات المعاصرة الفلسفية منها و الاجتماعية التي تعتبر العنف نتاجا للدينامية الإجتماعية ولتفاعل مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين الذين تربطهم علاقات قوة اقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية غير متكافئة.

إن هذه التعريفات–من ناحية أخرى– قد أخذت بمعنى ضيّق نوعا ما للعنف بحيث يكاد لا يخرج عن التصور الأول المتضمن في المعنى الإتيمولوجي للكلمة أي استعمال القوة ضد الآخرين.إنها تركّز على الأضرار المادية(القتل،الجرح،الضرر بالممتلكات)،وتميل إلى حصر العنف في إطار الأفعال المضرّة ماديا بالأشخاص والممتلكات،أي أنّ الفعل العنيف يرتبط مباشرة بالقوة المادية و الأضرار الناجمة عنها،حتى وإن أضافت هذه التعريفات أو أوحت بأنّ العنف يبدأ مع مجرّد التهديد باستعمال القوة.من ناحية أخرى فإنّ هذه التعريفات وباستخدامها لمفهوم القوة فهي تثير نقطة هامة وهي علاقة هذه الأخيرة بالعنف.في هذا الإطار فإنّ *freud* يطلق اسم العنف على"القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيراتهم(أفراد وجماعات)بقصد السيطرة عليهم بواسطة الموت و التدمير و الإخضاع والهزيمة.."ولكنّه وفي نفس الإطار يقابل العنف "بالقوة" التي تضبط وتنظّم بأشكال،أي التي تمارس بصورة عامة في احتلام القوانين وتقاليد الشرعية،فالعنف غريزي وعاطفي من ذات طبيعية...إنّ جيشا منظّما هو الصورة النموذجية للعنف..."(27)

وعن نفس العلاقة نجد تأكيد كلّ من*Boudon* و*Bouricaud* عن وجوب التمييز بين العنف و القوّة،الحاكم وفي التصوّر الهوبزي والذي يضمن بتحكيمه السلم بين أعضاء الجسم السياسي هو حاكم قوي وليس عنيف.إنّ استعمال القوة بمعنى تطبيق العقوبات على المنحرفين وخاصة العنيفين منهم هو آخر مانع يقف ضد العنف،وضدّ استغلال الضعفاء واحتقار القانون العام.(28).

Y.Michaud يرى أن ّهذه التعريفات"الموضوعية والوضعية"التي تحصر العنف في فعل مباشر بهدف تدمير الأشخاص والممتلكات لم تأخذ في الإعتبار المرجعيات المعيارية،ويقر بأنّ أي تعريف للعنف لابد أن يحدّد في الزمان والمكان،وأن يرتكز على فرضيات أنثروبولوجية وسياسية لأن تحديد العنف يتم في حالة وجود خرق للمعايير.ويعيب على هؤلاء الباحثين تصوّرهم للعنف وكأنّ كل الفاعلين الاجتماعيين متساوين ومتشابهين،غير أنّ الواقع عكس ذلك.

إنّ الأحكام القيمية الذاتية تتداخل مع كيفية فهمنا وإدراكنا للعنف،وإنّ اختلاف أشكال إدراك الحقيقة هو جزئ لا يتجزأ من هذه الحقيقة،ويخلص في النهاية إلى أنّه لا يوجد تعريف عام وشامل للعنف وإنّما هناك تعريفات يضعها كل مجتمع لتبرير أفعاله باتجاه ترويض هذا العنف.أمّا عن تعريفه هو للعنف فيقول:"يوجد العنف في وضعية تفاعل عندما يقوم أحد أو مجموعة من الفاعلين بطريقة مباشرة أوغير مباشرة،بصفة فردية أو جماعية،بالمساس بأحد أو مجموعة وبدرجات متفاوتة،

سواء تعلّق الأمر بسلامتهم المادية أو المعنوية،أو بممتلكاتهم،أو بمساهمتهم الرمزية أو الثقافية".(29)

فما أضافه الإجتماعي *Michaud* تطرّقه لمختلف أشكال العنف:المادية،الإقتصادية،المعنوية والرمزية كما أنّه بتمحوره حول فكرة التفاعل فإنّه يشير إلى ثلاثة عناصر لا يمكن الاستغناء عنها عند تناول موضوع العنف وهي الفاعل،الضحية،والوضعية التي أوجدت العنف.

أما"بيرو" فيرى بأنّ العنف يحدث كلّما لجأ شخص أو جماعة لهم قوّتهم إلى وسائط ضغط قصد إرغام الآخرين ماديا على اتّخاذ مواقف لا يريدونها،أو على القيام بأفعال ما كانوا،و لولا ذلك قاموا بها ".(30)

R.Aron بدوره عرّف العنف بأنّه"كلّ فعل يمثّل تدخّلا خطيرا في حرية الآخر وحرمانه من التفكير والرأي والتقرير،وتحويله إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أهدافه دون أن يعامله كعضو حر كفئ".(31)

في نهاية هذه الجولة التعريفية،وأمام تعدّدها وكثرتها من جهة،ومحاولة تلخيصها من جهة ثانية،رأينا أن أحسن تعريف جمع مضامين الباحثين الذين حاولوا تعريف العنف الإتجاهات الثلاث التي قدّمها الباحث العربي"حسنين توفيق"والمتمثّلة في :

<u>الإتّجاه الأول</u>:العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية:

إذ يؤكّد أنصارهذا الإتجاه أنّ العنف هو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات،ومن هذه التعريفات على سبيل المثال:تعريف تشارلز ريفيرا وكينيث سويتزر إذ عرّفا العنف بأنّه"الإستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين و الضرر بممتلكاتهم"،وتعريف *Ernest van den hagg* القائل بأنه"إستخدام القوة المادية لإلحاق الأذى و الضرر و التخريب بالأشخاص و الممتلكات،و قد يكون الهدف منه تحدّي السلطة".

أماد.بكر القباني فعرّفه بأنّه"نقيض الهدوء،وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الإكراه بوجه عام،ومثالها أعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب،وكذلك أعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما أشبه".ويندرج في هذا الإتجاه أيضا تعريف أ/رشيد الدين خان الذي اعتبر العنف بأنه"الإستخدام القوة المادية لإنزال الأذى بالأشخاص والممتلكات،وأنّه الفعل أو السلوك الذي يتميّز بهذا،وأنّه التقاليد التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني أو التدخل في الحرية الشخصية".

ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم العنف يشمل كلّ سلوك يتضمن معنى الإستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين،وتخريب الممتلكات للتأثيرعلى إرادة المستهدف،وعلى هذا الأساس فإن السلوك العنيف يتضمّن معنى الإرغام والقهر من جانب

الفاعل والخضوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف.

الإتّجاه الثاني:العنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية أوالتهديد باستخدامها: ويعدّ هذا الإتجاه تطويرا وتوسيعا للإتجاه السابق،إذ ينصرف مفهوم العنف ليشمل التهديد باستخدام القوة إلى جانب الإستخدام الفعلي لها،ومن التعريفات التي تنطوي تحت هذا الإتجاه تعريف*Sandraj.Ball Rokeach* بأنّه"الإستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين"،وتعريف"دينستين"الذي نظر إلى العنف باعتباره"إستخدام وسائل القوة والقهر أوالتهديد باستخدامها،لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والممتلكات،وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة إجتماعيا".ويأتي في هذا الإطار أيضا تعريف"بيير فيو" الذي نظر إلى العنف باعتباره "ضغط جسدي أو معنوي،ذو طابع فردي أو جماعي يتزله الإنسان بالإنسان".

ويتضح من خلال هذه التعريفات أن هناك تشابه كبير بين هذا الإتجاه و الإتجاه السابق بخصوص تعريف المفهوم.والجديد في الإتجاه الثاني أنّه يوسع المفهوم ليشمل التهديد باستعمال القوة إلى جانب الإستخدام الفعلي لها،أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي .

الإتّجاه الثالث: العنف كأوضاع هيكلية/ بنائية:

ينظر هذا الإتجاه إلى العنف باعتباره مجموعة من الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع،ولذلك يطلق عليه إسم"العنف الكلي"أو"البنائي"، و يتخذ عدّة أشكال منها:غياب التكامل الوطني داخل المجتمع،وسعي بعض الجماعات للإنفصال عن الدولة،وغياب العدالة الإجتماعية،وحرمان قوى معيّنة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة والأكل لقطاعات عريضة من المواطنين،والتبعية على المستوى الخارجي.وعلى هذا الأساس،ولكي يتمّ الكشف عن أبعاد العنف يجب تحليل سياقها الإجتماعي ودراسته.ويرى إدوارد عازار أنّ وضعية العنف الهيكلي هي التي تؤدي إلى وجود الصراعات الإجتماعية،وهي صراعات تضرب بجذورها في البناء الإجتماعي والتكوين الثقافي للمجتمعات،وتتسم بتعدّد المشاركين فيها،وتشعّب القضايا الفرعية المرتبطة بها وتداخل أبعادها الداخلية والخارجية،كما تتميّز باستمرارية حالة من العداء والتوتر الذي قد ينفجر في شكل أزمات حادة وأعمال عنف مسلّحة.وفي حالة الصراع الإجتماعي الممتد،لا يبدو أنّ هناك نقطة أو نقاطا محدّدة لإنتهاء الصراع،و لا تقتصر حالة العنف الهيكلي على إسم"العنف الخفي"وذلك لأنّه عنف

كامن في البنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات،وفي ذلك تمييز له عن

العنف الظاهر الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة .

وثمّة علاقة وثيقة بين العنف الهيكلي والعنف السلوكي،فوجود الأوّل،أي وجود مجموعة من الإختلالات والتناقضات في البنية الإجتماعية يزيد من إحتمالات حدوث الثاني،ولأن السعي إلى تغيير البنيان الإجتماعي أوالإعلان عن حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوتّرات والإضطرابات التي تتضمّن قدرا من العنف.

وانطلاقا من هذه الإتجاهات في تعريف مفهوم العنف يمكن تعريفه بأنّه"كلّ سلوك فعلي أو قولي

يتضمّن استخداما للقوة أو تهديد باستخدامها لإلحاق الأذى و الضرر بالذات أو بالآخرين،وإتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معيّنة".

وعلى ضوء هذا التعريف،فإنّ العنف قد يكون سلوكيا فعليا (إستخدام فعلي للقوة)أو قوليا،مجرد تهديد باستخدامها،وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة،وأنّه يقوم على أساس إلحاق الأذى والضرر والإتلاف المادي والمعنوي بالنسبة إلى الأشخاص والممتلكات،وذلك للتأثير في إرادة المستهدفين،أي أنّه يتضمّن معنى الإكراه والإرغام.كما أنّ السلوك العنيف قد يكون فرديا أو جماعيا،منظّما أو غير منظّم،علنيا أو سرّيا،صريحا أو كامنا.ومن هنا تتعدّد صور العنف وأدواته و تتداخل.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

وترمي ممارسة العنف إلى تحقيق أهداف معيّنة تختلف من موقف إلى آخر ومن حالة إلى أخرى طبقا لاختلاف الفاعل،وهذا الفاعل قد يكون الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين،وقد يكون جماعة منظّمة معينة تعمل ضد النظام الحاكم أو ضد جماعة أخرى،وقد يكون النظام الحاكم ضد عناصر أو جماعات معيّنة داخل الدولة،وقد يكون ضدّ دولة أو جماعات أخرى خارج حدود الدولة.

ولما كانت أهداف ومصالح ورغبات الأفراد والجماعات تختلف فإنّه ليس من السهل إصدار أحكام قيمية حول شرعية السلوك العنيف من عدمه لأن ما يكون غير شرعي بالنسبة إلى مستهدفين بالعنف قد يكون شرعيا بالنسبة إلى الممارسين له،ويرجع إلى اختلاف الجماعات من حيث طبيعة أطرها المرجعية و قيمها الثقافية،واختلاف الأهداف والدوافع الكامنة وراء ممارسة العنف.(32)

3-1-4 حوصلة تحليلية لمفهوم العنف :

إنّ تباين المنطلقات المعرفية التي تناولت موضوع العنف قد أبرز الطابع الإشكالي للمفهوم،حيث طرحت صعوبات أمام تسمية أعمال العنف،ومعايير تقويمها،مما يجعل أي محاولة للتعريف تظلّ مشروعة بحقل معرفي معيّن،وبإطار تاريخي وثقافي محدّد.

يمكن إعتبار أنّ تطور الفكر الإنساني ولّد المفهوم الحديث للعنف،فالبعد الأخلاقي قد تحدّد في الدفاع عن الحرية والتسامح ونبذ العنف،حيث يعرف العنف كإلغاء للعقل،ورفض الحوار،و استبعاد أو إقصاء للآخر،من هذا المنظور يمكن القول إنّ القوة بمختلف معانيها تصبح عنفا عندما ترتبط بالإكراه مما يفترض أنّنا لا نستعمل مفهوم العنف إلاّ عندما نكون أمام وضعية صراع أو نزاع تمارس فيها بشكل إرادي واع أفعالا "قوية"من طرف أو أطراف تمس أمن وسلامة طرف أو أطراف أخرى.

إنّ العنف كمفهوم معاصر يتحدّد إذن كسلوك قسري غايته الحدّ أو الوقوف في وجه حرية الآخر بوصفها تحقيقا ديناميا للذات،لكن هذا المضمون الكوني المعاصر الذي اتخذه مفهوم العنف يطرح إشكالا مرتبطا بتصور الحرية وبالضوابط الإجتماعية المنظّمة لها،إذ أنّها (أي الحرية) قد تكون تعبيرا عن استعمال القوة للحصول على امتيازات من طرف آخر دون مراعاة لرغبته و إرادته،بهذا المعنى قد تصبح تعسّفا على حرية أخرى.إنّ الحرية ضمن هذه الشروط قد تصبح آلية للحصول على امتيازات معيّنة لصالح المعنّف أو الطرف الأقوى في وضعية إجتماعية معيّنة،فيصبح تحديد مفهوم الحرية هو الآخر خاضع لموازين القوى وللصراعات الإجتماعية القائمة داخل مجتمع إنساني معيّن. إن الحرية قد لا تنفي القوة،ولكنّها تقنّنها وتنظّمها،كما يتجلّى مفهوم الحرية في تعريف معجم لالاند للعنف،إذ يحدّده كاستخدام غير مشروع أوغير قانوني للقوة.

نلاحظ أنّ مفهوما ثالثا يبرز في تحديد مفهوم العنف وهو مفهوم المشروعية لكن كيف يمكن تحديد معيار المشروعية؟هل يمكن اعتبار القانون كمعيار للمشروعية؟وهل يمكن الاستناد في هذا الشأن على القانون الدولي أو القوانين المحلّية أو التشريعات الفقهية مثلا،أو الأعراف والتقاليد السائدة؟أو على الخلفيات الإيديولوجية للأنظمة السياسية القائمة...؟مايثير اهتمامنا بهذا الصدد هوتمييز بعض الباحثين بين العنف"المشروع"والعنف"غير المشروع"،بين العنف الهادف إلى إلحاق الظلم بالإنسان وقهره،والعنف الثوري الرامي إلى تحرير الإنسان من الظلم والاستغلال،بين العنف المحمود والعنف المذموم،فإذا كانت التصنيفات التقويمية للعنف التي أفرزها الفكر الغربي المعاصر تعتمد على الغاية المستهدفة من استعمال القوة،فهي إطار ثقافي وحضاري مغاير.

إنّ أي تعريف للعنف لا ينفصل عن الوعي به،و أيّة محاولة للتعريف لا ينبغي أن تتجاهل العلاقة الوثيقة عبر التاريخ الإنساني بين العنف والتمثلات أو التصورات المحيطة به،فالنقاشات المحيطة حوله تجد مبرّراتها في غياب الإتفاق حول المفهوم أو على الأصح في الطابع الإشكالي لهذا المفهوم.إنّ التفكير في العنف لا يمكن أن ينفصل عن مظاهره وشروطه وغاياته،وعن المواقف

التي يتطلّبها و الإجابات التي يستدعيها،فكل تعريف يلائم سلما من القيم والمعايير الثقافية،وينطلق من سلوكات سا[illegible] مقبولة أو مرفوضة إجتماعيا وثقافيا.هذا الطابع الإشكالي يدعونا إلى تحديد مجال مساهمتنا من خلال تعيين وضعية العنف التي نسعى إلى تعريفها لدى فئة يستهدفها العنف بمختلف تجلّياته و أبعاده،وهي فئة النساء في إطارها المؤسسي و المجتمعي .

إن ما سبق طرحه من تعريفات عديدة تعرضت لظاهرة العنف وأشكاله على المستوى الإنساني،إلاّ أن هناك خصوصية تفرضها طبيعة وثقافة المجتمع على الصورة الواقعية لمفاهيم الظاهرة المدروسة ، كما أن هذه الخصوصية تملي على المهتمين أسلوب معالجة الظاهرة والتصدي لها،وتنوب عنهم في تحديد الجوانب ذات الأولوية لتسليط الضوء عليها.

وتندرج محاولة التعريف التي نقترحها في إطار هذه المساهمة ضمن المحاولات الممكنة،وتستحضر الصعوبات التي يطرحها تعريف العنف،فلا ندّعي الإحاطة الشاملة أو الدقة المتوخاة في مسألة التعريف بقدرما نهدف إلى تقديم بعض المؤشّرات المحيطة بوضعية العنف في العلاقات الإنسانية المختلفة،لعلّ أهمّها الثقافة التي تقنّن (بالمعنى الإجتماعي) أشكالا من العنف مقبولة اجتماعيا يتم تعلّمها ونقلها،في مقابل أشكال أخرى تهدّد باستمرار حياة الجماعة فتحرّمها،وتدعو الأفراد إلى اجتنابها والابتعاد عنها في إطار المنع والتحريم من قبل الأعراف القديمة والقوانين والتشريعات الحديثة.

وبالإستناد إلى ما سبق ذكره وتحليله من تعاريف فإنّ الدراسة تتبنّى التعريف الإجرائي التالي للعنف:

العنف تعبير صادر عن القوة،يأخذ صورة السلوك المشوب بالإيذاء والقسوة و القهر والإكراه،أو صورة الضغط المادي و/أو المعنوي،قوامه إنكار الآخر كقيمة تستحق الحياة،ذو طابع فردي أو جماعي،يتزله الإنسان بالإنسان لإلحاق الأذى به،و يعتمد مشروعيته على اعتراف المجتمع به.

4-2- مفهوم العنف ضدّ المرأة:

المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمّر لهذه الأرض،ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرأ،ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية.من هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان.(33)

كما تشير كلمة المرأة في اللغة العربية إلى الإنسان الأنثى البالغة،بل أن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج،إلا أننا في هذه الدراسة العلمية نستخدم مفهوم المرأة بشكل عام أي الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنها أو وضعيتها الإجتماعية،أوحالتها الزواجية...

إن الصعوبة التي تفرض نفسها في محاولات تعريف العنف ضد المرأة وتصنيفه تبرز أكثر إذا استحضرنا أن الظاهرة تحمل بعدا ذاتيا قد لا يدركه الباحث الذي يسعى إلى رصد السلوك العنيف،حيث تعجز اللغة غالبا عن اختزال معاناة متشعبة ومؤلمة ضمن خطاب موضوعي و تصنيفات منهجية دقيقة.فمن خلال ملاحظتنا للعنف ضد المرأة عبر بعض التجارب الخاصة تتبين لنا صعوبة وصف وضعية العنف التي تعيشها إمرأة معينة بالإعتماد على الآثار الخارجية،أو على تصريحات الضحية،كما يتبين للباحث والممارس في مجال العنف ضد النساء أنه من الصعب مثلا الفصل بين الجانب النفسي و الجسدي و الجنسي و الثقافي في وضعية العنف التي قد تتعرض لها المرأة.

وتُطرح أيضا تساؤلات عديدة حول دقة تعريف العنف ضد المرأة مثل:ما مدى الإعتماد على مشاعر الألم الناتجة عن أعمال العنف لقياسه ؟وهل يمكن القيام برصده إنطلاقا من تصريحات المرأة المعنفة،أم من إقرار المختص في مجال الطب والقانون مثلا ؟ أم إعتمادا على ملاحظة الباحث؟

لقد طرح بعض المهتمين بهذا المجال البحثي مجموعة تعريفات نحاول تقديمها وفقا لما يخدم بحثنا رغم قلتها لحداثة البحث في الظاهرة نفسها.فقد نظر البعض إلى العنف ضد المرأة بأنه:"أي عمل أو تصرف عدائي أو مؤذ أو مهين،يُرتكب بأية وسيلة،وبحق أية إمرأة لكونها إمرأة،يخلق معاناة جسدية وجنسية ونفسية وبطريقة مباشرة أوغير مباشرة،من خلال الخداع أوالتهديد أوالاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب،أو بإجبارها على البغاء،أو أية وسيلة أخرى،وإنكار و إهانة كرامتها الإنسانية،أو سلامتها الأخلاقية أو التقليل من أمن شخصها ومن إحترامها لذاتها،أو شخصيتها،أو الإنتقاص من إمكانيتها

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الذهنية والجسدية ويتراوح ما بين الإهانة بالكلام حتى القتل.ويمكن أن يمارس العنف ضد المرأة من قبل أفراد أو جماعات أو مؤسسات بشكل منظم أو غير منظم".(34)

رغم طول التعريف إلا أنه في اعتقادنا شمل جوانب عديدة جدا من العنف الموجّه ضد المرأة أو الممارس عليها،والتي وجّهتنا في تحديد معالم بحثية متعددة،إذ أنه لم يقتصر على الأذى الجسدي فقط،و إنما اتسع ليشمل كل ما قد يطال المرأة ويتسبب في أذاها جسديا ومعنويا.

كما جاء في تعريف آخر بأنه "أحد أنماط السلوك العدواني الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو أما أو أختا أو إبنة،ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز و الإضطهاد و القهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء،نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية".(35)

ما أضافه هذا التعريف أنه جاء أكثر تحديدا لهوية المرأة أو لشخصها،إذ أنه تحدّث عن جميع الوضعيات الإجتماعية للمرأة سواء زوجة أو أما أو أختا أو بنتا،وعن القوة الغير متكافئة بين الجنسين كمصدر رئيسي للعنف ضد المرأة.

أما الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر 1993، ووافقت عليه جميع الدول في الأمم المتحدة فقد حددته كالتالي:"يعني مصطلح العنف ضد المرأة أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس،ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة،بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية،سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

كما نص هذا الإعلان على وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة ،ولكن دون أن يقتصر على الآتي:

- العنف الجسدي و الجنسي و النفسي الذي يقع في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب المبرح،و الإساءة الجنسية للأطفال الإناث في الأسرة،والعنف المتصل بالمهر،والإغتصاب في إطار الزوجية، وبتر الأعضاء التناسلية للإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة،والعنف خارج نطاق الزوجية،والعنف المتصل بالإستغلال.
- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بمافي ذلك الإغتصاب والإساءة الجنسية،والتحرش والترهيب الجنسيين في العمل وفي المؤسسات التعليمية وسواها،الإتجار بالمرأة و البغاء القسري.
- العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي تقترفه الدولة أو تتغاضى عنه حيثما وقع.(36)

ما يلاحظ على هذا التعريف طابعه الأكاديمي الرسمي لأنه جاء في وثيقة قانونية إعتبرت العنف جريمة،فحددت معناه الفعلي في معالم نعتبرها هامة جدا في بحثنا،خصوصا وأنها حديثة الطرح.

في حين ورد تعريف مكمّل لسابقه عن وثيقة المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيكين سنة 1995 جاء فيه:"العنف ضد النساء هو أي عنف مرتبط بنوع الجنس،يؤدي على الأرجح إلى وقوع ضرر جسدي أوجنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة،بما في ذلك التهديد بمثل تلك الأفعال،و الحرمان من الحرية قسرا أو تعسّفا،سواء حدث ذلك في مكان عام أوفي الحياة الخاصة".

لقد جاء هذا التعريف كتكملة لسابقه باعتباره أيضا ذا طابع رسمي،و ربما أيضا أكثر اختصارا إلاّ أن معالمه تدور حول الأبعاد الأساسية للعنف والمتمثلة في البعد المادي أو الجسدي والجنسي،و البعد المعنوي النفسي.

تعرفة د.هبة محمد علي حسن في دراستها النفسية الإجتماعية حول الإساءة إلى المرأة بأنه:

"أي سلوك يُقصد به إيقاع الأذى أو الضرر النفسي أو الجسمي أو الجنسي بالمرأة.و يتراوح هذا السلوك من الإساءة النفسية (الإهانة،تجاهل الحديث معها،التجهم في وجهها،السب بألفاظ بذيئة،التهديد...إلخ) إلى الإساءة الجسمية (ضرب الزوجة،دفعها بعنف،محاولة خنقها،أو محاولة حرقها،..إلخ)،الإساءة الجنسية (ممارسة العملية الجنسية مع الزوجة بعنف وبقوة،إجبار الزوجة على أوضاع جنسية لا تريحها،الإمتناع عن ممارسة العملية الجنسية مع الزوجة.."(37)

لقد أشارت الباحثة وبالتفصيل إلى نقاط عديدة جدا في تحديد المعنى العام للظاهرة إن كانت ماديا أو معنويا،علما أن الإساءة بالنسبة لنا مفهوم نفسي أكثر منه إجتماعي،ونعتقد أن مفهوم العنف أكثر شمولية،إلاّ أن هذا لا يمنع من التأكيد على القيمة المعرفية لهذا التعريف ومدى الإستفادة منه في البحث خصوصا و أنه حدد بعض الأشكال و المظاهر العنفية الهامة.

وفي آخر تقرير صدر عن الأمم المتحدة حول العنف ضد المرأة سنة 2008 قدّم التعريف التالي: "العنف الموجه ضد المرأة عنف قائم على أساس نوع الجنس،وهو موجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة،أو هو الذي يمس المرأة على نحو جائر،ويشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسديا أو عقليا أو جنسيا بها و التهديد بهذه الأعمال،و الإكراه،و سائر أشكال الحرمان من الحرية.كما أنه لا يقتصر على ثقافة معينة أو إقليم معين أو بلد بعينه،فهو موجود في كل مكان تقريباً،لكن درجة شدته،ومدى قبوله تختلف من مجتمع لآخر،ومن سياق اجتماعي لآخر.(38)

الإضافة الهامة لهذا التعريف هي البعد الإجتماعي الثقافي لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة،وهي إنطلاقة هامة جدا في البحث لأننا فعليا أكدنا أن البعد الثقافي يلعب دورا هاما في التأثير على سلوكيات الأفراد،وإضفاء صفة المشروعية على السلوك العنيف.

يبدو إذن أن مفهوم العنف ضد المرأة من المفاهيم الحديثة جدا التي بدأ الإهتمام بها مؤخرا،ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى حداثة البحث في ظاهرة العنف بشكل عام مثلما أوضحناه سابقا.

إن تحديد مفهوم العنف ضد المرأة غاية في الصعوبة،إذ أن الملاحظ على التعاريف،والتي حصلنا على أغلبيتها من طروحات إعلامية منشورة على بعض المواقع الإلكترونية،بأنها تشترك في تعريفها وفي طرحها لعناصر العنف الموجه ضد المرأة وأشكاله ومظاهره المختلفة،وما يضاف على ذلك هو الأخذ بخصوصية المجتمعات لاسيما منها الثقافية لأن ماهو عنف في مجتمع معين قد لا يكون عنفا في مجتمعات أخرى مثل ختان البنات في بعض المجتمعات العربية والتي لا تعتبره الكثير منها عنفا بل حفاظا على الحياة الجنسية للمرأة.في مقابل ذلك نجد أن الإنتهاك الجنسي للزوجة تعتبره المجتمعات الغربية عنفا بل وشرّعت مواد قانونية لمعاقبة الأزواج الممارسين له،وهنا بالذات تكمن صعوبة تحديد المعنى العلمي للعنف الموجه ضد المرأة لنضيف له البعد الإجتماعي ونُحوّله إلى"المعنى الإجتماعي الثقافي للعنف الموجه ضد المرأة".

فالنظرة المتعمقة في مفهوم العنف ضد المرأة توحي بأنه مفهوم أوسع وأشمل من العادي أوالمعتقد به،
ذلك أنه سلوك يقع مرتكبه تحت طائلة الثقافة المجتمعية السائدة،وبالتالي الأعراف و القيم والعادات
والتقاليد التي تُقنّن وتُشرّع الفعل العنيف.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن العنف بشكل عام،والعنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص،إنتهاك للمعايير والقواعد الإنسانية،وخروج عن محدداتها وضوابطها،بحيث يترتب عن ذلك الإنتهاك سلوكات،إعتداءات جسدية ومعنوية على المرأة،وبالتالي يمكن أن نعرّف العنف ضد المرأة إجرائيا ونتبناه في هذه الدراسة مع مراعاة الخصوصية الثقافية لمجتمعنا بأنه:

الفعل الممارس على المرأة الجزائرية،يشمل كل أشكال و مظاهر السلوك الفردي والإجتماعي كافة،المباشرة و الغير مباشرة،يُستعمل فيه التخويف أو الإذلال أو الإيذاء الجسدي الذي ينال منها،و يحطّ من قدرها،و يُكرّس تبعيتها،

5-الدراسات المشابهة:

لا يخفى على أي باحث إجتماعي الطابع التراكمي المعرفي لأي علم من العلوم لاسيّما منها العلوم الإنسانية التي تتميّز بالخصوص بأقدميتها الفكرية والمعرفية،ولأننا في مجال تخصصي نعتبره هام جدا بل هو العلم الذي يتميّز بقدرته على طرح وتحليل الظواهر مهما كانت طبيعتها أوخصوصيتها، وأننا كباحثين اجتماعيين جرى التقليد في بحوثنا أن نبدأ من حيث ينتهي الآخرون،فإنه وفي هذا الإطار بالذات ينبغي على كل باحث الإطلاع على ما كتب وتوصل إليه العلم في مجال بحثه خاصة في التخصصات التي لها علاقة بهذا البحث بصفة عامة.

وللدراسات السابقة أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه مسارات البحث،حيث تعتبر مرجعية نظرية له، ولذلك تعدّ الدراسات السابقة أبحاثا فكرية هامة في توجيه أي دراسة وتدعيمها بالمعارف العلمية المشتركة وبالتالي نجاحها،ذلك أنها تعتبر بمثابة المرشد والموجه للبحث،كما تعتبر في بعض الجوانب المنطلق الفكري والمرجع المعرفي للدراسة.

إلاّ أننا وفي بحثنا هذا لم نحصل على دراسة سابقة تحمل ضمنيا نفس المنطلق الفكري والمعرفي،و نفس الإشكال المعتمد في الدراسة،بل هي في اعتقادنا دراسات مشابهة دعّمت أبعادا ومعالم بحثية مشتركة ومتشابهة،وقد يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى أنّنا إعتمدنا تقديم مقاربة شاملة للعنف الموجه ضد المرأة بأشكاله المتعددة ووضعيات المرأة المختلفة،هذا من جهة،ومن جهة أخرى حداثة الموضوع،وطابع الخاص جدا،والذاتي جدا،والذي صعّب من طرحه وتقديمه سوسيولوجيا،وأخيرا لأن أغلبها طروحات إعلامية متواجدة على بعض المواقع الإلكترونية لاسيّما مركز أمان الأردني لمحاربة العنف ضد المرأة العربية،والذي ساهم بشكل كبير في تقديم الظاهرة إعلاميا إن كان على المستوى العربي أو العالمي.

سنحاول إذا تقديم عدد من الدراسات المشابهة والتي خدمتنا في توجيه البحث وتحديد معالمه و أهدافه،وساعدتنا أيضا في تخطّي بعض الصعوبات المنهجية و الإمبريقية رغم اختلاف خصوصياتها الفكرية والثقافية والتاريخية و الزمكانية من جهة،واشتراكها في خصائص وسمات معينة من جهة أخرى،لتبقى الممارسة العلمية البحثية هامة في تأسيس بحث سوسيولوجي حول ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية.

5-1 الدراسات الأجنبية:

*الدراسة الأولى:دراسة *Hudson* و*Rau* المعنونة ب:"تقييم إساءة الزوج أو القرين،وقابلية قياس الإساءة،1981".

إستهدفت هذه الدراسة التي أنجزت في المجتمع الأمريكي معرفة مدى العلاقة بين الإساءة إلى الزوجة وبين بعض المتغيرات مثل الإكتئاب، تقدير الذات،المشكلات الجنسية،الخوف،التعاسة.

وقد أشارت نتائجها إلى وجود إرتباط دال موجب بين الإساءة إلى المرأة وبين أعراض القلق والإكتئاب والمخاوف لديها.فقد اتضح أن الإساءة إلى المرأة ترتبط بزيادة الأعراض المرضية وشعورها بالتوجس،و توقع المخاطر،والشعور المستمر بالتهديد،والخوف من التعرض لها.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإساءة إلى المرأة لا ترتبط فقط بزيادة الأعراض المرضية لديها و لكنها ترتبط أيضا بانخفاض تقدير الذات،والشعور بعدم الرضا عن الحياة،وعدم الإشباع الجنسي.و يبدو أن الإساءة إلى المرأة عامل خطورة للتنبؤ بالمشكلات النفسية والجنسية والجسمية للمرأة المساء إليها.(39)

*الدراسة الثانية:دراسة *Kalmus&Straus* حول:"إعتمادية الزوجة على علاقتها الزواجية و الإساءة إليها،1982".

هدفت هذه الدراسة العلمية الأمريكية إلى معرفة العلاقة بين الإعتمادية النفسية والمادية للمرأة و بين الإساءة الرجل إلى المرأة وعدوانه عليها.وأشارت نتائجها إلى أن إعتمادية الزوجة على الزوج قد ترتبط بزيادة العدوان الجسمي و العنف ضدها.فقد أوضحت النتائج أن النساء الأكثر اعتمادية ماديا على الأزواج هن أكثر تعرضا ومرورا بخبرات الإساءة الجسمية من الزوجات الأكثر إستقلالية مادية.كما أن الزوجة العاملة أو التي لديها إستقلالية مادية لديها مصادر إشباع نفسية متعددة،وهي تشعر بقيمتها أو أنها مساوية لزوجها،وبالتالي فقد لا تتقبل عدوان زوجها عليها،وقد لا تتقبل الحياة مع الزوج المعتدي على عكس الزوجة الإعتمادية والتي لا تعمل أوليس لديها دخل تنفقه على إحتياجاتها،فليس لديها بدائل أخرى سوى الإعتماد على الزوج،ومن ثم قد تتحمل إساءة الزوج لها.

كما اتضح من النتائج أن بعض الزوجات قد يتحملن بعض الإهانات البسيطة،إلاّ أن العنف الشديد لا تحمله إلاّ قلة قليلة من السيدات،ومن ثم يجب دراسة شخصيتهن.وإن إستقلالية المرأة الإقتصادية وشعورها بالثقة في النفس هي عوامل وقاية للمرأة ضد عنف الزوج.(40)

*الدراسة الثالثة:دراسة *Gleason* المعنونةب:"الإضطرابات النفسية لدى النساء المضروبات: دراسة تجريبية 1993".

أجريت بالمجتمع الأمريكي،وأشارت نتائجها إلى أن النساء المساء إليهن أو المضروبات يعانين من زملة من أعراض المرضية،هذه الأعراض تظهر في شكل إضطرابات وجدانية كالقلق والإكتئاب وكذلك المعاناة من أعراض المخاوف المرضية،واضطراب الضغوط التالية للصدمة والوساوس القهرية.كما أشارت الدراسة إلى أن الأعراض الإكتئابية لدى النساء المساء إليهن تتمثل في:الشعور بالإجهاد والتعب،التشاؤم،لوم الذات،الشعور بالذنب،الصورة السلبية للذات،الشعور بالفشل، الشعور بالعجز،السلبية،الإعتمادية،الإعتقاد في عدم القدرة على التحكم في الأحداث أو ما يحدث لهن.وتعاني النساء اللاّتي تعرضن للضرب من زيادة مشاعر القلق و التهديد،و توقع الشر والمخاطر وتوقع الضرب و الإهانة.كما أن النساء المساء إليهن كن أكثر تعاطيا للكحوليات وأكثر إدمانا للعقاقير.(41)

*الدراسة الرابعة:دراسة *Newman* "خبرات الإقامة في بيوت الإيواء المخصصة للسيدات المضروبات،1993".

أنجزت الدراسة في المجتمع الأمريكي،وكانت تهدف إلى دراسة الزوجات المساء إليهن واللاتي لجأن إلى بيوت الإيواء وذلك على عينة بلغ عددهن 49 سيدة،وتراوحت أعمارهن مابين 18-25 سنة و هن اللاتي مررن بخبرات إساءة متعددة سواء كانت جسمية أو نفسية من عدوان بدني وصل إلى استخدام الأدوات الحادة تبدأ من سوء المعاملة و الإهمال والتحقير،وتحطيم الممتلكات الشخصية للزوجة أو الإستلاء عليها،إلى التحكم فيها،إلى العدوان البدني الذي قد يصل إلى استخدام الأدوات الحادة وغيرها من أشكال الإساءة.وأشارت النتائج إلى أن السيدات المساء إليهن والمقيمات في بيوت الإيواء يشعرن بالصدمة والعزلة الإجتماعية،والإكتئاب والوحدة النفسية،وعدم الأمل في تغيير أوضاعهن.وقد وصفت الزوجات أزواجهن على أنهم يريدون التحكم في سلوكهن و أنشطتهن،ويتسمون بالشك والغيرة،وتركّز أمل هذه الزوجات في تغيير نمط حياتهن الزواجية.

وتشير الدراسة إلى أن النساء المساء إليهن يشعرن بالقلق،وأنهن بحاجة إلى المساندة الإنفعالية أكثر من حاجتهن إلى بيوت الإيواء و الوظيفة.كما تشير النتائج إلى أن السيدات المساء إليهن يشعرن بالإحباط الشديد،و العجز و الشعور المستمر بالتهديد،و اليأس تجاه المستقبل.(42)

*الدراسة الخامسة:دراسة *Aguilar&Nightingale* حول"تأثيرخبرات الضرب على تقدير الذات للسيدات المساء إليهن،1994"

هي أيضا دراسة علمية أمريكية،توصلت إلى أن السيدات اللاتي تعرضن لخبرات الإساءة المتكررة خلال الفترة الماضية يشعرن بانخفاض الشعور بالقيمة.أما تقدير الذات فقد لا يتأثر كثيرا بالإساءة و ذلك عند وجود عوامل أو متغيرات نفسية مخففة من أثر الضرب مثل وجود مصادر للمساندة الإجتماعية مثل الأصدقاء والأسرة وزملاء العمل الذين قد يخففون على المرأة آثار الإساءة إليها،و يساعدونها على استرداد شعورها بالقيمة.

إتضح أيضا أن الإساءة الجسمية و الإنفعالية و الجنسية،و محاولة التحكم في سلوك الزوجة يرتبط بانخفاض تقدير الذات لدى المرأة،كما أن تكرار تعرض المرأة للإساءة لا يؤدي فقط إلى انخفاض تقدير الذات،ولكنه قد يؤدي إلى شعور المرأة بالعجز المكتسب،وفقدان الأمل،وعدم القدرة على مواجهة المشكلات،والإعتقاد في عدم القدرة على التحكم في أمور حياتها،أو تغييرها،و الإعتقاد في عدم القدرة على إيقاف الإساءة الموجهة إليها.(43)

*الدراسة السادسة:دراسة *Dutton & Halle* حول"الصيغة المعرفية للسيدات المضروبات أو المساء إليهن،1999"

أنجزت الدراسة سنة 1994،وقد استهدفت معرفة الصيغة المعرفية التي تدرك وتستقبل بها المرأة الإساءة الموجهة إليها.وتوصلت النتائج إلى ما يلي:فيما يتعلق بالإساءة الجنسية فكان السؤال الموجه إلى عينة الدراسة هو:هل تعرضت إلى إساءة جنسية أو إغتصاب؟وذلك حتى سن17سنة،فكانت الإجابة أن 51%من السيدات تعرضن لشكل من أشكال الإساءة الجنسية حتى سن 17سنة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الصيغة المعرفية بما فيها (إدراك-تفكير-تذكر..وغيرها) التي تستقبل بها المرأة مواقف الإساءة،والتي تكونت من خلال خبرات الطفولة هي التي تحدد مدى تأثر المرأة بخبرات الإساءة إليها.كما أن النساء المساء

إليهن تكون صيغتهن المعرفية أكثر سلبية تجاه ذاتها و العالم والآخرين،و تكون أقل شعورا بالأمان والثقة بالنفس والثقة بالآخرين من النساء غير المساء إليهن.ويبدو أن الخبرة الذاتية أو ما تضيفيه المرأة على الإساءة من معان هو ما يجعلها تتأثر بالإساءة و المرأة المساء إليها أكثر معاناة من الأعراض المرضية مقارنة بالمرأة غير المساء إليها.

كما أشارت نتيجة الدراسة إلى أنه ليس من الضروري أن تكون الأنثى التي تعرضت للإساءة في الطفولة صيغتها المعرفية سلبية عن ذاتها وعالمها والآخرين،ولكن هذه الصيغة قد تتعدّل بالخبرات التي تمر بها الأنثى،وقد لا تتفاعل مع المواقف الحالية.(44)

*الدراسة السابعة:دراسة*Hampton&Gelles*المعنونةب"دراسة العنف ضد النساء الأمريكيات السود من خلال عينات من الأسر،1994"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل الخطورة المرتبطة بالعنف ضد الزوجة ومنها إنخفاض الدخل،زيادة حجم الأسرة،البطالة،مشاهدة الزوج للعنف بين والديه أثناء مرحلة الطفولة،وكذلك دراسة عنف الزوج ضد الزوجة كعامل خطورة للتنبؤ بالأعراض النفسية والجسمية لدى الزوجة.

وقد أشارت النتائج إلى أن الأزواج السود أكثر عنفا ضد زوجاتهم من الأزواج البيض خاصة مع زيادة تدني الدخل للأزواج السود،كما أن الأزواج الذين شاهدوا آباءهم يعتدون على أمهاتهم هم أكثر عدوانا على زوجاتهم،وهم يفضلون العنف البدني كطريقة للتعامل مع الزوجات مما يؤيد فكرة تعاقب دورة العدوان والعنف من الآباء كطريقة للتعامل مع الزوجات،ومما يؤيد فكرة تعاقب دورة العدوان و العنف من الآباء للأبناء.واتضح أن الأزواج أقل من30سنة أكثر عدوانا من الأشخاص الأكبر من30 سنة،وأن هناك علاقة وثيقة بين تدهور الدخل في المعاناة الإقتصادية وبين العنف ضد المرأة،فالأزواج الأكثر معاناة من قلّة الدخل وتدهور الظروف الاقتصادية هم أكثر إساءة لزوجاتهم وأكثر اعتداء عليهن.كما أن الأزواج الذين يعانون من البطالة هم أكثر إساءة لزوجاتهم من الأزواج الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت،ممّا يشير إلى أن البطالة تمثل حدثا ضاغطا يؤدي إلى إحباط الأزواج و زيادة عدوانيتهم تجاه زوجاتهم.

كما أشارت النتائج إلى أن الأسر التي يوجد فيها طفلان أو أكثر يكون الأزواج أكثر عدوانية و إساءة لزوجاتهم من الأسر ذات الطفل الواحد.

ويشير الباحثان إلى أنّ البطالة،قلة الدخل،زيادة عدد الأبناء،ورؤية الآباء يعتدون على الأمهات أثناء الطفولة تمثل عوامل خطورة تزيد من عدوانية الأزواج،وتؤدي إلى زيادة إساءتهم لزوجاتهم.

و بالنسبة للزوجات فقد أشارت الدراسة كذلك إلى أن الإساءة إلى المرأة ترتبط بانخفاض تقدير الذات،ونقص الشعور بالكفاية،وكذلك معاناة المرأة من الإكتئاب،وشعورها بالعجز و عدم القدرة على تغيير الواقع،وكذلك شعورها بالتشاؤم بشأن المستقبل.كما أن تعرّض المرأة المستمر للإساءة يجعلها أكثر معاناة من الأعراض الجسمية كالصداع والعصبية والإضطرابات الجسمية الأخرى،كما تجعل الإساءة المرأة أكثر حزنا واكتئابا،وتفقدها الأمل في كل شيء،وتشعرها بعدم القيمة وعدم القدرة على مواجهة مشكلات حياتها.(45)

*الدراسة الثامنة:دراسة *Anderson*حول"الجنس والمكانة الإجتماعية والعنف المنزلي أو الأسري:مداخل متكاملة للعنف الأسري والأنثوي،1997 "

إستهدفت هذه الدراسة العلاقة بين درجة التعليم والدخل والعنف داخل الأسرة.وقد أشارت النتائج إلى أن حوالي9%من الإناث و8%من الذكور قد مروا بخبرات عنف من الطرف الآخر زمن الدراسة.

كما أكدت الدراسة أن عنف الرجل ضد المرأة يتأتى في إطار تأكيد الرجل لهويته الذكرية *Masculine Identity*،حيث أن هوية الجنس في إطار عمليات التنشئة الإجتماعية والتوحد تشير إلى أن هوية الذكر تتضمن أن يكون الذكر عدوانيا،أو أنه كي يبرهن على ذكورته لابد أن تكون مسالكه عدوانية وأكثر سيطرة وتحكما في الآخرين،فالرجل دائما ما يقترن بصفات القوة و السيطرة و التحكم والعدوان،ولذلك يأتي عدوانه على زوجته جزءا مكملا وناتجا عن عمليات التوحد أثناء مرحلة

الطفولة.كما تشير النتائج إلى أن مفهوم الذكر يرتبط كذلك بالثقافة وما تجنده من مسالك عدوانية للذكورة،ويفسر لنا لماذا يصبح الذكور أكثر عدوانية وعنفا ضد المرأة،وأن عنف الرجل يزداد ضد زوجته كلما ارتفع دخل زوجته عنه.(46)

*الدراسة التاسعة:دراسة *Ratner* المعنونة ب"العدوانية والسيطرة كنماذج للإساءة إلى المرأة و معرفة الآثار الجسمية و النفسية المترتبة عليهما،1998".

إستهدفت هذه الدراسة معرفة مدى العلاقة بين العدوان ضد المرأة والإساءة إليها،وبين الصحة الجسمية والنفسية للمرأة،وكذلك إدمان المرأة للمخدرات والكحوليات.وقد أشارت النتائج إلى ما يلي:

*أن حوالي 27 %من السيدات قد مررن بخبرة إساءة بدنية أو عدوان و8%من السيدات مررن بخبرة إساءة جنسية.

*5%مناداة الزوجة بأسماء أو ألقاب تكرهها أو تحط من شأنها.

*38 %من السيدات مررن بخبرة إساءة مرة واحدة طوال العلاقة الزواجية.

*22 %ممرن بخبرة إساءة لأكثر من مرة خلال العام.

وقد تراوحت أشكال الإساءة من الضرب إلى التهديد بسكين أو مسدس،الحرق أو الإهانة و الإحتقار،كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإساءة إلى المرأة ترتبط بشعورها بانخفاض تقدير الذات والخجل،وأن تكرار الإساءة يزيد من الأعراض المرضية،ومن شعورها بالغضب،وأن شعورها بالإساءة يعتبر عامل خطورة للتنبؤ بإدمان الكحوليات و المخدرات.إضافة إلى ذلك أكدت هذه الدراسة على تدهور الصحة الجسمية للمرأة المساء إليها،إلا أن هذا التدهور يتوقف على نوع الإساءة (جسمية-نفسية-جنسية) وعلى شدتها،وعلى مدى تكرارها،وكيفية رؤية وإدراك الزوجة لمدى الإساءة التي لحقت بها.وتلعب المتغيرات المعرفية دورا هاما في مدى تأثر الزوجة بالإساءة لها. فكيفية إدراك الزوجة للإساءة هي التي تحدد مدى تأثرها بهذه الإساءة.(47)

*الدراسة العاشرة:دراسة *Simon,LIN&Gordon* حول:"التنشئة الإجتماعية في إطار الأسرة وعلاقتها بعنف الذكور ضد زوجاتهم،1998".

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة الأمريكية معرفة دور عمليات التنشئة الإجتماعية داخل إطار الأسرة في العنف ضد الزوجات.وقد أشارت النتائج إلى أن عمليات التنشئة الأسرية تلعب دورا هاما في جناح الفرد،أو في سلوكه الإجرامي،أوفي عنفه في التعامل مع الآخرين.حيث أن الجناح و الإدمان يرتبطان بإدراك الأبناء للرفض من الوالدين،وكذلك الإهمال و العقاب الشديد.و أن رؤية الطفل للعنف داخل الأسرة وضرب والده لوالدته قد يزيد من عدوانيته،ويتضح هذا في عنف الأبناء في علاقتهم قبل الزواج وبعد الزواج،بل يمثّل الوالد للطفل نموذجا عدوانيا يتوحد به الطفل في عدوانيته ويعتبر أن العنف هو وسيلة فعالة للتعامل مع الآخرين.

كما اتضح من النتائج أن رؤية الطفل للعدوان داخل الأسرة إذا اقترن بشعوره بالرفض والعدوان ضده وعدم اتساق الضوابط المستخدمة معه،فإن هذا يمثل عامل خطورة للتنبؤ بعنف الطفل فيما بعد في علاقاته مع الآخرين و منهم زوجته.(48)

2-5 نقد وتقييم للدراسات الأجنبية:

من خلال عرضنا لبعض الدراسات الأجنبية التي عالجت بعض أبعاد العنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص،والذي تجسد بالأخص في ما هو معنوي ونفسي واقتصادي في علاقته ببعض المتغيرات،تبيّن لنا أن هذه الدراسات أجابت على حقيقة إنسانية إجتماعية نفسية قائمة وهي أن العنف ضد المرأة ظاهرة موجودة فعلا لاسيّما العنف الأسري والمنزلي،وأن البحث فيها حديث جدا مقارنة بالظواهر الإجتماعية التي اهتمت بقضايا المرأة،هذا إن كنا نسلّم جدلا أن الإهتمام الغربي قد كان سباقا في طرح الظاهرة وتحليلها لاسيما على المستوى النفسي.

وإذا كانت هذه الدراسات حديثة نوعا ما،إلا أن تناولها لهذا الموضوع ساهم في توضيح الكثير من

الجوانب المرتبطة بالموضوع،بل وساعدتنا على تحديد نقاط هامة جدا في بعدها الواقعي خصوصا و أننا انطلقنا في الدراسة من مبدأ شمولية أشكال العنف الموجه ضد المرأة.وعلى ضوء النتائج التي

توصلت إليها يمكن القول أن العنف الموجه ضد المرأة حسب موجز هذه الدراسات يعود إلى أسباب عديدة أهمها عمليات التنشئة الأسرية ودورها في جناح الفرد،أو في سلوكه الإجرامي،أوفي عنفه في التعامل مع الآخرين لاسيما في تعامله مع المرأة،وممارسة العنف ضدها،وأن هناك ارتباط دال موجب بين الإساءة إلى الزوجة وبين بعض المتغيرات مثل الإكتئاب،تقدير الذات،المشكلات الجنسية،الخوف،التعاسة.كما أن البعد الإقتصدي يلعب دورا كبيرا في التأثير على تواجد الظاهرة، والذي تجسّد خصوصا في اعتمادية الزوجات ماديا على الأزواج والتي جعلتهن أكثر الفئات تعرضا ومرورا بخبرات العنف الجسمي من الزوجات الأكثر إستقلالية مادية.

تبين أيضا أن المرأة المضروبة تعاني من زملة من الأعراض المرضية النفسية،هذه الأعراض تظهر في شكل إضطرابات وجدانية كالقلق والإكتئاب،وكذلك المعاناة من أعراض المخاوف المرضية و اضطراب الضغوط التالية للصدمة والوساوس القهرية،إضافة إلى أبعاد نفسية ومعنوية كثيرا ما إعتبرناها آثارا مباشرة لظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة بشكل عام.

هذا وتبقى هذه الدراسات في اعتقادنا محدودة جدا لأنها ركزت بشكل أساسي على البعد المعنوي و النفسي،و لم تتعرض لباقي العوامل التي لها صلة وثيقة بالعنف الموجه ضدها،والتي قد يكون لها الأثر الكبير في ممارسته بصفة عامة،وأنها أيضا محدودة بفعل الفضاء الإجتماعي الذي أنجزت فيه لاسيما وأننا انطلقنا من مبدأ الخصوصية الثقافية للبحث الإجتماعي،ومدى تأثيرها على طبيعة البحث و أبعاده ونتائجه.

5-3 الدراسات العربية:

*الدراسة الأولى:صفوت فرج وحصة الناصر:"العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سمات الشخصية،1999".

أنجزت الدراسة في مصر،وكانت تهدف إلى التعرف على أشكال العنف ضد المرأة من وجهة نظر المرأة،وفحص الإرتباطات بين تقديرات عينة من الإناث للعنف،وبين بعض السمات والخصائص النفسية،وقد أظهرت النتائج:

أولا:على مقياس العنف ضد المرأة تبيّن أن العنف الذي تستشعره المرأة من تزويجها رغم إرادتها لرجل مُسن جاء على رأس القائمة،يلي ذلك العنف المتمثل في التهديد الضمني بالقضاء على العلاقة الزواجية عند الشكوى من ضرب الزوج.ويأخذ الترتيب التالي:"إضطرار المرأة للصمت على ما تتعرض له من تحرش جنسي حفاظا على سمعتها وعدم تعرضها للشكوك"،ويأتي في المرتبة الرابعة

ختان الأنثى،وفي المرتبة الخامسة "تعرض الأم لسباب زوجها أمام أطفالها".

ثانيا:مقياس العنف ضد المرأة في علاقته باختبار أيزنك و مصدر الضبط،حيث أشارت النتائج أن مقياس العنف ضد المرأة لم يرتبط إلاّ بمقياس واحد وهو العصابية،غير أن عدم الإرتباط ببقية المقاييس يتضمن دلالات هامة في الوقت نفسه،فعدم ارتباط مقياس العنف بالإنبساط يعني أن الشعور بالعنف ضد المرأة يتساوى بالنسبة للإنبساطيات و الإنطوائيات والأمر بالمثل في حالة مصدر الضبط،فتفسير تعرض المرأة للعنف لا يتعلق بتقديرها لكون هذا العنف ناشئا عن الظروف الخارجية التي تخرج عن تحكمها أو خصائصها الشخصية،و نمط تفاعلها مع المتغيرات البيئية و الإجتماعية التي تفرز العنف ضدّها في أشكاله المختلفة.أما عن إرتباط العنف ضد المرأة بمفهوم الذات فلم يرتبط بأي من مقاييس الذات.(49)

*الدراسة الثانية:عدلي السمري:"الإنتهاك الجنسي للزوجة،دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري،1999".

تناولت هذه الدراسة الإستطلاعية الوصفية موضوع إكراه الزوج الزوجة على معاشرته جنسيا كأحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة،وقد تم إجراءها على عينة عشوائية من زوجات مصريات بلغ قوامها 75زوجة تراوحت أعمارهن بين 20 و60سنة،وقد توصل إلى النتائج التالية:

أولا:أن حدود الخلافات بين الأزواج تصل إلى حدّ الضرب الذي يُعد أبرز مظاهر العنف الموجه للزوجة،فهو فضلا عن كونه أحد وسائل الضبط أو التأديب التي يلجأ إليها الزوج في التعامل مع زوجته،يُعد من أكثر الأساليب شيوعا لحل الزوج لخلافاته مع زوجته،فكان نهاية المطاف لأي حوار أو نقاش لا تخضع فيه الزوجة لرأي الزوج لاسيما في حالة الإنتهاك الجنسي.

ثانيا:أن أكثر الزوجات رفضا لفكرة أن الزوج من حقه ممارسة حقه الشرعي دون رغبتهن أو موافقتهن كانت بين حديثات الزواج،ومن قضين أكبر فترة في الزواج،وتزداد نسبة الرفض كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة،وأيضا كلما زادت معدلات تعرضها للضرب من قبل الزوج،وفي حالات الزواج الإجباري.

ثالثا:يرتفع معدل الإنتهاك الجنسي للزوجة كلما انخفض المستوى التعليمي للزوج،وأن الزوجة الماكثة بالبيت أكثر تعرضا للظاهرة.

رابعا:أن المبرر الأساسي لقيام الزوج بالإنتهاك إعتباره حقا مشروعا.

خامسا:لعب عدد الأبناء دورا مؤثرا في أساليب التجنب التي استخدمتها الزوجات،فكلما زاد عددهم قلّ لجوء الزوجات إلى استخدام"المقاومة البدنية"وزاد ميلهن إلى عدم المقاومة والاستسلام، وأن إقامة الزوجة مع أهل زوجها يجعلها أكثر خضوعا و استسلاما لانتهاك الزوج.

سادسا:أن الإنتهاك يُعد نوعا من العقاب بصورة قوية.(50)

*الدراسة الثالثة:أمل سالم العواودة:"العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،دراسة إجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان،2002".

أُنجزت هذه الدراسة العربية في المجتمع الأردني،و انطلقت فيها الباحثة من فكرة أساسية وهي أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الأردني،إلا أن طبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة لا تزال تحكمها بقايا علاقات السيطرة التي تأسست تاريخيا مع نشأة الملكية الخاصة في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل و فرض على المرأة الخضوع بالقوة.

لقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أنواع العنف السائد في المجتمع الأردني ضد الزوجات، ومدى انتشار هذه الظاهرة،والأسباب الكامنة وراءها،ومن خلال البحث الميداني الذي شمل على 300 مبحوثة كلهن متزوجات تراوح سنهن بين 15و 45 فأكثر،وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أولا:تعاني الزوجات في المجتمع الأردني أشكال العنف الإجتماعي والجنسي والجسدي واللفظي و الصحي والتهديد كافة،وأن العنف الإجتماعي أكثر أشكال العنف انتشارا.

ثانيا:يُعد العنف اللفظي ثاني أشكال العنف شيوعا بين أفراد العينة،فهو وسيلة التفريغ الأولى التي يبدأ بها الزوج بعد الحرمان الإجتماعي والصحي للزوجة.

ثالثا:وجود العنف الصحي بنسبة51%،ويعد حرمان المرأة تحديد عدد الأطفال الذي تريده من أكثر أشكال العنف شيوعا.

رابعا:يعد العنف الجسدي آخر مراحل العنف التي تمر بها المرأة،ومن أكثر أشكاله شيوعا الصفع.

خامسا:أما العنف الجنسي فقد بلغت نسبته 48%،ويعد إجبار الزوج على معاشرته من أكثر أشكال العنف الجنسي شيوعا.

سادسا: إنتشار ظاهرة الزواج المبكر بين المبحوثات دون السن القانوني.(51)

*الدراسة الرابعة:ناهد رمزي:"العنف ضد المرأة،دراسة حالة للنساء المعنّفات تقييم أداء مراكز استضافة المرأة،2003".

أنجزت هذه الدراسة في المجتمع المصري،تناولت من خلال أسلوب دراسة الحالة والمقابلات المفتوحة

عينة من النساء المعنّفات المقيمات أو اللاتي أقمن من قبل ولفترة في مراكز حماية المرأة،واستهدفت التعرف على فئات النساء اللاتي يقع عليهن العنف،وأنماطه،والظروف الإجتماعية والنفسية التي تعيش في ظلها النساء المعرضات للعنف،واكتشاف الدوافع

التي تجبر بعض النساء على قبول بعض أشكال العنف ضدهن،وتوضيح الأساليب التي يستخدمنها لدرء أشكال العنف ضدهن،أو الأماكن التي يلجأن إليها عندما يعنّفن،وكيف يحصلن على الحماية المطلوبة.

إشتملت الدراسة على 20 حالة،حالة واحدة غير متزوجة،والبقيةكلها متزوجات،تمّ اختيارها بحيث تكون أقرب تمثيل للأنماط المختلفة للمرأة التي تقع تحت طائلة العنف،وقد توصلت الدراسة إلى جملة نتائج لعل أهمها:

أولا:أن العنف الأسري يحتل المرتبة الأولى في أشكال العنف الموجه إلى المرأة،وتتمثل خطورته في أنه يمثل إعتداءا يوميا عليها.

ثانيا:أن العنف الموجه للمرأة سواء كان معنويا أو لفظيا أو جسديا يرجع في جانب من جوانبه إلى انخفاض مكانة المرأة في المجتمع والصورة السائدة عنها،من هنا كان الحد من ذلك العنف ينطلق من الإهتمام بتنميتها تنمية شاملة،وتعديل الصورة السائدة عنها في المجتمع.ويعني ذلك أن الجهود التي تبذل لمناهضة العنف ضد المرأة يجب ألا تشمل المرأة وحدها ولكن كافة شرائح المجتمع.

ثالثا:أن نسبة عالية من الأفراد يقرون العنف ضد المرأة و يوافقون عليه من منطلق فهم خاطئ للدين.(52)

*الدراسة الخامسة:هبة محمد علي حسن:"الإساءة إلى المرأة،2003".

إنطلقت الباحثة المصرية في طرحها للظاهرة من فكرة أساسية وهي أن عنف الرجل ضد المرأة أو إساءته إليها يكون بقدر ما تسمح به الثقافة بأن يعتدي على المرأة،وإن كانت مكانة الرجل والمرأة تختلف من مجتمع إلى مجتمع ومن ثقافة إلى ثقافة،وتناول الظاهرة كان من خلال النسق الإجتماعي الثقافي بل و التاريخي أيضا،ومحاولة رؤية خريطة العالم الإجتماعي المنعكسة داخل المرأة.

تكونت عينة الدراسة من 60 إمرأة متزوجة تراوحت أعمارهن بين25-42سنة نصفها عاملات والنصف الآخر ماكثات بالبيت.وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج،مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج،ومعتقداته حول العنف،و مدى قدرته على تحمل الإحباطات (قلة الدخل،البطالة،ضغوط العمل)،وكذلك التاريخ الأسري وطبيعة علاقته بالأم والأب.

توصلت الباحثة أيضا إلى أن الإساءة ترتبط بشخصية الزوجة و اعتماديتها على الزوج واستفزازها لزوجها وطبيعة العلاقة الزواجية والعلاقة الجنسية بينهما.وأشارت نتيجة الفرض الثاني للدراسة أن الإساءة الجسمية أكثر أشكال الإساءة إرتباطا بالإتجاهات السلبية نحو المرأة،ونحو وحدة الأسرة،و نحو العلاقة الجنسية.كما ارتبطت الإساءة الجسمية بالميل إلى الإضطراب لدى الزوجة،وهي حسب الباحثة تناقض ما توصلت إليه الدراسات الغربية من أن الإساءة النفسية أكثر تأثيرا على المرأة و أكثر ارتباطا بالأعراض المرضية،وأشد وقعا من الإساءة الجسمية،ولكن النتائج على عينة الدراسة في المجتمع المصري أظهرت أن الإساءة الجسمية هي الأشد وقعا،و الأكثر تأثيرا على شخصية المرأة حيث تؤدي إلى اضطراب شخصيتها،وإلى اتجاهاتها السلبية نحو وحدة وتماسك الأسرة،ونحو النساء بصفة عامة،حيث تُعمّم نظرتها السلبية لذاتها،وإحساسها بالنقص و العجز و الفشل على النساء جميعا.كما ترتبط الإساءة الجسمية حسب نتائج الدراسة بنظرة المرأة السلبية للزوج وهو المصدر الرئيسي لهذه الإساءة،وبالتالي توجّه إليه الزوجة عدوانها،وكذلك تمتد نظرتها السلبية وإحساسها بعدم الإشباع الجنسي من الزوج.وربما يعود إرتباط الإساءة الجسمية بكل هذه المتغيرات إلى أن هذا الشكل من الإساءة يتضمن أيضا إساءة نفسية،حيث إن الزوج عندما يقوم بضرب الزوجة فهو أيضا يسبّها بألفاظ بديئة،و يشتمها و يهينها أثناء الضرب والشجار،وبالتالي إرتبطت الإساءة الجسمية بالإتجاه السلبي نحو الزوج ونحو الذات.

إضافة إلى ما سبق توصلت الباحثة إلى أن الإساءة الجنسية ترتبط بالإتجاه السلبي نحو الزوج ونحو الذات ونحو وحدة الأسرة،مما يكشف عن أن الإساءة بكل أشكالها تؤدي إلى اضطراب شخصية الزوجة المساء إليها وشعورها بالقلق والإكتئاب،والإحساس

بالدونية و العجز مما يجعلها تكوّن صيغة معرفية سلبية نحو ذاتها والآخرين وخاصة الزوج،ونحو أسرتها ومستقبلها،وبا... زيادة اضطراب شخصيتها بتكرار تعرضها إلى الإساءة.(53)

5-4-نقد وتقييم للدراسات العربية:

من خلال عرضنا لبعض الدراسات العربية التي عالجت بعض أشكال العنف ضد المرأة،والتي تجسدت بالخصوص في العنف الأسري ضد المرأة المتزوجة،فإننا نرى أن البحث في العنف الموجه ضد المرأة العربية حديث جدّا و في الآن نفسه لا يزال نوعا ما محدود ،إذ أننا لم نتحصل إلا على هذه الدراسات التي لم تناولت العنف الأسري و بالأخص العنف الزوجي الذي تعاني منه المرأة

العربية،ليبقى هذا التناول العلمي في اعتقادنا محدود جدا،وقد يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى

حداثة البحث في الظاهرة نفسها،و تشابك عواملها و مظاهرها،وصعوبة إستنطاق المبحوثات في جوانب نعتبرها طابوهات في المجتمع العربي،فالحديث عن الأسرة العربية يعني تحليل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،وليس فقط مجرد علاقات إجتماعية.

أما عن الجزء الخاص بالأنترنيت و الطروحات التي تمكّنّا من الحصول عليها عبره،فهي عديدة جدا خصوصا التي قدّمها مركز "أمان لمحاربة العنف ضد المرأة"في الأردن،وهي في اعتقادنا دراسات إعلامية أكثر منها أكاديمية علمية،لذلك فإن البحث في الظاهرة بشكل عام لا يزال محدودا وفي طي الكتمان لاسيما وأنه يحدث في الغالب داخل الأسرة،ونحن نعلم جيدا الطابع المقدس الذي تحاط به الأسرة العربية و الطابوهات التي لا تزال تُموقع المرأة العربية،وتحدّد فضاءها والمسموح به و الممنوع عنه حتى وإن كلّف ذلك حياتها مثل ظاهرة الختان،أو جرائم الشرف التي لا تزال منتشرة وبنفس الصورة إن لم نقل أنها أكثر حدة وانتشارا وتنوعا في الأساليب منها في الوقت الحاضر.

إن ما تقدّم من طرح وجيز حول بعض أشكال العنف الممارس ضد المرأة أفادنا كثيرا رغم قلّته في تحديد بعض أبعاد الدراسة الميدانية بتناولها لجزء هام من الظاهرة،وفي تحليلنا لهذه الأبعاد في دراستنا الميدانية إنطلاقا من النتائج الهامة التي جعلناها منطلقا للغوص في العنف الأسري كمتغير هام وأساسي في التأثير على وضعية المرأة المعنفة.ضف إلى ذلك أن أهمية هذه الأبحاث تكمن في تخصيصها لفئة هامة جدا هي فئة المتزوجات التي تعكس وضعا خاصا جدا في المجتمع العربي نظرا للقيمة الإجتماعية المعطاة لظاهرة الزواج،والتي تؤثر بشكل أساسي في وضع المرأة العربية بشكل عام و بالتالي في طرح و تحليل الظاهرة المدروسة.

5-5- الدراسات المحلية:

الدراسة الأولى:جمال معتوق:"وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،1992 "

هي في اعتقادنا أول دراسة علمية إجتماعية جزائرية تناولت أحد أشكال العنف الموجه ضد المرأة

الجزائرية،،وقد هدفت إلى وصف وتفسير هذا الشكل من العنف الذي هدد أمن وكيان المرأة

خارج بيتها في العشرية السوداء.

شملت الدراسة على269مبحوثا و150مبحوثة،تنوعوا بين تلاميذ وطلبة وعمال وعاطلين عن العمل،وأئمة وأساتذة ومدرسات،وقد توصل الباحث إلى نتائج هامة تمثلت خصوصا في:

أولا:أن الظاهرة موجودة فعلا في مجتمعنا،أما عن أشكال العنف الذي تعرضت له المبحوثات في

الشارع فتمثلت خصوصا في المضايقة و الشتم و الضرب و اللعن.

ثانيا:أن للمستوى التعليمي للأولياء دخل في الإقبال أو الإمتناع عن هذه الممارسة لدى الأبناء،حيث أن نسبة كبيرة من المبحوثين الذين مارسوا عنفا معين آباؤهم أميون أو ذوو مستوى تعليمي محدود.

ثالثا:أن هناك علاقة مباشرة بين الميزات السيكولوجية للأولياء وممارسة العنف ضد النساء عند الأبناء،من هذه الميزات التشدد وعدم قبول النقاش عند الآباء،والتي تؤثر بشكل مباشر على سلوك الأبناء.

رابعا:أما عن الظروف الإقتصادية و الإجتماعية و علاقتها بممارسة العنف ضد النساء في الشارع فقد تبين أن الحرمان المادي و العاطفي لدى المبحوثين كان أول الأسباب،وأن العنف يزداد عند فئة العزاب،بينما تنخفض عند المتزوجين والمطلقين،وأنه كلما ازدادت مدة البطالة إزداد الإقبال على ممارسة العنف ضد النساء في الشارع.

خامسا:أما بالنسبة للمبحوثات فقد تبين أن البيت هو المكان الآمن الوحيد،وأن الفضاء الإجتماعي يبقى محدودا جدا،بل وممنوعا أيضا في بعض الأماكن،لأن ذلك إرتبط بممنوعات وطابوهات كثيرة منها موقف الكثيرين من خروج المرأة للعمل الذي لايزال غير مرغوب فيه لاسيّما وأن الخطاب الدين الذي يطرحه المسجد يدعّم هذا الموقف.(54)

الدراسة الثانية:سامية مناصر:"المرأة و العنف:المرأة الإطار نموذجا،2001"

أنجزت هذه الدراسة الإجتماعية سنة2001،حاولت فيها الباحثة تسليط الضوء على مظاهر العنف الممارس على المرأة بصفة عامة والمرأة الإطار خصوصا،وقد إشتملت عينة البحث على50مبحوثة توزعت على قطاعات مهنية مختلفة،وتراوح سنها بين 24 و 45سنة وبين متزوجات وعازبات.

أما مجالها الجغرافي فقد تجسّد في المجتمع الحضري و بالذات مدينة عنابة،و قد توصلت الباحثة إلى مجموعة نتائج هامة تمثلت بالخصوص في:

أولا:نصف أفراد العينة من الإطارات النسوية يرون أن الإختلاف البيولوجي بين الجنسين له دور كبير في بروز هذه الظاهرة،وأن شعورها بالإقصاء يرجع بالخصوص إلى عوامل ثقافية مقارنة بالعوامل البيولوجية،وأن أهم العوامل الثقافية التي تؤدي إلى هذا الشعورالإتجاهات التقليدية التي تصور المرأة على أنها تابعة للرجل،بينما العوامل البيولوجية فتمثلت في ضعف القوة الجسمانية للمرأة وانشغالها بالإنجاب.وهي نتيجة تؤكدها التفاعلية الرمزية من حيث أن ظاهرة العنف الممارس على المرأة لها أصول ثقافية،وأن التحيز ضدها،يظهر نتيجة الاختلافات في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة على أنها في مكانة أدنى من مكانة الرجل، وأن هذا الأخير له الحق في ممارسة العنف ضدها لأن المجتمع أعطى له الحق في ذلك.

ثانيا:كشفت نتائج الدراسة أيضا أن الإطارات غير المتزوجات أكثر شعورا بالمساواة مع الرجل بالمقارنة بغيرهن من الإطارات المتزوجات،وأن نظام تقسيم العمل لم يعد وظيفيا كما يرى أصحاب المدخل الوظيفي.ويؤدي شعور المرأة بعدم المساواة في مجال العمل إلى عدة نتائج سلبية تتمثل في ضعف كفاءتها الإنتاجية،عدم قدرتها على منافسة الرجل،عدم الإستفادة من قدرتها ومهارتها،وأخيرا سوء علاقتها مع زملاء العمل ورؤساءها في بعض الأحيان.

ثالثا:أن من مظاهر التحيّز ضد المرأة حسب النتائج عدم المساواة في الحصول على الترقية و المكافآت،بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على تدريبات،و في فرص الإلتحاق بالعمل،و في تحمل مسؤولياته.إضافة إلى تعرض أغلبيتها للتحرش المعنوي كمظهر عنفي جنسي وكأكثر أشكال العنف الموجه ضدهن من خلال المضايقات التي تتعرض لها أثناء أداء عملهن.

رابعا:أما عن مدى تأثّر المرأة الإطار بظاهرة العنف الممارس ضدها وأثره على أداء عملها،فقد كشفت الدراسة أن نصف أفراد العينة يشعرن بالإحباط النفسي تجاه تلك الممارسات ممايجعلهن لا يفصحن عن تلك الممارسات التي تترك آثارا وخيمة على نفسيتهن،و تجعلهن تسكتن ولا تفصحن عن تلك التحرشات خوفا من المجهول،وخاصة من فقدان منصب العمل داخل المؤسسة.(55)

5-6- نقد و تقييم الدراسات المحلية:

إن حداثة البحث في ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة في المجتمعات الغربية والعربية،قابله أيضا حداثة طرح الظاهرة في المجتمع الجزائري،لاسيّما في مجالنا البحثي الذي نعتبره من أهم المجالات الإنسانية لقدرته على طرح الطابوهات،تحليلها،وتقديم معانيها إجتماعيا و سوسيولجيا.

وربما أول ملاحظة على الدراسات المحلية نذرتها وضعف تمثيلها-لاسيما أمام حجم العينة المُعتمد و البسيط جدا-،فقد بحثنا كثيرا عن عناوين مشابهة إلا أننا لم نحصل إلا على الدراستين المطروحتين فقط،والسبب في اعتقادنا طرحناه سابقا و نؤكده حاليا و المتمثل في خصوصية الظاهرة و بالتالي صعوبة ملامسة الحياة اليومية للمرأة الجزائرية التي لا تزال تحاط بالممنوعات و المقدسات و بالتالي صعوبة الحصول على معلومات متعلقة بالظاهرة،و التعمّق في جوانبها و أبعادها.

إن الدراستين المطروحتين،ورغم ما يؤخذ عليهما من عدم دقة في النتائج المتوصل إليها،حيث يظهر ذلك من خلال عملية التعميم،إلا أنه تمّ الإعتماد عليهما في التعرف على بعض الجوانب المنهجية والتقنية،إلى جانب محاولة إستكمال بعض الجوانب التي طُرحت و مقارنة بعض النتائج المتوصل إليها مع البحث الحالي،كما ساعدتنا في تحديد بعض أبعاد الإستمارة،وفي صياغة بعض الأسئلة المطروحة على النساء المعنّفات.

و في الحقيقة،فإن الدراسة الأولى لها جانب مهم من حيث المعلومات التي قدمها الباحث رغم عدم محدودية الأبعاد المرتبطة بالعنف،وحصر الدراسة في بعد أساسي واحد هو البعد الأمني في العشرية السوداء،أماالبعد الثقافي فلم يعطه الباحث الأهمية الكبيرة التي نعتقد أنها الموجه الأساسي لسلوكيات الفرد الجزائري بشكل عام،لاسيما و أنه انطلق من قوة تأثير التنشئة الإجتماعية على الفرد الجزائري،وهو الأمر الذي افتقدناه في الجانب الميداني أين ركّز الباحث أكثر على الجانب الديني.هذا من جهة،من جهة أخرى ما يؤخذ على الدراسة طبيعة العينة التي إعتبرناها مزيجا غير متجانس و لم يخدم كثيرا البحث بقدرما أفقده قيمته البحثية وجعلها مجرد دراسة رأي،وبالتالي كانت النتائج متنوعة الطرح و ضعيفة التمثيل.

بينما ألقت الدراسة الثانية الضوء على فئة هامة جدا هي فئة النساء العاملات اللواتي يعانين من أشكال كثيرة من العنف لاسيما منه التحرش الجنسي،والذي نعتبره من أخطر مظاهر العنف الجنسي وقوعا على المرأة لأنه يحط من كرامتها.ورغم ذلك فإن قلة عدد المبحوثات جعل من النتائج المتوصل إليها ضعيفة التمثيل في اعتقادنا،وأقل واقعية لأنها محدودة جدا مما جعلها دراسة إستطلاعية وصفية لم تهتم كثيرا بالكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تواجد الظاهرة.

إن نقد الدراستين لا يمنع من التأكيد على قيمتهما المعرفية والجرأة في طرح الظاهرة،وفي الإستفادة منها نظريا،منهجيا وميدانيا.

المراجع المعتمدة في الفصل الأوّل:

1-مصطفى حجازي:التخلف الإجتماعي،مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور بيروت،المركز الثقافي العربي ط2001،8،ص.15

2-هشام شرابي:البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر،بيروت،دار الطليعة،1987،ص.40

3-تأليف مجموعة متخصصين:المجتمع والعنف،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،دمشق،مطبعة وزارة الثقافة، 1975،ص.8

4-هبة محمّد علي حسن:الإساءة إلى المرأة،القاهرة،مكتبة الأنجلومصرية،دون سنة،دون طبعة،ص 22.

5-جــريدة الخبر:العدد 3110،الصادرة بتاريخ 7-03 -2001 .

6-*M.Foucault:Les mots et les choses;une archéologie des science humaines; Paris;Ed Gallimard,1966.*

7-حسنين توفيق:ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية 1990،ص 39.

8-إبراهيم بلعادي:العنف:المفهوم والأبعاد دراسة نقدية،في العنف والمجتمع مداخل معرفية متعدّدة،أعمال الملتقى الدولي الأول(9-10مارس2003)جامعة بسكرة،الجزائر،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2003 ص 12-13.

9-محمد خضر:الإغتراب والتطرف نحو المجتمع،القاهرة،دار غريب،1999،ص 61.

10-تأليف مجموعة من الإختصاصيين:المجتمع والعنف،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،نفس المرجع السابق ذكره ص.77

11-الإمامة العلاّمة أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم إبن منظور الإفريقي المصري:لسان العرب ، بيروت،دار صادر،المجلّد التاسع،1968، ص 257-258 .

12-Y.Michaud:De la violence;ed que sais-je,coll PUF,2eme ed,Paris 1988,p3.

13-P.Robert:Dictionnaire le robert alphabétique de la langue française société du nouveau paris,1978;p 2097.

14-هادي محمود:العنف ضدّ النساء على الموقع الإلكتروني:.www.rezgar.com/debat/show.art.asp

15-المنجد في اللغة والإعلام،بيروت،دار المشرق،ط 26،ص .533

16-سعد الغربي:إنحراف الصغار،القاهرة،دار المعارف،1960،ص .114

17-أندريه لالاند:موسوعة لالاند الفلسفية،المجلّد3،بيروت،منشورات عويدات،1996،ص .1554

18-F.Héritier :de la violence ;Paris,Ed Odile Tacob, 1996,p 13.

19-حلمي ساري:دور وسائل الإعلام في التوعية في مجال مكافحة العنف،جريدة الرياض اليومية،العدد 12623،2001،ص25

20-د.عادل مجاهد الشرجبي: ثقافة العنف في اليمن،مقال صدر بتاريخ:2كانون الثاني 2006: 2سا18على:
www.amanjordan.org/aman_studies/index.php

21-فرج عبد القادر طه:موسوعة علم النفس والتحليل النفسي،الكويت،دارسعاد الصبّاح،1993 ،ص.51

22-تأليف مجموعة من الاختصاصيين،ترجمة الأب زحلاوي،مرجع سبق ذكره،ص .10

23-مصطفى حجازي:نفس المرجع السابق ذكره،ص263 .

24-مصطفى حجازي،نفس المرجع،ص 263 .

25-خليل وديع شكور:العنف والجريمة،بيروت،الدار العربية للعلوم،1997،ص .31

26-مجموعة من الإختصاصيين:المجتمع و العنف،مرجع سبق ذكره،ص .149

27-نفس المرجع السابق،ص.151

28-R.Boudon,F.Bourricaud:Dictionnaire critique de sociologie,Paris ; puf 1982 p609.

29-Y.Michaud:Violence et politique,Paris,edGallimar, 1978,p20

30-.Gillioz :définition de la violence,sur: www.eurowrc.org/06.contributions/2.du25/12/02

31-تأليف مجموعة إختصاصيين:العنف و المجتمع،نفس المرجع السابق ذكره،ص.152

32-حسنين توفيق:نفس المرجع السابق ذكره،ص 44-.46

33-ليلى صباغ:المرأة في التأريخ العربي،دمشق،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1970، ص15.

34-رندة سنيورة وريم عبد الهادي:العنف ضد المرأة ظاهرة عامة أم خاصة،على:www.aman.org/studies

35-هادي محمود:العنف ضد النساء ،نفس المرجع السابق ذكره.

36-وثيقة خاصة بالعنف ضد المرأة صادرة عن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر .1993

37-هبة محمد علي حسن: الإساءة إلى المرأة،القاهرة،مكتبة الأنجلومصرية،دون طبعة 2003 ،ص8.

38-صالح سليمان عبد العظيم: أشكال العنف ضد المرأة الصادرة بتاريخ ديسمبر 2006 على:

www.diwanalarab.comspip.php?auteur890

39-Hudson&Rau:The assessment of spouse abuse:two quantitatifiable Dimensions .Journal of Mariage and the family;1981.

40-Kalmus&Straus:Wife'smarital dependency and wife abuse, Journal of mariage and the family,1982.

41-Gleason:Mental disorders in battered women:An empirical study, Violence and victims, Vol8,n°1 ;1993

42-Newman:Giving up:Shalter experiences of battered women; Public health nursing,Vol 10,n°2 ;1993.

43-Aguilar&Nightingale:The impact of specific battering experiences on the self-Esteem of abuse women.Journal of family violence ,Vol.9 ,n°1 ,1994.

44-Duton&halle,Battered women's cognitive schemate, Journal of traumatic stress,Vol7, n°2 ;1994.

45-Hampton&Gelle:Violence toward black women in nationally representative sample families; journal of Comparative family studies vol xxv,n°1 ;1994.

46-Anderson:Gender,status,and domestic violence:an integration of feminist and family violence approches,Journal of mariage and the family,59 ;1997.

47-Ratner :Modeling acts of agression and dominance as wife abuse and exploring their adverse health effects,Journal of mariagr and the family,1998.

48-Simon,LIN&Gordon :Socialisation in the family of origin and male datig violence:A perspective study.Journal of Mariage and the Family;60;1998.

49-صفوت فرج وحصة الناصر:"العنف ضد المرأة و علاقته ببعض سمات الشخصية،مجلة دراسات نفسية،المجلد التاسع،العدد الثالث،القاهرة،.1999

50-عدلي السمري:"الإنتهاك الجنسي للزوجة،دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري ،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،1999.

51-أمل سالم العواودة:"العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،دراسة اجتماعية لعينة من الأسرفي محافظة عمان جامعة البلقاء التطبيقية،الطبعة الأولى،.2002

52-ناهد رمزي:"العنف ضد المرأة،دراسة حالة للنساء المعنّفات،تقييم أداء مراكز استضافة المرأة،القاهرة،وزارة التأمينات و الشؤون الإجتماعية،الإدارة العامة لشؤون المرأة،.2003

53-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع السابق ذكره.

54-جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة،معهد علم الإجتماع،جامعة الجزائر،1992-.1993

55-سامية مناصر:المرأة و العنف ،المرأة الإطار نموذجا،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع العائلي غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة باتنة،2001-2002.

الـــــفصـــل الثـــــانـــي

الفصل الثاني

تاريخ الفعل العنفي،تصنيفاته،وأهم أشكاله

تمهيد:

إن العنف كانحراف أوكمرض اجتماعي يعتبر من المشكلات التي تمثل مصدر قلق واضطراب، و مصدر خلخلة لعالم القيم،ومساس بالسير الطبيعي للمؤسّسات،ودون تجاوز للحديث تعارض مع البناء الحضاري و الإزدهار الإقتصادي والعلمي،ومع الوثبة الاجتماعية،ذلك لأنّه معوّل هدم بكلّ المقاييس،هدّام للأخلاق و الكرامة الإنسانية،و للسلم و الأمن و الأمان.

تنطوي هذه الظاهرة على مشكلة تتعدد أبعادها،ويتداخل فيها العامل النفسي،الإجتماعي الإقتصادي، والسياسي،كما تضم سلسلة من الأفعال التي تتراوح مابين الضرر المادي الجسدي و المعنوي النفسي.ومع أنها قديمة قدم البشرية،إلاّ أن ظهورها بالمستوى والشدة التي نشهدها اليوم إنما يأتي نتيجة لسياقات وظروف اجتماعية معينة،أو من أزمات وما يتبعها من تغيّرات عميقة تترك آثارها في بنية المجتمعات،ومنظومتها القيمية والمعيارية،مما يمثل بيئة مناسبة لتناميها بكل مستوياتها، وفي المجالات كافة التي يتفاعل في إطارها الأفراد،بدءا بالأسرة وانتهاءا بالمجتمع،بوصفه بنية كلية تعتريها مجموعة من الإختلالات.لتصبح في حالات كثيرة،وفي مواقف اجتماعية مختلفة السلوك الوحيد الذي يلجأ إليه الأفراد والجماعات لفض المشكلات البسيطة والمعقدة،إلى الحد الذي غدا يهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة أين تصبح القوة أوالتلويح بها هي اللغة الإجتماعية السائدة.

هذا ويبرز العنف نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد،و تعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية،كما تجعله عاجزاً عن تقبل الضوابط و الأحكام في مجتمع متأزم.ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته،و ميله إلى التمرد والتهكم.

أخطر من ذلك،فإن التقدم العلمي الذي ساد المجتمعات في عصرنا،و التطور الذي وصلت إليه في شتى المجالات العلمية،وحداثة أساليب المعيشة وخاصة منها المادية لم يمنع من تواجده،بل ربما اشتدّ و تعقّد أكثر فأكثر.إنّه ظاهرة معقّدة،متعدّدة الأبعاد في الزمان والمكان،لها عدّة جوانب منها الاجتماعية،الاقتصادية،النفسية،التربوية، الإعلامية،السياسية،والصحية.ولا شكّ أنّ لها انعكاساتها المجتمعية والإنسانية بشكل عام،فهي لا تمثّل فقط تهديد لمنجزات الإنسان المادية،ولكنّها تهدّد الوجود الإنساني ككل.

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

إن ما يثير الإنتباه في المرحلة الراهنة إزدياد انتشار العنف،والمبالغة في استخدامه،وأيضا اتجاهه إلى أشكال غير مألوفة،تتسم بالتحدي والقسوة و اللاّمبالاة.ولأنه يهدد أمن وسلامة الأفراد،فإن البحث في أبعاده المختلفة وأشكاله المتنوعة بات ضرورة علمية و سوسيولوجية.

1-محاولة تأريخية للممارسة العنفية:

يدعو"ميشال فوكو"إلى الإصغاء إلى التاريخ بدلا من الماورائيات،والبحث وراء الأشياء عن شيء آخر لا يتمثل بوصفه سرّ الأشياء الجوهري الخالد،بل بوصفه سرّ كونها بلا سرّ جوهري،ولذلك يرى بأن ما نعثر عليه عند البداية التاريخية للأشياء ليس ماهيات ثابتة أو هويات محفوظة،بل تبعثر أشياء أخرى،وتشتتها في الدراسات الإنسانية.(1)

فنحن إذا بحاجة إلى البحث في التاريخ والذاكرة،التاريخ الذي هو علم أحوال البشر في زمن ما نحاول شرحها وتفسيرها،وليس معناه أن نفهمه ماضيا،بل بوصفه حاضرا لأولئك الذين عاشوا فيه على حد تعبير بول مري(2)،أما الذاكرة باعتبارها المادة الخام لعلم التاريخ على تنوع أشكالها و مضامينها ستساعدنا على إعادة تركيب الممارسات العنفية عبر التاريخ،تفسير طبيعتها،أنماطها،و عوامل وقوعها و لو تقريبيا.

فمشكلة العنف تعدّ إحدى المشاكل الأزلية للنظرية الإجتماعية والممارسة السياسية للبشرية،و تاريخها يبدأ مع ظهور المجتمع المتناقض،إذ عرف المجتمع على مرّ الأزمنة المتعاقبة عنفا متعدد الجوانب،و قد كان التاريخ البشري مليئا بالصراعات والحروب والمجابهات من جهة،ومن جهة أخرى إتخذ طابعا جديدا في القرن العشرين بقابلية قهر الكائن البشري في أعمق أعماقه تحت ستار ضرورات تقنية أو إجتماعية تبسط أمامه وكأنها محتّمة بل ومفيدة.وقد إتخذ أهمية خاصة في فترات التغيرات التاريخية المفاجئة و التحولات الجذرية لأنماط المعيشة التقليدية حين كانت تتحدد مصائر الطبقات و الشعوب و الدول.فبروز هذه الظاهرة في الصف الأول من الفكر الاجتماعي والفلسفي خاصة في هذه المرحلة الراهنة من الصراعات الاجتماعية الحادة،أثار جدلا نظريا حادا حول طبيعة هذه الظاهرة،و وظائفها،ودورها في الحياة الاجتماعية.هذا التعقد يكمن في عملية المعرفة العلمية لهذه الظاهرة ذات الوجوه المتعددة،و القوانين الخاصة لعملها،و تنوع إرتباطها بظواهر الحياة الاجتماعية الأخرى.فمشكلة العنف ككل الحالات الاجتماعية هي انعكاس شكل معين للعلاقات الاجتماعية شكل إجتماعي من حركة المادة،وبنفس الوقت للعنف طابعه المتميّز للتعبير عن هذه العلاقات،و التأثير عليها،و دوره و هدفه الخاص في الممارسة التاريخية الاجتماعية البشرية.(3)

إن التأمّل في تاريخية العنف وطبيعته يوضح لنا إحصاء وتعداد مجموعة من الظواهر تبرز وجود هذه الظاهرة،إذ أن تاريخها مرتبط بالإنسان البدائي حينما أتاحت له أولى ومضات العقل أن يصنع بعض الأسلحة البدائية للدفاع عن نفسه،و استعملها أيضا ليفتك بأمثاله.فتاريخ البشرية مليء بالصراعات والحروب والمجابهات التي أحدثت تغييرات تاريخية مفاجئة،وتحولات لأنماط المعيشة التقليدية،حيث كانت تتحدد مصائر الشعوب والأجناس.وقد اتخذ العنف آنذاك أشكالا مختلفة باختلاف المجتمعات والثقافات التي كانت تتسم بشكل مميز من التنظيم الإقتصادي و الإجتماعي، ونمط التفكير والسلوك.

1-1- العنف في المجتمعات القديمة:

إن ظاهرة العنف كانت بمثابة بنية أساسية فاعلة في تاريخ البشرية،و إن الباحث في هذا المبحث لا بد له من العودة إلى الميثولوجيا أو ما نسميه بالجذور السردية الأولى التي انبنت عليها ملحمة الخلق الإنساني حتى يومنا هذا،وهي مسافة زمنية ليست بالطويلة نسبياً فيما إذا قورنت بعمر الإنسان على الأرض،ولكنها في الوقت نفسه تعطينا انطباعاً أكيداً أن لحظة العنف واظبت على حضورها في الذاكرة الجمعية،وهي كأي كائن خرافيّ أدمن الدماء ما انفكت تعيد إنتاج نفسها بأشكال شتى،إلاّ أن المبدأ الذي انطلقت منه كان واحدا على الدوام ونعني به مبدأ القوة.(5)

قد يقودنا هذا إلى التساؤل عن الحالة الطبيعية الأولى للبشر؟ إنها تتميز بحرب كل واحد ضد كل واحد،إنّ هذه القاعدة تنم على حكم مسبق على عالم الإنسان الأول،هذا الأخير حاول الغربيون من ورائه أن يعقلوا المجتمع الإنساني الأول من خلال مفهومهم الخاص بالاجتماع الإنساني،وهو مفهوم يربط بين الإجتماع والدولة،بشكل يصبح معه القول بأن كل ما يقع قبل الدولة يخرج عن نطاق الإجتماع وينتمي بالتالي إلى عالم التوحش.(6)

تظهر في هذا التصور مواضيع القدرة المطلقة للرغبة وصفتها الجشعة،و نذرة الخيرات القادرة على إشباعها،والتنافس الذي قد يتحول إلى صراع حتى الموت.كما أننا نتعرّف فيه على الأقل ضمنيا على الفكرة التي تعتبر أن النظام الإجتماعي هو تحكيم يمكن أن يؤمن سلام الجميع في التنكر المتبادل من قبل كل واحد للصفة المطلقة لرغباته الخاصة.

للوهلة الأولى،إننا نعثر على بنية مشابهة جدا في التصور الماركسي على الأقل فيما يتعلق بمرحلة ما قبل التاريخ الإنساني:الندرة نفسها للخيرات،التجانس نفسه للحاجات،التنافس الجامح نفسه.ولكن النموذج الماركسي يتميّز عن النموذج الهوبسي بسمتين جوهريتين،فالعنف ليس حالة طبيعية،إنه سمة للحالة الإجتماعية التي أفسدها الإستئثار بوسائل الإنتاج.

إن ماركس أقرب حول هذه النقطة من روسو في"الخطابات حول التفاوت" منه إلى هوبس في " *le viathan*"،وبما أن التنافس بين الناس ذا أصل إجتماعي،وبما أنه يعبّر عن نفسه من خلال قواعد مؤسساتية تتعلق بمكافأة العمل،وتحديد الربح،وتملّك وسائل الإنتاج،فلا ينبغي الكلام على"صراع الجميع ضد الجميع"وإنما عن"صراع الطبقات".ينجم عن ذلك،أن هذا الصراع إذا ما حلّ عبر انتزاع ملكية المالكين السابقين،فإن العنف الذي أدمى مرحلة "ما قبل التاريخ الإنساني" يختفي في الوقت نفسه الذي تختفي فيه أسبابه.(7)

غير أن بعض الأنتروبولوجيين و الأثنولوجيين بدؤوا يتجاوزون هذا التصور للاجتماع من خلال طرح قراءات بديلة،منطلقة من القاعدة التي مفادها:إذا كانت صفة التوحش قد وصفت بها المجتمعات الأولى بسبب الحرب الدائمة التي تطبع إجتماعهم كما أقر بذلك هوبس،فهل يعني ذلك أن إنسانيتنا الحديثة قد هجرت التوحش وبالتالي العنف..؟ومنه ألا يشكل العنف الذي ما يزال يخيّم على العالم المعاصر أثرا من آثار البدائية فينا..؟

لم يكن"هوبس"يجهل النزعة الحربية الشديدة عند الهنود الأمريكيين،ولهذا كان يرى في حروبهم الحقيقية التأكيد الواضح على اليقين الذي يعزز فكرته القائمة على أن غياب الدولة يسمح بتعميم الحرب،ويجعل من المستحيل تأسيس الإجتماع.وعن وظائف العنف في المجتمعات الأولى،وتحت وطأة نمذجة نسقية إستنتج *Davy* أنه ما

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

من مجتمع بدائي يفلت من"شباك" العنف،وأنه ما من مجتمع بدائي مهما كان نمط إنتاجه ونظامه الاقتصادي ووسطه البيئوي،يجهل أو يرفض نشر العنف من خلال الحرب،العنف الذي تنطوي تحته بالذات كل مجموعة متورطة في نزاع مسلح.

يبدو إذن من الثابت بأنه لا يمكن عقل المجتمع البدائي من دون عقل الحرب أيضا التي تأخذ بعدا شموليا بوصفها معطى مباشر من معطيات السوسيولوجية البدائية. (8)

ثمة خطاب متناقض ينحو باتجاهات ثلاثة كبرى:الأول خطاب ذو نزعة طبيعية،و الثاني ذو نزعة اقتصادية،والثالث تبادلي،حيث كل واحد من هذه الخطابات يؤرخ الممارسة العنفية بردّها إلى خصوصية معينة في الإنسانية الأولى،وكمثال على ذلك الترعة الطبيعية لصاحبها *Leroi Vorhan* الذي يستعرض مفهومه التاريخي الإثنوغرافي للمجتمع الأول والتحولات التي تعمل على تغييره، حيث يرتبط السلوك العدواني بالواقع الإنساني،فمنذ"الأستراليين القدامى"و التطور الذي عرفه الجهاز الإجتماعي لم يتغير خلال السياق البطيء للنهج العرقي،وهكذا يرد العدوان بوصفه ممارسة عنفية تستمر باستمرارية الإنسانية.(9)

فالعنف كخاصية حيوانية،وبوصفه معطى طبيعيا يضرب بجذوره في كينونة الإنسان البيولوجية،و المتبلور في السلوك العدواني،ليس من دون سبب أو غاية،فهو دائما موجه نحو هدف،حيث يظهر عبر العصور كآداة ترتبط أساسا بالكسب،لذلك اتضح دوره لدى المجتمعات الأولى في الصيد، حيث يمتزج العنف مع الحصول على الطعام،ومنه فالعنف المصاحب للإنسان ككائن طبيعي يتحدد كوسيلة للبقاء،وهو بذلك يبرز المماثلة بين الإقتصاد البدائي واقتصاد الصيد.(10)

إن هذا الإختزال للحرب إلى صيد كما ذهب إليه *Gohan* غير مؤسس،إلاّ إذا اعتبرنا أن هدف الحرب هو دوما غدائي،وأن موضوع هذا النمط من العنف هو الإنسان بوصفه طريدة مخصصة لكي تؤكل...إن هذا التعميم للطابع البيولوجي للممارسة العنفية المتجلية في الحرب أدّى إلى إفراغها من بعدها الإجتماعي الخاص،وإن الاضطراب الذي يحمله مفهوم *Gohan* أدّى إلى انحلال السوسيولوجي في البيولوجي،بحيث حوّل المجتمع إلى جسم اجتماعي،وصعّب بناء خطاب حول مجتمع صادر عن علم الحيوان،وبالتالي يجب إثبات بأن الحرب لا تدين بشيء إلى الصيد،وأنها لا تتجدر في واقع الإنسان كنوع،بل في الكينونة الإجتماعية للمجتمع الأول،وأنها تسير بشموليتها نحو الطبيعة،بل نحو الثقافة.(11)

إن الأنثروبولوجيا الإقتصادية المعاصرة،تثبت بأن إقتصاد المجتمع الأول،ونمط الإنتاج المترلي فيما بعد يسمحان بتحقيق اكتفاء كامل لحاجات المجتمع المادية مقابل نشاط إنتاجي يبذل في وقت محدد و بمردود متفاوت.وإن اقتصاد الإنسان الأول يحمل في طياته آلية تعمل وفقا لمبدأ"كل حسب حاجته " حيث ذهب "سالتر ويلز" إلى وصف الإقتصاد البدائي كاقتصاد وفرة...

يرى"ليفي ستروس"بأنه لا يوجد في المجتمعات الأولى تميّز و إستقلال لدائرة العنف،وبالتالي إن العلاقات بين الجماعات(قبائل أو عصابات أو مجموعات محلية)هي قبل كل شيء علاقات تجارية. ويتوقف مصير السلم أو الحرب بين الجماعات والقبائل على نجاح هذه المشاريع التجارية،فالحرب (كممارسة عنفية)،والتجارة ينبغي أن يظلا متصلين،ليس هذا فقط،بل إن التجارة هي التي تحتل أولوية إجتماعية بالنسبة إلى الحرب (أولوية

أنثروبولوجية) إلى حد ما بما تحتله من موقع في جسم الكينونة الإجتماعية.إن الحرب كممارسة عنيفة ذات علاقة وطيدة بالكينونة الإجتماعية البدائية بالدرجة نفسها التي ينتسب بها التبادل،وبالتالي لا يمكن أن نعقل المجتمع البدائي من دون أن نعقل الممارسة العنفية في الوقت ذاته.(12)

فالمجتمعات الأولى تحمل في كينونتها التجزئ وإرادة التجزئ التي تنسب إلى الكينونة الإجتماعية التي تبنى على هذا النحو في تحقيق هذه الإرادة الإجتماعية وبواسطتها،وبالتالي فإن السبب الذي يدفع المجتمعات الأولى إلى ممارسة العنف إنما هو إشكالية كينونتهم الإجتماعية.وإذا كان بعض الباحثين قد صنّف أشكال العنف إلى شرعي وغير شرعي،ويرون أن ما هو شرعي يتمثل في الحروب والصراعات التي تعمل على تغيير المجتمعات،فإن ما هو غير شرعي يتجسد حسب هؤلاء في الإستغلال الإنساني،وممارسة شتى طرق التعذيب والإهانات التي تصل حتى القتل.وهنا بالذات تستوقفنا مظاهرمختلفة للعنف تعرضت لها مجتمعات أوروبا الكلاسيكية،وكذا المجتمعات الأمريكية الوسطى والجنوبية خاصة،حيث كانت تشترك رغم اختلاف ثقافتها وديانتها في أشكال للعنف، مجرّدة من أسمى معاني القيم الإنسانية،وهذا ما شهدته أوروبا الكلاسيكية من إرتفاع في حدّة الحروب الإقليمية و الإضطهاد الديني،والقمع الوحشي للشعوب الضعيفة والتشرد والإجرام.إذ يرى *N.Elias* أن التاريخ يشهد خشونة وعنف المجتمعات القديمة التي كانت أحيانا تشترك في بعض المظاهر الموجودة في المجتمعات المعاصرة،ويرى كذلك أن المجتمعات الأوروبية قد تميّزت في القرن الثامن عشر بتغيرات إجتماعية نتج عنها مظاهر تجسدت في أشكال متعددة كالإغتيالات والفتن ، وقمع وسياسة الملاجئ التي تستخدم فيها شتى وسائل التعذيب،والتي باتت جانبا عاديا في الحياة الإجتماعية الأوروبية.(13)

ولإيضاح بعض جوانب العنف في المجتمعات التقليدية الغربية،نستعين ببعض المعطيات الكمية و الإحصائية للعنف،والتي تمكننا من تجاوز الصعوبات الخاصة بالمقاربة الموضوعية لهذه الظاهرة.إذ توضح بعض الإحصائيات لضحايا الحروب المدمرة في هذه المجتمعات أنها قد تجاوزت الملايين، ومثالنا على ذلك"الحرب التي دامت ثلاثون عاما من 1618 إلى غاية 1648،والتي حصدت الملايين من البشر،حيث أدت إلى إنخفاض سكان الإمبراطورية الرومانية من 21 مليون نسمة إلى 13,5 مليون،و لم تكن نتيجة المعارك فحسب وإنما من جراء المجاعة و إنتشار الأوبئة و النهب.

وهناك أمثلة أخرى متعددة،ذهب ضحيتها الملايين من البشر عبر سنين مضت،حيث بيّنت بعض تخمينات الإحصائيين أنّه مابين سنة 1816و1965وُجدت 367حرب باختلاف حجمها، سواء كبيرة أو صغيرة،وقد حصدت ما يقارب 29 مليون ضحية مباشرة دون تعداد الضحايا.(14)

1-2- العنف في المجتمعات المعاصرة :

خلال عصر النهضة ومطلع العصر الحديث،سادت في أوساط مؤرخي الحضارات والفلاسفة و المفكرين الإجتماعيين والسياسيين فكرة مؤداها أن تطور البشرية هو في المقام الأول تطور في المعرفة،و أن تطور المعرفة يمكّن الإنسان من السيطرة على بيئته الإجتماعية والطبيعية،ومن ثم تخلّيه التدريجي عن إستخدام العنف في التعامل مع الطبيعة والمجتمع،واستبداله بأساليب عقلية ومعرفية غير عنيفة.فقد آمن"بيكون"بالتقدم اللاّنهائي للمعرفة الإنسانية،وآمن"ديكارت"بأن تقدم الإنسان هو سعي لتحقيق الكمال،وفي نفس الاتجاه سارت أفكار

"بسكال"و"ليبنتز"،كما كانت أفكار منظروا العقد الاجتماعي (هوبز،لوك وروسو) تعبيراً صادقاً هذا الإتجاه،حيث يرون أن القانون الأساسي الذي كان سائداً في مجتمعات ما قبل الدولة هو قانون العنف،أو كما أسموه حالة حرب الكل ضد الكل،و أن تطوّر المجتمعات أدى إلى قناعة الأفراد بالإتفاق على عقد اجتماعي،يتنازل بموجبه الأفراد عن بعض حرياتهم لصالح مؤسسة إجتماعية هي الدولة،والتي من أولى مهامها إحتكار حق استخدام العنف القانوني،و تحقيق حالة الاستقرار و السلام في المجتمع و تطبيق القانون. (15)

كتب"كوندرسيه"في كتابه"مخطط تاريخي لتقدّم العقل البشري" الذي أنجزه عام1794م:"إن آمالنا عن الحالة المستقبلية للنوع البشري يمكن تلخيصها في نقاط ثلاث رئيسية:القضاء على عدم المساواة بين الدول،تقدم فكرة المساواة بين أفراد الشعب،وأخيراً التحسّن الخلقي للإنسان".(16)

لقد كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أن إنسان المستقبل سيكون أسعد وأكثر ذكاء من إنسان أواخر القرن الثامن عشر،وأن الفيلسوف الذي كان يتألم آنذاك من الأخطاء والجرائم وأنواع المظالم سوف يجد العزاء في مشهد لوحة البشرية المستقبلة التي ستكون متحررة من كل تلك القيود.(17)

إن تنبؤات مفكّري عصر النهضة المتعلقة بتراجع العنف لم تتحقق،بل على العكس تماماً فقد تزايدت معدلات العنف،وتعددت أشكاله،إذ شهد القرن العشرين عدداً كبيراً من الحروب أزهقت خلالها الملايين من الأرواح ما يفوق عدد الأرواح التي أزهقت خلال كل الحروب السابقة التي شهدتها البشرية عبر تاريخها.إن أدوات العنف قد تطورت تقنياً إلى درجة لم يعد من الممكن معها القول بأن ثمّة غاية سياسية تتناسب مع قدرتها التدميرية.(18)

فضلاً عن ذلك فإن العنف في القرن العشرين عنف متعدد الأنماط والأشكال،فإذا كان العنف والعنف المضاد في العالم الثالث يرجع في المقام الأول إلى غياب الشرعية والعقلانية والديمقراطية،فإن العنف في المجتمعات المتقدمة يرجع إلى هيمنة العقلانية على مختلف جوانب الحياة،و التي تسعى إلى فرض التنظيم والرقابة والسيطرة على الجماعات البشرية،مغفلة أبعاداً عميقة في الكائن البشري.(19)

إن العنف في المجتمعات المعاصرة قد أخذ وجها جديدا،وذلك وفقا للتطور الإجتماعي والإقتصادي و العلمي و المعرفي لهذه المجتمعات،فالتقدم العلمي والتكنولوجي أحدث تغييرا جذريا إن صحّ التعبير في البنى الإجتماعية للمجتمعات من جهة،ومن جهة أخرى أعطى صبغة جدية لتكنولوجيا العنف الذي أخذ أشكالا متعددة ومتطورة في نفس الوقت،حيث لعب التقدم التكنولوجي"المكننة وآلية النقل التكنولوجي" دورا فعالا في تصنيف و تخصيص ترسانة العنف المعاصر من خلال أنواع الأسلحة التي تختلف باختلاف شدّة الدمار المراد بها للكائن البشري من أسلحة نووية و كيميائية، إلى أسلحة بيولوجية تفتك بالإنسان.فالدول المتقدمة تتسابق من أجل اكتشاف أحدث الأسلحة الفتاكة من خلال التجارب الحربية التي تقوم بها،ومن خلال الإنقلابات السياسية التي تحدثها ضدّ الدول النامية والدول الفقيرة،كما تقوم بتجريب أسلحتها من خلال التجارة العالمية للأسلحة،والتي تتسابق من أجلها الدول التي تعاني من حروب سواء أكانت على الصعيد الداخلي"حروب أهلية"،أو على الصعيد الخارجي.(20)

ومن الطبيعي أن تترتب على ذلك مواقف واتجاهات لدى الآخر قوامها الرفض لمبدأ القوة التي تمارس [illegible]ها،و السعي إلى استخدام القوة نفسها في الرد على مظاهر العنف التي تبدو أكثر انتشارا. إن اعتماد مبدأ القوة في التفاعل مع الآخر،و خاصة مع استخدام أحدث التقانات في العالم المعاصر لا يحمل في ذاته إلاّ مظهرا من مظاهر الهمجية و العدوان و القضاء على منجزات الحضارة التي بلغتها الإنسانية،و الإرتداد بالمجتمع الإنساني إلى المراحل الأكثر تخلفا.ذلك أن التطور الحضاري للإنسان لا يرتبط بمقدار ما يحققه من تطور تقني،إنما بمقدار ما يتمثل المعايير الأخلاقية في سلوكه مع الآخرين،حتى أن التطور العلمي بمعزل عن الأخلاق يصبح أكثر خطورة على الإنسان من الجهل.(21)

وأحدث شكل إتخذه العنف هو تشكيل منظمات عالمية للإرهابي تقوم على أعمال إرهابية من قتل وتعذيب وإغتيالات..وغيرها من أعمال العنف والشغب الذي تحدثه في المجتمعات المعاصرة، والتي اخترقتها تناقضات أخطرها الصراع الثقافي.ضف إلى ذلك التطور العلمي في جميع الميادين و الإختصاصات،و الذي لعب دورا كبيرا في تسيير و تنظيم الأنساق الإجتماعية،فهذا البعد العلمي و التقني الذي اخترق جميع المجالات أعطى موضعا جديدا لسلوك تكنولوجي،واضعا بذلك شروطا فكرية،و إعادة تدريب المعارضين،و المعالجة الإعلامية و غير الإعلامية.(22)

وممّا لاشك فيه أن تمكّن الثقافة الغربية من غزو الأفكار والعقول على نطاق واسع قد أصبح حقيقة يلحظها كل متأمل في واقع الإقبال المتزايد على استهلاك المنتجات الثقافية،و الحاملة للثقافة بشكل ملفت للنظر،و أبرز ما في هذه الثقافة و أكثرها سيطرة:النموذج الأمريكي المتميّز خاصة بالعنف. العنف داخل الأسرة والمدرسة،العنف في الشارع،العنف داخل المؤسسات..

وإذا كان التاريخ البشري يسجّل للإنسان نزوعه إلى العنف في حالات الضعف كما في حالات القوة،و أنه لا يوجد مجتمع بشري يخلو من ظاهرة العنف،فإن ذات التاريخ يحفظ للمجتمع الأمريكي سجلا حافلا بأعمال العنف في مختلف صوره وأشكاله،و بأساليب مسايرة في تطورها لتطور التكنولوجيات الحديثة،حيث نجد أن أمريكا هي أكثر الدول معاناة من الجريمة كشكل من أشكال العنف بجميع أنواعها،و التي كانت معدّلاتها في عام 1981على النحو التالي:جريمة سرقة كل4 ثوان،جريمة سطوكل 8 ثوان،إعتداء و هجوم مدمر كل 48 ثانية،سرقة بالإكراه كل 58 ثانية،جريمة إغتصاب بالقوة كل 8 دقائق،و جريمة قتل كل 23 دقيقة.(23)

ولعل أخطر أنواع العنف حاليا ظاهرة الجمرة الخبيثة،الفيروس البيولوجي الذي يفتك الإنسان بطريقة سريعة،وذو انتشار جد سريع،و هو آخر أنواع العنف المستحدث،وأُطلق عليه اسم الحرب البيولوجية التي ستحصد الآلاف من البشر ليبقى الإنسان أول عدو لأخيه الإنسان.

إن هذه الفرضية التي صيغت في نهاية الستينات وبداية السبعينات،تبدو اليوم بعد التحوّلات العميقة التي عرفها العالم منذ نهاية الثمانينات والتسعينات حلما غير قابل للتحقيق،أو مسألة طوباوية خارج نطاق الممكن.وتأتي فرضية أخرى تعتبر ظاهرة العنف بمثابة الخاصية المتجذرة في بناء الشخصية سواء أمكننا إعتباره أحد رواسب "الأصول الحيوانية للجنس البشري أو لا"،فإنه مع ذلك يبقى أحد أقوى الميول والغرائز لدى الإنسان بالرغم من إسهامه بشكل قوي في التحولات العميقة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مر العصور.وفي هذه الحالة

يصبح العنف ظاهرة تستعصي على المعالجة،و يكون الإستئصال النهائي لها أمرا من قبيل التفكير الرغبي يتحتم على الإنسانية العيش معه مستسلمة للأمر الواقع مثلما يتعيّن على شخص مصاب بمرض مزمن أن يتحمّل آلامه و يصبر على مصابه.(24)

2- طبيعة العنف و خصائصه:

يرى البعض من خبراء علم النفس و علم الإجتماع أن العنف نوع متطرف ومنحرف من السلوك الذي ينطوي على الإعتداء،ويستخدم بواسطة شخص بصفة فردية أو بعض الأشخاص بصفة جماعية ضد أفراد أو جماعات أو تنظيمات،و بأي نوع بقصد فرض إرادتهم عليهم.(25)

وعلى ذلك فالعنف ذو طبيعة خاصة تميزه عن السلوكيات الأخرى للفرد و له عدة خصائص منها:

2-1 العنف ليس فطريا تدفعه الغرائز:

فالعنف يعتبر من السمات السلوكية للفرد أو سمة يتميز بها عن سائر الكائنات الحية،فإذا كان عنفا ذاتيا:فهو حالة شخصية للفرد القائم به تعكس ضعف الذات لديه،وتعني عدم القدرة على إدراك الواقع المعايش،مع وجوده في حالة عدم توازن أو ثبات إنفعالي،وقد ينتج لديه تجاه المواقف التي يمر بها وسط الآخرين،أو قد يكون نتيجة نقص الخبرات الإجتماعية والتي من خلالها يستطيع تفسير الواقع الإجتماعي الذي يعيش فيه.بينما يصبح عنفا إجتماعيا حين يمثل حالة إجتماعية تعايش الفرد ناتجة عن أسلوب المعاملة السيئة مع أسرته أو رفاقه أو معلميه،وقد تكون بسبب تدني المستوى الإقتصادي للأسرة ومدى إشباعه لحاجاته من خلالها،فضلا عن تدخل عامل الرضا عن الدراسة أو نوع التعليم أو العوامل الإعلامية المحيطة به،و دورها في تزايد قدرته على التكيف الإجتماعي و التوافق بين عشيرته و مجتمعه.(26)

2-2- العنف له سمة إنفعالية:

حين يعتبر العنف كفعل خارجي مدمّر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية،و يحقق نتيجة فورية نفسية تخلّص الفرد القائم به من إنفعالاته العدوانية،فإنه يدل على السخط الإنفعالي،أوحين يشعر الفرد بإحباطات تعوقه عن فعل شيء ما يريده فيستخدم القوة المادية التي يكون لها آثار خطيرة على الفرد الآخر-المعتدى عليه-أو على المجتمع كله.(27)

2-3- العنف متفاوت الشدة و الكثافة:

فالعنف يتّسم بالتدرج من مجرد أعمال إعاقة مادية بسيطة (كوضع حواجز أمام الأفراد،إحتلال مبنى حكومي)إلى أعمال إجرامية دموية كالسرقات والنهب والقتل العمدي،أوإستخدام المتفجرات في الأماكن العامة،أو السياحة أو وسائل المواصلات العامة و الخاصة.ثم يتعدّى ذلك ليصل إلى اغتيالات تركّز على رموز سياسية،فكرية،أدبية بأسلوب تخطيطي منظم،ويحمل أهدافا سياسية أو دينية أو إقتصادية،و يحتاج هنا إلى تدريب ليتم إحداثه دون خسائر تذكر للقائمين به سواء على المستوى المادي أو المعنوي (القتل-السجن).(28)

2-4- العنف ينتمي إلى نموذجين في الواقع:

النموذج الأول :العنف النابع من السخط ويتسم بخاصيتين لهما دلالة سياسية هما:

-الغاية غير المحددة عند اللجوء للقوة المادية المدمّرة.

-البحث عن كبش الفداء،أوتحديد هذا الشخص الذي يرى القائمين بالسلوك العنيف تجاهه أن في القضاء عليه تخلصا كاملا من الإحساس بالعجز لديهم.

النموذج الثاني:العنف كأداة،و هو الذي يخضع لمنطق الهدف و الوسيلة أو التكلفة و الفائدة، ويهدف إلى الحرص على إيجاد تناسب مدروس بين الغايات المرجوة والوسائل المطبقة من القائمين به.ويشار هنا إلى أن العنف كآداة لابد أن تستخدم بطريقة منظمة،وتستند في ذلك إلى المؤسسات لمراقبة جرعات العنف حتى لا تصبح آداة عكسية تزيد من سخط الرأي العام و استنكاره.(29)

2-5- العنف نوع من العدوان:

وفي ذلك اتفاق بين النظريات الإجتماعية والسيكولوجية التي تفسر العنف بين الضغوط الإقتصادية التي تؤدي إلى الإحباط،و الذي يؤدي بدوره لظهور سلوك العنف،و من ثم يعبّر عنه بأي صورة من صور العدوان اللفظي-البدني.

2-6- العنف قانوني أو غير قانوني (مشروع ، غير مشروع):

فقد يقدم الفرد على السلوك العنيف من أجل حماية ذاته أو ممتلكاته أو أحد أفراد أسرته حين يتعرض للعدوان عليه من فرد أو جماعة،أو قد يتم من جانب الوالدين أو المعلمين بغرض العقاب أو من أجل التربية،بحيث لا يقع القائم به تحت وطأة القانون،و لا يعرضه للحساب،أما إذا كان تجاه الأفراد أو الجماعات لترويعهم و سلب أموالهم أو إغتصاب ممتلكاتهم أو قتلهم،أو ضد الدولة و ممتلكاتها العامة،هنا يعتبر الفرد خارجا عن القانون،و يتعرض للأحكام التنفيذية التي يقرّها التشريع القضائي،و تتدرج من الغرامة إلى الحبس إلى الإعدام حسب طبيعة و نوع الفعل و الآداة و الأسلوب المستخدم في أعمال العنف،و قدر عواقبه الإجتماعية والنفسية و المادية.(30)

3 –أهم التصنيفات الخاصة بأنماط العنف:

يقصد بالنمط نموذج يتكون من خصائص فرد أو ثقافة يميزه عن نموذج فرد أو جماعة أو ثقافة أخرى،و تستخدم النماذج من أجل توفير وسيلة لتصنيف الأشخاص أو الثقافات،كما أنها تفيد في التحليل في نفس الوقت.

ولقد شهدت المجتمعات الإنسانية على اختلاف مراحل تطورها عددا كبيرا من أنماط العنف،الأمر الذي يجعلنا نقول:أن العنف كان و لا يزال يمثل أحد المكونات الأساسية لتطوير السياق التاريخي للبشرية.و المستعرض للوقائع التاريخية و تسلسلها الزمني يرى أن العنف وسيلة من وسائل الصراعات الأيديولوجية،سواء بين الدولة أو النظام والجماعات السياسية التي تعترض على وجودها أو بين الجماعات وبعضها لضمان السيطرة و البقاء.

لقد تنوعت أنماط العنف وتعددت،بل إن عددها فاق التصور،ربما ارتبط ذلك باهتمامات الباحثين ومجالات تخصصهم،لهذا ارتأينا أن نقدم أهمها سواء كانت عربية أو غربية محاولة منّا الوصول إلى تصنيف خاص نثري من خلاله البحث.

3-1- التصنيف الأول:العنف و العنف المضاد:

حيث إنطلق فيه بعض الباحثين في تحديدهم لأنماط العنف من مجموعة تعريفات تبرز لتشكل مقولة العنف التي تتمثل أساسا في:

-الإستخدام الغاشم للقوة أو التهديد أو التلويح بها.

-الإجبار والإكراه للآخرين.

-إيذاء الآخرين-بدنيا أو نفسيا أو إجتماعيا.

-مشروعية/لا مشروعية هذا الإستخدام و الإجبار و الإيذاء.

فإذا ما ذكرنا مقولة المشروعية و عدم المشروعية نكون قد وصلنا إلى قلب الحديث عن أنواع و أشكال العنف و مظاهره،و هي كثيرة و متنوعة و يمكن النظر إليها من نواح شتى.إلاّ أنه في كل الأحوال لا يخفى على الباحث المدقق مدى التداخل و التشابك بينها جميعا إلى الدرجة التي قد يصعب فك اشتباكها،بحيث تكون الحدود الفاصلة بينها وهمية في كثير من الأحيان.و على أية حال فإنه يمكن وضع أيدينا على دائرية العنف في التصنيف التالي:

3-1-1 العنف الإيجابي و العنف السلبي:

فقد يأخذ العنف شكلا إيجابيا فعالا أو شكلا سلبيا غير فعال بشكل مباشر إن أمكن أن يكون فعالا،و بشكل غير مباشر على المدى البعيد.المثال في الجانب الأول يتمثل في الدخول بالعنف إلى مرحلة التنفيد و استخدام القوة و الإكراه و الإجبار الذي يصل عادة إلى حد الإيذاء (المادي و المعنوي) للوصول إلى هدف معين،و مثاله سرقة بالإكراه و انتزاع الإعترافات عن طريق التعذيب و التهديد..و هكذا.وعلى الجانب الآخر قد يتخذ العنف جانبا سالبا عندما يتجه في وصوله إلى هدفه المنشود باستخدام إتجاه الآّعنف *Non violence* الذي يتمثل أساسا في المسيرات و الإحتجاجات و الإعتصامات،بل و العصيان و التمرد الرشيد كذلك،و في هذا الصدد فإن تقليب صفحات التاريخ يكشف لنا عن فعالية إستخدام منهج الآّعنف في تحقيق الأهداف.

3-1-2 العنف العاطفي و العنف الرشيد:

فإذا ما وصلنا إلى قول كلمة عن العنف العاطفي والعنف الرشيد (أو العنف الرشيد و العنف غير الرشيد) نود لو وضعنا تحفظا مبدئيا مؤداه أنه يصعب تقبل أن يكون هناك عنف ويكون رشيدا في نفس الوقت،إنهما ضدان،وبلغة المنطق الصوري،فإنه لا يمكن الجمع بين الأضداد.إن كل ما في الأمر أن يكون العنف رشيدا-بشكل نسبي-حال مقارنته بالعنف العاطفي الأهوج الذي يسير عشوائيا،و يدمّر في أي إتجاه،و بالحسابات لما يمكن أن ينتج من مخاطر قد تصل إلى حد المآسي.

إن المفكرين الضالعين في الفكر السياسي يرون أن العنف الرشيد أكثر عملية،يمتلك إطارا واضحا يحتوي بداخله على الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها،كما يحتوي على الوسائل التي يمكن إستخدامها في هذا الإتجاه.و في نفس

الوقت فإن أصحاب هذا النمط من العنف عادة ما يكونون على درجة تعليمية و تثقيفية ملائمة،و درجة أعلى من الوعي السياسي والفهم الإقتصادي،و الإدراك الأوضح في مواجهة أدوار الآخرين.و في المقابل فإن العنف العاطفي (غير الرشيد) إنما يستخدم للتفريج عن أو تفريغ بعض التوترات،ويكون غير واضح المنهج و الإتجاه،أكثر نظرية،و يتسم أصحابه بعدم العمق و محدودية الوعي عامة.

3-1-3 العنف الشعبي و العنف الحكومي:

الأول يمكن أن يتمثّل في أعمال الشغب،و التهديد و التخويف و الإرهاب الموجه من أفراد أو جماعات إلى أفراد أو جماعات أخرى،أو إلى النظام الحاكم ممثلا في بعض رموزه،أما الثاني فيمكن أن يتركز في ممارسة إجراءات الضبط الإجتماعي الرسمي،ولكن بشكل قاسي (غير رشيد أو حتى غير شرعي).و بوجه العموم فإنه في هذا النوع من العنف تمثل العقوبات كالحجز التعسفي أساسا و الإعتقال و الضرب و الإهانة و التعذيب-الذي قد يصل إلى حد القتل-حجر الزاوية.

4-1-3 العنف المشروع و العنف غير المشروع:

وتثير مقولة العنف المشروع و العنف غير المشروع قضية جدلية أخرى،و خاصة أن كلا الطرفين-الفاعل والمفعول به- يعتقد أن الحق والشرعية معه.بالرجوع هنا إلى نظرية العقد الإجتماعي التي سيطرت على الفكر الفلسفي السياسي في العصر الحديث،و ركّب قمته هوبز من جانب وروسو من جانب آخر،والذي يعتقد فيه القائمون على شؤون الحكم مع هوبز أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان،و أنه لابد من كبح جماحه،وأن الحكومة وحدها هي القادرة على هذا.وعليه ينبغي أن يترك لها الحبل على الغالب باعتبار أنها أدرى بصالح الشعب من الشعب نفسه،و من هذا المنطلق فما على الشعب إلاّ المثول و الطاعة-التي لا مانع من أن تكون عمياء.و على الجانب الآخر يعتقد الشعب مع روسو أن الأفكار السابقة برمتها ما هي إلاّ بقايا من نظرية "الحكم الإلهي"يدّعي فيه الحاكم أنه يحكم بوحي من الله.و عليه فهو لا ينطق عن الهوى،وبالتالي فذاته مقدسة... والنهاية هي أنهم (الشعب مع روسو) يرون أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ليست إلاعلاقة تعاقدية،يتنازل فيها الشعب عن جزء من جزيته وسلطانه،و يضعها في يد الحاكم ليدير بها شؤون الدولة لصالح الرعية. فإذا حاد الحاكم عن حادة الصواب كأن يحول مسار الحكم لصالحه أولصالح فئة بعينها..وطغى و تجبّر و تكبّر أو كان عنيفا،كان من حق المحكومين (الشعب)أو حتى وجب عليهم إنهاء العقد بالطرق و الوسائل التي يرونها مناسبة- حتى لو وصل الأمر إلى تفجير الثورة عارمة- و هذا أيضا عنف مشروع.

5-1-3 العنف الإجتماعي والعنف السياسي:

يبقى الإشارة إلى شكل آخر-وليس أخيرا بطبيعة الحال- من أنماط العنف و هو الذي يُشار إليه طبقا للمجال الذي يتم فيه كأن يكون هناك ارتكاب عنف لأغراض إقتصادية (كمضاربات بورصة الأوراق المالية،أو تنافس مشروع)،ينقلب إلى تصارع غير شريف.و عنف لأغراض إجتماعية كالتنافس/ التصارع على فتاة،أو الخلافات الزوجية،أو السعي للفوز بمنصب ما أو خدمة بعينها،أو عنف لأغراض سياسية تهدف إلى تعديل مسار الحكم أو حتى الإستيلاء عليه.(31)

2-3- التصنيف الثاني:العنف الفطري والمكتسب :

3-2-1 العنف الفطري:

ومحوره أن العنف سلوك فطري،يولد الإنسان به،بحكم تكوينه الفسيولوجي والبيولوجي.وتضم هذه المجموعة مقولات كبرى هي:

-**المجرم بالولادة (لمبروزو)**:وفحواها أن العنف سلوك فطري لدى بعض الناس،إذ إنهم يولدون بخصائص شخصية معينة تتضمن ميولا إجرامية وعدوانية.

-**غريزة العدوان(فرويد)**:ومضمونها أن العنف غريزة فطرية في الإنسان تدفعه إلى الإعتداء و القتل فقد افترض فرويد أن هناك غريزتين لدى الإنسان،هما غريزة الحب والعدوان،وكلاهما تلح في طلب الإشباع،ومن هنا فالعنف سلوك غريزي هدفه تفريغ الطاقة العدوانية الكامنة داخل الإنسان.

3-2-2 العنف المكتسب:

وأساسها أن العنف سلوك مكتسب،يتعلمه الإنسان من البيئة المحيطة به.و من أبرز هذه المقولات مقولة تعلم العنف بالملاحظة.و جوهرها أن الأطفال يتعلّمون السلوك العنيف عن طريق ملاحظة نماذج العنف لدى والديهم ومدرسيهم وأصدقائهم،ومشاهدتهم مظاهر العنف في الأفلام التلفزيونية و السينمائية،و قرائتهم القصص و الروايات البوليسية.(32)

3-3- التصنيف الثالث:العنف المقنّع والعنف الرمزي:

3-3-1 العنف المقنّع:

يشيع العنف مع ازدياد حدّة القمع المفروض من الخارج من ناحية،و ازدياد إحساس الإنسان بالعجز عن التصدي له من ناحية ثانية،و العنف المقنّع قد يرتد على الذات متخّذا شكل السلوك الرضوخي،و الميول التدميرية الذاتية،أو يتوجه إلى الخارج على شكل مقاومة سلبية.فالمرتد على الذات لا يجد طريقه إلى الخارج إلاّ بشكل باهت و هزيل لا يساعد على تصريفه والتحرر من وطأته داخليا،و لذلك فهو يرتد إلى الذات،و تعنّف به (أي الذات)و يقسو عليها.إنها وضعية الرضوخ في سيكولوجية الإنسان المقهور الذي يلوم نفسه،و يشتط في تبخيسها،و يحط من شأنها، إنه يحمّلها مسؤولية الفشل المصاحب لوضعية القهر،و يصل في ذلك حد التماهي بعدوان المتسلط الذي يغرس في ذهن الإنسان المقهور الدونية و التخلف و العجز و الجهل..ومن أشكال إرتداد العنف نحو الذات كميل تدميري،المرض الجسمي.

الإنسان المقهور و المقموع الذي لا يستطيع الإحتجاج و التمرد،أو حتى لا يستطيع الجهر بالشكوى،يعيش مأساته من خلال جسده:الجسد حامل الآثام و الآلام و المآسي جميعا،و لاشك أن صبّ العدوانية الداخلية على الجسد على شكل مرض جسمي يتناسب مع شدة القهر و القمع اللذين يتعرض لهما الإنسان.

أما العدوانية الموجهة إلى الخارج فتأخذ شكل الحرب على نظام المتسلط و قيمه،و تحاول النيل منه بشكل خفي،أبرز هذه المظاهر الكسل..فالميل إليه و الذي يشيع في أوساط الفئات الأكثر بؤسا و تأخرا في المجتمع المتخلف،يشكل عقبة كأداء أمام مشاريع التنمية و التطويرالذاتي.بالإضافة إلى الكسل هناك عدوانية أكثر صراحة من حيث توجهها ضد المتسلط،و هي ظاهرة تخريب الممتلكات العامة،...وأكثر أشكال العدوانية التي تشيع ضد المتسلط،و تتخذ شكل التعبير المقنّع،العدوان اللفظي بالنكات و التشنيعات على اختلافها..فالعلاقة

بين المتسلط و الآخر تخلو من الإعتبار الإنساني،من الإعتراف بكيان الآخر،مأزقية تتضمن صراعا لابد أن يبرز في لحظة أو أخرى على شكل تمرد و تحدّ يقابلها قمع و إرهاب.

3-3-2 العنف الرمزي-السلوك الجانح:

فالسلوك الجانح هو الذي يعتدي على القوانين في مجتمع ما،بصرف النظر عن محتوى الموانع التي تتضمنها هذه القوانين وموضوعاتها،هذا الإعتداء قد يكون عابرا،أو مصادفة،أو إراديا،أو ظرفيا.هذا السلوك مادي دوما يتجسد في فعل محدد و نتائج معينة،و ما نقصده ليس مادية الفعل بل دلالته التعبيرية.و هو دوما مؤشّر يتجسد في تصرف بعض الأشخاص الخارجين عن القانون للدلالة على ما يعتمل باطنيا في بنية ذلك المجتمع من إضطراب،و ما يتراكم فيها من عدوانية كامنة،قابلة للإنفجار في ظروف معينة.فكلما زاد حجم التصرفات الجانحة كان إحتمال إنفجار العنف أكبر، لأن الأزمة الكامنة في بنية المجتمع أكثر مأزقية.(33)

3-4- التصنيف الرابع:للعنف معايير متعددة:

3-4-1 المعيار الأول:شكل السلوك العنيف و طبيعته:

فاستنادا إلى التعريفات النظرية للعنف،و التي تعتبر بمثابة تجريدات لأشكال معيّنة من العنف،يمكن تصنيف الممارسات العنيفة من حيث الشكل إلى:إضطرابات،و تظاهرات و أحداث شغب،و تمردات عامة،و عمليات إعدام.

3-4-2 المعيار الثاني :أهداف الفعل العنيف أو دوافعه:

إذ يمكن أن يكون للعنف هدف سياسي،إقتصادي،إجتماعي،ديني،أو إجرامي.

3-4-3-المعيار الثالث:طبيعة القوى التي تمارس العنف:

وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن العنف الطلابي والعنف العمالي،والعنف المؤسسي الذي تمارسه أجهزة منظّمة كالجيش والشرطة،وغالبا ما تتجه بعض الفئات والقوى الإجتماعية إلى ممارسة أشكال معيّنة من العنف أكثر من غيرها نظرا إلى طبيعة القوى من جانب،وخصوصية تلك الأشكال من جانب آخر،فالطلبة عادة ما يتظاهرون و العمال يضربون،و الفلاحون ينتفضون،و أحيانا تنخرط بعض وحدات القوات المسلّحة في التمرّدات و الأعمال الإنقلابية،كما أنّها تستخدم في بعض الأحيان للقضاء على أعمال العنف المضادة للنظام.

3-4-4 المعيار الرابع:حجم المشاركين في أعمال العنف:

وهنا يمكن التمييز بين العنف الفردي أوالمحدود الذي ينخرط فيه عدد قليل من الأفراد،والعنف الجماعي،و هو الذي تمارسه فئات إجتماعية أكثرعددا،ويرتبط بعمليات واسعة من الحشد والتعبئة.

3-4-5 المعيار الخامس:درجة التنظيم:

طبقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين العنف المخطط،و هو غالبا ما يتم بصورة منظمة كالإنقلابات العسكرية و عمليات الإغتيال و الأعمال الإرهابية،و العنف غير المنظّم أو العضوي و هو الذي يندلع بصورة تلقائية فجائية،و يأتي في الغالب كردود أفعال موقفية.و من أمثلته المظاهرات و الإضطرابات و أحداث الشغب.(34)

3-6-3 العنف الإنـفـعالي أو العاطفي:

نوع من الإنفجار الإنفعالي الذي يعبّر عن توترات و مشاعر متراكمة لها أسبابها ودوافعها الكامنة، و عنف له أهدافه الموضوعية،و أحداث هذا النمط غالبا تتم في فترات قصيرة و تلعب الدعاية و الإشاعة دورا محوريا فيها.و نلاحظ تغيّر هوية و طبيعة المشاركين فيه،و أيضا تغيّر أهدافهم أثناء استمرار حدوث تفاعله،و قد يتوقف العنف الإنفعالي بمجرد تفريغ الشحنة الإنفعالية،و يتكرر إذا ما استمرت المواقف الإنفعالية في المستقبل.

3-6-4 العنف المتشيىء أوالمتمدى:

نمط من العنف يفتقد إلى أية أهداف موضوعية ،فهو نوع من تجسيد الفراغ أو الوهم أو على الأقل تجسيد واقع مادي لتوترات معنوية.وقد تلعب وسائل الإعلام دورا في خلق ذلك النمط من العنف، وذلك بنقلها المستمر وبتركيز أعمال العنف و أخباره و أفلامه.و أيضا تلعب السلطة السياسية دورا في تأسيسه عن غير قصد منها نتيجة اتخاذها بعض الإجراءات المثيرة للقلق و التوتر لكونها تلمس بعض مواضع الألم والتوتر عند الجمهور المتبع لهذا النمط،أو قد يتم ذلك عن قصد عندما تتحرك السلطة بوعي لتفريغ التوترات المختزنة حتى لا تترك لها الفرصة لكي تتضح في شكل فعل ثوري قد يمكن من خلاله الإطاحة بهذه السلطة السياسية ذاتها.(36)

3-7-التصنيف السابع:للعنف معايير أخرى متنوعة:

إلى جانب التصنيفات السابقة،قام الكثير من الباحثين بتصنيف العنف،مهما كان شكله،و استنادا إلى معايير أخرى مختلفة:

3-7-1 التصنيف على أساس الغرض: وله مظهران

-**عنف هجومي**:يهدف إلى إلحاق الأذى و الضرر بالغير.

عنف دفاعي: يستخدم للدفاع عن النفس و الصراع من أجل الحياة و البقاء.

3-7-2-التصنيف على أساس الأسلوب: وله مظهرين أيضا

-**عنف جسدي**:يلحق الأذى بالغير عن طريق الضرب و الجرح و القتل..

- **عنف لفظي**:يلحق أذى معنوي بالغير،مثل الشتم،و الإستهجان،و التهديد و الترهيب.

3-7-3 التصنيف على أساس المتضرر منه:و يبدو في مظهرين أساسيين:

-**عنف مباشر**:وهو العنف الموجه للمصدر المتسبب في إنتاج السلوك العنفي على اعتبار أن ممارسة العنف كسلوك عدواني يكون في الغالب رد فعل لسلوك أو أفعال من طرف/أطراف أخرى سابقة.

-**عنف غير مباشر**:و هو العنف الموجه نحو جهة أخرى لها علاقة بالمصدر الأصلي المتسبب في السلوك العنفي.

3-7-4 التصنيف القانوني:

في الواقع يمكن إعتبار التصنيف القانوني أكثر التصنيفات قبولا من حيث مطابقتها للواقع.ففي نظر القانون يعتبر السلوك العنفي أو العدواني سلوكا محظورا يعاقب عليه القانون في حالة إلحاق الأذى بجهة معينة.و عليه سُمي السلوك العنفي بجريمة العنف و صُنف إلى ثلاثة أصناف هي:

-**جرائم الإعتداء على الأشخاص**:أو الجرائم الماسة بسلامة الأشخاص،وهي جرائم تنال من حق الأفراد في سلامة أجسادهم،وحقهم في الحياة،ومنها:جرائم الإيذاء،جرائم القتل،جرائم الاغتصاب، جرائم الخطف..

– مؤسسة المدرسة،ومن أوجه العنف الممارس من طرف المعلمين على التلاميذ،وفيما بين التلاميذ،و من طرف التلاميذ على المعلمين،و من طرف إدارة المدرسة على التلاميذ و المعلمين..و غيره (37)

4- أشكال العنف وعوامله:

للعنف أشكال متعددة و لا توجد حدود فاصلة بينها،فكلها تتداخل مع بعضها البعض،فممارسات مثل جرائم الشرف مثلا تتم بأيادي أفراد الأسرة،و لكنها بضغوط مجتمعية،..إلاّ أنّ أشكالا للعنف أكثر غموضا يمكننا القول بأنّها تجد لها في النفس البشرية تجانسا خفيا،فما هو هذا الشغف بالقوة و العقبة و المخاطرة،و هذه الرغبة في الإنتصار و السيطرة،وهذا التعشّق للزعيم،تلك الصورة للبطل التي يشتبه بأنّ تواطؤا ما يقوم بينها وبين أعماق في الشخصية قد تكون اكتشفت إلى حد ما و لكنّها تُكوّن منطلقات لعنف سريع الإندلاع.فالعنيف إنّما هو هذا الشخص،و تلك الجماعة،و ذلك الوضع،و ذاك المجموع من القوى التي تحدّد ميدانا من العنف.و قد تكون تلك الأوضاع و ميادين القوى قد بلغت حدا من التمايز تسهّل معه معرفة وجوه متعدّدة للعنف مهما بلغت هذه القوى في الغالب من تشابك لا انفكاك منه.(38)

في محاولة للكشف عن مجموع أشكال العنف يطرح فرانسوا لوجندر مجموع تساؤلات هامة جدا ربما تساعد أي باحث على تحديد الكثير من الأبعاد المتعلّقة بموضوع العنف كظاهرة كليّة،إنّنا حيال عدد من أشكال العنف وتنوّعها يمكننا أن نتساءل كيف السبيل إلى اعتماد مبدأ نتعقل به الأمور فنتخطى عملية تعداد لا حصر لها،بل وصفا ظواهريا غامضا ؟ كيف السبيل إلى تخطي هذا العرض لوقائع تتوزّع جميعها على صعيد واحد؟ كيف نتحاشى مثلا الخلط بين أعمال العنف بحصر المعنى أيّا كانت طبيعتها و تصرفات العنف المكبوت أو المدجّن إجتماعيا،أو الخلط بين"عملية التدجين"السوية للنزعة العدوانية في سبيل ممارسة الحياة الإجتماعية و"عمليات الكبت"غير الطبيعية؟ هل يجب وضع كل الضغوط على مستوى واحد واعتبارها كلها قمعية و مولّدة عنف؟

أسئلة نحاول من خلالها تبيان الأشكال المتعدّدة للعنف و ديناميته الخاصة التي تكمن وراء تنوّع الوقائع الشديد،و تفسير الأسباب الكامنة التي تعلّل إنتهاج السلوك العنفي،و التي تدعونا إلى تحديدها بشكل واضح للوصول إلى جوهر الحلول،لاسيّما و أن ظاهرة العنف ظاهرة مركبة، متعددة المتغيرات،لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط،فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل و تترابط و تؤثر بعضها على بعض سلبا أو إيجابا فيما بينها لتفجّر الفعل العنفي و أسبابه المباشرة أو الموقفية التي تُعتبر بمثابة المتسبّبات،و الغير مباشرة أو الكامنة التي تقف خلفها.

4-1- العنف الأسري:

لقد ظل العنف الأسري لمدة طويلة من الموضوعات التي يجب أن تكون في الظل،وظلت خلف الأبواب حتى وقت قريب،وهناك سببين أدّيا إلى تجنب العديد من المتخصصين مناقشة ودراسة العنف الأسري بصفة عامة:

السبب الأول:وجود إدعاء بأن العنف الأسري أمر ناذر الحدوث نسبيا،ويحدث فقط في الأسرة الغير السوية.

السبب الثاني:أنه بالرغم من أن العنف الأسري يحدث بصورة يومية في حياة الأسرة،إلاّ أن وصف الأسرة على أنها واحة الحب والحنان والطمأنينة والأمن أكثر من كونها مسرحا للعنف و العدوان كان هو السائد.

وبالتالي لقد حجبت تلك الصورة المثالية للأسرة عن أنظارنا ما يحدث بالفعل داخل الأسرة،ليس لأننا لم نكن نستطيع رؤية ما يحدث بالفعل داخلها،ولكن لأننا لم نكن نريد أن نعترف بما يحدث بالفعل،و نميل باستمرار إلى تدعيم تلك الصورة المثالية عن الأسرة.ومما لا شك فيه أن المشكلات و القيود البحثية للبحث العلمي تصبح أكثر حدّة عندما يكون موضوع البحث هو الأسرة وذلك لخصوصية طبيعتها.

لقد أوضحت الدراسات التي تناولت العنف الأسري أنه حقيقة تاريخية ومشكلة إجتماعية خطيرة كما كشفت عن وجود أنماط متعددة من ضحايا العنف الأسري ومرتكبيه.و مما لا جدال فيه أن العنف الأسري قد تعدى الحدود الإثنية والإجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية،فتباينت أشكاله وتعددت،وبالتالي كانت أسبابه ونتائجه متعددة الأبعاد.وقد أملى تعدد تباين أشكال العنف الأسري أن اهتمت كل فئة من الباحثين بالتركيز على نمط محدد من أشكال العنف والإنتهاك داخل الأسرة في ضوء الخلفية العلمية التي توجه كل فئة منهم.(39)

والعنف الأسري ليس ظاهرة جديدة،رغم أن شدتها يمكن أن تتغير عبر العصور حسب تغيّر المعايير و القيم و الإهتمامات الاجتماعية،إن دلائل العنف الأسري موجودة في أقدم الأساطيرمن عادات وسلوك أفراد الأسرة منذ أقدم أيام العصور الغابرة،فأول جريمة قتل إنما حدثت بين الأخوين إبني
آدم أفراد الأسرة الواحدة،ثم إن قتل الأقارب بعضهم بعضا يتكرر بأشكال شتى في أساطير معظم الحضارات القديمة.(40)

فالأسرة،و رغم طابعها الخاص كغيرها من المؤسسات الإجتماعية،تقوم بين أفرادها تفاعلات،و تسودها عمليات إجتماعية متعددة كالتعاون و التنافس و الصراع..وبالتالي فالعنف الأسري ظاهرة ممكنة الحدوث في أي مجتمع و في أي فترة تاريخية،وقد يكون موجها ضد النساء أو ضد كبارالسن أوالأطفال،أوحتى الرجال،ويتوقف ذلك على عدد من العوامل أهمها:طبيعة الخصائص السيكولوجية للأفراد،و مستوياتهم التعليمية،و أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية،ويمكن أن نطلق على هذا النوع من العنف مصطلح العنف الفردي أو العنف السلوكي،والذي يختلف جذريا عمّا يمكن أن نسميه بالعنف الجماعي أو العنف الموجه توجها ثقافيا،و معظم مظاهر هذا النوع مقبولة اجتماعيا،ولا تُصنّف من قبل ممارسيها باعتبارها عنفا.(42)

أو هو كل قول أو تصرف أو رأي أو علاقة من قبل أحد أفراد الأسرة الذكور أو الإناث يلحق أذى معنويا أو ماديا ببعضهم،أساسه التداخل في حرية الآخر،وحرمانه من التفكير،أو التعبير عن آرائه و السلوك بحرية و استقلالية،و عدم معاملته كعضو حرّ وكفئ في العائلة،أو يحوّله إلى وسيلة أو أداة لتحقيق أغراض محددة.(43)

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

يجسّد العنف الأسري أيّا كان مصدره مظهرا سلبيا في إطارمسؤوليات الأسرة ومهامها تجاه أفرادها لقد عدّه العلماء المختصون في التربية وعلم الإجتماع إنحرافا خطيرا عن الوظائف السامية للأسرة.وفي هذا الإطار يشير جان لابلانش إلى أن العنف الأسري يؤدي إلى عدد من الآثار منها:

-إلحاق الأذى بالآخر،و هنا قد يكون الطفل،أو الزوجة أو الزوج أو الجد..

- تدمير الطرف الآخر كما يحدث في حالات إجهاض الحامل دون رضاها أو حتى برضاها.

-إكراه المعتدي عليه من أفراد الأسرة كإكراه البنت على الزواج ممن لا ترغبه،أو إكراهها على تدبير شؤون البيت و القيام على خدمة أخواتها الذكور حتى و إن كانوا أكبر منها سنا.

-الإذلال بحيث يوضع عضو الأسرة المعتدي عليه في موقف المذلة والمهانة كما يحدث في حالات ضرب الزوجة،أو منعها من الخروج من البيت لمدة طويلة أو من زيارة أهلها.

-شعور الضحية بالقلق و الإضطراب،الأمر الذي يدفع إلى بروز أشكال مختلفة للتفكك الأسري أو ترك بيت الأسرة .

و قد يتّخذ العنف الأسري مظاهر أخرى غير الفعل المادي،و شأنه شأن بقية مظاهرالعنف الإنساني الصادرة عن وجود نزوة للتدمير تتوجه نحو الداخل،ومن أخطر آثاره توليده للعنف،فالعنف كما يرى بعض المختصين يُولد العنف،و هنا يمكن الإشارة إلى أن الأسرة التي يسود العلاقات بين أفرادها طابع العنف غالبا ما يكون أطفالها ميّالون للسلوك العنيف.ففي دراسة إستطلاعية حول الأحداث المنحرفين في مؤسسات الإصلاح في المجتمع اللّيبي وجد الباحث أن نسبة مرتفعة من هؤلاء الأحداث يأتون من أسر يسود العلاقات بين الآباء و الأبناء فيها طابع العنف،حيث يميل آباء هذه المجموعة إلى معاقبتهم بالضرب المبرح و التوبيخ اللاّذع،كما أن نسبة منهم أشارت إلى أن العلاقات بين الآباء و الأمهات علاقة مضطربة يسودها النزاع و الخلافات،و غالبا ما يلجأ إلى ضرب زوجته حتى بحضور أبناءه.(44)

4-2 العنف التربوي:

يطبع المجتمع نظامه التربوي بطابعه الخاص،فسمات وملامح نظام تربوي ما تعكس إلى حد كبير سمات و ملامح المجتمع الذي يحتويه.إن العلاقة بين النظامين علاقة تتصف بدرجة عليا من التعقيد ، فالنظام التربوي السائد هو الآداة التي يكرّس فيها المجتمع وجوده،و يعيد إنتاج تواصله الثقافي والحضاري.

إن الهدف من التربية عملياً تحقيق النمو و التكامل والإزدهار في شخصية الفرد،و مما لاشك فيه أن الفرد في مرحلة الطفولة يتشكل وجدانيا وعقليا وجسديا في إطار الأسرة بالدرجة الأولى،و إن علماء النفس والتربية يجمعون على التأثير الحاسم للتربية في السنوات الأولى من عمر الطفل،و يذهب بعضهم للقول بأن سمات وخصائص الشخصية تتحدد في السنوات الخمس الأولى من عمره و أن العلاقة بينه و بين الأسرة تتم من خلال الإحساس الجسدي أولاً،ثم تصبح الكلمة هي المحور الأساسي للعلاقة،وبالتالي تتطور هذه العلاقة إلى مستوى الإيحاء والموقف وغير ذلك.والطفل ينظر إلى نفسه وفقا لنظرة الآخرين إليه،ويُقوّم نفسه كما يُقوّمه الآخرون.

فالتربية من العناصر الأساسية التي يتم بها تأهيل الفرد للإندماج و التكيف مع وسطه الإجتماعي، و المنبع الذي يتعلم من خلاله الفرد كيف يتكيف مع مجتمعه المباشر و غير المباشر،وهي العملية التي يتم بها دمج ثقافة المجتمع في الفرد و دمج الفرد في ثقافة المجتمع،وهي وفقا لهذا المعنى العملية التي تربط بين الفرد و ثقافة المجتمع،و هي من جهة إزاحة الجانب البيولوجي في الإنسان لصالح الجانب الإجتماعي،و للتربية الأسرية على وجه الخصوص دورا كبيرا في ظهور السلوك العنيف.(46)

يجمع علماء الإجتماع والتربية أن اتباع أساليب القسوة والشدة خلال عمليات التنشئة الإجتماعية لا تولّد إلا شخصيات غير سوية،و أن التربية العنيفة لا تولد إلا أفرادا عنيفين،و يمكن نقلها من جيل لجيل آخر،فالأفراد الذين يعيشون في أجواء إجتماعية مشحنة بطاقات إنفعالية (العنف) عادة ما تتفجر ضد من هم أكثر ضعفا،وأن الظروف الاجتماعية القاهرة تؤثر بشكل كبير على درجة العنف التربوي،فالمربون الذين يعانون عقدا و نقصا و اضطرابات نفسية هم غالبا الذين يسقطون مشاعرهم العنيفة على من يربون.

ويحدد بعض علماء الاجتماع و التربية أن من بين الإنعكاسات التي تتركها التربية العنيفة إنتاج شخصيات خائفة و مضطربة،فالضغوط الخارجية التي يفرضها المربون على الناشئة تعمل على تحطيم شخصياتهم و فقدانها لأصالتها،فتحولهم إلى شخصيات ممسوخة لا تعبّر عن داخلها الأصيلة، بل تعبّر عما يراه المربون لها.(47)

ومما لا ريب فيه أن العنف التربوي يقود إلى إنتاج الشخصية السلبية التي تعتريها روح الهزيمة،و الضعف و القصور،و العجز عن مواجهة المواقف المختلفة،و الشعور الحاد بالذنب،و النقص و عدم الثقة في النفس،و التشكيك في القدرات،و الإنطواء و الإنسحاب من معترك الحياة الإجتماعية.كما أنه يمثّل عامل هدم و تشويه للشخصية عند الأطفال،كأن يؤدي إلى فقدان الثقة بالذات و انعدام المسؤولية،و تعطيل طاقات العقل و التفكير و الإبداع لديهم.

يشكّل العنف التربوي الإطار العام لعملية تشريط تربوي سلبية تبدأ في إطار الأسرة وتنتهي في أحضان المؤسسات التربوية المختلفة،ومن شأن ذلك إعاقة عملية النمو و التكامل و الازدهار في الشخصية الإنسانية،و تعريض الأطفال و الناشئة لعملية استلاب شاملة تكرس جميع مظاهر القصور و السلبية في الشخصية الإنسانية.

يتمثل العنف التربوي بسلسلة من العقوبات الجسدية و المعنوية المستخدمة في تربية الفرد في مرحلة الطفولة خصوصا،و التي تؤدي إلى حالة من الخوف الشديد و القلق الدائم،و إلى نوع من العطالة النفسية التي تنعكس سلباً على مستوى تكيفه الذاتي و الاجتماعي.و يتم باستخدام الكلمات الجارحة التبخيسية،و اللجوء إلى سلسلة من مواقف التهكم و السخرية و الأحكام السلبية إلى حد إنزال العقوبات الجسدية المبرحة بالطفل،و التي من شأنها أن تكون مصدر تعذيب و استلاب كامل لسعادة الأطفال في حياتهم المستقبلية.

إن العنف التربوي لا يُعد غاية بحد ذاته،بل هو وسيلة تعتمدها المؤسسة التربوية بدءا من الأسرة من أجل توجيه الأطفال وتربيتهم وفقاً لنموذج اجتماعي وأخلاقي حددته منذ البداية،واللجوء إليه في العملية التربوية يعود إلى أسباب اجتماعية ونفسية وثقافية متنوعة تدفع إلى ممارسته،لعل أهمها:

-الجهل التربوي بتأثير أسلوب العنف،و ما لأسلوب التسلط من آثار سلبية على شخصية الطفل و

مستقبله .

-غياب الوعي التربوي و النفسي بأبعاد السلوك العنفي الممارس.

-أن أسلوب التسلط يعد انعكاساً لشخصية الوالدين بما في ذلك جملة الخلفيات التربوية الإجتماعية التي أثرت عليهم في طفولتهم.أي إنعكاس لتربية التسلط التي عاشوها عندما كانوا صغاراً.

-أن ما يعزّز استخدام الإكراه والعنف في التربية الإعتقاد بأنه الأسلوب الأسهل في ضبط النظام والمحافظة على الهدوء،ولا يكلف الكثير من العناء والجهد.

-بعض الأسر تدرك التأثير السلبي للعقوبة الجسدية وتمتنع عن استخدامها،لكن ذلك لا يمنعها من استخدام العقاب المعنوي من خلال اللجوء إلى قاموس من المفردات النابية ضمن إطار التهكم و السخرية و الإستهجان اللاذع،و الأثر النفسي للعقوبة المعنوية أقوى بكثير من العقوبة الجسدية. ✱أن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تحيط بالوالدين في إطار العمل وإطار الحياة الاجتماعية قد تؤدي إلى تكوين شحنات إنفعالية يتم تفجيرها وتفريغها في إطار الأسرة،وكل ذلك ينعكس سلباً على حياة الأطفال،وعلى نموهم الاجتماعي و النفسي.و باختصار يمكن أن نقول:إن العوامل و الأسباب التي تدفع إلى استخدام العنف و الإكراه متعددة بنوع الحالات،و تنوع الأسر و البيئات الاجتماعية.

وإذا كانت أساليب التنشئة الإجتماعية متعسّفة وقائمة على الصرامة والقسوة في تربية الطفل وإنزال العقاب بصورة مستمرة،و صدّه و زجره كلما أراد أن يعبّر عن نفسه،فهذا يؤثر تأثيرا بالغا في تكوين الخوف،وانعدام الأمن في مواقف متعددة ومتكررة،مما يترتب عن ذلك تعرضه للإضطراب الذي يؤثر في تكيفه و توافقه أثناء فترات النمو الصحية و النفسية خلال مستقبل حياته.(48)

وإذا كانت السياسات التربوية في أغلب بلدان العالم تسعى إلى تجسيد المبدأ الديمقراطي في العمل التربوي،و تتبناه النظريات الحديثة في مجال التربية و التعليم،فإن مظاهر العنف التربوي ما تزال تجد لها مكانا بين جدران المدرسة و المؤسسات التربوية المختلفة،و مازالت وجنات الأطفال تتوهج تحت تأثير الصفعات،و أيديهم ترتعش تحت وطأة العصي و المساطر،ناهيك عمّا يتعرضون له من حملات التوبيخ و الشتائم،وأبجديات القهر و التهديد في إطار المنزل و المدرسة.

4-3-العنف النفسي:

إن العنف ومهما تعددت مظاهره يظل عبارة عن "السلوك الذي يقوم به الفرد منتهكا معيارا معينا لوجود دافع معين،و لوجود مجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التي يخضع لها الفاعل،وبهذا المعنى فإن العنف ظاهرة سلوكية تنشأ من خلال تفاعل الأفراد مع الآخرين.(49)

ومعنى ذلك أن العنف هو وليد دوافع معينة،فهو حسب"إسنارد" نتاج مأزق علائقي بحيث يشكّل طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخرين"،و إذا صحّ أن حالات كثيرة من العنف تعود إلى أزمة علائقية،فإن حالات أخرى تُرد إلى عوامل مرضية،أو إلى ألفة واعتياد،وبسبب النشأة في بيئات إجتماعية سئة،أو إلى عوامل آنية طارئة أقوى من قدرة الامتصاص التي تميّز بعض الناس.والعنف على المستوى السيكولوجي يعرف على حد قول *Merz*:"سلوك يؤدي إلى إيقاع الأذى بالآخرين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"(50)

إن دراسة العنف كظاهرة إكلينيكية تبحث في تشخيص العنف من حيث بعض الظواهر النفسية و سيكولوجيا النفس الإجتماعي *pathologie psychosocial* التي تُشكّل نتيجة حتمية لأي نوع من أنواع الصراع وبخاصة صراع الإقدام والإحجام بنفس القوة،فهو نتيجة من نتائج الصراع بين ظواهر إكلينيكية متعددة ومختلفة الأنماط و المصادر،و بالتالي يتعين دراسة وتشخيص الظاهرة من حيث جوانبها المتعددة و المُفرزة،و ما يترتب عن كل ظاهرة من عواقب نفسية تحمل في طياتها مرضا إسمه العنف الإجتماعي،يأتي من أوجه متعددة ليصير في الأخير سلوكا مرضيا يترجم حالة من تفاعل نفسي،يظهر في صورة إيجابية أو سلبية تقودها إلى جعل العنف أداة محركة للسلوك مع الذات أو الغير،هذا العنف الذي يتمخض عن صور و ظواهر متعددة أهمها أزمة التعيين الذاتي وهي قوة نفسية تتفجر بقدر عدد الأنماط الموضوعة للتقمص و أضدادها،و لضرورة التثاقف السريع.

فالعنف إذا ظاهرة بشرية فطرية نجدها في باطن كل إنسان،و حدوثه بشكل عفوي مترجم في صورة رفض و تعابير لا تشكل خطرا على الذات أو الغير،إذ يعد سلوكا أو تفاعلا إنسانيا مستصاغا،غير أنه إذا أصبح الجهاز المحرك لكل الإنفعالات،و السلوك الملازم للشخص،فإننا سنكون بصدد حالة مرضية يتعيّن علاجها.وبالتالي يتعيّن التمييز بين العنف المرضي الذي يؤدي إلى تخريب الذات و المجتمع بشكل يظهرفيه أداة من أدوات الإتصال،ونمط من أنماط التفاعل والتعامل الإجتماعي ، وسلوك ملازم للأفعال الإيجابية أو السلبية و بعض التصرفات العرضية التي تقع في صورة انفعال في لحظة معينة تزول دون أن تترك نتائج ضارة،أو تتجدد بصورة متكررة.

و باعتبار أن العنف حالة مرضية نشأ في بيئة من الصراع الإجتماعي المركب،وتشكّل أثناء نمو الأنا الإجتماعي *social ego* مقترنا بنمو الأنا الأعلى أولاّ،فإن الصراع الذي ينشأ في هذا الكل المعقد و بالإضافة إلى معيار اللإتجاه،و الذي يعني إستعداد مؤقت و نزعة للإستجابة بشكل معين إزاء مؤثرات ومواقف معينة يتكوّن بالخبرة اتجاه أي موضوع،وبهذا يكون الإتجاه مجموعة من ميولات للفرد إيجابية وسلبية تربط موضوعات ومواقف سيكولوجية وتربوية.

ولقد أجمعت القواميس بأن الإتجاه هو السلوك المفضل في وقت ما،وأن هذا السلوك يحدث نتيجة المحاكاة أو الإستعداد الفردي،يجعل من مسألة العنف أكثر تعقيدا في كونها ظاهرة مرضية إجتماعية و ظاهرة سلوكية فردية ناتجة عن نزوات و ميولات فردية.(51)

4-4- العنف الإجتماعي:

تعتبر التنشئة الاجتماعية عملية يتزوّد الفرد من خلالها بكل ما يجعله قادرا على التفاعل مع المحيط الذي يعيش فيه،وكما يعرفها أحد الباحثين:"التنشئة الإجتماعية أو التطبيع الاجتماعي هي تفاعل اجتماعي في شكل قواعد للتربية و التعليم يتلقّاها الفرد في مراحل عمره المختلفة من خلال علاقته بالجماعات الأولية،و من خلال اكتساب المعايير السائدة حوله".(52)

فمن خلال هذه العملية يكتسب الفرد القيم و العادات و كيفية العيش ضمن الجماعة أو الجماعات التي تحيط به،وهنا تكون سلوكيات الفرد وأفعاله نتاجا لهذه العملية،وما هي إلاّ انعكاس لنوعية التربية التي تحصل عليها

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة كالأسرة، المدرسة،الشارع... إن هذه المؤسسات تزوده بكيفية التفاعل والتأقلم مع البيئة التي يعيش فيها،وبالتالي يكون الفرد مشبّعا بمعتقدات و أفكار بيئته،و يعمل على تكريسها عبر الأجيال.ومن ثم فالأفعال والممارسات العنيفة منطقيا هي محصلة عملية التنشئة الاجتماعية،فالفرد عندما يُقبل على ممارسة العنف فهذا نتيجة لما شبّعته هذه المؤسسات التنشيئية المختلفة،و هو الكائن الوحيد الذي يتأثر ويؤثر إجتماعيا، يتأثر بأهله،بمجتمعه،بتاريخه،و بكل ما يحيط به ليؤثر بعد ذلك في بناء شخصية أبنائه،ومن ثم في حياتهم،فيرسم لهم الأطر التي يتحركون ضمنها.

و تتشكل لدى الأفراد في المجتمع الواحد المعايير التي يلجؤون إليها في التعامل،لاسيّما أن هذه المعايير هي قواعد غير مكتوبة تحدّد السلوك المقبول من غير المقبول في حالات محددة،لذا فإن معظم الأسر تؤدي وظائفها الاجتماعية التقليدية مع أبنائها داخل البيوت أوفي المؤسسات الاجتماعية من خلال إكسابهم هذه المعايير كأنماط تعامل غير مكتوبة،ويمكن ملاحظتها في سلوكيات أفراد المجتمع في الواقع،ومن تلك السلوكيات العنف.(53)

إن العنف الإجتماعي ليس وليد تغيّر ظرفي طرأ على البنى الاجتماعية،أو حركة مفاجئة نتجت كرد فعل،إنما هو في حقيقته عملية مستمرة ومتواصلة،متجذرة في المجتمعات نتيجة للتفاوت الإجتماعي و انهيار منظومة القيم التي أنتجت حالة صراع داخلي متواصلة يفقد خلالها الفرد والجماعات الإعتقاد في مصداقية القيم والمعايير التي تحكم عملية التطور،و بالتالي العمل على رفضها.(54)

ويمكن تفسير ظاهرة العنف الإجتماعي ككل معقد يشمل جميع الصراعات المتفاعلة فيما بينها لتطفو على سطح التصرفات السلوكية بشكل شاذ،يحمل ظاهرة مرضية إسمها العنف كتقاسيم و تعابير لهذا الصراع المتداخل،و الذي يصبح مرضا إجتماعيا.(55)

الواقع أن العنف الإجتماعي لا يأتي بصفة مباشرة و آنية،و إنما يمر في البداية بحالة كمون *latente* يتغذى خلالها من الإختلالات الاجتماعية المتكررة،و يتقوّى و يتّسع مجاله عن طريق تزايد عدد الشاعرين بالظلم،و عدم الرضا عن نسق العلاقات الاجتماعية،و بالتالي الإغتراب عن منظومة القيم و المعايير التي تربطهم بها،و يبقى في هذه الحالة ينتظر الشرارة التي تخرجه من حالة الكمون إلى الظهور.و عادة ما يكون تأثير هذا النوع من العنف عميقا وطويل الأمد،و يصعب التحكم فيه نتيجة التدرج الذي تشكّل منه عبر مراحل زمنية طويلة الأمد،يفقد فيها الجميع الأمل في أي محاولة للاندماج في النظام القيمي الاجتماعي الذي هو في نظرهم غير صالح،و غير عادل،ويحتاج إلى تغيير جذري.(56)

وتُعدّ البنى الإجتماعية من أهم العوامل التي تساهم في ترسيخ الاستقرار والأمن الاجتماعي لما تتميز به من إنتظام وتناسق بين مختلف عناصرها،لهذا فإن دوركايم يركّز على أهمية تكامل وظائفها و انسجامها،حيث يرى أن نقص التنظيم الاجتماعي وعدم الانسجام بين الوظائف الاجتماعية المرتبطة بالأفراد والجماعات تُسبّب إنقطاعا مؤقتا في التضامن الاجتماعي،مما يعكس حالة من الّانظامية،و التي تُمهّد لظهور خلل إجتماعي يصيب جسم المجتمع،ينتقل تدريجيا إلى أن يأخذ الطابع العنيف،حيث تكون بداية هذا الخلل بظهور مشكلات إجتماعية متفرقة ومتشتتة،تتسع بطريقة كامنة،ودون أن تتمتع بإمكانية الظهور العلني والقبول الاجتماعي لأنها

تتصف بحالة من الشك والضياع.إلا أن هذه المشكلات إذا ما ارتبطت بالحياة اليومية لأفراد المجتمع،فإنها سوف تتحوّل لتحمل صورة من الغليان الاجتماعي الذي لابد له من أن يحظى بالاهتمام من طرف المؤسسات الاجتماعية من خلال إيجاد الحلول السليمة لهذه المشكلات،حتى يستعيد المجتمع إستقراره و توازنه وحالته النظامية.ومنها يبدأ المجتمع يتعامل مع هذه المشكلات وحلولها بسلوكات مرضية،لها أبعاد طويلة،أخذت تتوسع وتنتشر بالإعتراف الضمني لها من قبل المجتمع.ومن خلالها تبدأ المنظومة القيمية التي كانت تحكم عملية التوازن الإجتماعي في التراجع والإختلال،وبالتالي يتحدد نمط جديد من السلوكات و العلاقات في إطار مرجعية قيمية إنتهازية مصلحية ضيقة بعيدة عن أية معايير و دلالات عقلانية،و من هنا تظهر الإختلالات الاجتماعية التي تحمل مؤشرات الاغتراب الإجتماعي لأعضاء المجتمع.هؤلاء الذين بدورهم يبدؤون في إحداث ردود فعل تبدأ بالتذمر،و تتوسع إلى الرفض،ثم المطالبة،وهكذا،إلى أن تأخذ الطابع العنيف لاسيما في إطار غياب المصداقية لمؤسسات النظام الإجتماعي.(57)

كما يأخذ العنف شكله الإجتماعي حين يتفاوت توزيع الثروة بين فئات المجتمع،فينقسم المجتمع بذلك إلى طبقات يصبح لكل منها وضع إقتصادي و مكانة إجتماعية،ومن ثم سلوكيات واتجاهات و ميول تحكمها.و يكون الصراع بين هذه الطبقات أمرا حتميا،ويصبح العنف هو المحصلة النهائية لهذا الصراع الاجتماعي الطبقي،و تزداد حدّة العنف الاجتماعي بتزايد الاختلافات بين الطبقات، مما يؤدي إلى اختلالات وظيفية في البناء المكوّن للمجتمع.(59)

ونذكر هنا آراء دوركايم (نظرية الآمعيارية،المفارقات في إتاحة الوسائل المشروعة) فحين يحدث الكساد المفاجئ،أو الرخاء المفاجئ،أو التغير التكنولوجي المتلاحق زمنيا و مكانيا،ترى الفئات المختلفة أن من حقها تحديد أهداف معينة كانت تبدو مستحيلة و صعبة المنال.ففي حالة الكساد تحدث سلوكيات إنحرافية لأن "شيئا من الخروج الطبقي يحدث فيؤدي إلى وضع بعض الأفراد في حالة أدنى من حالتهم الحقيقية،و من ثمّ يجب عليهم أن يقلّلوا من متطلباتهم،وأن يتعلّموا قدرا كبيرا من الضبط الذاتي.و لكن المجتمع لا يتمكن من أن يجعلهم يتوافقون بسرعة مع تلك الحياة،لذلك فلن يستطيعوا التوافق مع الحالة التي يواجهونها.كما أن الرخاء أيضا يمكن أن يكون له نفس الأثر الذي يحدثه الكساد.(60)

4-5- العنف الإقتصادي:

لا يمكن أن ننكر تأثير العوامل الإقتصادية على الحياة الإجتماعية السائدة في أي مجتمع من المجتمعات،إذ تنعكس هذه بالسلب أو بالإيجاب في سلوك الأفراد،و قد تكون عاملا مسبّبا لحدوث مختلف الإنحرافات الإجتماعية من خلال أنّها تشكل ضغوطا نفسية تؤثر في العلاقات بين الأفراد. فسوء الأحوال الإقتصادية تؤدي إلى إصابة البعض باليأس والرغبة في الانتقام من المجتمع،فكما يمكن أن يكون عاملا حافزا و دافعا في الثراء و التقدّم،قد يكون أيضا حافزا للعنف.

فالعوامل الإقتصادية من العوامل الرائدة المؤدية إلى الترعة للتمرد و إشاعة العنف والفوضى،و في إطار نتائج دراسة ريموند وسيمبرز في 1976 تبيّن أنّ المتغيّرات الإقتصادية والإجتماعية لهما دور و علاقة بكل من العجز و اللاّمعيارية و التبلّد السياسي،مما يؤدي إلى الإتجاه نحو العنف.ففي وقت الأزمات تنتشر مظاهر البطالة والفقر

مما يؤدي إلى الضغط على الأفراد،فمنهم من يرفض هذا الواقع فيسعى للهروب إلى مكان يساعد على تحقيق إمكاناته وإشباع حاجاته،ومنهم من ينسحب و يتروي عن الحياة الإجتماعية بغياب التفاعل الإيجابي مع المجتمع دون الشعور بالإنتماء له،و بالتالي خلق جماعة إيديولوجية هروبية قد تقدّم للشباب الإشباع البديل،ومن ثم تُسقط به لكي تُعيد توجيهه في حركة مضادة للمجتمع،أما الفئة الثالثة فهي تواجه الحياة من خلال سلوك إنتهازي حيث ترى في الغايات الخاصة أهداف واجبة التقديس.بالإضافة إلى ذلك فإن البناء الطبقي للمجتمع،و الذي يفرزه في الغالب البناء الإقتصادي قد يؤدي بالطبقة السفلى أو التي تشعر بالدونية إلى إنتهاج العنف لإظهار نفسها،أما الطبقة العليا فتستخدمه كوسيلة للقوة و السيطرة.

إنّ ما يمكن التأكيد عليه،أن العوامل الإقتصادية تلعب دورا في الممارسات العنيفة،لكن هذا لا يعني أن الحاجات المادية دائما هي التي تحرك سلوكيات الأفراد والقيام بالعنف إذ أنه يجب التمييز بين الأسباب المباشرة و الموقفية التي تفجّر أعمال العنف،و تلك العوامل غير المباشرة أو الكامنة التي تولّد الظاهرة،فقيام حكومة ما برفع أسعاربعض السلع مثلا يسبب عنفا جماهيريا،و لكنه لا يعدّ السبب الرئيسي للعنف،حيث يرتبط غالبا بوجود أزمة تنموية تتمثل بعض أبعادها الإقتصادية في موجات التضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات والديون.

4-6-العنف السياسي:

إن العنف سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخداما للقوة أو تهديدا باستخدامها لإلحاق الأذى بالذات أو بالآخرين،و إتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف،وعندما تكون دوافع العنف أو أهدافه سياسية فإنه يصبح سياسيا.

يعرف بعض علماء السياسة العنف السياسي:"أنه الإستخدام الفعلي للقوة،أو التهديد باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية،أو إجتماعية،لها دلالات وأبعاد سياسية بشكل تأخذ الأسلوب الفردي أو الجماعي،السري أو العلني،المنظم أو غير المنظم.(61)

ومن البديهي أن يمثل العنف السياسي جانبا مهما لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل،ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهره إلاّ طرحا لطبيعة السلطة و الدولة في المجتمع،و الإرتباط وثيق بين السياسة و العنف،فالسياسة لا تقوم دونما عنف وإن كانت لا تقتصر عليه.(62)

ويعتبر العنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة،وبصور و أشكال متعددة،و يكمن الإختلاف بين المجتمعات في أسباب العنف،و في مدى تطوير مؤسسات و آليات و أساليب فعالة للتعامل مع هذه الظاهرة،بحيث يتم تقليص حجمها وتقليل مخاطرها،وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين دون غيره أو بشعب معيّن دون سواه.(63)

إن أهم القضايا التي يطرحها العنف السياسي كوسيلة للتغيير هو مدى شرعية إستخدامه،إذ أن هناك فريقا يشكّك في استخدامه،واعتبره غير قانوني،فالعنف عند هؤلاء"هو الإستخدام غير القانوني لوسائل القهر المادي و البدني ابتغاء غاية شخصية أو جماعية"،وعادة ما ينتمي هذا الفريق للتيار المحافظ الذي يدافع على الأمر الواقع.و هناك فريق آخر يرى أن العنف السياسي وسيلة شرعية لإحداث التغيير ما دام يعبّر عن آمال و تطلعات شرائح واسعة من المجتمع.

أما عن أشكاله فهي:

-**العنف الحكومي**:وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين،أو إلى جماعات،أو عناصر معينة وذلك لضمان استمراره،و تقليص دور القوى المعارضة و المنازعة له.

-**العنف الشعبي**:هو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام.(64)

إنّ شعور الفرد بعدم الرضا أو عدم الإرتياح للقيادة السياسية و النظام السياسي برمته،وكذلك المعارضة داخل المجتمع،و غياب الديمقراطية،و الإستبداد السياسي،و التبعية السياسية والفراغ السياسي وغيرها من المظاهر،كلها معايير يرى فيها علماء السياسة أسباب و دواعي لتفجيرات

الثورة و التمرّد و الإحتجاج و العنف.

و حسب رأي بعض المفسّرين السياسيين فإن هناك عوامل متعددة تسهم في العنف السياسي،إلاّ أن هناك 3 عوامل رئيسية تتحكم في ظاهرة العنف بصفة عامة والعنف السياسي بصفة خاصة،والتي تتمثل في نقص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس الأفراد بما في ذلك الحياة اليومية سواء القرارات داخل الأسرة أو داخل المدرسة،فالقرارات الغير صادرة من هذه المؤسسات الإجتماعية التي تخص شؤونها،وتمسها بالدرجة الأولى و قد لا تخدمها إطلاقا،وتصبح بمثابة أوامر وجب تنفيذها من طرف السلطة،فتسير هذه القرارات وفقا لغاياتها و ليست وفقا لأهداف المجتمع.

وتؤدي زيادة التبعية إلى زيادة إحتمالات حدوث العنف السياسي إستنادا لما تخلّفه علاقات التبعية من مجموعة من الآثار الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية والثقافية السلبية،يكون من شأنها تعميق بعض الثقافات والإختلافات في المجتمع،وخلق بيئة ملائمة لحدوث العنف السياسي.وقد يكون السبب في ظهور العنف عامل الفراغ السياسي لدى الأفراد خاصة منهم الشباب،سواء دون فهم صحيح لأمور السياسة و نواحيها،أو نتيجة الوعي بقضايا المجتمع و السياسة.(65)

4-7- العنف الديني:

يمكن القول بأن الدّين هو نظام عقيدة حول مكانة الفرد في العالم،موفّرا نظاما لهذا العالم ومبررا وجوده به.و الدين كنظام عقيدة له تأثير عام على المجتمعات وذلك من خلال الأثر الذي يحدثه في المؤسسات الإجتماعية الغير دينية مثل الأسرة وحياة الناس بصفة عامة.و غني عن البيان أن الديانات الكبيرة مثل المسيحية و الإسلام تتضمن معتقدات و قيم حول هذا العالم،بغض النظر عمّا

تقوله كل ديانة حول العالم الآخر.

يمثّل الدين الدائرة الدوغمائية النموذجية وبامتياز كونه يقوم على الإيمان بمجموعة من المبادئ و الأفكار السياسية،و يستند إلى مجموعة أخرى من الطقوس والشعائر المحددة،هدفها المحافظة على تلك المبادئ وترسيخها في الوعي الجمعي،وتؤكد كلها وحدة مصدر السلطة والحقيقة.وتجدر الإشارة إلى أن هذه ليست ظاهرة خاصة بديانة دون غيرها،و بالتالي فإنها ليست مميزة للإسلام دون غيره من الديانات السماوية أو الوضعية منها.وجوهر الإشكال لا يكمن في هذه الخاصية العامة المميزة لكل الأديان،بل في محاولة التيارات الأصولية اختزال و حصر الخطاب الديني بكل تنوعاته و تعقيداته في وجهة نظر واحدة و وحيدة،مقدّمة إياها على أنها

تمثل حقيقة وجوهر الخطاب،و النتيجة المباشرة لمثل هذا الموقف هي تعدد الدوائر الدوغمائية الدينية وتعدد التيارات التي يدعي كل واحد منها امتلاك الحقيقة،وشرعية التعبير عنها دون غيره.بل أكثر من ذلك يُخوّل كل تيار لنفسه الحق في استعمال العنف المادي أو الرمزي لفرض وجهة نظره،و تدعيم مواقفه تجاه منافسيه من التيارات الدينية،و في هذا السياق يندرج مطلب التيارات الأصولية بالعودة إلى القرآن و السنة،و تطبيق أحكامها كمصادر أساسية للتشريع صالحة لكل زمان ومكان،و تستبيح اللجوء إلى العنف في سبيل تحقيق ذلك.(67)

تعتبر الثنائية الفكرية المتمثلة في رؤية الواقع محصورا بين دفتي الحق والباطل،أو الجريمة والحلية،أو الصواب و الإنحراف لكافة خصومنا أبرز أسباب نشوء العنف،و يسمى العنف الفكري بالتعصب و التزمت.ينطلق التعصب من فكرة توهم (إحتكارالحقيقة)،و رفض الإختلاف،و استخدام الألفاظ و المصطلحات السياسية الغليظة كالخيانة والفسوق..

يرى سمير نعمي أحمد أن التطرف مرادف للكلمة الإنجليزية *Dogmatism* أي الجمود العقائدي و الإنغلاق العقلي،و يستطرد الباحث بنظرة إلى معتقد المتطرف إذ تقوم على:

-أن المعتقد صادق مطلق و أبدي .

-يصلح لكل زمان و مكان

-لا مجال لمناقشته و لا البحث عن أدلة تؤكده أو تنفيه.

-المعرفة كلها بمختلف قضايا الكون لا تُستمد إلا من خلال هذا المعتقد .

-إدانة كل اختلاف عن المعتقد .

-الإستعداد لمواجهة الاختلاف في الرأي أوحتى السير بالعنف.

-فرض المعتقد على الآخرين و لو بالقوة.

ولاشك أن النظرة الثنائية نابعة من حالة أن هناك حدود واضحة تفصل بين الذات و الموضوع، و الذات لابد أن تدافع عن وجودها بأن تعلن صوابها وخطأ الآخر،و تدافع عن ذلك الوجود باستماتة،و لا ترى إمكانية أن يكون الوجود حقا للطرفين.و لكن هذا المنظور تبدو خطورته عندما تبدأ السلوكيات و المواقف بالإزدواجية و الغموض،وعندها تتولد ظاهرة التطرف والتعصب و العنف و التشدد.

إن تعصب الإعتقاد هو من أخطر أنواع التعصب،إذ أنه يمهد لإحداث سلسلة حافلة بالأخطاء،و يعطي المبرر الشرعي و الغطاء الرسمي لتكريس ظاهرة العنف و التشدد تحت ذريعة المعتقد والمذهب والدين،وفي الوقت ذاته تكرس مفاهيم المفاضلة و التمييز عند المتطرف حيث يصبح مفهوم الطليعة و القيادة و الريادة و الأفضلية على كل الآخرين،و نفي حق وجود الآخرين من الأساس.و ليس هناك مكان للحديث عن الإنتفاع و التواصل،هذه السلسلة من المفاهيم الفضفاضة تصبح جزءا من البنية النفسية و الشعورية داخل الفرد و الجماعة التي ينتمي لها،و على أساسها تتبلور بعض الأنماط السلوكية في التعامل مع الواقع الخارجي،و مع الفئات والجماعات الأخرى،بل إن التزمت و التعصب يؤول إلى التحجّر و الجمود المضاد لكل تغيّر أو تطوّر،و هذا

من شأنه أن يضغط المتزمت إلى زوايا دحر الإصلاح أو تعديل مسلكيات تفكيره كي لا تتأقلم مع الظروف الجديدة حتى يصل إلى الإعتقاد أنه يستحيل استيعاب أن فكرته أو عقيدته تحت الشبهات.

و يرجع البعض تنامي التعصب و العنف الفكري في الفرد حينما يكون الفاعل مهووسا بشبكة تمثّلات و تخيلات تؤول إلى إشغال كل الفضاء الذهني مع إبتعاد أي تطوير يطرأ عليه،و تسيطر على الفرد نوعا من الوهم بقدرته على محاكاة الجميع ضمن دائرة حقيقته المطلقة.من هنا يبدو لنا أننا أقرب إلى تفسير ظاهرة إنتحاء الفرد للعنف إلى انهيار المثل والقيم الحضارية في العقل التي تتسبب في إحداث خلخلة فكرية و إيديولوجية يضطرب معها العقل،و يصاب بنوع من الهروب إلى العنف.

فالعنف يتولد من الحرمان النفسي الذي يفضي إلى التوتر الذي ينشأ عن التعارض بين ما ينبغي أن يكون،و بين ما هو كائن بالفعل فيما يتعلق بإشباع القيم الجماعية،الأمر الذي يدفع الأفراد إلى العنف.

إن المشكلات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية تترك آثارها السلبية على الأفراد بدرجة أو بأخرى و بخاصة في ما يتعلق بارتفاع معدل البطالة،و نقص فرص العمل،و ارتفاع كلفة الحياة و زيادة الإحساس بعجز النظم السياسية عن توفير متطلبات الحياة الكريمة،مما يجعل مواقفهم أقرب للقوى الرافضة للأوضاع و السياسات و النظم القائمة.كما أن تردي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية يزيد من إحباط الفئات الدنيا والمتوسطة في المجتمع،مما يغلب طابع العنف على ردود أفعالهم.

المراجع المعتمدة في الفصل الثاني:

1-عبد السلام بن عبد العالي:الميتافيزيقا والعلم والإيديولوجيا دار الطليعة، بيروت، 1981،ص162-163.

2- بول مري:المنطق وفلسفة العلوم،ترجمة فؤاد زكريا،دار النهضة،مصر 1973، ص .259

3-سحر سعيد:نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي،دار دمشق للطباعة والنشر، 1981، ص10.

4 –تأليف مجموعة متخصصين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،مرجع سبق ذكره،ص9 .

5-عزت عمر:ظاهرة العنف ومدلولاتها في الخطاب الروائي والقصصي،على *www.izatomar.com* بتاريخ: 2004/10/21على الساعة: 1:37:34

6-علي سموك:إشكالية العنف في المجتمع الجزائري،من أجل مقاربة سوسيولوجية،مختبر التربية،الإنحراف و الجريمة في المجتمع،جامعة عنابة،ديوان المطبوعات الجامعية،2006،ص.137

7-ر.يودون وف.بوريكو:المعجم النقدي لعلم الإجتماع،ترجمة سليم حداد،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1،1986،ص394-.395

8-D.Sperber : Le symbolisme en général, ED Herman; Paris; 1974; pp. 42-68

9-J.Favret : Le malheur biologique et sa répétition, anales E.S.C vol26, n°3-4 Paris, 1971, p p 29-30

10-Ibid, p p36-40

11-سموك علي:نفس المرجع السابق ذكره، ص141-142 .

12- المرجع نفسه،ص 142-145.

13- Y. Michaud: violence, encyclopédie universalis.5 Paris ;1999.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

14- La violence dans les société traditionnelles,sur www.yahoo.fr

15- د. عادل مجاهد الشرجبي،نفس المرجع السابق ذكره.

16- نقلاً عن كوندرسيه،مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري،عرض وتلخيص السيد محمد بدوي،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،سلسلة تراث الإنسانية، مهرجان القراءة للجميع،1995م، ص42.

17-نفس المرجع ،ص48.

18-حنة أرندت:في العنف،ترجمة إبراهيم العريس،بيروت،دار الساقي،1992،ص5.

19-فريق من الاختصاصيين،المجتمع و العنف،ترجمة إلياس زحلاوي،مرجع سبق ذكره،ص5.

20- voir : violence et société ,sur www.violence/société.fr

21-أحمد الأصفر:بنية الثقافة العربية و انتشار مظاهر العنف في المجتمع العربي،في العنف والمجتمع مداخل مرجعية متعددة،مرجع سبق ذكره،ص 62-64.

22- Y. Michauds:Violence,opcit.

23-نبيل رمزي:علم إجتماع المعرفة-أيديولوجية الإكراه الديني والإرهاب السياسي،دون سنة،ص74.

24- Yves Michauds, opcit .

25- أحمد صبحي منصور:مسؤولية الدولة في نشر التطرف وضرورة التغيير في المثقفين و الإرهاب ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1993ص2

26-شادية علي قناوي:نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري،رؤية سوسيولوجية،جامعة قطر،حولية كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية العدد 19،1996 ص .315

27-فيليب برود:عنف الدولة و العنف الرافض في أوروبا الغربية:ترجمة فؤاد الدهان،بحث ضمن أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الخامسة-القاهرة 19-1993/21-ص105.

28-نفس المرجع ص .107

29-المرجع نفسه،ص.110

30- شادية علي قناوي،نفس المرجع السابق ذكره،ص .106

31-محمد عبده محجوب،يحي مرسي عيد بدر:العنف السياسي والاجتماعي،قراءات و دراسات أنثروبولوجية القاهرة،دار الثقافة العلمية،الطبعة الأولى،2005،ص179-.182

32-كمال إبراهيم مرسي:سيكولوجية العدوان،جامعة القاهرة،مجلة العلوم الإجتماعية،السنة13،العدد2 صيف 1985،ص 48-57 .

33-مصطفى حجازي:التخلف الإجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور،مرجع سبق ذكره،ص 168-178 .

34-حسنين توفيق:ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،مرجع سبق ذكره،ص.48

35-أريك فروم:قلب الإنسان،ترجمة خالد الشلقاني،القاهرة،دار الثقافة الجديدة،1992،ص75-.79

36-علي ليلة:العالم الثالث،مشكلات و قضايا،القاهرة،دار الثقافة للنشر و التوزيع،1985،ص 153-155

37-محمد جواد رضا:ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة،تفسير سوسيو-سيكولوجي،في عالم الفكر،مجلة دورية تصدرها وزارة الإعلام الكويتي،المجلد الخامس،العدد الثالث ديسمبر 1974 ص 165-167 .

38-حسنين توفيق،نفس المرجع السابق ذكره،ص 16.

39-عدلي السمري:العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور،مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الإجتماعية،جامعة القاهرة،دار المعرفة الجامعية،2001،ص 19-20 .

40-مطاوع بركات:العدوان و العنف في الأسرة،في عالم الفكر،مجلة علمية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،المجلد27،عدد4،أفريل/يونيو 1999،مطابع السياسة،الكويت،ص218 .

41- نفس المرجع السابق،ص 222.

42-عادل مجاهد شرجبي:العنف العائلي ضد المرأة،تحليل gعلاقات النوع الإجتماعي في المجال الخاص،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضدالمرأة،صنعاء،اليمن،مارس 2004،على *www.aman.org/studies*

43-نفس المرجع السابق ذكره .

44-عبد السلام بشير الدويبي:العنف العائلي:الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية،دراسة أولية حول ظاهرة العنف العائلي في إطار الوقائع و التشريعات اللّيبية و الدولية،على: *www.aman.org/studies*

45- مطاوع بركات:العدوان و العنف في الأسرة،نفس المرجع السابق ذكره،ص365-.367

46-مصمودي زين الدين:مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الإجتماعية بين تبريرات الواقع و الأنموذج المعياري،في العنف والمجتمع،مداخل نظرية متعددة،مرجع سبق ذكره،ص35.

47-يوسف ميخائيل أسعد:آثار الضرب في البيت و المدرسة،القاهرة،دار غريب1999 ص 60.

48-إسماعيل القباني:الإتجاهات الوالدية و أثرها في تنشئة الطفل،القاهرة،دار النهضة،ط5،1975،ص.153

49-زينب حميدة بقارة:جنوح الأحداث و علاقته بالوسط الأسري،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد علم الإجتماع،جامعة الجزائر،1989-1990 ص.11

50-جابر نصر الدين:العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية(دراسة وصفية تحليلية)،في العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة،مرجع سبق ذكره،ص 301.

51-عائشة عبد العزيز نحوي:العنف من منظور إكلينيكي،النظرة التحليلية النفسية،في العنف والمجتمع،مداخل معرفية متعددة،نفس المرجع،ص 370-372 .

52-عبد الفتاح محمد دويدار:علم النفس الإجتماعي،أصوله و مبادؤه،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية،1999 ص75.

53- مصمودي زين الدين،نفس المرجع السابق ذكره،ص.44

54-نعيمة نصيب:العنف الإجتماعي الكامن،في العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة،نفس المرجع،ص 212

55-عائشة عبد العزيز نحوي،نفس المرجع،ص371.

56-نعيمة نصيب،نفس المرجع،ص212

57-المرجع نفسه،ص 212-214

58-أحمد الأصفر:بنية الثقافة العربية و انتشار مظاهر العنف في المجتمع العربي،في العنف و المجتمع،مرجع سبق ذكره،ص 74-.75

59-السيد الحسيني:علم الإجتماع السياسي:المفاهيم والقضايا،القاهرة،دار الكتاب للتوزيع،1985،ص 373 -.393

60-سامية محمد جابر:الإنحراف و المجتمع،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1992،ص.271

61- محمد خضر:الإغتراب و التطرف نحو المجتمع،مرجع سبق ذكره،ص83.

62-بير فيو:العنف و الوضع الإنساني،في المجتمع و العنف،تأليف فريق من الإختصاصيين،مرجع سبق ذكره، ص129 .

63-حسنين توفيق،نفس المرجع السابق ذكره،ص20.

الفصـــــــــــــل الثالث

الفصل الثالث

العنف في مقاربات إنسانية متعدّدة

- تمهيد

1-المقاربة الفلسفية لظاهرة العنف

1-1-آراء الفارق النسبي بين الخير و الشر

1-2-آراء الصراع المذهبي بين الأنانية و الغيرية

1-3-آراء الوسطية بين مستوى الغريزة ومستوى العرف (العادات الجمعية) والضمير

1-4-آراء التفريق بين الأخلاق المغلقة و الأخلاق المفتوحة

2- المقاربة الأنتروبولوجية لظاهرة العنف

3- المقاربة النفسية لظاهرة العنف

3-1-المدرسة التحليلية

3-2 نظرية الإحباط و العدوان

3-3 المدرسة السلوكية

3-4- نظرية التعلّم الإجتماعي

3-5 النظرية المعرفية

3-6-نظرية الدور

4- المقاربة السوسيولوجية لظاهرة العنف

4-1 المقاربة السوسيولوجية الوظيفية

4-2-المقاربة السوسيولوجية الماركسية

تمهيد :

برغم آلاف السنين من التفكير المتراكم ما يزال الإنسان للإنسان سرا،إنّ العلوم الإنسانية تحاول اليوم القيام بدراسة أكثر انتظاما لظاهرة الإنسان معتمدة وسائل التنقيب العلمية التي حقّقت بها نجاحا كبيرا في نطاق معرفة الكون المادي والسيطرة عليه،وهي على حداثتها قد سجّلت إزدهارا سريعا.وإن علوما كثيرة تسعى من مختلف وجهات النظر والمستويات وراء اكتشاف الإنسان و سلوكه إكتشافا منتظما،و هي إذ تقدّم فرضيات تفسيرية تتناول إمّا بنية شخصيته،و إمّا تأثير البيئة الثقافية عليه،و إمّا ورود الفعل الذي يبدل منه إزاء اندفاعات محيطة.

و ما كان للعلوم الإنسانية أن تغفل العنف،تلك الظاهرة التي طالما تميّز بها السلوك الإنساني،وقد ظهرت حتى اليوم أبحاث كثيرة وهامة تلقي ضوءا جديدا على بعض جوانبه.فالعنف أحد المشاكل الأزلية التي تناولتها النظريات السوسيولوجية والممارسات السياسية للبشرية،وهي مشكلة يرجع تاريخها إلى ظهور المجتمع المتناقض.

لقد عرف المجتمع على مرّ الأزمنة التاريخية المتعاقبة عنفا متعدّد الجوانب،فقد كان التاريخ البشري في أعمق أعماقه تحت ستار ضروريات تقنية أو إجتماعية تبسط أمامه وكأنّها محتّمة بل ومفيدة.(1)

و قد إتخذت ظاهرة العنف أهمّية خاصة في فترات التغيّرات التاريخية المفاجئة،و التحوّلات الجذرية لأنماط المعيشة التقليدية حين كانت تتحدّد مصائر الطبقات والشعوب والدول،فبروزها في الصف الأول في الفكر الإجتماعي و الفلسفي،خاصّة في هذه المرحلة الراهنة من الصراعات الاجتماعية الحادة،أثار جدلا نظريا حادّا حول طبيعتها و وظائفها و دورها في الحياة الاجتماعية.هذا التعقّد في عملية المعرفة العلمية لهذه الظاهرة يرجع إلى الوجوه المتعدّدة والقوانين الخاصة لعملها،وتنوع إرتباطها بظواهر الحياة الاجتماعية الأخرى.

فظاهرة العنف ككل الظواهر الإجتماعية إنعكاس لشكل معين من العلاقات الاجتماعية،شكل إجتماعي من حركة المادة،و في نفس الوقت له طابعه المتميّز للتعبير عن هذه العلاقات،و التأثير عليها،و دوره و هدفه الخاص في الممارسة التاريخية الإجتماعية البشرية.(2)

إن المقارنة بين العنف و القيم الإنسانية لا يمكنه أن يكون لها كهدف للوهلة الأولى إلا الإدانة القاطعه [illegible]صرّف يترع إلى تدمير الجانب الإنساني لدى من يعانونه ومن يمارسونه سواء بسواء.إذ تبدو إشكالية العنف أكثر تعقيدا ببلوغه من الوضوح في فرض نفسه كأحد ثوابت الفعل الإنساني بحيث يستحيل معه إدانته المسبقة باسم طبيعة الإنسان العاقلة،و التي أشارت إليها دراسات مفادها أن "الإنسان كائن محيّر تمتزج فيه أرقى الصفات و أنبلها مع أدنى الطبائع و أفضعها،و تتعايش فيه نزعات متعارضة و متناقضة،نزعة الحياة و البقاء في مواجهة غريزة الدمار و الموت.(3)

لذا قد يصح افتراض *Lorenz* أن "من يستطيع أن يعرف الحيوان حق المعرفة،يؤهّله ذلك لأن يعرف الإنسان أتمّ المعرفة،فإنه ليس بأقل صحة القول بأن معرفة الطفل و الشاذ والمجنون ضرورية لمعرفة البالغ و السوي و العاقل،و أن معرفة البدائي ضرورية لمعرفة الإنسان الحالي".(4)

إن هذه الفرضية التي صيغت في نهاية الستينات وبداية السبعينات تبدو اليوم،وبعد التحوّلات العميقة التي عرفها العالم منذ نهاية الثمانينات والتسعينات،حلما غير قابل للتحقيق،أومسألة طوباوية وتأتي فرضية أخرى تعتبر ظاهرة العنف بمثابة الخاصية المتجذرة في بناء الشخصية سواء أمكننا إعتباره أحد رواسب الأصول الحيوانية للجنس البشري أم لا،فإنه مع ذلك يبقى أحد أقوى الميول والغرائز لدى الإنسان بالرغم من إسهامه القوي في التحوّلات العميقة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مرّ العصور.وفي هذه الحالة يصبح العنف ظاهرة مستعصية،يكون الاستئصال النهائي لها أمرا من قبيل التفكير الرغبي *wishful thinking*،ويتحتم على الإنسانية العيش معه مستسلمة للأمر الواقع مثلما يتعيّن على شخص مصاب بمرض مزمن أن يتحمل آلامه و يصبر على مصابه.(5)

1-المقاربة الفلسفية لظاهرة العنف:

تعرض الفلسفة نفسها كإرادة لخطاب كلي و شامل لكل شيء،و بهذا المعنى فالمقصود خطاب مطلق،إرادة إعطاء و بحث و عثور على المعنى.و الفلسفة تقوم بذلك من خلال ردّ كل خصوصية وكل وجود معطى إلى أهداف إنسانية،فهي لا تريد أن تنفي وجود اللّامعقول و العنف الصادر عن الطبيعة و عن الإنسان،بل تريد إخضاع كل ذلك لتحقيق وحدة الإنسان و الإنسانية.

يشكّل التعارض بين الفلسفة و العنف موضوعا جديرا بالتحري الفلسفي،فهو يكاد يغطّي مجموع المشاكل الفلسفية التي طرحها الفكر الغربي بصدد الإنسان في المنطق و الأخلاق و الأنطولوجيا،و من هنا تبرز أهمية هذا الموضوع وكذلك صعوبته.

تظهر أهمّيته مباشرة في السؤال عن الإنسان في علاقته بالعقل من جهة وبالعنف من جهة أخرى، غير أن الصعوبة الكبرى تبرز منذ البداية،فالفلسفة ليست هي الحكمة بل فقط الطريق إلى الحكمة: إنها منطق و أنطولوجيا و تاريخ.فكيف تجمع الفلسفة،داخل الإنسان بين العقل والعنف؟وبأي معنى يقال إن الإنسان كائن عاقل؟

لقد جرت العادة أن يتم تعريف الإنسان بأنه الحيوان الذي يملك العقل و اللغة،فهو الكائن الذي يبحث عن تحقيق الإشباع،و بعبارة أدق يبحث عن التحرر من عدم الرضى.إنّ إسمه الحقيقي لن يكون الإنسان العارف *Homo Sapiens* والإنسان الصانع *Homo faber*،بل الذي يفعل ويصنع.(6)

تأتي صعوبة موضوع العنف من كونه لصيق بالحياة حتى و إن كان مسّا بها،فالعنف مرافق للكراهية والرغبة والإرادة،وإرادة الإنتقام والتدمير،لكنه ملتصق كذلك بالحب،وهو يتواجد في كل حركات الإستغلال،الإستعباد،والإستعمار.إن مسألة العنف أيّا كان مستواه أو مجاله،و أيّاً كانت درجة حدّته،مسألة تثير إرتباكا واندهاشا وانفعالا،إنّها حالة تحرج الناس سواء مسّهم العنف أو لم يمسهم.

يبدو مجتمعا هادئا و مستكينا و مسالما لأن مكوّناته أفرادا و جماعات لا تلجأ إلى السلاح و يخلو مجالها الحيوي من الإقتتال فلماذا لا تبدو هذه الظاهرة كافية في نظر *Spinoza* للقول إن هذا المجتمع ينعم بالسلم ؟

يرى هذا الأخير أن السلم ليس مجرد غياب للحرب أو إنعدامها إذ أن السلم أكثر من ذلك،فجمود الناس هنا وهناك وتقاعسهم أوخوفهم أو وقوعهم تحت تأثير الرعب يجعلهم خاضعين أو متظاهرين بالخضوع والعيش في سكينة.إنّ هذا الخضوع أو التظاهر بالخضوع هو ما قد يفسّر اللجوء المفاجئ لأشكال قاسية من العنف،ذلك أن هؤلاء الذين يطيعون أو يتظاهرون بالطاعة لم يتم إعدادهم إلاّ لذلك،لقد تمّ تطويعهم"بوسائل شتى منها الرعب والخوف والمس بمصالحهم،ومنها أساليب قد يغيب عنها الرعب في الظاهر،و يبقى في الخفاء يحرسها،كما نجده في وسائل التربية والحياة العائلية و السلوكية اليومية..

إنّ تجمّعا للناس كهذا لابد وأن تسود فيه الأفكار الناقصة و المغلوطة و المشوّهة،فينعدم فيه ذلك التمييزالذي يعتبره ديكارت تمييز للإنسان عن غيره،أي التمييز بين الخطأ والصواب،و يصل هذا الخلط إلى عدم تمييز الناس بين ما هو صالح لوجودهم وبين ما هو شديد الضررلهذا الوجود..

يرى ديكارت أن"الحس السليم"أو العقل أو النور الذي وضعه الله في كل إنسان هو أعدل قسمة بين الناس،وأنه الشيء الأكثر توزيعا بين الناس بالعدل.وبعد عرضه هذه الفكرة الرئيسية من فلسفته يرد على من قد يعترض عليه بأنه إذا كان الأمر كذلك فلماذا نجد أناسا عقلاء ونجد في الوقت ذاته وربما بعدد أكبر أناسا آخرين ينعدم عندهم تماما هذا الحس السليم،وتتميّز سلوكاتهم بالحماقة و الجنون؟ إن الأمر يتعلّق بشيئين:الإستعمال و الأغراض،فإذا استعمل"الحس السليم"جيّدا أعطى نتائج طيّبة،و إذا كان الإستعمال سيّئا كانت النتيجة عكسية."(7)

2-المقاربة الأنتروبولوجية لظاهرة العنف:

لقد ارتبط ميلاد الأنتروبولوجيا بالعنف،عنف التسمية والتصنيف والحكم الذي كان موضوعه المجتمعات المغايرة للمجتمع الأوروبي،فرغم تجربة المغايرة–وربما بسببها–بقي العنف بمختلف أوجهه عالقا بالأذهان،حاضرا،لا يرتفع و لا يرفع في العلاقة بالآخر وبالغير،مشكّلا بذلك بعدا أساسيا إن لم نقل البعد المؤسس.فالنظرة إلى الآخر تنتهي بالضرورة إلى تصنيفه إما كمجال للعنف أو كمجال للسلام،و يرجع إختيار المجال في الأخير إلى الإستراتيجية المشتغلة و المحددة للعلاقة.(14)

تتجه الأنثروبولوجيا عموما إلى اعتبار العنف ظاهرة أساسا ثقافية،وأن إدراكه وتحديده وتقييمه يختلف من مجتمع لآخر،ومن مرحلة تاريخية لأخرى،وعليه يجب عند تحديد مفهومه الرجوع إلى المعايير التي تجعلنا نحكم على عنف تلك الأفعال أو الوضعيات المتغيرة تاريخيا و ثقافيا.فحتى وإن كانت بعض حالات العنف هي محل إجماع (القتل، الضرب..)فإن حالات أخرى كالعنف العقابي أحكام الإعدام،العنف الأسري،تهذيب الأطفال وضربهم..تعتبر أحيانا مقبولة ولا نرى فيها العنف بالنظر إلى نسق القيم و المعايير المتأصل تاريخيا و ثقافيا في هذا المجتمع أو ذاك.(15)

في محاولة لتتبع ظاهرة العنف في المجتمع البشري بأسره،قامت العديد من الدراسات الأنثروبولوجية بتوضيح مدى وأسباب إنتشاره بدءا بمجتمعات ما قبل التاريخ ،منطلقة من العديد من الفروض بغية إرساء نتائج معينة،حيث حاولت أن تتبع ظاهرة العنف في المجتمعات البدائية المعاصرة،وهي تلك المجتمعات التي كان يتوفر على دراستها الأنثروبولوجيون حتى وقت قريب،وذلك انطلاقا من العديد من الضرورات التاريخية و المنهجية والتطبيقية لدراسة هذا النمط من المجتمعات،مثل استهواء العادات والتقاليد الغريبة عند الرجل الأبيض في تلك المجتمعات لاهتمامات الرعيل الأول من الأنثروبولوجيين،وذلك في محاولة تسجيل تراث تلك المجتمعات قبل أن يعتريه التغير كنوع من التأريخ الاجتماعي الذي يفيد في دراسات التطور والتغير،كما كان للاتجاه التطوري السائد في تلك الفترة أثره الكبير في الاهتمام بهذا النمط من المجتمعات على أساس أنه يمثل بدايات نشأة المجتمعات والنظم المعاصرة،وأنه لكي نفهم الأنماط المعاصرة من المجتمعات لابد أن تدرس بداياتها المتمثلة في المجتمعات البدائية.(16)

لقد حاول العديد من الأنثروبولوجيين إثبات الفرض القائل بأنه كلما زادت بدائية الإنسان كلما زاد ميله العدوان،وانقسموا إلى فريقين:فريق يؤيد ذلك،وفريق معارض له.ويعتبر *Washuburn* من أبرز مؤيدي الاتجاه الأول،حيث حاول أن يتغلغل في فهم سيكولوجية الصيادين البدائيين والذي أطلق عليه علم نفس آكلي اللحوم.فهذه المجتمعات كانت تتلذذ بالقتل،وأن عمليات ضرب عامة الناس وتعذيبهم يشيع وجودها في العديد من الثقافات خاصة التي يعتمد أصحابها في حياتهم على الصيد،وهي مجتمعات سادية،وتوجد السادية غالبا بين الأفراد الذين يتعرضون للإحباط،وبين الطبقات الإجتماعية التي تشعر بالعجز و ليست لها أهدافا محددة في الحياة.وبذلك فقد دافع بقوة عن نظرية السلوك العدواني للإنسان عموما،والذي يمثله الإنسان الأول وبخاصة الإنسان الصياد.

في مقابل ذلك ظهرت نظريات أخرى ترى أن الروح العدوانية ليست واضحة في مجتمعات الصيد،وأن الصيد ذاته لا يستتبع التدمير أو القسوة،وأن الصيادين البدائيين غير عدوانيين إلى حدّ ما عند مقارنتهم بالمتحضرين المعاصرين.واستكمالا لرسم الصورة العامة لمدى انتشار ظاهرة العنف منذ المراحل المبكرة للثقافات الإنسانية والمتمثلة في مرحلة الصيد،حاول العديد من الأنثروبولوجيين تحليل أسباب الحروب بين تلك المجتمعات،و ذلك للإجابة على السؤال الهام الذي مؤداه:"هل العنف سمة فطرية بين أفراد الجنس البشري بدءا بمجتمعات الصيد؟أجاب على ذلك *Meggitt* في دراسته لشعب *Walbiri* في أستراليا كنموذج لهذه المجتمعات بأن

الحرب لم تكن منظمة بشكل مركزي،وأنها كانت نادرة،و لم تكن دموية تستهدف قتل أكبر عدد أفراد العدو.(17)

تضيف *Mead*عند دراسة خصائص كل من *Arapesh* و *Mundugumors* أن الأوائل لا يحاربون ولا ينظّمون غزوات للنهب،ولا يعتقدون بأن المروءة والفحولة تكمن في القتل،بل ينظرون إلى كل قاتل نظرة غير عادية،لا توجد عندهم الغيرة والحسد وهم متمسكون بالتعاون،وعلى عكس الأرباش نجد المندقمور يحتكمون أساسا إلى معيار العنف،وهم متوحشون ويعيشون عدوانية جنسية ولديهم الغيرة وسرعة التأثر والتسرع نحو الأخذ بالثأر،فالمثل الأعلى للأرباش هو الرجل الهادئ الحساس،في حين المثل الأعلى للمندقمور هو الرجل العنيف العدواني.(18)

أما المشروع الأنثروبولوجي ل"ستروس"لا يحتمل فيه مسألة العنف حيّزا كبيرا،إلاّ أن هذا الحيّز ذو أهمية بالغة في النظرية العامة للمجتمع.لقد عولجت مسألة العنف متجلّية في الحرب من خلال العلاقات بين الحرب والتجارة عند هنود أمريكا الجنوبية،فليس بالإمكان إذن أن الحرب كممارسة

عنفية في نظر ستروس لذاتها،فهي لا تملك خصوصية معينة،ولا تتطلب تفحّصا خاصا،بل على العكس لا يمكن فهمها إلا من خلال الإتصال الذي يميّز عناصر الكل الاجتماعي.

يريد ستروس الإشارة إلى أن العنف نشاط ذو طابع أنثروبولوجي،فعندما تمّ اكتشاف القارة الأمريكية وتم اكتشاف الشعوب التي كانت تعيش وتستوطن القارة،سمّيت تلك الشعوب"بدائية" وصنّفت كعنيفة،وكانت كثرة الحروب بين تلك الشعوب هي دليل المصنّفين الغربيين على هويتها العنيفة.كما كانت هناك مؤشرات أخرى كقتل البشر و أكل لحمهم،لكن المهم هو الافتراض الأساسي الذي قام عليه الوصف،وبالتالي التسمية و التعريف،أي إفتراض وجود مجتمعين:مجتمع عنيف و هو المجتمع المسمى با"البدائي"،ومجتمع مدني متحضر وهو المجتمع "الأوروبي".

أما النظرية الثانية فهي نظرية الأخذ و العطاء أو نظرية التبادل،و هي نظرية قديمة، فقديما قيل إذا حضرت التجارة غابت الحرب،وقد عرفت هذه النظرية إغناءا كبيرا مع ستروس،وتتميز باستحضار بعد أساسي كان غائبا في النظرية الأولى.فمشكلة البيولوجيين هي أنهم لايعتبرون و لا يرون أن ظاهرة الأخذ هي دائما ظاهرة مقننة،وكونها كذلك يعني أنها محكومة بتقنين إجتماعي،وليس فقط بمبدأ تلبية الحاجة،سواء كانت الحاجة إلى الغذاء أو إلى النساء.(19)

ومن خلال تحليل كل هذه الدراسات،بالإمكان التمييز بين ثلاثة أنماط محددة للعنف لم يكن فيها معيار التميّز بين تلك المجتمعات العدوان من عدمه،ولكن في ضوء الأنساق الشخصية المختلفة والتي تميز كل واحد منها عن الآخر بعدد من السمات التي لا تتعلق بالعدوان والتي تشكل النسق:

النسق أ:المجتمعات المدعّمة أو المؤكدة للحياة:

وفي هذا النسق نجد أن التركيز الرئيسي للمثل والنظم والأعراف يتمثل في الحفاظ على الحياة و نموها في جميع أشكالها.وفيها نجد حدا أدنى من الغذاء والعنف والقسوة بين الناس،ولا يوجد عقاب قاس،كما لا توجد أي جريمة،ومن ثم فإن نظام الحرب غير موجود بينها،و هو يلعب دورا محدودا جدا،وفيه نجد أن الأطفال يعاملون

برفق دون اللجوء إلى مظاهر العقاب المادي أو الجسدي،كما تتساوى النظرة لكل من الرجال والنساء على الأقل لا يتم معاملة المرأة بصورة أدنى من الرجل.

النسق ب: مجتمعات التنافس و التدرج الهرمي و الفردية:

يشترك هذا النسق من المجتمعات مع النسق السابق بعدم وجود الروح التدميرية والعدوانية،لكنه يختلف عنه في أنّه وعلى الرغم من عدم شيوع الروح العدوانية والحرب فيهما إلا أنّهما يمثلان أحداثا طبيعية عادية،وبذلك يوجد في تلك المجتمعات التنافس،التدرج الهرمي،والنزعة الفردية.وعلى الرغم أن هذه المجتمعات لا تنتشر فيها روح التدمير والقسوة،لكنها لا تتمتع بنوع الأخلاق والثقة المميزة للنسق الأول.ويسود هذا النمط من المجتمعات الروح العدوانية،والنزعة الفردية،والرغبة في الحصول على الأشياء،و إنجاز المهام خصوصا بين الرجال.

النسق ج:المجتمعات المدمّرة:

ويتميز هذا النمط من المجتمعات بالكثير من مظاهر العنف الشخصي،روح التدمير والعدوان و القسوة داخل القبيلة ذاتها،وبينها وبين الآخرين،ويسودها شعور بالبهجة في حالات الحروب والإيذاء والضرر.(20)

3-المقاربة النفسية لظاهرة العنف:

يندرج العنف و هو الإيذاء باليد أو باللسان،بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر،إنّه بالدرجة الأولى حالة تدرس بذاتها،و لكنه ليس حالة مركّبة من حيث ظهورها و أدائها و ترابطها، حالة ذاتية لها موضوعها "الأنا في مواجهة الآخر".فالعنف سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة للأنا و للنحن،كقيمة تستحق الحياة والإحترام،هو أيضا سلوك متبادل يبدأه الفاعل و يواجهه القابل.هذا السلوك العنفي كان و لا يزال محلّ تحليلات نفسية عديدة إختلفت باختلاف المدارس النفسية و توجّهاتها النظرية و التطبيقية،غير أنّها تجمع على أن"كل مظاهر العنف الملاحظة في الزمن الحاضر لايجب أن نبحث عنها في المجال الإقتصادي المادي ولا في ظروف الحياة الإجتماعية،ولكن في عالم النفس الفردي،وفي العالم الداخلي الذاتي للشخصية،وهكذا فإنّ مشكلة العنف في الظروف المعاصرة لا تبدو كمشكلة إجتماعية و لكن كمشكلة نفسية.(21)

3-1-المدرسة التحليلية:

لقد أسهم فرويد في إرساء هذه النظرية،فقد جاء في كتابه"**خلل في الحضارة**":"ليس الإنسان قطعا ذاك الكائن الطيب،والذي يقال عنه أنه يدافع عن نفسه عندما يهاجم،بل هوعلى العكس من ذلك كائن يتحتم عليه أن يضع في حساب معطياته الغريزية نصيبا كبيرا من العدوانية كإحدى تجلّيات الممارسة العنفية".فالإنسان في الواقع يغريه أن يشبع حاجته إلى الإعتداء على قريبه،و يستغل عمله دونما تعويض،و يستعمله جنسيا من دون موافقته،ينزل به الآلام،يضطهده و يقتله..وهذا يعني أن الممارسة العنفية ليست أمرا عارضا،بل من مقوّمات الكائن البشري الإتنولوجية..ومنه فإن فرويد تصوّر العدوانية كممارسة عنفية لفترة طويلة على أنّها إندفاعية مرتبطة باندفاعة الليبيدو"غريزة الغرائز"،تلك هي الطاقة الحيوية التي تدفعنا لأن نحيا و نعمل و نتمتع،ذلك هو مبدأ اللذة،ولكنه يتحتّم على الإنسان أن يأخذ بعين الإعتبار بعض القيود.

إن فرويد جعلنا ندرك أنه من العبث مقاومة العدوانية بطريقة مباشرة،إلاّ أننا نستطيع أن نبدّل من أهدافها و أشكالها بحيث تسخّر للحياة أكثر منها للموت،فالعدوانية تستهدف دوما أمرين:فهي تحشد طاقتنا فتمد الحياة

بأسباب البقاء،وعندما تكون قوة تدفعنا إلى العمل والحياة والكفاح من أجل الحفاظ على التوازن بين رغبات و الواقع،إلاّ أن العدوانية تدفعنا إلى الرغبة في الموت و الإستسلام لهدوءها في المادة الجامدة.إن هاتين القوتين المتعارضتين و المتواطئتين معا هما في أصل الإزدواجية العاطفية التي تلازم النفس البشرية.(22)

فالسلوك العدواني والعنف وإيذاء الغير أو الذات،و أشكال العنف الجسدي والعدوان باللّفظ:الكيد والإيقاع و التشهير و مختلف السلوكيات المتوقع حدوثها تحت هذا المفهوم ناتجة عن غريزة التدمير أو الموت.(23)

أما بولا هايمن فترى أنه في حالة القسوة العمياء يحدث نوع من الكارثة النزوية،فلسبب ما ينكسر الدمج بين النزوتين الأساسيتين،وتستيقظ نزوة الموت داخل الشخص إلى درجة قصوى من دون إمكان تلطيفها بتدخل نزوة الحياة،وأسباب ذلك عديدة منها:

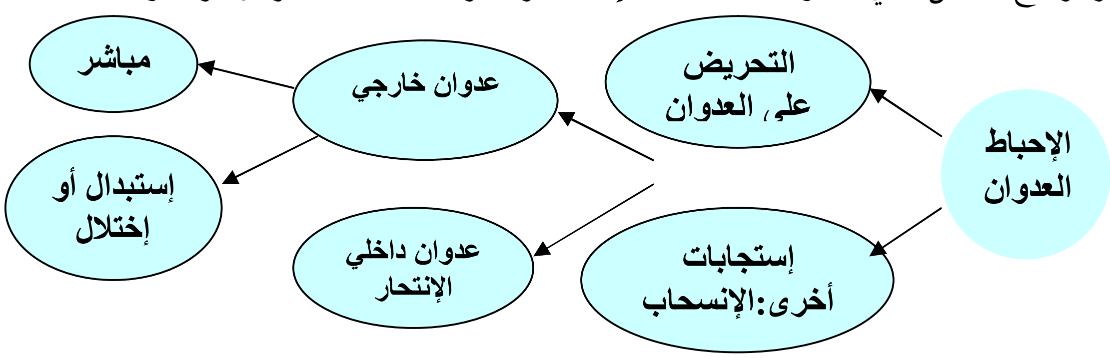
- عند إحساس الفرد بالدونية و استصغار الناس له و بخسهم لإمكانياته، تتحرك دفاعاته ساعيا إلى الانتقام لنفسه من المجتمع.
- عند إحساس الفرد بخطر الموت وبأن حياته مهددة،يختل لديه توازنه النفسي الجسدي و الاجتماعي،ويتلاشى التزامه بمبادئ المجتمع وتقاليده المتعارفة.
- عندما تتجذر السادية في الإنسان يصبح العنف عنده سهلا،فيؤمّن بواسطته الوقود الذي يحقّق له الإشباع النفسي،بحيث يصبح منطلقا للتقليد و التخطيط.(24)

3-2- نظرية الإحباط و العدوان:

هي إحدى نظريات علم النفس المفسّرة لنشأة العدوان والعنف،والتي ظهرت في بداية القرن العشرين وقدّمها *Dollard* وآخرون،وتقوم هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن الإحباط يمثّل محدّدا رئيسيا للسلوك العدواني،وأن العلاقة بين الإحباط والعدوان علاقة مكتسبة،فالفرد يتعلّم أن العدوان والهجوم على المنبّه المثير للإحباط سيقلّل من الشعور بالإحباط،وكلّما أدرك الفرد العلاقة بين مظاهر الألم لدى المثير المحبط إنخفض لديه الشعور بالإحباط من هذا المثير،وبالتالي سوف يكتسب الدافع لإلحاق الأذى بالآخرين لتخفيفه.و عرّفه بأنّه"خبرة منفّرة وغير سارّة تحدث نتيجة لإعاقة إستجابة الفرد نحو الهدف،يترتب عليها سلوك عدواني".(26)

وقد حاول ميلر أن يعدّل من الصيغة الأولى لهذه النظرية كما قدّمها دولارد سنة 1939 مؤكدا أن الإحباط قد يؤدي إلى العديد من الأنماط السلوكية التي من الممكن أن يدخل ضمنها العدوان.ومع هذا فقد سلّم بأن العدوان سببه الإحباط الذي يؤدي إلى تحريض أو إستثارة الإستجابة العدوانية.

و يوضح الشكل التالي النظرية الكلاسيكية للإحباط والعدوان كما قدّمها دولارد و ميلر:



شكل رقم2 يبيّن نظرية دولارد و ميلر في تفسير الإحباط العدواني

ويتضح من هذا الشكل أن الإحباط يؤدي إلى التحريض على السلوك العدواني الذي يتمثّل في عدوانية تجاه الذات(الإنتحار)،أوعدوان خارجي تجاه المثير الفعلي للإحباط(مصدر الإحباط)،أو أن الكائن المحبط سيوجّه عدوانية بطريقة غير مباشرة مستخدما ما يسمى بمفهوم الإحلال باعتبار أن الإحلال يرضي الدافع إلى العدوانية أكثر من العدوانية تجاه الهدف الحقيقي الذي سبّب الإحباط،و أن الأفراد يتشابهون في هذا النظام من الإحلال.(27).

أما *Berkowitz* فقد قدّم العديد من البحوث حول العلاقة السببية بين الإحباط والعدوانية،حيث افترض أن الإحباط يؤدي إلى الميل للإستجابة بشكل عدواني وليس إلى العدوانية ذاتها،و أن هذا الإستعداد يتشكّل من خلال وجود هاديات للعدوانية متاحة في البيئة،وأنه من خلال الدمج بين الإحباط و الهاديات البيئية للعدوان يمكن أن يظهر السلوك العدواني.كما افترض أيضا أن الإستثارة الإنفعالية السلبية الزائدة متمثّلة في الغضب،والتي تخلق خلال موقف الإحباط تؤدي إلى زيادة الإستعداد للعدوانية.(28)

3-3 المدرسة السلوكية:

ترى النظرية السلوكية أن العنف لا يُورّث،فهو إذن سلوك مكتسب يتعلّمه الفرد أو يُعايشه خلال حياته وبخاصة في مرحلة الطفولة.فإن تعرّض لخبرة العنف في المراحل الأولى من حياته فهو في الغالب سيمارسه لاحقا مع غيره من الناس،وحتى مع عناصر الطبيعة نباتا كانت أو حيوانا.

يتخذ علماء النفس في هذه المدرسة منحى الربط بين الإحباط والفشل،وبين العنف والعدوان معا فالإحباط حالة نفسية تنشأ بسبب عقبة ما حقيقية أو وهمية في طريق الوصول إلى هدف،و تفصح عن نفسها في الإحساس الطاغي بالإجهاد والقلق واليأس والغضب،وتعتمد حدّة الإحباط على أهمية السلوك المعلّق و الإقتراب الذاتي للهدف،وتتخذ ردود أفعال الدفاع في الإحباط أشكال: العدوانية،الميل إلى تجنّب المواقف الصعبة واضطراب السلوك.

أما *Skinner* فيرى أن سلوك الإنسان يتحدد وفقا لتاريخه التدعيمي.بمعنى أن سلوك الفرد في الوقت الراهن ما هو إلاّ محصّلة لكيفية التدعيم السابق للسلوك المماثل في الماضي،وأن الإنسان يسلك على هذا النحو أو ذاك وفقا لكيفية تدعيم السلوك في الماضي.و تنشأ الفروق الفردية بين الأفراد نتيجة لتنوع تاريخ التدعيم الخاص بكل فرد على حدة،و ليس لأن الإنسان يسلكه وفقا لإرادته أو لمحض اختياره.ويرى السلوكيون أن الدور الجنسي مكتسب،فالولد يتعلّم أن يكون ولدا و البنت تتعلّم أن تكون بنتا.كما يعتقد أن الطفل في سنواته الباكرة يكتسب الأنماط السلوكية الخاصة بالدور الجنسي وذلك من خلال التدعيم و الإثابة للإستجابات المتناسبة مع النمط الجنسي للطفل أو الطفلة،و معاقبة الإستجابات غير المرغوبة،وتميل الإستجابات التي تمّ تدعيمها إلى أن تقوى وتتكرر وتُعمّم على المواقف المشابهة،أما الإستجابات التي يعاقب عليها الطفل فإنّها تختفي أو تضعف كما يقل حدوثها،وعلى سبيل المثال فإن إثابة الطفل على السلوك العدواني وعقاب الطفلة على نفس السلوك يجعل الذكر أكثر عدوانية عن الأنثى.وبشكل مختصر فإننا نستطيع أن نعرف نشأة و طبيعة الدور الجنسي من خلال دراسة التاريخ التدعيمي للفرد.(29)

3-4-نظرية التعلّم الإجتماعي:

نحو مقاربة نفسية تفسيرية للعلاقة بين العنف وسمات الشخصية،تتجلّى بوضوح نظرية التعلّم الإجتماعي التي تعالج العنف باعتباره سلوكا يتم تعلّمه من خلال التنشئة الإجتماعية،حيث يتعلّم الأفراد العنف مثلما يتعلّمون الأشكال المختلفة من السلوك عن طريق قنوات التنشئة الإجتماعية المتنوعة متمثّلة في الوالدين والمدرّسين والأقران ووسائل الإعلام.ومن ثم فمنشأ العنف وأصوله يجب أن يُنظر إليه من خلال اعتباره أحد أشكال السلوك المشكل الذي يتم تعلّمه.(30)

ويتّخذ خبراء علم النفس التعليمي أسلوبا آخر في تفسير ظاهرة العنف باعتباره سلوكا متعلّما في ضوء نظرية التعليم الإجرائي،وتدل هنا العديد من الدراسات أن مشاهدة العنف يؤدي إلى مزيد من العنف لدى جمهور المشاهدين،وهنا يحدث العنف عن طريق المحاكاة *Imitation* التي تُعرف على أنها:"عملية إتباع مثال أو نموذج ما،وتحدث في أعمار مختلفة من تطور و نمو الفرد،أوهي عملية تكرار نموذج سلوكي على سبيل البدعة أو الطاعة أو التعاطف،أو كنوع من السذاجة والآلية، أومن خلال نمط معيّن من التربية".وتكمن خطورة هذا النوع من التعلّم أنه يتواءم مع الطبيعة النفسية الإجتماعية للفرد،ومن ثم قد نجد نموذجا من السلوك ينتشر بسرعة بين مرحلة معيّنة أو بأسلوب منظّم،والأخطر من ذلك أن الإنتظام في انتشار السلوك لا يكشف عن نفسه بسهولة في الوقائع الاجتماعية،ولكن يمكن الكشف عنه إذا أُعيد الموقف الاجتماعي إلى أبسط عناصره.

وقد يحدث العدوان أو إستخدام العنف عن طريق الإيحاء الذي هو عملية يتأثر فيها المجال العقلي للشخص نتيجة انخفاض الوعي و الحاسّة النقدية عند الإدراك و التحقق من المادة الموصى بها، و لغياب الفهم الإيجابي ذي المعنى لهذه المادة،و مع نقص في الخبرة السابقة والحالة الحاضرة للشخص الواقع تحت تأثير الإيحاء،و التي تكون الوعي المستقبلي للفرد،من هنا يصبح أداة يحرّكها من يوصى إليه بالأفكار و المعارف و الحقائق التي تبدو عند الموصى إليه قمة الحقيقة.(31)

يرى *Bandura* أنه يحدث الكثير من التعلّم من خلال المحاكاة،فالسلوك العدواني والعنف و الهياج الإجتماعي يتأتى من محاكاة الناس المحيطين به ضمن الإطار الذي تحدّده الفروق الفطرية.ويعتقد أنه كلما كان النموذج ذا مركز أو مقام أهم،كلما زاد احتمال إقدام الفرد على محاكاة سلوكه.وطالما أن هذه المحاكاة تحدث بمعزل عن العقوبة (مثال العنف) فهذا يعني أن الفرد قد يتعلّم الكثير من الأشياء من نموذج معتبر.و هناك رأي يقول بأن احتمال إقدام الأطفال على العنف لدى الذين سبق أن شهدوا العنف الصادر من الراشدين أقوى من إقدام الأطفال الذين لم يشهدوا هذا النوع من العنف.(32)

ويشير *Bandura* إلى أن اكتساب سلوك الدور الجنسي،بل و اكتساب السلوك بصفة عامة من الممكن تدعيمه،فمعظم السلوك يتم اكتسابه من خلال ملاحظة سلوك الآخرين ومطابقة سلوكنا على سلوكهم،فالفرد يستطيع أن يتعلّم ويكتسب خصائص للدور الجنسي من خلال ملاحظة نموذج معين ومراقبة ما يترتب على سلوك النموذج من نتائج.وهنا يشير إلى أن الإقتداء بالنموذج و مطابقة سلوكه يتوقف على عدة شروط هي:جنس النموذج،قوة النموذج وسيطرته،مدى دفئ النموذج.ويتفق مع فرويد في أن الطفل

سواء أكان ذكرا أم أنثى يقتدي و يطابق الوالد الأكثر قوة و كفاءة و سيطرة بغض النظر عن جنس هذا الوالد.(33)

وتوضّح هذه النظرية أنه من خلال الخبرة والملاحظة للآخرين يتم تعلّم العنف،حيث يؤكد أصحاب هذه النظرية ومنهم *klinger* أن الأفراد يميلون إلى تكرار الأحداث التي يمرون بها،و بناءا عليه يكتسب الفرد إتجاهاته نتيجة لما تعلّمه من خبراته السابقة في تفاعلاته الشخصية و علاقاته الإجتماعية في البيئة التي يعيش فيها.

ومما سبق يتضح أن هذه النظرية تنطلق من فرض أساسي مؤداه أن العنف يولّد مزيدا من العنف، فالطفل الذي تعرّض لخبرات عنف في الطفولة يتوقع أن يتّسم سلوكه بالعنف،والأفراد يتعلّمون من خلال المشاهدة و الإقتداء داخل البيئة المجتمعية المحيطة بهم،وتوصف هذه العملية بدائرة العنف أو الإنتقال الجيلي للعنف.وقد أكّد عرض التراث المرتبط بهذا الموضوع إلى أهمية خبرات الطفولة في تشكيل العنف.(34)

3-5 -النظرية المعرفية:

إنّ رواد المنظور المعرفي أمثال"بيك"و"إليس"وغيرهم يشيرون إلى أن الطريقة التي ندرك بها الأشياء والأحداث،و نفكر فيها و نتذكرها و نتخيّلها،هي التي تؤثّر على الفرد.وهم في ذلك يستشهدون بالفكرة التي طرحها *Epictetus* في القرن الأول الميلادي من أن الفرد قد لايضطر بسبب الأحداث ولكن بسبب وجهات نظره التي يتخذها بصدد هذه الأحداث.ويشير *Adler* إلى أن سلوك الفرد وانفعالاته يتوقفان بصفة أساسية على كيفية تقييم الفرد وتفسيره وتقديره لما يمر به من خبرات،وما يضيفه على هذه الخبرات من دلالات ومعان،كما أن أفكار الفرد و معتقداته لا تحدّدان إنفعاله وسلوكه فقط،بل تحددان اتجاهاته نحو ذاته ومشكلاته وبيئته وحياته بل وإتجاهاته نحو العا لم ككل.

وجوهر المنظور المعرفي قائم على أساس أن هناك علاقة وثيقة بين المعرفة و الإنفعال و السلوك، فعندما يفكّر الفرد فإنه ينفعل و يسلك،و عندما ينفعل الفرد فهو يفكّر ويسلك.وبذلك فتأثّر الفرد إنفعاليا بحادث معين يتوقف على طريقة تفكير و إدراك و تفسير وتخيّل و تذكر الفرد،أي التكوين المعرفي للفرد،وهذا التكوين هو الذي يحدّد الصيغة المعرفية التي يستقبل بها الفرد الأحداث، و هي تركيبات أو تكوينات عقلية تبدو في تنظيم المعرفة حول مفهوم أو موضوع أو حادث معين.

هذا وتعد نظرية معالجة المعلومات حالة خاصة من النظرية المعرفية حيث تؤكّد على دور العوامل المعرفية في القيام بالسلوك الإنساني،و أحد هذه العوامل هومايطلق عليه إسم "المخططات"والمخطط معلومات مجردة عن خصائص منبّه معين والعلاقة التي تربط بين هذه الخصائص،كما يُعد تمثيلا منظما للسلوكيات والخبرات السابقة التي تعمل بمثابة نظريات ذاتية عن الواقع والعالم الاجتماعي، وتوجه سلوك الفرد في بنائه للخبرات الجديدة.وتتجه المخططات نحو مزيد من التآزر و التكامل مع ارتقاء الكائن الحي.وبعبارة أخرى فإن المخطط هو البرنامج المعرفي للأحداث التي يفترض حدوثها في موقف معين،و هو تفسير الفرد للموقف وتقويمه له وقوفا على المعلومات التي يستمدها منه.

وتشير هذه النظرية إلى أن السلوك العنيف يبدو كناتج للتفاعل بين الخصال النفسية للفرد المتمثلة في عوامل المعرفية و بين عوامل البيئة الفيزيقية و الإجتماعية المحيطة،حيث يُفترض أن خبرات الإساءة البدنية في مرحلة الطفولة ربما تؤدي إلى سلوك عدواني مزمن من خلال تأثيرها على ارتقاء أنماط معالجة المعلومات الإجتماعية.فعند مقارنة الأطفال الذين تعرضوا لخبرات إيذاء بدني كانوا أقل بشكل جوهري في الإنتباه للهاديات الاجتماعية،وأكثر ميلا نحو الترعة العدائية،و أقل إمكانية لتوليد حلول للمشكلات الشخصية،حيث ناقش *Dodge* هذا الموقف موضحا أن خبرة الإيذاء البدني الشديدة ترتبط الفصل بالسلوك العنيف اللاّحق من خلال معادلة لأنماط الضعف والتحيّز لمعالجة معلومات الاستفزاز الاجتماعية.

ويفترض النموذج السلوكي المعرفي أن هناك عددا من العوامل وثيقة الصلة بالموضوع لتقييم السلوك العنيف و العدواني في الطفولة،وتنقسم هذه العوامل إلى ثلاث فئات وهي:

- **عوامل النشأة**:متضمنة العوامل الوراثية،وتأثير الهرمونات،و الإصابات المخية،والخصال المزاجية، والخلل العقلي.
- **خبرات التعلم السابقة**:متضمنة خبرات التعرض السابقة للعدوانية والعنف الفعلي والكامن،و الإستجابة الوالدية للعنف والعدوان الأسري.
- **التأثيرات المعاصرة**:متضمنة العوامل الصغيرة مثل العوامل الاقتصادية والثقافية وشبه الثقافية والتعليم،وظيفة الأسرة،تأثير وسائل الإعلام،الحالة الانفعالية،و دور العوامل الفيزيقية مثل التعب، الأمراض،تأثير الكحول والمخدرات.

وتمدّنا النظريات المعرفية بفهم للكيفية التي يتم بها تعلّم الإنطباعات المشوّهة للإتجاهات العدائية و السلوك العنيف،والكيفية التي يتم من خلالها.تؤدي هذه التشوهات إلى الخلط وعدم الملائمة و السلوك العنيف لدى الأطفال،فالتشوهات المعرفية يبدو أنها قائمة على معلومات تمّ جمعها من خلال البيئة التي يعزو إليها الفرد و يرسم مخططه الذي يقوده عندما يشعر بالتهديد.

كما قدّم *Baron* نموذجا آخر لمعالجة المعلومات الإجتماعية ودورها في تفسير السلوك العنيف، حيث اهتم في نظريته بمتغير آخر أساسي ألا وهو متغيّر المزاج باعتباره عاملا ذا تأثير قوي في تفسير الفرد للمنبه الاجتماعي،كما أنه يتأثر بالخبرات غير السارة والذكريات المؤلمة التي ترتبط بمواقف تتشابه مع المواقف الراهنة،مما يفسر صدور الإستجابة العنيفة .

وعلى الرغم من هذه الإسهامات المتعددة لنظرية معالجة المعلومات الإجتماعية،إلاّ أنها قد ركزت فقط على جانب واحد في تفسير العنف و هو التحليل المعرفي للفعل العنيف.فالعنف يحتاج إلى صياغات أكثر ضبطا في تفسير هذا النمط المعقد والخطير من السلوك الذي تحدده عوامل متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض.(36)

1-4 المقاربة السوسيولوجية الوظيفية:

تقوم الوظيفية في دراسة المجتمع على التأكيد على عناصر الانسجام والإتساق دون أن تهتم بعناصر الصراع،حيث تعرف الوحدة الوظيفية للنسق في ضوء النظام الاجتماعي العام.(39)

وإذا كان تحليل بناء الفعل يوضح العوامل التي تسهم في استقرار النسق،فإن تحليل الأبعاد الوظيفية لأنساق الفعل تلقي على العمليات التي بداخله.ولقد عرّف بارسونز وظيفة أي نسق بأنه مركّب من الأنشطة يتجه لإشباع حاجة أو حاجات النسق بوصفه نسقا،و بهذا فإن فكرة الوظيفة كما بيّنها تُعد فكرة جوهرية في التحليل النسقي أو في تحليل أنساق الفعل.(40)

وتُعد البنى الاجتماعية من أهم العوامل التي تساهم في ترسيخ الاستقرار والأمن الاجتماعي لما تتميّز به من انتظام وتناسق بين مختلف عناصرها،لهذا فإن عالم الاجتماع دوركايم يركز على أهمية تكامل وظائفها و انسجامها،حيث يرى أن نقص التنظيم الاجتماعي وعدم الانسجام بين الوظائف الإجتماعية المرتبطة بالأفراد و الجماعات تُسبّب إنقطاعا مؤقتا في التضامن الاجتماعي،مما يعكس حالة من الآنظامية تمهّد لظهور خلل اجتماعي يصيب جسم المجتمع،و ينتقل تدريجيا إلى أن يأخذ الطابع العنيف.حيث تكون بداية هذا الخلل بظهور مشكلات إجتماعية متفرقة و متشتتة تتّسع بطريقة كامنة،و دون أن تتمتّع بإمكانية الظهور العلني والقبول الاجتماعي لأنها تتصف بحالة من الشك والضياع،إلاّ أن هذه المشكلات إذا ما ارتبطت بالحياة اليومية لأفراد المجتمع،فإنها سوف تتحوّل و تُصبح تحمل صورة من الغليان الاجتماعي الذي لابد له من أن يحظى بالإهتمام من طرف المؤسسات الاجتماعية من خلال إيجاد الحلول السليمة لهذه المشكلات حتى يستعيد المجتمع إستقراره،توازنه،وحالته النظامية.

والحقيقة أن مرحلة إيجاد الحلول هي المرحلة المحورية في تحويل هذه المشكلات،لأن الأمر يرتبط بمدى فعالية هذه الحلول و نجاعتها،حيث أن الحلول الترقيعية و غير الفاعلة تُعد بداية جديدة لظهور نفس المشكلات الاجتماعية،لكن هذه المرّة مزودة بحالة من عدم الثقة.ومنها يبدأ المجتمع يتعامل مع هذه المشكلات وحلولها بسلوكات مرضية،لها أبعادا طويلة أخذت تتوسع وتنتشر بالاعتراف الضمني لها من قبل المجتمع،ومن خلالها تبدأ المنظومة القيمية التي كانت تحكم عملية التوازن الإجتماعي في التراجع والاختلال،وبالتالي يتحدد نمط جديد من السلوكات والعلاقات في إطار مرجعية قيمية إنتهازية مصلحية ضيقة بعيدة عن أية معايير ودلالات عقلانية،ومن هنا تظهر الإختلالات الإجتماعية التي تحمل مؤشرات الإغتراب الإجتماعي أعضاء المجتمع،هؤلاء الذين بدورهم يبدؤون في إحداث ردود فعل تبدأ بالتذمر و تتوسع إلى الرفض ثم المطالبة،وهكذا إلى أن تأخذ الطابع العنيف لاسيما في إطار غياب المصداقية لمؤسسات النظام الاجتماعي.(41)

إنّ أولى خصائص الحياة الاجتماعية حسب دوركايم هي الإكراه،فإن كل مجتمع يلزم أعضاءه بعدد من الأعمال الخارجية و طرق التفكير أيضا،و هذا ما يسمى بالتصرفات والمواقف،وقد بلغ من صحة هذا الأمر أنّه حمّل بعض علماء الاجتماع في سعيهم نحو تعريف الواقعة الاجتماعية على اعتبارأن الإكراه مقياسا يستدل به عليها.وقد كتب يقول:"يُستدل على واقعة إجتماعية ما،بالقدرة على الضغط الخارجي الذي تمارسه أو تستطيع ممارسته حيال الأفراد،وأنّ وجود هذه القدرة يُستدل عليه بدوره إما بوجود عقوبة محدّدة،وإما بالمقاومة التي تبديها هذه الواقعة في وجه كلّ محاولة فردية تنطوي على العنف نحوها.."،فهو لا يُعرّف الواقعة الإجتماعية بالإكراه،ولكنّه يجعل منه مقياسا يُستدل به على ما هو إجتماعي أو غير إجتماعي.لقد أحاطنا علما إذن،ليس فقط بأن المجتمع يمارس الإكراه،بل أيضا بأن الأفراد يُتّهمون بممارسة العنف حيال المجتمع عندما يرفضون

الإنصياع لهذا الإكراه.وأنه ليجدر بنا أن نلاحظ على صعيد تحليل المدلول اللغوي وحده أنه يستعمل كلمة إكراه عندما يكون المقصود علاقة المجتمع بالفرد،وكلمة عنف في الحالة العكسية. فهو يرى أنّ الحركة الأولى ليست عنفا بحصر المعنى حتى لو تحوّلت إلى عنف في بعض الحالات،أما الحركة الثانية فهي عنف لأن الفرد إذ ذاك يتمرّد على قانون عام،مع ذلك فإنه من الواضح أن المجتمع يمارس العنف حيال الأفراد في بعض الحالات.

أين يقوم الإكراه وأين يقوم العنف؟عندما يتحدث دوركايم عن"الوعي العام"وعن"المواصفات الإجتماعية"و هو يضمّنها أيضا العقوبات الاقتصادية،إن هذه المفاهيم غامضة في حد ذاتها،ولكن ليس من السهل أن تكون الأمور غير ما هي عليه،فإنه حتما يضع الإنسان نفسه في منظور فردية مطلقة أو على العكس من ذلك،في منظور أولوية مُعترف بها للفئة الإجتماعية،سوف يقول أن أصل العنف في الفرد أو في الجماعة،و هذا يعني أنّه يستحيل تعريف العنف في ذاته:فهو يحيل إلى رؤية كونية ذات طبيعة أخلاقية أوفلسفية.وما يظهر من دراسة الوقائع الإجتماعية هو الإكراه، و أما التحدّث عن العنف،فيقتضي الأخذ برؤية كونية ما.(42)

لقد بنى دوكايم نظريته عن الأنومي على أساس أن استقرار العلاقات الإجتماعية،وحتى التوازن الشخصي لأعضاء الجماعة الإجتماعية يعتمد على وجود بناء معياري يرتبط بالسلوك،وأن يكون هناك قبول عام لهذا البناء،بحيث يكتسب سلطة أخلاقية بواسطة أعضاء الجماعة المحلية المنظمة،و يكون ملزما بحيث تنظّم هذه المعايير إختيار الفرد الوسائل التي يحقق بها أهدافه،كما تحدد إلى حد ما الأهداف و الرغبات ذاتها.(43)

وحيث يتفكك البناء المعياري وتضعف قوة الضبط التي يتمتع بها،فإن سلوك الأفراد يتعرض بدوره بنفس الدرجة للفوضى،و يجد الفرد نفسه أمام اختيارات عديمة المعنى،هذه الحالة من التفكك المعياري و انهيار فعالية المعايير في التأثير تؤدي إلى "سلوك الأفراد الأنموي" لذلك يتميز الأنومي بفقدان الإنسان لإحساسه بالأمن،ذلك الإحساس الذي لا يتوقف على مجرد وفرة الوسائل البنائية، بل أيضا تحديد واضح للأهداف ذاتها.و يفتقد تحديد الأمن الذي يفتقده الإنسان في حالة الأنومي على تطابقه مع المعايير،تدعّمه رغبة في تحاشي النتائج المحتملة لمقاومتها و الخروج عليها.وهكذا يكون"الفرد السوي"عند دوركايم هو الشخص الأخلاقي الذي يستدمج العناصر المعيارية من عنصري"الرغبة والرهبة"معا حيث يجد في طاعته سعادته وتحقيق ذاته.وبهذا يكون النظام الأخلاقي المنضبط هو الحالة المقابلة للتفكك الأنومي.(44)

ولأن مفهوم الأنومي يُعتبر من أهم المفاهيم المفسّرة للأبعاد الثقافية للعنف،حيث يشغل نسق الثقافة والقيم مكانة محورية في بناء المجتمع باعتبار أن القيم و المعايير المشتقة منها هي التي تنظّم التفاعل الإجتماعي وتضبطه،فقيم الثقافة تشكّل مجموعة من التوجهات المشتركة بين البشر،ومن شأن هذه التوجّهات المشتركة أن تشكل أساسا للتوقعات المتبادلة بين المجموعات البشرية في المجتمع.(45)

أما ميرتون فقد قدّم تنميطا معيّنا لتصنيف التوافقات الفردية للإنفصال بين الطموحات العليا التي تدفع الثقافة إلى التطلع إليها،و بين المعوّقات التي يضعها البناء الاجتماعي أمام سبل تحقيق هذه الطموحات،أي ذلك الانفصال بين النجاح في كسب المال كهدف ثقافي مقنن ومعترف به رسميا، و بين الوسائل النظامية المشروعة لتحقيق هذا الهدف،مما يؤدي إلى فقدان المعاييرأو الأنومي نتيجة الانفصال الحاد بين المعايير و الأهداف الثقافية،و بين قدرات أعضاء الجماعة.(46)

فالسلوك الإجتماعي سواء كان أخلاقيا أوغير أخلاقي،مشروع أوغير مشروع،يمكن أن يُفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي للسلوك معناه،وأن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء ولكن ما تضفيها على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية.وهكذا تكتسب بعض أنماط السلوك صفة الشرعية،و البعض الآخر صفة الانحراف.وحين يتم ذلك،فإنه يتم في إطار معايير الجماعة السائدة التي تفرض معاييرها على المجتمع كله،فتقييم السلوك يتم في ضوء المعايير الإجتماعية.إن أحكامنا القيمية نسبية تختلف من بيئة إجتماعية لأخرى،ومن مجتمع لآخر،ومن مرحلة تاريخية لأخرى،ومن ثقافة لأخرى.(47)

وفي نظريته عن الأنومي يصف ميرتون أنماط الإستجابة لحالة الأنومي،و يعتبر كلّ سلوك منحرف أو إستجابة منحرفة يتوقف على مدى امتثال الأفراد للقيم الثقافية والمعايير النظامية،وعلى مدى استقرار المجتمع،و مدى ما تُحققه لهم هذه الإستجابة أو تلك من أمن في علاقتهم،و مدى ما يتحقق لهم من نجاح في أداء أدوارهم الإجتماعية،وما يكتسبونه من هيبة.لهذا يمثل نمط التطابق أكثر أنماط السلوك شيوعا في المجتمعات التي تجتاز مراحل استقرار و توازن،وكل استجابة تخرج عن هذا الإطار النموذجي أو المثالي يعتبرها ميرتون إنحرافا من حيث مداه وشدته.(48)

ويحدّد أربع استجابات"إنحرافية"تتجلى فيها الممارسة العنفية بشتى تجلياتها،حيث تشير"حالة التجديد"إلى رفض الممارسات النظامية مع الاحتفاظ بالأهداف الثقافية،أي أن الشخص يمتثل للضغوط الإجتماعية التي تؤكد على أهداف ثقافية معينة دون أن يصحب ذلك إمتثال للمعايير النظامية التي تحدد السبل والوسائل المقبولة اجتماعيا لتحقيق تلك الأهداف،ومن ثم يحدث انفصام بين الأهداف والوسائل،و تبرز إلى الوجود محاولات لبلوغ الأهداف الثقافية بوسائل جديدة مبتكرة.كما يقترح تمييزا بين الأهداف و الوسائط،و يبني عليه تحليلا للخروج عن القانون و الانحراف،فهو يقول:"إن كل مجتمع يحدد لأفراده أهدافا وغايات،هذه الأمور هي التي يقال عنها عادة أنها "تستحق الاهتمام"،إلا أن كل مجتمع من ناحية ثانية يحدد ويراقب الوسائط المشروعة لتحقيق هذه الأهداف،إن هذه الوسائط التي يضبطها المجتمع ليست بالضرورة أساليب تستهدف الفعالية بل هي مجرد وسائط أخضعت لرقابة من أجل بلوغ الأهداف،فمنها ماهو محظور تماما و منها ما هو موضوع تشجيع صريح،وغالبا ما يكون التوازن صعبا.فإذا ما بولغ في الخطر نكون أمام مجتمع يصعب عليه التكيف عندما يطرأ تغيّرعلى الظروف الخارجية،على العكس من ذلك،فإن المجتمع الذي يُلح على الغايات فقط دون الإلتفات إلى الوسائط مجتمع يفتقر إلى الانسجام،فالأفراد يخضعون سلوكهم لأوامر الجوع المطلق دون الإهتمام بالمعايير،ذلك هو المجتمع"اللاّقانوني"الذي يعيش في غياب المعايير".

إن ميرتون إذ ينظّم الأهداف والوسائط التي يقترحها المجتمع،وعلى ضوء موقف الأفراد منها، قبولا أو رفضا يقترح تصنيفا نموذجيا للتصرفات.فإذا كانت العلامة(+)تعني القبول،والعلامة(–) الرفض نحصل على اللوحة التالية :

أهداف	وسائل	نوع السلوك

نمطي/إمتثالي	+	+
تجديد/عنف أحيانا	+	–
طقوسي	–	+
هروب/إنعزال	–	–
تمرّد/عنف	–	–

نموذج تخطيطي رقم 5 يحدد السلوك العنيف

يبين الجدول أنّ ما يمكن اعتباره سلوكا عنيفا أو تمرّدا على المجتمع يكون في حالة ما إذا كانت الأهداف المجتمعية مقبولة والوسائل غير مباحة لتحقيقها من قبل الأفراد،فهنا يمكن أن يُعدّ السلوك عنفا،أما الحالة الأخرى فهي إذا كانت الأهداف المجتمعية مرفوضة والوسائل غير مباحة فهنا يعدّ تمرّدا وعنفا،وهذا ما يوضّح أن العنف ذو طبيعة مزدوجة،عنف يمارسه المجتمع على الأفراد يتمثّل خاصة في الإكراه،وآخر يتمثل في إلزامهم لحملهم على الإمتثال للقيم و المعايير.(49)

لقد قدّم ميرتون تنميطا معينا لتصنيف التوافقات الفردية للإنفصال بين الطموحات العليا التي تدفع الثقافة إلى التطلع إليها،وبين المعوقات التي يصنعها البناء الاجتماعي أمام سبل تحقيق هذه الطموحات،أي ذلك الانفصال بين النجاح في كسب المال كهدف ثقافي مقنن ومعترف به رسميا، و بين الوسائل النظامية المشروعة لتحقيق هذا الهدف،مما يؤدي إلى فقدان المعايير أو الأنومي نتيجة الإنفصال الحاد بين المعايير و الأهداف الثقافية،و بين قدرات أعضاء الجماعة.(50)

2-4 -المقاربة السوسيولوجية الماركسية:

و هو الفكر الذي يرى أن النظام الاجتماعي الأمثل هو الذي يحقّق الإنسجام و التوافق للإنسان و العقل الإنساني الذي مجّده كبار الفلاسفة،و أرادوا الاعتماد عليه أساسا في تحليل وفهم مشكلات الإنسان والمجتمع،و لكن حين ينشأ الإنسان في مجتمع تحت وطأة تقاليد معينة وعليه أن يطيع هذه التقاليد،وأن يعتمد عليها في حلّ مشكلاته،وإذا حدث تفاوت طبقي بين شرائح المجتمع المختلفة، منتجة في ذلك نوعا من الإغتراب،تظهر الانحرافات والتفكك الاجتماعي.وفي نطاق إطار الصراع نجد أن مشكلة السواء و الإنحراف هما أساسا مشكلة عملية يتوقف حلها على نتيجة المعركة التي ستُشن للقضاء على الإغتراب.

ومع ذلك يمكن القول أن نظرية الصراع تتضمّن تعريفا خاصا للصحة والسواء،غيرأن القيم الكامنة وراءه تشير إلى متطلبات النمو و التغيّر أكثر من إشارتها إلى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة، أو مع الإحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الاجتماعي السائد.

فالمشكلات الاجتماعية في المجتمع (العنف،الاضطرابات،الجريمة) في نظرية الصراع لا تعكس المشكلات الإدارية للنظام الإجتماعي القائم،ولا فشل الأفراد في القيام بالأدوار التي أُعدّوا ونشئوا إجتماعيا للقيام بها،و لكنها تعكس فشل المجتمع في التكيف مع مطالب الأفراد و احتياجاتهم المشروعة.(51)

فالرؤية الماركسية لظاهرة العنف ترتكز على منهج إتحاد التاريخ و المنطق المجرد و الملموس،الذاتي و الموضوعي.و قد كرّس ماركس و إنجلز الإهتمام بمشكلة العنف في أعمالهم الفلسفية الإجتماعية، ودُرست في

إطار نظرية الأساس والتركيب،قوانين التطور الإجتماعي والصراع الطبقي،الثورة الإجتماعية والدوله والسلطة السياسية،ديكتاتورية البروليتارية والدفاع عن المكاسب الإشتراكية ضد الثورة المضادة الداخلية والخارجية،و ربطها بشكل جذري بإستراتيجية وتكتيك التحرير الثورية.(52)

وعليه فإن التحليل النظري للعنف،لطبيعته و دوره و مكانته بين بقية الأحداث الإجتماعية تملي ضرورة إعداد مفهوم شامل لهذه الظاهرة قبل أي شيء،و تحديد مناهج ومقاييس تصنيف مظاهرها المختلفة،والقيام بدراسة آلية عمل العنف في الممارسة الإجتماعية السياسية،ويتطلب فحص هذه المشكلة من زاوية الدياليكتيك الماركسي في إطار العلاقات المباشرة والمعكوسة بين ظاهرة العنف و سائر الظواهر الإجتماعية.(53)

فعندما تمارس البنى الإجتماعية عنفا ضد المجتمع،وعندما يعترف بأن هذا العنف قد بلغ بإقرار غالبية الفئات الإجتماعية حدّا من الاستفحال يشارف خطر الإنفجار العنيف،عندها يصبح الوضع ثوريا. فثمة قوى اجتماعية كانت إلى ذلك الحين مكبّلة تشعر بأنها بلغت من القوة ومن تأييد قطاع هام من مجموع الهيئة الاجتماعية ما يغريها بالقيام بانقلاب اجتماعي،فيبلغ المجتمع مرحلة الثورة ولا بد من أن تتغير.

إن التحليل الماركسي للعنف يلتقي مع هذه المرحلة من التغيير،فماركس يبحث أولا أشكال تحول المجتمعات،والكل يعرف مطلع البيان الشيوعي الذي يقول:"أن تاريخ المجتمعات كان حتى أيامنا تاريخ صراع الطبقات".(54)

فالماركسية ترى أن الصراع الطبقي هو المحرك الرئيسي لتاريخ المجتمعات،وأن كل مجتمع يتميز بنمط إنتاجه الذي يكرّس علاقات استغلال بين الطبقات المتناقضة،وبالتالي يكرّس علاقات استغلال بين الطبقات المتناقضة،فإن المواجهة ستأتي حتما.وإن العنف ظاهرة إنسانية طبيعية وجد مع الإنسان عبر التاريخ البشري.فهويعتبر العنف ظاهرة غير طبيعية وهو صراع طبقات وليس صراع الجميع كما يقول هوبز.(55)

هذا يعني أن ماركس يؤثر في بحثه الطريقة التي حدثت بها التحولات،ويلاحظ اليوم أن كل قوة تطالب بتحول المجتمعات تحوّلا جذريا تستند إلى ماركس نفسه،أو إلى خلفائه،لينين وماو..فإن كل تغيير عميق في المجتمعات يحدث باسم ماركس،وكل ثورة،و نعني بالثورة تغيير الجهاز التنظيمي في مجتمع لايقوم على قيم وأهداف مميّزة وسوف يصل إلى استبدالها بجهاز تنظيمي آخر يقوم على قيم و أهداف أخرى،تريد أن تكون عنيفة،وكل ثورة تستند إلى الماركسية.

وحسب النظرية الماركسية،فإنه لا وجود للعنف خارج العلاقات الطبقية وخارج السياسة،وإذا كانت السياسة هي التعبير الأساسي للمصالح الاقتصادية،فإن العنف بدوره هو التعبير الأكثر تركيزا للعلاقات السياسية،و وسيلة تحقيق السياسة نفسها.(58)

إن التحفّظ الذي يبديه بعض الباحثين حيال هذا الطرح هي السببية الإقتصادية الصرفة للتطور، ففي مرحلة ما من وضع تاريخي تتبنى القوى المنتجة بنى حقوقية وسياسية ملائمة،وفي المرحلة التالية تتبدل القوى المنتجة،ولكن البنى ليست القوى الوحيدة التي تصنع التغيير،فهنالك قوى أخرى ذات طبيعة ثقافية و قومية و عرقية أو ما سواها،تستطيع التدخل.

3-4 مدخل الثقافة الفرعية:

إن أكثر التعريفات التي حدّدت مفهوم الثقافة ما قدّمه *Taylor* حيث ذهب فيه إلى أن الثقافة بمعناها الإثنوغرافي الواسع هي"ذلك المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفنون والأخلاق والقانون والعادات،وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع".(59)

إن تعريفه هذا يلقي مزيدا من الضوء على العناصر الأساسية للثقافة،كما يمكن معرفة الكثير عند دراسة الثقافات الفرعية.و يقدم *Ford* رؤية للثقافة على أنها طريقة تقليدية لحل المشكلات،أو أنها الحلول المكتسبة للمشكلات،وفي هذا العنصر المحدد لتعريف الثقافة يكمن الأساس الذي استند عليه *Cohen* لتوضيح الثقافة الفرعية،ذلك لأن ما يقوم به الناس من أفعال يعتمد في نظره على نوعية المشكلات التي يتصدون لحلّها.(60)

تشكّل الثقافة ضمن النسق الاجتماعي العام نسقا فرعيا متميزا ومستقلا،لكنه يتفاعل مع بقية الأنساق الفرعية الأخرى و يتطور معها و بها،و تقوم الثقافة بتكوين جملة الطرائق و المعايير التي تحكم رؤية الإنسان للواقع،لذلك فإنها مجموع القيم والقواعد والأعراف والتقاليد والخطط التي تبدع وتنظم الدلالات العقلية والروحية والحسية،وتعمل على الحفاظ على توازن النسق الاجتماعي واستقراره و وحدته،و توحيد الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي عن طريق توحيد الأنماط العقلية التي تحكمها،فالثقافة تغذي الأنساق الفرعية للنسق الإجتماعي بقيم مماثلة فتخلق نسيجا إجتماعيا واحدا قادرا على إعادة إنتاج نفسه.لذلك فإنها في الحقيقة ليست إلا المجتمع نفسه وقد أصبح مظهرا للوعي أو وعيا،و هذا الوعي هو في ذات الوقت وعي للذات.

تحدد الثقافة معنى الخير و الشر،و تخلق شعورا أخلاقيا أو ضميرا يقوم لدى كل فرد بتنظيم المعايير المقبولة لسلوكه،وتحدد مختلف المفاهيم التي تدخل في نطاق التمييز بين المحرم والمباح،المفضل و المستحسن،المطلوب و المكروه،والواجب و الممنوع والمسموح.(61)

يمثّل سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع تجسيدا لطبيعة التوجهات الثقافية للمجتمع،مع ذلك فإن سلوكاتهم المختلفة ليست دائما متطابقة.يرجع ذلك إلى أن للطبقات والفئات والشرائح الإجتماعية المختلفة في المجتمع ثقافتها الفرعية التي تميزها بعضها عن البعض الآخر،والتي تقترب أو تبتعد عن الثقافة الأساسية للمجتمع أوالثقافة الوطنية،لذلك فإن التوجهات عن الثقافة العامة للمجتمع تتحدّد بناءا على ثلاثة محددات هي: الإتجاهات العامة للثقافة الوطنية،إتجاهات الثقافات الفرعية،وأخيرا طبيعة العلاقة بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية.

إن طبيعة العلاقة بين الثقافة الوطنية والثقافات الفرعية تحدّد في ذات الوقت"شروط التغيير الثقافي ومضاعفاته"على التوازنات السياسية والاقتصادية للمجتمع،والمقاومات التي يمكن أن تظهر هنا وهناك،ومعنى التغيّر الثقافي وأثره على التراتب الاجتماعي.إن المنظومات الثقافية تُخفي إذا مواقع إجتماعية سياسية،وتكرّسها في الوقت نفسه بقدرما هي انعكاس لها،واحتلال الساحة الثقافية من قبل تيار أو آخر يمنحه ميزات في عملية السيطرة،فبقدر ما يجسد النمط الثقافي طريقه في الحياة فإنه يحمل قيما سياسية.(62)

تأسيسا على ما تقدم،فإن العنف يمثل خاصية ثقافية،فبعض الثقافات تمثل بيئة ملائمة لانتشار العنف،وبعضها الآخر تستطيع ابتكار آليات لامتصاص العنف في المجتمع.

يرجع الإستخدام المبكر لمفهوم الثقافة الفرعية *Subculture*في علم الإجتماع إلى كل من *M*[illegible]*iung lee* و *Gordon* في تطبيقهما للمصطلح للإشارة إلى جزء فرعي من الثقافة القومية بهدف تأكيد أثر التنشئة الاجتماعية داخل الأقسام الفرعية للمجتمع التعدّدي،وقد إعتمد الباحثان على فكرة الثقافة كسلوك مكتسب،تلك الفكرة التي تدين بالكثير إلى المدخل الأنثروبولوجي.كما طوره *Firth* عندما عرّف الثقافة بأنها "السلوك الذي يُكتسب بالتعليم على نحو إجتماعي.(63)

وفي مواضع كثيرة من أعماله يشير *Simmel* إلى عناصر الثقافة التي حدّدها في الأدوات،وسائل المواصلات، الإنتاج العلمي،التكنولوجيا،الفنون،اللغات،المناخ الفكري،الدين،الفلسفة،النظام الشرعي، الرموز المعنوية، المثالية.. (64)

حيث يبدأ الأفراد في بناء أو تطوير هوية محددة تشتمل على هذه الشبكة من العلاقات و المعاني الإجتماعية،كما تقوم الثقافة الفرعية بنقل هذا المعنى حتى يتمكن الأفراد من فهم العالم من حولهم و في نفس الوقت إعادة تدريبهم من أجل مزيد من التطور.و من هنا يعتمد الأفراد على الأنماط الثقافية الموجودة بالفعل في محاولتهم"صنع" أنفسهم بما في ذلك تحديد علاقاتهم بالثقافة السائدة.إنهم يخلقون أنفسهم ولكنهم مع ذلك يكونون أكثر تقيّدا بالأنماط المتميّزة للإمكانات التي توفرها الثقافة السائدة،إذ ليس للأفراد الحرية المطلقة،وكل ما يجدونه أمامهم هو تلك السلسلة الواسعة من الإختبارات التي تتقيّد بدورها بإطار إجتماعي متميز.و في هذا الصدد يشير"مايك براك"إلى حقيقة أن الشباب يعكس ثقافات طبقة الآباء،و أن الطبقة تسيطر على كل مظاهر عالم الشباب في ضوء عناصرها الثقافية،كما يؤكد *Smith* نفس الحقيقة في دراسته عن ثقافة الشباب الأمريكي،فقد وجد أن الثقافات الفرعية المنحرفة التي قام بدراستها كانت أكثر ميلا للتركيز في ثقافات الطبقة العاملة،كما كانت أكثر ميلا للتركيز بين الذكور من المراهقين و الشباب عنهم بين الإناث،حيث تندمج جماعات الشباب من الذكور في نشاطات غير مشروعة كالسرقة وجرائم العنف وتخريب الممتلكات العامة،بينما تندمج جماعات الإناث في الانحرافات الجنسية.(65)

إن شخصية الفرد حسب لينتون تنمو وتتطور من جوانبها المختلفة داخل الإطار الثقافي الذي تنشأ فيه،وتعيش وتتفاعل معه حتى تتكامل وتكتسب الأنماط الفكرية والسلوكية التي تسهل تكيف الفرد وعلاقاته بمحيطه العام.وليس ثمة شك في أن الثقافة مسؤولة عن الجزء الأكبر من محتوى أية شخصية،وكذلك عن جانب مهم من التنظيم السطحي للشخصيات،وذلك عن طريق تشديدها على اهتمامات أو أهداف معينة.فالعنف كسلوك متعلّم إجتماعيا تحدّده البيئة الإجتماعية،وميول الأفراد،ودعم قوانين بعض البلدان التي تراه سلوكا مناسبا يتعلّمه الأفراد.

ويلاحظ أن مظاهر العنف والعدوان توجد بشكل واضح في بعض الثقافات الفرعية،وتكاد لا توجد بتاتا في ثقافات أخرى.إن بعض الثقافات الفرعية في نفس المجتمع مسؤولة عن غالبية أحداث العنف فيه،بحيث تتضمن الثقافة الفرعية قيما كثيرة تمجد العنف وتحض عليها،فيشب الصغار وخصوصا الذكور وقد تسلحوا بكمية هائلة من التبريرات المؤيدة للعنف،تسهل عليهم مهمة توظيفه في الأنشطة اليومية،لذلك ينضمون بسهولة إلى العصابات التي تستخدم العنف و ترتكب مختلف أعمال التخريب.(66)

لقد أشار Bundura ثم Sears و Lovaas إلى تأثير الآباء على الأبناء وتوارث ثقافة الآباء للأبناء كما يلعب الأب بصورة أكثر تحديدا الدور المؤثّر في نقل قيم العنف إلى الأبناء،ويؤكد أنه عند انتقالها من الفرد الراشد إلى المراهق يلزم لها شروط هامة منها شخصية المراهق التي تستقبل قيم الكبار،و المناخ الذي يحيط به حتى يمكن تفسير لماذا بعض الأبناء تنتقل إليهم قيم القائمين على تربيتهم بشكل أكثر من غيرهم،بل و يمكن تفسير الرافضين لتعاليم وثقافة ذويهم،حيث أن البعض من هؤلاء المراهقين يتّصفون بالفردية والإستقلالية التي تجعلهم يتمتّعون بمناعة لامتصاص ثقافة آبائهم،و يفضلون محاكاة الغير.(67)

تكشف نظرية الثقافة الفرعية للعنف،ومن روادها Marvin و Worlfgang عن أن الاتجاهات نحو العنف تختلف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع،وقد ذهب Marvin إلى أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الإثنية والطبقات الدنيا في أمريكا،و تتميز هذه الثقافة الفرعية بأنّ لها إتجاهات إيجابية نحو العنف في كثير من الظروف،ونجد أن الأعضاء الذين ينتمون لهذه الثقافة الفرعية يفضّلون أسلوب الخشونة.إضافة إلى ذلك يرى أن هذه الثقافة سببا رئيسيا في ارتفاع معدل العنف في جماعات الجوار الفقيرة،وبين أعضاء الطبقة الدنيا.(68)

وتشير نظرية الثقافة الفرعية للعنف إلى أن العنف يُعدّ جزءا من طرق الحياة بالنسبة لبعض أعضاء المجتمع الذين يفضلون الأسلوب العنيف في التعامل مع الآخرين،و دون الشعور بالذنب نتيجة العدوان على غيرهم.(69)

فقلّما لوحظ أن الذي يوضع في العنف موضع تساؤل إنما هو مفهوم الثقافة،من حيث أنها حاملة قيم وأهداف،ومن حيث أن هذه القيم والأهداف تصبح ضاغطة.وقد أبان رينيه قايس بشدة هذه الوظيفة الإجتماعية للثقافة فيقول:"إن الثقافة تحدّد لكل إمرء إنتماءه إلى إحدى الجماعات،ومجال الإتصالات داخل الجماعات وفي ما بينها،كما أنها تحدّد أصالة الجماعة.إن الثقافة تنشئ وحدة مشتركة بين مرتكزات الأخلاق والمعرفة والعمل.إن رفض الإنتماء إلى جماعة ما،والتكلم بلغتها،و اعتماد نظام من المعايير والمعارف المشتركة يعني رفض ثقافتها،و إن هذا الرفض هو التعبير عن أعظم مظاهر العنف،فالعنف يقوم حيثما تخضع القيم والأهداف التي تخص فردا آخر أوجماعة أخرى،وفي حال حدوث عنف ظاهر واضطرابات إجتماعية أو ثورة يجذر بنا أن نتساءل ما هي مجموعة القيم،وما هو النظام الثقافي الذي عانى من القمع طوال هذه المدة حتى لم يعد يجد من سبل للتعبير عن ذاته إلاّ الثورة".(70)

إن الثقافة الفرعية للعنف لا تنشأ من فراغ،بل من الظروف التي تعيش فيها فئات المجتمع الفقيرة،و هي ظروف تخلق وسطا مهيئا لنشأة هذه الثقافة،ومن هذه الظروف:التفكك الأسري،غياب الآباء، وفقدان القدرة على السيطرة على الأطفال والشباب إلى تطوير قيم مخالفة للقيم السائدة،و يستغرق ذلك وقتا طويلا.فرفض القيم السائدة لا يظهر بشكل فجائي،و إنما عبر عملية يُطلق عليها عملية التحييد،وتبدأ هذه العملية عندما يبدأ الفرد و هو يتصارع مع القيم النظامية والقيم المنحرفة الميل إلى القيم المنحرفة وتفضيلها على القيم النظامية.ويطوّر–وهو في طريقه إلى التحول الكامل نحو السلوك المنحرف–تبريرات وتصوّرات عقلية تدعم هذا التحول.و يطلق على هذه التبريرات آليات التحييد،وهي تتراوح بين أربع آليات أساسية حدّدها Sykes وهي رفض المسؤولية أو إنكارها، إنكار حقوق الضحية،توجيه إتهامات معاكسة للإدّعاء و القضاء

والسلطة بشكل عام،والنظر إلى الفعل الإجرامي بوصفه فعلا موجها لخدمة الآخرين وليس لأغراض أو مكاسب شخصية.ولا يعني وجود هذه الآليات أن المنحرفين يرفضون قيم المجتمع و معاييره،و لكنها تعني أنهم يقدّمون تبريرات لفشلهم في التكيف معها.

وهكذا فإن الثقافة الفرعية للعنف لها منطق داخلي خاص،كما أنها تقوم على ضرب من التعارض بين المعايير العامة والمعايير الخاصة.وتكمن فائدة هذه النظرية في تفسير العنف في أنها تلقي الضوء على الدور الذي يلعبه تكرار السلوك العنيف في تدعيم القيم الخاصة والميول التبريرية التي يترتب عليها مزيد من السلوك العنيف.(71).

4-4-المدخل التفاعلي:

تتأسس نظرية التفاعل على مفهوم الفعل الإجتماعي،وقد كانت دراسات بارسونز من أكثر الدراسات بلورة لهذا المفهوم،ويشير الفعل الإجتماعي إلى السلوك الموجه نحو تحقيق هدف بوسائل معينة في إطار موقف إجتماعي تحكمه شروط إجتماعية،ويشكل مفهوم الفعل عند بارسونز مفهوما محوريا في فهم عمليات التفاعل،وماتؤدي إليه من تراكيب اجتماعية ثابتة،فالوحدة الصغرى والتي تتكون من علاقة بسيطة بين فاعلين،وتتأسس عليها كل التراكيب الإجتماعية اللاّحقة،و الفعل الذي يقوم به فاعل معين يتطلب وجود فاعل آخر،ويسعى إلى تحقيق أهدافه عبر وسائل متعددة.ولكن الأهداف والوسائل تتحدد في النهاية في ضوء الشروط الحاكمة للموقف التفاعلي،و تتراوح هذه الشروط بين داخلية خاصة بالبناء الدافعي و الشخصي للفرد،و شروط خارجية خاصة بالبيئة المحيطة و الأنساق القيمية و المعيارية التي تحكم عمليات التفاعل.ويتشكل الفعل الإجتماعي على هذا النحو في أنساق الفعل،يحقق كل منها مطلبا أو وظيفة من وظائف الفعل أو الوجود،و هذه الأنساق للفعل تظهر عبر أربعة مكونات هي الكائن العضوي (الجسد القائم بالنشاط)الذي يحقّق وظيفة التكيف،والشخصية (البناء النفسي للفاعل) وهي التي تحقّق وظيفة تحديد الهدف وتحقيقه،والمجتمع (شبكة العلاقات الإجتماعية التي يتم فيها الفعل) ويحقق وظيفة التكامل،وأخيرا الإطار الثقافي الحضاري الذي يحقق للفعل إستمرارية عبر الزمن،وتتكامل هذه المكونات لتشكل نسقا عاما للفعل الإجتماعي.والفعل الإجتماعي على هذا النحوهو المدخل الطبيعي لفهم التفاعل،و يظهر التفاعل عندما يلتقي فاعلان (الفاعل فردا أو جماعة أو مجتمعا) في موقف تفاعلي،حيث يحاول كل منهما أن يحقق أهدافه بما يرى من وسائل،و يؤدي كل منهما دورا محددا،و يتأسس التفاعل على توقعات متبادلة بين الأدوار المتفاعلة.وهي توقعات تتحدد في ضوء ما اتفق عليه الأفراد من قيم و معايير،وتتداخل التفاعلات لتؤسس نسقا إجتماعيا متراكبا من علاقات و نظم في مجالات الحياة الأساسية الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية.

وقد إعتبر باسونز العنف خروج عن المجريات الطبيعية للتفاعل،أو هو بالضرورة إنحراف عن التيار العام،فكل ما يسبّب ارتباكا في نسق التفاعل أو في النسق الإجتماعي يعد انحرافا.وفي واقع الأمر فإن هذه الصياغة البارسونزية قد قدّمت تصورا نظاميا للعنف أو الإنحراف،فبالرغم من أن التحليل يبدأ بالفعل الإجتماعي،إلا أن الصياغة النهائية تهتم بالتحليل النظامي الذي يضع الفاعل في مقابل المجتمع،فالفعل إما أن يكون متّسقا مع النظام الإجتماعي والمعياري للمجتمع،وإما أن يكون مختلفا معه.

إن التفاعلات العنيفة لها معاييرهاالخاصة،فالناس عندما يتشاجرون أويتقاذفون بالكلمات فإنهم يفعلون ذلك في إطار معايير محددة،بل إن ثقافات برمتها لاتعرف إلا صورالتفاعلات العنيفة.كما أن التفاعلات العنيفة ليست على هذه الدرجة من التبسيط،فهي سلوكيات معقدة ومتنوعة يصعب فهمها في ضوء فكرة الإنحراف عن المعايير فحسب.(72)

5-المقاربة التربوية لظاهرة العنف:

إعتبر عالم الإجتماع *Bourdieu* أي نشاط تربوي نوع من العنف الرمزي،وذلك بوصفه فرضا من قبل جهة متعسّفة لتعسف ثقافي معيّن،سواء أكان يمارس من قبل جميع الأفراد المتعلّمين ضمن تشكيلة إجتماعية أوجماعة معينة (التربية المنتشرة)،أو من قبل أعضاء المجموعة العائلية التي تنيط بها جماعة أوطبقة معيّنة (التربية العائلية)،و تتحدد القوة الرمزية الخاصة بأية مرجعية تربوية بما لها من وزن داخل بنية علاقات القوة والعلاقات الرمزية،وهي تعبّر دائما عن علاقات القوة المنعقدة بين المرجعيات التي تمارس نشاطا يقوم على العنف الرمزي،وهي أيضا بنية تعبّر بدورها عن علاقات القوة بين الجماعات أوالطبقات التي تتكون منها التشكيلة الإجتماعية المُعاينة.ومن خلال ما للنشاط التربوي من غلبة،تكون بمثابة أثر،لا يخلو هذا النشاط منه،ومن خلال هذه الغلبة تحديدا، تُسهم مختلف الأنشطة التربوية التي تمارس في نطاق مختلف الجماعات أو الطبقات،موضوعيا،بتوطيد هيمنة الطبقة الغالبة (ترسيخ الأنشطة التربوية المغلبة لمعارف أوسبل معرفية)،يحدد النشاط التربوي الغالب قيمتها في السوق الاقتصادية أو الرمزية.

يتعيّن النشاط التربوي،من حيثية ثانية،كعنف رمزي،وذلك بقدرما تقوم عملية التمييز و العزل التي يستتبعها بفرض وترسيخ بعض الدلالات،بقدر ما تكون في لحظات آلية الإنتقاء،و ما تستلزمه من نبذ،جديرة بأن يعيد النشاط التربوي إنتاجها،بمعاودة إنتاج الإنتقاء التعسفي الذي تقوم به موضوعيا جماعة أوطبقة من خلال تعسفها الثقافي،وضمن إطاره.ويبقى أن انتقاء الدلالات،من حيث إنها نظام رمزي يحدّد موضوعيا ثقافة جماعة أوطبقة،عملية تعسفية،وذلك لأنه يبقى مستحيلا إستنباط بنية هذه الثقافة أوإستنباط وظائفها من أي مبدأ عام بيولوجي أوذهني-روحي،كونها لا تتحدد من خلال أي نوع من العلاقات الداخلية-الخاصة مع (مقولتي)"طبيعة الأشياء" أو"الطبيعة البيولوجية".

تصوغ نظرية النشاط التربوي مفهوم السلطة التربوية من ضمن العملية نفسها التي تعيد بها النشاط التربوي إلى حقيقته الموضوعية وممارسة الفاعلين التي لا تنفك عن الجهل بها.من هنا يطرح السؤال حول الشروط الإجتماعية الضرورية لترسيخ علاقة اتصال تربوي تحجب موازين القوى التي تجعلها ممكنة،مضيفة إلى القوة التي تكتسبها من هذه العلاقات قوة تنبع بصورة مخصوصة من سلطتها الشرعية.أما الفكرة التي تقول بوجود نشاط تربوي يمارس دون سلطة تربوية،فتبقى،بما هي متناقضة من الوجهة المنطقية،غير ممكنة في لحاظ علم الإجتماع:ذلك أن أي نشاط تربوي يهدف إلى الكشف،من خلال ممارسته نفسها،عن حقيقته الموضوعية كنشاط عنفي،مدمّرا بذلك أساس سلطة الفاعل التربوية،لا يخلو من أن يكون نوعا من التدمير الذاتي.(73)

أما الوجه الثاني في هذه المقاربة ماطرحه بعض الباحثين حول العنف التربوي الجسدي والمعنوي فقد يكون من آثار الضرب على شخصيات الناشئة فقدانها المبادرة والإرادة الحرة في اختيارما يناسبهم في الحياة،وانتصارما

يحركهم ويوجههم من أشخاص خارج نطاقهم،وبالتالي تكون سلوكاتهم صادرة عن رغبات وإرادات الآخرين،وفقدانها القدرة على رؤية ما حولهم من إمكانات وقدرات.ومن بين نتائج الضرب أنه يقتل الإستعدادات ومواهب من يقوم بتربيته،ولا يسمح لها بأن تتفاعل مع المثيرات الكثيرة التي تزخر بها الحياة،وبالتالي فإنه يقضي على الفرص المهيّئة لحدوث تلك التفاعلات الخيرية.

فاستخدام الضرب وكذلك السخرية والتهكم في علاقة المربين بالناشئة،يعمل على حرمان الفرد وبالتالي حرمان المجتمع من طاقات وقدرات عقلية ونفسية كانت مخبئة في شخصيات من يمارسون معهم العنف.وكذلك من نتائج العنف الحكم على الصغار بالتخلّف عن الركب و عرقلة التطور من خلال تعمّد المربين إلى صبّ الناشئة في قوالب الحاضر و الماضي،دون أن يتيحوا لهم فرصة المواكبة مع توقعات المستقبل،و دون أن يعدّوا التكيف و التواؤم مع التغيرات المتوقعة.(74)

بالإضافة إلى ما يترتب عن ممارسة العنف ضد الأفراد كراهيتهم لغيرهم من الأفراد بالقيام بسلوكيات تدل على عدوانيتهم للمجتمع وتحدّيهم للسلطة الإجتماعية.فما يلاقيه الفرد من ضغط و تأنيب و ضرب و إهانات يترتب عنه الكثير من الإنحرافات الأخلاقية.(75)

كما يؤكد بعض علماء النفس و الإجتماع و التربية أن أسلوب العنف لايولد إلا العنف من خلال إساءة المربين سواء الوالدين أوالمعلمين في اتباع أنماط عنيفة في التربية عن طريقة الإسراف في القسوة والصرامة مع المنشأ،وهذه الأنماط في التربية لها تأثير في توجيه ميول الأطفال نحو ارتكاب العنف.ويعود ذلك إلى بيئة إجتماعية منعدمة المواقف،متّصفة بالقلق والانفعال والاضطراب أو الاستياء،تفتقر للعلاقات الاجتماعية الطيبة،وكذلك إتباع أساليب العقاب بصورة مستمرة،وقد يؤدي هذا إلى تعلّم الطفل مادة العنف وفقا لآراء *Bundura*و*Walters* أن الإستجابة للعدوان قد تكون لها نتائج معقدة،فالعقاب البدني مثلا سلوك قد يستشير عوامل الكف،إلا أنه في نفس الوقت يزود الطفل بنموذج يتم تقليده،وقد عبّر *Bundura* عن ذلك فيما يلي:"عندما يعاقب إخوانه فإنّه يتعلم ذلك السلوك العدواني وهذا ما يحدّد إتجاه سلوك الطفل عندما يواجه إحباطات في تفاعلاته الإجتماعية المتماثلة.فالسلوك العدواني قد ينمو من خلال تفاعل الأطفال مع بيئتهم الإجتماعية عن طريق إحساسهم بالإهانة أو بسوء المعاملة من الكبار،ومع وجود رغبة قوية لديهم بالتفوق تكون ردة فعلهم العنيفة المتمثلة بالسلوك العدائي الذي يشكل تعويضا عن إحساسه بالإهانة.وقد تؤدي ممارسة العنف على الأطفال وهم صغار إلى ممارسته لاحقا مع عناصر البيئة مع الأصدقاء،مع من يتعاملون معهم،والعدوانية ستعزز لديهم و تصبح متأصلة في شخصياتهم و في سلوكاتهم.(76)

وقدم فرويد نموذجا لفهم حدوث إساءة الطفل،و يمكن وصفه كما يلي:تفجر حادثة العدوان غالبا من خلال أحداث موقفية بسلوك عدواني إذا لم يكن هناك كف وضع لهذا العدوان:"موقف–تقييم –غضب–كف–كبت العدوان–عدوان".وما يمكن إضافته أن هناك ترابط وثيق بين الديمقراطية ببعديها الإجتماعي والسياسي وبين الديمقراطية في بعدها التربوي،إذ لا يمكن لمظاهر الحياة الديمقراطية أو التسلطية في المجتمع أن تنفصل عن دورها التربوية،فديمقراطية المجتمع السياسية و الإجتماعية لا يمكن أن تنفصل عن ديمقراطية

المؤسسات التربوية المعنية بإنتاج وإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية بكل ماتنطوي عليه هذه الحياة معالم الإستبداد و الحرية.(77)

إن معطيات بعض الدراسات والأبحاث الميدانية والأنثروبولوجية التي أجريت حول ظاهرتي التسلط و التسامح التربويين تؤكد النتائج التالية:

-قضية السلطة والحرية في التربية تشكل انعكاسا لقضايا إجتماعية متعددة أهمها مسألة الطبيعية الإنسانية،وقضية المعرفة،وقضية السلطة السياسية،وقضية أصل العدوان والعنف.

-القسر والإكراه ظاهرة تولّد مع الدونية،والقهر ظاهرة ثقافية إرتبطت بالتطور الاجتماعي من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة.

- يلعب أسلوب التنشئة الإجتماعية دورا كبيرا في التأثير سلبا أو إيجابيا في بنية الشخصية.

-تؤدي أساليب التنشئة الإجتماعية التسلطية الإعتباطية إلى هدم البنية النفسية والإجتماعية و العقلية للشخصية الإنسانية واغترابها،في حين تعمل التنشئة الإجتماعية المعتدلة و الديمقراطية على بناء الشخصية الإنسانية المتكاملة من حيث الذكاء والقدرة على التكيف،والإنجاز و الإعتماد على النفس،و تحقيق الاستقلال و الاتصاف بالمودة و الأصالة.

-تباين المجتمعات في مستوى تسلّطها وتسامحها،وفي نظرتها الفلسفية والجمالية يعود أساسا إلى تباين أنماط التنشئة الإجتماعية السائدة.

-هناك علاقة ترابط قوية بين الإبداعية والحرية الشخصية التي تنبثق عن أجواء الحرية داخل العائلة،وبالتالي فإن من يملك الروح الإبداعية يملك القدرة على أن يكون حرا إزاء بعض الصعوبات و التحديات،و يكون أقدر على إيجاد حلول للمشكلات الإجتماعية.

-على الرغم من أن أغلب العلماء يؤكدون أن العدوانية عند الأطفال ذات منشأ فطري،و أنها موجودة منذ لحظة الولادة فيما يطلق عليه علماء النفس منطق الهو،إلاّ أنها تنشأ بالدرجة الأولى كنتيجة لعملية كبت لا تنفصل عن النمو الطبيعي عند الفرد،و بالتالي فإن ضبط العدوانية عند الطفل يقتضي عملية تنشئة إجتماعية مناسبة.

-الشدّة وسيلة غير مجدية في ضبط العدوانية،فالعقاب الجسدي لن يؤدي إلاّ إلى مزيد من الحصار و القلق و الخوف و العنف.

-الإحترام المتبادل بين الآباء و الأبناء ضروري لإيجاد علاقات إنسانية خلاقة.

-التأديب ضروري في عملية التنشئة الإجتماعية،على أنه يعني إعداد الفرد بالتثقيف والتجربة والتعلم،فغاية التأديب ليس العقاب الجسدي،و إنما ضبط الذات بشكل واع.

—إن التسلط التربوي يقوم على مبدأ العلاقات الإكراهية العمودية،كما أن المجتمع يفرز شروط إعادة إنتاج التسلط لأن الإنسان الذي يعيش في أجواء العنف الاجتماعي في حياته الخاصة والعامة يشحن بطاقة إنفعالية عادة ما تنفجر ضد من هم أكثر ضعفا.و لذلك فإن درجة القهر التربوي قد تعود و بدرجة كبيرة إلى ظروف القهر الإجتماعي السائدة في المجتمع.فالمربون

الذين يعانون عقد نقص ومركبات الدونية واضطرابات نفسية هم غالبا الذين يسقطون بؤسهم و شقائهم وأحاسيس دونيتهم على من يربون. ل

تبيّن هذه النتائج أن تربية الإكراه و التسلط تؤدي إلى عملية هدم في الشخصية،وإلى أزمة متواصلة ومستمرة تفقد فيها الشخصية مشاعر الإحساس بالأمن و الإنتماء و الثقة و مختلف أسس البناء.إن مثل هذه الأنماط التربوية و للأسف المستفحلة في الأسر و المجتمع يجب أن تزول و بأسرع ما يمكن وإلاّ كانت الكارثة الكبرى التي ستحل في المجتمع و التي ستفضي على أسس نهضته و تطوره.(79)

6-المقاربة الإقتصادية لظاهرة العنف:

إن الحديث عن العنف في الحياة الإقتصادية يعني الموافقة على أخذ بعد الذاتية و الوجدان بعين الإعتبار،ففي حالة معينة من حالات المجتمع و الأخلاق تبدو الممارسة الأبوية للإدارة الإقتصادية أمرا طبيعيا،أما العنف فيكمن في التعسّف في الظلم الموصوف،و في الإستغلال الصارخ،وفي مرحلة أكثر تقدّما يبدو فيه المطلب الديمقراطي كحق إنساني لابد من تعميم ممارسته في كل الميادين. يتبدّى العنف في واقعة النزعة الأبوية نفسها،في تقييد الإعلام،و في رفض الحوار الجماعي لصالح علاقات فردية يزعم أنها أكثر إنسانية،بينما هي في الواقع تحمي حالة معينة من العلاقات الاجتماعية.لا نتكلم هنا عن العنف في حد ذاته،بل على العنف في الحياة الإقتصادية،وذلك في إحدى فترات ضمير الإنسانية و تاريخها.(80)

يضيف فروم:"أن البيئة الإقتصادية للمجتمع تعمل على تشكيل الشخصية الإجتماعية لأعضائه بحيث تجعلهم يرغبون في فعل مايجب عليهم أن يفعلوا،وفي الوقت نفسه تؤثر الشخصية الإجتماعية في البناء الاجتماعي و الاقتصادي،حيث يمكن أن تكون قوة لاحمة تساعد على مزيد من إستقرار البنية الإجتماعية،أو تتحول في ظروف خاصة لتصير قوة تفجير تعمل على تحطيم هذه البنية.(81)

فالحياة الإقتصادية إذا تقع في خط الإنسانية المكافحة في سبيل ضمان بقائها وتلبية حاجاتها هي أكثر الميادين تأثرا بالنزاعات بين الناس،وبظواهرالإستغلال والسيطرة.إن جميع الإعتبارات المطروحة حول عهد التخمة لم تلغ وجود الندرة،ولإن كانت الندرة المطلقة التي تُفضي إلى الموت تتقلص شيئا فشيئا،فإن الندرات النسبية تخص الحاجات الأولية كالغذاء الجيد إلى حد ما،والمسكن والتربية، وستكوّن بالذات الرهان الذي تدور عليه النزاعات و الفرصة لممارسة العنف،و إن توفر الوسائل على صعيد تقنية الإنتاج،أو أسلوب التنظيم الاجتماعي لتدارك هذه الندرات،أو البدء بتوزيع يتسم بالمزيد من العدالة هو الذي يجعل العنف قائما.

فلا يمكن إذا أن ننكر تأثير العوامل الإقتصادية على طبيعة الحياة الإجتماعية السائدة في أي مجتمع من المجتمعات،إذ تنعكس هذه العوامل بالسلب أو الإيجاب في سلوك الأفراد،فقد يكون عاملا مسبّبا لحدوث مختلف الإنحرافات الإجتماعية من خلال أنه يشكل ضغوطا نفسية في العلاقات بين الأفراد.إن سوء الأحوال الإقتصادية تؤدي إلى إصابة البعض باليأس والرغبة في الانتقام من المجتمع، في مقابل أنه يمكن أن يكون عاملا حافزا ودافعا في الثراء والتقدم.و الاقتصادي مثله مثل أي إنسان يشعر بشيء من الإنزعاج عندما يتحدث عن العنف،فهو يدرك جيدا أن ذلك يمسه ويعنيه بعمق،في الوقت الذي يأنف فيه بعض الشيء من الغوص في هذه المناطق العكرة من الوجود الإجتماعي،وأنه ليجهل كاقتصادي مفهوم العنف،إذ لا يدخل في نطاق تحليلاته،مع

ذلك،فهو يعرف جيدا أن الظواهر التي يعالجها لها علاقة بالعنف منها:مقتضيات القوانين الإقتصادية، ضغوط التي تمارسها لعبة الأسواق على الأفراد والشركات،التراعات حول توزيع الدخول،الصراع الطبقي،الإعتراض على السلطة الاقتصادية،سيطرة المنشآت الكبرى على الصغرى،و الأنظمة الإقتصادية المصنّعة على بلدان العالم الثالث.(82).

ولفهم ظاهرة العنف قام الباحثون الإقتصاديون بربط العامل الإقتصادي بالسلوك العنيف،وذلك بما يتعلق بنظريات الحاجات أو عامل الندرة،أو لأهداف البقاء والسيطرة حتى يمكن وضعها في إطارها الإجتماعي،وفهم الأحداث المباشرة بظاهرة العنف،ويشترط في ذلك الوعي بأهداف الطبقة المسيطرة والمستغلة والسياسة المتبعة.يقودنا ذلك إلى طرح الإسهام الذي لا يضاهي به والمتمثل في النظرية الإجتماعية الماركسية التي تعطي في حد ذاتها مكانة معتبرة وأساسية للعنف،فهي تجعل من الصراع الطبقي المحرّك للتطور التاريخي،وأن كل أسلوب إنتاج سائد له نقيضه،وبالتالي المواجهة تكون حتمية،و العنف هو الحل النهائي الذي تصوره ماركس للمشكلة فإذا تفشّت أعمال العنف و تفاقمت كان ذلك مؤشرا إلى أن المجتمع أصبح غير قادر على إشباع حاجات الأفراد وشعورهم بالخطر،وأن هناك طبقة مستغلة تسيطر عليه و تحتكر موارده ونشاطاته لذلك ضرورة إحداث التغير المرغوب.فحسب التفسير الماركسي عندما يصبح النشاط الهادف للوصول للغاية المرغوب فيها مستحيل،فهذا النشاط يتحوّل تلقائيا إلى العنف والعدوان.

فالماركسية تأخذ علما بوضع "الإنسان التراعي" و تقترح له تفسيرا نظريا وعمليا في آن واحد،إن الإنسان إذ يبدع نفسه بعمله الذي هو جهد من أجل السيطرة على الطبيعة،يسلب ثمار عمله بالعنف الذي يمارسه منذ البدء للأقوى حيال الأضعف،فيفقد بذلك العلاقة الجدلية بينه وبين الطبيعة،هذه العلاقة التي تكوّن وجوده،و التي تتيح له دون سواه أن يحقق ذاته في جميع أبعادها، و تسلبه منتوجات عمله عن ذاته وتخضعه لاستلاب حقيقي.(83).

يرى ماركس أن العنف يكمن في صميم العملية الاقتصادية،ولماكان الرأسمالي يستولي لصالحه وعلى حساب العامل على قسم من القيمة التي يضفها العمل،فإن ذلك يفتح مجال النمو أمام النظام،ولكنه يجرّه معه في الوقت نفسه في الهياره بسبب التناقضات التي تسبّبها نتائج استغلال العامل والمنافسة الإقتصادية وتجميع المنشآت.إن دينامية التناقضات تتغذى من إزالة فائض القيمة العائد للكادح في صالح الرأسمالي،وتسبب الهيارالنظام واستبداله بنظام إشتراكي،وإن العنف الذي حلّلناه هنا كظاهرة استغلال يحمل في جنباته بذور عنف الثورة النهائي.(84)

يضيف *Goram* في دراسته الأنثروبولوجية سنة1993 أن قلّة المصادر و ندرتها لما تحتاجه البشرية لا تكفي للنشاط الإقتصادي الذي يبدو واضحا في أغلب المجتمعات المتقدّمة مما يؤدي إلى العنف، كما أن استخدام الضغط والسيطرة في يد القوة الظالمة(المنتجة)يؤدي إلى ازدياد النشاط الإقتصادي لهذه الفئة ممّا يولّد العنف من الفئات المحرومة اقتصاديا.وتؤكد نتائج *Olzak* أنه ترتفع معدلات العنف في ظل تفاعل عوامل الهجرة،والإنغماس الإقتصادي،وسيادة التحديات السياسية،كما أنه في التدهور الإقتصادي،وبخاصة في الأعمال الحرفية،يزداد كل من القتل العمدي والعنف الحضري، كما توجد علاقة دالة عند مستوى 0,01 بين الراتب الحقيقي البسيط للعمال والعنف.(85).

ومن بين التحليلات الإقتصادية التي علّلت وجود العنف ما يراه المفكر *Bourdieu* بأنه نتيجة طبيعيه [illegible]يات الحاجات،تجد حلولها مع تسطير سياسة خاصة بالنقص والانعدام لحاجيات الفرد، لهذا تتطلب لحلها توفير العوامل و الشروط الموضوعية كمناصب الشغل،المزيد من الثقافة.ويعتمد في تحليله على مفهومي الطبقات الاجتماعية والسيطرة،فالعنف الذي يقوم به الحضري(سكان المدينة)تجاه المجتمع أو حتى ضد أنفسهم ما هو إلاّ الوجه المزدوج للعنف المستخدم من طرف الدولة والمجتمع ككل الحضر،أي أن الذين يمارسون العنف هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم، وهو مايسمى بالعنف الرمزي.يقول في هذا الإطار:"العنف الرمزي الخاص بالثقة،الوفاء الشخصي، الضيافة،الهيئة،القرض،الإعتراف بالشفقة،وكل فضيلة جديدة بأخلاق الإنسان تفرض نفسها كأسلوب للسيطرة الأكثر إقتصاديا لأنه الأكثر تماشيا مع الاقتصاد النسقي.(86)

فالبناء الطبقي الذي يفرزه في الغالب البناء الإقتصادي قد يؤدي بالطبقة السفلى أو التي تشعر بالدونية إلى انتهاج العنف لإظهار نفسها،أما الطبقة العليا فتستخدمه كوسيلة للقوة والسيطرة.

7-المقاربة السياسية لظاهرة العنف:

إنّ أهم القضايا التي تطرحها المقاربة السياسية للعنف مدى شرعيته،إذ هناك فريقا يشكّك في استخدامه و اعتباره غير قانوني،فالعنف عند هؤلاء"هو الإستخدام غير القانوني لوسائل القهر المادي و البدني إبتغاء غاية شخصية أو جماعية"،وعادة ما ينتمي هذا الفريق للتيار المحافظ الذي يدافع على الأمر الواقع،أما الفريق الثاني من السياسيين فيرون بأن العنف وسيلة شرعية لإحداث التغيير ما دام يعبّر عن آمال و تطلّعات شرائح واسعة من مجتمع.والملاحظ أن النظرة إلى العنف مرتبطة إلى درجة بعيدة بما سيترتب عنه من نتائج،فإن تمكّن أنصار العنف من السلطة تحولوا إلى زعماء وأبطال و رموز،و العكس إذا أخفقوا في الوصول إليها،إذ يصبحون خارجين عن القانون وتتم محاكمتهم بتهم متعدّدة.(87)

إنّ المسألة تتعلّق بالتمفصل القائم بين مفهومين يقترنان في الرأي (الدوسكا)،لكنهما يحتفظان بماهيتين مختلفتين:مفهوم العنف ومفهوم السلطة،فمنذ أفلاطون والعنف يحمل لدى الفلاسفة سيمات المغاير للوغوس،وهي الغيرية التي يمثلها عند مؤلف الجمهورية كل من السوفسطائي و المستبد والظلم،إذ من خلال هذا الآخر،وبالتالي في العلاقة معه،تنشأ السلطة المتأصلة في العقل.إن العنف والسلطة منفصلان ومترابطان في نفس الآن،بحيث تتأسس الثانية على توقف الأول، و لنستحضر هنا طرح هوبز:"تحصل السلطة على شرعيتها منذ اللحظة التي تضع فيها حدا له" وبعبارة أخرى إنّ إقامة السلطة هي التي تزيل العنف بحيث تبدو بمثابة قوة لمحو العنف عبر تأسيس الحق.فهناك في نفس الوقت الآن ترابط وانفصال:فالعنف هو أولا:قبل سياسي *Anté politique* لأنه يشير إلى الوضعية التي تسبق ظهور سلطة سياسية ما:وهي المسألة التي ركّز عليها كل من هوبز و روسو وكلاستر،وهو ثانيا ضد سياسي *Anti politique* لأنه ينذر بدون توقف بانهيار النظام السياسي بحيث يتخذ إمّا شكل الحرب الأهلية كما في فكر هوبز،أو يبقى مستمرا من أجل منع السلطة السياسية من النشوء مثلما يظهر في التأويل الذي قدمه كلاستر لنشاط مجموعة من المجتمعات البدائية.و هو أخيرا:مابعد-سياسي*Post politique* بالمعنى المعاصر،حيث يبعد السياسة عن السلطة،وينقل مركز السلطة إلى دوائر أخرى تأخذ صورة إقتصادوية و تقنوية وبربرية معتدلة تجعل تحقق المواطنة أمرا مستحيلا.

ورغم هذا التعارض من حيث الماهية،فإن العنف يجد نفسه إمبريقي،مقترنا دائما بالسلطة ومتداخلا معها،إذ يشغل مكانة داخلها،و داخل السياسة،و هو ما تدل عليه بقوة أعمال مكيافلي.وإذا كان أفلاطون وأغلب الفلاسفة السياسيين بعده يفصلون بين العنف والسلطة،فإن فكر مكيافيلي يكمن في التفكير في حدود تقديرهما بأكبر قدر ممكن من الدقة،وفي التقدير الجيد لكمية كل واحد منهما.إن عمل مكيافيلي هو نوع من الصناعة الكيميائية في الفكر السياسي الذي يبحث داخل كل حالة عن القدر الصحيح للعنف الذي يتضح بأنه ضروري من أجل إنقاد السلطة،علما بأنه يأخذ بعين الإعتبار أن تداخلهما أمر حتمي.إن تقدير كمّ من العنف والسلطة هو ما يؤسس في نظره السياسة.يتعلق الأمر إذن بتملك السلطة السياسية والحفاظ عليها باستعمال العنف،دون الخطأ في تقدير هذا الأخير لأن الإفراط في مقدار العنف يلغي السلطة فعلا.

وإذا كان من الناذر أن يوجد عنف سياسي عار في التاريخ،فإنه من الناذر أيضا أن توجد سلطة خالصة محبوسة داخل يوتوبيا الفلاسفة،فاختلاطهما هو العادي المألوف رغم أن مفهومي السلطة و العنف يحتلّان فضاءات متباينة،وأن اختلافهما يفرض نفسه أساسا على الفكر.فكيف يمكن تصور حضور العنف داخل السلطة باعتباره آخرها؟بالنسبة للسلطة يأخذ العنف ثلاثة مظاهر:

أولا-يقيم العنف منذ البداية داخل السلطة على مشاكل تهديد غير واضح يسكنها بصورة خيالية كتهديد متعدد الأشكال،وككابوس مميت،وإن لم يتطابق مع أي شيء في الواقع.

ثانيا-يمثل العنف هذا القصور الذي يجب على السلطة أن تتعايش معه،وأن تتصارع ضده لأنّه انحلال تدريجي،و انهيار محتوم بحيث تكون الأسباب داخلية بالأساس.

رابعا-يأخذ العنف بالنسبة للسلطة صورة التهديد الخارجي:كالحروب والثورات وحالات فقدان السيادة وكل حوادث التاريخ التي بإمكانها أن تعوّضها،وهكذا تجد السلطة نفسها أمام الرهان التالي:الرد على كل أنواع العنف مع الإحتفاظ لنفسها بوضعية التعالي على كل هذه الأنواع بغية عدم الدخول بتاتا في منافستها لأن من شأن هذه المنافسة أن تعرّي السلطة،وتظهر أن الحق الذي تستند عليه هو حق الأقوى.

ورغم أن السلطة مختلفة عن العنف وملاحقة من طرف تهديده المميت،فهي ملزمة في بعض الظروف باللجوء إلى استخدامه،بحيث يمكن هنا استحضار طرح ماكيافيلي الدقيق،وكذا تأكيد ماكس فيبر على احتكار الدولة العنف المشروع.ورغم أن السلطة تستخدم القوة القائمة بدقة على الحق،فإنها تجد نفسها،في بعض الظروف مرغمة على الإفراط في استعمالها،وعلى تجاوز ذلك الحق أي بعبارة أخرى تجد نفسها مضطرة لاستخدام العنف،وفي هذه الحالة يمكن تعريف هذا الأخير بأنه شطط السلطة في الاستعمال القانوني للقوة.

فاللجوء غير الملائم إلى العنف يدخل السلطة مرة أخرى في وضعية شبيهة بحالة الطبيعة أو حرب الجميع ضد الجميع السابقة على إقامة السلطة،تلك الحالة التي تتساوى فيها كل الكيانات.وهكذا يحوّل العنف جهاز السلطة المبني على أساس الحق إلى جهاز للعنف،ويلغي وضع تعالي السلطة على كل ما يقف في وجهها مع المسّ بمشروعية قوتها.

إن العنف الذي تلجأ إليه السلطة محفوف بالمخاطر مثلما هو الشأن بالنسبة للعنف الذي يهاجمها. فالسياسة تستلزم عند اكتمال ممارستها عدم الخلط والفصل بين كل من العنف والسلطة،وتلتقي هنا بمشكلة القوة التي فكر فيها روسو،تلك القوة التي لا تكون على الإطلاق عنفا حينما تعبّر عن الحق.

إنه على الرغم من تعدد وتداخل العوامل السياسية التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة العنف،إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحدا،بل يختلف من جولة إلى أخرى طبقا للإختلافات و التمايزات المرتبطة بالتركيب الاجتماعي والثقافي و البناء السياسي و الظروف الاقتصادية .(88).

8-المقاربة الإعلامية لظاهرة العنف:

تلعب وسائل الإعلام دورا هاما في التأثير على الأفراد في عملية التنشئة الإجتماعية،فيتأثرون بالكلمة المكتوبة أو المطبوعة أو المذاعة،أو بالصورة المشاهدة.وتزودهم بالمعلومات والأخبار و الأفكار و الإتجاهات،وتعمل بطرق متعددة باستمالة الأشخاص الذين توجّه لهم الرسالة،وتتيح لهم فرص الترويح والترقية،غير أن تأثيرها قد يكون سلبيا أو إيجابيا،وعلى حد قول روسو:"إنّ الطفل منذ صغره مجبور على تقليد ما يراه خيرا كان أوشرا،وكل المرئيات التي تصادفهم تنعكس في نفوسهم".(89).

فهي تحدث تأثيرا على شخصيات الأطفال والمراهقين في ثقافتهم ومعارفهم واتجاهاتهم،ونظرا لهذا التأثير فإن هناك من يعتبر أن وسائل الإعلام هي من تتسبب في العنف،ويلقي على عاتقها مسؤولية انتشاره لما لها من تأثيركبير على شخصية المتلقي،ومن ثم تساهم في انتشار العنف.

إنّ نتائج كثيرة من البحوث والدراسات تؤكد أن وسائل الاتصال الجماهيري وفي مقدّمتها التلفزيون تلعب دورا مهما في حدوث وانتشار ظاهرة العنف،وعلى الرغم من استمرار الجدل حول هذا الأثر،فإنّ معظم الآراء تجمع على وجود علاقة بين مشاهدة التلفزيون كوسيلة إتصال و السلوك العدواني.(90)

ويذهب بعض علماء الإعلام والإجتماع إلى أن المضمون المفعم بالجريمة والعنف والقتل و التعذيب يؤدي إلى ظهور سلوكيات منحرفة بين مشاهديه.ففي إطار تحليل انتشار موجات العنف في المجتمعات المعاصرة،و تزايدها،وتعدّد أشكالها وأساليبها،وتنوع أسبابها ومسبباتها،توصل هؤلاء إلى نتيجة تبدو مؤكّدة مفادها أن للتلفزيون وغيره من وسائل الإتصال الجماهيري طرائق قوية للتعليم،ومصادر مهمة للتأثير،وأن المشاهد العنيفة عبر الشاشة تحفّز على ظهور السلوكيات العنيفة. وتشير في هذا الصدد العديد من الدراسات التي أجريت حول دور التلفزيون في نشر العنف،أنّه يمكن أن يتعلّم الأفراد سلوك العنف من مشاهدة برامج العنف بتنميط سلوكهم حسب سلوك الشخصيات التي تعرضها برامج العنف،وتنطبق هذه النظرة بشكل أقوى على الأطفال الصغار حيث يكون لبيئتهم تأثيرها الهام على ما يتعلّمونه.ويرى شرام و زملاؤه أنه لا يوجد شك في وجود علاقة بين ازدياد جرائم العنف و ازدياد البرامج المليئة بالسلوك الإجرامي و الأعمال العنيفة في السينما و التلفزيون.(91).

كما أشار *Bundura* و زملاؤه إلى أنّ البحوث التي درست أثر مشاهدة العنف الذي تمّت محاكاته لمشاهدة تلفزيونية عنيفة،أكّدت على خلاف عملية التعلم بالمحاولة والخطأ البطيئة نسبيا،أن الأطفال يميلون أكثر إلى تعلّم السلوكيات العنيفة بسرعة،وبكميات أكبر في بعض الحالات عن طريق تعرّضهم للمشاهد العدوانية العنيفة التي

يشاهدون حدوثها مباشرة من خلال محاكاتها من قبل الكبار على مرأى منهم.وقد عكف لمدة تزيد على العشرسنوات لدراسة أثر التلفزيون على الأطفال والكبار في ظروف مختلفة،حيث أجرى سلسلة من التجارب للكشف عن إمكانية تقليد السلوك العدواني عند الأطفال.فقسّم عينة الدراسة إلى أربع مجموعات:عرضت الأولى مشاهدة نماذج من الكبار تمارس حركات عنيفة ضد دمى مطاطية،وشاهدت الثانية شريطا مصوّرا لنفس النماذج المحاكية للسلوك العدواني نفسه،وشاهدت الثالثة صورا متحركة لشخصية عنيفة،ولم تشاهد الرابعة (المجموعة الضابطة) شيئا من هذه الصور و السلوكيات.

وقد أظهرت النتائج أن النماذج المحاكية للسلوك العنيف أحدثت آثارا عالية لدى المجموعات الإختبارية،حيث أظهر أطفالها سلوكات جسمية و لفظية عنيفة،صاحبتها حركات إضافية تعلّموها من المحاكين.في حين أبدى أطفال المجموعة الضابطة سلوكات عنيفة طبيعية ترجع إلى ما تعلّموه من تجاربهم الحياتية العامة.

وتبيّن من دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على 110 من معاقبين في مؤسسة لإعادة التربية أن 49% من هذه المجموعة أعطتهم الأفلام العنيفة الرغبة في حمل السلاح،و 22 %منهم أعطتهم الرغبة في السرقة ومقاتلة الشرطة.

وتوصل *Blumer* و*Houcer* من خلال دراسة أجراها على252 فتاة منحرفة بين سنّي14-18 أن25%منهن مارسن العلاقات الجنسية نتيجة مشاهد جنسية مثيرة في الأفلام،و41%منهن قادتهن المشاهد إلى الحفلات الصاخبة و المسارح الليلية،و54% منهن هربن من المدرسة لمشاهدة الأفلام، و17% تركن المنزل لخلاف مع الأهل حول ذهابهن إلى السينما.(92)

وأكّدت دراسة قام بها Belsen لمعرفة العلاقة بين مشاهدة العنف في التلفزيون،وبين إكساب صيغ العنف في الحياة العملية أنّ المشاهدين الذين يشاهدون الكثير من برامج العنف في التلفزيون تتميز سلوكاتهم بالعنف بدرجة تزيد مرتين عن أولائك الذين لا يشاهدون إلا القليل من هذه البرامج، وأن هناك برامج تلفزيونية تتسبب في انتشار العنف،مثل أفلام رعاة البقر،مباريات الملاكمة و المصارعة،وغيرها من البرامج التي تظهر العنف وكأنّه سلوك طبيعي.(93)

ومن الدراسات العربية في هذا المجال،دراسة كويتية حول أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة،و قد كشفت عن أن39%من أفراد العينة يقلدون ما يشاهدونه من أفلام العنف باستخدام مسدس أطفال اللعبة،وتعرف هذه النسبة زيادة ملحوظة بين الذكور عن الإناث 47،30,4%،وسجلت حالات السرقة أعلى النسب حيث بلغت60% ثم حالات السلوك العدواني 55 %،ثم حالات الجرائم الخلقية 42.9%،وحالات الغياب عن المدارس41.7%.كما بينت الدراسة أن الذين يقلّدون تتزايد نسبتهم بتزايد عدد أفلام العنف التي يشاهدونها،فقد كانت أعلى فئة من هؤلاء المقلّدين،ومن بين الذين شاهدوا من 30 إلى 50 فلما من أفلام العنف والرعب.

ويرى باحثون آخرون أن التلفزيون يقوم بدور المعلّم للسلوكيات والمعلومات لمشاهديه،فالعنف في التلفزيون أو غيره من وسائل الإعلام حسبهم يزيد من إحتمال العدوانية لدى المتلقين،ليس فقط من خلال تزويدهم بفرص التعلّم العدوانية،ولكن أيضا من خلال تقديم شخصيات شريرة تقدّم بدورها نماذج سلوكية للمشاهدين.(94)

لقد حذّر كثير من العلماء والباحثين في مجالات الإجتماع،النفس،التربية،والإعلام من الإكثار من برامج التلفزيون التي تحدث آثارا سلبية على المشاهدين خاصة الأطفال والشباب منهم،لتضمّنها أنواعا من العنف والجريمة،و أشكالا من المواقف و السلوكات التي تنافي الأخلاق والآداب العامة، و تؤدي إلى التفكك و الإنحلال الإجتماعي والأخلاقي.

-المراجع المعتمدة في الفصل الثالث:

1-محمّد داود:الأدباء،الشباب والعنف،في العنف مساهمات في النقاش،مجلة إنسانيات،عدد10،جانفي-أفريل 2000،وهران،مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية،2000،ص.28

2-سحر سعيد:نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي،دار دمشق،1981،ص.10

3-تأليف مجموعة من المختصين:المجتمع و العنف،مرجع سبق ذكره،ص9.

4-K.Lorenz:la violence,ed Lamarion, Paris 1987; p 169

5 –Y. Michaud : violence ; encyclopédie universalis5 .paris. 1999 .

6-مصطفى كاك:الفلسفة والعنف من وجهة نظرإيريك فايل على:*www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid*

7-محمّد الدكالي:تأملات فلسفية في ثنايا العنف،على: *www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid*

8-زكريا إبراهيم:مشكلات فلسفية،المشكلة الخلقية،القاهرة،مكتبة مصر،دون سنة،ص89-94 .

9-زكريا إبراهيم:التربية بين التقليد والتجديد،مجلة التربية،بيروت،السنة الأولى،عدد3،فبراير1960،ص 2-5

10-زكريا إبراهيم:برجسون،القاهرة،دار المعارف،ط2،دون سنة،ص 188-189.

11-لويس كامل مليكه:علم النفس الإكلينيكي،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980،ص55.

12-علي الدين هلال:التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية،في مجلة الأفق العربي، القاهرة العدد9،1989،ص25-35.

13-كمال إبراهيم مرسي: القلق و علاقته بالشخصية،القاهرة،دار النهضة العربية 1983 ص35-37.

14-العنف إضاءة أنثروبولوجية،حوار مع عبد الله حمودي علي www.rezgar.com/debat/show.art.asp

15-la violence, in www.members.fortunecity.com/2000-2001

16-محمد عبده محجوب:مقدمة في الأنثروبولوجيا،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،1985،ص 37-.38

17-وفاء محمد:العنف السياسي والإجتماعي والثقافي،القاهرة،دار غريب للنشر،ص136-.139

18-M-Mead :mœurs et sexualité en océanie ;trad G.Hearassus Paris ;Plon ;1963.

19- العنف إضاءة أنثروبولوجية،حوار مع عبد الله حمودي،نفس المرجع السابق ذكره.

20-وفاء محمد،نفس المرجع،ص 140 .

21-G. Perrin:psychanalyse et criminologie, Paris;Ed Bordas, pp18-24

22-E. Pesh : la pensée de Freud ; Paris;ED Bordas ;1946 ;pp56-70

23-سيجموند فرويد:الموجز في التحليل النفسي،ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القفاش القاهرة،دار المعارف،دون سنة،ص 88.

24-خليل وديع شكور:العنف و الجريمة،بيروت،الدار العربية للعلوم،1997،ص41.

25-J.Boutonnier :L'angoisse ; Paris;ED .Puf; 1985; P29-33

26-مجموعة باحثين:العنف بين طلاّب المدارس،بعض المتغيّرات النفسية،الإرتباطات والمنبّئات،القاهرة،المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية،2004،ص 30 .

27-نفس المرجع السابق ذكره،ص 31 -32.

28-معتز عبد الله عبد اللطيف خليفة:علم النفس الإجتماعي،القاهرة،دارغريب للنشر، 2001،ص.685

29-هبة محمد علي حسن:الإساءة إلى المرأة،مرجع سبق ذكره،ص 43.

30-مجموعة باحثين:العنف بين طلاّب المدارس،نفس المرجع السابق ذكره،ص 35-36.

31-أ.ف.تبروفسكي،م.ج.ياروشنسكي:معجم علم النفس المعاصر،ترجمة حمدي عبد الجواد،عبد السلام رضوان،القاهرة،دون سنة،ص257-.258

32-يفيد فونتا:الشخصية والتربية،ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل،وصلاح محمد نوري داود،العراق، مطابع التعليم العالي،1986،ص156.

33-هبة محمد حسن ،نفس المرجع،ص.44

34-مجموعة باحثين :العنف بين طلاّب المدارس،نفس المرجع السابق ذكره ص 41-.42

35-نفس المرجع السابق،ص 44.

36-المرجع نفسه،ص59-61 .

37-المرجع نفسه،ص45 .

38-تأليف مجموعة متخصصين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي، مرجع سبق ذكره،ص 84-.85

39-آلان سوينجد:تاريخ النظرية في علم الاجتماع،ترجمة السيد عبد العاطي السيد،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،1996، ص 283.

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

40-جي روشي:علم الإجتماع الأمريكي،دراسة لأعمال تالكوت بارسونز،ترجمة وتعليق محمد الجوهري وأحمد زايد،جامعة القاهرة،سلسلة علم الإجتماع المعاصر،الكتاب الثاني و الأربعين،ط1981،1،ص .80

41-نعيمة نصيب،نفس المرجع السابق ذكره،ص 213-.114

42-تأليف مجموعة متخصصين :المجتمع و العنف،ترجمة الأب زحلاوي،مرجع سبق ذكره ص 78-.79

43-J.Duvignaud :l'Anomie hérésie et subversion;Paris ,ed Anthropo;1973,p43

44-ibid;p54.

45-Ibid p 10.

46-آلان سيونجود:تاريخ النظرية في علم الإجتماع،مرجع سبق ذكره ص 304-305.

47-R.Merton:Elément de théorie et de méthodes sociologique, structure sociale,Anomie et déviance, Paris,ed Plon,1965 p201

48-ibid p p :214-220.

49-تأليف مجموعة من المتخصصين، ترجمة الأب إلياس زحلاوي،مرجع السابق ذكره،ص .77

50-آلان سونجود:نفس المرجع السابق ذكره،ص 304-.305

51-السيد يسين:التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة،دراسات في التنمية و التغير الاجتماعي بيروت،معهد الإنماء العربي،1981، ص.171

52-K.Marx:les luttes de classes en France;ed :sociales ;paris 1970 p 102.

53-H.Lefevre :Sociologie de Marx;ed p.u.f.,Paris,1966,p14.

54-تأليف مجموعة من المتخصصين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،مرجع سبق ذكره،ص .92

55-Michaud :violence ;inwww.fse.ulaval.ca/dp/morale/violence.du 23/01/2003.

56-تأليف مجموعة من المتخصصين، مرجع سبق ذكره،ص .92

57-K.Marx:Contribution à la critique de l'économie politique ed Sociales ;Paris ;1957 ;p45

58-IBID, p 550-52

59-سامية خضر صالح:إستراتيجية مواجهة العنف، رؤية نقدية و دراسة تطبيقية،القاهرة،مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،2003،ص.42

60-السيد عبد العاطي السيد:صراع الأجيال،دراسة في ثقافة الشباب في علم الإجتماع وقضايا الإنسان و المجتمع،الكتاب الثالث عشر،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1990،ص.46

61-برهان غليون:إغتيال العقل:محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية،القاهرة،مكتبة مدبولي ،1990، ص68-.95

62-عادل مجاهد شرجي، ثقافة العنف في اليمن،مرجع سبق ذكره.

63-السيد عبد العاطي السيد: نفس المرجع السابق ذكره،ص.45

64-سامية خضر صالح،نفس المرجع،ص .43

65-السيد عبد العاطي،نفس المرجع السابق ذكره،ص47-60

66-مصطفى التير:العنف العائلي،الرياض،مطابع أكاديمية نايف،1997،ص.40

67-سامية خضر صالح:،نفس المرجع السابق ذكره،ص 42 .

68-تأليف مجموعة متخصصين،نفس المرجع،ص85.

69-سامية خضر صالح، نفس المرجع السابق ذكره، ص 42 .

70-تأليف مجموعة متخصصين،نفس المرجع،ص 85-.86

71-أحمد زايد:العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،المجلد الأول،القاهرة،المركزالقومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية،2002،ص56-.57

72-نفس المرجع،ص63-64 .

73-بيير بورديو:العنف الرمزي(بحث في أصول علم الإجتماع التربوي)ترجمة نظير جاهل،بيروت،المركز الثقافي العربي،ط1994،1 ، ص6-.19

74-يوسف ميخائيل أسعد:نفس المرجع،ص60-.61

75-نفس المرجع ،ص.103

76-خليل وديع شكور:نفس المرجع السابق ذكره،ص113.

77-علي وطفة:مظاهر التسلط في الثقافة العربية المعاصرة،الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة منتوري، عدد11، 1999،ص.17

78- نفس المرجع،ص.18

79-علي وطفة:المظاهر الإغترابية في الشخصية العربية،الكويت،مجلة عالم الفكر،1998 ،ص.250

80-مجموعة من المتخصصين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،مرجع سبق ذكره ص.107

81-إريك فروم:الإنسان بين الجوهر و المظهر،ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة،الكويت،العدد 140، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،.1989

82-مجموعة من المتخصصين، ترجمة الأب إلياس زحلاوي،نفس المرجع،ص .97

83-Karl Marx :contribution à la critique de l'économie politique, Paris ; ED Sociales ; 1957 pp45-48

84-تأليف مجموعة من المتخصصين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،نفس المرجع،ص .106

85-محمد خضر،نفس المرجع السابق ذكره،ص.91

86-جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،مرجع سبق ذكره،ص.54

87-بخوش مصطفى:العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي،في العنف والمجتمع،مداخل معرفية متعددة مرجع سبق ذكره،ص .598

88-المرجع نفسه،ص.599

89-ثناء العاصي:تربية الطفل،نظريات و آراء،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1999،ص.142

90-نبيل حسن:التلفزيون و انحراف الشباب،القاهرة،تاب مجلة الإذاعة والتلفزة،1975،ص.129

91-شرام و زملائه:التلفزيون وأثره في حياة أطفالنا،ترجمة زكريا سيد حسن،القاهرة،الدار المصرية للتأليف و الترجمة،1965،ص 13-.14

92- علي محمد جعفر:الأحداث المنحرفون،دراسة مقارنة ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات،ط1984،1 ص .92

93-محمد كامل عبد الصمد:التلفزيون بين الهدم و البناء،الإسكندرية،دار الدعوة،ط1993،2،ص .93

94- حمدي حسن:مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الإتصال،القاهرة،دار الفكر العربي،1987،ص143 .

الفـــــــــصـــل الـــرابع

الفصل الرابع

مقاربة تحليلية للفعل العنفي الموجّه ضد المرأة

تمهيد

1-محاولة تأريخية لظاهرة العنف الموجّه ضدّ المرأة

2-المرأة و العنف الموجّه ضدّها إحصائيا

3-بعض أشكال العنف الموجّه ضد المرأة

3-1-العنف الموجه ضد المرأة أسريا

3-1-1- العنف الجسدي

تمهيد:

لقد أوضحت دراسات عديدة للمرأة في المجتمع الإنساني عموما أن وضعها كان استثنائيا في علاقتها مع الرجل منذ الحضارات العليا القديمة،فمع أهميتها ودورها الهام في العائلة وفي المجتمع نجد أنهما أخذا بالإنحسار التدريجي منذ سيطرة النظام الأبوي على وسائل الإنتاج وعلاقاته.(1)

فمنذ صورة الرجل،صاحب العصا والممسك بشعر المرأة يجرّها من ورائه،طويلة هي الطريق التي قطعت على ما يبدو في علاقة الرجل بالمرأة،ومع ذلك نرى عبر تنوع الأزواج البشرية أن"الآخر-الرجل"أو"الآخر-المرأة"يخضع لسلطان صورة مستهلكة ضاربة بجذورها في التمثلات الجماعية، تتناقلها التربية،وتستبطنها غالبية النساء والرجال،صورة مستهلكة ما تزال العلاقة فيها بين الجنسين تقوم على خضوع المرأة للرجل،وما تزال هذه الصورة قائمة حتى الآن.(2)

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

إن العنف ضد المرأة ظاهرة تاريخية قديمة قدم البشرية ذاتها،فهو النتيجة الحتمية للتمييز ضدها،وتاريخ العنف ضد المرأة و الإساءة إليها من قبل أفراد الأسرة أو الأقارب أو الأصدقاء أو الغرباء سجّل أمثلة كثيرة على أشكال العنف الذي وقع –و يقع– على النساء.

يمثل العنف ضد المرأة آلية من الآليات الإجتماعية الخطيرة التي ترغم المرأة على أن تشغل مرتبة أدنى،هي أيضا ظاهرة عالمية تعاني منها المرأة في كل مكان وأينما كانت،وإن اختلفت أشكالها.و على الرغم من الإنتشار الواسع لهذه الظاهرة،إلاّ أنها لم تحظ بالإهتمام الكافي إلاّ مؤخرا،حيث بدأت الحركة النسوية العالمية تؤكد أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بحقوق الإنسان،واعتبار العنف ضد المرأة إنتهاكا صارخا لحقوقها الأساسية.بدأ ذلك بالخصوص في نهايات القرن العشرين أين جاءت محاولات عديدة لتحديد هذا النوع من العنف الذي لا يتم فيه استخدام الأسلحة الحديثة، ولا تصلح معه المفاوضات السياسية،و لا حتى المواجهات المسلّحة،لأنه ببساطة عنف ضد المرأة...

لم يعرف هذا النوع من العنف حدودا جغرافية أو حضارية،و لم يقتصر على مجتمعات معينة،بل ينتشر في كافة الطبقات الاجتماعية،و بين كافة المستويات التعليمية،و رغم كل هذا لم يتم دراسته و تشخيصه بشكل جدي،والبحث عن طرق ناجعة لمعالجته،أو توفير الدعم المساند للمرأة التي تتعرض للعنف إلاّ مؤخرا أين أكدت بعض الدراسات أنه يرتبط بمجموع عوامل تجعل من المرأة ضحية لعدوان الرجال لعل أهمها الإطار الثقافي،وأنه لا يمكن البحث فيه إلاّ في إطار الثقافة و المجتمع و التاريخ،إذ شكّلت هذه الأرضية الإجتماعية والثقافية مجالا لممارسة العنف ضد النساء كما تؤكد ذلك الأبحاث المعاصرة.

فبالإضافة إلى كونه ظاهرة تاريخية لازمت تطور الإنسانية،يُعد العنف ضد النساء ظاهرة إجتماعية متعددة الأبعاد،عرفتها كل المجتمعات و الطبقات الإجتماعية،حيث تُبيّن لنا دراسة ميدانية معاصرة قام بها الباحث الأمريكي *Levinson* حول 90 مجموعة ثقافية تمثل 60 منطقة جغرافية وثقافية عبر العالم أن العنف يوجد داخل كل المجتمعات،و أنه داخل الأسرة يأخذ أشكالا فعلية و ملموسة ،
ويستهدف بشكل أساسي النساء،كما بيّنت نفس الدراسة أن مرتكبي العنف هم في الغالب رجال.(3)

1-محاولة تأريخية لظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة:

قضية المرأة قضية تاريخية،تضرب جذورها عميقا في حياة الجماعة البشرية إلى الزمن الذي ظهرت فيه الملكية الخاصة،على الأرجح،وظهر معها الإستلاب واستغلال الإنسان للإنسان.وما يجعلنا نميل إلى ترجيح ذلك،أن المرأة لا تزال تعامل على أنها ملكية خاصة شأنها شأن ما كان يملكه الرجل من عبيد و إماء.بل نكاد نقول أنها الأثر المتبقي من النظام العبودي القديم،و المتخفي في ثنايا النظام العبودي الجديد الذي رفع الملكية الخاصة إلى مصاف المقدسات،بل جعلها المقدس الوحيد في الواقع الفعلي،وفصلها عن المجتمع،ثم عن العائلة.ومن الصعب أن يجد المرء تفسيرا آخر لاستمرار دونية المرأة و تبعيتها للرجل غير نتوج العلاقات والقيم الإجتماعية عن شكل الملكية،بل عن نمط الإنتاج الإجتماعي الذي يتحدد بها.

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

إن تاريخ المجتمع الإنساني كله كان عرضة لتيارات متوالية من الجمود والحرية،من التزمت و التحلّل،من الحجر على النساء و التفريط في ضبطهن.فإذا حاولنا أن نضع رسما بيانيا لتاريخ وضع المرأة وجدنا أن خطه البياني يتذبذب ذبذبة شديدة بين كل عصر و عصر،و بين كل بيئة و بيئة.

و الحديث عن وضع المرأة،و ما صادفها في تاريخها من عوامل الإنحطاط و التدنّي،يعني الحديث عن مئات من القرون،فكل عصر من عصور التاريخ،وكل مدنية من المدنيات قد نظرت إلى المرأة نظرة خاصة،بعضها كبِّر الفوارق بينها و بين الرجل حتى نزلت المرأة إلى الحضيض الأدنى،و بعضها قلّل من شأن هذه الفوارق حتى ارتفعت المرأة إلى السماء.فقلّ شأنها في البيئات التي شاركت الرجل في أعماله،و ساعدته و لم تكن عبئا عليه،و ازدادت الفوارق في البيئات التي اتسعت فيها الفجوة بينها و بين الرجل مثل بيئات الصيد و القنص التي لم يكن للمرأة من القوة ولا من الإستعداد ما يؤهلها لمساعدة الرجل،فانحط شأنها،و في بيئات الزراعة و التجارة ساعدت المرأة الرجل فارتفع شأنها.(4)

فإنه وفي معظم الثقافات،كانت المرأة في منزلة أقل بكثير من الرجل،وكانت جسدا فقط لا اعتراف بحقوقه،فحُرمت من الميراث ومن الكثير من حقوقها،إذ نجد المرأة في الصين تحتل مكانة مهينة انتشرت فيه عادة تكسيح أقدام الفتيات الصغيرات رغبة في جعلهن عديمات الحيلة،وقد كتبت إحدى السيدات رسالة قديمة تصف فيها وضع المرأة،فكان مما جاء فيها:"..شغلن نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري،و يجب أن يكون من نصيبنا أحقر الأعمال..."

وفي الهند كانت المرأة تخاطب زوجها في خشوع قائلة (يا مولاي ويا سيدي) و أحيانا(يا إلاهي)،تمشي خلفه بمسافة،وقلّما يُوجّه إليها هو كلمة واحدة،وكانت لا تأكل معه بل تأكل ممّا تبقّى منه،و بعد وفاة زوجها تُقيّد بالسلاسل و الأغلال و تُحرق مع زوجها في آتون واحد.

أما المرأة اليابانية فأهم صفاتها الطّاعة،يتم تعليمها منذ الصغر مبادئ الطاعات الثلاث:طاعتها لأبيها قبل زواجها،و لزوجها عندما تتزوج،و لإبنها الأكبر بعد موت زوجها،وهي بذلك تشب على أنها أقل شأنا من الرجل.كما كانت من العادات القديمة في المجتمع الياباني أن المرأة عندما يتوفى زوجها تحلق رأسها وتلبس الملابس الكئيبة وليس لها الحق في الميراث،لهذا قيل:"أن اليابان جنّة الرجال".

وفي اليونان يعزو أرسطو سقوط"أسبرطة"و اضمحلالها إلى الإسراف في الحقوق الممنوحة للمرأة، فهو يرى "أن المرأة للرجل كالعبد للسيد،و العامل للعالم،و البربري لليوناني،وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة،و أن الحقوق الممنوحة للمرأة في أسبرطة لم تأت لها كحق مكتسب ولكنها كانت إضطرارية لأن الرجال كانوا يعملون بالقتال ومشغولون به عن غيره،فكانوا يتركون ما عداه لتصرف المرأة في غيبتهم".(5)

أما في الرومان فقد كان رب الأسرة هو رئيسها الديني وحاكمها السياسي والاقتصادي،ترجع إليه الحقوق كلها،أمّا المرأة فلم يكن لها أهلية أو شخصية قانونية إذ كان القانون يُعد الأنوثة سببا أساسيا من أسباب انعدام الأهلية كحداثة السن والجنون.و في أحد الإجتماعات للبحث في شؤون المرأة قرّروا أن المرأة كائن لا نفس له،يجب عليها ألاّ تأكل اللحم،و ألاّ تضحك،و ألاّ تتكلم،و أن تمضي جميع أوقاتها في الخدمة و الخضوع،و بلغ من احتقارهم لها أن منعوها من الكلام.(6)

وعن أحوال المرأة في مجتمع جاهلية العرب وقبل ظهور الإسلام،فقد هوت فيه إلى الحضيض وحرمت من أبسط حقوقها الإنسانية و هو حق الحياة،حيث توأد البنات وتُسبى في الحروب،و تُحرم من الميراث،بل كانت لا رأي لها في زواجها،و لوليها أن يزوجها من يشاء دون أخذ رأيها، و كانت تورث مع المتاع إذا تُوفي زوجها.

و في المجتمع اليهودي عامل اليهود المرأة معاملة الخدم،و كان لأبيها الحق أن يبيعها وهي قاصر،و لم تكن ترث إلاّ إذا لم يكن لأبيها بنون.وتقرّر الشريعة اليهودية أنه إذا توفي شخص بدون أن ينجب أولادا ذكورا تصبح أرملته زوجة تلقائية لشقيق زوجها رضيت بذلك أو كرهت.(7)

لنا–كان تاريخها طويل وقديم،إنتشرت في كل أنحاء العالم.وقد بدأ الإهتمام بها لعدة أسباب أهمها:

- حركة تحرير المرأة التي شملت معظم أنحاء العالم،و اهتمامها بالمرأة وبحريتها وحقوقها،وعدم الإساءة إليها.
- ما أشارت إليه الدراسات من خطورة الإساءة إلى المرأة على صحتها الجسمية والنفسية أثناء تناولها السيدات المُعنّفات،و اللاتي تُقمن في بيوت الإيواء في المجتمعات الغربية.
- عدم إهتمام الدراسات منذ فترة طويلة بدراسة هذه الظاهرة،و ما يترتب عليها من آثار سلبية على الصحة الجسمية و النفسية للمرأة رغم تزايد الإهتمام بدراسة الإساءة للأطفال.
- حالة اللاّمبالاة والإهمال لهذه الظاهرة من قبل الرجال–خاصة الأزواج–،و من ثم بدأت الحاجة إلى دراسة الإساءة إلى المرأة وما ينتج عن هذه الإساءة من آثار على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة.(8)

2-المرأة و العنف الموجّه ضدها إحصائيا:

تعتبر ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة ظاهرة عالمية،تعاني منها المرأة منذ أقدم العصور،وفي كلّ بلد أيا كان عمرها،وضعها الإجتماعي،الإقتصادي،السياسي،درجتها العلمية،أو إنتماءها الديني.

و نشير هنا إلى أن العنف ضد المرأة واحد في كل المجتمعات والثقافات،لكن أشكاله مختلفة باختلافها،فما يُعدّ عنف في مجتمع ربّما لا يكون كذلك في مجتمع آخر و العكس صحيح،وهذا يعني أن طبيعة البناء الإجتماعي للمجتمع وما تُفرزه أنظمته من معايير و قيم هي التي تُحدّد اتجاه العنف و سلوكه.

فقد أجمع الباحثون على أن العنف ضد المرأة ظاهرة منتشرة في الشرائح و الطبقات الإجتماعية كافة،وهو قضية عالمية حديثة البحث،ظهرت في غرب أوروبا وجنوب أمريكا واستراليا والمجتمع العربي،ففي فرنسا 95% من ضحايا العنف نساء،و 51%من النساء يقعن ضحية تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن،و في كندا 6%من الرجال يمارسون العنف ضد زوجاتهم،وفي الهند 8 من 10 نساء يقعن ضحايا للعنف،و في البيرو 70% من الجرائم المسجلة لدى الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من أزواجهن...هذا وتختلف درجة العنف وشدته من مجتمع إلى آخر، فالمجتمعات الريفية تحظى بنسبة أكبر من المجتمعات المتحضرة.(9)

يضيف شتراوس في دراسته التي أنجزها عام1981 إلى أن حوادث العنف الزوجي منتشرة في50 إلى 60%من العلاقات الزوجية في الولايات المتحدة،في حين قدّر روسل هذه النسبة ب21 %،وقدّرت باغلو النسبة بأنها تتراوح بين 25 و 35%.

كما بيّن *Appleton* في بحثه الذي أجراه عام 1980 على 620 إمرأة أمريكية أن 35% منهن تعرّضن للضرب مرة واحدة على الأقل من قبل أزواجهن.ومن جهتها أشارت *Walker* إستنادا إلى بحثها الذي نشرته في عام 1984 إلى خبرة المرأة الأمريكية الواسعة مع العنف الجسدي،فبيّنت أن 41% من النساء أفدن أنهن كنّ ضحايا العنف الجسدي من جهة أمهاتهن،و 44% من جهة آبائهن،كما بيّنت أن44% منهن كنّ شهودا لحوادث الاعتداء الجسدي لآبائهن على أمهاتهن.(10)

وتضيف إحصائيات أخرى أنّ مليوني إمرأة فرنسية كنّ ضحية العنف سنة 1995،أما بالنسبة للزوجات ضحايا العنف الجسدي وحده في كندا فقد بلغ عددهنّ مليون إمرأة خلال سنة 1988.(11)

وقد أظهر تقرير أصدرته الأمم المتحدة في 2001،أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرّضت للضرب أو الإكراه على ممارسة الجنس أو إساءة المعاملة بصورة أو بأخرى،إذ غالبا ما تتم هذه الإنتهاكات لحقوق المرأة بواسطة إنسان يعرفه جيدا:الزوج،الأخ،الأب..،ولا يعير في ذلك مسألة السن أو مكانتها الإجتماعية أيّ اهتمام.(12)

وأكد صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة"اليونيسيف" أنه لم يتحقق تقدما كبيرا في خفض معدلات العنف المنزلي الذي يستهدف النساء و الفتيات،و أن العنف ضد النساء لا يزال شائعا على نحو وبائي بالرغم من التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مؤتمر "بيكين" لخفض هذه الظاهرة،وأن أكثر المجتمعات تعرضا لهذه الظاهرة جنوب آسيا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط و الصين.

ويضيف التقرير إن حوالي مليونين ونصف المليون إمرأة يتعرضن للختان سنويا،بينما لا تزال عمليات القتل فيما يسمى بجرائم الشرف شائعة في دول مثل باكستان والأردن،إضافة إلى حدوث زيادة كبيرة في ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء على أيدي أزواجهن في القارة الإفريقية،و أشار إلى أن هذه الظاهرة تساعد في انتشار مرض الأيدز،وأن 44 دولة فقط على مستوى العالم هي التي أصدرت تشريعات لعلاج ظاهرة العنف المنزلي،بينما نجح عدد صغير من الدول المتقدمة في استصدار تشريعات مناهضة للإغتصاب داخل مؤسسة الزوجية.

و تضيف منظمة العفو الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان في تقرير معنون ب:"أجساد مكسورة وعقول مشتتة"أن ملايين النساء يتعرضن يوميا للتعذيب والإغتصاب والضرر من قبل أفراد أسرهن أو رؤسائهن في العمل بصفة خاصة،و أن التعذيب يتغذى على ثقافة عالمية ترفض فكرة المساواة في الحقوق مع الرجال،و تبيح العنف ضد النساء،وأن واحدة من كل خمس سيدات تتعرض لاعتداء جسدي أو جنسي،و أن هناك إمرأة تتعرض للضرب كل خمسة عشر ثانية في الولايات المتحدة الأمريكية،وأن 700 ألف تتعرضن للإغتصاب سنويا،و أن أكثر من 40%من النساء الهنديات يتعرضن للضرب و الصفع أو الإعتداء الجنسي،أما في فرنسا فإن 95% من ضحايا العنف نساء، 51% منهن يقعن ضحية تعرضهن للعنف من قبل الزوج.(13)

أما التقرير الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2006 فقد كشف عن أشكال مختلفة من العنف الموجّه ضد المرأة في العالم،إذ تضمن حجم الإنتهاكات الصارخة التي تتعرض لها النساء حول العالم إعتمادا على مسح عالمي شامل،وعبر مساهمة خبيرات دوليات في شؤون المرأة حول العالم،إضافة إلى مساهمة المؤسسات الحكومية

الرسمية و المؤسسات غير الحكومية،أكّد أن العنف ضد المرأة يتأثر بدرجة تقدم أو تخلف السياق الاجتماعي الذي توجد فيه،فالعنف يزداد حيث تواجه المرأة مستويات معيشية متدنية،و العكس أيضاً صحيح.و قد رصد التقرير أشكالاً عديدة للعنف ضد المرأة في أماكن كثيرة من العالم يمكن إجمالها على النحو التالي:وجود عنف داخل الأسرة كأولى الوحدات التي تنشأ وتنمو فيها الأنثى،حيث يشير التقرير إلى الضرب،و الأشكال الأخرى من العنف بين الشريكين الحميمين،بما في ذلك إغتصاب الزوجة،العنف الجنسي،العنف المتصل بالمهر، وأد البنات،الإعتداء الجنسي على الأطفال الإناث في الأسرة،ختان الإناث،الزواج القسري،العنف من غير الزوج،و العنف المرتكب ضد العاملات في المترل.

كما تتعرض المرأة للعنف والتحرش الجنسي والإغتصاب في أماكن العمل،وغيرها من المؤسسات الإجتماعية الأخرى التي ترتادها.إضافة إلى ذلك،أشار التقرير إلى العنف الذي تمارسه الدول ذاتها ضد النساء من خلال تحيز التشريعات والقوانين ضد المرأة وضد أوضاعها المعيشية،وأشكال العنف التي تواجهها،و ما يمكن أن يرتكبه مندوبوا الدول ذاتهم من عنف في الشوارع،وفي أوضاع الحجز، بما في ذلك العنف الجنسي والإغتصاب والتحرش الجنسي.(14)

3- بعض أشكال العنف الموجّه ضد المرأة:

هذا يعني أن أشكال العنف ضد المرأة واسعة،وتشمل جميع النواحي الحياتية لها في المجتمع،ومرتبطة إرتباطا وثيقا بمفهوم التمييز الذي تعاني منه،و منه نجد أنه من الصعب طرحها كلّية نظرا للتصنيفات المتعددة التي تقدّم بها بعض الباحثين و التي أعدنا تصنيفها،علما أن المرأة قد تعيشها أحد الأشكال المطروحة،أو تعيش بعضها،أو تعيش غالبيتها،و ربما جميعها في آن واحد،لذا فقد جعلناها مفتوحة تبعا لمحدّدات الظاهرة العنفية بدءا بالوضع العنفي،الشخص الذي مارس العنف على المرأة،فضاء التعنيف،وسائل التعنيف، آثار التعنيف،و غيرها من المحددات.

3-1-العنف الموجه ضد المرأة أسريا:

يضم المترل بحكم كونه مكانا لتجمع الأهل و الأبناء و الأقارب أفرادا يختلفون في الرغبات والميول والتوجهات،وفي أسلوب التفكير والتعاطي،وفي القدرة على تأمين الإشباع وعلى تحقيق الأهداف، ممّا يعني حصول فرص للإختلاف والتعارض والمواجهة بين الأفراد القاطنين فيه،ومما يؤدي تاليا لعدم احترام بعض المواقف وارتفاع حدّة التصادم والإختلاف،وإلى استخدام بعض أساليب الضرب و التعنيف.

هذا العقاب الذي يتخطّى المستوى الطبيعي و المقبول،يكون نتيجة لانفعال قوي،أو لتحقير الآخر و تشييئه،أو يكون وسيلة إنتقامية ضد الغير.و هذا العقاب غير المبرر،و غير المقبول،يغلب عليه الطابع العنفي الذي يولّد اضطرابات علائقية تطال جميع أفراد الأسرة ومن يتعامل معها.(15)

يعرف العنف الموجه ضد المرأة أسريا أوالعنف العائلي:"**كل قول أو تصرف أو رأي أو علاقة من قبل أفراد الأسرة الذكور يلحق أذى مادياً أو معنوياً بالمرأة،و يمثل تدخلاً في حريتها،و يحرمها من التفكير والتعبير عن آرائها و السلوك بحرية واستقلالية،وعدم معاملتها كعضو حُرّ**

وكف، في العائلة،و أخيرا يحوّلها إلى وسيلة أو أداة لتحقيق مطالب وأهداف أفراد العائلة الذكور".(16)

فهو أحد أنماط السلوك العدواني الموجّه إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو أما أو أختا أو إبنة،و يتسم بدرجات متفاوتة من التمييز و الإضطهاد و القهر و العدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل و المرأة في الأسرة.(17)

ينتج العنف الأسري الموجه ضد المرأة في الغالب عن وجود علاقات غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة،وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لما يمليه النظام الإقتصادي والإجتماعي السائد في المجتمع.هو أيضا أكثر أنواع العنف شراسة،و أكثرها انتشارا وتأصلا،حيث أن سمة الشرعية تغلب عليه في أكثر الأحيان،ولعلّ

أهم أشكاله والتي تحدث–وليس بالضرورة–في الفضاء الأسري:

3-1-1-العنف الجسدي :

يعتبر العنف الجسدي أكثر أنواع العنف شيوعا،وذلك لإمكانية ملاحظته واكتشافه،ونظرا لما يتركه من آثار وكدمات على الجسم،ويشمل الضرب باليد على الرأس،الوجه،اليدين،أو الضرب بأداة حادة،الكدمات بأشكالها المختلفة،الخنق،الدفع،العض الدهس،المسك بعنف،شد الشعر،البصق والرفس بالقدم،رفع اليدين إلى الأعلى،الحرق،وغيرها...وهذه المظاهر جميعا ينجم عنها آثار صحية ضارة قد تصل لمرحلة الخطر أوالموت إذا ما تفاقمت،لذا فإن العنف الجسدي من الممكن ملاحقته و إثباته قانونيا و جنائيا.(18)

كما يشمل هذا الشكل من العنف أيضا الدفش،ليّ الذراع أو الساق،الخنق،وقد يستخدم الرجل أدوات أو أسلحة في تعنيف المرأة جسديا،كأن يرميها بحذاء أو كرسي،أو أي شيء آخر،أو يضربها بعصا أو بحزام،أو يجرحها،أو يطعنها بسكين،أو يفتح باب سيارة و يرميها منها،أو يشوّه وجهها بسوائل محرقة،و أكثرها و ربما أخطرها ما تواجهه من مشاكل صحية نتيجة عنف جسدي يتسبب في إجهاضها.وقد يؤدي إلى فقدان جزئي للسمع والبصر،هالات سوداء حول العين،وقد يصل إلى التأثير على الأعضاء الداخلية مثل الرحم و الكبد و الطحال.(19)

يضاف إلى ما سبق،أنه إذا ما أُخذ بعين الإعتبار مستويات التطور الإجتماعي والإقتصادي و و علاقتها بالعنف الموجه ضد المرأة،يمكن القول أن المجتمعات التقليدية و المحافظة تكاد تقتصر فيها ممارسة الضرب و الإيذاء الجسدي للمرأة على الأهل و الأقارب،ذلك أن العادات والتقاليد و الأعراف تجُرّم ضرب المرأة و إيذائها جسدياً من قبل الآخرين،و تعتبره عيباً،و يوصم من يمارسه بالعار.و على الرغم من أن ذلك لا يمنع تماماً العنف الجسدي ضد المرأة في الشارع وفي المؤسسات الإجتماعية الرسمية،إلا أنه حدّ منه كثيراً.(20)

3-1-2-العنف اللفظي:

يعدّ العنف اللفظي أشد أنواع العنف خطرا على صحة المرأة،مع أنه لا يترك آثارا مادية واضحة للعيان،إذ يقف عند حدود الكلام و الإهانات،وهو أكثر أنواع العنف شيوعا في جميع المجتمعات،لا يعترف القانون به ولا يعاقب عليه لصعوبة قياسه و ضبطه و تحديده وإثباته،مع أن أشكاله واضحة إذ تتجسد بالخصوص في تهديد

المرأة،شتمها،إحراجها أمام الآخرين،نعتها بألفاظ بذيئة،و استخدام الألفاظ النابية و عبارات التهديد و عبارات تحط من الكرامة الإنسانية،والتي يقصد من ورائها الإهانة وعدم إبداء الإحترام والتقدير لها،إهمالها وإبداء الإعجاب بالأخريات في حضورها،وتحقيرها و السخرية منها.(21)

كما يعتبر من أشد أشكال العنف خطرا على سوية الحياة الأسرية لأنه يؤثر على الصحة النفسية لأفراد الأسرة،وبخاصة أن الألفاظ المستخدمة تسيء إلى شخصية المرأة،وكرامتها،ومفهومها عن ذاتها.

3-1-3-العنف المعنوي:

إنه في معظم الأحوال،لاينفصل العنف المعنوي عن الشكلين السابقين،إذ غالبا مايرافق العنف المعنوي كل عنف جسدي ولفظي،وإن كان لا يظهر للعيان مثله.فغاية العنف المعنوي إذلال المرأة بالتدريج،ولا تشعر هي أنها ضحية عنف إلى أن تنهار.وهناك أساليب عديدة لهذا العنف،كأن يحرم الرجل زوجته المال ليضطرها إلى أن تشحده منه،وهذا ليبرز لها بأنها مرتبطة به إقتصاديا،وأنها لا يمكن أن تعيش بدونه خاصة إذا كانت تابعة له إقتصاديا.ومن المظاهر الأخرى كذلك،أن يصرخ في وجهها،أو يسخر منها،أو ينتقدها وينتقد كل ما تقرأ أو تشاهد،أو تحب،أوكل من تعاشر حتى أسرتها،مدّعيا أنه إنّما يفعل ذلك ليعلّمها لتتحسن.وفي بعض الأحيان،قد يقارنها سلبا بغيرها من النساء،أو يفتخر بمغامراته الجنسية مع غيرها من النساء.(22)

وقد تُحبس في البيت،أو تُحرم من رؤية أهلها وأصدقائها،أومن ضروريات حيوية كالأكل والعلاج و إن اختلفا في رأي ما أو في قضية ما قد يفسر الرجل ماحدث تفسيرا غير صحيح،أو يدّعي أن المرأة إستفزته لاسيّما إذا جادلته.

فمن مخلفات العنف المعنوي بعده النفسي،فالضحية تعيش دوما حالة رعب دائم،رعب لا يفارقها ليلا نهارا،وكثيرا ما يهددها الرجل بمزيد من الضرب،بتشويه وجهها،أوحتى بالقتل،إن هي فضحت معاملته لها،أو قاومته.فذلك الخوف والرعب يجعلها تصمت،فيصبح الخوف من عنف مستقبلي أقوى الأسلحة في استمرار التحكم بها.و إذا كانت المرأة قد تعوّدت على مشاهدة العنف منذ صغرها،فهي تظن أن عنف الشريك أمر طبيعي،فتسكت،أو تعتقد أنها المذنبة،أو المسؤولة عن عنفه لها،فتلوم نفسها و تعتقد أنها لوكانت إمرأة أفضل،أو ألطف،أو أكثر مهارة و طاعة لما استفزته ليضربها.هذا من جهة،من جهة أخرى عامل التنشئة،فتربية الفتاة في بعض المجتمعات تشجّع مثل هذا الإحساس،فهي تُنشئ وتُربى منذ نعومة أظافرها على أن تطيع،تخضع،و تستسلم،وأن الكلمة الأولى و الأخيرة تبقى للرجل،وأن وظيفتها خدمته،بدءا بالأب ثم الأخ إلى أن تنتقل إلى بيت الزوجية حيث يتسلط عليها رجل آخر.

فالعنف المعنوي الممارس على المرأة يفقدها إحترامها لنفسها و ثقتها بذاتها،و إزاء شعورها بالعجز تيأس و تؤمن بأنها لا تستطيع أن تغيّر وضعها مهما فعلت إرضاءا للآخر الذي يشجعه ذلك الإحساس على التمادي في عنفه لها،وكلما طالت مدة تحمّل المرأة و سكوتها،زادت صعوبة تغلّبها على إحساسها بالعجز و اليأس،أما عن أسباب الصمت فتتجلى في:

- الخجل،فعزة نفس المرأة و كرامتها تحول أحيانا دون إظهار ما يصيبها من أذى و إهانة لاسيما إذا كانتّ من طبقة إجتماعية راقية،أو ذات مستوى علمي عالي.

- أن للأهل دور في هذا الصمت،إذ يوصون إبنتهم بالسكوت و التستر خوفا من الفضيحة.
- الخوف من الرجل الذي يهدّدها بالمزيد من العنف إن هي تكلّمت أوشكت أو فضحته.(23)

3-1-4- العنف النفسي:

قد يرافق الأشكال السابقة،أو يجمع بينها،أو يتبعها،وهو عنف موجّه نحو المرأة بهدف إيذائها إيذاءا نفسيا.ويتضمن هذا الشكل من العنف إذلال المرأة،التقليل من شأنها،تخويفها،رفض الحديث معها، مناداتها بالأسماء التي لا تحبها،سوء معاملتها،تحقيرها،تحطيم ممتلكاتها الشخصية أو الإستيلاء على ممتلكاتها و التحكم فيها.كما تشمل الإساءة النفسية الإهانة،التوعد،التهجم،رفض الحديث في أي قضية،التجاهل،الصراخ و التهديد بالضرب.(24)

3-2-العنف الزوجي و مجتمع الطاعة:

يندرج العنف ضد الزوجة ضمن أشكال العنف الموجّه ضد المرأة الذي غالبا ما يحدث في الفضاء الأسري،وقد يحدث أيضا خارجه،هذا الأخير لا يزال غير معترف به في الكثير من المجتمعات بسبب خصوصية العلاقات الأسرية،وتستّر الزوجات على ما يقع عليهن من عنف،كما ويعد قضية حديثة بدأ الإهتمام بها منذ عام 1970 في الوقت الذي لم يسمع بها أحد من قبل،فقد وجهت الأنظار نحو دراسة أوضاع المرأة الإقتصادية والسياسية والتعليمية من غير أي اهتمام بأوضاعها المترلية التي تشكّل الثقل الأكبر من معاناتها و همومها.

و المقصود بالعنف ضد الزوجة:"**كل أشكال الإيذاء الواقعة على الزوجة من زوجها،أو مما يُقرّه عليها المجتمع في المواقف والظروف المختلفة،سواء كان جسديا،نفسيا،معنويا،أو بالتهديد و الحرمان،بطريقة تعني مصادرة حق الزوجة في المساواة مع زوجها،و إلزامها مركز التبعية ضمن نسق العلاقات الزوجية.**(25)

وقد يكون هذا الشكل من العنف موجّها إمّا إلى المرأة الزوجة،و إما إلى المرأة الزوجة الأم،و تأثيراته في كلتا الحالتين مختلفة.فمضاعفاته على المرأة الزوجة أخف بكثير على المرأة الزوجة الأم، لأن انعكاسات العنف في الحالة الأولى تطال الزوجة فقط بينما في الثانية تطال الزوجة والأبناء(26)

ويتضمن العنف الزوجي أشكالا مختلفة من العنف بدءا بالضرب،الدفع،الركل،شدّ الشعر،التهديد بالسكين أو بالمسدس،الحرق،الإهانة،الإحتقار،التحكم في تصرفاتها،التحكم في مسار حديثها و في شؤونها الخاصة،و أخيرا التدخل في عملها و عدم إحترامها.(27)

إضافة إلى أشكال أخرى منها انتهاكها جنسيا،حرمانها من ممارسة حقوقها الإجتماعية والشخصية و انقيادها وراء متطلبات الزوج الفكرية و العاطفية،محاولة الحدّ من انخراطها في المجتمع،و ممارستها لأدوارها التقليدية،ممّا يؤثر سلبا في نموها العاطفي و مكانتها الإجتماعية.(28)

يذكر في هذا المجال أنه كان على المرأة الأوروبية أن تنتظر إلى قبيل إنتهاء القرن التاسع عشر قبل أن يسمح لها بحق طلب الإنفصال عن زوج يمارس عليها شتى ألوان العذاب،وأنه قبيل هذه الفترة أخذ البعض يتكلّم بصوت مرتفع حول المأساة التي تعيشها بعض الزوجات،وقد كان المشرّع الفرنسي سبّاقا إلى تفهّم وجهة النظر هذه فصدرت **في** عام 1878 مواد قانونية تسمح لجهاز القضاء بالحكم بالإنفصال عندما تتوفر أدلّة على سوء

معاملة الزوج لزوجته.أما فيما يخص المواد نفسها لبعض القوانين الأوروبية الأخرى فلم تصدر إلاّ في سبعينات القرن الماضي.(29).

وقد تطرقت المنظّمة العالمية للصحة التي تتبنى مرجعية حقوقية تؤمن بالمساواة بين طرفي العلاقة الزوجية بشكل مباشر للعنف الزوجي في تقريرها حول العنف والصحة لسنة 2002،وذلك اعتمادا على معطيات حول ظاهرة العنف عبر العالم،واستنادا إلى 84 تقريرا لدراسات علمية متعددة الإختصاصات،موضحا طبيعته من خلال معيار الضرر الذي يلحق بالضحية.فجاء التعريف كالتالي:

"كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة،تُسبّب ضررا أو آلاما جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة،و يتعلق الأمر مثلا بالتصرفات التالية:

- **الإعتداء الجسدي**:كاللكمات،والصفعات،والضرب بالأيدي و الأرجل.
- **العنف النفسي**:كاللجوء إلى الإهانة والحط من قيمة الشريك،وإشعاره بالخجل،ودفعه إلى الإنطواء و فقدان الثقة بالنفس.
- **العنف الجنسي**:ويشمل كلّ أشكال الإتصال الجنسي المفروضة تحت الإكراه،وضد رغبة الآخر وكذا مختلف الممارسات الجنسية التي تحدث الضرر لطرف العلاقة.
- **العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية المستبدة والجائرة**:كعزل المرأة عن محيطها العائلي و أصدقائها،و مراقبة حركاتها و أفعالها،والحد من أية إمكانية لحصولها على مساعدة أو على معلومات من مصدر خارجي.(30).
- **العنف الإجتماعي**:حيث يكثر استخدامه في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الزوجة و الزوج،و عُدّ الزوج صاحب الحق و القرار في الأسرة.والعنف الإجتماعي يعني حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الإجتماعية،و انقيادها وراء متطلبات الزوج الفكرية و العاطفية.

هو أيضا محاولة الحد من إنخراطها في المجتمع و ممارستها لأدوارها،و هذا يؤثر في نموها العاطفي و مكانتها الإجتماعية.و تشير دراسات العنف ضد الزوجة أن الزوج يحاول إبقاء الزوجة في مكانتها من غير تغيير أو تبديل بسيطرته و عنفه،و يتجلى العنف الزوجي في بعده الإجتماعي بمظاهر مختلفة منها حرمان الزوجة العمل،ومتابعة التعليم،وحرمانها زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب،التدخل بعلاقاتها الشخصية،التدخل في اختيارها للأصدقاء،و علاقتها بالجيران،حرمانها إبداء الرأي،و عدم أخذ رأيها في قرارات الأسرة،و أخيرا التدخل في طريقة لباسها،كل ذلك من أجل الحد من نشاطها و عملها،و إبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكّل مصدر الخطر الحقيقي عليها.(31).

هذا ويذهب *Dobash&Dobash* أن العنف تجاه الزوجات سلوك طبيعي مسموح به ومقبول في كل مراحل عمر المرأة،وأن العنف تجاه النساء في المنزل ليس سلوكا منحرفا أو شاذا أو إجراميا،بل أكثر من ذلك أنه نمط من السلوك ظلّ لقرون طويلة أمرا مقبولا،وفي الواقع كان سلوكا مرغوبا في نظام السلطة الأبوية،ذلك

النظام الأبوي الذي سعى من خلال تنظيماته إلى تهميش النساء و السيطرة عليهن،وهو الأمر الذي لا تزال آثاره تنعكس في الثقافة والمؤسسات الإجتماعية.(32)

من جهتها إعتبرت *Walker Elianor* أن ظاهرة العنف بين الزوجين تمرّ عبر أطوار نموّ دوري للتوتر يجري عبر ثلاث مراحل تتكرر دوريا هي:

- **المرحلة الأولى**:ويلاحظ فيها تزايد التوتر في العلاقة بين الزوجين بشكل تدريجي لأسباب مختلفة،وقد تكون تافهة.يأخذ العدوان في هذه المرحلة شكلا لفظيا أو رمزيا معتدلا نسبيا.
- **المرحلة الثانية**:تبدأ عندما يرتفع التوتر إلى درجة تفوق عتبة التحمل عند أحد الطرفين،و فيها يظهر العنف الجسدي و اللفظي بأشد صوره من طرف واحد أو من كلا الطرفين،و يؤدي هذا العنف الظاهر دوره في خفض التوتر.
- **المرحلة الثالثة**:حيث يظهر فيها سلوك الزوجة الإنسحابي،و يشعر فيها الزوج بتأنيب الضمير فيحاول استرضاءها بطرق شتى وينجح عادة في ذلك،فتأخذ العلاقة بينهما شكلا تسميه"شهر العسل الدوري"،ثم بعد مضي بعض الوقت يعود التوتر للإرتفاع من جديد تدريجيا،وهكذا تتأسس المراحل الواحدة بعد الأخرى.

أما عن أهم أسباب تعنيف الزوج لزوجته من خلال ما جاءت به بعض الدراسات:

- حصول الزوجة على نصيب أوفر من التعليم والذي قد يخلق جوّا من التوتر وعدم التوازن،و يؤدي إلى ردة فعل من قبل الزوج،فيعوّض النقص من جانبه باحثا عن المناسبات التي يستخدم فيها تفوّقه العضلي.
- أن أصحاب المهن التي تحتاج إلى القوة العضلية أكثر من احتياجها إلى توظيف العقل ميّالون إلى الشجار،و إلى استخدام القوة لحل النزاعات.
- أن نسبة عالية من حوادث العنف الزوجي يلعب الخمر فيها دورا بارزا.فقد ذكر *Gayford* أن 44%من السيدات اللواتي تعرضن للضرب،إعترفن بأن ذلك حدث فور رجوع الزوج من الخارج مخمورا.و يفسّر ذلك بقوله أن الرجل المخمور،كما يبدو،والذي شرب كمية كبيرة أفقدته توازنه العقلي يطلب الكثير من الخدمات التي لا تكون الزوجة مستعدة لها،فيثور لعدم تلبية زوجته لهذه المطالب،أو بسبب التباطؤ في تنفيذها،و بالتالي يكون العنف هو النتيجة المنتظرة.
- أنه كثيرا ما تؤدي الغيرة الشديدة من قبل الزوج أو الزوجة إلى نشاط يشبه عمليات التجسس و عمليات التحري،و التي تؤدي إلى ارتفاع درجة التوتر بين الزوجين ثم إلى العنف.ففي الغالب يتهم الزوج زوجته بالخيانة،و سواء أكان الزوج على صواب أم على خطأ فالزوجة تنفي التهمة.وفي رأي *Gayford* كثيرا ما تكون خبرة الزوج نفسه،و التجارب التي مرّ بها،و الحالات التي اطّلع عليها مصدرا لشكوكه،فيقوم بعملية إسقاط.(33)

و نبقى في هذا الإطار لنضيف أن أهم مظاهر العنف الزوجي والأكثر انتشارا بين الأزواج ما يلي:

3-2-1- ضرب الزوجة:

تعتبر ظاهرة ضرب الزوجات من أشد الظواهر إيذاءا للمرأة،ذلك أنها تحط من كرامتها وتلحق بها الأذى النفسي و الجسدي معا،و غالبا ما تؤدي إلى تفسّخ العلاقة الإنسانية بين الرجل و المرأة،و تترك آثارا نفسية

بالغة.ويضيف د.وليد سرحان مختص في الطب النفسي أن ظاهرة ضرب الزوجات قد تصل إلى حد الإيذاء الجسدي البالغ الذي يترك كدمات وجروحا وكسورا لدى المرأة،و أحيانا ينجم عنها عاهات دائمة.(34)

يسعى الرجل إلى تبرير قيامه بضرب المرأة بدعوى أن المرأة هي المذنبة،وبالتالي لا توجد أمامه أية طريقة لإصلاحها سوى الضرب لأسباب يجدها في الحياة اليومية،أو بمسوغات شرعية تعطيه الحق في تأديب المرأة،أو بمبررات أخرى منها أن المرأة مستفزة لا تحترمه،ليست ربة بيت مثالية،و ليست أُمّا مثالية.

في الواقع إن للأمر علاقة بالتقسيم الإجتماعي للعمل تاريخيا،ونشوء السلطة الأبوية في المجتمع،فمن يقوم بالضرب يقوم به لعدة أسباب،و من أبرزها أنه في ظل مجتمع ذكوري يتمتع فيه الرجل بالسلطة على أنه السيد،فإنه يعتبر أن المرأة جزءا من ممتلكاته،له حق التصرف بها كيفما شاء.

إن تفشي الأمية،و تدني مستوى المناهج التعليمية،و الموروث الإجتماعي المتخلف،من العوامل التي تساهم في خلق الأرضية المناسبة لانبثاق هذه الظاهرة و اتساعها.إن هذه الوجهة تساهم فعليا في إعادة إنتاج ثقافة شعبوية مشوهة،تجعل المرأة تابعة للرجل و مشرعا للخطيئة،كما أن الأسلوب الخاطئ في تربية الأطفال،و التمييز بين الذكر و الأنثى في التعامل اليومي تساهم في ترسيخ عقلية السلطة الأبوية في الأسرة.(35)

يضيف د.كرابيد زكريان إختصاصي الطب النفسي الأردني حول ظاهرة ضرب الزوجات،أنها تترك آثارا بالغة على الطفلة،فبمشاهدتها والدها يضرب والدتها قد تتعلم الخنوع،و لن ترفض أن يضربها زوجها مستقبلا،و الطفل الذي يشاهد والده يضرب والدته ينمو لديه الجانب العدواني ضد المرأة و سيضرب زوجته بدوره عندما يصبح بالغا.

ويرى د.وليد سرحان أن سبب هذه الظاهرة في وقتنا الحاضر يعود إلى تطور وضع المرأة في بعض النواحي في الوقت الذي بقيت مفاهيم تقليدية لم ترق إلى هذا المستوى من التطور الذي حققته المرأة،فمازالت بعض المجتمعات–والرجل تحديدا–تنظر للمرأة نظرة تقليدية قديمة،وترفض الإعتراف بأن التعليم والعمل و إسهاماتها في الإنفاق على الأسرة حقق لها شيئا من الإستقلالية في اتخاذ القرارات،وعندما تطالب بحقوقها هذه وتحاول ممارسة إنجازاتها،يحدث الصدام ويحاول الرجل عن طريق استعمال قوته الجسدية،واستعمال وسيلة الضرب،العودة إلى الصيغة القديمة في العلاقة بين الرجل والمرأة،تلك الصيغة التي تؤكد تسلطه كرجل و تبعيتها كامرأة.(36)

3-2-2- الإنتهاك الجنسي للزوجة :

ويعرّف بأنّه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسته الجنس مع زوجته،من غير مراعاة لوضعها الصحي،أو النفسي،أو رغباتها الجنسية.وعنف الزوج الجنسي ضد زوجته أشبه بالإغتصاب الذي يعني إجبار المرأة على ممارسة الجنس من غير رغبتها،و بهذا يحوّل الزوج ما حق له ضده.(37)

يتجلى العنف الجنسي إذن في إرغام الزوج زوجته على ممارسات جنسية لا ترغب فيها باستخدام القوة الجسدية أو بالتهديد باستخدامها،و من البديهي أن إعلان الخبرات الجنسية من هذا النوع هو أمر أصعب بكثير على الضحايا بالمقارنة مع صعوبة إعلان بقية أشكال العنف الزوجي.و لم يتم الكشف عن مدى انتشار الإعتداءات الجنسية بين الأزواج إلاّ أخيرا.

فمعظم الأبحاث عن موضوع الإغتصاب تستند إلى سجلات الشرطة،التي لا تحتوي في العادة على هذا النوع من حوادث الإغتصاب،و ذلك لأن الشكوى حول المهاجمة الجنسية التي يقوم بها شخص غريب هو أمر مقبول،في حين أنه من المستبعد تماما تسجيل مثل هذه الحوادث حين يكون الفاعل هو الشريك الزوجي.(38)

فمنذ قرابة ثلاثين عاما، لم يكن هناك أدنى اهتمام بقضية إغتصاب الزوج لزوجته سواء على المستوى القانوني أو على النطاق المجتمعي،و قد ظهر الإهتمام بهذا الموضوع عندما أصبح يسود على المستوى التشريعي و الإجتماعي إتّجاه مؤداه أن الزوج يمكن أن يتعرض للعقاب الجنائي على اغتصاب زوجته،بعد أن ظل اغتصاب الزوجة خارج نطاق التشريعات المتعلقة بالإغتصاب الجنسي

وفي ستينات القرن الثامن عشر أكّد المفكر القانوني *Blackstone* ذلك الإتجاه بقوله:"عندما يتم الزواج،يصبح كل من الزوج والزوجة شخصا واحدا بحكم القانون،و يختفي كيان المرأة باعتبارها شخص ذو وضعية منفصلة عن الزوج،فبمجرد إتمام الزواج فإن هوية المرأة كذات مستقلة تندمج من الناحية القانونية في هوية زوجها،و لا تصبح ملكا لنفسها،و بالتالي فإنه يصبح من غير الممكن أن تتّهم زوجها باغتصابها لأنه زوجها،و عندما يغتصبها فهو في واقع الأمر يغتصب نفسه،و بالتالي فإن اتهام زوجته باغتصابها أمر غير معقول.(39)

وفي خمسينيات القرن العشرين ظهر رأي قانوني يرى أن موافقة الزوجة على عقد الزواج يُعد بمثابة موافقة منها على السماح للزوج بمعاشرتها جنسيا باعتباره أحد حقوقه المشروعة قانونا،ذلك الحق الذي لا يمكن سحبه أو التراجع عنه فيما بعد.أما في 1978 و لأول مرة،تمت معاقبة رجل بتهمة اغتصاب زوجته،و منذ ذلك الحين برز اتجاه تشريعي غربي ورأي عام قوي ينادي بعدم استثناء الزوج من تهمة الإغتصاب الجنسي لزوجته في قوانين الإغتصاب.

يوضح التراث الغربي أن الإغتصاب أصبح مشكلة حادة وخطيرة،فهناك مؤشرات إلى أن من 14 إلى25 %من النساء تعرضن لممارسة الجنس بالقوة وضد رغبتهن و إرادتهن و لو مرّة واحدة أثناء حياتهن الجنسية الزوجية.و تشير البحوث و الدراسات الأجنبية إلى ما بين ثلث إلى نصف النساء اللاّتي تعرضن للضرب و الإيذاء البدني قد تعرضن للإغتصاب،و صاحب الإنتهاك الجنسي الزوجي إستخدام العنف و الإيذاء البدني.(40)

و يعتقد *Compbell* أن نصف النساء المضطهدات على الأقل يقعن ضحية الإعتداء الجنسي من قبل أزواجهن،في حين تُقدر *Russel* إعتمادا على بحث تم إجراؤه في عام 1982 على عينة من 930 متزوجة أمريكية أن 14% من المتزوجات في أمريكا يتعرضن للإغتصاب من جهة أزواجهن،وأن معظم هؤلاء المغتصبات قد مررن بهذه الخبرة أكثر من مرة،ففي ثلث الحالات شهدت النساء أنهن

تعرضن لذلك ما بين2 إلى 20 مرة،في حين شهد ثلث آخر أنهن تعرضن لذلك ما يزيد على20مرة.(41)

وقد أظهر بحث أجراه *Compbell&Alford*"أن أكثر الممارسات التي يتم إرغام الزوجات عليها هي الممارسات الفرجية بنسبة 87%،فالشرجية بنسبة 53%،ثم استخدام أشكال من الضرب أثناء الممارسة الجنسية بنسبة 44%،ثم إيلاج أجسام غريبة عنوة في الفرج أو الشرج بنسبة29%،فالإرغام

على الممارسة الجنسية رغم وجود الأطفال في الغرفة نفسها بنسبة 18%.

ويرى البعض أن الإغتصاب الذي يقوم به الزوج يؤدي إلى نتائج أعمق ممّا يؤدي الإغتصاب من جهة رجل غريب،فالخوف،والألم الجسدي،ومشاعر العجز والذنب غالبا ما تترافق هنا مع الضغط النفسي الناجم عن الوجود المستمر للمغتصب،و عن إعتماد الضحية عليه نفسيا و ماديا،و غالبا ما يلحق أذى بليغا بالعلاقات الأسرية،و يؤدي في غير القليل من الحالات إلى انهيار الأسرة.(42)

3-2-3 -الأبعاد الثقافية للإنتهاك الجنسي للزوجة:

يرى *Gil* أنه من الضروري الوقوف على الفلسفة الاجتماعية المسيطرة،القيم الإجتماعية السائدة،النظم والمؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية،و نوعية العلاقات الإنسانية التي تخلقها طريقة انتظام البناء الاجتماعي،و وجهة نظر المجتمع تجاه حقوق وواجبات المرأة بصفة عامة،والجنسية بصفة خاصة،وكيفية تفاعل أفراد المجتمع—خاصة الرجال–تجاه تلك الحقوق و الواجبات،وطبيعة الضغوط التي يتعرض لها أفراد المجتمع تبعا لانتماءاتهم الطبقية و الإجتماعية و التعليمية و الثقافية و السياسية،ثم أخيرا موقف التراث الثقافي من الرجل والمرأة.(43)

لقد أرجعا *Dobash & Dobash* دراستهما لكل صور الإنتهاك الجنسي إلى نظام السلطة الأبوي داخل البناء الإجتماعي،معتمدين في ذلك على نظرية التعلّم الإجتماعي في ما يتعلق بتعلّم الأدوار التقليدية القائمة على النوع داخل الأسرة الأبوية،و يستمد هذا التفسير قوته أيضا من نظرية الصراع التي تذهب إلى أنّه عندما يكون هناك توزيع غير عادل لمصادر القوة و السلطة، يصبح الصراع أمرا حتميا.فنظام السلطة الأبوي يعني ببساطة أن القوة في يد الرجال،و أن النساء يأتين في مرتبة تالية للرجل،و من ثمّ كان النظر إلى العنف تجاه النساء،وبصفة خاصة الزوجات،على أنه من الأمور المقبولة و المسموح بممارستها،من أبرز النتائج المترتبة على نظام السلطة الأبوية داخل الأسرة.فقد أظهرت دراستهما أنه من بين900حالة من العنف داخل الأسرة كانت النساء ضحايا بنسبة 94 %و متّهمات بنسبة3%.

إن نظام المعتقدات الإجتماعية و الأوهام الشائعة حول الأسرة حول العلاقات بين أفرادها،إضافة إلى الأنماط الفكرية المتصلّبة عن طبيعة كلا الجنسين كلّها بمثابة متحولات وسيطة،أو هي بالأحرى عناصر أساسية في عملية كبح أو تشجيع العنف الجنسي،وكما ترى"موهلنهارد"فإن القناعات التي تلعب دورا أساسيا في ظاهرة العدوان الجنسي في الأسرة يمكن أن تتجسد في:

- **العلاقات الجنسية هي أمر خاص بالأسرة فقط**:يؤدي هذا الإعتقاد إلى ظهور مقاومة شديدة، وحرج واضح حيال إعلان أي تصرفات سلبية يقوم بها الزوج،حتى و لو كانت هذه التصرفات مخالفة للقانون.
- **العلاقات الزوجية يجب أن تكون جنسية**:تدل الأبحاث على أن الأزواج الذين يستخدمون العنف في علاقاتهم الجنسية مع زوجاتهم يعتقدون بعمق أن من واجب الزوجة أن تلبّي للزوج كل ميوله الجنسية،و بالإضافة إلى ذلك فإن عددا غير قليل من الزوجات يعتقدن بذلك أيضا.وتؤكد *Russel* بناءا على أبحاثها أن عديدا من النساء ينظرن إلى الجنس بوصفه مجرد واجب زوجي،وغالبا ما يقمن بتحقيق مطالب أزواجهن بغض النظر عن رغباتهن الخاصة.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الرجل الحقيقي يحصل على المرأة عنوة:إن ما يقرب 80%من النساء من ضحايا العنف الجنسي الزوجي يعتقدن أن الزوج المغتصب إنما يحاول بهذا الأسلوب أن يبرهن على رجولته و فحولته،و تعتقد هؤلاء النسوة أن على النساء في مثل هذه الحالات أن يكنّ صبورات و هادئات، و أن عليهن أن يضعن حاجات الزوج قبل حاجاتهن الخاصة.

النساء يتحرقن شوقا لكي يكن مغتصبات:إن هناك إعتقاد شائع بأن مقاومة المرأة للإغتصاب هي محض تمثيل،و أنها في الواقع تحلم بأن يحصل عليها رجل قوي،و تساهم وسائل الإعلام في تعزيز هذه القناعة أمثالها،حين يتردد فيها بشكل مستمرالسيناريو الذي تكون فيه المرأة رافضة في البداية للإتصال الجنسي فيقوم الرجل بأخذها عنوة،ثم تحصل بعد ذلك النهاية السعيدة.

إرغام الزوجة على ممارسة الجنس ليس إغتصابا:في معظم بلدان العالم يستطيع الرجل أن يمارس الجنس مع زوجته متى شاء،و أن يحصل عليها بمباركة القوانين و الأعراف،و من هنا فلا يعتبر العدوان الجنسي على الزوجة إغتصابا،لأن أوامر رجال الدين و القناعات الإجتماعية تؤيّد حق الرجل في إشباع حاجاته الجنسية تجاه زوجته منذ لحظة عقد قرانهما.(44)

4-2-3 -المتغيرات المرتبطة بظاهرة العنف الزوجي:

هناك متغيرات كثيرة تحكم العلاقة الزواجية ومدى استمرار الزوج في العنف ضد المرأة،و مدى صمت المرأة على نتائج هذا العنف،و تتجسد هذه المتغيرات في بعدين أساسيين هما:

4-2-3-أ:خصائص شخصية الزوجة المعنّفة: هناك وجهة نظر ترى أن الزوجة لها دور في الإساءة إليها،فهي تستثير غضب الرجل حتى يعتدي عليها كما لو كانت تدعوه للإعتداء عليها، وهي نمط المرأة المازوشية،إذ تكثر من طلباتها ولا تشبع حاجة الرجل الجنسية مما يجعله يشعر بالإحباط.و قد أشارت دراسة *Cascordi & Oleary* إلى أن 53%من الزوجات المساء إليهن كُنّ يعانين من أعراض الإكتئاب وفقا لمقياس"بيك" للإكتئاب،كما أشارت دراسات أخرى إلى أن المرأة المعنّفة تثير عدوان الرجل وعنفه ضدها،ذلك لأن عنفه يحقق لها مازوشيتها،كما يحقق لها رغبة في هزيمة الذات واضطراب الشخصية الهازمة للذات الذي يظهر في بداية الرشد في شكل صور متنوعة من السلوك.فغالبا ما يتجنب الفرد الخبرات السارة،و يركز على الخبرات و العلاقات التي تمثل معاناة بالنسبة له،و يمنع الآخرين مساعدته في التخلص من هذه المشاعر،و يختار الناس و المواقف والعلاقات التي تشعره بخيبة الأمل والفشل وسوء المعاملة،ويدخل وينخرط في أنشطة تتّسم بالتضحية بالنفس،و هذه الخصائص قد تُميّز الأشخاص الذين يسعون إلى أن يساء إليهم.وفي هذه الحالة لابد من الإشارة بشكل هام إلى أن السلوك المدمّر للذات لابد أن يكون متسّما بالإستمرار و غير مقصور على موقف معين أو علاقة معينة،ولا يكون مقصورا فقط على الإساءة للآخرين،أو لذاته،بل يكون ضحية لإساءة الآخرين.(45)

و قد تلجأ المرأة في ضوء العنف الزوجي،و في إطار تعاطيها مع أمور زوجها إلى ممارسة نوع من العنف السلبي أو المستتر الذي يتمثل بإهمال بعض مطالبه كالغسيل،الطهي،تحضير الطعام...بحجة النسيان،أو بإنجازها لهذه

المطالب بفتور،أو بشكل منقوص.و هي بهذا الأسلوب من التعاطي تعتقد أنها تنتقم لنفسها أو [illegible] رد اعتبارها مع نفسها،و عنف الزوج يكبر في هذه الحالة إذا أحسّ أن هذا التقصير هو انتقام منه.(46)

3-2-4-ب -خصائص شخصية الزوج العنيف:

أكّدت العديد من الدراسات أن الخبرة الحاصلة عند الأزواج المعتدين أو عند زوجاتهم الضحايا كانت معاشة في أسرهم الأصلية،بحيث كانوا ضحايا آباء عنيفين،أو شهود العنف الذي كان دائرا بين الآباء و الأمهات.و هذا ما أيّدته نتائج الباحثين بحيث أكّد"برغمان"ومساعديه في بحث أجروه على مجموعة كبيرة من الأزواج المضطهدين لزوجاتهم أن 39% منهم كانوا شهود عيان لضرب آبائهم لأمهاتهم،وأن 83% كانوا ضحايا ضرب شديد متكرر من قبل أحد الوالدين أوكليهما.و كذلك دلّت نتائج أبحاث *Parker* ومساعديه على أن 68% من النساء المفحوصات من قبلهم من ضحايا العنف الزوجي شهدن أن أمهاتهن تلقين من آبائهن معاملة مماثلة.(47)

و يمكن إبراز صفات الزوج العنيف بالإستناد إلى الملاحظات و المعلومات التي جمعها الباحثون خلال دراساتهم على الأزواج الذين يمارسون العنف على زوجاتهم،فقد أشار *Elbow* إلى أربعة أنماط للزوج العنيف:

- **النمط الأول**:الرجل المسيطر الذي يعامل شريكته كما لو كانت شيئا مملوكا له،و يسعى بسلوكه العنيف إلى تحقيق السيطرة التامة عليها.
- **النمط الثاني**:الرجل المتناقض إنفعاليا،و الذي يعيش عادة مشاعر حادة ومتناقضة إزاء زوجته، و تغلب عليه التبعية الإنفعالية للشريكة،فيحاول بإخلاص الحصول على رضاها و عفوها عن ثروات الغضب و العنف التي لا يسيطر عليها.
- **النمط الثالث**:ويدعى بالمُهذب المزيف،و هو الرجل الذي يسعى في سلوكه إلى تحسين صورته في أعين الآخرين على حساب عفويته،مما يزيد مشاعر القلق التي تتراكم إلى أن تحين لها فرصة الإنطلاق في ثورة غضب،والتي يتم من خلالها تفريغ التوتر أو سلوك العنف والعدوان.
- **النمط الرابع**:و يدعى المتوحد بالشريك،و هو الرجل الذي يرى في شريكته جزءا من ذاته،و و كل محاولة للشريك تهدف إلى الإستقلال العاطفي،الإقتصادي،أو الإجتماعي تزيد شعوره بالتهديد،فيزداد احتمال ظهور العنف عنده.(48)

وقد أكدت العديد من الدراسات أن الأزواج المسيئين لزوجاتهم جسديا يعانون من انخفاض تقدير الذات،و هم ينكرون أو يبررون ردود أفعالهم تجاه الغضب،و قد ينكرون مسؤولياتهم عن خطورة إيذاء الزوجات،كما يتسمون بالغيرة وحب التملك،و اتجاهاتهم أكثر إيجابية نحو العدوان البدني و اللفظي تجاه الزوجات.

هذا وقد أشار بعض الباحثين إلى حدوث اعتداء على الزوجات بتأثير شرب الخمر حتى أثناء حمل الزوجة.ولقد أشار *Oleary* إلى وجود علاقة بين العدوان بصفة عامة و بين تعاطي الخمور،وكلما زاد تعاطي الخمور زاد معها العنف والعدوان.كما أن الرجال من الطبقة المتوسطة و الدنيا أكثر إساءة لزوجاتهم في حال تناولهم الخمور.و أن50%من الأزواج المدمنين للخمور كانوا يسيئون إلى زوجاتهم،و يعتدون عليهن،و يبدو أن الخمور عامل هام للتنبؤ بالإساءة الزوجية،إلاّ أنه ليس العامل الوحيد.(49)

3-3-العنف الإقتصادي:

يأتي النظام الإقتصادي كغيره من الأنظمة المجتمعية الأخرى لفرض سيطرته وسيادته على حياة المرأة بتثبيت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل،مانحا الرجل حق ملكية الأسرة و سيادها، لكونه هو الوحيد الذي يقوم بالإسهام الإقتصادي للأسرة،و بذلك يُعدّ الدور الإقتصادي للمرأة دورا ثانويا مهملا.(50)

يأخذ العامل الإقتصادي أشكالا مختلفة من مظاهر العنف ضد المرأة،إذ يؤدي إلى ظهور المشاكل العائلية التي تنتهي في كثير من الأحيان بشكل معين من العنف ضدها،لعلّ أبرزها:

- **الوضعية المادية للرجل**:فالضغوط الناجمة عن الظروف المادية المتردية،أو السيئة،أو الفقر،أو عدم وجود عمل و تقليص مجالاته بالنسبة للرجل،أو عدم ملائمة طبيعة العمل لرب الأسرة،أو ظروف الإقامة السيئة،أو تدنّي مستوى المعيشة و عدم تمكّن العائلة من إشباع حاجاتها الأساسية و غيرها من الأبعاد الإقتصادية التي تجعل الرجل يشعر بالإحباط،ولا يستطيع تحقيق طموحاته،مما يزيد من عنفه وعدوانيته.
- **حرمان المرأة من أي مدخول**:لاسيّما إذا كانت تعتمد عليه ماليا،ولا تستطيع في هذه الحالة الدفاع عن نفسها أو المطالبة بحقوقها،لذا فإنها تفضل تحمل الإساءة حتى لا تتشرد هي و أطفالها.
- **أخذ مال المرأة أو الإستلاء على راتبها الخاص**:إذ أنها لا تمنح الحرية الكاملة في التصرف بعائد عملها.
- **الإمتناع عن الإنفاق على المرأة**:إذ يعايرها بعدم الإنتاج،وبأنها تنفق الكثير من نقوده،أو يحجز الموارد المادية،وبالتالي يحرمها من الغذاء والملبس.
- **حرمان المرأة من قبل أقاربها الذكور من المشاركة الاقتصادية والعمل**:لاسيّما إذا كانت مؤهلة لذلك.

فالرجل يسعى دوما لإبقاء سيطرته وسيادته على المرأة خوفا من تحريرها الإقتصادي الذي يجد طريقا آمنا لتحريرها الكلي،ويدعم هذا القول الدراسة التي أجريت على 90 مجتمعا تخضع فيه الزوجات لعنف الأزواج،إذ وجد أن المساواة الإقتصادية تعدّ العامل الرئيسي في الحيلولة دون تعرّض المرأة للعنف،فهو من العوامل التي من شأنها أن ترفع المرأة وتساويها بالرجل،وفي الوقت نفسه يفتح المجال أمام الرجل لممارسة أشكال العنف ضدها،محاولا إبقاء سيطرته وسيادته عليها. (51)

إن البعد النفسي للعنف الإقتصادي بالنسبة للمرأة المتزوجة جسدته دراسة *Kalmus* و *Straus* المذكورة سابقا،والتي أكّدا فيها على أن اعتمادية الزوجة على الزوج قد ترتبط بزيادة العدوان الجسمي والعنف ضد المرأة.(52)

3-4 العنف الجـنـسي:

يكون العنف الجنسي إمّا ممارسا مباشرة مع المرأة،أو في شكل تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية عن المرأة،و أشكال الإساءة الجنسية الأخرى التي تشمل العمليات الجنسية غير المرغوبة،و التحرش الجنسي،والإغتصاب.(53)

و قد يقع العنف الجنسي داخل نطاق الأسرة أو في خارجها،و في كلتا الحالتين يُحاط بالتكتم الشديد و الحيلولة دون وصول الحالات إلى القضاء و الشرطة،لأن من شأن ذلك الإساءة إلى سمعة الأسرة ومستقبل أفرادها في المجتمع.ومن ضروب العنف الجنسي سواءا داخل الأسرة أو خارجها: زنى المحارم،الإنتهاك الجنسي للزوجة،الإغتصاب،التحرش الجنسي في الشوارع والمواصلات العامة أو في الأماكن المزدحمة،أو في أماكن العمل.

3-4-1 الإغتصاب:

كلمة إغتصاب مصطلح قانوني و ليست وصفا لحالة معينة،فلا يوجد تعريف واضح ودقيق للإغتصاب،وإنما يعرف عموما بأنه حالة التحرش والتلاصق بأعضاء الجنس سواء اقترن ذلك بإيلاج القضيب في المهبل أم لا،و سواء اقترن باستخدام القوة أو التهديد بها أم لا،و ذلك دون موافقة الأنثى ورضاها.واغتصاب الإناث أكثر أنواع العنف الموجّه ضد المرأة وحشية،و أشدها تدميرا للروح و النفس و البدن،و له آثار حادة و أخرى مزمنة على الضحية و على أسرتها قد تمتد إلى نهاية العمر،و هذه الحالة يُطلق عليها متلازمة حادثة الإغتصاب إذ تمر الضحية المغتصبة بمرحلتين أساسيتين:

✍ **المرحلة الحادّة**:وتستمر لعدّة ساعات حتى عدة أيام بعد الحادث،و في هذه المرحلة يعتري الضحية إضطراب في التصرفات و السلوك المعتاد،و تهيّج وانفعال،كما تشعر بالغضب ولوم النفس والشعور بالذل والتحقير والمهانة،وقد تستطيع الضحية أن تكتم أحاسيسها و انفعالاتها،وتختزن معاناتها النفسية في اللاشعور كخبرة شديدة الإيلام تتسبب في الكثير من الأمراض والعقد النفسية. وفي هذه المرحلة تشكو الضحية من أعراض جسمانية مثل الصداع و الإرهاق و الأرق، و اضطرابات الجهاز الهضمي مثل القيء و المغص و الإسهال أو الإمساك،و اضطرابات الجهاز البولي مثل كثرة التبول أو التبول اللاإرادي.كما أنها قد تشعر بأعراض الأمراض الجنسية التي تكون قد انتقلت إليها من الجاني.

✍ **المرحلة المزمنة**:وتبدأ هذه المرحلة بعد حادث الإغتصاب بحوالي أسبوعين أو ثلاثة،وفيها تبدأ المغتصبة في العودة التدريجية إلى طبيعتها،وإن كانت تنتابها الأحلام المرعبة والكوابيس و المخاوف الجنسية.هذا وقد تتعافى الضحية تماما من هذه الخبرة المؤلمة مع المساعدة النفسية والطبية و التأهيلية بينما قد لا يستعيد البعض منهن أبدا صحتهن النفسية،و إنما يعانين طوال حياتهن من إضطرابات نفسية مزمنة،فقدان الإحساس بالأمان،و البرود الجنسي.و لا تقتصر مضاعفات الإغتصاب على ذلك،و إنما قد تنقل لها أمراض جنسية إذا كان المعتدي مصاب بها و أهمها و أخطرها الأيدز، السيلان،الزهري،الكلاميديا،و البكتيريا المختلفة التي تُسبّب إلتهابات الجهاز التناسلي وما يتبعها من معاناة.من جهة أخرى نجد أن احتمالات الحمل في الإغتصاب واردة رغم أن نسبتها ليست كبيرة فهي تتراوح بين 2 إلى 4%،و في هذه الحالة قد تواجه الضحية موقفا صعبا يعرضها لمخاطر الإجهاض غير الآمن.(54)

ينتمي المغتصبون إلى مختلف المستويات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية،و المغتصب في ممارسته لهذا الحدث الإجرامي لا يهتم بموافقة الضحية أو رضاها،و إنما تتسلط عليه نوازع شتى،و تدفعه أهداف شريرة منها ممارسة التسلط،إظهار القوة على الضحية،إرهابها،إذلالها،إهانتها،تحقيرها،والحط من شأنها.وفي 8-40%من الحالات

يُنهي المغتصب العملية الجنسية في الدقائق العشر الأولى،ويتبعها بالإيذاء النفسي و البدني،و الذي قد [illegible] إلى قتل الضحية.وحتى يكون هناك اغتصابا قانونيا لابد من توفر مجموعة من الشروط و العناصر التي نلخصها في الآتي:

الفعل المادي:فالجماع الذي يتضمن الولوج،هو العنصر المميز و الأساسي في الفعل العنفي الجنسي،فحيث يوجد هذا العنصر تكون جريمة إغتصاب مقترفة بصفة قطعية.

العنف:الفعل المادي لا يمكن أن يشكل إغتصابا ما لم تكن الضحية مكرهة على تلقي ذلك عن طريق العنف،لهذا يجب التحقق من غياب رضا الضحية عن عملية الإتصال الجنسي،و الذي يجعل المغتصب يلجأ إلى طرق أخرى لتحقيق هدفه.ذلك أن كلمة إغتصاب لوحدها توحي بأن المغتصب يلجأ للقوة واستعمال العنف بشتى أنواعه حتى يأتي على إنهاك الضحية،واستسلامها بوضع حد لمقاومتها،ولو تطلب ذلك مصاحبة العنف لكل لقطة في العملية أو الجماع.

3-4-2 زنى المحارم:

منذ وجود الإنسان على الأرض،كانت الغريزة الجنسية من الغرائز البيولوجية الأساسية التي تحدد العلاقة بين الجنسين،وتكوين العائلة،واستمرار الجنس البشري،وكذلك تشكيل المجتمعات البشرية.و إن من مهمات الأديان والقوانين الوضعية والعرفية تنظيم العلاقات الاجتماعية بصورة عامّة،و العلاقات الجنسية بصورة خاصة،وما يرتبط بها من محرّمات و مباحات بما يخص المقدس والمدنّس بهدف بناء مجتمع سليم وثقافة مجتمعية يختص بها الإنسان من دون باقي الكائنات الحية.(55)

إن من أخطر أشكال العنف الجنسي زنى المحارم،ذلك أنه محرّم شرعا و دينا،لا يفصح عليه إلا حين لا يبقى بإمكان الضحية أن تتحمله،أوحين يكتشفه أحد أفراد العائلة.قد يحدث بين الأب و إبنته ، أو بين الأخ و أخته،أو بين الخال و إبنة الأخت،و هكذا..و كثيرا ما تمنع المعتقدات و العادات و التقاليد فضح مثل هذه الفعل العنفي خصوصا إذا كانت المغتصبة غير قاصر،و حين يفصح عنه ينحى باللآئمة على المرأة أو الفتاة إذ تُتهم بالإغراء أو عدم المقاومة الكافية و غير ذلك من الاتهامات التي يكبّلها المجتمع الأبوي المتسلط.أما حين تكون الضحية قاصرا فإن الموضوع يأخذ شكله القانوني و يعاقب الزاني.

3-4-3 التحرش الجنسي والمضايقات الجنسية:

ونعني به"**تصرف شخص معين بطريقة مؤذية وغير ملائمة،مع شخص آخر أو مجموعة من الأفراد بسبب جنسه**"،وتعتبر المضايقات الجنسية المظهر الأكثر بروزا،وهو سلوك غير مرغوب فيه ذا صبغة جنسية.

إن مصطلح التحرش الجنسي لم يكن موجودا حتى منتصف عام 1970 ،وبدأ الباحثون والعلماء و المنظرون يهتمون به لأنه شكل من أشكال العنف ضدّ المرأة،ولأنه يؤكد على الأدوار التقليدية للرجل التي تشير إلى أنه أكثر قوة من المرأة في المجتمع.كما أنه يعكس نظرة خاصة للمرأة،وهي أنها موضوع أو كيان جنسي أولا.

وقد زاد الإهتمام بالتحرش الجنسي نظرا لأن المرأة التي تم التحرش بها تخاف من استمرار هذا التحرش سواء في مكان العمل أو في المدرسة (إذا كانت طالبة)،حيث تشير الدراسات إلى أن التحرش أوالمضايقة الجنسية تبدأ من المراحل الإبتدائية والثانوية،وتستمر حتى الجامعة و العمل.(56)

كشفت دراسات مسحية في أمريكا على أن إمرأة من بين كل امرأتين تعرضت في حياتها الأكاديمية أو العملية للمضايقات الجنسية التي تبدأ من التحقير أو الإزدراء أو التهديد إلى أن تصل إلى العنف الجسدي.أما المضايقات في العمل فتُعتبر نوعا من التحرش الجنسي يصدر من أشخاص يشعرون بعدم الأمن،و بالتالي يتم تعويض ذلك بفرض سيطرتهم و مضايقتهم للآخرين.وفي دراسة مصرية للباحثة ملك زغلول في1992،أشارت أنه برغم صعوبة البحث في موضوع المضايقات التي تتعرض لها المرأة في مجال العمل لحساسيته إلا أنّ هناك عددا من النساء قد اشتكين من هذه المضايقات بلغت نسبتهن 18.5% في الحضر و 7.3% في الريف،أما عن مصادر المضايقات فهناك مضايقات من الزملاء الذكور بلغت41%،و مضايقات من الجمهور بنسبة32.8%،و مضايقات بسبب التمييز ضد المرأة بنسبة 5.4%.وتترتب على المضايقات الجنسية أثناء العمل نتائج ضارة تلحق بالمرأة و تؤثر على إنتاجيتها و أدائها المهني،و تجعلها عرضة للإصابة بالضغوط والإضطرابات النفسية والمشاكل الصحية عموما.ومن شأن تلك المضايقات أن تشعر المرأة بالإحباط والإحساس بالدونية،مما يؤثر في حياتها العملية والأسرية.(57)

5-3 العنف الإعلامي:

تُروّج وسائل الإعلام ثقافة العنف بصورة خاصة ضد المرأة التي تستمدها من منظومة القيم التقليدية،ومن أكثرها سلبية وتخلّفا،وتُقدم صورة تُعتبر امتدادا للعنف الإجتماعي الممارس ضدها. كما أن القائمين على إعداد مثل هذه الثقافة يكرّسون بوعي أو بدونه نظرة دونية للمرأة كبعد ذي خصوصية في الثقافة التقليدية من دون محاولة لفهم و إعادة النظر في مضامينها،و العمل على تطويرها والتخفيف من حدّتها.(58)

لقد أنتجت العولمة عالما واحدا شديد التعقيد،و جعلت الخروج منه أو تحديده محكوما بالفشل في أغلب الإحتمالات،من هنا أصبح الحديث عن الخصوصية الثقافية والهوية القومية أمرا شديد التعقيد و من الطبيعي أن يصاحب العولمة ضعف الإستقلالية الثقافية و تعرّض النسيج الإجتماعي للتفكك، و بصورة خاصة ما يمس النساء بسبب تفاقم الضغوطات الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية عن طريق وسائل الإتصال الحديثة التي دخلت كل بيت.كما أصبح همُّ التلفزيون عرض المرأة،و بالأخص جسدها،كوسيلة لجذب المشاهدين للدعاية و الإعلان،وكذلك للإغراء الجنسي.فكثيرا ما تظهر المرأة وهي عارية،وفي حالات تبرز فيها مفاتنها و وضعيات فيها إثارة وإغراء جنسي،و الأبشع من ذلك كله تجارة الجنس الرخيص الذي يترع إنسانية المرأة و يجعل منها مجرد سلعة للمتعة الرخيصة.وبهذا أصبحت المرأة الرخيصة تسعى إلى استغلال جسدها ومفاتنها حسب معادلة العرض والطلب في السوق التجاري الذي هوسوق ذكوري بالدرجة الأولى،إذ يصبح جسدها سلعة من السلع الثقافية و يفتقد مواصفاته الإنسانية،ويدخل في عداد البضائع التجارية الإستهلاكية ما دام أنه أصبح عنصر إغراء وجذب وترويج للبضائع.وما يريده المستهلك يتجسد في ثقافة الدعاية و الإعلان التي تتحول في الأخير إلى ثقافة مصنّعة تجعل من المرأة دمية مثيرة فحسب لإغراء المستهلك ذكرا كان أم أنثى.(59)

4-العنف ضد المرأة بين التوجهات النظرية المختلفة:

يتأثر العنف ضد المرأة بدرجة تقدم أو تخلف السياق الإجتماعي الذي توجد فيه،من هنا يمكن القول بأنه لايرتبط بعامل مجتمعي وحيد،بقدر ما يرتبط بشبكة من العوامل الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية والعرقية والإثنية،تتشابك فيما بينها لتُولّد تلك الأسباب المؤدية للعنف ضد النساء والداعمة له،وهذا ما يؤدي إلى تعدد المنظورات المختلفة التي يجب أن تشترك في الكشف عن شبكة العنف ضد المرأة مثل الدراسات النسوية،علم الجريمة،التنمية،حقوق الإنسان، الصحة العامة،علم الاجتماع،علم النفس،وغيرها.

4-1-المقاربات النفسية:

تناولت بعض النظريات النفسية،بالإظافة إلى تحليل ظاهرة العنف بشكل معمّق،العنف ضد المرأة باعتباره ظاهرة نفسية تحتاج إلى البحث والتفسير،وقد جاء هذا الطرح مقتضبا نوعا ما لحداثة الظاهرة،ولحداثة طرحها علميا،لعل أهمها:

4-1-1 المقاربة الفرويدية:

النساء في نظر فرويد هنّ دون الرجال،وقد أخذ هذا الشعور من الدونية التي كانت تُعاني منها نساء فيينا في عصره،والتي فسّرها بسبب الكبت وخيبة الأمل الجنسيين،وأطلق عليها"عقدة الخصاء" أو"حسد القضيب".ولهذا تكون المرأة رجلا ناقصا،وما ينقصها هو عنصر الذكورة.

تشعر النساء بأنهن مظلومات منذ الطفولة،يحكمن على أنفسهن بأنهن محرومات،وأن هناك إجحافا بحقوقهن من دون موجب،و أن المرارة التي تشعر بها العديد من البنات تجاه أمهاتهن تتأتى من إهام أمهاتهن بولادتهن في عالم النساء و ليس في عالم الرجال.وبعد أن وعت المرأة هذا الجرح الذي ظهر في حبها لذاتها،أخذت تعاني من ذلك شعورا بالدونية.(61)

وقد حدد في إحدى مقالته عن الحياة الجنسية للمرأة عام 1931 ثلاثة أنماط عامة للنساء:

- **راضيات**:وهن اللواتي يحللن محل"الرغبة في القضيب"الرغبة في الطفل،فأصبحن بذلك نساء أنثويات بمعنى الكلمة،سويات،مهبليات،أموميات.
- **معرضات**:وهن اللاتي تخلّين عن منافسة الرجال لأنهن بإحساسهن بأنهن مسلحات بطريقة أبعد ماتكون عن المساواة،أعرضن عن كل جنسية خارجية،محققات بذلك في النوع البشري من الناحية النفسية و الإجتماعية شيئا مما نلاحظه عند العاملات في عش النمل أو خلية النحل.
- **منافحات**:وهن اللاتي تشبثن،على الرغم من الواقع الذي لم يتقبلنه،والذي ينكرنه بما تخفيه كل إمرأة من رجولة نفسية و عضوية بعقدة الرجولة و البظر.

وهذه الأنماط المختلفة ناذرا ما تظهر في حالة نقية،فغالبا ما يوجد في المرأة الواحدة شيء من هذه الأنماط الثلاث في وقت واحد،و لو أن تغلّب نمط فيهم على النمطين الآخرين يجعل ذلك لكل كائن طابعه الفردي.(62)

ويشير فرويد إلى أنه عندما يدرك الذكور و الإناث في المرحلة الأوديبية قيمة "القضيب" بالنسبة للذكر و الأنثى،فإن الذكر يدرك تميزه به ويبدأ في الخوف عليه،و يخشى أن يترل به نفس العقاب الذي نزل بأخته

كعقوبة على رغبته في العدوان على أمه بقضيبه،أو كعقوبة على العبث به،و يزداد لديه قلق الخصاء.بينما عندما تلحظ الأنثى الفارق التشريحي بين الجنسين-وهو فارق ذو دلالة-تشعر بالنقص،و بأنها مخصية و بالتالي تشعر بحسد القضيب،و هذا الحسد يترك آثارا لا تُمحى في ذاكرة الأنثى،فيستقر لديها شعور بالدونية،و تعترف بجرحها النرجسي،و بعد أن تتغلب على محاولتها الأولى التي فسّرت بموجبها فقدان القضيب بعقاب شخصي،فإنها تفهم على العكس عمومية هذه الخاصية الجنسية و تبدأ في مشاركة الرجل في ازدراء جنسها الذي يعاني من هذا الإختزال الفادح،و تظل تتمنى طوال حياتها إمتلاك قضيب،و الشيء الوحيد الذي يخفف من شعورها بالنقص هو إنجاب طفل ذكر يقلل من تناقضها الوجداني،حيث إن الطفل الذكر هو ذاته رمز القضيب.

2-1- النظرية السلوكية:

يختلف منظور *Skiner* للشخصية و للإنسان عن معظم علماء الشخصية،ذلك لأنه يرفض رفضا قاطعا التصور التقليدي لمتغيرات داخلية تسبب سلوك الإنسان.هذا الأخير يتحدد عنده وفقا لتاريخه التدعيمي،بمعنى أن سلوك الفرد في الوقت الراهن ما هو إلا محصلة لكيفية التدعيم السابق للسلوك المماثل في الماضي.أي أن الإنسان يسلك على هذا النحو أو ذاك وفقا لكيفية تدعيم السلوك سابقا،و تنشأ الفروق الفردية بين الأفراد نتيجة لتنوّع تاريخ التدعيم الخاص بكل فرد على حدة،و ليس لأن الإنسان يسلك وفقا لإرادته أو محض اختياره.(64)

ويرى السلوكيون أن الدور الجنسي مكتسب،فالولد يتعلم أن يكون ولدا والبنت تتعلم أن تكون بنتا،ويعتقد أصحاب النظرية السلوكية وعلى رأسهم *Skiner* أن الطفل في سنواته الباكرة يكتسب الأنماط السلوكية الخاصة بالدور الجنسي و ذلك من خلال التدعيم و الإثابة للإستجابات المتناسبة مع النمط الجنسي للطفل أو الطفلة،و معاقبة الإستجابات غير المرغوبة،و تميل الإستجابات التي تم تدعيمها إلى أن تقوى و تتكرر و تُعمم على المواقف المشابهة،أما الإستجابات التي يُعاقب عليها الطفل فإنها تختفي أو تضعف،كما يقل حدوثها.و على سبيل المثال فإن إثابة الطفل على السلوك العدواني،و عقاب الطفلة على نفس السلوك يجعل الذكر أكثر عدوانية عن الأنثى.و بشكل مختصر فإننا نستطيع أن نعرف نشأة و طبيعة الدور الجنسي،و ذلك من خلال دراسة التاريخ التدعيمي للفرد.(65)

3-1-4 نظرية التعلم الإجتماعي:

يشير "ألبرت باندورا"إلى أن اكتساب سلوك الدور الجنسي يتم من خلال ملاحظة سلوك الآخرين و مطابقة سلوكنا على سلوكهم،فالفرد يستطيع أن يتعلّم و يكتسب خصائص الدور الجنسي من خلال ملاحظة نموذج معين،ومراقبة ما يترتب على سلوك النموذج من نتائج،بمعنى أن ملاحظة سلوك الآخرين وما يترتب عليه من نتائج سوف تؤدي بنا إلى تعلّم أو إكتساب ذلك السلوك. و يشير أيضا إلى أن الإقتداء بالنموذج و مطابقة سلوكه يتوقف على عدة شروط أهمها:جنس النموذج،قوة النموذج و سيطرته،و مدى دفئ النموذج.

و وفقا لنظرية التعلّم الإجتماعي فإن ملاحظة الطفل للنموذج المعتدي (الأب،أو الأم) و رؤيته لهذا النموذج العدواني خاصة الأب الذي يحقّق مكاسب من وراء عنفه ضد زوجته كالسيطرة مثلا، يتعلم لاحقا أن العنف

ضد الآخرين و منهم الزوجة–فيما بعد– هو وسيلة فعّالة للحصول على مكاسب،و فرض السيطرة،و الشعور بالقوة،إذ يشعر أن العنف يكون–أحيانا–أسلوب ضروري و فعال في الحياة والعلاقات الحالية و اللاحقة.

كما أن رؤية الطفل للعنف داخل العلاقة الزواجية بين الوالدين قد لا يجعل الطفل فقط عنيفا ضد الآخرين،و لكنها تهيئه للسلوك الجانح فيما بعد،وقد يكون الإعتداء على الآخرين هو شكل من أشكال السلوك المضاد للمجتمع،وقد لايقتصر العنف على الزوجة و لكنه قد يكون أسلوب حياة.(66)

4-1-4 النظرية المعرفية:

يرى رواد هذا المنظورأنه عند تعرض المرأة للإساءة تبدأ العوامل المعرفية على التوالي:

إدراك← تفكير ← تذكر ← تقدير ← تفسير،يعقبها أو يتزامن معها تأثيرات إنفعالية مثل الشعور بالقلق،والإكتئاب،والخوف،وتأثيرات فسيولوجية مثل زيادة دقات القلب،واضطراب التنفس،و ارتفاع ضغط الدم...وكذلك تأثيرات سلوكية متمثلة فيما تتخذه المرأة المساء إليها من سلوك تجاه الإساءة إليها.

وتشير *Maynard* إلى أن تعريف المرأة ذاتها للعنف هام جدا في مدى تأثيرها بهذا العنف،فالعنف من وجهة نظرها يمكن تعريفه على أنه"**مقدار ما تدركه المرأة من إساءة موجهة لها سواء أكانت إساءة جسمية أو جنسية أونفسية.**"

فالمنظور المعرفي يشير إلى أن تأثر المرأة بالإساءة سواء إساءة جسمية أم نفسية يتوقف على كيفية إدراكها و تقديرها و تفسيرها و تخيلها و تذكرها لهذه الإساءة،فالمرأة قد لا تتأثر بالإساءة في حد ذاتها،و لكن بكيفية رؤيتها و تقديرها و تفسيرها لها.لذلك فإن مجال الدراسة في الإساءة للمرأة لابد أن يأخذ في اعتباره التحليل المعرفي لأفكار المرأة المساء إليها،وكيفية تفكيرها و إدراكها و رؤيتها لواقعة الإساءة لها حتى نستطيع أن نعرف طبيعة هذه الأفكار،وكيفية تأثيرها على الضحية، وكيفية تغلب المرأة المساء إليها على هذه الأفكار.

والصيغة المعرفية التي تستقبل بها المرأة الأحداث،و تؤثر عليها وجدانيا وسلوكيا،تتكون منذ الطفولة فخبرات الطفولة والتاريخ النفسي للمرأة و تاريخ علاقاتها مع الوالدين و المحيطين،وكذلك مدى تعرضها للإساءة الجسمية أو الجنسية أو الإنفعالية،أو شعورها بالأمن،هو ما يُكوّن صيغتها المعرفية التي تدرك بها الأحداث أو التي تحدد مدى تأثرها بهذ الأحداث.

5-1-4 نظرية العجز المكتسب:

عند تعرض الفرد لأحداث ضاغطة،وإدراكه عدم القدرة أو عدم الكفاية على المواجهة،يؤدي ذلك إلى الإحساس بالعجز،وفقدان الأمل،و انخفاض تقدير الذات،والشعور بنقص الكفاية،والإكتئاب،و الحزن.وفي النهاية يكون إدراك الفشل،والعجز الذي يمتد لتوقع الفشل من خبرات الماضي الفاشلة إلى الحاضر والمستقبل حيث اليأس،فلا أمل في المستقبل،ولا جدوى من المحاولة طالما محكوما عليها بالفشل.إذ يشير كل من *Umberson,Anderson,Ceich&Shaprio* إلى أن القدرة على التحكم أو عدم التحكم تلعب دورا هاما في الإساءة أو العنف داخل الأسرة،فالزوج الذي يعتدي على زوجته أو يسيء إليها قد لا تكون لديه القدرة على التحكم الذاتي،والزوجة التي يتم العدوان عليها تشعر بالعجز وعدم القدرة على التحكم في ذاتها أو في ظروف حياتها،و القدرة على التحكم ترتبط بشخصية الفرد وبظروفه البيئية،فاعتقاد

الفرد في عدم قدرته على تغيير ظروف حياته شديدة الفقر تجعله يشعر بالعجز،وكذلك المرأة التي يتم الاعتداء عليها من قبل الزوج تشعر بالعجز.

ويشير *Orme* إلى أن بعض النساء قد يتعرضن لخبرات قاسية في مرحلة الطفولة مما يجعلها تعاني من الشعور بعدم الأمن النفسي وعدم القيمة،وكذلك الشعور بالعجز لعدم قدرتها على إيقاف الإساءة إليها،و قد تتكرر الإساءة بعد ذلك في مراحل مختلفة أو في أثناء الزواج.كما أن بعض النساء نتيجة لشعورها بالإحباط من إساءة زوجها لها،أو من الظروف المحبطة التي تعيشها،تكبت عدوانها نحو ذاتها،وبالتالي تلوم نفسها،و تصاب بالإكتئاب،وتشعر بالعجز.والمرأة التي تشعر بالعجز قد تكون بعض سلوكياتها إندفاعية عندما يتزايد عليها الشعور بتهديد ذاتها أو حياتها أو تهديد أحد أطفالها،و قد تلجأ إلى العدوان على من يعتدي عليها بل وأحيانا قتله.(67)

6-1-4 هورني والبعد الثقافي الحضاري:

إهتمت *Orney* بالعوامل الثقافية والظروف الإجتماعية لحياة الأفراد،وسعت في دراستها إلى طرح أهمية المسائل الثقافية في دراسة الشخصية،و طبيعة الصراعات الداخلية للفرد،ونشوء العصاب.

إن مفهوم هورني الأول هو القلق الأساسي من حيث أن كل ما يؤدي إلى اضطراب شعور الطفل بالأمن في علاقته بوالديه يؤدي إلى القلق الأساسي.فهي لا تُقصر الصراع على أساس الدوافع الغريزية،وإنما تربطه بالحاجة إلى الأمن،من حيث أن الفرد يعيش في عالم عدواني.

وتحاول تفسير الأمراض العصابية في ضوء العوامل الثقافية وأثرها على صراعات الشخصية،وهنا ينبغي تحليل القيم السائدة في المجتمع،و معرفة التكوينات الداخلية للفرد.فالعوامل الأساسية التي تؤدي إلى العصاب تكمن في الثقافة السائدة والظروف الإجتماعية القائمة،خاصة في ظل المجتمعات القائمة على التنافس والسيطرة والإستغلال.(68)

كما تتحدث عن الخوف الأسطوري المتحكم بالرجل تجاه المرأة منذ نشوء الإنسان،هذا الخوف يأخذ تعابير أسطورية متعددة:الساحرة،العجوز الشمطاء..وتؤكد أنه ليس كل الإناث الصغيرات يحسدن الذكور على القضيب،ولكن الحسد هو حسد لما تعطيه معظم الثقافات للذكور من مزايا، بل إن الأنثى الصغيرة قد لا تدرك أو تفهم ما يتمتع به الذكر من مزايا،وأنه إذا كانت علاقة الأنثى بوالديها طيبة،و هم يشعرونها بمدى حبهم لها تجعلها تشعر بالأمن،و تشعر بأهمية أنوثتها و قيمتها الذاتية،خاصة لو أشعرها الوالدين أنه لا فرق بين الذكورة والأنوثة،فلا تكون آثارا ذات قيمة لعقدة الذكورة لديها.

وفي دراستها للحياة النفسية اللاّشعورية للمرأة،أكدت أن المرأة تشعر بالتمييز الإجتماعي بين الذكور و الإناث،وهذا الإعتقاد يجعلها ترفض أدوارها الأنثوية لاشعوريا،بل أنها قد تشعر بالنقص و ترفض جنسها ككل،و تظل لديها تخيّلات ذكرية لاشعورية،وتحسد الذكور على مكانتهم الإجتماعية وأحيانا البيولوجية،و من ثم تبدأ في رفض الجنس بل والبرود الجنسي،و تظل لديها عقدة الذكورة التي تحدث للإناث بدرجات متفاوتة بين الدرجة السوية الصحية و ما بين الدرجة العصابية.وهذا ما نلمس بعض آثاره لدى الإناث في

كراهيتهن لجنسهن و محاولة التغلب و التقدم على الذكور،و التعبير عن الكراهية للذكور،و إظهار [illegible]هم و جوانب النقص فيهم،وهذا ما يظهر أحيانا أثناء وجود الإناث مع الذكور في مكان عمل واحد.

و تؤكد على أن الخصاء إذا كان له جانب بيولوجي فإن الجانب الأكبر من شعور المرأة بالنقص يتأثر بالثقافة والحضارة،فالمرأة لا تحسد الرجل على قضيبه أو تشعر بالذنب لعدم امتلاكها القضيب ولكنها تحسد الرجل على مكانته،إنها لا تحسد الرجل فقط،ولكنها تحسد الذكورة على وضعها المتميز داخل كل الثقافات تقريبا.كما تحسد الذكور على إنجازاتهم المرتبطة بما تمنحه الثقافة لهم من دعم وتشجيع على الإنجاز،وتحسد الذكور على إبداعاتهم ومنجزاتهم الحضارية،فمعظم دعائم الحضارات أقامها الرجال.وقد يعود هذا الشعور إلى ميل الرجال ذاتهم لإشعار الإناث بالنقص،و بأن الأنوثة دائما ناقصة وأنها ليس لديها قدرات الرجال.(69)

<u>7-1-4 نظرية الدور النوعي</u>:

إذا كان الدور نمطا من الإتجاهات والأفعال التي يقوم بها الفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة،أو هو الدلالة الوظيفية للفرد في الجماعة،أو الشخصية كما تكشف عن نفسها في نمط معين من السلوك نحو الجماعة،فإننا نرى أن أسلوب الشخص وطرقه في التصرف مع الآخرين لا تمليها فقط-في كثير من الأحيان- خصاله الشخصية و سماته بقدر ما تمليها توقعاته عن الدور الذي يقوم به، وتوقعات الآخرين عن هذا الدور أيضا.(70)

ويبرز *Merril* أهمية الدور كأحد محددات الشخصية التي أهمها المحددات العالمية التي تجمع بين البشر جميعا في إطار الإنسانية،و المحددات المحلية التي تجمع بين الأشخاص في المجتمع المحلي،ويُميّز بين المجتمع والمجتمعات الأخرى،و محددات الدور،و هي المعايير السلوكية التي تربط بالسن و الجنس و الحالة الزواجية والطبقة الإجتماعية في ثقافة معينة،و المحددات النظرية التي تجعل كل شخصية فريدة في نوعها.(71)

و تشير نظرية الدور في إطار تفسيرها للسلوك العنيف إلى أن الإتجاه نحو عدم المساواة في الدور الجنسي من العوامل المؤدية إلى العنف،كما أكد *Wofford* على أن دور التنشئة الإجتماعية المبكرة المتعلقة بالدور الجنسي في تعلّم الذكور أن يكونوا مسيطرين،و أن يستخدموا القوة للمحافظة على

هذه السيطرة وتجعل لدى هؤلاء الذكور إستعدادا لأن يتّسموا بالعنف الزواجي فيما بعد مؤثر جدا،كما أبان *James* في تفسيره للعنف الذكوري عن تأثير التنميط الإجتماعي لدور الرجل مقابل دور المرأة،حيث أشار إلى أن عنف الرجل يأتي من منطلق دعم المجتمع لصورة الرجل المسيطر القوي المؤكد لذاته،بينما ينمط دور المرأة دائما في دور المتلقي للعنف،والتي قد تمارس العنف أحيانا ولكن من منطلق الدفاع عن النفس،أو التعبير عن الإحباط،أو التنفيس عن الضغوط التي تعاني منها.و في نفس السياق أكّد *Marshall* على أن فهم الدور الذكري يمكن أن يسهم بشكل فعال في فهم السلوك العنيف،موضحا الكيفية التي يتشكل بها الدور الذكري والنظريات المفسرة لهذا الدور،و ربط الوعي الذكوري بالميل إلى العنف.كما أكّد على أن أية إستراتيجية تهدف إلى التخفيف من العنف لدى الذكور ينبغي عليها التعرف على مفرزات الثقافة التي أدت إلى وضوح هذه الأدوار لدى الجنسين.

فنظرية الدور إذا تقوم على أساس أن السلوك الإنساني هو سلوك قائم على التعلّم والخبرة،وأن الفرد حينما ينمو في وسط بيئة معينة فإنه يحاول بالضرورة التعايش مع قوانينها و أنظمتها و تقاليدها،و أن هذه النظرية قريبة من نظرية التعلّم الإجتماعي بصفة خاصة.وتسلّم هذه النظرية أن الجوانب البيولوجية في شخصية الفرد يمكن أن تكتسب المرونة الكافية لتمكنه من لعب أدوار مختلفة بحسب المواقف المتعددة التي يمر بها،و أن الفرد سوف يلوّن أي دور يقوم به بشيء من ذاته الخاصة،و أن ما نعنيه بشخصية الفرد ما هو إلاّ إثبات لمعالم الدور أو الأدوار التي يقوم بها.(73)

ومع هذا فإن دراسة وتفسير العنف من خلال الأدوار الإجتماعية بوجه عام،و الأدوار الجنسية خاصة لا تقدم لنا تفسيرا لتلك الظاهرة،و من ثم كان هناك عدد من المشكلات التي أحاطت بهذه النظرية،أوّلها عدم القدرة على مناقشة الأدوار الجنسية من خلال تفسير شمولي للأصل الإجتماعي لتلك الأدوار،كما أنه ليس هناك محاولة لرصد تطور تقسيم العمل بين الجنسين أو تفسير تدني المركز للمرأة من منظور تاريخي و إقتصادي،و ثقافي و سيكولوجي،و تفسير السلوك العنيف من خلال إرجاعه إلى اضطراب التنشئة الإجتماعية أو فشلها،أوبسبب إحباطات تعوق القيام بتوقعات الدور ومع هذا فإنه من المؤكد أن توقعات الدور تساهم بشكل ما في بلورة جوانب مهمة من سلوكي المرأة و الرجل،والتي قد يكون العنف أو السلوك العنيف واحد منها.

2-4 التحليل السوسيولوجي لظاهرة العنف الموجه ضد المرأة:

بداية نؤكد على أن الطرح السوسيولوجي العلمي لظاهرة العنف ضد المرأة محدود جدا،وقد يعود هذا في اعتقادنا لحداثة البحث في ظاهرة العنف نفسها،لهذا سنحاول تقديم بعض المقاربات التي تمكّنا من جمع معطيات نظرية حولها،و هي مجموع محاولات محدودة جاءت أغلبيتها مركّزة على البعدين الأبوي و النوع الإجتماعي أو الجندر،ويبقى الطرح التنظيري ضروري في محاولة فتح آفاق معرفية لها علاقة بخصوصية الفضاء الثقافي الإجتماعي الذي تعنّف فيه المرأة.

و قد بدأ طرح العنف ضد المرأة بشكل عام من خلال وصف مسبّب لمظاهره وتجلّياته على مختلف ميادين الحياة الإجتماعية،كما ذهب العديد من الباحثين و الدارسين إلى البحث عن تفسيرات علمية لظاهرة العنف ضد المرأة،وإذا كان يبدو جليا أن هذه الدراسات بيّنت أن النظام الإجتماعي والثقافي والوضع الإقتصادي والمستوى المعيشي كلها عوامل تفسّر هذه الظاهرة،فإن الملاحظ هوأن هذه الدراسات والأبحاث لم تضع موضع السؤال علاقة العنف بتشكيل الهوية الرجولية،مما يجعل

العنف ظاهرة عرضية،ومسألة طارئة في الزمان والمكان.(74)

4-2-1 الأبوية البيولوجية:

تستند هذه المقاربة على السوسيو-بيولوجيا التي تنطلق من كون العدوانية الذكورية الموروثة هي التي تمنح الأسس البيولوجية لهيمنة الذكور على الإناث،و التراتبية و التنافسية بين الرجال.على أساس ذلك،فإن عالم الاجتماع الأمريكي *Goldberg* حاول أن يوضح أن الجانب الهرموني هو السبب في هيمنة الرجل،فالهرمونات الذكرية *Testostérone* هي المسؤولة في نظره عن نزعة الهيمنة والعنف لدى الرجل،وهذه النزعة هي الدافعة

للرجل كي ينجح في أي ميدان وجد فيه.وعلى أساس ذلك،يعيش الرجال الفاقدين لهذه الهرمونات الذكرية سلوكات شبيهة بسلوكات المرأة.

ويرى الباحث أن هذا المعطى الغريزي للهيمنة عند الرجل هو المسؤول عن تفوق الرجل في ميادين متعددة،سواء العلمية أو الاجتماعية أو السياسية،إضافة إلى وجود عامل آخر يزيد من رغبة الرجل في الهيمنة،و هو الجانب البيولوجي الفيزيائي لبنية الذكر الجسدية المتّسمة بالقوة.(75)

4-2-2-الأبوية الثقافية:

إذا كانت الثقافة كل ما أنتجه البشر في مجتمع معين من أفكار وتصورات وعادات ونظم إجتماعية وسياسية واقتصادية،وفعاليات أدبية وفنية وثقافية عبر التاريخ،فإن الصورة السلبية والدونية التي رسمها المجتمع الأبوي للمرأة عموما تطلبت دراسة سوسيولوجية تاريخية ثقافية لفهم مكانة المرأة في أوروبا منذ الإغريق والرومان وحتى العصر الحديث،وتحليلها من زاوية الفكر الاجتماعي والفلسفي،مستخدمين في ذلك أداة النقد الجدلي لفهم وتفكيك أنظمة الفكر الأبوي التي حطّت من قيمة المرأة وأبعدتها عن ممارسة دورها الإنساني،والحصول على حقوقها،و الإعتراف بها،ليس نظريا وإنما على مستوى الممارسة العملية،محاولين في الوقت ذاته،التحقق من هذه الإدعاءات عن طريق طرح الآراء و الأفكار الإجتماعية،الفلسفية،و السياسية التي عالجت وضعية المرأة و مكانتها وحقوقها في المجتمعات المختلفة.(77)

يشير مفهوم المجتمع الأبوي بشكل عام إلى المجتمع التقليدي الذي يتخذ طابعا مميّزا بالنسبة إلى البنى الإجتماعية الكلية-المجتمع و الدولة و الإقتصاد و الثقافة-،وكذلك إلى البنيتين الجزئيتين العائلة و الشخصية،التي تتخذ بمجموعها طابعا يتسم بأشكال نوعية من التخلف الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي تعيق تطوره و تقدمه،مثلما يتسم هذا المفهوم الأبوي بالتحجر و الجمود و التناقضات الداخلية التي تمزّقه و تستترف طاقاته المعنوية،و تدفع أفراده إلى الشعور بالتمزق،مما يؤدي إلى تقييم دوني للذات.

من أهم سمات هذا النوع من المجتمعات،سواء كان قديما أوحديثا،هي الترعة الأبوية البطريركية التي تظهر في سيطرة الأب على العائلة،فالأب"البعل-الإله"هو المحور الذي تنتظم حوله العائلة.وهو "رب"البيت و عموده،و سيطرة الأب في العائلة شأنه في المجتمع إذ إن العلاقة بين الأب وأبنائه وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية،فإرادته مطلقة و يتم التعبير عنها بالإجماع القسري الذي يقوم على التسلط من جهة،والخضوع والطاعة من جهة أخرى،والتي تظهر على مستوى العائلة-العشيرة في القيم والتقاليد،وفي وسائل التربية والتنشئة الإجتماعية التي تعمل على تشكيل نمط الثقافة و الشخصية،من خلال ترسيخ القيم والعلاقات الإجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الأبوي والشخصية البطريركية.

إنه ومن المنطلقات السابقة (الإجتماعية،الثقافية،التاريخية) تذهب هذه المقاربة إلى أن العنف ضد المرأة يرجع بالأساس إلى النظام الأبوي الذي يقوم على هيمنة الذكر الممثل في صورة الأب"رب الأسرة" الواسع النفوذ والسلطة من جهة،وعلى إخضاع المرأة المتمثلة في صورة الأم،وعلى إجبار الطفل على الطاعة و استدماج قيم البالغين والرهبة الموجودة في السلطة الأبوية.و بذلك يُكوّن الصبي هويته كرجل بالإستناد إلى صورة أبيه النفسية التي يراها منعكسة في سلوك الذكورالبالغين المحيطين به كما ذهب إلى ذلك هشام شرابي.وهذا ما يجعل

الفرد الذكر،في نظره،ينمو في مجتمعنا قضيبيا،يترع في شخصيته إلى حب البروز والسيطرة،و يحتقر المر[illegible] يميل إلى إذلال من هم أضعف منه.وتتجسد هذه الشخصية القضيبية المصنوعة من طرف المجتمع في أشكال ونسب مختلفة من العدوانية والشراسة،وتتميز باعتزازها بذاتها،و يجد صاحبها لذته في إبراز أناه،والدفاع عن سمعته،و فرض نفسه على الآخرين.(78)

لقد تشكلت في بعض المجتمعات ثقافة قائمة على اللامساواة والتمييز،فاتخذت بنى المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية شكلاً هرمياً و تراتبياً،تحددت على أساسه موقع الأفراد في التقسيم الاجتماعي للعمل ومكاناتهم وأدوارهم الاجتماعية،و مثلما شهدت القبيلة تقسيماً اجتماعياً للعمل وتوزيعاً متفاوتاً للمكانة و الأدوار الإجتماعية،بدءاً من شيخ القبيلة وانتهاءً بالأفراد المهمّشين المحرومون من المكانة الاجتماعية،و الذين أُسندت إليهم أدواراً هامشية،فإن العائلة خضعت لنفس المعايير في تقسيم العمل الأسري و المكانة و الأدوار الأسرية،فتشكلت العائلات على هيئة بناءات بطرياركية *Patriarchal*،يقف على رأسها أكبر الذكور سناً و يتمتع بسلطة عائلية واسعة،وتحتل النساء وضعاً هامشياً،و هذا ما دعا بعض الباحثين إلى تشبيه مكانة النساء وأدوارهن العائلية بمكانة الفئات المهمّشة في المجتمع.فالثقافة الأبوية لا زالت متأثرة بالتوجهات الذكورية التقليدية.(79)

3-2-4 النسوية أو النسائية:

كان لأفكار الثورة الفرنسية والمشروع العقلاني لعصر التنوير دورا فعّالا في تحريك النساء للمطالبة بحقوقهن الإنسانية المشروعة،وأن يتعلمن الإنخراط في قوة سياسية وممارسات مطلبية إجتماعية،بدءا بالحقوق المدنية والمساواة بين المرأة والرجل،والمشاركة في العمل.وسرعان ما تغيّرت القناعات و الأيديولوجيات،واضطرت المجتمعات الغربية الإستعانة بجميع أفرادها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية خارج المترل عموما،بحيث أخذ دور المرأة يتضح شيئا فشيئا،و بدأت تأخذ مكانتها في المجتمع،وتحصل على شيء من حقوقها،و بخاصة الإعتراف بالأهلية القانونية السياسية.

في نفس المرحلة التاريخية تطرق ماركس إلى المساواة بين المرأة و الرجل إنطلاقا من منظومته الفلسفية التي تؤكد على ضرورة تحرير المرأة من دونيتها،واعتقد أن انعتاق البروليتاريا سوف يتبعه بالضرورة إنعتاق المرأة من قيودها،وأن إلغاء ملكية النساء سيكون ملازما لإلغاء العبودية والملكية الخاصّة.حتى أنه قارن بين درجة التطور البشري ونوع العلاقة بين الرجال والنساء مثلما قارن بين زواج المصلحة و البغاء،وتوقع أنه بتفكيك العائلة القديمة يمكن انتزاع المرأة من سلطة الزوج و الأب.ففي المجتمع الإشتراكي الذي لن يعرف البؤس ولا الثروة،والذي سيبتعد شيئا فشيئا عن الإقتصاد الخاص،سوف تظهر الخاصية الفردية للأسرة التي تتمتع بحرية كاملة.وأضاف لينين أنه لكي تكون المرأة متحررة تماما ومتساوية فعلا مع الرجل ينبغي أن تكون أعمال المترل مشتركة بين المرأة و الرجل،وأن تساهم المرأة في الإنتاج العام.

إن ما يمكن طرحه في هذا الإطار ما ذهبت إليه *Badinter* في محاولة لتفسير السيرورة التكوينية لدى كل من الرجل و المرأة،فقد ركزت على الطابع المعقّد و الصعب لهذه السيرورة عند الرجل. و لإبراز هذا الطابع الإشكالي و هذه الصعوبات التي يلاقيها الذكر في تطوره،فإن الباحثة تلجأ إلى مفهوم القانون السلبي الذي جاء

به علم النفس الحديث،و اعتبره مبدأ لتحديد الهوية الإجتماعية الجنسية الذكرية،و تسوق مجموعة صور ومظاهر الرجولة التي جاءت بها الأنثروبولوجيا لتأكيد هذا الطابع الإشكالي.(82)

ففي نظر الباحثة،يتمثل هذا القانون السلبي في أن الطفل،و للتعبير عن هويته الذكورية،يتوجب عليه أن يقتنع و يقنع الآخرين بأنه ليس إمرأة،وليس يافعا،وليس لوطيا،إنه قانون سلبي ثلاثي الأقطاب، فالذكر إذن يوجد أمام ثلاثة صعوبات،نوجزها في النقطتين التاليتين:

الإفتراق عن الأم و التميّز الجذري عن الجنس المؤنث:فلا يكفي حسب الباحثة أن تكون حاملا للكروموزوم XY،و أن يكون لك قضيب لتحس بأنك رجل،إن المرحلة الحاسمة للتفاضل الذكوري تبدأ مع XY وتنتهي بالمنظور الذي يكونه الآباء حول جنس أطفالهم،والذي يحدد بدوره الهوية الجنسية للطفل.وطيلة هذه المرحلة يكون الجنين قد"صارع"حسب تعبير *A.Jast* لكي لايرضخ لبرنامج التطور الأنثوي،هذا الصراع البيولوجي هو أبسط مقارنة مع ذاك الذي سيخوضه الطفل الذكر حين ميلاده وخلال زمن طويل ليصبح "رجلا".كما يتغذى فيزيقيا ونفسيا من طرف شخص مخالف،و هو الأمرالذي يحدد مصيره بطريقة أكثر تعقدا ودرامية على خلاف البنت.ولكي يصبح رجلا فإنه ينبغي أن يتعلم كيف يختلف عن أمه،وأن يكبت في أعمق أعماق نفسه هذا الإستسلام الأولي للأم.

إن الذكورة تقتضي قمعا مبالغا فيه للرغبات الإستسلامية،خاصة المتعلقة بالإحتضان من طرف الأم،من هنا فإن الذكورة خلال طول هذه المرحلة هي رد فعل أكثر منها إنخراط،ذلك أن الأمر يتعلق دائما بمساعدة الطفل على تغيير هويته الأنثوية الأولية إلى هوية ذكورية ثانوية،وهذا ما يقوم به النسق الأبوي عندما يستعمل طقوس الإعداد أو أسلوب الإحتكاك مع الأنداد،وهي آليات تهدف كلها إلى تغيير مكانة و هوية الشاب الذكر لكي يصبح رجلا،فهذه الطقوس"هي أجوبة ممكنة لحاجة كونية يتم الإحساس بها من طرف الطفل الذكر:أن يُعترف به كرجل،وأن يكون مع أولائك الذين قطعوا مع الضعف و الإرتباط الطفولي.

الغيرية الجنسية *:l'hétérosexualité*

يتوجب على الطفل الذكر أن يبرهن بأنه ليس لوطيا،أي أن لا يتمنى أن يرغب في رجال آخرين، وأن لا يكون مرغوبا فيه جنسيا من طرفهم،وأن لا يكون لينا ومؤنثا في مظهره الفيزيقي وفي تصرفاته.في هذا الإطار فإن الأوموفوبيا التي تعني كره الرجل للخصائص الأنثوية الموجودة في الرجال تشكل جزءا مندمجا لذكورة غيرية بالنظر إلى الدور النفسي الذي تلعبه و المتمثل في:"**أن تعني للآخرين بأنك لست لوطيا،وأن تبين بأنك غيري الجنس**".

4-2-4 -مقاربة النوع الإجتماعي والمرجعية الأنثربولوجية:

تتحدد أدوار النساء والرجال (أدوار النوع الاجتماعي) وطبيعة العلاقات التي تقوم بين النساء والرجال (علاقات النوع الاجتماعي) في أي مجتمع بناءً على التوجهات الثقافية السائدة فيه،فالبنى الثقافية تمثل أطراً مرجعية لتحديد وتقييم الأدوار والعلاقات الاجتماعية بشكل عام،وأدوار وعلاقات النوع الاجتماعي بشكل خاص.وقد خلصت بعض الدراسات الإجتماعية الأنثربولوجية إلى أن الثقافة التقليدية في بعض المجتمعات

ومنها العربية بالخصوص قد حصرت أنشطة المرأة في أدوار المجال الخاص (الأسرة والمترل)،أما أنشطة أدوار المجال العام (المجتمع) فقد خصت الرجال

–دون النساء–بالمشاركة فيها.غير أن هذه المجتمعات شهدت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات إجتماعية واقتصادية وسياسية متفاوتة،وبغض النظر عن مدى نجاح أو فشل تلك التحولات، فإنها أسفرت عن بروز توجهات ثقافية تحديثية،وإذكاء قدرٍ من الصراع بين التوجهات الثقافية التقليدية والحديثة،لاسيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أنشطة المجال العام،والتي بدأت فعلاً في المشاركة فيها،الأمر الذي جعل النساء المشاركات في أنشطة المجال العام عرضة لأشكال عديدة من العنف الجسدي والرمزي و/أو المعنوي.

في ضوء ذلك واستناداً إلى حقيقة أن العلاقات الأسرية محكومة بالعواطف أكثر مما هي محكومة بالقواعد الرسمية و شبه الرسمية (القانونية والعرفية)،فإن بعض الباحثين والناشطين في مجال النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للمرأة يعتقدون أن العنف الذي تتعرض له النساء في المنازل أقل كماً وحدة و أثراً من العنف الذي يتعرضن له في المجال العام(الشارع والعمل والمؤسسات الاجتماعية). وعلى الرغم من صعوبة التحقق من صدق هذا الاعتقاد"أو الفرض"و إثباته أو نفيه من خلال بيانات كمية دقيقة و موثوق بها،إلاّ أنه إعتقاد يبقى قائما.فمن خلال نتائج الدراسات والأبحاث التي تعرضت بشكل غير مباشر في معظم الأحيان،وبشكل مباشر،يمكن الاستنتاج أن ما تتعرض له النساء من عنف أسري يفوق كماً ونوعاً العنف الذي يتعرض له خارج المترل.(84)

تذهب*Françoise Héritier* بالإستناد إلى مقاربة النوع الإجتماعي،و بالإعتماد على نماذج المجتمعات البدائية التي درستها الأنثروبولوجا وخاصة مجتمعات القنّاصين الذين درستهم الباحثة *Chapman*،وهي نماذج تظهر وجود تفوق ذكوري تشوبه تغيرات نسبية تسير من المساواة الكاملة بين الجنسين عند بعض الجماعات الهندية إلى العبودية الكلية للنساء،إلاّ أن هذه الهيمنة لا ترجع إلى وجود الملكية الخاصة،كما ذهب إلى ذلك *Maurice Codolier* و إنما أساسها هو النظام الرمزي، فأسطورة الأصل هي التي تبرر هذه الهيمنة.(85)

والحال،أن الأساطير في أصولها قصص وحكايات وخرافات رمزية تستخدم ألفاظا وإشارات خيالية مثيرة للوجدان،،وتلعب دورا هاما في حياة الناس وتصوراتهم،وبخاصة في المجتمعات التقليدية.لقد كانت موضوع عدد من الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية كما عند فريزر ومالينوفسكي و ميلر.وكان شتراوس قد ذكر في نظريته لدراسة الأساطير وتحليلها تحليلا بنيويا،أنها يمكن أن تصلح لتكون أساسا لآليات الفكر المجرد،وأنها من الناحية السوسيولوجية نتاج البيئة الطبيعية والعلاقات الإجتماعية،وهي–بهذا–إبداع إجتماعي شعبي وعضوي هدفه تثبيت وتدعيم منظومات القيم الفكرية والإجتماعية والسياسية والمحافظة عليها،مثلما هي حماية للواقع عند التشبث بها والتوحد معها،واتخاذها هوية قومية.ولهذا فهي تجسد جميع الهياكل و البنى الأساسية للمجتمع لأنها تختزل التناقضات والإختلافات والتشابهات وتنسقها تنسيقا جميلا،وتعرضها صورا و رموزا لأحداث و أشخاص وحيوانات و قوى طبيعية في إطار خاص يدورون داخله،و يعيشون أحداثه.(86)

هكذا تحاول الباحثة،بالإعتماد على دراسة أساطير بعض المجتمعات أن تبين أن الخطاب الرمزي يشرعن دائما السيطرة الذكورية بمبرر العنف الأسطوري الأول الذي أخضع له الرجال من طرف النساء.فباستعمال سيئ

للسلطة عندما كانت في أيديهن كما تبينه أسطورة مجتمع"*Ona*"،أو بمبرر عدم الإمكانية الطبيعية البيولوجية التي لا تمكنهن من الوصول إلى الصف العلوي،الذي هو صف الرجال،تقول الباحثة "هناك لقب أساسي بين الجنسين مدرك دون أن يلفظ به ظاهريا،وهو على الشكل التالي:إن المرأة تتصرف دائما نحو الرجل،ولا يوجد مجتمع حيث الرجال والنساء يتصرفون كليا بشكل متواز و متماثل،فالرجل يبقى في كل الحالات هو المقياس الطبيعي لكل الأشياء،فهو الذي يخلق النظام الإجتماعي.(87)

هذا الأمر يتبين كذلك بخصوص المجتمع العربي الإسلامي من خلال ميتولوجيا التأويل القرآني،والتي تظهر فيها حواء حسب الباحث العربي تركي ربيعو على أنها مصدر الخطيئة.فالتساؤل عن الكيفية التي ربط فيها الناس بين جنس المرأة والخطيئة يظل مستقيا لمرجعيته وعلى مسار تاريخ طويل من داخل الأسطورة نفسها،أو لنقل من سياق أسطوري بكامله بقي محايثا للتحولات التي طرأت على الأسطورة،وجعلت منها نصا مغلقا،يسير في الظلال الوقائية لها،و ينحو لأن يكون معاكسا لها عندما يكون مشبعا بفرضيات العقل التعليلي.لكن الأسطورة وعلى مسار تاريخ طويل عملت على تعزيز نفسها من خلال مؤسسات دينية كبرى ظل العقل التعليلي طريقه في الوصول إلى أساساتها المبنية على جسد و أشلاء المرأة،و على مسار تاريخ طويل.لكنها أيضا مبنية على عقلانية دينية تؤسس للقمع لا للإختلاف من منظور فكرة الخطيئة.إنها السبّاقة إلى الأكل من الشجرة،الشيء الذي يؤكد على طبيعتها الغريزية،و بانتهاكها المحرّم تقع في الخطيئة المعرّفة ثقافيا،و عبر هذا تتحول الأسطورة إلى أدلوجة ذكورية تبرر السقوط و تباركه،و تؤكد على أنه بنية أساسية في تركيب المرأة.إن خطيئة آدم عابرة وعرضية،أما خطيئة حواء فأصلية و أزلية و تشكل بنية وجودها،فقد خلقت من ضلع أعوج،و من مَيْسَرَة الإنسان،وتحالفها مع الشيطان هو بمثابة نتيجة لتكوينها،إنها الشر بعينه،كما تذهب إلى ذلك بعض الميتولوجيات المتطرفة.(88)

إذن،إذا كانت كل الأساطير الكونية تؤكد على تفوق و هيمنة الذكورة و خضوع الأنوثة وتبعيتها، فما هو أساس هذه الهيمنة وهذا العنف ضد النساء؟

تجيب الباحثة *Heritier* أن الخصوبة وليس الجنس أساس الإختلاف الواقعي بين المذكر و المؤنث، وأن الهيمنة الذكورية هي أساسا مراقبة وتحكم في إنجاب المرأة في الفترة التي تكون فيها في مرحلة الخصوبة،أما المكونات السيكولوجية والأهليات الخاصة التي تخلق نماذج الذكورة و الأنوثة حسب المجتمعات،و التي يفترض فيها أن تبرر هيمنة جنس على آخر،فإنها نتاج التربية،إنها إذن نتاج الإيديولوجية.(89)

هذا بالفعل ما أكده من قبل جورج بلانديه حيث يرى أن هناك سلطة بالنساء و على النساء،فهناك مراقبة وأخذ بالسلطة الطبيعية التي تمتلكها النساء و المتمثلة في الإنجاب،و الرهان كله يدور حول تملّك خصوبة المرأة،أي إنتاجيتها الطبيعية،إلى درجة أن المرأة المسنّة بحكم أنها أصبحت خارج نطاق إعادة الإنتاج أقل خضوعا للمراقبة الذكورية،و يمكن لها القيام بوظائف كانت محرمة عليها من قبل،و لكون تملك الخصوبة في الجسد الذكوري مآله الفشل،فإن هذا التملك يمر إذن بالمراقبة،

بتملك النساء أنفسهن أو تملك منتوج هذه الخصوبة.(90)

هكذا تخلص الباحثة إلى أن المحتمل هو أن الضبط الاجتماعي لخصوبة النساء و تقسيم العمل بين الجنسين هما أساس اللاّتكافؤ الجنسي،و هما أساس العنف الرجولي ضد النساء،و هو العنف الذي يجد مشروعيته في النظام الرمزي للمجتمع.(91)

5-العنف ضد المرأة قضية من قضايا حقوق الإنسان:

إهتم أهل الفكر والسياسة والمثقفون عموماً بموضوع حقوق الإنسان منذ القدم،وكان النضال من أجل هذه الحقوق عاملاً أساسياً في إحداث منعطفات تاريخية،و ثورات سياسية واجتماعية، و نهضات فكرية.و تطوّر بتأثيرها مفهوم حقوق الإنسان،وجرى تحديد هذه الحقوق في سياق هذا التطور،ودُوّنت في مواثيق وطنية و إقليمية و دولية.

وعلى الرغم من تضارب الآراء واختلاف وجهات النظر حول مفهوم حقوق الإنسان إلا أن فكرتها الأساسية تدور حول الحريات العامة ومبدأ المساواة بين الناس،أما الإختلاف في وجهات النظر و آلية العمل فيرجعان إلى أسباب عديدة،منها نسبية تعريف حقوق الإنسان وحدودها، و ارتباط هذا المفهوم بالتطور الحضاري والتقدم الاجتماعي،و تأثير التيارات الفكرية والتقاليد و الظروف المكانية و الزمانية،إضافة إلى المصالح و الإمتيازات التي تتحقق للبعض عن طريق انتهاك حقوق الآخرين.

فرغم التباينات حول مفهوم حقوق الإنسان،تبلور ضمن السياق التاريخي لتطور المجتمعات الإنسانية جملة من الحقوق باعتبارها حيوية وأساسية،وتتمتع بأهمية خاصة لما لها من صلة وثيقة بكرامة الإنسان،وبصميم شخصيته،إضافة إلى كونها مقياساً للحضارة وهدف كل تقدم اجتماعي، ويجري التعامل معها باعتبارها الحد الأدنى من الحقوق التي تطمح البشرية إلى ضمان احترامها لأنها كما ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948 ترتبط"**بالإعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية و بحقوقهم المتساوية الثابتة،وهو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم**".(92)

هذا و تتصدر حاليا قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان معظم التحليلات النقدية التي يعالجها الفكر الإجتماعي والسياسي الراهن،وتذهب هذه التحليلات في معظمها إلى جعل حضور هذه القضايا أو غيابها مفتاحا لفهم الأزمات السياسية و الإقتصادية التي تعتبرها سببا رئيسيا،وفي بعض الأحيان السبب الرئيسي الأول لتخلّف المجتمعات،وعدم القدرة على إنجاز التغيرات الكيفية اللازمة لاجتياز عتبة التخلف والإنطلاق في مسيرة العصر.(93)

5-1 حقوق المرأة وعلاقتها بحقوق الإنسان بشكل عام:

تعد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إنتاجا ثقافيا يكتسي صبغة قانونية،أفرزه المجتمع الدولي في العصر الحديث كخلاصة لكل ما أنتجته الحضارة الإنسانية من قيم تمجّد الإنسان،وتحرص على كرامته،وتقوم على صيانة حقوق الفرد بغض النظر عن أي تمييز يمكن أن يرتبط بالجنس أو الأصل أو اللون أوالدين.و يعتبر الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان جميع الناس متساوين أحرارا،ولكل واحد منهم"**الحق في الحياة،والحرية،والأمان على شخصه**".

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقانون حقوق الإنسان المتفرع عنه يقدمان نفس الحقوق و المسؤوليات بصورة متساوية و بدون تمييز،فهي مثلاً تُقر بالحقوق لكل النساء والرجال،الأولاد و البنات،عن طريق تقرير إنسانيتهم بغض النظر عن أي دور لهم أو أي وضع هم عليه.

إن حقوق المرأة يجب أن لا تُقدّم على أساس أنها جزء آخر من حقوق الإنسان،وحتى الحقوق السياسية،ا مدنية،الإجتماعية،الإقتصادية،الثقافية،وكذلك الحقوق الفردية والحقوق الجماعية فهي كل لا يتجزأ.و يجب أن يسود حقوق الإنسان في جميع مجالات الحياة:البيت،المدرسة،مكان العمل، السوق..و إن انتهاكها مرتبط ببعضه البعض(أي إن انتهاك حق واحد يؤثر على بقية الحقوق)، و بنفس الطريقة فإن تعزيز حقوق الإنسان في مجال معين يساعد على تعزيزه في الآخر.

يعرف العنف في الفكر الإنساني الحقوقي كمفهوم مضاد للحرية،وكنفي لحق المواطن في الأمن والسلامة الجسدية والنفسية،وكعائق للمجتمع في تحقيق المساواة والسلم والتنمية.لكن يمكن الإشارة إلى أن مفهوم العنف لا يتحدد من خلال الأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان إلا بالسلب، فهو خرق للحرية،و مسّ بالكرامة الإنسانية و بالإحترام الواجب لشخص الإنسان،وانتهاك للحق في الأمن والسلامة.إنه سلوك يقوم على التمييز العنصري أو الجنسي،أو الإثني،أو الديني،يبرز من خلال بعض الممارسات و السلوكات والوضعيات التي تشير إليه كالمعاملة القاسية،أو سوء المعاملة، أو الحرمان من الحرية أو التعذيب.(94)

إنطلاقا من هذه المرجعية الكونية المساواتية في عمقها،والهادفة إلى حماية الفرد وضمان حقوقه،يعتبر العنف ضد المرأة إنتهاكا لحقوق الإنسان،كما يُعد مظهرا من مظاهر علاقات القوى غير المتكافئة بين المرأة والرجل التي تساعد على بقاء سيطرة الرجل على المرأة والحيلولة دون نهوضها بالكامل.

2-5 التمييز ضد المرأة كشكل من أشكال العنف:

يعبّر مفهوم التمييز الجنسي بكل بساطة عن علاقة القوة والسيطرة بين كل من الرجل و المرأة، فعوض أن يُعبّر هذا الفرق الذي يجعل من أبعاد رجل-إمرأة القطب المقابل للآخر (وهذا ما يعبّر عن المساواة الحقيقية في الإختلاف)،فإن هذا التمييز يجعل جماعة الرجال قطب مطلق ومعياري بالنسبة لجماعة النساء،ويميزها مع وضع تدريجي ضمني،ومن خلال هذا التقابل من المطلق إلى النسبي يتحول هذا الإختلاف وهذا التفاوت المتناقض لعلاقة الإختلاف بالتدرج إلى علاقة سيطرة.

أكّد التقرير السنوي حول حالة سكان العالم أن العنف الممارس ضد النساء والفتيات لايزال ضاربا بجذوره في كل الثقافات حول العالم،فالمرأة حسب نتائج هذا التقرير تتوقع تمييزا من المهد إلى اللحد،و وجد التقرير تمييزا ضد المرأة في حصولها على حقوقها الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية وبالتوازي مع تعرضها للعنف و إساءة المعاملة،لاتحصل على فرص عمل متساوية كتلك التي يحصل عليها الرجل،كما تواجه تحيّزا من قبل القوانين التي تلجأ إليها طلبا للإنصاف.ويرى التقرير أن مضار التمييز ضد المرأة لاتطال الأفراد فحسب بل تؤثر بالسلب على نموالإقتصاد القومي.(95)

فقد جرى التسليم على المستوى العالمي بأن التمييز الذي يقع ضد المرأة يأخذ أنماطا في الحياة العامة والخاصة تُمثل إنتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية،وفي هذا السياق صادق حوالي ثلث دول العالم على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي صدرت في ماي1984 عن الأمم المتحدة.و من المفترض أن تُشكل نصوص الإتفاقية معيارا أخلاقيا و اجتماعيا لشعوب العالم كافة في كيفية التعامل مع قضايا المرأة.(96)

هذا ولعب تطور الحركات الحقوقية والنسائية عبر العالم دورا حاسما في تنامي الإهتمام بواقع التمييز الذي تعيشه النساء في كل المجتمعات،و الكشف عن شروط إنتاجه و إعادة إنتاجه.(97)

والبداية كانت مع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عنه إعلان وبرنامج فينا 1993،والذي ربط بين العنف والتمييز ضد المرأة،حيث جاء فيه:"**يشدد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بصفة خاصة على أهمية العمل من أجل القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة و الخاصة، والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية،والإستغلال والإتجار بالمرأة،والقضاء على التحيّز القائم على الجنس في إقامة العدل،وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة،و الآثار الضارة لبعض الممارسات التقليدية أو المتصلة بالعادات،و التعصب الثقافي و التطرف الديني**".(98)

كما عرّف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الأشكال و الحالات التي تقع ضمن خانة العنف ضد المرأة،بحيث شملت كل أنواع العنف المادي و الجنسي و المعنوي الذي يحصل في الأسرة أو في المجتمع،و يشمل الضرب،الإغتصاب أثناء الحياة الزوجية،وجميع العادات والأعراف السائدة التي من شأنها إلحاق الأذى بالمرأة،و تشمل حالات العنف ضد المرأة الأعمال القائمة على استغلال المرأة أو التحرش الجنسي بها أثناء العمل،أو في المعاهد التعليمية و أي مكان آخر،كما تشمل تجارة الرقيق البيض بالمرأة،و الدعارة الإجبارية و العنف الذي قد يمارس من قبل الدولة.

وأكّد صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة"اليونسيف"أن العالم لم يحقق تقدّما كبيرا نحو خفض معدلات العنف المنزلي الذي يستهدف النساء و الفتيات.و قال التقرير الصادر عن المنظّمة إن العنف ضد النساء لا يزال شائعا على نحو وبائي بالرغم من التعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مؤتمر المرأة ببكين لخفض الظاهرة.إذ أن نصف تعداد النساء في بعض الدول يتعرضن لانتهاكات جنسية أو جسدية أو جنسية أو عقلية،وأن حوالي مليوني إمرأة يتعرضن للختان سنويا، بينما لا تزال عمليات القتل فيما يُسمى بجرائم الشرف شائعة في دول مثل الأردن.(99)

3-5 الضرر كمقياس للعنف الموجه ضد المرأة:

عرّف الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد النساء في مادته الأولى العنف كالتالي:"**يقصد بالعنف ضد النساء أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو نفسية للمرأة،بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية،سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة**".

إن التعريف الدولي الحقوقي للعنف ضد المرأة،والذي أوردناه سابقا و أعدنا طرحه حاليا،يعكس تصور العلاقة الزوجية مبنيا على الإيمان بحرية الزوجة كشخص مستقل ومساو للزوج،وما يثير الإهتمام أن هذا التعريف يتصور العنف الزوجي و العنف الأسري عموما كظاهرة تعني الأفراد، لكنها تعني أيضا المجتمع و الدولة،و إن كان يحدث داخل البيت،إلا أن آلياته وامتداداته تتجاوز البيت لتظهر في ما يصنّفه الإعلان العالمي"العنف الذي تتغاضى عنه الدولة"والذي يمارس عبر المؤسسات الثقافية والإجتماعية والقانونية التي تكرس قيم احتقار المرأة،وتبرر العنف ضدها.(100)

إن العنف الذي يحدث داخل البيت يكتسب حسب المنظور العالمي الحقوقي طابعا عاما،نظرا لآثاره التي تتجاوز الحدود الجغرافية والاجتماعية للعلاقة الزوجية،لتنعكس في الحياة الإقتصادية والصحية لكل أفراد المجتمع.فهو حسب هذا المنظور يعدّ شأنا عاما رغم أنه خاص جدا.

ولعل ذلك ما جعل التقرير يؤكد على ضرورة ربط العنف ضد النساء بمسألة انتهاك حقوق الإنسان؛فإذا ما قبلت المجتمعات الإنسانية المرأة بوصفها عنصراً فاعلاً وهاماً فيها،وإذا ما تعاملت مع المرأة على أنها كائن إنساني مثلها في ذلك مثل الرجل ومثل الأبناء الذكور،فإن قضية العنف الموجه ضد المرأة سوف تنتقل من مجرد قضية تعاطف تجاه المرأة،إلى قضية مجتمعية ودولية يجب محاربتها لما لها من آثار سلبية على مسيرة المجتمعات الإنسانية بعامة.

6-آثار العنف الموجّه ضد المرأة :

على الرغم من أن بعض أشكال العنف الموجّه ضد المرأة قد يترتب عليه آثاراً مادية جسدية،إلا أن الآثار الإجتماعية و النفسية لجميع أشكال العنف سواء كانت مادية أو معنوية أعمق وأشد من الآثار المادية.فإحداث تشويه في جسد المرأة نتيجة عنف مادي يؤدي إلى آثار نفسية تفوق في ألمها الألم المادي الذي عانته المرأة،فضلاً عن ذلك فإن الآثار المادية للعنف هي في الغالب ذات طبيعة مؤقتة،أما الآثار النفسية و الإجتماعية فإنها ممتدة و بعيدة المدى،و تزداد أهمية طرح هذه الآثار في أنها قد لا تقتصر على المرأة المعنفة كفرد بل تمتد لتصيب المرأة عموماً كجنس و كفئة اجتماعية.

وانطلاقا من التحليلات المقدمة حول بعض أشكال العنف الممارس على المرأة،نعتقد أن آثار العنف تتجسد بالخصوص في:

6-1 تكوين صورة ذات سلبية:

يبدو أن المرأة تضع أهمية كبيرة على علاقتها مع الآخرين،بمعنى أن علاقاتها مع الآخرين تشكل لها مصدرا هاما من مصادر تقدير الذات،كما يبدو أنها تشعر بالقلق لدى تدهور أي علاقة ذات معنى في حياتها،لأن ذلك يؤدي إلى تدهور مفهومها لذاتها وشعورها بعدم القيمة،ولذلك يمكن أن يُطلق على الأنثى وهويتها أنها هوية في إطار العلاقات الإجتماعية المتبادلة.

فإلى جانب العمل والدراسة،فإن العلاقات تمثل جانبا هاما في إحساس الأنثى بهويتها،وشعورها بالقيمة،خاصة علاقاتها مع أبويها و زوجها.ففي حالة ما أساء الأب أو الزوج معاملتها،فإن هذا يؤدي إلى انخفاض شعورها بالقيمة،وكذلك شعورها بالعجز و انعدام الهدف و المعنى في حياتها،مما يمثل أزمة حقيقية لهويتها.

وإذا كانت إتجاهات نمو شخصية المرأة تتحدد وفقاً للخبرات التي تكتسبها خلال طفولتها،ولما كانت الأسرة تنشأ أطفالها على قيم التمييز بين المرأة والرجل،فإن الطفل الأنثى تندمج على المدى الطويل بهذه القيم والتوجهات،بحيث تصبح هي نفسها تنظر إلى ذاتها باعتبارها أقل قدرات و مكانة من الطفل الذكر،و بالتالي تتكون لديها صورة سلبية عن ذاتها،و تتكون لديها شخصية مستكينة،خانعة،ضعيفة مقارنة بشخصية الذكر،و تصبح غير قادرة على المطالبة بحقوقها.(102)

يستمر تأثير هذه الصورة السلبية في حال تعرض الفتاة أو المرأة إلى شكل معين من العنف سواء أكان جسميا أو نفسيا،حيث إن الإساءة الجسمية يترتب عليها آثار نفسية كالشعور بانخفاض تقدير الذات،الإكتئاب،القلق،و الشعور بعدم القيمة و عدم الكفاية.(103)

6-2 إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي:

يترتب على العنف القائم على الأدوار الإجتماعية التي يشكّلها المجتمع بناءا على الدور البيولوجي لكل من الجنسين،و على منظومة القيم والعادات والتقاليد التي تؤدي إلى عدم المساواة القائمة على أساس الجنس البيولوجي،وعلى التمييز في التنشئة الإجتماعية و أشكال العنف المختلفة الأخرى التي تمارس على المرأة على المدى الطويل تبني المرأة لهذه القيم والمعايير والتوجهات،وتنظر إليها باعتبارها توجهات صحيحة،و بالتالي تمارسها و تطبقها في تنشئتها و تربيتها لأطفالها الإناث و أخواتها الأصغر سناً،مما يساهم في إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي التقليدية.بل وتربي أطفالها الذكور بنفس الأسلوب،و تغرس فيهم قيم التفوق و السيطرة على أخواتهم الإناث.

6-3 تكريس دونية المرأة و التفوق الذكوري:

ليس من شك في أن المنزل الذي يمارس فيه الزوج العنف بأشكاله المختلفة على زوجته سيسكنه الخصام والعداوة و الحقد،و يؤسس لجحيم يكتوي بناره الأبناء لاحقا.وعلى الزوجة في هذه الحالة إما أن ترفض العنف وتقاومه بعنف آخر مما يدفع الزوج إلى المزيد منه،و هكذا يكبر العنف ويزداد التأثير،وإما أن تتقبل عنف زوجها على أمل أن يتغير أسلوبه فيما بعد وتستقيم الأمور بينهما،أو تتقبله تستّرا لفضيحة قد تكون مضاعفاتها أسوأ،أو تتقبله قانعة بالسلطة الذكورية ومعتقدة أن العنف إرث الرجل من آبائه وأجداده.

و لاننسى هنا كم للعامل الإقتصادي من دور في قبول المرأة للعنف الموجّه ضدها أو في رفضه،إذ أن المرأة غير العاملة لا تستطيع ترك منزلها الزوجي لعجزها عن إعالة نفسها أو إعالة أولادها، و بقدر ما تكون تبعيتها المادية لزوجها قوية،يكون تقبّلها لعنف الزوج من دون احتجاج أو رفض أو ترك المنزل.و يترسّخ لديها نتيجة لهذه الأحوال جميعها أنها الأضعف،و أنها الأقل قدرا من الرجل، و أن عليها ألاّ تقاوم،فتتعامل معه في جميع الأمور في إطار هذه الخلفية.

ومما يزيد الوضع سوءا التذكير المستمر بمعطيات المجتمع الذكوري من خلال تعابير تتردّد على مسمع المرأة،و قد تردّدها هي بدورها كأن نسمع بعض النساء يردّدن:"زوجي هورب الأسرة و تاج رأسي والبيت من دونه لا يساوي شيئا".وكأن المجتمع الأبوي من خلال هذا التعاطي يريد التذكير بأن الرجل هو صاحب السلطة و

له الكلمة الفصل فيما يعود لأسرته،مما يؤسس تاليا لخلفية ثقافية أنثوية ترضخ لهذا المفهوم و تقبل هذا العنف الموجّه ضدها.(104)

إن عنف الرجل ضد المرأة يتأتى في إطار تأكيد الرجل لهويته الذكرية،حيث إن هوية الجنس في إطار عمليات التنشئة الإجتماعية تشير إلى أن هوية الذكر تتضمن أن يكون عدوانيا،أو أنه كي يبرهن على ذكورته لابد أن تكون مسالكه عدوانية وأكثر سيطرة وتحكما في الآخرين،فالرجل دائما ما يقترن بصفات القوة والسيطرة والتحكم و العدوان ولذلك يأتي عدوانه على زوجته جزءا مكملا وناتجا عن عمليات التنشئة أثناء مرحلة الطفولة.إن ماجندته الثقافة من مسالك عدوانية للذكورة يفسر لنا لماذا يصبح الذكور أكثر عدوانية و عنف ضد المرأة ومدى استمرارية تأكيد هذا التفوق الذكوري.

4-6 الإضطرابات النفسية و إستمرار العجز المكتسب:

من الآثار المترتبة على العنف،إستمرارية العجز المكتسب في إطار ما يطلق عليه بعض الباحثين "زملة أعراض المرأة المضروبة"،و هي زملة تتضمن أعراض مرضية مختلفة تظهر في شكل إضطرابات وجدانية كالقلق و الإكتئاب و انخفاض الشعور بالقيمة،ومع تكرار الإساءة لها تصاب بما أطلق عليه *Seligman* بالعجز المكتسب،حيث تشعر بالإكتئاب،و بأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها.و لا تستطيع إيقاف إساءة زوجها لها،و هناك مظهران رئيسيان لآثار العنف الموجه ضد المرأة في إطار العجز المكتسب هما:

- الخوف من عدم القدرة على تجنب العدوان الجسمي.
- عدم القدرة على التنبؤ بالعدوان الجسمي.

وتتراوح زملة الأعراض الجسمية والنفسية إلى أن تقوم بقتل من يسيء إليها دفاعا عن النفس وعن حياتها عندما يهددها الرجل بعنفه المستمر،ففي هذه الحالة فهي تدافع عن حياتها ضد قتل الرجل لها بقتل الرجل ذاته،خاصة إذا كان الرجل في غير حالته الطبيعية (كأن يكون مخمورا مثلا).

و يشير الباحثون إلى أن الضرب العنيف ضد المرأة يعتبر"حادث صدمي تحاول المرأة خلاله أن تتجنبه أو تقي نفسها من آثاره الجسمية،إلاّ أن آثاره النفسية تتمثل في الإكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة، والشعور بالإجهاد،ومحاولات الإنتحار ويمر العنف كخبرة صدمية بعدة مراحل هي:

الصدمة ← الإنكار ← الإنسحاب ← الإرتباك ← الإضطراب النفسي ← الخوف من تكرار العنف.

كما أن اضطراب الضغوط التالية للصدمة "*Post trumatic stress disorders*"لها العديد من المحكات يمكن تشخيصها على أساسها وهي:

- أن الخبرة الصدمية تزيد من قدرة المرأة على تحملها أو استيعابها(تهديد حياة الفرد مثلا).
- تعاود المرأة ذكريات الصدمة بشكل يطاردها و يجعلها منشغلة بها.
- أن يكون لديها أعراض تتفاقم نتيجة تعرضها للخبرة.
- الأعراض تستمر على الأقل لمدة شهر.(105)

وفي نفس الإطار أشارت نتائج الدراسة التجريبية للباحث النفساني *Gleason* حول الإضطرابات النفسية لدى النساء المضروبات أن أهم الأعراض الإكتئابية لدى النساء المساء إليهن تتمثل في الشعوربالإجهاد والتعب،التشاؤم،لوم الذات،الشعوربالذنب،الصورة السلبية للذات،الشعوربالفشل الشعور بالعجز ،السلبية،الإعتمادية الإعتقاد في عدم القدرة على التحكم في الأحداث أو ما يحدث لهن.(106)

5-6 إستمرارية العنف الجنسي الدائري:

تكشف معظم الدراسات عن وجود سمة مشتركة بين ضحايا الإنتهاك الجنسي من الزوجات،وهي تشوّه تقدير الذات وعدم تقدير الضحية لذاتها،وشعورهن بالمهانة والإحساس بأنهن عديمات القيمة. فعندما تبدأ المرأة في سماع كلمات من الرجل الذي أحبته و تزوجته بأنها لاقيمة لها،وقبيحة وغبية، و أنها لا تشبعه جنسيا،تبدأ تدريجيا في تصديق ذلك،و تنعزل عن الآخرين مما يحرمها من رعايتهم لها التي قد تحقق بعض التوازن إزاء الموقف السلبي لزوجها نحوها.كما تشعر المرأة المنتهكة أيضا بالخزي والذل والمهانة،وأنها الوحيدة التي تتعرض للضرب و الإنتهاك الجنسي من زوجها،و لذلك فإن الأمر برمته غلطتها بشكل ما،و بالتالي يصبح توجيه اللوم إلى الذات أمرا شائعا و مشتركا بين ضحايا الإنتهاك.وإذا كان ضحايا العنف بصفة عامة يلقون باللوم على أنفسهم أيضا فيما حدث لهم،فإن الأمر يعد أشد قسوة و إيلاما للنفس على ضحايا العنف و الإنتهاك الأسري ،حيث أن المعتدي عادة ما يمتلك من القوة والتأثير على صياغة و تشكيل تصورات الضحية عن ذاتها.

و تتميز مشاعر الزوجات المنتهكات جنسيا نحو أزواجهن بالسلبية،فضلا عن مشاعر الإحباط،وترتفع بينهن المشاعر و المحاولات الإنتحارية،و إن كثيرا منهن خائفات من تعرضهن للقتل على يدأزواجهن.(107)

ويذهب *Finkelhor* إلى أن ضحايا العنف والإنتهاك الأسري يقعون في فخ،فالإنتهاك مستمر و يمتد إلى فترة من الزمن،مما يُصعّب عليهن إيقافه أو تجنبه أو التخلص منه كلية،فضحايا الإنتهاك الجنسي من الزوجات المساء إليهم بدنيا وجنسيا غالبا لا يحاولون الهرب من منتهكيهم،بل إنهم و في حالات عديدة يحاولون حماية منتهكيهم من أي تدخل خارجي.

يمكن أن نضيف هنا أنه يُخشى من أن تنطبع في ذاكرة النساء صورة التعامل الدائرة على هذا الشكل:بنت تشهد عنف أبيها عليها أو على أمها،ثم ما تلبث أن تتعرض لمثل هذا العنف من زوجها في المستقبل،و هكذا تتوارث المرأة صورة "المرأة الضحية دائما" فتفكر ثانيا بما حصل مع أمها ومعها فتنسحب من هذه الحلقات المتواصلة لتعزف عن الزواج إنتقاما لبنات جنسها طابعة في ذهنها صورة الرجل المرفوض لعنفه و عدوانيته.مع العلم أيضا أن بعضهن يفضلن إقامة علاقات عاطفية مع الرجل العنيف صاحب العضلات المفتولة على اعتبار أنه الشخص القادر على حمايتهن و درء الأخطاء عنهن،وبذلك تتحول النتائج إلى أسباب،و هكذا تعود لتقع في فخ العنف من جديد.(108)

المراجع المعتمدة في الفصل الرابع:

1-إبراهيم الحيدري:النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب،بيروت،دارالساقي،الطبعة الأولى،2003، ص.10

2-ماري تيراز خيري بدوي:الرجل-المرأة:إنعكاس أم إنكسار؟صورة الرجل من خلال أقوال المرأة وإلزاماتها في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى 2002،ص783-.784

3-نجاح الرازي:العنف المنزلي،بعض عناصر التعريف والتشخيص،على الحوار المتمدن العدد897الصادرة بتاريخ2005/1/5 على الموقع الإلكتروني:*www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=20780*

4-مصطفى إسماعيل بغدادي:حقوق المرأة المسلمة في المجتمع الإسلامي،المغرب،المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة،1991،ص21-25 .

5-محمد عبد المقصود:المرأة في جميع الأديان والعصور،القاهرة،مطبعة مدبولي،1983،ص31-40.

6-زيدان عبد الباقي:المرأة بين الدين و المجتمع القاهرة،سلسلة الثقافة الإجتماعية الدينية للشباب،1977، ص.74

7-مصطفى اسماعيل:نفس المرجع السابق ذكره،1991،ص27-33.

8-هبة محمد علي حسن:الإساءة إلى المرأة،مرجع سبق ذكره،ص.4

9- أمل العواودة:العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،مرجع سبق ذكره،ص21-23.

10-خليل وديع شكور: العنف والجريمة،مرجع سبق ذكره،.117

11-نازك سابا يارد:المرأة و العنف الممارس عليها،بيروت،مجلة أبواب،العدد 1998،17،ص 85.

12-جريدة الخبر،يوم 23 أفريل 2001،العدد 3148،ص.13

13-هادي محمود:العنف ضد النساء،الحوار المتمدن،العدد 419 الصادرة بتاريخ2003/3/8 على:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1079

14-د/صالح سليمان عبد العظيم:أشكال العنف ضد المرأة ،مقال صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006 على:
www.diwanalarab.com/ spip.php?auteur890

15-خليل وديع شكور،نفس المرجع،ص .109

16-عادل مجاهد شرجيي:العنف العائلي ضد المرأة،تحليل لعلاقات النوع الخاص،مرجع سبق ذكره.

17- هادي محمود:العنف ضدّ النساء،نفس المرجع السابق ذكره.

18-ليس ناصر:العنف ضد النساء و الأطفال،مرجع سبق ذكره.

19- هبة محمد علي حسن،نفس المرجع السابق ذكره،ص14

20-عادل مجاهد شرجبي،نفس المرجع.

21-أمل العواودة:نفس المرجع السابق ذكره،ص29 .

22-Lucienne Gillioz,Jaqueline de puy et d'autres:Domination et violence envers la femme dans le couple,ed Payot,1997,en résumé,sur www.femme.fr.

23- نازك سابا،نفس المرجع السابق ذكره،ص93.

24-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع السابق ذكره،ص16.

25-أمل سالم العواودة،نفس المرجع السابق ذكره،ص11-13 .

26- خليل وديع شكور،نفس المرجع،ص117.

27-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص13.

28-لميس ناصر،نفس المرجع.

29-خليل وديع شكير،نفس المرجع،ص 119-120 .

30-هادي محمود،نفس المرجع السابق ذكره.

31- أمل العواودة،نفس المرجع السابق ذكره،ص30.

32-عدلي السمري:الإنتهاك الجنسي للزوجة،مرجع سبق ذكره،ص 21-23 .

33-خليل وديع شكور،نفس المرجع،ص126-.127

34- المرأة العربية واقع و تطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،مرجع سبق ذكره.

35-هادي محمود،نفس المرجع السابق ذكره.

36- المرأة العربية واقع و تطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،على
www.amanjordan.org/studies/sid=29.htm

37- أمل العواودة،نفس المرجع،ص31 .

38-مطاوع بركات:العدوان و العنف في الأسرة ،مرجع سبق ذكره،ص23 .

39-نفس المرجع،ص13.

40-عدلي السمري،نفس المرجع السابق ذكره،ص13.

41-مطاوع بركات،نفس المرجع السابق،ص233.

42-نفس المرجع،ص 234.

43-عدلي السمري ،نفس المرجع السابق،ص21-.23

44-مطاوع بركات،نفس المرجع السابق،ص235-.236

45-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص19-20.

46-خليل وديع شكور،نفس المرجع،ص110 .

47-نفس المرجع،ص117.

48-نفس المرجع،ص.120

49- هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص .21

50-أمل العواودة،نفس المرجع،ص .44

51-نفس المرجع ص 47 .

52-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع السابق،ص 96-97 .

53-نفس المرجع،ص 14-.15

54-لفتيةالسبع:العنف و الجنس و صحة الأنثى،على:www.amanjordan.org/studies

55-إبراهيم الحيدري،مرجع سبق ذكره،ص 13

56-هادي محمود،نفس المرجع السابق ذكره.

57-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص14-15 .

58-هادي محمود،نفس المرجع.

59-إبراهيم حيدري،نفس المرجع،ص.381

60- روجي جارودي:في سبيل ارتقاء المرأة ،بيروت،1982،ص .57

61- فيليب كامبي:العشق الجنسي والمقدس،دمشق،1992 ص237-238.

62-ماري بونارت:سيكولوجية المرأة،ترجمة صلاح مخيمر وعبده رزق،القاهرة،مكتبة الأنجلومصرية،1963 ، ص 19-20.

63-فيصل عباس:التحليل النفسي وقضايا الانسان و الحضارة بيروت،دار الفكر اللبناني،1991،ص153-154.

64-ممدوح سلامة:نظريات الشخصية،مصر،محاضرات غيرمنشورة كلية الآداب جامعة الزقازيق ،1992، ص71.

65-هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص43-.44

66-نفس المرجع ،ص44-.45

67-المرجع نفسه،ص45-49

68-فيصل عباس: أساليب دراسة الشخصية،بيروت،دار الفكر العربي اللبناني،1990،ص43-.45

69- هبة محمد علي حسن،نفس المرجع،ص64-.67

70-الحسين عبد المنعم:المحددات البيئية للسلوك الإجتماعي،في:زين العابدين درويش وآخرين،علم النفس الإجتماعي أسسه وتطبيقاته،جامعة القاهرة،الطبعة الأولى،1993، ص59 .

71-حامد زهران علم النفس الإجتماعي،القاهرة،عالم الكتب،الطبعة الرابعة،1977، 143 .

72-مجموعة باحثين ،العنف بين طلاب المدارس،مرجع سبق ذكره،ص48-.49

73-عبد الرحمان عدس،محي الدين توق: المدخل إلى علم النفس،الأردن،مطبعة جون وأيلي وأولاده، الطبعة الثامنة،1986 ص 293-294.

74-محمد عبد ربي الرجولة ونزعة العنف ضد النساء،في الحوار المتمدن،العدد896 الصادر بتاريخ 16-7-2004 على:*www.aman.org/aman_studies*

75-S.Goldburg:The inevitability of Patriarchy (why the biologica difference between men and women always produces male domination).Publisher:William Morrow and campany,inc ney york,1973.

76-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة،2004م،ص113.

77- إبراهيم الحيدري،مرجع سبق ذكره،ص 157.

78-هشام شرابي،البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر،مرجع سبق ذكره،ص9-.22
79-د.عادل مجاهد الشرجبي:نفس المرجع السابق.
80- إبراهيم الحيدري،نفس المرجع،ص.184
81-نفس المرجع ص 157.
82-E.Badinter:XY,de l'identité masculine; Ed Odile Jacob,Paris,1992.
83-D.Deborch&R.Brannon :The forty-nine percent majority,Addison-Wesley company,1976.
84-عادل مجاهد شرجبي،نفس المرجع السابق ذكره.
85-F.Héritier:Masculin/féminin.la pensée de la différence,Ed Odile Jacob,Paris mars 2000.
86-إبراهيم الحيدري،نفس المرجع،ص300-301
87-F.Heritier,ibid.
88-تركي علي الربيعو:العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية،بيروت،المركز الثقافي العربي،ط2، 1995،ص144-145
89-F.Heritier:les acquis des femmes sont bien fragiles,In Le Monde de l'éducation, N°282 ,juin 2000.
90-G.Balandier :Le sexuel et le social :lécture anthropologique ;in Cahiers internation- aux de sociologie.volumeIXXVI-1984.
91-محمد عبد ربي:مفهوم الرجولة بين الواقع و المطلوب،مقال صدر بتاريخ:5-03-2006 على : *www.nesasy.org*
92-هادي محمود:حول مفهوم حقوق المرأة و علاقته بمفهوم حقوق الإنسان،الحوار المتمدن العدد419 الصادرة بتاريخ 8-3-2003 على *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1078*
93-فهمية شرف الدين:حقوق الإنسان والإشكالية الإجتماعية في الوطن العربي،في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2002،ص.471
94-نجاح الرازي،نفس المرجع السابق ذكره
95-هادي محمود،نفس المرجع السابق ذكره.
96-المرأة العربية :واقع وتطلعات،العنف ضد النساء ،دراسة لست دول عربية،مرجع سبق ذكره.
97-نجاح الرازي،نفس المرجع السابق.
98-هادي محمود:حول مفهوم حقوق المرأة و علاقته بمفهوم حقوق الإنسان،نفس المرجع السابق ذكره
99-هادي محمود: العنف ضد النساء،مرجع سبق ذكره.
100-نجاح الرازي،مرجع سبق ذكره.
101-د/صالح سليمان عبد العظيم: أشكال العنف ضد المرأة،صدرت بتارخ 23 ديسمبر 2006 على: *www.diwanalarab.com/ spip.php?auteur890*
102-عادل مجاهد شرجبي،نفس المرجع السابق ذكره.

103-هبة محمد علي حسن ،نفس المرجع،ص.99
104-جليل وديع شكور،نفس المرجع السابق ذكره،ص119.
105-هبة محمد علي حسن،ص .18
106-نفس المجع،ص .97
107-عدلي السمري،نفس المرجع السابق ذكره،ص .35
108-خليل وديع شكور،نفس المرجع،ص 118.

الـــفـــصـــل الخـــامـــس

الفصل الخامس:

مقاربة سوسيولوجية لأوجه من العنف ضد المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي

تمهيد

سننطلق في هذه المقاربة من أن إعادة قراءة التاريخ تدلّنا على عوامل إقتصادية،و متغيرات سياسية و اجتماعية متشابكة،تتشكل عن طريقها الأبنية المعرفية السائدة في حقبة ما،و الممثلة لثقافة تلك الحقبة.وما دامت الثقافة عملية تفاعل حية بين الذات والآخر،أو بين الخصائص الثقافية المتوارثة و الثقافات الأخرى الوافدة،فإنه لا يمكن أن يتوقف تشكيل الأبنية المعرفية وتثبيتها عند لحظة تاريخية بعينها،و إنما تحتاج هذه الأبنية إلى مراجعة مستمرة وفقا لمتغيرات المراحل التاريخية المتعاقبة.

وإذا أخذنا هذه الإعتبارات في الحسبان،فإننا نستطيع قراءة التاريخ ليس بوصفه سلسلة من الحلقات المتكررة المتطابقة،ولكن بوصفه تاريخا قابلا للتحليل،لن نتمكن من فهم أبعاده بصورة صحيحة إلاّ بإضافة الفجوات المظلمة،المغفلة بين حلقاته،وباستنطاق المسكوت عنه في ذلك التاريخ ذاته.

إن الخطاب المسكوت عنه لايقل أهمية عن الخطاب المعبّر عنه،و يرجع ذلك إلى أن المسكوت عنه يمثل فجوات مظلمة في التاريخ،يتم إغفالها عمدا من أجل التوصل إلى مجموعة من القيم و المقاييس تُثَبّت بوصفها حقيقة نهائية،وتُوظف لتدعيم وضع قائم ونظام رمزي بعينه،بصرف النظر عن التناقض داخل هذا الوضع أو ذلك النظام ذاته.و بناءا على هذا التصور،يصبح التاريخ سلسلة من الحلقات المتشابهة المتكررة،يحيل آخرها إلى أولها.(2)

قد يدعم ما سبق،طرح أحد المفكرين المتضمن فكرة أساسية وهي أن تاريخ المرأة العربية بشكل عام ومنها الجزائرية،يشكّل الحد الأعلى لصورة القهرالاجتماعي في المجتمعات العربية،و ذلك لأنهم إستعملوا جنس المرأة كمادة لقهرها الوجودي العام،و الذي تحوّل بالضرورة عبر العلاقات الإجتماعية الجائرة إلى وسيلة فعالة لقهرها الثقافي الذي تشكّل بدوره وسط التقنيات الظلامية الإجتماعية و الثقافية التي تشكلت و أنتجت عبر العصور و الأجيال،ولا زالت المرأة تدفع ثمنها إلى حد الآن.

هكذا،وبناءا على هذه المسلمات،توضع المرأة في قفص الإتهام،وتقيّد بقيود غيبية و اعتقادية خطيرة، يختلط فيها الطبيعي بالثقافي،و يبدو الرجل متحكّما بصورة المرأة السلفية التي رسمها وفقا لأغراضه و مصالحه.و بين الخير و الإشتهاء،تتابع الثقافة السلفية الذكورية رسم الصورة المهيمنة للمرأة.(4)

و لأن الإشكال الرئيسي الذي يدور حوله موضوع الدراسة العنف الممارس على المرأة الجزائرية،و بعد تقديم تحليل شامل لظاهرة العنف بشكل عام،والعنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص،فقد رأينا ضرورة تقديم قراءة سوسيوتاريخية لوضعية المرأة

الجزائرية بدءا بالمجتمع التقليدي محاولة منّا معرفة العنف الواقع عليها و تحليل أبعاده،لاسيّما وأننا انطلقنا من فكرة التبني النسبي لبعض القيم و المعايير التي يكتسبها الأفراد،و التي تُحدد سماتهم الإجتماعية وسلوكياتهم،وتوجّه آرائهم ومعتقداتهم وأحكامهم بما يتطابق مع أهداف النظام التربوي العائلي التقليدي الذي يمثل الوعاء الثقافي الأساسي في تشكيل صورة المرأة الجزائرية ثقافيا واجتماعيا،والذي سيساهم حتما في تثبيت أشكال متعددة من العنف عليها،واستمرارية ممارستها.

فالقراءة هذه إذا ستتيح لنا فرصة إبراز مكانة المرأة داخل المجتمع التقليدي من خلال استنباط واقعها الاجتماعي،وما تعرضت له من تحيز،وحتى من قهر واضطهاد،و بالتالي عنفا متعدد الأشكال والأوجه،مورس عليها من قبل الآخر أو الآخرين.كل ذلك من أجل تقديم رؤية سوسيولوجية للفضاء الذي تُعنّف فيه المرأة عن طريق أبنية فكرية واجتماعية قائمة،أو نسخة من العالم الذي تكون فيه الأساطير المصنوعة عنها و المتعارضة مع إنسانيتها أكثر قوة من الظروف الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي ينتج عنها العنف بصوره المادية الملموسة،أو صوره المعنوية و الرمزية الضاغطة كنتاج حقيقي للوعي الباطني للمجتمع بتصوره للمرأة.

1-الوجه الأول للعنف:النظام الأبوي في العائلة الجزائرية التقليدية:

إن وضعية المرأة في الحاضر،لا يمكن فهمها و لا توقعها في المستقبل دون استقراء الواقع الإجتماعي العام،و دون استكشاف بنية الأسرة،ذلك أن المرأة عنصر بنيوي ووظيفي في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع،تتحدد وضعيتها بمواقع أفراد البنية الآخرين،ومواقع هؤلاء جميعا نتيجة لعوامل مختلفة كانت في أساس التشكيلة الإجتماعية و حركيتها،فحدّدت للفاعلين الاجتماعيين أدوارهم.

و إن كنا سنبحث في العنف كواقع تعيشه المرأة التقليدية في الأسرة،فإن هذا الواقع لم يسم بطابعه أية نظرية،ذلك أن الأسرة نفسها كموضوع للدراسة الأمبريقية لم تبدأ إلاّ مع مدرسة شيكاغو التفاعلية بزعامة أرنيست بورجس،و المدرسة الفرنسية بزعامة ليفي ستروس الذي دشّن تطبيق البنيوية على الأنظمة القرابية في المجتمعات القديمة.و على أساس الأعمال التي قام بها إنجلس ودوركايم عن الأسرة،قامت دراسات نقدية إنكبّ بعضها على المجتمعات القديمة،و بعضها الآخر على المجتمعات الحديثة،مؤسّسة بذلك لنظرية حديثة عن الأسرة.(5)

تتحدد نشأة النظام الأبوي تاريخيا بالضد من النظام الأمومي الذي كان طورا في تاريخ الإجتماع البشري،وقد كان نتاج الأسرة الواحدية الأبوية التي كان انتصارها النهائي من أمارات مطلع الحضارة.هذه الأسرة الواحدية الأبوية مبنية على سيطرة الرجل،و هدفها الصريح إنتاج أولاد لا يشك في صحة أبوتهم،هذه الأبوة التي لابدّ منها لكي يرث الأولاد في يوم ما ثروة أبيهم بوصفهم ورثته الطبيعيين.(6)

ويباطن هذا المفهوم العضوي للعلاقة بالإبن،مفهوم عضوي يعطي الذكورة دلالة السيطرة و الهيمنة والتفوق من خلال الفعل الجنسي الذي يكتسب نموذجه البدئي في صيغته الميثية (الأسطورية)،في صورة الآكل،حيث المخيال الأسطوري يصوغ مجازاته الطبيعية في صورة الرجل الآكل،والمرأة المأكولة،و حيث العلاقة وثيقة بين الجنس و الأكل بحسب ستراوس.(7)

فالمرأة وفق هذه السلسلة من الإستحضارات الميثية في الّاشعور الجمعي،تحضر بوصفها إمتدادا عضويا للطبيعة،ويحضر الرجل كممثل للثقافة والفعل في هذه الطبيعة.وهكذا تؤسس العلاقة الأبوية على مستوى الأسرة نوعا من التواشج العضوي الطبيعي الذي ستصوغه لغة الإجتماع باسم"رابطة الدم"،هذه الرابطة الدموية هي التي ستؤسس لنظام القرابة،ولنظام من التراتبية التي تحكم علاقات التواصل الإجتماعي،حيث ستكون الأسرة حجر الزاوية في بنية المجتمع العشائري،و تركيب العائلة سيكون النواة،والنموذج للتشكيل الإجتماعي للعشيرة،فالقبيلة في مجتمع تحكمه العلاقات الأبوية، تغدو رابطة الدم هي الرابطة الأساسية التي تميز طبيعته العضوانية،و الولاء للعائلة و الجماعة الإثنية يحل محل الإنتماء إلى المجتمع.(8)

والواقع أنّ بنية النظام الأبوي التقليدي يغلب عليها الطابع القبلي،إذ تتميّز أساسا بالتنافر و الصراع والإنقسام إلى أزواج،ينفي بعضها البعض،ويتعصّب بعضها ضد البعض الآخر،و تطغى الروابط القرابية فيها على الروابط الإجتماعية الأخرى.(9)

يذكر المفكّر العربي زهير حطب أن المرأة في العصر الجاهلي كانت المرجع الوحيد والحقيقي بسبب عدد الأبناء المولودين من أزواج متعددين فنسبوا إليها،و ظفرت بالإحترام والطاعة،و أصبحت صاحبة السلطة في العشيرة،و أن قبائل بأكملها إنتسبت إلى إمرأة،وأن أنواعا عدة من الزواج و الإنتساب كانت معروفة قبل الإسلام،و بسيطرة النظام الأبوي أصبح الرجل هوالمعيل،و أصبح بقية أفراد العائلة عيالاً مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل،و مهما كانت علاقة الإعالة والإعتماد متبادلة.و بسيطرة النظام الأبوي،أصبح الرجل هوالمعيل،وأصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل،و مهما كانت علاقة الإعالة و الإعتماد متبادلة.(10)

في كل هذا،فإن الملاحظ هو أنّ العلاقات الإجتماعية تعاونية كانت أو صراعية لا تبدو قائمة إلاّ بين الرجال،وأن أي نشاط لا يبدو ممارسا إلاّ من طرفهم،و أن تنظيم المجتمع في الحروب و السلام لا يتم إلاّ بهم،كأنّ المرأة وهي مقصاة،ومفتقدة إلى المكانة في بنية المجتمع،لا تمارس أي دور داخله.

عنف فاضح هذا المخيال الأبوي الذي يميّز الرابطة الإجتماعية بصورة قوية،منتجا للمعايير،أو صانعا للقواعد،أو موجّها للسلوكات الفردية و الجماعية.إنه يضع الفرد في خط النسب الأبوي صاعدا إلى أزمنة غابرة،وموجّها إلى إعادة إنتاج نفسه حتّى نهاية الأعمار،إنه يتبنى المسلّمة التي مفادها أنّ "المجتمع عبارة عن جماعة من الرجال،يتبادلون النساء لإعادة إنتاج أنفسهم ونقل أسمائهم إلى الخلف،و الذين هم يضمنون استمرار ذاكرتهم".(11)

لقد كانت الأسرة التقليدية الجزائرية أسرة ممتدة،بمعنى أنها تضم القائد،و الذي غالبا ما يكون أكبر فرد من حيث السن،و أبنائه،وكل أسرته.وقد يطلق على هذه الجماعة إسم"عرش"،وتربط أفراد العائلة الواحدة روابط قوية و متينة،هدفها الأساسي هو الحفاظ على إسم العائلة،والدفاع عنه بالدم إن تطلّب الأمر ذلك،والسلطة تكون في يد القائد،والجميع يدينون له بالسمع والطاعة.فهي الوحدة القاعدية في المجتمع الجزائري الأبوي التقليدي،والنموذج الذي على صورته تنتظم كافة البنيات الإجتماعية الأخرى،ذلك هو الشأن مثلا بالنسبة لجماعة القرية التي تشكل هرما قمته شيخ الجماعة و وسطه قدامى الجماعة،وقاعدته الأفراد الذكور القادرون على حمل السلاح،والتي هي صورة مكبّرة عن الهرم الأسري الذي قمته الأب،و وسطه الأبناء المتزوجون،و قاعدته الأطفال والنساء.

إنه وبالتحليل تبدو العائلة الجزائرية التقليدية كالتالي:

- جماعة منزلية حيث لا يكون أفراد الجيل الواحد إلاّ إخوة أو أولاد أعمام،يقيمون في سكن واحد و يعيشون من رزق واحد،و ينشطون تحت سلطة أبوية واحدة.
- إنها مكونة من خليتين أو أكثر،تكوينا يجعلها تأخذ أحد الشكلين التاليين:الأول،الذي يمثل أسرة الأب و إبنه/أو أبنائه المتزوجين،و أطفالهم قبل الزواج،و الثاني يمثل مجموع أسر الإخوة المتزوجين.
- يمثل الأب في هذه العائلة السلطة المادية و الروحية المطلقة التي لا تطالها سلطة أخرى،ونظرا للمكانة التي يحتلها داخل الجماعة المنزلية،فإنه هو الذي ينظّم الإقتصاد المنزلي،و يحرس على تماسك العائلة.لأجل ذلك فإنه يمارس سلطته بصرامة،فلا يترك للّيونة إلاّ حيزا ضئيلا،فإذا حصل له يوما أن فشل في فرض الإنضباط،فاخترق أحد الأفراد أوامره،و لم يلتزم تجاهه بالطاعة و الخضوع،عدّ ذلك إهانة،وسارع إلى الرد عليها بالعقاب الصارم حتى يعود الخارج على الطاعة إلى الإمتثال.فإذا خانت السلطة الأبوية الوسائل المادية للعقاب،كان اللجوء إلى دعاء الشر،و هو سلاح مُهاب لأنه في نظر المجتمع يجلب على العاق أو المتمرد البلاء الخفي وسخط السماء"ألا إن غضب الله من غضب الوالدين كما يقال"...وهكذا يمارس رب العائلة إذن كل الحقوق على زوجته و أولاده، وكل من يعيش تحت مسؤوليته،هو صاحب القرار بخصوص الزواج و الطلاق،و التبني و الحرمان من النسب أو الميراث،و البيع و الشراء المتعلّقين بالعقار،والمنقول أيضا أنعاما أوغيرها،من حقه على زوجته كل شيء ضربا أو طردا أو طلاقا،و على أولاده أيضا ضربا أو طردا أو حرمانا،ولا معترض في ذلك على إرادته،لأن نظام العائلة هو الذي يصوغه،ليكون فوقه وخارجه.(12)

في العائلة التقليدية ينقل الإرث كالنسب في خط أبوي،لذلك يخلف الإبن الأكبر أباه بعد موته في تنظيم الاقتصاد المنزلي،وتوزيع الأدوار على أفراد العائلة القادرين على العمل.وفي كل الأحوال فإنه يرث السلطة الأبوية،فيصبح شخصا معنويا يمثل العائلة في ملكية السكن و موارد الحياة،و بالتالي يرث الحق في الطاعة و الإحترام.ولكن هذه السلطة المستخلفة لا تكتسب شرعيتها إلاّ بالحرص على حماية الملكية و إثرائها،و على وحدة العائلة و تماسكها و الإئتمان على مصالحها،و إلاّ غذت لا ثقة فيها يسرع بوجودها التفكك إلى العائلة،فتمر من الوحدة إلى الإنقسام.

إن وحدة الملكية إذن،و الخضوع إلى السلطة الأبوية،و الإرتباط بالنسب الأبوي،والإلتزام بالتضامن الذي يخلّفه هذا الإرتباط،كلها خصائص ترسم ملامح الأسرة الأبوية التقليدية.(13)

و لعل أهم خصائص النظام العائلي التقليدي الحماية والأمن،و التكفّل بأفراده في أوقات الشدة و الرخاء،فيمارس عليهم قوة و جذب وسيطرة تامة،وفي المقابل يرفض أي شكل من الأشكال الفردية التي قد تشكّل خطرا على البنية العائلية،إذ تسخّر كل العوامل من أجل إدماج الأفراد في "الأنا الأعلى"،و في تصورات جماعية من أجل تحقيق التماسك العائلي من جهة،وقهر وإقصاء المرأة من جهة أخرى،و بالتالي فهي تعكس وجها من أوجه العنف الواقع على المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي.

2-الوجه الثاني للعنف:التسلط الأبوي والذوبان في الجماعة العائلية:

عرف المجتمع العربي عموما والمجتمع الجزائري خصوصا جماعات عائلية مختلفة في مراحل تطوّره التاريخي،إذ يشترك النموذج العائلي الجزائري مع نموذج الدول العربية في النسق العائلي الذي يناسبه نمط إيديولوجي معيّن،هذا الأخير إشتمل على جميع التصورات الإجتماعية والدّينية لأفراد المجتمع،و بالتالي يصبح مصطلح العائلة ذا قيمة رمزية في أذهانهم.(14)

وإذا كانت العائلة مثلما يراها بوتفنوشت "منتوج إجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه" فإنها الوسيط الرئيسي بين الفرد و مجتمعه.إذ تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة،و قيم المجتمع و معاييره من خلالها،لاسيّما وأنها الممثلة الأولى للثقافة،وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الأفراد.(15)

إن أهم وظيفة تقوم بها العائلة الموسعة،ومن بين جميع وظائفها الإقتصادية والسياسية والدينية و الأخلاقية،تحديد هوية الفرد الإجتماعية،وتعتبر هذه الوظيفة أكثر أهمية من وظيفة الإنجاب لأنها لا تتعلق بتوليد الأطفال،بل بإعطاء المجموعة لأولاد شرعيين.

يقول *Stoetzel*:"تقع على العائلة عامة،بصرف النظر عن طبيعة بنيتها،و عن طريقة تحديد القرابة فيها مهمة تحديد هوية الفرد الإجتماعية،و هذه أول مسؤولية"(16)،فيتعرف الطفل منذ الصغر على مفاهيم الجماعة التي ينتمي إليها،والتي تسطّر حدوده و تعلّمه محدّدات سلوكه الإجتماعي،ففي نظره هناك العائلة،وبجانبها الأجانب.(17)

وأوّل شيء يتعلمه هو وجود عالمين مختلفين في هذه الحياة،عالم داخلي مقدّس،وهو العائلة،و التي تمثل الأمن و الأمان و المرجع الملاذ الذي يجد فيه كل ما يريده،و كل ما ينبغي،و عالم خارجي هو المجتمع،والذي يمثل عالم الخطر،و التهديد،و العدوانية.ففي العالم الأول يتحتّم على الأفراد التعاون حتى يتغلّبوا على ضروريات العيش،أما في العالم الثاني فيتوجب على أعضاء الجماعة أن يكونوا مستعدين للتصدي للخطر،بشريا كان أم طبيعيا.فالعلاقة معه عدائية واضطهادية،والموقف منه انسجامي تجنبي،أو تهجّمي تدميري.

لقد أضحت العائلة بؤرة تتجمع فيها القيم التقليدية،وصارت منقد المكونات الأخلاقية الدينية في المجتمع،فلم تضعف وظائفها من جراء الخشية من نزع الشخصية،واستمرت القيم المعيارية تستمد أصلها من الدينية،وكانت الممارسات الإجتماعية التي تخرق المعايير الدينية موضع شجب صارم،و كان أكبر عقاب يتعرض له الفرد هو الطرد من العائلة أين يصبح محروما من الحماية الإجتماعية و
الضمان الإقتصادي.(18)

من هنا يفهم أن منطقية هذا النظام مبنية على أساس المنع و التحريم،و الرفض لكل ماهو مخالف للمعايير الإجتماعية التي يجب الخضوع لها بصفة كلية و إلاّ يكون العقاب.(19)

لهذا السبب فإن مجرد إحساس الأبناء أنهم أغضبوا والديهم،يجعلهم يخشون العقاب الغيبي المجهول الذي ينتظرأن يمسهم في ذواتهم،أو في أموالهم،الأمر الذي يجعلهم دائما يجتهدون في إرضائهم.ولا شك أن السلطة الأبوية،و في ظروف موضوعية و نفسية كهذه،غالبا ما تمارس بارتياح وبدون قيود غير تلك التي تلزم بها الأعراف و التقاليد التي يجسمها سلوك الأب.فلا ينبغي أن يكون .بمحتوى يفوق حجمها،من هنا التأديب بالضرب،والتوبيخ بالشتم والسب،ومن هنا الأوامر الواجبة التنفيذ بالتأجيل و النواهي،التي لا يجوز معها الجدل،والتي تحمل معارضتها في طياتها العقاب.(21)

تلهم السلطة الأبوية الرهبة و الخوف،و تدفع إلى الطاعة و الخضوع،سواء أمارس الأب على أطفاله حقه في الضرب أو التخجيل أو الإستهزاء أم لا.و بهذا المعنى تتطابق السلطة و العنف في شعور الأفراد الذين تربطهم بها علاقة تبعية.فإذا هي نفّذت عقابا،فإنها تجسم العنف في صورته المادية،و إلاّ فإنها تظل حاملة تهديدها الموقوت الذي تكرسه كعنف رمزي القواعد الأخلاقية والعرفية، و أشكال الخطاب،و التمييز بين الأفراد في المجال،و أثناء توزيع الأدوار.(23)

3-الوجه الثالث للعنف:إزدواجية التفضيل الذكوري/القهر الأنثوي:

تحتل المرأة في الأسرة الأبوية التقليدية،وضمن العلاقات القرابية وضعية دونية،حتى أنها لا تستطيع أن تزعم أن عائلتها أوالبيئة التي ولدت فيها قد أرادتها،وقبلتها وأحبتها،واعترفت بذاتها،واعتبرت وجودها مفيدا.ذلك أن المرأة منذ ولادتها تواجه مجتمعا رافضا لوجودها،يلقاها متهجّما حزينا، يمارس من خلال رفضه لها عنفه على كل أنثى مدركة،إذ لا يترك لديها مجالا للشك في أنها،هي الأخرى،قوبلت بالرفض حين ولدت،و أنها لا تزال كائنا منبوذا.و بعبارة أخرى،إذا كانت الصبية الحديثة الولادة لا تعي ما يواجهها من رفض،و لا ما يقع عليها من عنف رمزي،فإن الذي يتحمل تبعة ذلك هو كل أنثى بلغت سن الإدراك.(24)

تضيف في هذا الإطار *Lacoste du jardin* بأن البنت وهي تولد لأول مرة تستقبل في عالمها الجديد بالحزن والسكون،إنها اللعنة التي حلّت بالبيت،و العار الذي سيطارد الأهل مدى الحياة،فقد إزداد عضو جديد في العائلة،به لن تعمّر الدار،به لن أحارب الأعداء،هكذا يعزي الوالد نفسه في مقاهي القرية،و الأم المسكينة تندب حظها لسخرية القدر بها "إمرأة تلد إمرأة،هذا المولود الذي يطعم في عام و يأكل في حساء،إنها المولود الذي يهدّد شرف العائلة إذا ما وقعت الغفلة عنه و فقد عن العيون لحظة..."

هو إذا خطاب تمييز ومفاضلة،يعبّر عن لا جدوى الفتاة من الناحية العملية للحياة،وهي أيضا إستثمار خاسر تذهب فائدته للآخرين،و لا يمكن الإعتماد عليها في الحفاظ على كيان العائلة وديمومته.(25)

يضيف *Fanon* أن ولادة الذكر داخل الأسرة تحي بمزيد من الحماس من ولادة الأنثى،الأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال،و الخليفة على الأرض و العائلة بعد موته،بالإضافة إلى الوصي على الأم و الأخوات (26)،بينما تؤكد *Minces* أن ولادة الذكر تقوم على شرفها إحتفالات كبرى حتى عند

الأسرة الفقيرة ذلك لأنهم يعتقدون بأن الله قد أنزل البركة على البيت بهذه الولادة.(27)

وهنا يتحول جنس الأنثى إلى قهر بحد ذاته،بل إنه يُشكل أول وجه من وجوه القهر و الدّونية،و قد يصبح الجنس قهر بحد ذاته،و المرأة مقهورة بجسدها.(28)

لقد قنّن الأنا الجماعي هذه الفكرة،فكرة تفضيل الذكر على الأنثى،ونقلت التنشئة الإجتماعية ذلك آليا.و في الحقيقة أن هذا الإحتفاء بولادة الصبي يدفع المرأة إلى الإهتمام بمتطلبات الصبي،و ذلك على حساب أخواته البنات.و قد يقود ذلك الكثير من النساء إلى استيائهن من ولادة البنت، و إذ تعبّر النساء عن عدم قبولهن لازدياد الأنثى،فإنهن يحققن غايتين على الأقل:

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

- التعبير عن إرادة الرجال في الإستزادة من المواليد الذكور لتقوية الجماعة،مادام في تكاثرهم زيادة في اليد العاملة شرط الزيادة في الموارد المعاشية،وتأكيد لمكانة الأسرة بين غيرها من الأسر المشكّلة للمجتمع.
- الإحتجاج على وضعيتهن المزرية الدونية،فلا يردن للمولودة أن تكون في مثلها،و يوددن لو لم تجئ إلى عالم ينكر عليها إنسانيتها و مكانتها الفعلية في الأسرة و المجتمع.(29)

الحدود الإجتماعية،و إن الهوية الجنسية هي الهوية الإجتماعية،هذا يعني أن الجنس ذكرا كان أم أنثى يحدد الطبع،و كذلك الأدوار و الوظائف و المراكز الإجتماعية لكل من الجنسين.(30)

أما عن علاقة الأب بإبنته خاصة عندما تكبر فتكون متحفّظة،إن لم نقل سطحية،تتمثّل في إبداء التحية و تقديم الطعام–إلاّ إذا كان الأمر يتعلّق بقضية ذات أهمية كبيرة– و على العكس من ذلك

فإن علاقة الأب بالإبن تختلف كثيرا عن البنت،فله بعض الحرية في التعامل و لكن إذا تعلّق الأمر بسرّ من الأسرار فهو يميل في مكاشفتها إلى الأم أكثر من الأب خوفا من نفور هذا الأخير منه، لذلك نرى أن الإبن يستعمل الأم كوسيلة للحصول على قبول و رضى الأب عن هذا الموضوع أو ذلك.أما بالنسبة لاتجاهات الآباء نحو الأبناء في العائلة فإنّ التمييز في المعاملة هو الأساس،فالقسوة مع البنت أكثر من الإبن،و لائحة الممنوعات بالنسبة للبنت أكبر و أطول من تلك المفروضة على الولد.

فإذا كانت السلطة الأبوية تمثل علاقة خاصة كونها فوق إرادات أفراد العائلة ذكورا و إناثا على السواء،وإذا كان العنف كوسيلة لتكريسها يأخذ كافة الأشكال الممكنة،و يمارس في مختلف الميادين الحيوية المرتبطة بتنظيم الأسرة و بقائها،فإن تركز السلطة في يد الأب لا يعني إحتكارها من طرفه إحتكارا لا يُبقي معه لأفراد الأسرة الآخرين شيئا.ذلك أن الحفاظ على السلطة الأبوية في حد ذاته يتطلب تخويل جانب منها للأبناء المتزوجين و للأم وقد أصبحت حماة.ومن جهتهم يجد هؤلاء مصلحتهم في أن يكونوا للسلطة الأبوية لسانها الناطق،و يدها الضاربة.على هذا الأساس ليست ممارسة العنف حكرا على الأب وحده،بل هي سلوك يطبع علاقة الأب أو الزوج بالزوجة،أو الأم بالبنت،أو الحماة بزوجة الإبن،أو الأخ بالأخت،بدرجة أو بأخرى.(31)

4–الوجه الرابع للعنف:التنشئة الإجتماعية والقهر الوجودي الأنثوي:

إهتم الباحثون الإجتماعيون بتحليل التنشئة الاجتماعية كمفهوم تجريدي،ينطوي على عدة معاني و دلالات علمية،تختلف باختلاف الفروع العلمية و التوجهات الفكرية.وتشير المصادر العلمية إلى أن التنشئة لغويا تعني عملية جعل الفرد مجتمعيا،وأن هذا الإنشاء في الإصطلاح العربي له صفة إجتماعية إنسانية،بحيث يتدخّل الفعل الإرادي الإنساني المقصود من هذه العملية،فيتعلم الفرد خلال مراحل نموه الأنماط المختلفة للسلوك التي تعمل على انسجامه مع نسق البناء الاجتماعي القائم.فهي عملية تلقين و تطبيع الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين لاكتساب العادات والتقاليد والقيم الإجتماعية التي تمكنه من الاندماج في المجتمع الذي يعيش فيه.وبالنظر إلى أن الأسرة هي أول بيئة اجتماعية يبدأ فيها الطفل المراحل الأولى من حياته،فهي التي تلقنه لغة الجماعة و عاداتها و تقاليدها،و تغرس فيه القيم الاجتماعية،و تعلّمه مظاهر السلوك الإجتماعي التي تسمح له بالتوافق مع العناصر الثقافية السائدة.و هكذا يمكن القول أن التنشئة كعملية هي ذلك الوعاء الذي يحتوي الفرد منذ ولادته،و يغذيه بمختلف الأنماط السلوكية و المعايير الإجتماعية التي تتيح له إمكانية اكتساب شخصية متميزة،قادرة على الإندماج في المجتمع الكبير.(32)

و إذا كان الهدف من التنشئة الإجتماعية عموما،دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها و معتقداتها، و أنماط سلوكها،فهي تعتبر بمثابة ولادة إجتماعية ثانية،أو تأصيل ثقافي،أو العملية التي بفضلها يصبح الفرد سواء في طفولته أو فيما بعد مؤهلا فيما يخص ثقافته الخاصة.(33)

كما اعتبرها البعض الوعاء الثقافي الأول الذي يشكّل حياة الفرد،و يتناوله بالتربية بما فيها من علاقات وأنماط ثقافية تعبّر عن الثقافة الأم،كأساليب الزواج،والعلاقات الزوجية،ومركز الرجل و المرأة،وعلاقة الآباء والأبناء،ووسائل الكبت،ومعنى التماسك

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

العائلي،والمسؤولية الإجتماعية،وغيرها من الإتجاهات السلوكية و الممارسات الإجتماعية التي يتعرض لها الفرد منذ مي[illegible] ثم إلى عدد كبير من السنوات.

إن العائلة أول مؤسسة إجتماعية تقوم بعملية التنشئة،فتغرس في نفوس الأفراد القيم المختلفة التي يعمل بها المجتمع،وتعمل على إكسابهم السلوك الإجتماعي الذي يتماشى وتلك القيم،ذلك لأن المصدر الأساسي للقيم عند الأفراد هوثقافة المجتمع الذي ينشئون ويعيشون فيه.ومصدر القيم الثقافة السائدة،تاريخ الجماعة،أوتراثها التاريخي الذي تنقله عن طريق التربية من جيل إلى جيل.(34)

تختلف عملية التنشئة الإجتماعية للذكور عن الإناث في المجتمع التقليدي،ذلك أنه ينبغي إعداد هذين الجنسين لمهام مختلفة عليهم أدائها في ما سيستقبلون من حياتهم،كما أنها عملية مستمرة تزودهم بالثقافة العامة و الثقافات الفرعية السائدة في المجتمع.وقد عملت التنشئة الاجتماعية التقليدية على نقل القيم الجماعية،و تلقينها والمحافظة عليها،وإن كانت بعض المؤسسات قد ساهمت في ذلك مثل المسجد أو المدرسة القرآنية،إلاّ أنها كانت تسير في اتجاه واحد،وهي مكملة لما تقوم به العائلة،إذ ساهمت في تقديم النماذج التقمصية من خلال تحديد الصور التي يجب أن يكون عليها الفرد.

في مرحلة الطفولة يظهر التناقض بين دور الأنثى و الذكر،فالبنت تلحق بأمها وتكلف بالأعمال المترلية،وتتعلم كيف تصبح زوجة نموذجية،كما تلقن الفضائل النسوية كالخضوع و الإنقياد والعمل المترلي.(35)

إن البنت التي ترفض عند ولادتها رفضا يريده الرجال و تعبر عنه النساء،لا تنجو من وطأة الثقافة التي رفضت من أجلها رحمة بها،فهي سوف تخضع بالتلقين أحيانا و بالعنف أخرى لتنشئة إجتماعية

تهيؤها لقبول وضعيتها الدونية،و وجودها المزدري.و يصدمها واقع التمييز بينها وبين أخيها الذكر في المجال و الخطاب،و لحظات اللهو و الأكل و النوم،و في الهندام و في استعمال الجسم ساكنا أو متحركا،و في علاقتها بأنواع من الأشياء و أصناف من الرجال و النساء.فإذا كان أخوها ينسب بعد الختان إلى عالمه الرجولي الذي يهيؤه لدوره الإقتصادي،و يلقن فيه الخشونة،و التأثير العنيف على موضع الإنتاج و وسائله و أشيائه المختلفة التأثير (الأرض بالحرث،والأشجار بالقطع،و النبات بالحصاد و الحيوان بالذبح..)،و الإعتزال المحتقر لعالم النساء،فإنها تنسب إلى عالمها الأنثوي حيث تهيؤها النساء إلى دورها التعبيري،و يحددن وجودها ضمن علاقة مع الأشياء والناس تتطلب منها التصرف بعناية ولطف وليونة.(36)

إنه تناقض غريب يجعل من البنت صورة طبق الأصل عن أمها،إذ تلحق بها و تكلف بالأعمال المترلية،و تتعلم كيف تصبح زوجة صالحة،كما تلقن القيم النسوية كالخضوع و الإنقياد و العمل المترلي،مما يعكس فكرة أساسية و هي أن التنشئة التقليدية لا تساهم في تطوير ثقافة المرأة و خبراتها و قدراتها و في تكوين شخصيتها الفكرية،بقدر ما تزيد الشرخ بينهما و بين المجتمع.

وقد وصف أحد الباحثين نتائج هذه التنشئة على النحو التالي:إن الطفل الذي عاش في ظل كل هذه الشروط السابقة الذكر يظل الأبناء عموما،و البنات خصوصا قاصرات في نظر أوليائهن مهما بلغن من العمر،كما يربين على الخضوع التام لمجتمع الكبار و الأعراف الجمعية،دون إدراك لأبعادها أو وضعها موضوع التساؤل ومن شأن هذه التنشئة أن تحد من حب الإطلاع والمبادرة والإبداع،ولا تنمي الطموحات المهنية و العلمية،الأمر الذي يعمّق الهوة بين المرأة و المجتمع.(37)

تنشأ المرأة إذن وسط بيئة يجعل منها التلقين و العنف كائنا سلبيا ينال إعتبار المجتمع حين يقبل باستبطان قيمه و معاييره،و يرضخ لقواعده الثقافية المتجاوزة للطبيعة بالتحليل و التحريم،و الإجازة و المنع،و ما يرتبط بهما من جزاء.لذلك فإن قيمة المرأة تحددها الثقافة الأبوية لا الطبيعة.فتهمل فيها الرغبات و الميول و المواهب و الأفكار،لتختزلها في كائن يتأكد وجوده حين يُراد وحين يُراد له لا حين يريد،ذلك أن في اختياره مساس بحق إستُأثر به الرجال،مما استلزم إقصاء المرأة المعبّرة عن إرادتها و تهميشها،و في الإقصاء موت معنوي يستتبع لا محالة الموت الحقيقي الأكيد.(38)

5-الوجه الخامس للعنف:الفضاء الأسري والتقسيم الجنسي في العائلة:

يتعلم الفرد في الأسرة التقليدية منذ الطفولة المبكرة نهج مجتمعه،وتصبح معايير هذا المجتمع معاييره، وكلما كان المجتمع صغيرا وبسيطا،كلما كان من العسير الإنحراف عن المعيار.فبالإضافة إلى الأدوار المختلفة في عملية التكاثر البيولوجية،فإن الرجال والنساء يقومون بأعمال مختلفة،ويخضعون لطقوس وأعراف مختلفة،ويكتسبون خصائص شخصية تلائم المركز الذي يشغلونه تبعا للثقافة التي ينتمون إليها.(39)

ففي العائلة التقليدية،يولد الطفل في إطار يحدد له منذ مولده طريقة حياته المستقبلية و اتجاهه،ويضع تعريفا لما يتوقع منه أن يفعله بناءا على انتماءه لجنس معين ذكر أو أنثى.فانتماء الفرد إلى جنس معين يعتبر بعدا من أبعاد الشخصية التي توضع في الإعتبار في كل فعل إنساني.(40)

في المجتمع التقليدي الجزائري نلتمس مجموعة من السلوكات و الممارسات الإجتماعية التي تعكس هذا الإطار الثقافي الذي يميّز بين الجنسين،إذ يتعلم الذكر معايير الحذر و التحفظ من الخارج،و يتبع في سلوكه القانون الإجتماعي السائد في بيئته،و الذي يساعده على التحكم في الكلام و الأفعال و التفكير المناسب لكل الحالات والظروف.وبمجرد نمو الذكر قليلا ودخوله في المجتمع الذكري،يشعر بنوع من الكبرياء و الغلبة و التفوق الذي يستنتجه من التفرقة التي يلاحظها بينه و بين البنت. فيتعلّم أن له نصيبا من الميراث مقابل نصف ذلك النصيب للبنت،وله أن يتمتع بحريات أكثر منها، و من ذلك تصبح له سلطات عليها،فلا يجب أن تعارضه،ومن حقه أن يراقب سلوكاتها و سيرتها، و حتى أنه يستطيع أن يعاقبها في بعض الأحيان.(41)

إلاّ أنه في مقابل هذا يخضع هو أيضا لمجموعة من الأوامر المانعة و القامعة التي توقفه عند حدّه،و يقوم بإصدار هذه الأوامر ذكر آخر مثله،يكون أكبر منه سنا.ولهذا نلاحظ أن الذكر في العائلة الجزائرية التقليدية يخضع لتربية مزدوجة تحثه على الخضوع من جهة،و على الرجولة من جهة أخرى.فكما له سلطات و حقوق،عليه أيضا حقوق و سلطات تصدر من أفراد آخرين،و نتيجة لهذا فإن الطفل لا يكون دائما حرا،خاصة إذا ما اتبع مسلكا مغايرا للمبادئ التربوية الأسرية.فمثلا إذا سلك الإبن سلوكا خاصا كأن يشبه الأم في حركاته-سلوك أنثوي- سرعان ما تدفعه هذه الأخيرة للعدول عن هذا السلوك لأنه لا يلائم جنسه،فيعود الإبن بسرعة إلى امتصاص سلوك الأب وصفاته وسجاياه،الشيء الذي يجعله يتعلم جيدا دوره كذكر،كما يتجه إلى أن يصبح أكثر اعتمادا على النفس،وأكثر خشونة و استقلالا و منافسة من الأنثى.(42)

فعملية التكيف الإجتماعي للفرد تتكون من النموذج أو القالب الإجتماعي الذي يقدّمه المجتمع،إذ يتحتم عليه أن يتبعه و أن ينصب فيه،خصوصا و أن المجتمع التقليدي يتقبل تبعية الأنثى للكبار و اعتمادها عليهم كظاهرة طبيعية،بينما ينظر إلى تبعية الذكر و اعتماده على الكبار دليل على الضعف و التخنث.(43)

على عكس الذكر،فإن البنت و منذ الخامسة أو ما قبلها تعي أنها تُعامل بطريقة تختلف عن كيفية التصرف تجاه الولد الذكر،فالقسوة عليها تظهر عند أدنى كلمة أو سلوك مرتبط بالجنس مثلا،بينما إذا لوحظ الطفل و هو يقوم بنفس السلوكات لا تكون نفس المعالجة،و لكن بالعكس يشجّعانه على ذلك قصد تنمية مميزات الرجولة فيه.(44)

هذا ما جعل نقد الأنثى أكثرتحفظا من الذكر،خصوصا في مواضيع الجنس والحرية في الخروج،و العلاقات مع الجنس الآخر.فبالإضافة إلى منعها من إبراز أي مبادرة أو سلوك يكون خارج الإطار الإجتماعي الثقافي المقبول،ومن أجل تأمين ذلك،إستوجب شدّها بقوة داخل المنزل العائلي في ظل مراقبة إجتماعية شديدة،خاصة إذا لم يكن هناك مبرر للخروج.(45)

إن أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار وتقيم فصلا صارما بين الجنسين وفق نظام محدد للقيم يشكل عناصرالمخيال الأبوي بصورة لا يمكن معها للمرأة أن تكون لها إلاّالمكانة التي منحها إياها مجتمع الرجال.(46)

فالتمييز الجنسي ليس فصلا بين الذكور و الإناث فحسب،بل هو معارضة و تراتبية بين عالمين مختلفين،إنه تمييز يتجلى في الأدوار و في المجالات المقسمة بينهما،بحيث لا يكون ثمة شيء يجب أن يدعو إلى الإلتباس،و إلاّ فإن المرأة لا تكون إمرأة و الرجل لا يكون رجلا.(47)

واقع الحال،فإن التمييز بين دور المرأة التعبيري،و دور الرجل الآداتي يطابقه تمييز بين عالمين يمارس فيه الجنسان أدوارا،و لا يتجاوز أحدهما عالمه إلى العالم الآخر إلاّ بناء على قواعد محددة.هي إذن تابع لا حرية لها،و لا إرادة و لا كيان،إنها ملكية الأسرة منذ أن تولد وحتى تموت(الأب أولا،ثم الأخ،وبعد ذلك الزوج)،مكانتها في أن تكون ما أريد لها ليس إلاّ.أما على المستوى الاجتماعي، فنلاحظ التذبذب الهائل في الموقف منها و إحاطتها بمجموعة كبيرة من الأساطير التي تسلبها كيانها الإنساني بما فيه من أوجه قوة و ضعف،و على المستوى الآواعي تتحول المرأة الحقيقية"من لحم ودم وإحساس"إلى مجرد سند هوامي لكل العقد،المآزم،التصورات،المخاوف،الرغبات،و الإحباطات المكبوتة.(48)

6-الوجه السادس للعنف:هاجس العذرية وأزمة الجسد الأنثوي:

إن ما يمنح مصطلح "النظام الأبوي"مشروعيته المفهومية هو موقفه من المرأة،باعتباره تتويجا لحسم هذا الصراع بين قطبي الوجود الإنساني (الأنثى-الذكر) لصالح الذكورة.إنه في علاقته بحقوق الإنسان يحضر بشكل خاص من خلال إنعكاساته التسلطية على المرأة،فهو يغل جسد المرأة بقيود الخطيئة و مشاعر الإثم،حيث الحركية الحرة للجسم جنسيا أساس معنى العيب،و ضبطها المقنن أساس معنى الشرف.فجسد المرأة مقيّد تاريخيا،إنه جسد ممأسس،وكل قوانين التحريم و المنع تهدف لاحتواء هذا الجسد،و وضع مفاتيحه في يد الرجل.(49)

في الإستلاب الجنسي يصل القهر الذي يمارس على المرأة درجة صارخة.مظاهره عديدة،و تتضمن تناقضات هامة،تجعل وضعية المرأة مأزقية،كما تفجر عندها الكثير من المآزم النفسية.في البداية هناك اختزال للمرأة إلى حدود جسدها،و اختزال هذا الجسد إلى بعده الجنسي:المرأة مجرد جنس،أو أداة للجنس و وعاء للمتعة،هذا الإختزال يؤدي مباشرة إلى تضخم البعد الجنسي للجسد بشكل مفرط و على حساب بقية أبعاد حياتها.إنه يمحور المرأة و يركزها حول المسألة الجنسية،يركزكل قيمتها في هذا البعد من حياتها،كما يفجر كل مخاوفها الوجودية حول حلول كارثة ما تعصف بوجودها. هاجس المرأة قبل الزواج يتحوّل إلى قلق حول غشاء البكارة و سلامته،و إلى قلق حول قدرات الجسد على حيازة إعجاب الرجل بضمان الزواج،هذا التركيز يفجر عند المرأة أشد الرغبات و أعظم المخاوف في آن معا.

قانون المجتمع في أشد وجوهه قمعا،منقوش منذ الطفولة في حركية هذا الجسد و تعبيراته و رغباته، فهوعورة يجب أن تُستر و تُصان وتُحمى،و هو قبل ذلك ملكية الأسرة و من ورائها المجتمع،أسرة الأب في البداية،ثم أسرة الزوج فيما بعد..الحركية الحرة للجسم أساس معنى العيب،و ضبطها المقنن أساس معنى الشرف،جسمها مقيد تاريخيا،إنه جسد مؤسس،كل قوانين التحريم والمنع تهدف لاحتوائه،و وضع مفاتيحه في يد الرجل.و هكذا يمتلكه الرجل،أي يمتلكها بعد اختزال كيانها ضمن حدود جسمها في أغلب الأحيان،و هذا كله يوقع المرأة في وضعية مأزقية،في حالة تناقض مذهل بين اختزال كيانها إلى مجرد جسد جنسي (تضخيم أهمية الجنس)،و القمع المفرط الذي يفرض على هذا الجسد،و على إمكاناته التعبيرية.(50)

تضيف نوال السعداوي في وصفها لمأساة جسد الأنثى"المرأة ذات الجسد،أداة الإنجاب والمصاهرة، قيمتها كلها،شرفها كله يركز على عفافها الجنسي،المتمثل سطحيا بغشاء البكارة،شرفها يتلخص في صفة تشريحية قد يولد الإنسان بها أو لا يولد.."(51)

فحين تدخل البنت سن البلوغ الجنسي،تعمل العائلة على تكثيف القيود و الممنوعات قصد التقليل من حرّيتها،إذ أنها ممنوعة من التعامل مع الجنس الذكري،لأنّ عكس ذلك يمثّل الخطر الكبير الذّي يهدّدها و يهدّد شرف عائلتها،المرتبط أساسا بفضائلها وأخلاقها سواء قبل أو بعد زواجها.و تنحصر مهمة تعليم هذه الأشياء للفتاة جماعة من النساء اللّواتي يحيطونها في المترل،حيث يحذرنها من كل خطر يترصد بها،و خصوصا الأم،حيث أنّ التركيز الكبير الذي توليه لإبنتها حول موضوع العذرية لا ينطلق من مبدأ الإخبار و تفصيل المعلومة بل من مبدأ المنع.فتتحول العذرية إلى تابو مقدّس،و يراد بالتابو"كلّ ما يحرم لمسه و الاقتراب منه".(52)

إنّها الآمساس الذي يسيّر الحياة النفسية نحو صورها الاجتماعية لكي تتحقّق أهدافها،و تكتسب قوة وفعالية في التأثير وارتباطها المباشر بجهاز الضبط الاجتماعي،ومن ثمّ العقاب.والخوف الكبير من فقدانها دفع بالكثير من العائلات الجزائرية في المجتمع التقليدي إلى ممارسة بعض الطقوس على جسد الفتاة للحفاظ عليها- و هي طقوس قديمة جدا لاحظنا ممارستها لحدّ الآن-.

وقد أشار الباحث الجزائري "طوالبي" إلى أن الطقس في المغرب العربي يخضع أكثر لمظهر خارجي اجتماعي أكثر من خضوعه لمبدأ ديني،و أنّه ردّ فعل دفاعي ضد تهديدات التغيير المستمر.(53)

هذه الطقوس تفرض أخلاقيات و سلوكات معيّنة،تشكّله ضمن قالب معيّن تؤمن به الأم إيمانا راسخا،و تستمر في تقديسه بغرض تفادي التوقعات المأساوية المتمثلة أساسا في فقدان الفتاة لعذريتها،و التي ينتج عنها عدم حدوث التريف ليلة الزواج.فتلجأ إلى ممارسات سحرية للحفاظ على الشرف الجماعي معتقدة أنّ العذرية تعرف فقط بالتريف الدموي،هذه الممارسات تبدأ في سنّ مبكّر،و تستمر إلى غاية ليلة الدخلة أين يترع المفعول لإتمام العلاقة الجنسية.يقابل الطقس الممارس في المجتمع الجزائري التقليدي ما يسمى"بالربيط"،ويمكن تعريفه بالنسبة للفتاة الصغيرة البكر بأنه "شلّ العضو الجنسي عن أداء وظيفته مع وجود الرغبة لممارسة هذه الوظيفة،و يزول بزوال الفعل
السحري".

إذن خوفا من عملية الإغراء و الإغتصاب،و لأنّ المراقبة المستمرّة لهنّ تتعذّر،كان لا بدّ من التفكير
في طريقة مثلى تقي الفتاة وبكارتها،و تطمئن والدتها،و ليس أضمن لذلك من عملية الربط التي أثبتت جدواها.و هناك طرق مختلفة عديدة لهذه العملية،و لعلّ الأكثر انتشارا:

- التصفاح:يتمّ بوضع ثلاث تحجيمات على الفخذ الأيمن أو الأيسر دون تحديد،و ذر كمية من التبغ أو مادة زرقاء تسمّى"النيلة" لإيقاف الدم،ثمّ تصبح شبه وشم أزرق اللّون مع ترديد العبارة التي عن طريقها تترع قوة الرجل(ولد الناس خيط)،وإنسابها إلى المرأة(وأنا حيط (حائط))،ويشترط أن تقوم بالوشم إمرأة متزوّجة مارست التصفاح من قبل لضمان إتمام العملية،آخذين كلّ الاحتياطات الآّزمة،و بالتالي نجاح الفعل السحري.
- المنسج:يتمثّل في مرور الفتاة على أعمدة المنسج،و هي مغمّضة العينين مع ترديد العبارة الآنفة الذكر.
- المزلاج:عجوز تحمل مزلاج،تقوم بفتحه و غلقه سبع مرات مردّدة مجموعة من الأقوال السحرية التي يجب على الفتاة حفظها عن ظهر قلب.

أمّا عن إزالة هذه الطقس فإنه يتم عن طريق تحجيمات معاكسة للأولى (ترديد العبارة بشكل عكسي) أو بفتح المزلاج مع ترديد العبارة السابقة.(54)

وتعد ليلة الدخلة في المجتمع الجزائري التقليدي من العادات و التقاليد التي يتم فيها إشهار سلامة المرأة جسديا وأخلاقيا.ولهذا الغرض تقام الإحتفالات بها،و يبقى الإنشغال الأساسي للعائلتين و خصوصا لعائلة الفتاة تبيان عذريتها،و لهذا فإنّها تكون في حالة ارتباك و تخوّف من عدم حدوث التريف،و من فشل العلاقات الجنسية في هذه الليلة،و لأنّه في هذه الحالة قد يتحوّل العرس إلى مأساة،أمّا إذا حدث العكس فإنّ العروس قد برهنت على شرفها و شرف العائلة،و هنا تهنئ من الطرفين،أي من العائلتين.(55)

إذن فالخطاب الجنسي حول المرأة في المجتمع التقليدي خطاب محافظ،يشكل ما يسمّيه *Reich* بالإيديولوجية الجنسية المحافظة،ومن مميزاتها حذف و انحطاط الجنس.و في المجتمع المحافظ الحذف والقمع الجنسي ميزتين أساسيتين.ومن المعروف أيضا أنّهما من محددات التربية الجنسية.(57)

إنّ لعنة المنع التي تتضمّن الخطاب الجنسي تعكس حقيقة الواقع الجنسي التقليدي المتعفّن الذي ترك المجتمع يتوهّم فعالية إيديولوجيته في تحقيق الغاية من هذا المنع.فاستقرار حياة الفرد يجب أن تبنى على عدم إثارة الجنس بشتى أساليب الإبتعاد و

الآمساس،و على تحريم دائري يمنع كلّ ما يمكن أن يؤدي إلى الفاحشة.و تبقى الوسيلة الوحيدة للإقتراب و المساس،بالحديث عن الجنس مجسّدة في الإقتصاد الجنسي"الزواج".

إن المعاناة الحقيقية،والظلم الجائر على المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي تظهر جليا في ممارسة الطقوس،و التي تتحوّل فيها المرأة إلى موضوع متعة،و في ظل هذه الإيديولوجية فإن وضعية المرأة تصبح أكثر تعقيدا نظرا لخصوصية النظام الإجتماعي المحاطة بالتقليدية.

يضيف مصطفى حجازي أن هذا الوضع يوقع المرأة في وضعية مأزقية،و في حالة تناقض مذهل بين اختزال كيانها إلى مجرد جسد جنسي (تضخيم أهمية الجنس)و القمع المفرط الذي يفرض على هذا الجسد،و على إمكاناته التعبيرية،و قد يؤدي القمع الجنسي عند المرأة إلى جمود كيانها كليا،و هكذا تصبح جسدا جامدا،تقيده الموانع و الصدود،فاقدا للحياة،فهو مجرد مظهر.(58).

7-الوجه السابع للعنف:الزواج وخطاب الهامش الأبدي:

إن الاهتمام بالجسد الأنثوي في المجتمع التقليدي يعود إلى كونه موضوع رغبة،ويقوم هذا الإهتمام على إيديولوجية ذكورية،ذلك أنه تقليد إجتماعي لتحويل اهتمامات المرأة عن أهم البنى التي تؤسس للبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية من جهة،ومن جهة أخرى تحجيم وتصغير وظيفتها في الفعالية الحضارية،واعتبارها مجرد شيء أو وسيلة لتلبية رغبات الرجل الغريزية.إن الأنوثة في العرف الثقافي والاجتماعي هي الإدانة والدونية والإلغاء،وجسدها طابو مقدسا محصورا في فضاء محدود، ألغى حضور المرأة في الكلية الاجتماعية التي تعد ذكورية في الأساس.ولعل ما يموقع الأنثى ضمن هذه الإشكالية وجودها بين متناقضات.

وإذا أخذنا الزواج محورا تحليليا،فلأننا نعتبر الإختلاف الفسيولوجي بين الرجل والمرأة قد أثر بشكل أساسي على وضعها الاجتماعي في المجتمع التقليدي،فتحولاته وطبيعة تركيبه حدّدت بشكل أو بآخر موقعيتها الاجتماعية،و تموضعها في حالة إجتماعية دون أخرى،بل وحدّد حضورها بالنظر إلى هذه الإشكالية الفزيولوجية.فالمرأة غيرموجودة في الثقافة التقليدية و في الثقافة الذكورية بشكل عام،فهي-عذراء/أم- تمر من العذرية إلى الأمومة دون توقف،وكأنما جسدها لا يصلح إلاّ للحمل أو للذة الذكر.(59).

ولعلّ السلوكات العدوانية،القاسية،والمتسلّطة أحيانا للأمّ اتجاه البنت إنّما هي رد فعل طبيعي لأنّ المجتمع عامّة و الأب خاصة ينتظر منها أن تربي إبنتها تربية حسنة،وأن تراقبها في كلّ تحرّكاتها، لتفادي بعض المشاكل وأهمّها فقدان العذرية.فالأم إذن وحدها تتحمّل مسؤولية هذا العبئ،وبالتالي أي فشل في هذه المهمة ترجع عوابقها بالدرجة الأولى عليها،بل قد يؤدي إلى طلاقها أو نبذها.هذا يعني أن الفتاة تعتبر عنصرا مهددا للإستقرار العائلي،و مهدّدا خاصة لمكانة الأم التي عانت طويلا حتى تصل إلى هذه المرتبة التي تمنحها الكثير من الإمتيازات الإجتماعية،و بالتالي فهي لن تتخلّى عنها بسهولة،بل تدافع عنها ضد أي مخلوق يحاول المساس بها حتى و لو كانت إبنتها.

فبموجب العضوية العائلية و ضرورات التوحّد في الهوية حتى الإندماج الكلي،قد يصبح الإنسان في الأسرة مسؤولا،ليس عن تصرفاته الشخصية فحسب،بل عن تصرف الأعضاء الآخرين،و بخاصة الذكور تجاه الإناث.من هنا مثلا الإحساس أن انحراف البنت في العائلات التقليدية بخاصة ينعكس على العائلة كافة،فيمسها في الصميم،ولا يمس الفتاة وحدها.وفي إطار هذه المعضلة يمكن أن نفهم جرائم الشرف التي تقترف عادة في المجتمعات التقليدية الشديدة التماسك،و حيث تسود القيم الدينية والعائلية الصارمة.إن جريمة الشرف في هذه الحالات هي بمثابة محاولة يائسة ومحبطة من قبل العائلة لاستعادة شرفها المهدد بسوء تصرف أحد أعضائها في المجتمع الصغير الذي تنتمي إليه.(60).

إن قتل الفتاة على خلفية "الإخلال بالشرف"عادة قبلية قديمة متوارثة منذ القدم،ما تزال الكثير من المجتمعات ذات الإمتدادات القبلية و العشائرية تدين بهذه العادة و تمارسها كأسلوب تربوييهدف إلى الحفاظ على سمعة العشيرة أو العائلة ومكانتها في المجتمع.

ويقصد بالإخلال بالشرف أن تقيم الفتاة أو المرأة علاقة برجل خارج إطار الزوجية،و لا يعتبر الرجل الذي يقيم مثل هذه العلاقة مخلا بالشرف،ولا يعاقب أو يتخذ ضده أي إجراء بهدف العقاب،ذلك أن الشرف وفق هذا المفهوم لا يُطبّق إلا على المرأة،والذي يجب أن يقدم على مثل هذا الفعل هو الرجل،و القتل هو الحكم الوحيد عليها.و هنا يبرز التمييز الواضح من المجتمع لصالح الرجل،ففي الوقت الذي يعاقب حتى الموت أحد شقي العلاقة و هو المرأة،يُغض الطرف كليا عن الشق الثاني وهو الرجل،علما بأن الرجل والمرأة أقدما على نفس الفعل ووفق إرادة كل منهما.(61)

تلقن البنت قيما تربط فوزها الإجتماعي(الزواج) بجمالها و عفتها،الميزتان الأكثر تعرضا للضرر حين يقع فعل العنف عليها.فجمال الوجه و الشعر و القوام،حسب المعايير التقليدية إذا تأثرت نتيجة ضرب أو سقوط،قلّ احتمال المرأة في الزواج كعلاقة ضرورية لاكتساب مكانة إجتماعية و تحسينها بالإنجاب،و استثمار العواطف في الأبناء كوسيلة للسلطة،وتحقيق الذات إستدراكا للطفولة والشباب المهملين.

ورغم أن جمال المرأة وعفتها تخدمان نفس الغاية،إلا أن التأكيد على العفة يفوق التأكيد على الجمال.فالمرأة التي لا عفة لها،ينظر إليها بعين الإحتقار،وأنها مبتذلة تشبع الرغبة المرتبطة بالفساد،لا بعين الرضا و الإستمتاع المفضيان إلى الزواج الدائم و الفوز الإجتماعي.لذلك،فإن بعض الأوساط الإجتماعية تعاقب المرأة التي تسعى إلى تدنيس عرضها بقص شعرها–و شعر المرأة تاجها–إنتقاصا لقيمتها الجمالية،و إلحاقا لتدنيس العرض بتدنيس الجمال.(62)

تلجأ الأم منذ الصغر إذن للتأثير على شخصية البنت عن طريق التربية،و ذلك بتلقينها دروسا و مواعظ لتصبح قادرة على تحمّل الشؤون و الأعمال المنزلية،و بالتالي تهيئها لتصبح زوجة مثالية و الزوجة المثالية هي الزوجة الخاضعة،للأب،الأخ في الأوّل ثم الزوج و أمّ الزوج في نهاية الأمر،و كأنّها ليست لها مهمّة في الحياة سوى إرضاء الرجل في المجتمع التقليدي..!

في نفس الإطار،تعمل الأم على حث إبنتها على الحفاظ على عذريتها وما لها من أهميّة،فمن جهة تقنعها أنّها مفتاح أبواب السعادة،وأنها بدونها لا تساوي شيئا،و من جهة أخرى تلجأ لتخويفها من العواقب الوخيمة التي تلحق بها إن هي فقدتها،عواقب دنيوية "عائلة/مجتمع"،و عواقب أخروية. و منذ وعيها بهذه المسألة،و هذا في سن مبكرة جدا،يرسخ هذا المفهوم في ذهنها،فتعيش الفتاة في قلق و خوف مستمرين من فقدان عذريتها،لا يزول إلاّ بعد زواجها،و إثباتها أنها بنت شريفة.

تدخل البنت مرحلة الزواج،و يدخل معها حق الجبر الذي يمارسه الأب عند طلبها،غاضا الطرف عن رأيها،مقرنا رضاها بسكوتها،مستبعدا منها كل معارضة أو إحتجاج على عكس الفتى الذي يأخذ هامشا من الإختيار يخفف من وطأة الجبر،و يحوّله إلى اقتراح يقبله الفتى أو يرفضه من غير أن يعتبر ذلك معارضة صريحة أو ضمنية للإرادة الأبوية،خصوصا إذا كان راشدا ومؤديا دوره باجتهاد و قادرا على تدبير أمور الحياة.فإذا لم يعجبه إقتراح أبيه الأول قدم له أبوه إقتراحات أخرى حتى يرضى أو يقدّم هو نفسه بديلا يقبله أبوه أو يرفضه حسب ما يقتضيه النسب الأفضل،والمصلحة العائلية،و إذا اقترنت الرغبتان بدأ التحضير للزواج.

على هذا الأساس،فإن حق الاختيار لا تنتزعه السلطة الأبوية من الفتى بقدر ما تنتزعه من الفتاة،و أن هذا الإنتزاع وهذا الحرمان من ممارسة حق الإختيار لا يمارس كعنف على الفتى بقدر ما يمارس على الفتاة باستخدام كل الوسائل التي توفرها التقاليد و الأحكام الشرعية لتعزيز السلطة الأبوية،و جعلها ذات مصداقية ونفاذ.ولايبقى للفتاة من شيء بعد أن يستملك بشأنها القرار سوى عزائها أنها أريدت و وقع عليها الإختيار،و بسببها إستحقت عائلتها توفير النسب الأفضل و الحموة المشرفة،فما كان لهذه القيم في نهاية المطاف أن تُثار لو لم تكن العائلة تنطوي على فتاة صالحة للزواج.ومثلما يباشر الأب حقه على ابنته في الجبر يمارس عليها هذا الحق أعمامها بعد موته،ذلك أن الإكراه حق رجولي كالولاية لا تنوب فيه الزوجة عن

زوجها.فإذا حاولت المرأة مثلا التعبير عن إرادتها في تزويج إبنتها لمن تريد،نجم عن ذلك صراع مع أعمام البنت،فقد يصل إلى فصل هذه الأخيرة عن أمها إبعادا لها عمّا قد تلقنها إياه من أفكار تجعلها تتمرد على السلطة الأبوية بالنيابة، أو تجعلها أكثر من ذلك،تحيد عن التربية الحسنة و تعرض للدناسة الشرف الأسري.وليس حق الإكراه مشروط الممارسة بواجب إلتزم به الأعمام نحو زوجة أخيهم و أبنائها في النفقة والحماية بل هو حق غير مشروط خوّلته لهم الثقافة الأبوية سواء أكان يجمعهم بزوجة أخيهم المتوفي سكن واحد أم كانوا مستقلين عنها إقامة و معاشا.الأمر الذي يفهم منه أن الكفالة كأساس للسلطة لا يستتبع غيابها دائما زوال هذه الأخيرة.(63)

إن العلاقات داخل الأسرة تتصف بالتماسك وبالتآزر والمناصرة والتعاضد والعصبية،ليس بسبب اعتماد أفرادها على بعض في مختلف حاجاتهم اليومية فحسب،بل أيضا لأنهم بذلك كما يقول ابن خلدون:"تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم،وتعظم رهبة العدولهم"،إنها عصبية تقوم على أواصر التوحد في مصير مشترك،فيتقاسم أفرادها الأفراح كما الأحزان،والمكاسب كما الخسائر،والكرامة كما الإذلال.ومن هنا إن أعضاء الأسرة الواحدة يتوقعون الكثير بعضهم من بعض،وحين يأتي تصرف البعض دون مستوى التوقعات من الأقرباء،تكون خيبة الأمل الكبرى،فينشأ توتر في العلاقات قد يتطور إلى حدوث خلافات حادة بين الأقارب.(64)

حين تلتحق المرأة بأسرة الإنجاب،فإن مكانتها تكون مجهولة المعالم،خصوصا إذا لم تستفد من الزواج المفضّل في النظام الأبوي،أي أنها لم تقترن مع إبن عمها.و ما دام الهدف الأول من الزواج هو إنجاب أكبر عدد ممكن من الذكور لتقوية صفوف العائلة،فإن مكانتها لا تنشأ إلاّ بميلاد الطفل الأول خصوصا إذا كان ذكرا.من هنا فإن وضعيتها تزداد اعتبارا بنشأته و صيرورته رجلا و زواجه.ولما كان اندماج المرأة واكتسابها مكانة لا يتم إلاّ بالزفاف،وكان تعزيز مكانتها لا يتم إلاّ بزواج أحد الأبناء،فإنها تبذل كل جهدها و تستخدم كل الوسائل من أجل صيرورتها أمّاً،ثم تجعل من علاقتها بأبنائها علاقة إستراتيجية لتحقق،و هي حماة،ما لم تحققه وهي زوجة.(65)

أما عن علاقة الزوج بزوجته،فإن العنف الواقع على الزوجة يأخذ شكل الآمبالاة في أبسط صوره، ويعاش علنيا كل يوم،كقاعدة توجّه سلوك الزوجين،و تحدد مسارهما ضمن العلاقات السائدة بين الأقارب الآخرين.

إن الآمبالاة التي يتعامل بها الزوج مع زوجته،والخوف الذي يجعلها تشعر به،و تقديس الأم الذي يدخل في دوره كرب أسرة،هي العناصرالأساسية التي توجه سلوك الأفراد داخل العائلة،والتي تبين علاقاتهم،و التي تنظم التراتبية لدى الجماعة (المترلية).إن الزوجة ذات الشخصية القوية مدعوة إلى جعل ميزانها في خدمة زوجها،لتبين أن رجولة هذا الأخير فوق كل اعتبار.(66)

إن علاقة المرأة بالزوج من ذات طبيعة العلاقة مع الأب،و المتكوّنة من الحشمة و الخوف.فلا يمثّل الزواج بالنسبة للمرأة في المجتمع التقليدي إلاّعبورا من نوع من الخضوع إلى نوع آخر،فالشكل تغيّر،لكن الإستبدادية بقيت مع فرق دقيق،لأنّ هناك نوع من التحرّر تحرز عليه المرأة،جمالها و حملها يسمحان لها رغم كلّ شيء بأن تجد نوعا من التعويض دون أن يكون ذلك بالإنشراح التام للذات الغالبة.

إنّ العالم الجيد هو عالم الرجال،و المهمّش و الذي لا ينتمي إليه يبقى دونيا بل لا أهميّة له،و الزواج بالنسبة للمرأة لا يعني تغيير وضعيتها في مجتمع محافظ على عادات وتقاليد وأعراف قديمة، بل زواجها جعلها غريبة عن عائلة زوجها،و ربما غريبة أيضا عن زوجها،لا تتغير وضعيتها هذه إلاّ بالإنجاب،فبفضل ذرّيتها فقط تستطيع المرأة أن تدمج في عائلة الزوج،أما الزوجة العاقر فلا تختلف وضعيتها عن المرأة غير المتزوجة،بل لعلّ وضعيتها أحط من ذلك،فهي تصبح محلّ احتقار و سخرية و ينظر إليها على أنّها لا أهمية لها.و تبقى وصمة العار هذه تتبعها طوال حياتها،و قد ينبذها زوجها أو يتزوّج عليها،و قد يطلّقها لهذا السبب.و العجيب في الأمر،أنّها هي أيضا تستصغر نفسها و تراها معدومة القيمة،و يرجع هذا للتربية التي تلقّتها،حيث يعمل المجتمع التقليدي بالإعتماد على التربية الجنسية على إقناعها بأنّ الزواج و الإنجاب هما مهمّتها الرئيسية في الحياة.

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

ثم إنّ المجتمع لايشترط الإنجاب فقط على المرأة حتى يعترف بقيمتها،بل أكثر من ذلك يلحّ عليها أن تنجب ذكورا،ف[illegible] نجد في بعض الأوساط أنّ المرأة التي لا تلد إلاّ الإناث،قد تلقى مصير العاقر من النبذ.(67)

وعلى العموم فإن علاقة الرجل بإخوته وأخواته،وآبائه أي أقاربه من الدرجة الأولى أهم وأسبق من علاقته بزوجته،لهذا فإنه في حالة التراع،لا يأخذ الزوج أبدا موقفا مع زوجته بل غالبا ما يأخذ موقفا ضدها مع أمه أو إخوته و ذلك بتوبيخها أو زجرها أو ضربها ما دام الضرب حقا له عليها.

إن توازن العائلة مضمون مادام الرجل في مأمن من تأثير زوجته عليه،وما دام لا يعير اهتماما لكلامها و نصائحها،و مادام لا يفضلها على حساب زوجات إخوته،أي مادام الزوج قويا و عنيفا.(68)

يحدث الأمر كما لو أن المرأة لا تكتسب مكانة أو سلطة داخل الأسرة إلا إذا استبطنت الثقافة الأبوية،فأصبحت هذه الأخيرة الموجه الأساسي لسلوكها لا فرق في ذلك بينها،في عالم النساء،و بين زوجها،أو إبنها،في عالم الرجال.(69)

8-<u>الوجه الثامن للعنف:الفضاء المترلي والإقصاء الإجتماعي الأنثوي:</u>

إن الحديث عن المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي يقودنا للحديث عنها ضمن المترل،الذي يعتبر المجال الوحيد الذي كانت تبرز فيه هذه الأخيرة،و أين كان يسمح لها بإظهار قدراتها الخاصة،و هذا في إطار تربية الأولاد،و تسيير الشؤون المترلية.و بالتالي يمكن معرفة شكلا آخر من أشكال العنف الواقع عليها من خلال معرفة طبيعة التفاعل في هذا الفضاء الخاص و المقدّس.فهي قاصر إجتماعيا حسب الوضع الذي وضعها فيه الرجل،و إذا خرجت عن كل القيود التي تكبّلها،تكون قد أهانت الرجل شخصيا.أو هي الكائن الأضعف جسما و عقلا،و الذي يحصر وظيفته في تأدية فرض أساسي واحد متعدد الأوجه:الزوجية بمفهومها الخضوعي،الأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي،والعمل المترلي بمفهومه التقليدي.

و بهذا فإن المرأة منذ نعومة أظافرها تخضع لضوابط تجعل منها موضعا للعنف أكثر منها طرفا فاعلا فيه،و مما يعزز وقع العنف عليها أنها تلقن قيما تؤكد على كونها كائنا ضعيفا هش البنية،سريع العطب،يحقق العنف عليها آثاره بشكل أكيد.إن أنماط المعيشة المختلفة في المجتمع التقليدي تعتمد توزيعا للأدوار،و تقيم فصلا بين الجنسين وفق نظام محدد للقيم يشكل عناصر المخيال الأبوي،و بصورة لا يمكن للمرأة أن تكون لها إلاّ الوضعية التي منحها إياها مجتمع الرجال.فتقسيم الأعمال، و النشاطات بين المرأة و الرجل ليست قضية تعود إلى اختلافات في النواحي البيولوجية و الفسيولوجية بالرغم من أنه لا يمكن تجاهل و إهمال الصفات البيولوجية في التأثير في شخصية الفرد بقدر ماهي عملية ترتبط بنوعية الثقافة السائدة،و أنساقها القيمية،و معاييرها المشتركة التي تتجسد من خلال أفعال الأفراد و سلوكياتهم.

في هذا الصدد يشير"بارسونز"إلى أن الفعل الاجتماعي هو في جوهره سلوك ينطوي على توجيه قيمي،يتحدد من خلال الأنماط الثقافية،و يرتكز على نسق القيمة المحوري أو التوجيهات العامة نحو الفعل،و عليه فإن سلوك الفرد ما هو إلاّ سلوك موجه تتحكم فيه التوجهات القيمية المتعارف عليها،و التي تتبلور في ضوء أساليب التربية و التطبيع الإجتماعي.(70)

ومثال ذلك أنها في ممارستها نشاطها المترلي تتعامل مع الأواني الفخارية السهلة الإنكسار،و مع الفرش و الألبسة السهلة التمزق أو الإحتراق،ومع مشتقات الحيوان السهلة التغير الطعم أو الكسر أوالفساد(الزبدة،الحليب،البيض..)،و مع الأطفال الأطرياء العود،السريعي التأثر بالبرد والحرارة والمرض،و تجري ممارسة المرأة دورها هذا داخل مجال يلهم العنف هو الآخر،طالما أنه يحصر الحركة أثناء العمل المترلي في نطاق العناية و اللطف،و تُقيّد الحرية في نطاق الأقسام المغلقة للمجال،و الوظائف المرتبطة بها:المطبخ و الحوش و غرفة النوم.(71)

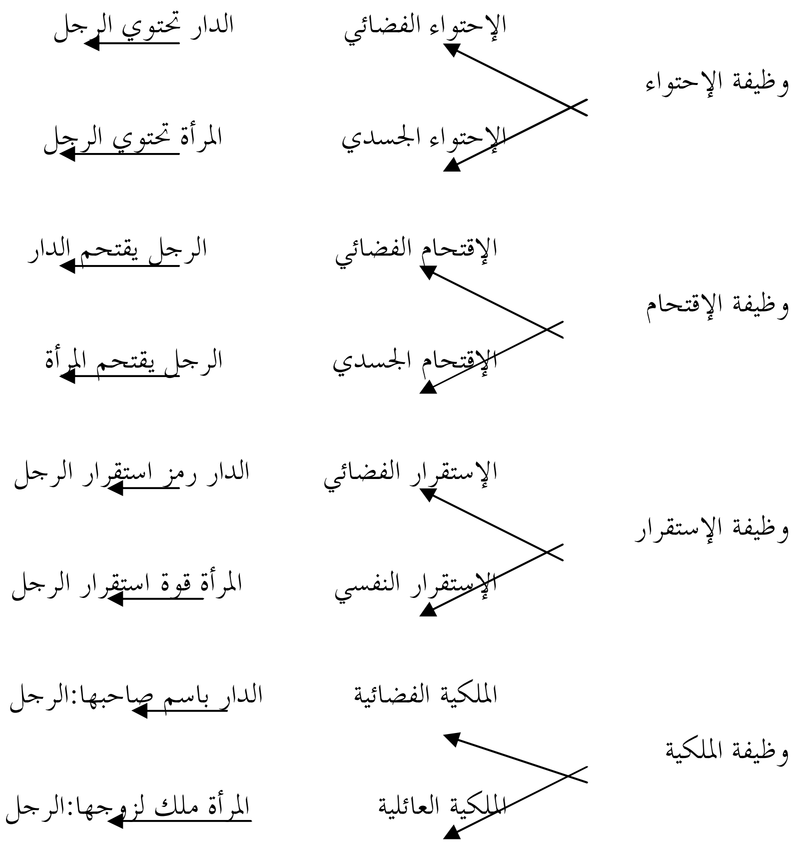
فليس من الرجولة في شيء مثلا،أن يلازم الرجل البيت وسط النساء منهمكات في أشغالهن المترلية وباستثناء تناول الغذاء فإن للرجال عالمهم المفتوح يؤمونه في أوقات الشغل والفراغ،أو يجتمعون في غرفة بعيدا عن عالم النساء.من جهتها فإن المرأة إذا تحتم عليها إختراق عالم الرجال،و ليس ذلك بحادث إلاّ قليلا،وجب عليها أن تلتزم في تحركها الحشمة،التستر،الحياء،غض البصر،وفتور الطرف. و أن تحجب حسنها بما لا يدع فرصة لإثارة الرغبة الجنسية عند الرجال.(72)

إنه مجال يحقق بانغلاقه و بتبعية وظائفه الإعتزال الخاضع للخوف من الرجال،المجال لسلطتهم،أيا كانت طبيعة العلاقة التي تربط المرأة بهم.(73)

إن حرمة الدار محاطة تقليديا بقدسية خاصة،وكلمة حرمة مصدرها كلمة حرام،وما هوحرام لا يلمس ولا يقترب منه،فحرمة البيت لا ينبغي أن يتعدّى عليها"الغريب"،والمقصود ليس البيت كبناء،وإنّما ما داخل البيت من نساء.و الهدف من ذلك هو المحافظة على شرف العائلة أو بالتدقيق شرف رجال العائلة،الذي يتوقّف أساسا على سلوك النساء.والمطلوب من الفتاة أن تكون مطيعة لسلطة أهلها داخل هذا الفضاء المقدس،لأنّ الطاعة هي الوسيلة الوحيدة التي ستحافظ بها على إستمرارية هذا المجال و قدسيته.

إن فضاء "الدار"تحرّك ضمن منظومة فكرية شعبية مميزة ثقافة وإيديولوجية،ليحل محلّ المرأة–الزوجة التي أصبح البوح به أو بإسمها ضمن المنظومة نفسها ذات الإتجاه الرجولي الذكوري عارا وممنوعا بالنسبة للرجل الذي صنع لنفسه فضاءا فكريا تسيره وتتحكم فيه"أنا الذكر"تحكما مطلقا،مقصية بذلك"أنت المخاطبة"،والتي لاوجود لها إلا في إطار"هي الغائبة"أو ما ينوب عنها من أشياء و جمادات شبيهة بها أو ذات الصلة بمحيطها النسوي.

تربط المرأة بفضاء الدار في أكثر من علاقة،حيث أصبحت كل واحدة إمتدادا للأخرى في المخيلة الشعبية التقليدية (العادات،التقاليد،والمعتقدات)،والتي بحكمها أصبحت المرأة عنصرا لا يتحرك إلاّ في الدار،فضائها الوحيد بامتياز،و الذي يحتوي أكبر قسم من وقتها–إن لم نقل كله–.كما تلتقي المرأة والدار في طابع الأنوثة بكل ما تحمله من دلالات نفسية وثقافية و اجتماعية بالنسبة للرجل وقد يظهر ذلك جليا في ذلك التوازن الدلالي و الرمزي الذي صنعه الرجل في مخيلته الشعورية و الآّشعورية عبر مجموعة من الوظائف إختصرها الباحث الجزائري محمد سعيدي في الشكل التالي:



نموذج تخطيطي رقم7 يوضح وظائف المنزل في المخيال التقليدي

إن فضاء الدار ليس فضاءا جامدا،و إنما هو جملة من العلامات و الدلالات،تحمل بين طياتها مفهوم

الأنوثة كما تتصورها المخيلة الذكورية.فالدار هي المرأة،هي فضاءها المحتوم،هي الصوت الممنوع ، الخفي،المحرّم،الذي لا يحتمل الجلاء و الظهور أو البوح به علانية.

ووصل الحد إلى درجة الإقصاء والنكران إن لم يكن التدمير وعدم اعتراف كل واحد بالآخر،كما أصيب كل واحد منهما بعقدة نفسية إزاء الآخر،حيث برزت بوضوح عبر علاقتهما(الرجل-المرأة) الإتصالية أو الإنفصالية تلك الحدود المقدسة تارة،و المدنّسة تارة أخرى.فالرجل دنّس المرأة وكل ما يدور في فلكهما،حيث اعتبرها دنيئة كلما خرجت عن طاعته أو كلما كشفت عن مقاومة ما.و في نفس الوقت لقد قدّسها و قدّس محيطها،و اعتبرها مقدسة كلما خضعت لطاعته وحققت رغباته.

إن اقتران حركية المرأة الاجتماعية،و سجنها داخل فضاء الدار،ليس إلاّ ترجمة لكبت حرية المرأة و شللها،بل و إقصائها من الوجود الإجتماعي الذي حمّله الرجل دلالات خاصة به،و وجّهه توجيها ذكوريا أحادي الرؤية،تميزه الحرية و السلطة المطلقتين للرجل ذي الفضاءات الواسعة و المفتوحة شكلا ومضمونا(الشارع،المقهى،السوق)،بل وأنتج مجتمعا مزيفا في طرحه الفكري و الإيديولوجي أقصى المرأة،و جمّد حركيتها الاجتماعية.(74)

9-الوجه التاسع للعنف:تقسيم الأدوار و التبعية الإقتصادية للمرأة:

لكل مجتمع تنظيمه الإجتماعي مهما كانت درجة تحضره،و نعني بالتنظيم هنا نسق توزيع الأعمال اللاّزمة لاستمراره بين أعضائه.

إن مسألة الإقتصاد إحدى المسائل الحضارية و التاريخية الهامة في تحديد طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة،و من ثم تحديد شكل النظام السائد و إيديولوجيته،إذا سلمنا أن علاقات الإنتاج هي التي تخلق البنيات و تسند الأدوار التي ينجزها الناس،وبالضبط الأفراد،وبالتالي فإن تحديد الطبقة المتحكمة في الإنتاج،هو تحديد للفئة المهيمنة في إنتاج البنيات السائدة،و لبنية النظام الإجتماعي،من وجهة نظر ماركسية.(75)

لنرجع إذن عبر الزمن،بدءا من العصر الذي شهد أدق تقسيم إقتصادي،وكان بداية الحضارة الإنسانية،لقد قام النظام الإجتماعي في هذه المرحلة على ما يعرف بالأسرة الأميسية،لأن الممارسة الإقتصادية المتمثلة في الزراعة في تلك المرحلة كانت من مهام النساء،فاستطاعت المرأة نتيجة لهذا النظام الاقتصادي المؤنث أن تحتل موقعية حضارية هامة،بتأنيثها لإيديولوجية هذه الحضارة ونظامها الأميسي.

غير أنه تم تفكيك بنية هذا النظام الإقتصادي الإجتماعي بعد انهزام المرأة تاريخيا وامتلاك الرجل سلطة هذين النظامين،فتغيرت بهذا موقعية كل منهما،و أصبح الرجل يمارس الكسب و الحرب و تدبير شؤون الحياة،في حين نصّبت المرأة في البيت للولادة و الإنجاب بعد أن أدرك أهمية امتلاك الإنتاج في تحديد شكل النظام الاجتماعي الأسري،وقد تم تغيير بنية هذا النظام إلى نظام أبوي، فسيطر الرجل منذ هذه الفترة إقتصاديا فاجتماعيا،فسياسيا،ثم ثقافيا.

إن امتلاك الإنتاج هو إمتلاك النظام،فبقيام المرأة بمهام الكسب كان النظام الأسري أموميا،وبتحوّل مسألة الإنتاج إلى الرجل أصبح النظام الأسري أبويا،وبين الإنكسار و البقاء يقوم النظام و الصراع معا.هذا من جهة،و من جهة ثانية،فإن شكل هذا الصراع ظلّ قائما إلى زمن متأخر،فقد حافظ الرجل على موقعيته،ومن ثم على مختلف المواقع السياسية والإجتماعية والثقافية إلى يومنا هذا.(76)

يضيف غارودي أن النساء تسيّج بكامل معنى الكلمة في المنزل،وقد بلغ هذا النظام قمّته خلال القرن التاسع عشر،ثم تطور قدما نحو توزيع أدوار الجنسين في الأسرة،فتركت للمرأة مهام الأعمال المنزلية.(77)

ثم يضيف أن الرجل قد حافظ على هذه الموقعية الإقتصادية لأنه يعي أن النمو المترافق للملكية و والدولة هي حقيقة دائمة.إن السلطة السياسية تعتمد بالذات على التحكم في الأشكال السلطوية للملكية التي تضع النساء ضمن دائرتها،فيمثلن قسما من ممتلكات السيد.(78)

تتعرض المرأة لعملية تبخيس دائم لجهدها،مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل،كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها،مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية،بعيدة عن الخلق والإبداع.فهي تعطى دوما الأعمال الثانوية،أو الهامشية،أو الرتيبة التي تخلو من الإبداع وتظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية،مما يتيح له بسط نفوذه عليها.و يقسّم العمل عادة انطلاقا من إعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة.وتحاط هذه بمجموعة من الأساطير و المعتقدات حول إمكاناتها الذهنية.إن الأمر لايستند إلى أي أساس بيولوجي أوذهني،بقدر ما هو نتاج عملية تشريط إجتماعية تخضع لها المرأة منذ نعومة أظافرها.فمنذ البداية حرمت المرأة في المجتمع التقليدي المتخلف كل فرص الإرتقاء النفسي والذهني،وكل فرص التقدم المهني،من خلال سجنها في البيت،وفرض مهمات الخادم عليها(كنس،مسح،غسل،..)بينما إحتفظ الرجل بالأعمال ذات القيمة،مترفعا عن أعمال المنزل التي تستترف كيان المرأة بحجة أنه كاسب القوت،ومعيل الأسرة،وأن له حق الخدمة على زوجته التي ستجوع وتعرى من دونه.لقد فرض على المرأة وضع لاخيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستترف كيانها دون مقابل كي يأتي الرجل فيما بعد،معتدا بذاته لأنه يعيلها ويسترها.(79)

إنه مجتمع خاضع في إنتاجه و إعادة إنتاجه لرحمة الطبيعة والمناخ،وفي غياب وسائل وأدوات متطورة لا مفر له من وضع تنظيم صارم للإنتاج و الإستهلاك.ولما كانت القوى البشرية تعوض النقص الذي تبوء به وسائل الإنتاج،وكان الرجل في تصور المجتمع هو أقدر من المرأة في التأثير على الطبيعة و القيام بالدور الإقتصادي،فلا مفر أن يؤكد هذا المجتمع على الذكور.و لما كان العمل جماعيا على مستوى الملكية العائلية أوخارجها،وكان وجود المرأة بين الرجال مدعاة للفتنة و الإضعاف،فإن القيام بالإنتاج،على أتم وجه،يتطلب إقصاءها من الوسط الإقتصادي في نظر المجتمع. كذلك لما كان الرجل بهذا الوسط ألصق فهو به أعرف.و لأن ذلك ضروري لتنظيمه،فقد أعطى نفسه هذا الحق،كما أعطى نفسه حق التمثيل السياسي،نظرا لأخذه على عاتقه دور الدفاع عن الوسط الإنتاجي ملكية زراعية و مراعي و موارد مياه.أضف إلى ذلك أنه على المستوى الثقافة هناك عناصر يمكن استغلالها لتكريس هذا الواقع،لأنها تخدم الجماعة تماسكا و وحدة.(81)

يضيف عدي الهواري أن الوظائف الإقتصادية كانت تفرض نفسها بنفسها،ذلك أن إشباع الإستهلاك المترلي يستلزم الإنتاج،و لقد أمّنت هذه الوظائف تماسك العائلة لزمن طويل.تقيم العائلة الموسعة وحدتها على قاعدة الإستغلال الزراعي،ولذلك يختلط مفهوم العائلة والتراث في مجموع تتعايش فيه عدة أجيال،و مع أن النسب الأبوي داخل العائلة متفردا،فليس هناك أي تمييز و لو ضمنيا في إستغلال الأرض،و تصان وحدة الأرض لضمان استمرار العمل في الأرض أولا،ومن ثم لتأمين الحد الأدنى الضروري لإعالة كل فرد.و تبقى وحدة الأرض مصانة طالما يبقى الأب زعيم العائلة على قيد الحياة.(82)

إن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو إبنة أو أختا،فهي مثل الأرض رمز للخصب تعطي أكثر بكثير مما تأخذ.هذا الإقصاء الإجتماعي لا تقابله الحماية الجسدية للمرأة إلاّ لتؤكده،لأن الحماية لا تأخذ دلالات العدالة و المساواة،بل قد تعني خلافهما.ذلك أن الرجل لم يكن حاميا إلاّ لأنه امتلك وسيلة الحماية المرتبطة بدوره الاقتصادي و باستقلاليته.و المرأة لم تكن واقعة تحت الحماية وتابعة للرجل في هذا المجال و في مجالات أخرى و ذات وضعية دونية إلاّ لعوزها الإقتصادي و حرمانها من مسؤوليات عمل الرجل فائق جهده للإستئثار بها،فهي مجردة من حقها في تحمل مسؤوليات الجهاد،تأمين الرزق،و النهوض بأعباء المجتمع.(83)

نصل إذن إلى أن العلاقات الإنتاجية تؤثر سلبا على موقعية المرأة الإجتماعية،ذلك أن حضورها في موقعية إقتصادية دنيا يجعل منها ممتلكا كغيرها من ممتلكات الرجل،و يعطل حركيتها ضمن الفضاءات المختلفة.إضافة إلى أن المرأة مهما حقّقت من مكاسب إقتصادية فإنها تظل دون مكاسب الرجل،ومن ثم يظل حضورها في مختلف الفضاءات دون حضوره.

<u>المراجع المعتمدة في الفصل الخامس:</u>

1-أحمد زكي بدوي:معجم العلوم الإجتماعية،بيروت،مكتبة لبنان،ط2،1982،ص.292.

2-إعتدال عثمان:التراث المكبوت في أدب المرأة،في دفاتر نسائية،سلسلة تشرف عليها زينب الأعوج،الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب،العدد الثاني،1993،ص11-.12.

3-سامية مناصر:المرأة والعنف،المرأة الإطار نموذجا،مرجع سبق ذكره،ص45.

4-خليل أحمد خليل:المرأة العربية وقضايا التغير،بيروت،دار الطليعة،1985،ص.89

5-محمد حمداوي:وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي،مجلة إنسانيات وهران،منشورات مركزالبحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية،العدد10 جانفي-أفريل 2000،ص.3

6-فريديريك أنجلز:أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة،ترجمة أديب يوسف،بيروت:دارالفارابي،1958 ص.95

7-كلود ليفي ستراوس:الفكر البري،ترجمة نظيرجاهل،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات،1991،ص.151

8-عبد الرزاق عيد:النظام الأبوي وعلاقته بحقوق الإنسان،في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2002،ص872 -873.

9-هشام شرابي:البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر،مرجع سبق ذكره،ص 40.

10-حليم بركات.النظام العربي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية،في الحوار المتمدن-العدد:956الصادرة تاريخ14-9-2004 على*www.ahewar.org/débat/show. art.asp ?aid=23415*

11-*Addi Lhouari :les mutations de la société algérienne,famille et lien social,dansl'Algérie contemporaine,paris;Ed ;la Découverte ;1999,p14*

12-محمد حمداوي:نفس المرجع السابق ذكره،ص.10

13-*Addi Lhouari ,Ibid,p43*

14-*C.Chaulet :la terre,les frères et l'argent :stratégie familiales et production agricole en Algérie depuis 1962,OPU ;1987 ;263.*

15-مصطفى بوتفنوشت:العائلة الجزائرية،التطوروالخصائص،الجدزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1984 ص7

16-عدي الهواري:الإستعمارالفرنسي في الجزائر،سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي1830-1960 ترجمة جوزيف عبد الله،بيروت،دار الحداثة1983،ص121.

17-*N.Zerdoumi:Enfant d'hier:éducation de l'enfant en milieu traditio nnel algérien ;Paris, Maspéro ;1982 ;p40*

18-*ibid ;p123*

19-*C.Camillerie :jeunesse,famille et développement,essai sur le Changement socioculturel dans un pays du tiers monde(tunisie),Paris,CNRS ;1973;p20*

20-مصطفى حجازي:التخلف الإجتماعي،مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور،مرجع سبق ذكره، ص116.

21-محمد حمداوي,نفس المرجع،ص.17

22-تيري ايغلتون:نظرية الأدب،ترجمة ثائر ديب،دمشق،وزارة الثقافة،1995،ص 279-280 .

23-محمد حمداوي،نفس المرجع،ص.17

24-المرجع نفسه،ص18

25-*C.Lacoste-du-jardin :des méres contre des femmes, AlgerEd Bouchene ;1990 ;p57.*

26-*F.Fanon :Sociologie d'une révolution,paris;PetiteCollection Maspéro,1ere ED ;1959 ; p91.*

27-*J.Minces :la femme dans le monde arabe,paris,ED Mazarine,1980 ;p39*

28-خليل أحمد خليل:نفس المرجع السابق،ص22 .

29-محمد حمداوي،المرجع نفسه،ص.18

30-عبد القادرعرابي:المرأة العربية بين التقليد والتجديد،في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، سلسلة كتب المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 2004،ص45.

31-محمد حمداوي،نفس المرجع،ص 18.

32-مسعودة خنونة-بيطام:دورالتنشئة الإجتماعية في تكوين شخصية الفرد،في مجلة العلوم الإنسانية،عدد 21،جوان 2004،الجزائر،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،ص7-10.

33-عبد القادر عرابي،نفس المرجع السابق ذكره،ص.45

34-عماد إسماعيل:كيف نربي أطفالنا،التنشئة الإجتماعية للطفل في الأسرة العربية،بيروت،دار النهضة 1974 ص264 .

35-عبد القادر عرابي،نفس المرجع ص46.

36-محمد حمداوي،نفس المرجع ص 19.

37-عبد القادر عرابي،نفس المرجع،ص46-48.

38-محمد حمداوي،نفس المرجع 20.

39-فاطمة عبد الله الخطيب:تغيير الوضع الإجتماعي للمرأة وأثره في تغيير دور الزوجة داخل الأسرة السعودية رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير غير منشورة،،كلية الآداب،قسم إجتما ع،جامعة القاهرة،1981 ص.53

40-سناء الخولي.الأسرة والحياة العائلية،مصر،دار المعارف الجامعية،1984،ص 22 .

41- C.Camillerie ;ibid ;p23-24

42-مصطفى أحمد تركي:الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء،دارالنهضة،1974 ص.121

43-سناء الخولي،نفس المرجع السابق ذكره،ص30.

44- C.Camillerie, ibid ;p23
45- N.Zerdoumi ; ibid,p191

46-محمد حمداوي،نفس المرجع السابق ذكره ص13.

47-Monique gadant :les jeunes femmes,la famille et la nationalité ,in peuples méditerranéens n°15 ;Avril-Mai ,1981,p43

48-مصطفى حجازي،نفس المرجع السابق ذكره،ص 199-200.

49-عباس مكي:الجسم،،محرماته وتشريعاته وتعبيراته الانفجارية الرمزية،دراسات نفسية،بيروت،كلية الآداب، الجامعة اللبنانية،1974،ص.17

50-مصطفى حجازي،نفس المرجع السابق ذكره،ص214-215.

51-نوال السعداوي :المرأة والجنس،القاهرة،بيروت،الناشرون العرب،1971،ص.25

52-نخبة من الأساتذة المصريين والعرب التخصصين:معجم العلوم الإجتماعية،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1975،ص.108

53-N.Toualbi :Religion,Rites et Mutation,Alger ;Enal,1984,p38

54-حقائق في سبر الآراء،ركن ملف وتحقيقات،مجلة الوحدة،العدد595،من19إلى25،السنة السادسة عشر نوفمبر1992،ص.21

55-نفس المرجع،ص20.

56-Adel fouzi :la nuit deoces ou la virilité piégée; in Insaniat n°4;janvier-avril 1998, C.R.A.S.C,Oran,p 3-4
57-W.Reich :La révolution séxuelle,Paris,P.U.F ;1977 ;p10.

58-مصطفى حجازي:نفس المرجع السابق ذكره،ص.216

59-مي جبران:الشخصية الأنثوية النفس مأزقية/أوالمرأة بين الداخل والخارج،بيروت،مجلة مواقف،العدد73-74،خريف-شتاء1994،ص.139

60-حليم بركات:الإغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2006 ص115.

61- أمل سالم العواودة:العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،مرجع سبق ذكره،ص43 .

62-محمد حمداوي،نفس المرجع ص20.

63-المرجع نفسه،ص. 21

64-حليم بركات،نفس المرجع،ص116-117.

65-محمد حمداوي،نفس المرجع،ص16

66-Addi Lhouari:op-cité,p69-70

67-G.Elkhayat :Le monde arabe au féminin ;Paris,Imprimerie Brodard et Taupin 1988, p50

68-محمد حمداوي،نفس المرجع،ص 22.

69-نفس المرجع ص.16

70- مسعودة خنونة-بيطام ،نفس المرجع السابق ذكره،ص.12

71-محمد حمداوي،المرجع نفسه،ص.19

72-المرجع نفسه،ص 13-.14

73-نفس المرجع،ص.19

74-سعيدي محمد:"الدار-المرأة"رمزية الفضاء بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية،في إنسانيات:الفضاء المسكون،المعيش المترلي،وأشكال تمدنية،عدد2،وهران،منشورات مركزالبحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية و الثقافية،خريف1997،ص8-14.

75-أندريه ميشال:لا للنماذج في أدوار المرأة والرجل،الكويت،مجلة الفكر العربي،عدد1995،82،ص15-.28

76-عبد السلام المسدي:قضية البنيوية،دراسة ونماذج،تونس،دارالجنوب للنشر،1995،ص112.

77-روجي غارودي:مستقبل المرأة،ترجمة محمود هاشم الورديني،سورية،دار الحوار،ط1975،5 ،ص.6

78-المرجع نفسه،ص.9

79-مصطفى حجازي،نفس المرجع السابق ذكره،ص 211-.212

80-محمد حمداوي،نفس المرجع،ص.15

81-نفس المرجع،ص.24

82-عدي الهواري:الإستعمارالفرنسي في الجزائر،نفس المرجع،ص124

83-حليم بركات:النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية،نفس المرجع السابق ذكره.

84-مصطفى حجازي،نفس المرجع،ص199.

85-عبد القادر عرابي،نفس المرجع السابق ذكره،ص37-39

86-R- Toualbi:les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille algérienne ,E.N.A.L ,1984,54

87-محمد حمداوي،نفس المرجع، ص.13

88-مصطفى بوتفنوشت:العائلة الجزائرية:التطوروالخصائص،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 1984، 78

89-S.Ramzi.Abadir :la femme arabe au maghreb et au machrek,fiction et réalit,Alger, ENAL ;1986;p94.

الـــفـــصل الـــسادس

الفصل السادس:

التغيّر الإجتماعي الأنثوي في المجتمع الجزائري وجدلية التقليدي العصري

تمهيد:

الواقع أنّ أي عملية لاستعراض التاريخ الإنساني منذ أقدم العصور،ومن زاوية معيّنة تتعلّق بموقف الإنسان من قضية الثبات والتغيير في حياته الإجتماعية،تكشف لنا عن أن الشطر الأكبر من تاريخ المجتمع الإنساني يشهد حرص الإنسان على الإحتفاظ بالأوضاع القائمة كما هي.(1)

و هكذا أصبح الوضع الإجتماعي الأمثل ذلك الذي يتصف بالثبات و الإستقرار،أمّا التغيّر فهو إنحراف عن هذا الوضع،و بالتالي إنحراف عن الطريق السوي يقتضي الوقوف منه موقف المقاومة، والثبات هو المناخ الفكري و الإجتماعي الملائم لاستمرار الحياة الإجتماعية.وقد انعكس هذا التقديس للأوضاع القائمة على وسائل الضبط الإجتماعي في المجتمع،و أصبح للدين والعادات و التقاليد و غيرها من الضوابط التقليدية قيمة كبرى باعتبارها ضوابط للسلوك.كلّ ذلك تحقيقا للثبات والإستقرار،وحفاظا على الأوضاع التقليدية القائمة.(2)

إن التحليل السوسيولوجي للتغيّر الإجتماعي أصبح يتطلب الإجابة على بعض التساؤلات الرئيسية وهي:ماهو الشيء الذي يتغيّر؟وكيف يتغيّر؟و ما هو اتجاه التغيّر؟وما هو معدل التغيّر؟ولماذا حدث؟ ولماذا كان ممكنا؟وما هي العوامل الرئيسة المتحكمة فيه؟

لقد جرى تفسير التغيّر من زاويتين إفتراضيتين:الأولى،زاوية القائلين بأن مجمل المجتمعات تتوجه نحو حالة مثالية أفضل،و الثانية زاوية القائلين بأن التغير هو تراجع.يضاف إلى ذلك أن البعض اتخذوا من بعض المعالم و العوامل الإجتماعية أسبابا محدّدة للتغيّر،مثل التنظيم الإقتصادي للمجتمعات عند ماركس،و التطور العلمي و التقني عند أوجست كونت،أو الدين عند فوستيل ذي كولانج.

لخّص ولبرت مور الملامح الرئيسية للتغيّر في المجتمع المعاصر على النحو التالي:

- يحدث التغيّر في أي مجتمع و أي ثقافة بوضوح و باستمرار.
- لا يمكن عزل التغيّرات من حيث الزمان و المكان لأنها في سلسلة متعاقبة و متّصلة الحلقات أكثر من حدوثها في شكل أزمات وقتية تتبعها مراحل إعادة البناء.
- يشير مصطلح التغيّر الإجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الإجتماعي،والتنظيم و العادات و أدوات المجتمع نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك،أو كنتاج لتغيّر إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الإجتماعي.(3)

من خلال هذا الطرح،يتّضح بأنّ المدلول اللّفظي للتغيّر يشير إلى ذلك التحوّل أو التبدّل أو الإنتقال من حالة إلى حالة أخرى،وبناءا عليه لنا أن نتساءل عن التغيّر الذي حدث في المجتمع الجزائري،و الذي أثّر على وضع المرأة الإجتماعي بعد المرحلة التقليدية التي عاشتها،و التي تعددت فيها أوجه العنف الموجّه ضدها قبل مرحلة التغيّر و التغيير الإجتماعيين؟و هل كان هذا التغيّر إيجابيا أم سلبيا على وضعها،و ما هي أهم إفرازاته؟

الإجابة على كل هذه التساؤلات تكون بدايتها مع مجتمعنا اليوم الذي يعيش مثل باقي المجتمعات العربية منذ عقود مراحل انتقال تدريجية من ثقافة تقليدية لأشكال ثقافية أكثر معاصرة.فالعولمة الزاحفة اليوم،و التداخل مع ثقافات العالم الصناعي أدخلا تغييرات و ظواهر جديدة تتسارع تعبيراتها الحالية.نتج عن هذا الإختلاط،و تداخل الجديد بالقديم،محاولات توفيقية بين مرجعيات متناقضة تتراوح المسافة من كل منها باختلاف الأفراد و معاييرهم الشخصية و الإجتماعية،فتغدو قيمة الفرد أقل تعلقا بالدور و المكانة الإجتماعية و الجنس و العمر.

لكن عملية التثاقف هذه قد تحدث إختلافات،يسفر عنها أزمات في النمو،و اختلالات في السلوك و المعايير و القيم،تختلف حدّها من بيئة ثقافية لأخرى.فالمعاناة النفسية التي ترافقها قد تكون مؤلمة، حيث من تعبيراتها ظواهر العنف المختلفة.(4)

فعندما تتعقد المجتمعات،وتصبح أكثر تقدّما بالمعيار التكنولوجي،فإن اعتمادها يتزايد على المواهب والمبادرات الفردية.في حين يواجه النسق القديم الذي ساهم في تشكيل الطبقات الإجتماعية بفواصلها الصارمة بين الأفراد تحديات التوسع و التغيّر الإجتماعيين،ولا يتلاءم مع الإنتفاع الأمثل بالقدرات البشرية المتاحة.و من ثم لابد له من أن يتعدّل،و يفسح المجال لنسق جديد تقوم فيه المكانة الإجتماعية على الإنجاز الشخصي،وتفقد المعايير القديمة مثل الجنس والعمر و عضوية الأسرة وزنها واحدا تلو الآخر في قدرتها على تحديد مكانة الفرد في المجتمع.(5)

إن مشكلة عدم تمثّل الحضارة المعاصرة في معظم الدول النامية بعامة إزاء أدوار المرأة أحد المشكلات المعاصرة التي حاولت المرأة طويلا التصدي لها،و ذلك بسبب العوائق القيمية المتخلّفة في مثل تلك المجتمعات،و التي أدت في غالب الأحيان إلى النظر للمرأة باعتبارها "مفهوما جنسيا" و من ثم فهي شيء و ليست موضوع.(6)

فبالرغم من أن وضعها متزايد في المساواة،و في فرص التعليم و العمل،وفي الأخلاق والمعايير بالنسبة للجيل الأحدث سنّا،فإن التحرر الشامل للنساء إنما هوجزء و مثال للإتجاه العام إلى إحلال الإنجاز محل التحديد كمحدد للأدوار الإجتماعية.ولكي نعبّر عن ذلك ببساطة نقول أن ما يقدر عليه الشخص،أو ما يكون قد أنجزه،أو ما يهتم به،تصبح أمورا ذات أهمية أكبر من الجنس،أو العمر،أو الصلات العائلية في المجتمعات المتقدمة.و في نهاية المطاف سيؤدي هذا إلى قدر أكبر من حرية الفرد،و تقييمه على أساس الميزات الشخصية.(7)

-بدايات التغيير:

يمكن إسقاط ما سبق طرحه على الواقع الإجتماعي الجزائري لاسيّما بعد مرحلة الإستقلال،فقد أتى هذا الأخير كحدث هام في إطار التغيّر الإجتماعي،و في التأثير على الأفراد،لدرجة أن الباحث الجزائري مصطفى

بوتفنوشت أكّد على أن المجتمع الجزائري قد ظهر للوجود إبتداءا من1962، و هو تاريخ الإستقلال و أن مجموع ديناميكياته بدأت في هذه الفترة،شرط ربطه بفترة ما قبل الإحتلال وحرب التحرير لفهم حقيقته.و حسب هذا التأكيد فإننا نستطيع أن تكلم عن مجتمع جزائري حقيقي منذ تاريخ إستقلاله،مع عدم الإستغناء عن التسلسل التاريخي،لأن حركة التحرر الوطني هي التي تسمح بتوضيح السيرورات و الدوافع التي رافقت التغيّر الإجتماعي منذ الإستقلال و سمحت بتفسير عملية إعادة بناء جزء مهم من المجتمع.

إن التغيير الإجتماعي كان لابد منه نظرا لكون المستعمر لم يأت مجردا من لغته وثقافته وعاداته، لكنه أتى بهم وهدفه غرس ثقافته في مجتمع غزاه،وعمل كل ما في وسعه من أجل محو ثقافته ولغته و عاداته و دينه.و إن الرجوع إلى أبسط ما سجّله التاريخ يدلنا بالتأكيد على تلك الممارسات التي كان يقوم بها من أجل ذلك.(8)

أما الباحث الجزائري نورالدين طوالبي فإنه و في إطار تقديمه للأسباب التاريخية والإجتماعية و الإقتصادية المحضة التي أدت إلى التغيير الإجتماعي فيما أسماه بالجزائرالمعاصرة،يقصد دون شك هذه المرحلة التاريخية الهامة في الجزائر و هي المرحلة الإستعمارية.فهو يرى أن الجزائر اليوم للأسباب المذكورة آنفا،تسبح في جو ما "بين ثقافتين"،و يصف هذه الوضعية بتعايش ثقافتين فسرها بعاملين وصفهما بأنهما متناقضين،و هما العواقب الإجتماعية—الثقافية لمرحلة الإستعمار،حيث يكون أساس التشبّع بالقيم الغربية و بدايات سياق التثاقف،هذا التشبع المفروض على السكان الأصليين،أما الثاني فيتمثل في النتائج العامة للتغيّر الإجتماعي،تلك المتعلقة بالتصنيع السريع الذي أصبح فور التحرير الوطني إتجاها أوليا للتطور.فهذا التصنيع الذي كان من شأنه أن ينهض باقتصاد الوطن قد أحدث حسب الباحث إنفتاحا نحو ثقافة و نمط حياة غربيين،الشيء الذي خلف نتائج ثانوية من بينها تغيير القيم التقليدية بنماذج دخيلة،و هو ما أدى بالجزائر إن لم يكن إلى أزمة ثقافية،فإنه أدى بها على الأقل إلى جو عام أسماه الباحث بخليط ثقافي.

فالتغيّر الإجتماعي جعل من مجتمعنا اليوم مجتمعا معايشا لثقافتين،ثقافته الأصلية وثقافة المستعمر التي فرضت عليه،هذه الوضعية التي تعم فيها الحيرة و الغموض الثقافي لا يمكن أن تمر دون التأثير على العضوالإجتماعي(رجلا كان أم إمرأة)الذي يشعر بهذه الوضعية على المستويين الإجتماعي والنفسي حسب طوالبي،و هو الذي جعله يتصرف بشكل يعكس حاله هذا،خاصة في الفترة التي تلت الإستعمار مباشرة،و إن كان هذا ظاهرا حتى الآن.(9)

وإن كنا نعتقد أن التغيّر الذي عاشه المجتمع الجزائري يمكن وصفه بالفوضوي أو المتناقض،ففي هذا الإطار يؤكد دوركايم في دراسته للإنتحار أن كل التغيّرات الإجتماعية تُتبع وبشكل حتمي بحوادث إجتماعية فوضوية أسماها بالآمعيارية،وهي وضعية اجتماعية تتميز بتدهور القيم و انعدام المعايير السلوكية الإجتماعية.و لا شك أن تسليط الضوء على التغيّر الإجتماعي الحادث في مجتمعنا سيساعدنا أكثر في فهم الظاهرة المدروسة،خاصة و أننا سنتعرض فيما بعد إلى تغيير وضعية المرأة بعد الإستقلال.

ولعل أحد أبرز أوجه هذا التغيّر الإجتماعي تعليم المرأة،المشاركة الثورية لها،خروجها واقتحامها الفضاء الرجولي أو الذكوري كحدث تاريخي يحمل ضمنيا فكرة إعادة توزيع كامل للأدوار و الوظائف الإجتماعية،و

إعادة بلورة السلوك بشكل يساعد على التكيّف مع الوضع الجديد في ظل انقسام العائلة الكبيرة التي كانت تعيش بكامل أفرادها تحت سقف واحد.

في ظل هذا الطرح سنحاول معرفة نوعية التغيّر الذي طرأ على وضع المرأة الجزائرية والذي نحدده في معلمين أساسيين:تعليمها و خروجها للعمل،و مدى تأثيرهما على وضعيتها من خلال الجدلية الإجتماعية المطروحة،و التي سيتحول في اعتقادنا ضمنيا إلى صراع حقيقي،و ربما لاحقا إلى عنف حقيقي متعدد الأوجه و الأشكال يمارس عليها،وتتحمّل تبعاته المادية والمعنوية.

2-محاولة تأريخية لأهم معالم التغيّرفي الحياة الإجتماعية للمرأة الجزائرية: المشاركة الثورية:

التطرق إلى المشاركة الثورية للمرأة الجزائرية كمحطة هامة في حياتها الإجتماعية،و في تغيير أدوارها لن يتأتى موضوعيته مراحل تطوره دون تأشيرة عبور إلى بعض المحطات في تاريخ الجزائر.

إذ وبمجرد قيام المشرع الفرنسي الإستعماري بعد مقاومته،كانت الأسرة الجزائرية باعتبارها الوعاء و المحيط الذي تتكون و تتحرك فيه الشخصية الوطنية،أول من خضع للممارسات القمعية ب:

- فرض القوانين الفرنسية للملكية في1873،إلى جانب الحراسة القضائية.و هو ما يبرز نيّة المستعمر في تجريد العائلة من أراضيها كأهم مصدر رزق لها،و عامل استقلاليتها.وكأكثر مجال عملت به المرأة الجزائرية،إلى جانب زوجها،أبيها،أخيها على مدى حقبات طويلة من الزمن.
- قوانين الحالة المدنية لسنة1882،حيث كان الفرد الجزائري يعتبر موضوعا *sujet* و ليس مواطنا،إلاّ إذا تخلى عن مكانته الشخصية كجزائري مسلم،و بالتالي إستفاد من هذا القانون.وكون الرجل أكثر اتصالا بهذه القوانين و مصادرها بحكم مكانته الإجتماعية داخل الأسرة الجزائرية،كان الأكثر استفادة من هذه الوضعية الجديدة،و تقمصا للنموذج الفرنسي في السلوكات و اللّباس من المرأة التي عملت الأسرة الجزائرية على حمايتها و إبقائها بعيدة عن هذه القوانين.ذلك أن المجتمع الجزائري آنذاك أحس بأنه مهاجم في تركيباته و قيمه و تصوراته،و خاصة في شخصيته.و كان التغيير بالنسبة له مرادفا للنموذج الفرنسي،هذا الأخير الذي وضع تحت المصادرة و المراقبة و الإتهام،و أسّس نظاما إجتماعيا من الممنوعات و المحرّمات،خاصة فيما يرتبط بالمرأة.فمثلا كان الرجل الذي يستفيد من هذا القانون يصبح مواطنا فرنسيا،وكان يتجلى ذلك خصوصا خارج المترل،و بمجرد دخوله المترل عليه أن يتصرف وفقا لما تمليه تقاليد وأخلاقيات الأسرة الجزائرية:أن لا يعارض والديه،أن لا يتحدّث إلى زوجته أمام الجميع،أن لا يلاعب أولاده..حفاظا على تركيبة أدوار الأسرة و تماسكها.
- تطبيق قانون1883لقانون المدرسة الإجبارية لكل الأطفال الجزائريين،الذي عرف في بدايته مقاومة وصدّا من الأسر الجزائرية.وبعد عشريات،و مع بداية 1920،بدأت بعض الأسر تسجل أبنائها الذكور في المدارس الفرنسية،أما بالنسبة للبنات، لم يتم تمدرسهن في بداية تلك الفترة من التاريخ.

وبعد الحرب العالمية الأولى،بدأت الأوساط الشعبية في التذمر والإستياء تجاه الممارسات الإستعمارية وبدأت المظاهرات ضد النظام الإستعماري.في تلك الفترة كان التمييز بين الجنسين واضحا في الطبقات البورجوازية،لأن المرأة في الطبقات الشعبية كانت تتمتع بنوع من الحرية في ممارسة بعض الأعمال الخارجية كخدمة البيوت،خاصة إذا كانت تعمل في الحقل كالرجل تماما.فهي تجلب الماء، و تقوم بعمليات البذر،و

عندما يصبح الفلاح ميسورا يمنع على نسائه الخروج إلى العمل في الحقل، لأن ذلك ينقص من مكانته الإجتماعية.

إبتداءا من سنة 1930،بدأ عدد سكان الجزائر في الازدياد،و نتج عن هذه الزيادة بروز عدة مشاكل بحيث أن العائلة الجزائرية الفقيرة لم تعد تستطيع تلبية حاجات أفرادها،بينما كان مستوى معيشة الأفراد قد انخفض بشكل رهيب،و هكذا بدأ الجزائريون التعبير عن مشاكلهم الإجتماعية و الإقتصادية،و في هذه السنة كذلك إحتفلت فرنسا بالذكرى المئوية لاستعمارها الجزائر،محتقرة بذلك كل الشعب،الشيء الذي أدى إلى ظهور النخب الجزائرية.(10)

استمرت هذه الأوضاع مع دخول الجمعيات و الأحزاب معترك الحياة السياسية،و التي طالبت بخروج المرأة إلى رحب الحياة الإجتماعية،بدءا ب"الإتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر"والذي ظهر في أفريل1937،إلى"إتحاد نساء الجزائر" الذي تأسس في 1945 وكان له نزعة شيوعية، و كذا "جمعية النساء المسلمات" التي تكونت في جويلية 1947تحت إدارة"الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية".

هذا عن الجمعيات،أما الأحزاب فكان فرحات عباس يطالب بحقوق المرأة،وناقش موضوع الحجاب،غير أنه لم يدخل في تفاصيل المرأة و مكانتها و وضعيتها.و نفس الأمر بالنسبة ل"حزب الشعب الجزائري"،و"الحزب الإشتراكي الجزائري"الذي طالب بالمساواة في الحقوق بين المرأة
و الرجل و منها حق العمل.(11)

وقد قدّر عدد الطلبة الجزائريين المسجّلين بالمدارس الرّسمية ما بين 1954-1958 ب500 طالب داخل الوطن،و 1000 طالب خارجه،توزعوا حسب الجنس كما يلي:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	1470 طالب	% 98
الإناث	30 طالب	% 2

جدول رقم 3 يوضح توزيع الطلبة حسب الجنس

إن هذه المعطيات جاءت لتؤكد حقيقة إجتماعية هامة وهي مدى قوة تأثير النظام الأبوي الذكوري في تحريك الواقع المجتمعي النسوي،و توجيهه حسب ما تمليه العادات والتقاليد و الأعراف،و التي جعلت من البيت الملاذ الوحيد الذي تمارس فيه المرأة كل نشاطاتها بالشكل الذي تعمل فيه على الحفاظ على مضامين النظام الأبوي من جهة،و من جهة أخرى تكريس دونيتها و استمرارية خضوعها.

أما الإستعمار الفرنسي فقد كان سببا رئيسا في تدهور وضعية المرأة حيث أن بقائها في المترل و غيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل ألاّ تصطدم مع المستعمر،وتكون على اتصال مباشر بالمعمرين.وبالتالي كان على الرجل أن يحمي المرأة بمنعها من الخروج،و بحمايته للمرأة فكأنه يحمي كل المجتمع من الإنحلال الأخلاقي.

و يفسر المؤرخون هذا الإتجاه بالرجوع إلى دور المرأة الجزائرية في ذلك الوقت،و المتمثل في المحافظة على الهوية الوطنية،و بذلك تراجعت مكانتها،و أصبحت تعيش في الجهل والعزلة من أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية،و جعلها بعيدة عن مواجهة المستعمر.

وهكذا أصبحت المرأة حارسة للمنزل الجزائري"*gardienne de la maison*"المبني على القيم التقليدية، وحامية له ضد أي مؤثرات أجنبية،مما دعّم شعور الرجل بالأمن.فمكوثها في المنزل يعني المحافظة على أصله وجذوره،وبالتالي وجد في هذه الوضعية مناسبة لممارسة سلطته بكاملها،تلك السلطة التي لم يكن يستطيع التعبير عنها أمام المستعمر.(12)

هذه الظاهرة يصفها علماء التغيّرالإجتماعي ب"مقاومة التغير"،غير أنه و ابتداءا من نوفمبر 1954 نشهد تغيّرا جذريا في مكانة المرأة الجزائرية،فالإبن في الأدغال،والزوج في السجن،وبالتالي أصبحت المرأة مجبرة على الخروج من بيتها لتلبية حاجات العائلة.فهي التي تحضّر زاد الثوار،تخيط شاراتهم وو شعاراتهم بل و أكثر من ذلك تنخرط في وحدات الكفاح لجيش التحرير.(13)

إن مشاركة المرأة في حرب التحرير يمكن اعتبارها قطيعة"و لومؤقتة"مع النظام الأبوي بكلّ محتوياته و رموزه التي أحيطت بها.فلم يكن ليخرجها من البؤس والجهل و الإضطهاد الذي فرضته عليها العادات و التقاليد الإجتماعية،وكرّسه الإستعمار سوى حركة ثورية تقدّمية تقضي عليه،و على تلك المجموعة من التراكمات الثقافية التي صنعتها ممارسات الإنسان عبر مسيرته التاريخية،و قيّدت آفاق المرأة و تطلّعاتها،وحدّدت مجال ممارساتها الإجتماعية.فكانت الثورة التحريرية الأمل المرتجى الذي هيّأ ظروفا ملائمة لتغيير وضعيتها،و لو أنّها(أي الثورة) في حدّ ذاتها لم تستعملها النساء كهدف للتخلّص من النظام الأبوي،لأنّ غرضهنّ لم يكن الثورة من أجل التغيير الاجتماعي بقدر ما كان التحرّر من الإستعمار الغازي،و الحفاظ على الشخصية الوطنية التي سعى المستعمر إلى محوها.

لم تكن النساء إذن واعيات بالإغتراب المستفحل الذي كنّ يعانين منه،إذ كانت تطلّعاتهن محدودة لما اكتسبنه من العادات والتقاليد.فطريقة الحياة التي عشنها،و نوعية التربية التي تلقينها لا تسمح لهنّ باستيعاب فكرة أنّ باستطاعتهن إتّخاذ قرارات سياسية مثلهن مثل الرجال،بوصفهن أشخاصا أحرارا.فقليلات هنّ اللائي واصلن تعليمهنّ و احتككن بالمجتمع الفرنسي،فتفتّحن على أفكار جديدة،و بالنسبة لهنّ كان الإستقلال يعني أمورا كثيرة.(14)

مع التصاعد الثوري إكتسبت المرأة وعيا،و ازدادت نضجا،خاصة بعد غياب ذويها من الرجال الذين التحقوا بصفوف الثورة،فوجدت نفسها مجبرة على تحمّل مسؤوليات عديدة لم تعتد عليها، ولم يكن متوقعا تحملها.فألغت كل القيود،و اخترقت العادات،و بدأت تحتل مكانة متزايدة الأهمية في الحركة الثورية،إذ استطاعت أن تنمّي شخصيتها،و تدخل ميدان المسؤولية.(15)

و من ثمّ نمت حركة نسائية عبر أوسع مشاركة في الثورة،وصلت حدود قيادة نسائية لتجمعات قتالية ضد المستعمر،و نشأت أول منظّمة نسائية مع بدأ التحرير تابعة لجبهة التحرير الوطني،تحوّلت فيما بعد إلى الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.و انطبعت هذه الحركة بطابع الثورة،و تأثّرت بتكوينها الإيديولوجي الذي انعكس

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

في برنامجها و سلوكها و ممارستها،و التي تداخلت فيها أفكار مستقاة من المفاهيم العامة للعدالة و المساواة،و مفاهيم الجهاد ضد الظلم والتعسّف.(16)

لقد كانت المرأة سندا أخلاقيا مهما للأزواج و الأبناء المقاتلين.و لقد عانت في عاطفتها لأبنائهاو زوجها و أبيها،و استدرجت لتحمل مسؤوليات رب العائلة،وهي التي عاشت محصورة في البيت عندما كان زوجها مع رجال المقاومة،أو في السجن،أو مقتولا.و الكثير منهن شاركن فوق ذلك مشاركة فعالة في الحرب.

و إبّان ثورة التحرير المسلحة،عمد مسؤولوا جبهة التحرير الوطني على تعديل أكبر في وضعية المرأة و أصدروا نصوصا تعبّر و لو نظريا على ضرورة تغيير مكانتها في المجتمع،وكان مؤتمر الصومام 1956 و برنامج طرابلس 1962 قد أكّدا على هذه النقاط.إذ أنه ومع اندلاع الثورة التحريرية، بدأت تتحدد الملامح الحقيقية للعمل الثوري النسوي،و لعل ما جاء في جريدة المجاهد بين 1956-1962 يبرز قيم و فكرة التحفظ على نشاط حركة المرأة خارج المترل،حيث أن النساء وهن الحاميات للتقاليد .بمشاركتهن في حرب التحرير تحصلن على الكثير من حقوقهن،و لم يبق شيء يطالبن به.هذه المشاركة و حسب تقارير جبهة التحرير لم يسمح بها إلاّ فيما ينحصر .بمهام تتوافق و طبيعتها،و لا تخرج عن تقاليد المجتمع و معاييره.و لا تتعارض و قيمه الثقافية

المنطقة	النسبة المئوية	طبيعة المهام
داخل المدن	%64	كن مسؤولات عن المؤونة و الذخيرة
	%22	كن جامعات للتبرعات
	% 42	كن ممرضات
في الجبل	%44	كن طباخات و منظفات للملابس
	%10	كن حاملات للسلاح

جدول رقم4 يبرز طبيعة مهام مشاركة المرأة في حرب التحرير1954-1962. (17)

لقد فرضت الثورة التحريرية واقعا أثّر على دور المرأة،فممّا لاشك فيه أنه في سياق المرحلة الثورية التي يمرّ بها المجتمع،وقعت ضحية الكثيرمن التناقضات والإزدواجية التي تعرّض لها البناء الإجتماعي فدورها في المجتمع التقليدي هو دور الزوجة و الأم،و لكن المرحلة التي مرّ بها المجتمع إفتقرت إلى الوضوح فيما يخص الكثير من المعايير والقيم السائدة،ومن أهمها ما تعلق بوضعها ودورها التقليدي،مع إضافة دور المجاهدة الثورية،مما اضطرّها إلى التعامل مع المجتمع من خلال دورين

مختلفين بل و متناقضين.

فالتقاليد الراسخة لازالت تضعها في الدور القديم وتحدد لها إطارا نمطيا من خلاله،في حين تفرض عليها متطلبات العمل الثوري نمطا جديدا و غريبا أصبحت تعيش من خلاله دورين يحملان الكثير من المتناقضات،الأول تقليدي يحصرها في نطاق ضيق،و يخضعها لقيود متعددة تفرضها ثقافة تقليدية،أما الثاني جديد تطلب منها الخروج من هذا الحيز المحدود،و التخلص من هذه القيود.فهي كزوجة و أم تقوم بأعبائها

المنزلية،وتعامل في معظم الأحوال كأنثى تأتي في منزلة أدنى من الرجل، في حين أنّ عملها الثوري جعلها تحتل مكانة مماثلة لمكانة الرجل،أو على الأقل قريبة منها،إذا ما قيّمناها من منظور اجتماعي يؤكد التمايز بين الجنسين في المجتمع الأبوي التقليدي،ويرفض المساواة الكاملة.

نصل إذن إلى أن وضعية المرأة الجزائرية قد طرأ عليها تغيير و لو نسبي بعد مشاركتها في حرب التحرير،و هي حقيقة تاريخية لأول تغيير في وضعها الاجتماعي،ستفرض علينا حقائق أخرى نحاول معرفتها في مرحلة ما بعد الإستقلال .

3-مرحلة ما بعد الإستقلال واستمرارية التغيير من خلال تعليم المرأة:

كانت مشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير بمثابة نقطة تحول،و بداية قلب للموازين بظهور معطيات جديدة أدت إلى تغيير وضعها الإجتماعي بحكم تغير الأوضاع السياسية والبنيات الإجتماعية،ليضاف لها دور جديد نتيجة التحاقها بمجال العمل وسوق الإنتاج،فتجد نفسها مطالبة بتحمّل مسؤوليات مهنية،زيادة على مسؤولياتها العائلية والأسرية،ومن ثم أصبح عملها و مكانتها المهنية واقع و ضرورة إجتماعية و اقتصادية ساهمت فيه عدة عوامل.و لما كان التعليم و التخصص والوضعية الإجتماعية معايير هامة،كانت و لا تزال لها إطارها و مدلولاتها الثقافية،فإنه من الضروري معرفة مدى تأثير تعليم المرأة على وضعها الإجتماعي.

فالتعليم يُعد عاملا رئيسيا لتحرير المرأة من مختلف القيود الثقافية،حيث يمكّنها من اكتساب طرق التفكير المنطقية الموضوعية التي تجعلها توسع آفاق تفكيرها،و يشكل بالنسبة لها معيارا،و عنصرا هاما وراء دخولها مجال العمل،و تحسين أوضاعها،و تطوير مكانتها.(18)

مع بروز فجر الإستقلال في 1962كان من بد على الجزائر أن تستكمل تحقيق المضمون الإقتصادي و الإجتماعي،و بدخول المجتمع معركة البناء بكل موروثه الثقافي و معاييره الإجتماعية،و تركيبة أدوار أفراده،واجهت الدولة الجزائرية مشاكل عديدة من تدهور الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية،إلى الدمار و الخراب الذي لحق بالبنيات و التركيبات القاعدية،يضاف إلى هذا شريحة جد معتبرة من اليد العاملة،و أمية قدرت بنسبة 92% بين النساء.

كل هذه المؤشرات في تفاعلها مع التغيير بما تتضمنه من تعديلات في الأدوار و المراكز،و تغييرا في الوجهات الفكرية و القيمية،و تصحيحا لظروف ومعطيات التنمية،ترتب عنه تطوير الحاجات المجتمعية و وضعية أفراده.و لما بدأ الانطلاق في إعادة بناء الإقتصاد الجزائري،أختيرت الإشتراكية كطريق لتحقيق تنمية وطنية أصيلة،وكان هذا الاختيار بتبني مجموعة من البرامج الإنمائية التي تقوم أساسا على خلق قاعدة مادية صلبة للإقتصاد الوطني عن طريق إعطاء الأولوية لتنمية و تطوير الصناعة باعتبارها المنطلق الأول لتحقيق التنمية.حيث أعدّت الجزائر إجراءات تتعلق بتنظيم العمل و تحديد المسؤوليات.ذلك أن التنمية الإقتصادية لا يمكن أن تتحقق دون تغيير جوهري في البناء الإجتماعي،و تغيير للعلاقات الإنتاجية،و اشتراك الأفراد في اتخاذ القرارات،خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار أن عملية التنمية تستهدف تغييرا أساسيا في البناء،بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف و تعديلا في الأدوار و المراكز،و تغييرا في الموجّهات الفكرية و القيمية.(19)

ولعلّ أول تغيير طرأ على وضعية المرأة تعليمها،حيث لقيت تشجيعا واسع النطاق من الدولة حتى تساهم بشكل فعّال في عملية التنمية.لقد أصبح التعليم عنصرا هاما في سياق تحوّل وضع المرأة في الجزائر،إذ أنّه أحد الشروط الأساسية في الدينامية الثقافية التي تحصل في وسط المرأة.فوصولها إلى المدرسة،و هي مؤسّسة نشر المعرفة و التقنيات والممارسات الثقافية الحديثة يؤدي بشكل لا رجوع عنه إلى تحوّل في دورهن و وضعهن كما حددها التقاليد الثقافية.(20)

3-1 تعليم المرأة إحصائيا:

إن قطاع التعليم،و لكونه أساس تقدم المجتمعات في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية،جعلها تسعى من أجل توفير أكبر قسط منه لأبناء مختلف الشرائح الإجتماعية.و نظرا لمعاناة الشعب الجزائري أثناء الحقبة الإستعمارية،وحرمان معظم أبنائه من التعليم،فإن الجزائر وبعد استرجاعها السيادة و الإستقلال،أولت هذا القطاع اهتماما بالغا.تجلى ذلك من خلال سعيها الحثيث لنشر التعليم وتعميمه بين مختلف أبناء المجتمع تطبيقا لمبدأ تكافؤ الفرص من جهة،ومن جهة أخرى بين مختلف جهات القطر لتحقيق التوازن الجهوي بين الأرياف والمدن.و لتجسيد مشروعها أصدرت مجموعة من القوانين و المراسيم التي تنصّ على إجبارية و مجانية التعليم،منها أمرية أفريل 1976 التي تشكل عامل تغيير في المجتمع يسمح بتطويره في مختلف المجالات،و ترمي إلى تحقيق
المساواة بين أبناء الجزائر ذكورا و إناثا في المدن و الأرياف.

في السنوات الأولى من الإستقلال،كانت نسبة التمدرس ضعيفة،و ارتفعت بعد ذلك لا سيّما أنّ النصوص التشريعية التي تسيّر النظام الدراسي،لا تظهر أيّ نوع من التمييز بين البنات و الأولاد الذين لهم نفس الحظوظ للتحصيل و المعرفة داخل المؤسسات الدراسية و الجامعية،إذ تكرّس المادة 50 للدستور المساواة بين الجنسين في حق التعليم،و المتضمّنة ما يلي :

- يضمن حق التعليم.
- التعليم مجّانا حسب الشروط المحدّدة من طرف القانون .
- التعليم الأساسي إجباري .
- تنظّم الدولة جهاز التعليم .
- تسهر الدولة على الدخول المتساوي للتعليم والتكوين المهني .

والجدول الموالي يبيّن نسبة تمدرس الأطفال من سنّ السادسة حتى سنّ الثالثة عشرحسب الجنس:

الســـنوات	الذكور	الإناث
1966-1965	% 57.70	%32.28
1976 – 1975	% 89.08	% 61.44
1980- 1979	% 88.43	% 65.70
1985-1984	% 90.92	% 72.01

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

جدول رقم 5 يبيّن نسبة التمدرس عند الأطفال بين 6-13 سنة على اختلاف الجنس.(21)

الملاحظ إذن أن نسبة تمدرس البنات في ارتفاع مستمر،لتصل إلى 81%سنة 1992.أما سنة 1993 كان تقريبا كلّ الأطفال البالغين ست سنوات في مقاعد الدراسة بنسبة بلغت 93%،ولكنّها متغيّرة حسب المناطق الجغرافية.و هذا التباين الجهوي راجع لابتعاد المدارس خصوصا،فكلّما تكون المدرسة قريبة،تكون نسبة التدريس عالية عند البنات لاسيّما في المجتمع الريفي،حيث أن الإشكال الأساسي كان–ولا يزال–مرتبطا بفكرة تعليم الفتاة السائدة،والتي لم تكن في حدّ ذاتها مرفوضة رفضا باتا من قبل المجتمع الريفي أو الشبه حضري،و إنّما يبدو أنّ الذي كان مرفوضا هو ارتقاءها في التعليم.فكثيرا ما كان الأولياء يوافقون على ذهاب البنت إلى المدرسة،و لكن يوقفوها عن الدراسة بعد أربع أو خمس سنوات متأكّدين من أنّ هذا القدر من التعليم كاف جدا للمرأة بشكل عام.فالخوف كان يلازم الأولياء دائما لأنّ التعليم يعني الخارج "*le dehors*" الغريب عن البنت، والخوف أيضا من الأفكار التي ستكتسبها و التي يمكن أن تهدّد البناء التقليدي،هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن ابتعاد المدرسة عن البيت كان يشكّل عائقا كبيرا بالنسبة للفتاة،حيث تنخفض نسبة تعليمها إنخفاضا محسوسا لّما تبتعد المدرسة ببعض الكيلومترات مثلما يبيّنه الجدول التالي:

البعد	الأولاد	البنات
1 كلم	% 96	% 84
1- 5 كلم	% 90	% 58
أكثر من 5 كلم	% 66	% 25

جدول رقم 6 يبين علاقة المسافة بالتمدرس

ورغم ذلك،فإن الملاحظ أيضا أنه ومنذ الإستقلال تضاعفت نسبة تمدرس البنات البالغات من6 إلى14سنة تقريبا من1966 إلى1987.هذه الزيادة أيضا نلاحظها على مستوى التعليم الثانوي أين انتقلت النسبة من3.7% في1962 إلى5.45% في1994.حيث أن تردد البنات على المدارس ظهر كعامل مهم ساهم في تغيير تصوّراتهن،و نجاح في فرض الرغبة في مواصلة التعليم الثانوي وحتى الجامعي،ومن ثم جعل منها عنصرا فعالا في المجتمع يتطلّع على ما جدّ من تقدم و من أوضاع و تغيرات.و الجدول الموالي يبيّن الإرتفاع النسبي لعدد المتمدرسات الإناث حسب طور التعليم .

الطور	1963-1962	1994-1993
الإبتدائي	% 3.36	%6.46
الثانوي	% 6.28	% 7.43
الجامعي	%7.22	% 7.48

جدول رقم 7 يبين إرتفاع عدد المتمدرسات الإناث حسب طور التعليم .(22)

يبقى الإشكال المطروح دائما بالنسبة لتعليم الفتاة توقّفها في مستوى دراسي معيّن،وعدم ارتقاءها في التعليم

3-2 التنميط الجنساني وتأثيره على تعليم المرأة:

أشير في خطة العمل الوطنية والعربية للنهوض بالمرأة،أنه حتى عام2005شهدت النساء تغيرات كبيرة في مركزهن التعليمي على مدى العقود الثلاثة الماضية،مع زيادة واضحة في معدلات التسجيل بالمدارس عند الإناث.ومع ذلك تلاحظ خطة العمل هذه أنه رغم انخفاض معدلات الأمية في البلدان العربية و منها الجزائر،و ارتفاع معدّلات التسجيل على مختلف مستويات التعليم،فإن العدد المطلق للأشخاص الأميين زاد نتيجة ارتفاع معدلات التسرب من المدارس،بالإضافة إلى عوامل أخرى إقتصادية وسياسية واجتماعية.ولا تزال التفاوتات بين الجنسين موجودة،لأن معدلات التسرب من المدارس مرتفعة بين البنات وخاصة في المناطق الريفية و المناطق النائية.

وحتى في البلدان العربية التي حققت مساواة بين الجنسين في معدلات التسجيل بالمدارس لا يزال تسجيل البنات مقتصرا على فروع نمطية خاصة بالإناث،مما يحدّد من قدرتهن على النمو في ميادين التعليم العلمية و التكنولوجية غير التقليدية.

كما أن التخصصات التعليمية للمرأة في المنطقة العربية،مع بعض الإختلافات و التباينات تعكس تحيّزات ثقافية ضدها فيما يتعلق بدورها المتوقع،وكما هو الحال في العديد من المناطق النامية،تتركز غالبية النساء في ميادين التدريس،والفنون،و العلوم الإنسانية و التمريض،و علوم الإقتصاد،أما تمثيل المرأة في ميادين العلوم الطبيعية و الهندسة و علوم الكمبيوتر و العلوم الطبية فقد ظل منخفضا بصفة عامة في العالم العربي.و رغم أن القدرات التي تملكها المرأة على التعليم في مجالات التخصصات التقنية و العلمية لا يستهان بها،فإنها تشجع عموما على دخول الميادين التي يرى أنها "ثقافيا"من عناصر دورها،و توليها دور المعلمة في مؤسسات التعليم الرسمية ينظر إليه على أنه امتداد طبيعي لدورها الثقافي.

هذه المفاهيم الثقافية يمكن أن تفسر تمثيل المرأة الساحق في هيئات التدريس في معظم البلدان العربية و خاصة في مستوى التعليم الإبتدائي و الثانوي.و بفحص معدلات التسجيل في المنطقة العربية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات،يتبين أن نسبة23%في المتوسط من مجموع الطالبات المسجلات في المستوى التعليمي الثالث توجد في ميادين الدراسة العلمية،بينما تبلغ نسبة الذكور61%من مجموع الذكور.غير أن هذه النسب الممثلة للطالبات الجزائريات المسجلة في الميادين التقنية ليست مؤشرا للتخصصات المهنية التي تلتحق بها العاملات الجزائريات مستقبلا.(23)

و يستمر تأثير التنميط الجنساني على تعليم المرأة،ليبلغ ذروته حين يتعلّق الأمر بالفتاة الريفية،أو التي تسكن في الأماكن النائية و المعزولة.ففي دراسة أجريت حول ظاهرة تمدرس الفتاة الريفية،توصل الباحث إلى أن وضعية البنت في الوسط الريفي تختلف عن وضعية البنت في المدينة،فإذا كانت بنت المدينة قد خطت خطوات جبارة،ليس فقط في مجال التمدرس بل في مجال العمل والمجال السياسي أيضا،فإن البنت في الوسط الريفي خاصة في المنطقة الأكثر عزلة عانت و ما تزال تعاني من هضم أهم حقوقها التي كفلتها لها التشريعات القانونية ألا و هو حق التعليم.إن البنت الريفية و إلى وقت قريب كانت تُحرم من أبسط حقوقها،والثقافة السائدة حول هذا

النصف الثاني من المجتمع أنها خلقت للقيام بمهمة تنحصرحدودها داخل محيط مسكنها،أي أنها في خدمة الذكور،رغم أن كل مواثيق الدولة الجزائرية،و منذ استرجاعها للسيادة الوطنية،تنص على إجبارية و مجانية التعليم للذكور و الإناث،إلا أن هذا الحق بقي في المناطق المعزولة حكرا على الذكور،وحرمت البنت منه.

فرغم تعدد المراسيم و القوانين،الفتاة الريفية في الكثير من الأحيان تحرم من مزاولة التعليم،إذ أن المجتمع الريفي يميّز في التكفل الإجتماعي بين الذكور و الإناث،كما أن التقاليد تفرض ضغوطات جمّة على الإناث أكثر مما هي مفروضة على الذكور الذين يتمتعون بدعم مادي و معنوي لمزاولة و إتمام دراستهم خاصة بعد المرحلة الابتدائية أين يتم توقيفها نهائيا عن الدراسة.(24)

إن هذه الثقافة السائدة و النظرة الدونية للبنت جعلت مختلف العائلات ترى بأن مستقبل البنت لا يخرج عن دائرة العمل المنزلي،فتنقطع عن الدراسة للزواج.فالتنشئة الإجتماعية وضعت لها أطرا محددة يتم من خلالها إعدادها لدورها المستقبلي كزوجة وكأم،وهي في مرتبة أقل من الذكر،ضف إلى ذلك أن الظروف الإقتصادية و التي تزيد من حدة الفقر لدى شرائح كثيرة،وفي ظل أوضاع إقتصادية متدنية،تحجم فرص الإناث في التعليم إذا ما اضطرت الأسر إلى المفاصلة بين أبنائها،ففي هذه الحالة تميز الذكور عن الإناث.

وفي سياق الحديث عن هذه الظاهرة أو هذا التفاوت بين تمدرس الإناث والذكور،و انقطاع الكثير منهن عن الدراسة خاصة في المجتمعات الريفية،أكّد الباحث الجزائري "عبد العزيز راس مال"في دراسته لظاهرة الحراك الإجتماعي في المجتمع الجزائري أن القيم التقليدية توحي أن مهمة المرأة تنحصر في تربية النشء،وهي ذات تأثير قوي على ذهنية الآباء المبحوثين ذووا الأصل الريفي و المستوى التعليمي المنخفض أو الأميون،سواء كانوا شبابا أو كهولا،فكثير من الشباب أعلن بأن مستقبل البنت لا يخرج عن دائرة العمل المنزلي،وحتى نوعية الإجابة و الطريقة التي تتم بها من طرف المبحوثين لا تراعى فيها نفس الجدية حينما يسأل العامل المبحوث عن مستقبل إبنه.فالفتاة لا تتحكم في مصيرها لوحدها،بل تتحكم فيه مجموع العلاقات العائلية،و شبكة العلاقات الإجتماعية المحيطة بها،على عكس المحيط الحضري المتأثر بالإعلام الذي يمجد تعليم وعمل البنت،ويلقن للآباء على الخصوص أن اختيار البنت لمستقبلها و مصيرها هو من بين حقوقها الأساسية.(25)

3-3 المكانة الإجتماعية للمرأة وتأثيرها على محدودية تعليمها:

لا تزال ظاهرة إنخفاض عدد المتعلمات منخفضا بالنظر إلى عدد المتعلّمين،فالأعراف السائدة لا ترى في التعليم سبيلا إلى صعودها الإجتماعي،بقدر ما تعتبره وسيلة لزواجها.إن تعليم الإناث يخضع في كثير من الأحيان لاعتبارات إجتماعية تقليدية تجعل منه مجرد أمر شكلي لتلبية تطلّعات الأسرة في الحصول على زوج مناسب،خصوصا في المجتمع الحضري أين يختلف وضع الفتاة المتعلمة نوعا ما عنه في الريف.إذ نجد عددا لا بأس به من العائلات الجزائرية في المدينة يعتبرن تعلّم البنت مفخرة للعائلة خاصة بعد احتكاك العائلات الجزائرية في المدينة بالعائلات الأوروبية إبان الإستعمار،و تسرّب معايير ثقافية غربية عن طريق وسائل الإعلام، و التي جعلت الأفراد في المدينة أكثر تقبّلا لهذه الأفكار،كما أن الفكرة السائدة في المدن عامة هي أنّه كلّما ارتقت البنت في تعليمها،كلّما انعكس ذلك على مركزها الإجتماعي.

ففي المجتمع الحضري الجزائري بشكل عام،وبما أن المشروع الزواجي من المشاريع اللازمة و الضرورية،يؤثر التعليم بشكل كبير على وضع المرأة الإجتماعي،و بالأخص على زواجها الذي يظل حدثا هاما في حياتها،لهذا تساءل الباحث الجزائري عادل فوزي في دراسته لنظام الزواج في المجتمع الجزائري عن الوسائل التي تساهم في تحقيق زواج مثالي للفتاة في علاقته بالمستوى التعليمي لها؟

و توصل في بحثه إلى أن عامل التعليم أو المكسب التعليمي يتحول إلى مهر تعليمي *dot scolaire*،وأهم النتائج التي توصل إليها فيما يخص تأثير عامل التعليم في زواج الفتاة:

- تلكم اللّواتي،رغم تعلّمهن لم يتحقق لهن الإستقلال الكلي،فيتزوجن في سن مبكر،وغالبا ما يكون عن طريق الأهل.
- تلكم اللواتي تابعن الدراسة الجامعية،ومن ثم حقّقن ما يسمى بالزواج الإختياري،وبنسبة89.3%
- تلكم اللّواتي لم يتابعن تعليمهن،ومن ثمّ مارسن نشاطات تقليدية مثل الخياطة الطرز بغرض التهيئة الكلية للزواج،والذي غالبا ما يكون مرتب.

فبالنسبة للباحث،فإن الميكانيزم الثقافي المسيّر لنظام الزواج تمثّل خصوصا في اختيار المرأة الأقل تعلّما،و الذي يعني أيضا السيطرة التامة للرجل.فإحصائيا تبين أن 81.6% يتزوجون بنساء أقل منهم في المستوى الثقافي،لدرجة أن نسبة العزوبة في الجزائر قدّرت ب43.9%للنساء ذوات مستوى جامعي،و7.2%بالنسبة للأميات.

هذا يعني أن تعليم المرأة محدد بجملة قواعد عرفية مجتمعية قد تؤثر عليها سلبا إذا ما واصلت تعليمها خصوصا في المناطق الريفية أو الشبه حضرية،و قد يكون عاملا إيجابيا إذا ما تحول إلى مهر تعليمي في إطار ظاهرة التفاخر الإجتماعي في المجتمعات الحضرية الجزائرية.

كما وقد جاء أن نسبة العزوبة في الجزائر قدّرت ب 43.9% للنساء ذوات مستوى جامعي،و 7.2%بالنسبة للأميات.وهي نتيجة هامة ذات دلالة إجتماعية تعكس ما طرح سابق حول ضرورة محدودية التعليم من أجل تحقيق المكانة الإجتماعية المرغوب فيها إجتماعيا،والمرتبطة بالزواج و الأمومة.(26)

كما تؤكد الدراسة الرائدة *Les Landis* عن التعليم كعامل من عوامل السعادة الزوجية،بأن المرأة تميل إلى الزواج برجل أعلى منها في المستوى التعليمي،و أن الرجل يميل إلى الزواج بالمرأة الأقل منه من حيث المستوى التعليمي.ويقول الباحثان أن الذكر معروف عنه تقليديا أنه هو الذي يكسب لقمة العيش،لذلك فإن المرأة ترغب فيه غالبا لما له من مقدرة على حمايتها و إعانتها بدخله الدائم،و لما كان التعليم يتصل إتصالا مباشرا بالنتاج الاقتصادي،فإن التعليم العالي"المستوى المرتفع" قد أصبح صفة مرغوبة للزوج،زيادة على ذلك فإن الرجل عليه أن يدعّم المكانة الإجتماعية لأسرته بالدخل و المهنة و مستوى المعيشة.(27)

3-4 الأمـيــة،الوجه الآخر لاستمرارية التمييز ضد المرأة:

على الرغم من أن كل القوانين والتشريعات الشرعية و الوضعية تؤكد على أن التعليم حق من حقوق الإنسان،و أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية،وكما أكده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي شاركت فيه الجزائر،و المعقود ببكين في سبتمبر 1995،و غيره من المؤتمرات وما شابهها،أن التمييز في وصول البنات إلى

التعليم مازال مستمرا في مناطق عديدة بسبب الأعراف،والزواج،و الحمل المبكر،و عدم كفاية لوازم التدريس و التعليم،وانحيازها القائم على أساس الإنتماء الجنسي،و الإفتقار إلى المرافق المدرسية الكافية التي يسهل الوصول إليها ماديا،و غيرها من الأسباب التي تؤثر على تعليم المرأة.وقد إقترح المؤتمر عددا من الأهداف الإستراتيجية للنهوض بتعليم وتدريب المرأة بما في ذلك ضمان الوصول المتكافئ إلى التعليم،و محو الأمية بين النساء،وتحسين فرص المرأة في الوصول إلى التكوين المهني،و العلم و التكنولوجيا،و مواصلة التعليم و تطويره دون التمييز بين الجنسين،و تخصيص موارد كافية لتنفيذ الإصلاحات التعليمية،و رصد هذا التنفيذ،و تعزيز تعليم و تكوين الفتيات و النساء مدى الحياة.

وجنبا إلى جنب مع النظرة التقليدية التي ترى في تعليم المرأة نوعا من الترف،يعمل الفقر ليضاعف من حالة الأمية السائدة بين النساء.ففي حالات الأداء الإقتصادي المتراجع يكون الفقراء عامة،و النساء خاصة أول من يعاني من الوطأة العظمى للتخلف،و أول من يحمل عبئ التنمية.و قد ظلت الفرص التعليمية إلى حد بعيد حكرا على جزء صغير نسبيا من كل منطقة من المناطق الوطنية. فعندما تفرض الموارد المالية المحدودة على الأسرة خيارا بشأن أي أبنائها يحصل على التعليم،يحظى الأولاد عموما بالأولوية لاعتبارات عقائدية وإجتماعية.و الإعتقاد بأن الدور النهائي للبنت هو أن تكون أما وربة بيت،يعمل عادة ضد فرصها المحدودة أصلا في تلقي التعليم في سنواتها المبكرة،و احتياج أسر كثيرة إلى دخل إضافي يلبي في معظم الأحيان من خلال تشغيل أطفال تلك الأسر،و بالذات في المناطق الريفية و الأحياء الفقيرة في المدن.وحتى أن برامج التعليم الإبتدائي الشامل،والتي تقدمها الجزائر بالمجان تكون مصاريف المدرسة فيها من نقل وأدوات أكبر من قدرة العديد من الأسر على تحملها و تقبلها،كون الحاجة الإقتصادية للأسر من الأساسيات و الأولويات حاجة قاعدية لوجودها مقارنة بالحاجة التعليمية لأبنائها،و التي تأتي ضمن الحاجات الثانوية،حتى لا نقول الكمالية،باعتبارأن التعليم يشكل لهذه الأسر باب مصاريف و نفقات إضافية لا تحتمل،و لا طائل من وراء فتحه،و خاصة عندما يتعلق الأمر بالبنات،لأن أمر مستقبلهن محسوم ومحدد مسبقا"الزواج و الأمومة".(28)

والوجه الآخر لهذه الرؤية التقليدية تعكسه النسب التالية :

الجنس / السن	ذكور%	إناث%
14-10	4.57	18.75
19-15	7.23	25.30
24-20	10.08	35.40
29-25	22.04	54.59
34-30	37.88	68.79
39-35	48.53	75.08
44-40	59.90	85.06

54-50	72.83	93.67
59-55	80.93	95.63
64-60	90.29	98.05
69-65	91.72	98.08
74-70	95.21	98.75

جدول رقم 8 يبين ظاهرة الأمية عند الجنسين. (29)

إن هذه المعطيات الإحصائية تدعّم فكرة أساسية،و هي معاناة المرأة من الجهل و الأمية المفروضة عليها من طرف الأسرة أو أحد أفرادها.فحرمان المرأة من التعليم مرتبط ببعض العادات الرجعية أو الزواج في سنّ مبكّر.هذه الظاهرة أثرت و لا تزال تؤثر على وضع المرأة الإجتماعي،و تجسد إستمرارية النظام الأبوي و التسلط الذكوري الذي يمنع المرأة من الخروج إلى الفضاء الخارجي،و امتدادا لفكرة السلطة و التحكم عند الرجل.هذا و لا تزال نسبة الأمية لدى النساء الجزائريات تعرف ارتفاعا معتبرا مقارنة بالرجال كما يظهرها الجدول التالي:

المستوى التعليمي / الجنس	أمي	يقرأويكتب	إبتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
ذكور	21.65	5.82	21.32	24.36	21.03	5.82	100
إناث	43.02	2.94	17.59	16.34	16.58	3.53	100

جدول رقم 9 يوضع توزيع الرجال والنساء الجزائريون حسب المستوى التعليمي

هذه النتائج تعكس واقع ظاهرة الأمية في المجتمع الجزائري،رغم أنه و في مؤتمر الإسكندرية الثالث الذي عقد في عام1979،إعتمدت الدول العربية بما فيها الجزائر"الإستراتيجية العربية لمحو الأمية"و هذه الإستراتيجية ترمي إلى القضاء الكامل على الأمية بين السكان العرب في سن15 إلى 45،و رغم أن معدلات الأمية إنخفضت نسبيا،فإن هذه المعدلات لا تزال اليوم أي بعد عشرين عاما من عقد مؤتمر الإسكندرية مرتفعة بشكل ملحوظ في معظم بلدان المنطقة العربية ومنها الجزائر،وخاصة بين النساء.(30)

من جهة أخرى أشارت العديد من الدراسات إلى الإنخفاض المزمن في مستويات الإلمام بالقراءة و الكتابة بين النساء العرب دون استثناء،و الفجوة الثابتة بين الجنسين في معدلات هذا الإلمام.و قد فسّر البعض هذه الفجوة بأنها ترجع جزئيا إلى الظلم التاريخي الذي عاشه جيل من النساء لم ينلن حظهن من التعليم،و ترجع جزئيا إلى عدم وجود مرافق تعليمية للنساء في المناطق الريفية و البلدان الفقيرة".(31)

تضيف إحدى الباحثات الجزائريات في دراستها لموضوع"المرأة وقراءة الصحف"،أن تعليم المرأة جاء ليعلّمها مواجهة الحياة الملموسة و السليمة للحياة الإجتماعية،ويفتح لها آفاقا جديدة تساعدها على تخطي المعيش اليومي داخل البيت بربط علاقة مع واقعها،والخروج من عزلتها الإجتماعية بممارسة وظائف عديدة.لكن خلف هذه الواجهة الرسمية ما يزال في جزائر التسعينات الجهل و الأمية متفشيين.و هما ليسا وقفا على النساء،بل يشاركها

فيهما الرجال أيضا ولكن دائما بنسبة أقل.فقد تمّ مؤخرا إحصاء أكثر من 50% من النساء الأميات من مجموع 7ملايين ونصف أمي في الجزائر في تعداد سكاني يقدر ب 26 مليون نسمة،وهي أرقام تقدمت بها جمعية "إقرأ" لمحاربة الأمية في يوم إعلامي حول الأمية في أوت 1994.(32)

3-5التنشئة التعليمية واستمرارية الصورة الإجتماعية التقليدية للمرأة في الكتاب المدرسي

تأتي المدرسة كثاني مؤسسة تنشئة بعد العائلة،ولعلّ أهم مهامها تعليم الأفراد،وتزويدهم بالمعتقدات والتصورات المجتمعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلالها،ضف إلى ذلك مهمة تنميط الأفراد للتجاوب مع الإطار القيمي المجتمعي.

إنطلقنا في هذا الإطار من مجرد ملاحظة لبعض الكتب المدرسية و مضمونها المتعلّق بالمرأة الجزائرية، فوجدنا تأكيدا من طرف معدّي هذه الكتب على إظهار الصورة التقليدية لدور المرأة فيما يخص النشاطات التي يمكنها القيام بها،و بعض وظائفها الإجتماعية.وقد وجدنا في دراسة سابقة نفس الملاحظة و بتحليل معمّق لمضمون كتاب اللغة الإنجليزية للسنة الثامنة و التاسعة أساسي سابقا، حيث توصل فيها الباحث إلى أن محتوى الكتاب المدرسي ينقل إلى أذهان التلاميذ الصورة السائدة،و المعتقدة،و "المرغوبة إجتماعيا" للمرأة في مجتمعنا،فكتاب اللغة الإنجليزية للسنة الثامنة و التاسعة أساسي سابقا كنموذج يجسّد هذه الصورة في نقطتين أساسيتين:

- أنّ مجال المرأة هو مجال محدّد،و لا يتعدّى البيت و بعض الأماكن بينما المجال المخصّص للرجل أوسع و أكثر تنوّعا .
- أن المهن المخصّصة للمرأة جد محدودة،لا تتعدّى الطبخ و تربية الأطفال و بعض الأعمال البسيطة،عكس تلك المخصّصة للرجل .

ومن خلال وحدات الكتابين إستنتج الباحث أنّ هناك نوع من التقسيم يعمل على تحديد،بل تقليص مجال المرأة الخارجي.فهي توجد بكثرة في البيت حيث هناك معظم نشاطاتها،و ليس لها الحق في وقت الفراغ كما هو الشأن بالنسبة للرجل الذي لديه مجال عمل واسع و متنوع،بالإضافة إلى وقت الفراغ الذي يتميّز به عن المرأة.

وكاستنتاج عام،فإنّ المدرسة من خلال برامجها التربوية تساهم و بقسط كبير و هام في غرس الصورة السائدة في مجتمعنا للمرأة في أذهان التلاميذ،و التي يمنع تجاوزها.(33)

4 عمل المرأة الجزائرية،مجالاته،دوافعه،وأهم العوامل المؤثرة فيه:

عرفت الجزائر مع رحيل الإستعمار بتركيبته العمالية على اختلاف مستوياتها وتخصصها شغور مختلف الهيئات و المؤسسات و التنظيمات الوطنية،ليأتي عمل المرأة نتيجة لتغيرات تاريخية بعد الإستقلال،إقتصادية و اجتماعية.فكان من الواجب أو ربما الحاجة أيضا خروجها إلى العمل خارج نطاق المترل،رغبة منها في المساهمة في النهوض بالإقتصاد الوطني وتطوير مركزها و مكانتها الإجتماعية.

إن خروج المرأة للعمل بعد الإستقلال يعتبر ظاهرة حديثة تاريخيا،و قد جاء هذا نتيجة لعدد من العوامل الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية التي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية في البنيات و التركيبات الإجتماعية.هذه التغييرات أعادت تشكيل العلاقات الإجتماعية التي كانت لها تأثير مباشر على وضعية الأفراد

داخل المجتمع،مما أدى إلى حدوث تطورات في تركيبته،و في الأدوار المنسوبة لأفراده كما أدت إلى تطور مكانة المرأة نسبيا بدخولها إلى ميادين كانت في السابق حكرا على الرجال ومع تطور الإقتصاد الوطني و تزايد عدد المؤسسات و المراكز الإنتاجية و الخدماتية،و ظهور الحاجة إلى اليد العاملة النسوية،أصبح خروج المرأة ضرورة إقتصادية لتحقيق مطالبها و سدّ إحتياجات أسرتها المتزايدة،و لإشباع رغبتها في تحقيق ذاتها كشخص مستقل.(34).

لقد اعتبر الكثيرين عمل المرأة الجزائرية مؤشّرا للتغيرات التي طرأت على العائلة التقليدية،حيث شكّل عملها خارج المترل،و الذي تتقاضى عنه أجرا مقياسا للتغيير العميق الذي عرفته مكانة المرأة،ليبقى هذا العمل،والذي عرف تطورا نوعيا،الأضعف على مستوى المغرب العربي و الوطن العربي كذلك.و هكذا وجدت المرأة الجزائرية نفسها تقتحم مجالات العمل،و بالتالي التحرر من القيود و الضغوطات الإجتماعية،و برهنت بذلك على إرادتها و قدراتها التنموية.و من ثم أنشأت وضعية جديدة في المجتمع بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة،أين كانت تعيش في جو تحيطه مجموعة من عادات و تقاليد تحكمها طوال حياتها سواء ببيت والدها أو زوجها.

و قد تحسنت هذه الوضعية خاصة عندما ساندت الحكومة المرأة العاملة،وذلك من خلال القوانين و التشريعات التي تعتبر عاملا له تأثيره الكبير على استجابة النساء لفرص التعليم و العمل،و ذلك بالتأكيد على المساواة في المسؤوليات و العائد،و المساواة في الجزاء لكلا الجنسين في العمل نفسه. فقد أقام المشرع الجزائري فيما يخص عمل المرأة ترتيبا شرعيا آخذا عنه المساواة بين الجنسين،و الحماية الخاصة للوظيفة النسوية في بعض الأحيان أكثر تقدما من ترتيب الغرب،ملاحظا أيضا تشابها مع بعض المعايير الدولية.

و هكذا فقد بيّنت النصوص الجزائرية الأساسية مبكرا مبدأ المساواة،إذ تنص المادة 52 للدستور: "**لكل مواطن الحق في العمل**"،وتعتبر المادة 48 أن"**الوصول المتساوي إلى مهام و وظائف داخل الدولة مضمون لكل المواطنين**".

إن مساهمة المرأة في الحياة العملية تحدّده جملة عوامل أهمها المستوى التعليمي و الوضعية العائلية و السن،و من خلال الإحصائيات المتواجدة نحاول التعرف على العلاقة الموجودة بين عملها وهذه العوامل التي نراها مهمة جدا في طرح البعد العنفي لاحقا.

4-1-العامل الجغرافي وعمل المرأة الجزائرية:

قبل التعرف على توزيع القوة العاملة حسب الوسط الجغرافي،لا بد من تحديد بعض المفاهيم الواردة في الجدول الموالي:

- ❖ **منطقة حضرية**:و تشمل 222 مدينة متمثلة في مراكز الولايات،و125 مراكز دوائر و50 بلدية و 16 مدينة ثانوية.
- ❖ **مراكز حضرية**:وتضم المدن الوطنية و الجهوية الهامة،وهي تختلف عن بقية المدن بنشاطاتها الإقتصادية و الإجتماعية على المستوى الوطني والجهوي.(35).

وبعد تحديد المفاهيم،سنحاول معرفة سبب نشاط القوى العاملة من الجنسين،وحسب الوسط الجغرافي الذي تنتمي إليه كل فئة من اليد العاملة.

المنطقة / الجنس	تجمع المراكز الحضرية	المناطق الحضرية على المراكز الحضرية	المناطق الحضرية إلى جانب المراكز	المناطق الريفية
ذكور	36.7%	35.8%	35.8%	34.5%
إناث	5.9%	3.6%	4.4%	1.1%

جدول رقم 10 يبين توزيع اليد العاملة حسب الوسط الجغرافي الذي تنتمي إليه لسنة 1977

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه تتضح لنا قلّة اليد العاملة النشيطة بالنسبة لمجموع السكان في مختلف المناطق،غير أنّنا نلاحظ تقاربا في نسب اليد العاملة الذكورية،وهذا ما لا نجده لدى اليد العاملة النسوية.و من ناحية أخرى تكشف لنا معطيات الجدول عن وجود فرق واسع وكبير بين اليد العاملة الذكورية و تلك الأنثوية في مختلف المناطق وخصوصا بالمناطق الريفية،حيث تكاد تنعدم نسبة مشاركة المرأة في العمل المأجور،إذ تقدّرب1.1 في حين ترتفع عدد العاملات في المناطق الحضرية،و أكثر فأكثر المراكز الحضرية أين تتوفر الإمكانيات المتاحة كالأنشطة الإقتصادية المختلفة و المراكز التعليمية،و مراكز الخدمات الإجتماعية،و الصناعات النسيجية،والغذائية،و الإلكترونية.

بالإضافة إلى ماسبق تتميز المرأة بهذه المناطق بنوع من التحرر النسبي من القيود الثقافية و الإجتماعية المحافظة،و بالخصوص عمل المرأة الذي تقوم به خارج إطار المترل.

كان هذا سنة 1977،و لكن الأوضاع حاليا لم تتغيّر كثيرا،حيث لا تزال نسبة النساء في المناطق الحضرية مرتفعة مقارنة مع الريفيات،و لا يزال هناك ارتفاع في نسبة الرجال مقارنة مع النساء،إلاّ أنّ اختلافا برز مؤخرا تمثل في زيادة نسبية لنسبة النساء العاملات في الريف عبر السنوات بصفة بطيئة و لكن موجودة.

و بعدما تطرّقنا إلى كيفية توزيع القوة العاملة حسب الجنس و المناطق،سنحاول توزيع اليد العاملة النسوية حسب المهنة الإقتصادية و الوسط الجغرافي لسنة 1977 من خلال نفس الجدول:

المناطق / المهنة	المراكز الحضرية	المناطق الحضرية	المناطق الريفية
الفلاحة	0.35	1.58	25.59
الصناعة التحويلية	16.62	15.61	9.66
الهيدروكاربونات	1.57	1.21	0.53
صناعات أخرى	2.48	1.44	0.21
البناء و الأشغال العمومية	2.50	2.14	1.61
النقل و المواصلات	4.89	3.68	1.17
التجارة	4.42	3.61	1.65
الإدارة و الخدمات	48.80	54.69	41.69

خدمات أخرى	13.15	11.62	6.40
غير مصرح	5.22	4.52	3.89
المجموع	%100	%100	%100

جدول رقم 11 يبين توزيع القوة العاملة حسب المهن الإقتصادية و المناطق .

فمن خلال المعطيات نلاحظ إقبال النساء على قطاع الخدمات في مختلف المناطق بنسب عالية و متقاربة فيما بينها،أمّا بقية المهن فتأتي بنسب ضعيفة و متقاربة،باستثناء الفلاحة حيث نلاحظ أن إقبال النساء عليها منخفض أو يكاد يكون منعدما في المراكز الحضرية،في حين يرتفع بالمناطق الريفية على أساس أنّ الريف من خصائصه الفلاحة،و الذي يعتبر غالبا مكمّلا للعمل المترلي.(36)

يبقى التعليم و التمريض من البنيات المهنية الأكثر استقبالا للنساء،في حين تظل هذه الأرقام بعيدة عن المهن العسكرية أو الأمنية،و تركيبتها النسوية العاملة،خاصة إذا استندنا إلى ما تعلنه وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة من زيادة معتبرة لهذه الفئة داخل تلك القطاعات ولهذا ما يبرره،سواء تعلق الأمر بزيادة النسبة نتيجة الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر،و بالتالي تجنيد أكبر عدد من الأفراد"رجالا و نساءا" لأن الوضع تطلب ذلك،أو ما تعلق بعدم توفر الإحصائيات نتيجة حساسية القطاع من حيث دوره و مكانته الإستراتيجية.من جهة أخرى قدّم هذا الترتيب نظرة مختلفة إلى حدّ ما عن تلك التصورات المتصلة بعمل المرأة،و المسلّمة بأسبقية قطاع التعليم و التمريض،ليسلط الضوء على توجهات أخرى لها في سوق العمل،و لتلعب الظروف الإجتماعية الصعبة و الحاجة الإقتصادية،و النظرة العملية إلى الحياة دورا في جعل المرأة تقوم بالوظائف الإدارية على اختلافها بشكل متزايد و متنام،حتى و إن كانت بعيدة عن تخصصها التعليمي.إضافة إلى ذلك،تعد هذه الأعمال الإدارية أكثر قبولا إجتماعيا بالنسبة للمرأة و مناسبة لها مقارنة بالأعمال التي تستلزم وجودها في ساحة تعمير،أو ورشة بناء،أو تتطلب تنقلات خارجية بشكل مستمر.

و أسباب هذا الترتيب على اختلافها مشبعة بالمعتقدات الإجتماعية للمجتمع الجزائري و تقاليده، و معاييره التي تعتبر تواجد المرأة الجزائرية في أماكن مغلقة كالمكاتب الإدارية و حجر التعليم حماية وأمن لها.إضافة إلى سهولة مراقبة محيطها،و ترصد مختلف حركاها عكس المهن التي تتطلب تنقلات،و تجعل من حركية المرأة الغير موقوتة فيها شيء من التأويل،و قراءة لما بين الحركة و الأخرى.

لقد كان لظهور التصنيع في الجزائر آثارا واضحة على المجتمع ككل،حيث بدأ الطابع الصناعي ينتشر و يكتسح القطاع الزراعي.و هذا ما ترتب عليه إحداث تغييرات في وضع المرأة ومركزها و مكانتها بسبب خروجها للعمل الذي أوجبته ظروف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري.هذه التغيرات إكتست الطابع الكمي بمشاركة المرأة الجزائرية ضمن القوى العاملة في ميادين عديدة نظرا لتطور حاجات المجتمع،حيث قدرت نسبة مشاركة المرأة في العمل ب10% حسب إحصائيات سنة 1989.(37)

في حين بلغت سنة1996 نسبة 13.17% حسب تقرير مديرية السكان و العمل.كما تراوحت هذه النسبة بين 8.20% بالنسبة للمرأة الريفية و 17.58% بالنسبة للمرأة في المدينة كما يبرزه الجدول الموالي:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

السن / المنطقة	24-16	34-25	59-35	المجموع
المدينة	18.93	23.20	11.35	% 17.58
الريف	11.46	9.14	4.08	% 8.20

جدول رقم 12 يوضح توزيع نسبة النساء العاملات حسب المناطق والفئة العمرية

بالموازاة،و إضافة إلى هذا التغيير الكمي،كان هناك تغييرا كيفيا تجلّى في تقدم المرأة داخل النظام التسلسلي و

البنيان الهرمي للشغل،و تحملها وظائف قيادية،و مسؤوليات كبيرة و معقدة مقارنة بما سبق (إداريات،، محاميات،طبيبات..) كنتيجة حتمية لتعلمها و نجاحاتها و تفوقاتها المدرسية.

إن التحاق المرأة بمجال العمل وحصولها على أجر مادي يقابله سبيل رئيسي لزيادة دخل الأسرة و إنتاج المجتمع،و مساهمة مالية خاصة ،كما أن الإهتمام بزيادة الراتب يكون الدافع الأكبر لعمل المرأة نتيجة لتطور الحاجات و تضاعفها،وكذا توسعها من الحاجة إلى اقتناء كل الضروريات،إلى الحاجة لتحقيق الذات و الإستقلالية،مرورا بالحاجة إلى الإنتماء والمشاركة الفعلية في حياة المجتمع و حركيته،والذي جاء متزامنا مع التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتطور التكنولوجي للمجتمع.(38)

هذا وفي دراسة على عينة من نساء عاملات،إعتبرت العمل إستقلالية إقتصادية وحرية للمرأة بعدما كانت تابعة للرجل إقتصاديا،وخاضعة له تلقائيا.فوجدت في العمل حرية تعبرها عن إمكانياتها و كفاءتها،و قدرتها على إنجاز الأعمال من جهة،و من جهة أخرى تحقيقها لذاتها،و القضاء على النظرة السائدة في المجتمع،و التي تدنّي من مكانتها.حيث أجمعت 40% من مجموع الباحثات على أن العمل في نظرهن عبارة عن استقلال وحرية،إضافة إلى أن في ذلك وسيلة لتحقيق هدفها و طموحها الشخصي،و ذلك لمواجهة صعوبات الحياة وخاصة إرتفاع المستوى المعيشي للفرد. أما باقي العينة و تقدر نسبتها ب 28% فهن يجدن في العمل حياتهن،فانعدامه يشكل موتا بطيئا لهن،و لذلك يرون في العمل الخارجي حتى و لو كان روتينيا،أو كان يمارس في أقسى الظروف،فإنه في نظرهن يعطي للمرأة إحساسا بالقيمة و الأهمية،و يدفعها إلى الإشتراك في الحياة العامة،وهذا يحميها من جهة أخرى من مشاعر الضياع و الفراغ التي يمكن أن تقضي على أي إنسان،إضافة إلى ذلك فهو يساعدها على التغلب على مخاوفها خشية أن يتركها زوجها مثلا أو أن يتزوج عليها،خصوصا و أن الإيديولوجية السائدة تسمح بذلك.(39)

ومن ثم فإن المرأة العاملة بدخولها في خبرات جديدة في حياتها،إنما تسيطر على مخاوفها و تتحداها بدلا من أن تنفق طاقاتها النفسية في دخول معركة مع الرجل.(40)

4-2 عامل السن و عمل المرأة في الجزائر:

يلعب السن دورا حاسما في الدلالة على مشاركة المرأة في الحياة العملية،حيث يشير الجدول الموالي إلى علاقة السن بعمل المرأة في الجزائر:

السنوات	1987	1991	1992
19-15	3.88	2.63	2.9
24-20	12.94	12.73	17.5
29-25	12.92	16.40	24.1
34-30	8.91	12.25	10
39-35	7.85	9.63	14
44-40	6.78	8.74	8.2
49-45	6.76	7.31	5
54-50	5.56	6.66	5.5
59-55	5.12	4.33	3.3
60 فما فوق	/	1.66	1.7

جدول رقم13 يبيّن مجموع الأعمال النسوية حسب العمر من 1987 إلى 1992

فمن خلال المعطيات نلاحظ أنّ أعلى نسبة مشاركة للمرأة في الحياة العملية قد سجّلت في فئة العمر التي تتراوح بين 25-29،و تليها فئة 20-24،و عليه فإن ّهذين الفئتين غالبا ما تضمّ فتيات عازبات،أو نساء حديثات الزواج،و هذا ما يوفّر لهؤلاء وقتا معيّنا من الفراغ يمكنهنّ من مزاولة بعض الأعمال.كما تندرج ضمن هذين الفئتين الفتيات الطالبات اللّواتي يزاولن دراسات عليا و تحصلن على شهادات عليا تسمح لهنّ بمزاولة بعض المهن،ثم تأتي بعدها فئة النساء مابين30-34 سنة و نسبتها مرتفعة نوعا ما،ويعود السبب إلى كون العاملات في هذا السن إمّا انفصلن عن أزواجهن أو فقدهم ممّا أجبرن على مزاولة نشاط يسمح لهنّ بإعالة أسرهن،وقد نجد ضمنهن نساء سمحت لهنّ الظروف الإجتماعية و الثقافية بالقيام بعمل خارج البيت من أجل مساعدة أزواجهن في تحمّل تكاليف الحياة.(41)

أمّا الفئات الباقية فنسبتها ضعيفة،فخروج المرأة في هذا السن49-59سنة أو50-54سنة فما فوق يرجع لظروف خاصة بالمرأة،كفقدان الزوج و بالتالي تجبر على القيام بعمل لسدّ حاجياتها.

إضافة إلى ما سبق،يعدّ معدل المشاركة الإقتصادية للإناث في الجزائر من بين أدنى المعدلات في الوطن العربي و العالم،وهذا يرجع إلى عدة عوامل متداخلة التأثير من بينها ضعف مستوى القراءة و الكتابة،و ضعف المستوى التعليمي بين السكان الإناث،و زواج المرأة،و ارتفاع معدلات الخصوبة،و القيود الثقافية المفروضة على أنماط معينة من عمل المرأة مثل التجارة،و ضعف تنمية البنية الأساسية في المناطق الريفية،و غياب تطبيق سياسة خاصة بعمل المرأة كعامل للنهوض الإقتصادي و الإجتماعي.

3-4 عامل المستوى الثقافي و عمل المرأة :

أشارت الدراسات السوسيولوجية العديدة إلى وجود علاقة بين المستوى الثقافي للمرأة من جهة، و مزاولتها نشاط مهني من جهة أخرى.لذلك فإن الزيادة في عمل المرأة مرتبط بخاصية مهمة هي مستواها التعليمي،إذ نجد من خلال الإحصائيات المحصّل عليها في الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1990 أنّ أغلب النساء المشتغلات

ينتمين إلى الفئة المثقفة و يمثلن النسبة الأكبر في أوساط النساء العاملات،و تقدّر ب83%،من بينهن 32% لديهن شهادات دراسات عليا،و 28% لديهن مستوى ثقافي ثانوي،و 14% مستوى متوسّط،و 18%مستوى ابتدائي،ومنه يمكننا القول أنّ المستوى الثقافي أوالتعليمي له تأثير إيجابي على درجة مشاركة المرأة في الحياة العملية.(43)

إنّ الملاحظة التي يجدر الوقوف عندها هي النسب المرتفعة للواتي يبحثن عن عمل من فئة التعليم العالي والثانوي،و لا يجدنه لعدم توفر مناصب عمل كافية لاستقبال أعداد المتخرّجين من الذكور من جهة،و لعدم الترحيب بتنصيب المرأة في بعض المهن الإشرافية ذات المستويات العالية للنزعة التقليدية،أو لما عرف من تغيّبات لأسباب عائلية أو مرضية،ثم لعدم عرقلة سير عملية الإنتاج.(44)

ففي الوقت الذي شهد نشاط المرأة الإقتصادي معدلات نموذجية نسبيا أثناء الثمانينات بلغت في المتوسط 5% إلى 6%،لايزال معدل النشاط وفق الإحصائيات لا يتعدى في المتوسط 8%من سكان الإناث في سن 16 فما فوق مقارنة بمعدل يزيد في المتوسط عن 50% لمشاركة المرأة في المناطق المتقدمة النمو.

تدعّم الأفكار السابقة نتائج الملتقى الدولي للمجلس الإسلامي الأعلى سنة 1999 حول"**قضايا المرأة و الأسرة بين المبادئ الإسلامية و معالجة القوانين الوضعية**"،حيث أن نسبة النساء العاملات الحاصلات على شهادات تعليمية في تزايد مستمر نسبة لمجموع النساء داخل المجتمع، و مقارنة بالرجال،على اعتبار أن هؤلاء مجبرين على اقتحام مجال العمل و الحياة المهنية مهما كان مستواهم التعليمي.و الجدول التالي يوضح توزيع النساء العاملات حسب المستوى التعليمي لسنة 1997 مقارنة بالرجال المشتغلين بالآلاف:

الجنس / المستوى التعليمي	عددالذكور المشتغلين	النسبة المئوية	عدد الإناث المشتغلات	النسبة المئوية
أمي	1022	% 23.59	83	% 13.28
يقرأ و يكتب	344	%7.71	9	%1.44
إبتدائي	1073	%24.77	58	%9.28
متوسط	905	%20.89	141	%22.56
ثانوي	735	%16.97	230	%36.80
جامعي	263	%6.07	104	%16.64
المجموع	4332	100	625	100

جدول رقم 14 يوضح توزيع عدد المشتغلين حسب المستوى التعليمي و الجنس

وكما يبرزه الجدول أعلاه فإن المستوى التعليمي للنساء العاملات يرتفع و بشكل واضح مقارنة بالمستوى التعليمي للرجال و خاصة فيما يتعلق بالمستويات الثانوية و الجامعية لأنه بالنسبة للمرأة يشكل هذا المعيار عنصرا هاما وحاسما،و بالتأكيد أهم مصدر لالتحاقها بسوق العمل.والأمر ليس كذلك بالنسبة للرجل لأن عليه الإندماج و اقتحام سوق الإنتاج و ميدان العمل مهما كان مستواه العلمي و التعليمي،و دون اعتبار لدرجته

الثقافية لأنه مطالب إجتماعيا بأن يكفل أسرته ماديا وملزم شرعيا بأن يعيل من هم تحت مسؤوليته إلا أن هذه المطالبة قلت حدتها وهذه الإلزامية شابها نوع من التعديل والتحوير في أذهان الأفراد،ربما نتيجة الفقر والجهل والضغوطات الإقتصادية والمادية.

وجاء في تقرير *ESCWA* لسنة 1990 أن سبعة بلدان عربية منها الجزائر تقل حصص مشاركة الإناث في الاقتصاد بوصفهن نسبة من مجموع السكان الناشطين إقتصاديا عن المتوسط الإقليمي إلى حد يصل إلى 8% بالجزائر.و أن هذا الوضع لايعكس خطة عمل هذه البلدان التي أكدت أن التغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية أدت إلى زيادة كمية ونوعية في القوى النسائية العاملة،و انعكس ذلك في ارتفاع معدل تعليم الإناث،مما أدى إلى تنوع الطلب عليها في القطاعات الإقتصادية الحديثة كالصناعة و الخدمات،و في ارتفاع مشاركة المرأة في مجال العمل على شتى المستويات،بما في ذلك مناصب إتخاذ القرار و المناصب القيادية التي تتطلب تخصصات علمية وفنية عالية،ومع ذلك أخذ سوق العمل يشهد بطالة في صفوف المتعلمات نتيجة لعدم ملاءمة تخصصاتهن.مع متطلبات سوق العمل،و بسبب بعض القيم التقليدية التي تفرز بعض الأفكار وتحول بين الإناث و الرجال،وبين العمل في مجالات معينة.(45)

4-4 عامل الوضعية الأسرية و عمل المرأة :

لقد تبيّن من خلال الدراسات والإحصائيات أنّ عمل المرأة مرتبط بوضعيتها الأسرية،فالمرأة المطلّقة أو الأرملة أو المنفصلة تكون أكثر إقبالا على العمل،و ذلك لسدّ حاجيات أسرتها.أمّا النساء العازبات فيأتين في المرتبة الثانية من حيث نسبة الإشتغال.و قد يكون هذا راجع إلى الظروف الإجتماعية القاهرة التي تعيشها الأسرة الجزائرية مما تجعلها تتغاضى عن عمل المرأة خارج البيت من أجل مساعدة الأسرة،و قد يكون هناك فتيات ينتمين إلى عائلات ميسورة الحال و مع ذلك يشتغلن و ذلك من أجل إثبات وجودهن و سدّ احتياجاتهن الخاصة كالملبس مثلا.و تأتي في الأخير فئة النساء المتزوجات حيث أنّ نسبة إشتغالهن لا يتعدّى 3.4% و السبب يعود إلى انشغال هذه الفئة بأسرهن و أزواجهن،و هذا ما لا يسمح للمرأة المتزوجة القيام بعمل إضافي إلاّ إذا وجدت من يساعدها في رعاية أطفالها أثناء غيابها،والذي لا يتسنّى إلاّ لبعض النساء اللّواتي تنتمي للعائلات الميسورة.

ولكن هذا لم يمنع وجود نساء تعملن خارج البيت،وهذا ما يؤدي بهن إلى التأقلم والتوفيق بين الأعمال المنزلية والعمل في الخارج-إزدواجية الوظيفة-.(46)

إن الأزمة الإقتصادية التي تعيشها الجزائر اليوم،جعلت دخل الزوج غيركاف لتلبية جميع احتياجات أسرته،و ليلبي حتى جميع متطلباتها الأساسية و الأوّلية،والمعطيات التالية تبين تقسيم النساء العاملات في الجزائر بين المتزوجات،غير المتزوجات،المطلقات و الأرامل:

النسب / الوضعية	العاملات(أ)	النسبة المئوية	المجموع الكلي للنساء(ب)	النسبة المئوية(أ)بالنسبة(ب)
متزوجات	213	34.08	4336	4,91

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

غير متزوجات	319	51.04	3069	10.39
مطلقات،منفصلات	52	8.32	171	30.41
أرامل	41	6.56	695	5.9
المجموع	625	100	8271	7.56

جدول رقم 15 يبين توزيع النساء العاملات في سن 16 فما فوق حسب الحالة الإجتماعية سنة 1997..(بالآلاف)

يظهر هذا الجدول أن نسبة العاملات المتزوجات واللواتي يتراوح سنهن من16سنة فما فوق،قدرت ب 4.91% من المجموع الكلي للنساء،و هي أقل نسبة تعزي للوضعية الإجتماعية،لتأتي نسبة الأرامل والتي بلغت 5.9%،ثم نسبة الغير متزوجات ب 10.39،لتأتي في الأخير وهي النسبة الأعلى 30.41 % و الخاصة بالمطلقات و المنفصلات عن أزواجهن.

و إذا أخذنا هذه المعطيات وأسقطناها على الواقع الإجتماعي للمرأة الجزائرية،نجد لها قراءة موضوعية وحية في ضوء عدة عوامل:أن المرأة غير المتزوجة في الجزائر،ومهما كان سنها وخاصة إذا انخفض مستواها التعليمي،تعد من مسؤولية الأب،و من الذين عليهم أن يعولوهم،حتى أنه و في بعض المناطق الجزائرية كالأوراس والقبائل،يعدّ عمل البنت والأب على قيد الحياة عارا،ومعيارا للعجز المادي للأب،و حتى في غياب الأب و وجود أخ أكبر فإن عملها لا يعتبر ضرورة ولاحاجة له،حيث تكتفي البنت بما يوفره لها الأب أو بما يقدمه لها الإخوة بين الحين و الحين.يضاف إلى هذا الركود الإقتصادي و نقص مناصب العمل المنشأة،إلى جانب عامل إنشغال و انهماك الفتاة في هذه السن بالدراسة و التعليم و حتى التكوين.

أما بالنسبة للأرامل،هناك إعتبارات إجتماعية،و أخرى دينية تحول دون خروجها للعمل،و أن وضعيتها كأرملة قضاء وقدر لا دخل لها فيها،و تستلزم مساعدتها و معاونتها،كما يعتبر التكفل المادي بها و بالأطفال اليتامى من قبل أسرتها واجب و مسؤولية،حتى تتمكن الأرملة من تربية أبنائها بعيدا عن هاجس إطعامهم و ملبسهم،وحتى لا تجد أمام كل هذه المساعدات سبيل للخروج إلى العمل.إلا من حالت الأزمة الإقتصادية لمحيطها و رأفة أهلها من التكفل بها،أو رفضت هي نفسها هذه المساعدات لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية.

أما فيما يتعلّق بالمتزوجات،فانخفاض نسبتهن في سوق العمل تعني أن دخولهن لمجال العمل لا يزال محدودا في ظل أهمية المسؤوليات العائلية،تربية الأبناء،و المهام المنزلية التي تحتل مساحة كبيرة من وقتها.(47)

يبقى أن نشير إلى ملاحظة البعض من أنّ مشاركة المرأة في مجال العمل قد إستُغلّت واعتبر حصولها على حق العمل إستمرار لقهر الأسرة،فقد ثبت علميا أن عمل المرأة إستُغل لرفع مستوى دخل الأسرة فقط،و لم يحقق تحرّرها الإجتماعي والسياسي و الثقافي.(49)

5 المرأة الجزائرية،بين إيديولوجيا النوع وإيديولوجيا العمل:

تشكل القيم الإجتماعية عنصرا مؤثرا و موجها لسلوك الأفراد،وفي مقدمتها أيديولوجيا النوع التي تنظر إلى المرأة على أنها دون (من الدونية) الرجل،والتي ترتبط بالنظام الأبوي الذي ما زال يهيمن على المجتمع على الرغم من عمليات التحديث،والتحولات الإقتصادية و السياسية في المجتمع.

و تتجلى إيديولوجيا النوع في هوية الأب كعائل للأسرة،و مسؤول عن حمايتها،و هوية المرأة كزوجة و أم في المقام الأول،بل إن البعض يحصر هويتها في هذه الجوانب فقط،و من ثم يعيد توزيع العمل في الأسرة علاقات القوى خارجها.وبفضل دخل الرجل والقيمة الإجتماعية المرتبطة بعمله، يتيسر له الهيمنة على توزيع العمل في المترل طبقا لمصالحه.و هكذا،برغم كل التغيرات الإقتصادية التي طالت مستوى المعيشة،و التي جعلت من العمل المأجور للمرأة ضرورة حتمية لا يساهم معها الرجل في مسؤولية تربية الأطفال و الخدمات المترلية،و تواجه الأمهات مشاكل كثيرة عند قيامهن بالتوفيق بين مهامهن في المترل،وسعيهن وراء كسب الرزق.فتعيش المرأة بين إيديولوجيا النوع و إيديولوجيا العمل التي يفرضها الواقع.

ويتفاقم هذا الصراع في ظل واقع صراعي آخر،بين التقليد و التحديث في المجتمع،يحسم غالبا لصالح العوامل الإقتصادية،و ينتج عن ذلك تعديل طفيف على مستوى الإيديولوجية نفسها،لكن التحدي الأكبر لعملية التنمية هو تعديل النظام الأبوي نفسه في ضوء ضرورات التنمية البشرية،و متطلبات الحياة المعاصرة التي تستدعي المساواة بين الرجل والمرأة في عمليات الإنتاج،وفي تربية النشء أيضا.(50)

يرتبط النظام الأبوي إرتباطا وثيقا بإيديولوجيا النوع السائدة في المجتمع،وكلاهما يتأثر بالتحولات البنيوية في المجتمع ويتفاعل معها،إننا نقصد بالإيديولوجيا هنا مجموع أنماط التفكير،وأنساق القيم التي تسود في مجتمع معين،فتجعله يتماسك ويتحرك في إطار عام واحد.فهي بذلك تشمل الفكر الديني والإجتماعي والسياسي و الإقتصادي.وبشكل عام نستطيع القول إن الإيديولوجيا يتجاذبها إتجاهان:الأول يحاول المحافظة على الأوضاع القائمة بما تمثله من مصالح،و الآخر يسعى إلى التغيير تعبيرا عن مصالحه الذاتية المتغيرة.

إن المجتمع الجزائري مرّ و يمر بتغيرات إقتصادية وعمليات متعددة،منها مشاركة المرأة في التعليم و في قوة العمل في القطاعات الحديثة،لكن هذا التعديل النسبي يظل في كل الأحوال أدنى من الذي حدث في وضع الرجل.إن وضع المرأة التعليمي المنخفض-كميا ونوعيا-مقارنة بوضع الرجل هو أفضل كثيرا من وضعها في سوق العمل.و تتزامن مع كل التغيرات الإقتصادية وعمليات التحديث هذه إنتقالات في محيط القيم في المجتمع ككل.فعلى سبيل المثال،أصبحت الفردية خيارا متاحا نسبيا كقيمة موجهة للسلوك الإجتماعي،و لم تعد الطاعة كإحدى القيم الأساسية المرتبطة بالنظام الأبوي مطلقة وكاملة،و صارت المرأة مشاركة في كثير من القرارات المتعلقة بحياتها،و حياة أبنائها، و أكثر حرية في التعبير عن إختياراتها المستقلة عن إختيارات الرجال،خاصة من يعولونها.

ولكن ما سبق لا يعني أن بنية النظام الأبوي قد تلاشت،إنما يعني أن الصورة الكلاسيكية لهذا النظام قد طالها بعض التعديل،وأن المزيج الراهن من التقليد والتحديث يقدم الدليل أن المجتمع الأبوي الذي لا يعدل بين الرجل والمرأة في سوق العمل والتعليم والمشاركة السياسية والصحة وغيرها لايمكّن من إحداث التنمية المأمولة،وإنما ينمي شريحة من المجتمع دون غيرها.

يضيف هشام شرابي أن المجتمع الأبوي المستحدث يعاني من الإنفصام في الدرجة الأولى،فينشأ عنهما تنافر و توتر و تناقض،إن تحليل هذه الظاهرة يوفّر فهما أساسيا لديناميات المسلك الخاص بالأبوية المستحدثة و أنماطه،و يمكننا من استيعاب حقيقة جوهرية وهي أن المجتمعات الأبوية و بغض النضر عن اختلافها في

المظهر،تتقاسم البنى العميقة نفسها.و تبعا لهذه الوجهة،فإننا نتمكن من استيعاب ناحية هامة تتميز بكافة أنواع الأبوية المستحدثة،ألا و هي غياب التقليدية الأصيلة وبالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقّة.(51)

بناءا على ذلك،يمكن القول أن إيديولوجيا النوع التي تحدد طبيعة المرأة و الرجل لدى أفراد المجتمع قد أبدت مقاومة للتغيير الحادث على مستوى الحياة المادية،و الأكثر من هذا أنها ربما تكون قد أحدثت نوعا من التكيّف مع التغيّر المادي الحادث لصالح إستمراريتها وإعادة إنتاجها،لكن في قوالب حداثية.فمحتوى هذه الإيديولوجيا على اختلافه لم يطله تغيير محسوس عن محتواها المرتبط بالنظام الأبوي الكلاسيكي،و فيه تعرف المرأة على أنها أم و زوجة،تتمركز هويتاها في أمومتها وفي انتسابها إلى الزوج،و تحدد أولويات أدوارها الإجتماعية في نطاق هذا القصور،و هذا لا يقتصر على مستوى نظرة المجتمع إلى المرأة بل يمتد إلى مستوى نظرة المرأة إلى نفسها أيضا.

إضافة إلى الكسب المالي للعمل،من المهم أن نتنبه إلى الأهمية الإجتماعية التي يعطيها المجتمع للأنشطة الإقتصادية المختلفة للأفراد.إن لهذا التقييم الإجتماعي دور كبير في توجيه السلوك،وفي تكوين المكانة الإجتماعية للفرد،و في تحديد نظرة الفرد إلى نفسه و إلى عمله.(52)

وبسبب ترجيح الأمومة و الزواج على العمل،ينظر أرباب العمل خاصة في الصناعة إلى المرأة باعتبارها إستثمارا خاسرا لحتمية خروجها من سوق العمل عند الزواج،مما يؤدي إلى حرمانها من إكتساب المهارات و تلقي التدريب المستمر،ومن ثم تنخفض أجورها.هكذا ندخل في حلقة مفرغة تزيد من تهميش عملها المأجور،و تماشيا مع أيديولوجيا النوع يشكل توزيع العمل في نطاق الأسرة منطلقا لتوزيعه خارجها.

كما تُصنف بعض الأعمال على أنها صالحة للرجال،بينما تُصنف أعمال أخرى على أنها نسائية خاصة في القطاع الخاص التقليدي،وبعيدا عن الزراعة.وكثيرا ما يرتكز هذا التصنيف على تبريرات أيديولوجية مؤداها أن الرجل قوي و قادر على الأعمال الشاقة بينما المرأة ضعيفة وتحتاج إلى حماية،على الرغم من أن التكنولوجيا الحديثة قد حيدت القوى الجسمية إلى حد ما لصالح مهارات جسمية مكتسبة.وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى الأعمال التي يقوم بها الرجال نظرة إحترام وهيبة ينظر إلى المرأة نظرة متدنية،حتى عندما تؤدي المرأة العمل نفسه الذي يقوم به الرجل،بما يعني أن المكانة المتدنية للمرأة أيديولوجيا تنعكس على مجال العمل.

وقد لوحظ في دراسة الباحث غراز الطاهر تمركز العاملات في النشاطات ذات الإنتاج غير المباشر كقطاع الخدمات الإجتماعية الذي إرتفع من53.17%سنة1977 إلى 64.7% سنة 1982،ثم إلى 70.4% سنة 1989،أما عام 1990 فقد إنخفض إنخفاظا ضعيفا إذ أصبحت نسبته 67.5% مقارنة مع نسبة 1989،وهذا دليل على اهتمام المرأة وتوجهها لمهن أخرى لا تتوافق وطموحاتها.و لكن السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة النساء العاملات في الخدمات،وبالإضافة إلى إعتبارات إجتماعية وأسرية هو تخلّي العنصر الذكري عن تلك الأعمال،و ذلك لقلّة دخلها و روتينيتها.ففتحت الأبواب للعنصر الأنثوي بعد مضاعفة مراكز التكوين المهني للفتيات في هذا المجال.(53)

وعليه،وكنتيجة للتغيرات الكمية والكيفية التي عرفتها المرأة الجزائرية في الأدوارالمنسوبة إليها،وبحكم تطور و تغير توجهات وبنيات وتطلعات المجتمع أصبحت تعيش وضعية معقدة ومركبة يسودها تضارب في التوقعات

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

والمطالب،ونوع من الصراع بين أدوارها "التقليدية" و الحديثة،بين العادات و التقاليد والواقع التنموي،بين التنشئة واستقرارها والمتطلبات الإقتصادية والسياسية المخلة بكل استقرار.وحتى و إن حاولت تقّلد مناصب عليا فإنها تتعرض للكثير من التمييز.فقد توصلت الباحثة سامية مناصر إلى أنه و على الرغم من أن كلا من الدستور والقانون الجزائري قد كفل المساواة الكاملة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة،إلا أنه تغاضى على الممارسات التي تتعرض لها المرأة العاملة من تحرشات،ومساومات على شرفها،دون أن تجد مسندا لها في القانون ليدافع عن حقها تجاه هذه الممارسات،ومن جهة أخرى الممارسة الواقعية للقانون تؤكد عكس ذلك في بعض الأحيان.وقد تبين من خلال دراستها لوضعية أن أكبر مشكلة تواجهها المرأة الإطار عدم المساواة بين الجنسين في فرص التشغيل وكذا الإختلاف في توزيع المسؤوليات،والتي تقتصر عادة على الرجال.فرغم المستوى التعليمي العالي الذي تكتسبه،والذي يجعلها تشعر بالمساواة مع الرجل، و تنافسه في التنمية الإجتماعية و الإقتصادية،إلاّ أنها تشعر بعدم المساواة في مجال العمل.وقد كشفت الدراسة التي أجريت على 50 عاملة إطارا موزعة على قطاعات مختلفة و مهن مختلفة أن أغلبية الإطارات النسوية لا يشعرن بالمساواة مع الرجل في مجال العمل،و قد لا يكون التحيز ضدها ظاهرا بصورة واضحة إلاّ أنه يعبّر عن نفسه في بعض المواقف،حيث يبدو من خلال عدة مظاهر مثل عدم المساواة في الحصول على الترقية في شغل الوظائف العليا،و عدم المساواة في الحصول على مكافآت العمل،بالإضافة إلى عدم المساواة في الحصول على التدريبات و تحمل المسؤوليات.و قد أجمعت المبحوثات على أن تلك المظاهر تعتبر عنفا يمارس في حق المرأة الإطار.كما تبين من خلال الدراسة أن أغلبية الإطارات يتعرضن إلى التحرش المعنوي أكثر من غيره،وذلك من خلال المضايقات التي تتعرض لها المرأة الإطار أثناء أداء عملها من تحيز و عدم المساواة مع زميل العمل في تقلد المناصب وتحمل المسؤوليات من جهة،وعدم مشاركتها في اتخاذ القرارات رغم مكانتها في بعض الأحيان واحتقارها رغم ما تبذله من أعمال مقارنة بزميل العمل الذي ينظر إليها بنظرة التبعية و غير القادرة على تحمل المسؤوليات.(54)

فمن خلال هذا النموذج،إعتبر المفكر حليم بركات أنّ مكانة المرأة الدونية هي نتيجة مباشرة للنظام السائد،ونوعية البنى الإجتماعية،وطبيعة توزيع العمل،والمشاركة في عمليات الإنتاج.وأن مكانة المرأة تتغير بتغيير هذه الأوضاع هذا من جهة،ومن جهة أخرى تعتبر الثقافة من معتقدات دينية وأعراف قبلية عائلية أيضا نتيجة للنظام العام و البنى الإجتماعية،وتبرّر من جهة أخرى الواقع أوما تكسبه الشرعية الضرورية مقابل هذه الثقافة المسوغة السائدة.إذ أن هناك ثقافة مضادة–نتيجة للتناقضات القائمة–تعمل على تفويض شرعية النظام،أمّا على صعيد المتغيّرات المتداخلة،فتعتبر العوامل النفسية أيضا نتائج لمواقع الأفراد في البنى الإجتماعية،وأدوارهم في الإنتاج وتوزيع العمل،و تتأثّر كما تؤثّر مباشرة بالثقافة و مكانة المرأة.و مع أنّ التغيير الثقافي و النفسي الواعي مهمّ في سبيل تغيير مكانة المرأة،إلاّ أنّ ذلك لا يتمّ بشكل فعّال دون إحداث تغيير في النظام و البنى الإجتماعية و الإقتصادية.(55)

المراجع المعتمدة في الفصل السادس:

1–فاروق زكي يونس:الخدمة الإجتماعية والتغير الإجتماعي،القاهرة ،عالم الكتب، 1970،ص .232

2-محمّد أحمد الزغبي:التغيرالإجتماعي بين علم الإجتماع البرجوازي وعلم الإجتماع الإشتراكي،بيروت،دار الطليعة للطباعة و النشر،ط1979،2،ص.35.

3-علي سموك:إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية،مرجع سبق ذكره،ص181-182.

4- C.Camilleri,G.Vinconneau:Psycologie et culture ,concept et méthodes,Paris,ed Armand Colin ;1996.

5-فاطمة الخطيب،تغيير الوضع الإجتماعي للمرأة و أثره في تغيير دور الزوجة داخل الأسرة السعودية،مرجع سبق ذكره،ص.58.

6- عبد القادر عرابي:المرأة العربية بين التقليد و التجديد،مرجع سبق ذكره،ص.60.

7-فاطمة الخطيب،نفس المرجع،ص58.

8-F.Fannon :Sociologie d'une révolution algérienne; Paris,ED.Maspéro ;1960.
9-N.Toualbi :Religion,Rites et Mutations,Alger,ENAL ;1984.
10-S.R.Abadir :la femme arabe au maghreb et au machrek,fiction et réalités Alger ; ENAL 1990;p39.

11-نوال حمداش:الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه،دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي قسنطينة،رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم النفس العمل غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة قسنطينة2002،ص32.

12-Nefissa zerdoumi :enfant d'hier ; Paris,Ed maspéro,1970.

13-R.Toualbi:Les attitudes et les représentations du mariage chez la jeune fille algérienne, Alger ;ENAL;1984 ;p44.
14-J.Minces:La femme dans le monde arabe,Paris;Ed-Mazarine, 1980 p117-118.
15- F.Fannon ,ibid ;p98.

16-حفيظة شقير:دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة و الأسرة في المغرب العربي،تونس،المغرب والجزائر،في: المرأة و دورها في التنمية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1984ص193.

17- جريدة المجاهد الصادرة بتاريخ 6/5 مارس1967 .

18-نوال حمداش،نفس المرجع السابق ذكره،ص.36.

19-نفس المرجع السابق،ص32.

20-يمينة بن ثابت:الطالبة الثانوية في وهران بين التقليد و الحداثة،في المرأة الجزائرية،تحت إشراف عبد القادر جغلول ،بيروت،دار الحداثة،ط1983،1،ص.82.

21-S. Khodja :A,Comme algerienne,Alger,ENAL;1991,p95.

22-نادية بالرجب،فتيحة عقاب:وضعية المرأة في الجزائر،ملف صدر عن الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي،لجنة المرأة ، الجزائر،1995،ص59-.60.

23-نوال حمداش،نفس المرجع السابق ذكره،ص.38.

24-لعوبي يونس:تمدرس البنت في الوسط الريفي ببلدية العنصر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع غير منشورة،جامعة قسنطينة ،2004،ص16-.17

25-عبد العزيز راس مال:كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية،دراسة سوسيولوجية الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1993، ص.146

26-Adel faouzi :Femme et mariage,in :femmes et développement,Ed CRASC Oran,1995 ;71-72.

27-سامية حسن الساعاتي:الثقافة والشخصية،بحث في علم الإجتماع الثقافي،بيروت،دارالنهضة العربية 1981،ص280-.281

28-نوال حمداش،نفس المرجع،ص.39

29- جريدة *HORIZON* رقم 1730 ص .2

30-نوال حمداش،نفس المرجع ص37-.38

31-ناهد طوبيان وآخرون:نساء عربيات،أوجه التنوع والتغيير،القاهرة ،مجلس السكان،.1994

32-Houria benchbira :Femmes et lecture de la presse en algérie,in Femmes et développement édition C.R.A.S.C ;août 1995, p 57.

33-جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،مرجع سبق ذكره،ص82 -87.

34-حورية بن عياش:صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية:السن المستوى التعليمي،وصورة الذات.رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم النفس الصناعي،غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة قسنطينة،1994،ص5.

35-Office nationl des statistiques,1981,P44.

36-غراز الطاهر:خروج المرأة للعمل و تربية الأطفال،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علم إجتماع التنمية غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،1994،ص61-.62

37-نفس المرجع،ص62-63.

38-O.N.S:population et statistiques ,1989,p 230 .

39-نوال حمداش،نفس المرجع،ص 35 .

40-سامية مناصر:المرأة و العنف،المرأة الإطار نموذجا،مرجع سبق ذكره،ص 91 .

41-السيد عبد العاطي و آخرون:علم إجتماع الأسرة،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،سنة 2000، ص.325

42-نوال حمداش،نفس المرجع، ص.44

43-غراز الطاهر،نفس المرجع،1994،ص.98

44-B.Hamel :Situation de l'emploi et du chomage en algérie ; revue Collection Statistique ; n°48,Alger,1992 .

45-بن عويشة زبيدة:أثرعمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية،رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع التنمية،غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،1986، ص.188

46-المرأة العربية قاعدة بيانات إحصائية ،تقرير صادر عن الإسكوا و مركز المرأة العربية للتدريب و بحوث القاهرة،1994،ص13 .

47-غراز الطاهر،نفس المرجع،ص66-.67

48-نوال حمداش،نفس المرجع ص .48

49-نفس المرجع السابق ،ص.49

50-علي شلق وآخرون:دور المرأة في حركة الوحدة العربية،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1981،ص157.

51-ثريا التركي:القيم الإجتماعية و دور المرأة في التنمية،في المرأة والتنمية،الأفاق والتحديات،مركز دراسات و بحوث الدول النامية،جامعة القاهرة،1999،ص93-.94

52-هشام شرابي:النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي،ترجمة محمود شريح،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1992 ص41 .

53- ثريا التركي،نفس المرجع،ص102.

54-غراز الطاهر،نفس المرجع،ص .59

55-حليم بركات:النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة:في المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 34،ديسمبر1981،ص 56 -57.

56-علياء شكري و آخرون:الأسرة والطفولة،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية،1992،ص368 .

57-نفس المرجع السابق،ص 352–353.

58-عقاب نصيرة:التنشئة الإجتماعية و أثرها في السلوك و الممارسات الإجتماعية للفتيات،رسالة ماجستير في علم الإجتماع غير منشورة،جامعة الجزائر،1994،ص210-212.

الـــفـــصل الـــسابـــع

الـفصـل الـسابع:

إسقاطات عنفية على واقع أنثوي جزائري متغيّر

تمهيد

1-الوجه الأول للعنف:إستمرارية التملّك الأنثوي في ظل النظام الأبوي السائد

2 -الوجه الثاني للعنف:تمجيد فوقية الذكر وتكريس دونية الأنثى

3 -الوجه الثالث للعنف:الإستحسان الإجتماعي الثقافي للعنف

4-الوجه الرابع للعنف:نظام الزواج و تهميش الجسد الأنثوي

5- الوجه الخامس للعنف:الجسد الأنثوي والعنف الرجولي الرمزي الممأسس

6-الوجه السادس للعنف:الجسد الأنثوي و عنف الشوارع

7-الوجه السابع للعنف:التنميط الجنساني بين استمرارية التمييز و مأزقية التغيير

8- الوجه الثامن للعنف:التأويل الديني واستلاب المرأة الجزائرية

9-الوجه التاسع للعنف:زواج المتعة،السبي،و اغتصاب المرأة الجزائرية

10-إستمرارية تعنيف المرأة الجزائرية

--المراجع المعتمدة في الفصل

تمهيد:

إنه وحتى الأمس القريب كان الحديث عن العنف ضد المرأة بشكل عام،و لا يزال في حيّز الممنوع و المسكوت عنه،لم تكن قضايا الإعتداء على النساء بالضرب أو التشويه أو حتى القتل تهز ضمائر المجتمع.فالمرأة ملك خاص للرجل،وحياتها من الامور الخصوصية المسيّجة بمجموعة من الأعراف و التقاليد و الممنوعات التي تتيح تبرير العنف في أوجهه الكثيرة،فالبعض يرونه مبررا دينيا كونه يرتبط بمفهوم الطاعة لأولي الأمر،و البعض الآخر يرونه شرا لا بد منه لتقويم الإعوجاج الناتج عن فساد التقاليد بتأثير المعاصرة التي تخترق مجالات الحياة الاجتماعية.وفي مطلق الأحوال لا يزال العنف ضد المرأة بعيدا عن أن يشكّل قضية عند الكثيرين من فئات المجتمع.فهي ظاهرة عادية في ظل المنظومة التربوية السائدة في المجتمع من قيم و مبادئ و أعراف،تخترق العلاقات الإجتماعية،وتنعكس في خيارات التنشئة الإجتماعية،و في نظام التربية و التعليم،و قواعد الأخلاق،و الضبط و السلوك الإجتماعي.

و على الرغم من أن الدساتير العربية،و منها الدستور الجزائري بشكل خاص،لم تفرق بين الرجل و المرأة عندما نصت على أن جميع الأفراد في المجتمع يتمتعون بنفس الحقوق و الواجبات،و لم تميز بين الذكر و الأنثى،و على الرغم من أن المرأة قطعت شوطا واسعا في طريق العدالة و المساواة الإنسانية بينها و بين الرجل،و حققت العديد من الإنجازات في الحياة العامة،إلا أنها ما تزال تعاني تمييزا و عنفا واضطهادا.كما أن سنّ القوانين المنصفة والعادلة في الحياة العامة لم تقف عائقا أمام الموروث الإجتماعي المثقل بأفكار شابها التمييز،و مؤسّسة على سيادة الرجل و تبعية المرأة.(1)

فناذرا ما تأخذ الدراسات النفسية و الإجتماعية التغيّرات الإجتماعية،و تبحث في مظاهر العنف بارتباطه بطبيعة النفس البشرية،و بظروف التنشئة الإجتماعية،و بالمنظومات الثقافية السائدة،دون أن تولي إهتمامها بالتغيرات الأوسع التي يتعرض لها المجتمع،و العوامل المؤثرة في ثقافته و في منظومة العلاقات الإجتماعية السائدة فيه.إذ أن ما تقدّم طرحه أثبت أن التغيّر،ثم التغيير في أدوار المرأة و عصرنتها تحكمه جدلية من نوع خاص،تقليدية في الأساس،خطابها الجنسي تمييزي تقليدي عنفي،لا يزال يتّخذ طابع الإستمرارية للصورة الإجتماعية التقليدية للمرأة الجزائرية،صورة الشرف،العار،و أخيرا الخوف من الفضاء الخارجي الذي قد يشوّه محدّدات الهوية الإجتماعية للمرأة في ظل الأنا الكلي الراغب فيها.هذا يعني أن جميع أوجه العنف التي عاشتها المرأة في المجتمع التقليدي في اعتقادنا لا تزال مستمرة التواجد حتى وإن اختلفت أشكالها،أو قلّت حدّتها،و أن التغيير لم يساهم بتاتا في انعدام أوجه العنف التقليدية،بل على العكس تماما لقد أدّى خروجها من المترل إلى طرح أوجه عنفية جديدة مع استمرار التقليدية.

و لأن المجتمع الجزائري عرف أشكالا متعددة و متنوعة من العنف،إلاّ أن العشرية السوداء كانت من أكثر هذه الأشكال خطورة لاسيّما في بعدها الإنساني الأنثوي،فقد أثرت على المرأة و على وضعيتها بشكل عام،وأدّت إلى تواجد أشكال أخرى إرتبطت خصوصا بالبعد الإسلاموي الأصولي لذا فإن طرحها ضروري جدا في اعتقادنا لتبيان مدى معاناة المرأة منها.

و لعلّ هذه الضرورة أو الحتمية تعود بالدرجة الأولى في اعتقادنا إلى أن التحليل الإجتماعي للظواهر الإجتماعية بشكل عام،و لظواهر العنف بشكل خاص،يقتضي تناولها في سياق التغيرات التي يشهدها المجتمع المعني بالظاهرة،و في سياق التحولات الأوسع التي تشهدها المجتمعات الأخرى،و خاصة تلك التي تتواصل مع المجتمع العربي و منه المجتمع الجزائري بشكل مباشر.فإذا كان الإستقرار النسبي واحد من أبرز ما يميز الثقافة في المجتمع،فإن عوامل التغيّر تتسرب إليها عبر فترات زمنية تطول أو تقصر بحسب شدة العوامل المؤثرة فيها،و بحسب طبيعة التحديات التي يتعرض لها المجتمع. وفي ضوء هذا التصور فإن التحليل الإجتماعي لأشكال العنف،و صلته الوثيقة ببنية الثقافة،لاينفصل عن تحليل بنية المجتمع و التغيرات التي يشهدها في الآونة الأخيرة،وكذلك الحال التحديات الثقافية و الإجتماعية التي تجابهه في الظروف المعاصرة.(2)

يبدو العنف في المجتمع الجزائري واقعا معقّدا متعدد الأشكال يصعب تطويقه،و يملك من الإنتشار و الأذى أكثر مما يمكن تصديقه لأول وهلة،لأن النظام الزماني الذي ظهرت وفقه مختلف الممارسات العنفية هو أيضا نظام منطقي،و لأن هناك ازدواجية

في البناء القيمي للمجتمع الجزائري.فلقد تأرجحت أنساق القيم بين السلبية و الإستسلام و الخضوع من ناحية،و الإيجابية و التعدد و العنف من ناحية أخرى،و مردّ هذا أسباب تاريخية، ثقافية ، إقتصادية و اجتماعية.(3)

و لابد أيضا من تأكيد أهمية الجانب الإجتماعي الثقافي للظاهرة،و التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الإنتقال من وضعية تقليدية متميّزة بسيطرة بنى إجتماعية قائمة على روابط الإنتماء لمجموعات تضامنية محدودة في الزمان و المكان،تحدّد هويتها عوامل مثل القرابة و الدين و اللغة،في عزلة عن التفاعل مع المحيط،و مواجهة التحديات و الضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع و متجدد في تكوينه،و تعابيره و دلالاته القيمية و مرجعياته،و هي مظاهر لتخلف إجتماعي.(4)

إن البعد العنفي للتغيير الإجتماعي من جهة،و للأزمة التي يعرفها المجتمع الجزائري من جهة أخرى، كان له تأثير قوي على وضع المرأة.و لعل أشكال العنف التي تعيشها حاليا في وضع إجتماعي متناقض،لكن متغيّر أيضا لدرجة أننا قد نصفه بالمستمر للعنف التقليدي بأوجهه المختلفة،هي(أي الأشكال)التي سنحاول تقديمها-كتمهيد- للواقع المعطى لاحقا،و ذلك انطلاقا من جملة أفكار مطروحة إعتبرناها محاولة تنظيرية للفعل العنفي الذي تعيشه المرأة الجزائرية المعاصرة،و الذي نؤكد فيه على إستمرارية أوجه العنف التي مورست عليها في المجتمع الجزائري التقليدي رغم التغيّر الإجتماعي،ومن ثم التغيير الذي تعيشه و تتعايش معه.

1-الوجه الأول للعنف:إستمرارية التملّك الأنثوي في ظل النظام الأبوي السائد:

إن ما يميّز المجتمعات الحديثة في عصر قيام الدولة عن المجتمعات التقليدية هو التشديد على الولاء للمجتمع و الفرد في الحالة الأولى،مقابل التشديد في الحالة الثانية على أهمية الجماعات الوسطية على حساب المجتمع و الإنسان.و هذا في صلب تخلّف المجتمع العربي،إنه تخلّف غير مرئي و هنا خطورته الكبرى.و في هذا المجال إعتبر هشام شرابي أن التبعية تؤدي لا إلى الحداثة في العصر الحالي بل إلى قيام مجتمع "نيوبطريركي" ملقح بالحداثة،فتصبح عملية التغيير نتيجة للتأثر بالغرب نوعا من الحداثة المعكوسة،و يكون التغيير تغييرا مشوها لم يفشل في تحطيم أشكال النظام البطريركي و علاقاته الضمنية و حسب،بل أدى إلى نشوء نوع جديد من المجتمع و الثقافة.

إننا نعرف جيدا أن العلاقات داخل الأسرة و القبيلة تتصف بالتماسك،التآزر،المناصرة،التعاضد،و العصبية،ليس بسبب اعتماد أفرادها على بعض في مختلف حاجاتهم اليومية فحسب،بل أيضا لأنهم بذلك،كما يقول ابن خلدون:تشتد شوكتهم،و يخشى جانبهم،و تعظم رهبة العدو لهم.إنها عصبية تقوم على أواصر التوحد في مصير مشترك،فيتقاسم أفرادها الأفراح كما الأحزان،و المكاسب كما الخسائر،والكرامة كما الإذلال.و من هنا فإن أعضاء الأسرة أو القبيلة الواحدة يتوقعون الكثير بعضهم من بعض،و حين يأتي تصرف البعض دون مستوى التوقعات من الأقرباء،تكون خيبة الأمل الكبرى،فينشأ توتر في العلاقات قد يتطور إلى حدوث خلافات حادة بين الأقارب.

في هذا الإطار بالذات تكاد الأبحاث التي تناولت مسألة وضع المرأة العربية بشكل عام،و منها الجزائرية،أن تجمع،إنما من منطلقات متناقضة،على أنها تحتل موقعا دونيا في البنية الإجتماعية،القديمة منها و المعاصرة.أمّا في ما يتعلق بتفسير هذه الدونية،و مواقف الباحثين و الباحثات منها،فهناك عدة تيارات تتفاوت من حيث مدى المحافظة أو التحرر.و يتطور الفكر التسويغي إلى حدّ يصبح عنده هجوما على المرأة.

و أوضحت الناقدة خالدة سعيد أن المرأة العربية في المجتمع و الثقافة كائن بغيره لا بذاته،كما يُستدل من تحديد هويتها بكونها "زوجة فلان،أو بنت فلان،أو أم فلان،أو أخته"...هي أنثى الرجل،هي الأم،هي الزوجة،و هي باختصار تعرّف بالنسبة إلى الرجل،إذ ليس لها وجود مستقل عنه.إنها الكائن بغيره لا بذاته.و لأنها كائن بغيره فلا يمكنها،في إطار الأوضاع التقليدية،أن تعيش بذاتها..إنها المثال النموذجي للإغتراب.(5)

فالتغييرات التي دخلت على الهيكلة الأبوية للأسرة بقيت سطحية،و لم تمس مضمونها و جوهرها،فهي إن أثّرت على شكل الأسرة و دورها الإجتماعي و الثقافي، لم تؤثر على نوعية العلاقات داخلها.(6)

يعتقد شرابي أنه على الرغم من جميع مظاهر التحديث و التغيّرات النوعية في الهياكل الإجتماعية و الإقتصادية العامة،فإن النمط القرابي و السلطة الأبوية التي ترتكز على العائلة الممتدة ما يزالان النمط القرابي السائد.و إن التطورات التي حدثت ليست سوى نظاما أبويا حديث أو"أبوية مستحدثة"،و هو نظام يمتد إلى النظام السياسي الحديث الذي يستمد شرعيته من العائلة أو القرية أو المدينة.(7)

والحال أن مأزق العائلة،كما يقول *Horkheimer* في كتابه "السلطة والعائلة" هو نتيجة من نتائج العلاقة المتبادلة بين العائلة و المجتمع،لأن سلطة الأب مستمدة من سلطة المجتمع.و تستمر هذه السلطة بالإنتقال من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الإجتماعية الأبوية.و يقوم المجتمع بدوره بتجديد هذه السلطة بحيث لا يمكن الإستغناء عنها،مثلما لا يمكن الإستغناء عن العائلة.وبهذا تصبح العائلة الخلية الثقافية الأولى التي تنقل و تجدد النزعة الأبوية،و بالتالي تشكّل كل بنيات التسلّط الأخرى.(8)

وبإسقاط هذا الطرح على الواقع الأسري الجزائري فإن المفكر جاك بارك أكّد في طرحه أن حقل العلاقات الإجتماعية كانت تتكون في الجزائر من القبيلة و الفروع و العائلة،و مع انهيار القرابة الجماعية إرتفعت قيمة القرابة الفردية (القرابة الدموية المباشرة)،و أضحت العائلة الموسعة بؤرة تتجمع فيها القيم الإجتماعية التقليدية،و صارت من جراء ذلك منفذ المكوّنات الأخلاقية و الدينية في المجتمع،تلك المكونات التي أدت بالعائلة إلى القيام إلى حد ما بنفس المهام التي كانت منوطة بها في مرحلة ما قبل الإستعمار..ويضيف:"**إنه لأمر صحيح أن بعض الجوانب الرمزية في العائلة قد ترسخت أثناء الإستعمار،و من ثم فإن الممارسات الإجتماعية التي تخرق المعايير الدينية تكون موضع شجب صارم بحيث يتعرض الفرد إلى الطرد من العائلة،و بالتالي يصبح محروما من الحماية الإجتماعية والضمان الاقتصادي**".

هكذا تمّ تعزيز المعايير الإجتماعية السابقة لأنها سمحت سابقا بقيام توازن إجتماعي،و ليس رفض واع للحداثة.إذ يعتقد عدد كبير من الأفراد بأن المشاكل تطرأ و تحل بالفرد أو الجماعة لأنه لم يتم التقيّد بهذه المعايير.إن هذا النمط من التفكير يدل على أن كل مجتمع يعيش في وهم إرتدادي،إذ يقابل صعوبة الواقع اليومي بأسطورة الماضي المعاش بنوع من التوهم الجماعي.(9)

ما يدعو إلى تأكيد هذا الطرح أنه و رغم التحوّلات الإجتماعية التي طالت المجتمع في السنوات الأخيرة،فإن الأسرة الجزائرية تتميز ببنيتها التقليدية "البطريركية" حيث تشكّل السلطة الأبوية خاصية جوهرية.فالعلاقات بين أفراد الأسرة في هذا النمط تتّسم بالسيطرة الواضحة للرجل ليس كمركز حي للسلطة فحسب،بل كفكرة مهيمنة على تصوّرات الأفراد و ممارساتهم،و بذلك تشكّل كل محاولة للخروج من دائرة الهيمنة الذكورية تهديدا مباشرا،ليس لنمط علاقات السلطة السائدة فقط،بل تجسّد أيضا خطرا على رمز أساسي آخر هو"الذات العارفة" التي تدّعي إمتلاك الحقيقة" أو المعرفة النقية من كل تشويه أو أخطاء.

في مثل هذه الوضعية يُقصى الحوار والإقناع بالحجة ليحل محلهما الأمر و النهي،و وجوب الطاعة و الخضوع،و في سبيل المحافظة على هذا النمط من علاقات القوة و السلطة القائمة على مشروعية الإدعاء "باحتكار الحقيقة"،تلجأ القوى ذات المصلحة في بقاء البنى الإجتماعية التقليدية للإعتماد على نسق قيمي يمنح الأب (أو الرجل بشكل عام) مكانة رئيسية و موقعا متميّزا بفعل عدة عوامل منها الجنس،و السن،و الخبرة،و الدور الإقتصادي.ذلك ما يلزم أفراد الأسرة الآخرين بالطاعة و الخضوع و العمل وفق قواعد تؤكد شرعية علاقات السلطة القائمة،و تحافظ عليها،و تعمل على إعادة إنتاجها.

تؤدي النزعة القائمة على فكرة إحتكار السلطة و الحقيقة في العلاقات الأسرية إلى ظهور ردود أفعال سلبية عديدة تؤدي إلى وجود نموذج أساسي يتجسد في تكوين شخصيات ضعيفة لا تستطيع مواجهة الظروف الصعبة باعتبارها فاعلا إجتماعيا مستقلا و متحررا نسبيا.إذ تبقى مثل هذه الشخصيات في حالة دائمة من التبعية،و بحاجة مستمرة للحماية و الوصاية الخارجية سواء في تفكيرها أو ممارستها،حتى و إن كانت تلك الحماية من قبل سلطة متعسفة أو نظام إستبدادي.

في مثل هذا الوضع أصبحت المرأة الجزائرية و رغم كل التغيّرات التي عايشتها متخلّفة،خاضعة، مستعبدة،وقانعة بوضعيتها و قدرها و دونيتها،و في الوقت ذاته غير قادرة على تغييره.و بسبب الإنقسام و التناقض بين التسلط و الخضوع،و الضغوط النفسية التي تقع تحتها،تضطر إلى الخضوع تحت ضغط هذه العلاقات الأبوية،و يفقد بذلك المجتمع جزءا كبيرا من طاقته،،و

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

يؤدي خضوعها إلى إعادة إنتاج التسلط الأبوي في المجتمع.و لعل المرأة الجزائرية المتزوجة أحسن نموذج لذلك،فلا [illegible] مرتبطة إقتصاديا بالرجل فقد أصبح الزواج و العائلة متعادلين،وهو ما يجعلها مضطرة إلى الإنسجام مع نمط الحياة السائد للحصول على الزوج و الأطفال،وكذلك لحماية مؤسسة العائلة من التفكك و الإنهيار.إن مثل هذه التنازلات تُفقد المرأة بالتدريج قوتها على التحمل،وكذلك إستقلاليتها، لتتعود بالتالي على نمط الحياة التقليدي العصري السائد.(10)

ترى إحدى الباحثات العربيات أن كلّ المظاهر العنفية التي تمارس على المرأة العربية،و منها الجزائرية،في نظر الرجل حق،فهو رب العائلة،مالك زوجته و إبنته و أخته،مما يعطيه حق الإستبداد والتحكّم بها وبحياتها،فإن لم يستطع ذلك بالحسنى لجأ إلى العنف.كما أنّ المجتمع قائم على السيطرة و الإستبداد،فعاداته و تقاليده التي تتحكّم في سلوك الأفراد و الجماعات لها في بعض الأحيان تأثير سلبي عليهم.(11)

ولعل أبشع أشكال العنف الناتجة عن هذه الوضعية الدونية و عن التملك الأنثوي"العنف الجنسي" و بالأخص زنى المحارم المحرّم دينيا و اجتماعيا،و الذي لا يفصح عنه إلاّ حين لا يبقى بإمكان الضحية أن تتحمّله،أو حين يكتشفه أحد أفراد العائلة،كأن يغتصب الأب إبنته،أو الأخ أخته، أو العم إبنة أخته،أو الرجل إبنة زوجته من زواج سابق.و مما لا شك فيه أنه لا يصل إلى الصحف أو رجال القانون أو الدين إلاّ جزء ضئيل جدا مما يحدث في الواقع،فكثيرا ما تمنع المعتقدات و العادات والتقاليد طرح مثل هذه الظواهر،وحتى حين تطرح ينحى باللائمة على المرأة أو الفتاة إذ تتهم بالإغراء،أو عدم المقاومة الكافية،و غير ذلك من الإتهامات التي يكبّلها المجتمع الأبوي المتسلط.

و ليس بأقل فضاعة منه أن يجبر الرجل المرأة على البغاء،حتى و إن كانت زوجته أو إبنته،و أكثر ما يحدث ذلك في المجتمعات الفقيرة،فهي تعاني من مكانتها الأكثر دونية،و من جهلها وسوء معيشتها الإقتصادية والإجتماعية،ومن ثم تجبر من قبل زوجها أو والدها أو حتى أخوها على ممارسة البغاء للمساهمة في الجانب المادي للأسرة،دونما إهتمام بالشرف،ما دام في نظره المرأة ملكا له،فله الحقّ في أن يستخدمها في كل شيء.(12)

2-الوجه الثاني للعنف:تمجيد فوقية الذكر وتكريس دونية الأنثى:

بالرغم من كل التغيّرات التي طرأت على الأسرة و أثّرت على شكلها،دورها،ووظائفها الإجتماعية و الثقافية،إلاّ أن العلاقات القائمة داخلها ما تزال قائمة على القوة،و لم تستطع هذه التغيّرات أن تؤدي إلى تحول نوعي في وضع الأسرة،و نمط العلاقات داخلها،وظل وضع المرأة متدنيا يشير إلى تبعيتها و خضوعها للرجل.فقد بقيت هذه العلاقات محكومة ببقايا من علاقات العبودية التي نشأت تاريخيا في ظل سيادة النظام الأبوي،هذا النظام الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل و فرض على المرأة و الأبناء الخضوع له بالقوة.فكونهم إمتداد طبيعي لملكيته يحق له أن يتصرف معهم كيفما شاء،مكرّسا لديهم الشعور بالتسامح تجاه بعض أفعاله غير المقبولة باعتبارها سلوكا طبيعيا.

و رغم أن فرص التعليم و العمل بالنسبة للفتاة الجزائرية قد أصبحت أكثر شيوعا،فهي في اعتقادنا لا تهدف في غالب الأحيان لأكثر من تحسين فرصها في الزواج و رعاية الزوج و تربية الأبناء.فهي تُعدّ منذ طفولتها لهذا الدور،و تُشجّع على إبراز أنوثتها،و تعيش في الوقت نفسه حالة قمع و استلاب نفسي و جسدي في ظل أسرة الأب و من ثم أسرة الزوج.

يحصل ذلك ضمن قوانين صارمة في ظل التحريم العرفي و القهر الإجتماعي أين يكون للرجل أبا أو أخا أو زوجا أو إبنا الحق بالتحكم بحريتها و حركتها و كيانها حفاظا على شرف العائلة،كونه يُنظر لها كأداة للجنس و المتعة و الإنجاب،رغم أن المعاملة المهينة للفتيات،وتفضيل الذكور عليهن، و تدجينهن على القبول بهذا الواقع يترك آثارا جد سيئة على تكوينهن النفسي،و بالتالي على مستقبلهن و على ذريتهن من بعد.و هذه الظاهرة أكثر بروزا عند الشرائح الإجتماعية الأكثر فقرا و الأقل مكانة،ما يجعلها أقل حماية قانونية و اجتماعية،و أكثر تأثّرا بالثقافة السائدة.(13)

وقد يدعّم ذلك أيضا الإيديولوجية الرسمية التي لا يمكن إلاّ أن تكون على صورة منظومة القيم السائدة في المجتمع،و الذي تنبثق عنه من خلال ما تعكسه وسائل الإعلام التي تهدف لخدمة أغراضها و يكون هذا بتزييف الوعي،و تعميق فكرة دونية المرأة

بالتركيز على دورها كأم متفانية، و زوجة خاضعة،و أنثى،و موضوع تشيُّء و جنس و إثارة في خدمة الكوت الرجالي.(14)

لقد قدّم لنا أصحاب "نظرية الإرتباط بين الدور و النوع" *sex- rôle theory* طرحا هاما في هذا الإطار،أكّدوا فيه على أنّ التنشئة الإجتماعية التقليدية تُصوّر أنّه من المستساغ أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف،و تؤكد هذه النظرية أيضا على أن المجتمع ينظر إلى الفتى بأنه القوي الذي يجب أن تكون له السيطرة طيلة الوقت،و أنه المسؤول عن إعالة أفراد أسرته،و عن السعي وراء الرزق.أما الفتيات فإنّهن مطالبات بأن يكنّ سلبيات وخاضعات للرجال، و تقع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الحياة الزوجية،و القيام بالأعمال المنزلية،و النهوض بمسؤوليات رعاية الصغار.و هكذا تقدم هذه النظرية تفسيرا مبسّطا لسوء معاملة الرجل للمرأة،إذ يتضح ذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها الرجال و النساء،و التي تضع الرجل في وضع أفضل من المرأة،و تسمح له بإساءة معاملتها.لذلك فإنّ الحيلولة دون إساءة معاملة المرأة وخاصة المتزوّجة تتطلّب إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال و النساء في المجتمع،و إعادة تشكيل عملية التنشئة الإجتماعية التي عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار،هذا من جهة،من جهة أخرى يجب إعادة صياغة المتغيّرات الثقافية التي تعزّز اللّجوء إلى العنف،و استخدامه بين الأفراد و بين الشرائح المختلفة للمجتمع (خاصة المجتمع الأبوي)،على أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات،ممّا يعني لجوء الرجل إلى استخدام العنف في كلّ المشكلات العائلية وخاصة مع المرأة.(15)

إن ممارسة العنف ضدّ المرأة بهذا المعنى الإجتماعي الرمزي تجد أساسها في النظام الرمزي الذي تستند عليه،فسواء تعلق الأمر بالأساطير المؤسسة،أو بالأعراف الإجتماعية،أو بالترسانة القانونية،أو غير ذلك،ففي كل الحالات نجد أن هناك سندا يشرعنها.فبمبرر أسبقية الوجود الرمزي،و التفوق و الكمال،تتم شرعنة كل الممارسات العنيفة التي يقوم بها الرجال ضد النساء من خلال مجموعة أسس رمزية يقوم عليها هذا العنف.إذ يوضح الخطاب الأسطوري أن المرأة تفيد المغايرة أو الإختلاف المطلق مع الرجل،إختلاف في الخصائص الجسدية،و في الوظائف الإجتماعية الموكولة لهما،و اختلاف في السمات المتعلقة بالطبع،فالرجل إذا كان ذكرا بما تعنيه الكلمة من حمولة ثقافية، المرأة أنثى تتوحد معه من حيث الطبيعة عبر الجنس،و هي عنصر مضاد يضع حدا لعواطفه،و يكبح طموحاته،كما أنها تعني النساء بصيغة الجمع أي أنها منسي و لا يمكن أن ترد الجميل،و هي أيضا "ولية" مرتبطة بمرارة الطعم،و بحاجة دائمة إلى من يقوم بأمرها،و هي حسب التمثّلات الإجتماعية الكذب و الخيانة و النقص و الخطيئة،و الخطأ الذي ارتكبته حواء في الجنة،و الذي كانت نتيجته طردها و آدم منها،و من ثم لم يشملها الله بمغفرته،و هو أول من خلق،و لمّا قذف بهما على الأرض بعد خطيئتهما،كانت المرأة هي التي تبحث عن الرجل ليلا نهارا،مما يبرر تبعيتها له و ارتباطها به. على هذا الأساس الأسطوري يتم الإقرار بتفوق أبدي للرجل على المرأة،و تتم شرعنة كل السلوكات العنيفة ضدها.

إضافة إلى هذا السند الأسطوري الرمزي السائد في المخيال الجماعي،فإن الخطاب الإجتماعي بما يتضمنه من أعراف و قيم العرض و الشرف تبرر بدورها ممارسة العنف ضد المرأة،إذ تُقرّ بتفوق الرجل،وتجعل المرأة موضوع العرض العائلي،و هي التي يمكن أن تجلب العار،و كل التهديدات الخارجية لأنها غير قادرة على الإمتثال لتعاليم الدين الإسلامي،على عكس الرجل القادر على أداء الواجبات الدينية على الوجه المطلوب،و لا يمكنها أن تؤم الناس وقت الصلاة،و لا أن تصلي الدهر كله،و لا أن تصوم أيام رمضان لأنها معرضة لدم الحيض و النفاس و أيضا للخطيئة،فهي ناقصة عقل و دين،جاهلة و غير متدينة..

هذه النظرة الدونية في بعدها الرمزي تظهر أيضا على مستوى تمثُّل المجتمع لدرجة إمتثالها للقيم التقليدية،فهي في نظر الرجل معرضة بالطبع إلى الخطأ،و أنها رمز الخطيئة و الخيانة و الغدر،إذ أنها تتميز بالإبهام و الغموض،لا يعكس ظاهرها باطنها لأنها قادرة على إخفاء ما تبطن،فقد يكون ظاهرها جميلا و جذابا،لكن لا يمكن لأي أحد أن يعرف ما تكنه و ما تبطنه في داخلها،لذا فإنها تشكل قارّة ممنوعة تخيف الرجل و تهدده.(16)

3-الوجه الثالث للعنف:الإستحسان الإجتماعي الثقافي للعنف :

يُعدّ الموروث الشعبي أحد الروافد المهمة في تحديد بنية الثقافة السائدة في المجتمع،إذ يكشف لنا عن نفسية و خصائص الشعوب،و يساعد على فهم الحالة الإجتماعية و السياسية و الإقتصادية لها،كما يُعتبر أداة ضبط و دستور للحكم على سلوك و معايير الغير،و يعتبره البعض قاعدة أساسية يرتكزون عليها في اتخاذ القرارات و الحكم على المواقف،ولعل ما يجسد هذا الموروث جملة سلوكات تحمل في مضمونها الكثير من العنف ضد المرأة.

إن الثقافة الشعبية التقليدية غالبا ما تطرح قضية المرأة من منطلق الدونية و الفوقية،هذه العملية الترتيبية التي تبدأ منذ لحظة الولادة تعكس صورة مشوهة عن الأنثى من جهة،و تبرز من جهة أخرى مستوى محدودا من التفكير الاجتماعي لدى أفراد المجتمع،فالمتأمل في الممارسات و السلوكات التي تصدر من أفراد الأسرة عند استقبال ولادة الذكر و الأنثى يتبيّن أنها إنعكاس لإطار ثقافي يميّز بين الجنسين،و يعكس هذا الموروث الشعبي.

إنّ من الأشكال العنيفة الأخرى التي تمارس ضد المرأة في الفضاء الأسري في المجتمع الجزائري التفرقة في التنشئة بين الذكور و الإناث منذ الولادة،يبدأ هذا الشكل من العنف عندما ترفض الأسرة إنجاب مولود أنثى،إذ يعم الفرح و السرور حين يكون المولود ذكرا،في حين يعم الحزن و الأسى الأسرة عند إنجاب الإناث،و تنعكس الحالة على الأم،فمن تنجب الذكر لها الإحترام و التقدير،و من تنجب الأنثى لها الويل أو الحصرة..(17)

هذا يعني أن الثقافة الشعبية السائدة تميل أكثر إلى العنصر الذكري،و يعود السبب إلى أن إنجاب الإناث لا تزال همٌّ و تعب و شقاء لكثير من الأسر الجزائرية،في حين أن إنجاب الذكر تقوية لصفوفها،فالمولود الذكر يولد بفرحة،و يختن بفرحة،و يتزوج بفرحة،و هو زيادة في صف القوة التي تحمي العائلة،و زيادة في رصيد اليد العاملة،و هو الذي يضمن حياة العائلة واستمرار إسمها، و هو الذي يعود إليه الميراث و الملك،على العكس من ذلك فإن ولادة البنت في نفس البيئة أو العائلة التي ولد فيها الذكر قد تستقبلها بحزن،و لا تعترف بذاتها،و لا تحبها،و لا تعتبر وجودها إيجابيا.

إن إنجاب الأبناء الذكور يُعزز مكانة المرأة عند زوجها،و يعزز مكانة الرجل في المجتمع،وقد تتعرض المرأة التي تنجب إناثا للطلاق،أو لأن يتزوج زوجها من إمرأة أخرى،أو لأن تهجر هي و بناتها.و تستمر هذه التفرقة دون أن تنظر لها الأسرة و المجتمع على أنها سلوكات عنيفة،تبدأ بالإعجاب المستمر بالذكر و تشجيعه على كل السلوكات التي يقوم بها،في مقابل ذلك تجبر البنت على خدمة شقيقها الذكر،و إذا رفضت ذلك تعاقب.و يُنظر عادة لهذا النوع من التنشئة على أنه ضرورة أخلاقية يلزم ممارستها مع الأنثى حماية لها و تدعيما لمستقبلها طالما أن إعدادها لأن تكون زوجة و أمّا هو الهدف النهائي لمستقبل الفتاة.(18)

أما على صعيد علاقات الجنسين،فقد كان التقدم في العديد من معالمه لصالح الرجل الذي فُتحت أمامه إمكانات جديدة،وحصل على حريات لم يُسمح بها للنساء،مما كرّس سيطرته على الأصعدة الإقتصادية ،الإجتماعية الثقافية ، القانونية،والسياسية.في هذا الوضع لم تحظ المرأة بقدر كاف من التعليم و العمل في جميع المجالات لتحقيق ذاتها،و لتغيير موازين القوى بشكل أكثر تكافؤا.مما زاد من التفرقة في المستوى بين الزوجين و بين أفراد العائلة،و من التوتر في العلاقات التي يحكمها منطق القوة و السيطرة و الإستغلال التي يكرّسها العرف و التأويل الديني و الثقافة و القانون.

لقد غذت العدوانية،الفحولة،التسلط،و القوة البدنية سمات بارزة تغرس جذورها في الثقافة السائدة و التراث الشعبي،و الدين،و القوانين،ضمن علاقة جدلية بين العنف السياسي و المجتمعي والأسري و إعادة إنتاجه و توزيعه تبع موازين القوى،مما عمّق عند المرأة حالة الشعور بالدونية و الإغتراب على جميع الأصعدة،و خلق أجواء محمومة من الكبت و العنف و العنف المضاد.(19)

يذهب العديد من الباحثين أن ثقافة العنف لم تعد تسمح و تشجع على العنف فقط و لكنها تستحسنه و تكافؤه،فالملاحظ أن العنف الذي يلقى الإستحسان هنا هو عنف الرجال،لأنه من المتوقع أن تكون النساء غير عنيفات،فالمجتمع يحترم و يقدر العنف عند الرجال فقط،أو هو على الأقل ينظر إلى عنف الرجال على أنه أمر طبيعي.(20)

إن الرجولة يتم تحديدها من خلال مفاهيم القوة و التحكم و العدوان،و بالتالي فإن الرجل الحقيقي في ضوء هذه المفاهيم هو الذي ينال ما يريد،وقتما يريد،وكيفما يريد خاصة مع زوجته. ففي دراسة سابقة هدفت إلى إلقاء الضوء على أشكال العنف

كافة التي تتعرض لها المرأة في بعض المجتمعات العربية،وجد الباحثون أنه عند الوقوف أمام الدراسات المقدمة لتحديد معنى للعنف أكثر شمولا،آخذين بعين الإعتبار المعنى التاريخي لمفهوم هذه الظاهرة في مجتمعاتنا نجد أشكال العنف الممارسة ضد المرأة،و التي تنفذ ضدها على نحو مباشر كالضرب و الإغتصاب و ما إلى ذلك ليست هي الخطر الحقيقي الذي يهددها لأن هذه الأشكال من العنف يمكن وضع ضوابط لها من خلال المؤسسات الرسمية و الأهلية و التشريعية،إنما الخطر يكمن داخل بنيان المجتمع من مفاهيم ثقافية و إجتماعية و تشريعية معمول بها،حيث تُقدّم الثقافة السائدة في المجتمع نوعا من–الوعي الزائف للمرأة بذاتها وبذات الآخر– و هو الرجل،هذا الأخير (أي الوعي الزائف) يجعلها تتقبل كثيرا من مظاهر العنف الممارس ضدها على اعتبار أنها تصرفات طبيعية،و منها التفرقة بين الجنسين.فأشكال العنف التي لا تدركها المرأة،و التي تُبقي على مكانتها الهامشية في المجتمع و على تبعيتها للرجل هي ما ينبغي معالجته و الوقوف عنده طويلا،ذلك أن ثقافة المرأة و وعيها بذاتها هي جزء من ثقافة المجتمع و وعيه بأفراده.

و قد عبّرت كثيرا من الدراسات عن أنواع الثقافة الزائفة التي تقدم للمرأة،و التي تساهم في دونيتها و بالتالي تعكس هذا الإستحسان لعل أهمها التفرقة في التنشئة بين الذكور و الإناث،و التي تبدأ منذ لحظة الولادة.و قد أشارت إلى أن التفرقة في التنشئة تشمل–ضمن ما تشمله– العناية الصحية و الغذائية بالطفل،إذ أن عدد وفيات الإناث في السنة الأولى بعد الولادة أكثر من عدد وفيات الذكور و تشمل هذه التفرقة توزيع الأدوار داخل الأسرة،و التفرقة في منح الحريات الشخصية،ثم التفرقة في فرص التعليم،و عدم إعطاء الفتاة فرصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها،و أخيرا الزواج الإجباري أو المبكر.(21)

هذه النظرة يؤكّدها لنا أصحاب نظرية ثقافة العنف عند تفسيرهم لظاهرة العنف الممارس على المرأة من قبل الرجل،(الزوج أو الأخ)،و التي تكمن في شيوع ثقافة العنف و قبولها في المجتمع،إذ يقرّ هذا الأخير اللّجوء إلى العنف باعتباره وسيلة لحلّ الخلافات،أو حسم الصراعات على المستوى المحلّي،أو القومي أو حتى العالمي.و قد يلجأ البعض إلى استخدام العنف لغرض إمتثال الآخرين لرغباته.وطبقا لهذه النظرية فإنّ تقبّل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفي الشرعية على إستخدام العنف في الحياة الأسرية،و يدعّم اللّجوء إليه باعتباره وسيلة مشروعة في المجتمع لحلّ المشكلات الأسرية،إضافة إلى تأثّر الفرد بثقافة العنف السائد بين زملائه في العمل،أو بين أفراد أسرة التوجيه التي نشأ فيها،أو بالعنف الذي يراه إعلاميا،مما يعني وجود حدّ أدنى من الإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد إستخدام الرجل للعنف.(22)

4-الوجه الرابع للعنف:نظام الزواج و تهميش الجسد الأنثوي :

وصف أحد الباحثين العرب المجتمع الأبوي بقوله:"يبدو هذا المجتمع وكأنه إقطاعية رجالية،يقف على رأسها الأب،يليه الرجال،فالنساء،فهنّ دون الرجال منزلة و مكانة،ولا شأن لهنّ بالحياة العامة. و إن التسلّط الإيديولوجي أبرز خصائص الأسرة الأبوية،لا تسلّط الرجال على النساء فقط،بل التسلّط بكلّ معنى الكلمة،فهو يصبح ظاهرة عامة في الأسرة.يتجلى هذا الشكل من العنف في حجب المرأة عن الحياة العامة،فالأب يتحكم في مصيرها،في دراستها،في زواجها،في منعها من الخروج من البيت،حرمانها من مواصلة الدراسة،وفي الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها.(23)

فلا مفر للمرأة أن تقطع بقية حياتها كما بدأت،فهي إذ تخرج من بيت أبيها المجبر تنتقل إلى بيت زوجها المالك لعصمتها المكتسبة بالمهر الذي دفعه،و ما دام يطعمها و يكسوها و يسكنها فلاحق لها في الكلام،ممّا سيزيد من تقليديتها،و من تمسكها الشديد بالقيم العائلية.و تبقى العائلة الملجأ الأمين للمرأة قبل زواجها،و حتى بعد الزواج فإن العائلة تقدم لها الحماية المادية و المعنوية.فلا ترى الأسرة الأبوية في المرأة إنسانا،بقدر ما ترى فيها شخصا قاصرا و معتمدا على الرعاية مدى الحياة، مما يؤدي إلى ضعف شخصيتها و استقلالها و تفكيرها من جهة،و يولد الإتّكالية و الخضوع مدى الحياة من جهة أخرى.فبدلا من أن يصبح الوعي و الثقافة حارسين عليها،تبقى تحت الرقابة الأبوية.(24)

ولعل من أشكال العنف الأسري الذي يمارس ضد المرأة الجزائرية،و الذي يعتبر ظاهرة مقبولة و حتى مستحبة،و بخاصة في الأرياف و البادية الزواج مبكرا.إن هذا الشكل من العنف الأسري الموجه ضد المرأة في مجتمعنا ينشأ مع بداية حياتها،فالرجل

يلعب دورا أساسيا في ممارسة الفتاة لحقها في التعليم و العمل،و في الإنفتاح على العالم الخارجي،و يستمر ذلك ليمتّد من خلال سلطة الوالد أو الولي في تزويجها دون موافقتها أو أخذ رأيها،و الأخطر من ذلك تزويجها في سن مبكر، و قبل أن تعي مسؤولياتها وفقا للأعراف والعادات و التقاليد المجتمعية،و في أحيان كثيرة في غياب تشريع يحدّد الحد الإطار القانوني لهذه العملية الزواجية التي لا تزال تتم في الكثير من المناطق بمجرد قراءة الفاتحة.و عندما تخرج الفتاة من سلطة الأب فإنها تدخل في سلطة الزوج الذي له عليها حق الطاعة،و يكون واجب عليها القرار في المترل و عدم الخروج منه إلاّ بإذنه،و يمتد حقه في منعها من مواصلة التعليم و العمل.و تكون كل تلك الحقوق للزوج كونه رجل فقط بعيدا عن أية مفاهيم حقوقية،و يترتب على هذا الحق و ذلك الواجب نتائج تشكّل حالة غير متوازنة في العلاقة بين الطرفين،و تؤكد تسلط طرف و خضوع آخر،و تجعل حياة المرأة مرهونة بفكر الرجل و رأيه في دورها و إنسانيتها،و مدى تقبّله لعملها أو تعليمها،و إقناعه بالمبادئ الإنسانية.فالثقافة المجتمعية تحذّر الفتاة من عدم الزواج،و تدفعها لاختيار زوج لها بغض النظر عن مضمونه و صفاته خوفا من ضياع الشرف،و حفاظا على النظام الأخلاقي في الحياة العامة.

إن الزواج المبكر يحرم الفتاة من فرص التعليم،و يساهم في زيادة عدد مرات الإنجاب،و يعرض الأم و الأطفال للأمراض المختلفة،كما أن نسبة الطلاق في السنوات الأولى من الزواج للفتيات الصغيرات السن مرتفعة غالبا،بل و يضاف لها الضرب الذي ينتشر كثيرا عند هذه الفئة من طرف الأزواج.

إن قراءة قانونية إجتماعية لحقوق المرأة الجزائرية عند الزواج تدعّم ما سبق طرحه،فقانون الأسرة يفرض مثلا الموافقة الزوجية بصفتها عنصرا مؤسسا لتكوين الرابطة الزواجية،و هذا ما يتجلى في محتواه،و الذي يؤكد فيه على أن يتم عقد الزواج برضا الزوجين،و بولي الزوجة و شاهدين و صداق.تنجم الموافقة عن طلب أحد الطرفين،عن موافقة الآخر،بتعبير صريح،دال عن زواج شرعي،غير أن قراءة هذه المواد القانونية لا تعني فعليا تطبيقها،لأن الموافقة من جانب المرأة ليست دائما مطلقة،فإذا تعلق الأمر بالرجل فالموافقة مباشرة،أما بالنسبة للمرأة فيفترض نقلها من طرف الولي الذي يُبرّر بحماية المرأة من الوقوع ضحية لمكر الرجل باعتبارها عاجزا أو قاصرا،ممّا يضعف تطبيق فردية قرار المرأة و إرادتها،و قد يعني أيضا إلزامية تطبيق النظرة الأبوية في بعدها القانوني الذي يتجسّد في مبدأ الوصاية و الجبر الذي توضع المرأة تحته،و التي يعتبرها المشرعون وجها من وجوه العناية المعطاة من الشريعة الإسلامية لحماية العاجزين (ومنهم المرأة) الناتجة عن إحدى أسباب ضياع أو نقص القدرة، أو عناية الزوج بزوجته طالما أنها بقيت موثوقة بالروابط الزوجية.

أما الوجه الآخر لهذا الشكل من العنف الموجه ضد المرأة فيتمثل بالخصوص في أن تحديد سن الزواج بالنسبة إلى المرأة يجعلها أمام واقع معقّد،و يجبرها في أغلب الأحيان على المفاضلة بين متطلبات العصر كالتعليم و العمل و الإندماج في المجتمع و الحياة العامة،و بين مراعاة الحدود المتعارف عليها للزواج،و التي ترتبط بالقيم و التقاليد أكثر مما ترتبط بالقوانين الشرعية و الوضعية، لأن هذه القيم و التقاليد تنتقل من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة الإجتماعية و الثقافية السائدة،إضافة إلى التأطير الأيديولوجي لها،و هو ما يؤدي إلى تكريس تدني وضع المرأة و مكانتها، و تطبيعها إجتماعيا و ثقافيا،و بالتالي رفع مكانة الرجل و سيطرته عليها.

تظهر آثار هذه السيطرة و نتائجها بوضوح في عدم المساواة بين الرجل و المرأة النابعة من أساس إجتماعي ثقافي،و بخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المقنّنة عند المرأة و المتحرّرة نسبيا عند الرجل.(25)

بعد أن تصبح الزوجة أماّ تعمل كلّ ما في وسعها على نجاح حياتها الزوجية و العائلية،و ذلك عن طريق مساعدة الأب في تحقيق أهم الأهداف المراد إنجازها،و التي تجسّدها ظاهرة الطاعة والخضوع التام لأوامر الزوج.و في هذا المجال يتّضح جليا ضعف التعاون بين الزوجين فيما يخص الأشغال المترلية،فاتجاه التخصّص في القيام بالمسؤوليات و الوظائف المختلفة هو الطابع الغالب،الشيء الذي يبيّن تمايز في الأدوار التي توكل إلى كل منهما،فللأب وظائف واختصاصات تختلف عن تلك التي توكل للأم.و يعني هذا أنّ العمل مقسّم و بصورة واضحة بين ممثّلي الجنسين في كل من عالم المترل و عالم العمل خارج المترل.فكلّ

زوج له وظيفته الخاصة به و المناسبة لجنسه،ضف إلى ذلك أنّ الزوجة التي تعيش مع أم زوجها تكون وضعيتها الخضوع لتلك الأم وإلاّ الطلاق مصيرها.و في هذه الوضعية فإنها تعمل على تجنّب الطلاق بأيّ وسيلة خصوصا في مرحلة ما قبل الإنجاب أين تهدّد به باستمرار إذا لم تخضع لأوامر الزوج أو الحماة،فهي في هذه البيئة لا تصبح إمرأة إلاّ بعد الإنجاب.

5-الوجه الخامس للعنف:الجسد الأنثوي والعنف الرجولي الرمزي الممأسس:

إن التغيرات التي عرفتها وضعية المرأة الجزائرية تجعلنا نتساءل عن مدى التغيير الذي طرأ على الخطاب الجنسي التقليدي الأبوي المذكور والمُحلل سابقا،وهل وضعها الحالي أدى إلى إحداث نوع من التغيير و لو نسبيا في طرحه،لاسيّما بعد تعليمها و خروجها إلى العمل،أم أنّه احتفظ بنفس مكوناته العرفية التقليدية العنيفة في الكثير من أبعادها؟؟؟

هي مجموع أسئلة نعتقد أن الإنطلاقة في الإجابة عليها ستكون سلبا لأن إشكالية الجنس لا تزال تكتسي أهمية خاصة في المجتمع الجزائري مثلما هو ملاحظ جماعيا،فهو موضوع مقدس يرتبط بالعرض و الشرف،وكل مقدس فيه مباحات و محرّمات.و المحرّمات فيه عديدة ترتبط بالدرجة الأولى بالمرأة،و لذلك دُعيت المرأة بال"الحرمة"،أي إمرأة لرجل واحد،و محرّمة على الآخرين لكونها جسدا تابعا،و منها جاءت كلمة الحريم و التي أكد فيها الباحث العربي إبراهيم حيدري أنها تعني الجنس المؤنث الآخر.و في هذه الكلمة إشعار بضعفها واستضعافها.(26)

ففي المجتمع الجزائري لا يزال للبعد الرمزي المتجسّد في الإلتزام بالطقوس أهمية كبيرة،فهو يطبع أفراد المجتمع بطابع موحد،و يشكل أساس علاقة الذات الجزائرية بالمعطى الإجتماعي الواقعي،و التي (أي الذات) تتلقّى المعرفة عن طريق الطقوس بأساليب سرية يكتنفها الغموض،و بهالة سحرية جذابة توحّد معارف الجماعة مثلما لاحظت *Dujardin*،و التي أكّدت في دراستها لنظام الزواج في العائلة الجزائرية أن العذرية جدّ مثمّنة في جميع الميادين:الإجتماعية،الثقافية،و الدينية،و بالأخص في الميدان الإجتماعي ما دامت عذرية الفتيات الشابات الملاحظة و المصرّح بها أثناء الزواج هي شغل و عرض كل العائلة،ثم ثقافيا و إيديولوجيا وحتى دينيا ما دامت نفس هذه العذرية تأخذ قيمة تميُّز ترقى بهؤلاء الفتيات إلى الطهارة النموذجية.(27)

إن القيمة المعطاة للبكارة تستجيب للأخلاق الجنسية الإسلامية التي تقوم على العفاف في مجتمع يعطي الأهمية للجسد الأنثوي غير المغتصب،إنها تستجيب لمفهوم الأسبقية في الإمتلاك الفيزيقي لهذا الجسد،لكن إلى أي حد ما زالت البكارة تتمتع بهذه القدسية و هذه القيمة في وقتنا الحالي و في ظل التغيّر و التغيير الإجتماعي الذي تعيشه المرأة الجزائرية..؟وهل مازال الأفراد يولونها نفس الأهمية؟و ما هو موقفهم من شريك بدون بكارة..؟ هل يقبلون الزواج به..؟

إن الحفاظ على البكارة معناه قدرة العروس على صيانة عرضها و عرض والديها،و معناه أنها ذات نسب،و أنها متخلّقة بقيم الحشمة و الحياء و الجدية،و من ثمة حظوتها بمقام محترم مع الزوج و أسرته.

يعدّ هذا الفعل تشريفا لها و لعرض الأسرة التي ستؤسسها مع زوجها،كما أن هذا العرض المُحَصِّل عليه بصيانة عذرية الفتيات يعدّ رأسمال رمزي يتم توارثه جيلا بعد جيل،و سيتم تداول خبره في أي مكان و زمان.على هذا الأساس،فإنه خلال العرس،و حين يتم الإعلان عن كون الفتاة العروس قد حافظت على عذريتها لزوجها،آنذاك تعم الفرحة و السرور جمهور الحاضرين،لكن إن وجدت ليلة الدخلة بدون غشاء بكارة،فتلك هي الطّامة الكبرى حيث يسود الحزن و ينطفي نور العرس، و في هذه الحالة تصبح بدون قيمة تذكر،لا أحد يستطيع الدفاع عنها،إذ تتحول بموجب ذلك من إمرأة حرة إلى عبدة أسيرة بين يدي الزوج و أسرته،قد يضربها،يشتمها،و يعرّضها لأقسى محن الفضح و التنكيل دون أدنى حماية أسرية أو إجتماعية لجسدها.

إن استمرارية هذا الوجه العنفي أثبته الواقع الإجتماعي عند دراسة"وضعية المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري"إذ توصلت نفس الباحثة إلى أن هذا البعد الجنسي كان له تأثير كبير في انتشار الطلاق التعسفي،فهو من الأسباب التي اتخذها الكثير من الأزواج لتبرير طلاقهم،و الذي يُعبّر عنه قانونيا "**بعدم تحقيق الهدف من الزواج**"،والذي يعكس غياب العذرية ليلة الدخلة كسبب بارز و"عنيف"في وقوع الطلاق.ليبقى التساؤل المطروح،هل الهدف من الزواج هو الجسد الأنثوي في ظل الفكر التملّكي السائد،أم هو تحقيق لحياة إجتماعية ذات قيمة و بعد إنساني أكثر !!!(28)

وقد أضافت الباحثة"مسعودة كسال"في دراستها لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري أنه لمجرد الشك في عذرية المرأة ليس اليقين،و هذا على الرغم من المصاريف التي تكون غالبا باهضة،و التي تتسبّب فيها الشروط الكثيرة للزواج في المجتمع الحضري الجزائري في الوقت الراهن من جهة،و من الحالة السيئة التي يتعرّض لها الزوج و الزوجة خاصة و أهاليهما بسبب هذا الشك من جهة أخرى،فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هذا يحدث في الوقت الذي تؤكد فيه الأبحاث العلمية الجنسية من أن غشاء البكارة يكون عند بعض الفتيات مرن من 10 إلى 30 % فيتمدد و يتسع منذ اللحظة الأولى دون أن يتمزق،و بدون إراقة الدم،أي بمعنى آخر هناك الكثير من الفتيات اللواتي خلقن على هذا النمط بدون أن يكون لعامل الشرف دخل في ذلك،إلاّ أنه طبقا لقانون العادات و ما يتبعها يضطر الزوج إلى تطليق زوجته،بل و الكثير منهم يضطر إلى طردها من المقر الزوجي في ليلة الدخلة نفسها،و هذا على اختلاف مستواه الإقتصادي،الإجتماعي و الثقافي.(29)

و نضيف في هذا الإطار أن الدراسة الأولى لنفس الباحثة تضمنت ملفين قضائيين من الحالات المتعلقة بهذا الجانب،تبيّن فيه أن إحدى الحالات لم يتعدى 15 يوما،وأنها أكرهت على الخروج منه بعد التنكيل بها من ذوي الزوج،و إهانتها لها بصورة بشعة،و قد وجدنا ضمن الملف خمس شهادات طبية لأطباء مختصين في أمراض النساء،إضافة إلى شهادة الطبيب الشرعي التي تؤكد عذرية الزوجة.(30)

إن البكارة أهم ما تملكه الفتاة"إجتماعيا" هي مستقبلها،و بفقدانها تفقد الحياة كلها،فمن جهة أولى الحفاظ عليها يمليه الخوف من الطلاق،و عقاب الزوج،و الطرد من طرف الوالدين،و الإهانة من طرف أفراد المجتمع،و من جهة ثانية فهي أصعب اختبار لصلاحية المرأة و عفافها،و من ثم فهي الوسيلة الأساسية لنيل الإعتبار الإجتماعي سواء من طرف الزوج،أو من طرف الآخرين.(31)

6-الوجه السادس للعنف:<u>الجسد الأنثوي وعنف الشوارع:</u>

إن كل خصائص الجسد الأنثوي تصلح لأن تكون ضوابط للتأكد من مدى صلاحيته و تطابقه مع المعايير التي وضعها المجتمع،و مدى انضباطه لها.فكما أن انتفاخ بطن المرأة علامة على حملها،فإن الأجزاء الأخرى من هذا الجسد تشير حسب الخطاب السائد إلى معاني محددة.

فلأن هذا الجسد الأنثوي مكان للتفاعل و الإندماج الإجتماعيين فإنه محكوم عليه أن يكون حاملا للرموز و التي يكون اللباس واحد منها.إن الزينة و الحلي و اللباس يعطيان للجسد الكلام،و يجعلانه دالا.فالعُري يعني غياب المعنى،أو بعبارة أخرى الصمت،بينما يجعل المجتمع و الثقافة منه جسدا متكلّما،و لأنّه جسد متكلم،فإنه مجال للرقابة و الضبط الإجتماعيين بامتياز.

هكذا تبين قدم المرأة مدى عذريتها،كما تبيّن مدى حسن أو سوء طالعها،و تسريح المرأة لشعرها وعدم تغطيتها له يدل على رغبتها في الجنس،ونفس الشيء يقال بالنسبة للأعضاء الجسدية الأخرى لكن ما يثير الانتباه هو أن المعاني و الدلالات التي أسندها المجتمع للجسد الأنثوي تشير كلها إلى تأويلات جنسية تعمل على تهميش المرأة،و تُؤكّد أنها في ذروتها البيولوجية الخاصة،و داخل البنية الثقافية يعرضها جسدها إلى الإقصاء من الحياة العامة،و من دوائر السلطة و المعرفة،بما فيها المعرفة الدينية و الصحية.

و لعل لهذه الجنسانية التي ألصقت بالجسد ما يبرّر حرص المجتمع على السيطرة على المرأة خوفا من إلحاق العار بالشرف العائلي،و من ثمة فقدان الإعتبار الرجولي الذي تسعى كل الاستراتيجيات الإجتماعية التي عبرها يحتكر الرجال وسائل الإنتاج المادي و وسائل إعادة الإنتاج الرمزي إلى تحقيقه،و الحفاظ عليه كما هو الأمر بالنسبة للباس.

إن هذه الجنسانية هي التي تبرّر ممارسة العنف ضد المرأة في الشارع،فالخطاب الرمزي يجعل الرجل وصيا على المرأة و مسؤولا عن تصحيح أخطائها،و إذا لم يكن اليوم قادرا على اللجوء إلى العقاب البدني،فإنه لا بد أن ينهاها عن المنكر،لكن إذا ارتكبت أخطاءا كبرى فإن الواجب يفرض عليه تطليقها.

داخل الخطاب الرمزي إذن يكمن مفتاح فهم ظاهرة العنف ضد المرأة.إن النساء أنفسهن ترضين بذلك،و تعتقدن ضرورة سيطرة الرجال عليهن،فحجب المرأة داخل البيت مسألة مألوفة،لذا لا تمانع نسبة كبيرة منهن في وجوده و استمراره حتى يومنا هذا،كما أن العديد من الفتيات المقبلات على الزواج يقبلن بسيطرة الزوج،و يجعلن هذه السيطرة أساس العلاقة بين الجنسين داخل الأسرة.(32)

إن ارتداء الحجاب يعكس جليا مضمون هذا الخطاب،و لعل ارتداءه لم يحدّده البعد الديني بالنسبة للمرأة الجزائرية المعاصرة بقدر ما جاء كاستمرارية للخطاب الجنسي الرمزي في الحفاظ على الجسد الأنثوي بعد اقتحامه الفضاء الخارجي الذكوري،لذا نجد نسبة كبيرة من الفتيات و النساء يرتدينه حتى و إن كان غير مرغوب فيه حفاظا على وضعهن الإجتماعي لاسيّما بعد زواجهن،و خوفا من الفضاء الخارجي المتجسّد في الشارع،و العنف الذي قد تتعرض له من خلال رفضها للعرف الإجتماعي السائد المتجسّد خصوصا في الحشمة في اللباس.

و لعل العنف الذي تعرضت له المرأة -ولا تزال-في العشرية السوداء يعكس جليا قوة هذا الخطاب الرمزي المؤدلج دينيا،و إن كان يعكس في مضامينه البعد التقليدي الأساسي المتمثل خصوصا في الرغبة الدائمة و المستمرة في بقاء المرأة في البيت،و التزامها بالشؤون البيتية التقليدية في مقابل هيمنة الرجل على الفضاء الخارجي.

الواقع الأنثوي الجزائري يؤكّد إذا على ضرورة صيانة هذا الجسد في الفضاء الخارجي،فالمرأة مطالبة بالتزام الأفعال الحميدة و التصرفات اللائّقة التي لاتخل بمنظومة الحياء،و التي هي محلّ اتفاق بين أفراد المجتمع،فهي ملزمة بارتداء لباس يستر جسدها،و غالبا لا يسمح لها بالخروج إلاّ في هذا الإطار،بل قد تصل معايير الحياء إلى منعها من تبادل التحية في الطرق و ممرّات السير إلاّ في الحالات التي تكون هناك علاقة وثيقة بينها و بين الآخر،و إذا ما أرادت الإستفسار عن الطريق الصحيح مثلا،و كلمت رجلا،فلا بد أن تلتزم الحياء و عدم النضرة إليه،مع مخاطبته بصوت منخفض و استعمال لفظ قرابي يتمثل بالخصوص في"أخي" أو"أبي"،و أن لا تفتح المجال للحديث معه و إلاّ أثارت شكوك الآخرين،كما يجب أن تسير بصورة عادية،و أن لا تكثر الإلتفات إلى الوراء،و أن لا تجري أو تهرول أمام أنظار الآخرين لأن ذلك ينقص من حيائها،و أن لا ترفع صوتها لأنه عورة.. وهي في النهاية منظومة حياء تركز على الأفعال و السلوكات المرغوب فيها إجتماعيا بعد اقتحامها الفضاء الخارجي،و التي من الضروري التقيّد بها لأنها ترتبط إرتباطا وثيقا بالعادات و التقاليد الخاصة بشرف الرجل و سمعته.

إن عدم الإلتزام بهذه المنظومة يؤدي إلى تعرضها لظاهرة خاصة و مميّزة جدا هي ظاهرة التحرش الجنسي،و لعل الأخطر من ذلك هو مظهر هذا العنف الجنسي الذي غالبا ما يتجسد في سلوكيات ذكورية عنيفة لا سيما الضرب الذي يعكس النظرة التقليدية للمرأة الجزائرية و عدم التزامها بالإطار التقليدي بعد اقتحامها الفضاء الذكوري،بل قد نجد مجالات ذكورية محرّمة إجتماعيا على المرأة الجزائرية،إذ تُمنع من الإقتراب إليها و إلا تعرّضت إلى أسوء مظاهر العنف الجسدي،تتمثل بالخصوص في بعض الأحياء القديمة مثلما هي موجودة في الكثير من المدن الجزائرية.

7-الوجه السابع للعنف:التنميط الجنساني بين استمرارية التمييز و مأزقية التغيير:

إذا كان الجنس(رجل-إمرأة)أحد المرتكزات الأساسية التي يتم على ضوئها توزيع العمل و الأدوار و الوظائف بين الجنسين في المجتمعات الإنسانية كافة،حيث تُخصّص للرجال أعمال معينة و توكل للنساء أعمال أخرى،إلاّ أن وجهة الخلاف لا تكمن في هذا التخصيص بقدر ما تكمن في المكانة المفارقة،و القيمة الإجتماعية المصاحبة لهذه الأعمال،و الحقوق المختلفة الممنوحة لكلا الجنسين،و أساليب تقييم المجتمع لأداء كل منهما الأعمال المخصصة له.

و مهما تعدّدت وجهات نظر علماء الإجتماع في تفسير أسباب تقسيم العمل بين الجنسين في المجتمعات عبر التاريخ،فإنه يبقى للتنميط الجنساني دور كبير في ذلك،يصعب إغفاله و تجاهله في المجتمع،و بخاصة في مجتمعنا ذي الثقافة التقليدية البطريركية.

فقد يميل البعض إلى الإعتقاد أن الرقة في معاملة الأطفال و رعايتهم و الرغبة في معاونة الضعيف و المريض من الخصائص الكامنة في شخصية المرأة،مما أدّى بالمرأة إلى أن تصبح مدرّسة للأطفال بطبيعتها أو ممرضة،أو أخصائية إجتماعية في يومنا

الحاضر،و لكن لاشك في أن هناك تنوعات واسعة في ممارسات رعاية الطفل،و إنجاب الأطفال بأعداد كبيرة لا يعني ضرورة إسباغ الحب و الرعاية اللتين يتطلبهما العلماء المتخصصون في نفسية الطفل،ففي قبائل *Mundigomor* والتي وصفتها الباحثة الأنثروبولوجية*Mead*،ترفض الأمهات رضاعة أطفالهن ويربون شعبا عدوانيا مثلهن،أما في قرى *Semoen* التي درستها نفس الباحثة،فإن الأمهات يعهدن بأطفالهن بمجرد فطامهن إلى الإبن الأكبر الذي لا يتجاوز عادة 6 أو7 سنوات من العمر،شأهن في ذلك شأن المجتمع الفكتوري التي كانت تترك تربية أطفالها إلى عدد من الحاضنات و المربيات حتى يصبحوا في حالة تسمح بإرسالهم إلى المدارس الداخلية.فإنه يبدو من الزيف أن نخرج مما إنتهت إليه الحضارة الحديثة بحقيقة عامة مؤداها أن حنان الأمومة ظاهرة عامة لأن حنان الأمومة نفسه قد يتّخذ أشكالا مختلفة من التعبير في الثقافات المختلفة.و رعاية الطفل أيّا كانت مظاهرها،إرتبطت بالجنس بمعنى واحد هو أن المرأة وحدها تستطيع أن تحمل الأطفال و ترضعهن.و لكن الولع بالأطفال و العناية الرقيقة بالصغار ليست حكرا على الأنثى،وليست من خصائص النساء جميعا.و في أوجه أخرى فإن الصلة بين الأدوار الإجتماعية و البيولوجية للرجال و النساء أشد خفاءا،و قد تكون مجرد شيء عارض،ففي بعض الحالات ألحقت الأدوار بجنس دون الآخر على غير ما أساس عقلاني سوى العديد من الأعراف الإجتماعية التي تحكم العلاقات بين الجنسين،والأمر الهام أن الأعراف توجد و يلتزم بها،و أنها تنظم التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية،و تؤدي وظيفة تحديد الفوارق بين الذكور و الإناث منذ لحظة الميلاد دون أن يكون لذلك أثر في تحديد الإنسانية التي يشتركون فيها،و الأثر التراكمي لهذه الممارسات لا يمكن إهماله بأي حال من الأحوال،إذ أنها تزيد من حدّة الإزدواجية بين الجنسين،و تعطي تحديدا أشد وضوحا و أكثر صراحة للأدوار التي تلحق بأي من الجنسين، و هذا يكتسب أهمية خاصة في الثقافات التي تكون من البساطة و الثبات،و بشكل يكفي لإقامة التنظيم الإجتماعي على المركز الذي يلحق بأعضائه بعوارض الميلاد،مثل نظام التمييز،و عضوية جماعة القرابة و الطبقة لجنس أو لآخر،و في هذا النوع من المجتمع يعرف كل فرد مكانه،و لكنه لا يفسح أي مجال للتغيير،أو التكيّف مع المواقف الجديدة.

و حسب الباحثة سناء خولي فإنه إذا كانت هناك دلائل أنثروبولوجية و تاريخية تشير إلى أن الثقافات تتنوع بشكل واسع فيما يتصل بالأدوار التي تلحقها إلى جنس أو آخر،فإن بناء البيت و المأوى،و إعداد الملابس،و زراعة و فلاحة الأرض،و التجارة و العديد من الأعمال الأخرى قد تكون من شأن المرأة في مجتمع ما و من شأن الرجل في مجتمع آخر،و من ثم فإن معايير تقسيم العمل بين الجنسين و دور المرأة الذي يترتب على ذلك يبدو تعسّفيا،و يقوم على أساس الأعراف المحلية و التقليد أكثر مما يقوم على الفروق بين الرجال و النساء من حيث القدرات الجسمانية و العقلية.فقوة المرأة و بنيانها اللّذان يقلاّن عن قوة الرجل و بنيانه على سبيل المثال، لم يمنعاها من أن تحمل الأثقال،أو أن تقوم بالعمل الزراعي الثقيل،و غيره من العمل الجسماني المجهد و الممتد.(33)

إن دور المرأة في شكلي الأسرة العشائرية و الممتدة قد فرغ من مضامينه الإجتماعية و السياسية و اقتصر على الإنجاب و رعاية الأولاد و الزوج،و الشكل الثالث هو الأسرة النووية،و فيها يغلب طابع الإستقلال الإقتصادي للزوجة إلى حدّ ما بالمقارنة النسبية للشكلين الأولين،ممّا أدى إلى ازدواجية الأدوار التي تقوم بها المرأة،إذ عليها أن تعمل خارج المنزل طبقا للمعايير الجديدة التي أعطتها حق الإستقلال الإقتصادي عند الأسرة،كما عليها أن تعمل ضمن الواجبات نفسها التي كانت تقوم بها طبقا للمعايير القديمة التي احتفظت بها من ثقافة العشيرة و الأسرة الممتدة لأنّ كلاّ من الرجل و المرأة لم يتغيّر،و لم يتقبّل الرجل بعد أن يكون على علاقة الند للمرأة في مشاركتها في شؤون مجتمعها أو مشاركته لها في شؤون الأسرة.

إنه و بالرغم من أن المرأة الجزائرية نجحت إلى حد ما في إثبات أهليتها في ميادين إنتاجية مختلفة،إلاّ أن دورها خارج المنزل لا يزال محدودا بصورة عامة في الأعمال التي اعتادت القيام به كزوجة و أم وربّة منزل،مثل التمريض،الخياطة،ا لتدريس، الحضانة العمل الإجتماعي،وغيرها من الأعمال التقليدية ذات الدخل المحدود،و مازالت تؤدي أعمالا مزدوجة في المنزل و خارجه،و لا

تزال صورها مرتبطة بشكل أساسي بالمنزل و بُمثل الإستمرارية و الديمومة،و إلى حدّ ما الرتابة،في عالم ثقافته السائده ثقافة ذكورية زاخرة بالمعاني و بالأفعال بخلاف الثقافة الأنثوية الفرعية المحجوبة الهادئة.

و مجمل القول أن نوعية التغير الشكلي المظهري،ومع استمرار بقايا ثقافة و تقاليد الأسرة العشيرة و الأسرة الممتدة،هي التي دعّمت و بتفسير بعض نصوص الشريعة الإسلامية،تحقيق هدف الرجل في التسلط و السيطرة و امتلاك المرأة.

لقد أقرّت الدولة مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق الدستورية،ولكن يبقى واقع الممارسة الفعلية لهذه الحقوق،ليعكس فجوة بين النظرية و التطبيق في ظل بناء ثقافي يتمسك بالتقاليد التي تعزز تفوق الذكر،و يثور تساؤل هنا عن إتجاه التطور المجتمعي في المرحلة المستقبلية مع تنامي المد الرجعي،و الذي أصبح يتغلغل في ثنايا المجتمع و يؤثر على كافة جوانبه.و بالتالي تقع المرأة ضحية لهذه الإنتكاسة،و هي في الأصل الجانب الأضعف في المجتمع،و تنادي أصوات بعودة المرأة إلى المنزل و بانسحابها من الحياة العامة بشتى مجالاتها،بما فيها التعليم و العمل،و المشاركة السياسية.و تستند هذه الرؤية الثقافية على حجج وتفسيرات دينية و أوضاع إجتماعية،و من أهمها تفشي البطالة بين الرجال مما يستدعي إنسحاب المرأة من سوق العمل حتى تفسح المجال لهم.(34)

يقول بورديو:"بالنسبة للرجال فإن داخلهم الطبيعي هو المنزل العائلي لآبائهم أو أزواجهم والعمل يعبر عنه "بالخروج إلى العمل"هذه العبارة توضح أصل هذا السلوك باعتبار أن الخروج تحرك رجالي حيث يؤدي إلى رجال آخرين و إلى مخاطر يجب مجابهتها،فالخروج مهما كانت أسبابه هو تحرك رجالي له مخاطره،و يعتبر تعدّي على مجال الآخرين.(35)

فوجود المرأة في الخارج أو في الفضاء العام يظل خطرا حتى في المدن رغم التغير الذي نلمسه في الحياة الإجتماعية اليومية،و لعل العنف الذي تتعرض له المرأة خارج البيت،و بأشكاله المختلفة إنعكاس لهذه النظرة.

إن التوجّه نحو نمط الحياة الجديدة و التماشي مع التغيرات،لا يعني التخلي التام عن القيم الأصيلة باعتبارها معايير السلوك،و التي لا يمكن تجاوزها،إذ تبرز عن طريق استمرار التمثّلات في اعتماد طقوس مختلفة رغم الإغراء الذي تمارسه رموز الحياة العصرية و النماذج الغربية.فالكثير من الممارسات التقليدية لا تزال موجودة للتقليل من حدّة آثار التثاقف،واستمرارية المعيارية التي أرستها التقاليد القديمة المتكررة.نتج عن ذلك نوع من الإصطدام مع التغيرات السريعة و التطور العلمي و التقنيات الحديثة الناتجة عنه.و كان له أثر كبير على أسلوب عيش الأفراد و الجماعات،وعلى أنماط التفكير،و جعل الفرد خاصة في المدينة يعيش جملة من القضايا المتناقضة،و التي ولّدت لديه تجاذب وجداني قوي أو تقاطب ثقافي على حد تعبير نورالدين طوالبي.فمن جهة رغبته لبلوغ الحداثة،و في نفس الوقت قلق من فقدانه لأصالته،و اتخاذ القرار و الإختيار بين المسألتين ليس بالأمر الهين. فعلى الفرد التماشي مع ظروف الحياة العصرية،و النماذج الغربية،و التوفيق بينهما و بين عناصر الثقافة و التقاليد التي نشأ في حضنها،و بالتالي كبت ما لا يستطيع تحقيقه خاصة فيما يتعلق بمسألة الممنوعات الإجتماعية التي يفرضها المجتمع عليه،و يفرضها بالتالي على نفسه إستجابة لرغبات الجماعة التي يعيش في كنفها،فالتغيّر الذي يتعرض له المجتمع،و الخوف منه في آن واحد هو دافع الأفراد في المغالاة التعبيرية عن الإبقاء على تقاليدهم في ظل المكتسبات الجديدة.(36)

إن التنميط الحاد للأدوار الإجتماعية للأفراد هو نتاج قرون طويلة،و من غير الممكن تغييره بشكل جدري و سريع،كونه متوغل في أعماق النفس البشرية،و مُكوّن قاعدي للشخصية سواء رجلا أو إمرأة.حيث،وعلى الرغم من التطورات الملموسة و الظاهرة للعيان،و التي طرأت على أدوار المرأة و الرجل كذلك،إلاّ أن هذا التغيير لا يزال يخضع للكثير من الإعتبارات الثقافية كقيم المجتمع التي تتحكم فيه و في وتيرته،و التي يختلف عمقها و صلابتها باختلاف المجتمع.على أساس أن مشكلات التنشئة الإجتماعية تتميز بأنها تختلف من مجتمع لآخر،فبعض المجتمعات أسهل من غيرها من زاوية توافق الشخص معها.

فكل مجتمع له مساره و تطوره التاريخي،الإقتصادي،و الإجتماعي الذي يتميز به،كما أن له نظمه الخاصة،و نموذجه الفريد من الأدوار الإجتماعية وفقا للسن و الجنس والإنتماء في إطار ما يحكمه من قيم و أساليب و أنماط.(37)

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

أكّد في هذا الإطار الباحث الجزائري بوسبسي في دراسة له على مجموعة نسائية متكونة من 95 إمرأة عاملة كُنّ يتعرضن إلى انهيار عصبي،من بينهن 47 إمرأة عاملة متزوجة،أن مكانتها بأبعادها الإجتماعية و الثقافية من عادات و أعراف تجعلها في صراع مع التغيّرات الإقتصادية والتحولات الثقافية الحالية للمجتمع،هذه المكانة و غيرها كان لعملية التنشئة الإجتماعية للمجتمع الجزائري الأهمية و الأثر في تحديد أدوار الأفراد عن طريق الأسرة،و وظيفتها في توجيه السلوكات و الأفعال الشخصية للمرأة و الرجل حسب ما يرتضيه المجتمع،و من ثم فإن عملها كان عاملا أساسيا مسببا للمرض.و أكّد أن نسبة 14%من الحالات أدى بهن صراع الأدوار إلى إخلال توازنهن الإجتماعي، و بالتالي التوقف النهائي عن العمل.(38)

إن خروج المرأة لم يكن نتيجة للتطور الطبيعي،و التغيّر الإنسيابي للقيم الثقافية و الإجتماعية،هذا التطور الذي قد يرافقه إستقرار لهذه القيم في وجدان الأفراد،و تماسكها ضمن بنيانهم الإجتماعي، و تراكمها بشكل متدرّج و أكيد لا مجال فيه للإختلال و التصادم و الصراع.و لما كان هذا التغيّر للقيم الأخلاقية و الثقافية،و استقرارها وثباتها ضمن أساليب التنشئة الإجتماعية للمرأة الجزائرية و النظم التربوية و الأخلاقية للمجتمع الجزائري يستلزم و يستغرق فترة طويلة مقارنة بالتحوّلات الإجتماعية،والتغيرات الإقتصادية،فقد أفرز (أي التغيّر) مقاومة من بعض فئات المجتمع بحكم تراكم حقبات تاريخية عرف فيها المجتمع الجزائري إستقرارا معينا في طبيعة العلاقات و الممارسات و النشاطات بين المرأة و الرجل،وعدم تهيؤ تركيبته البشرية،و تنظيماته على اختلاف مجالاتها و مستوياتها لمثل هذا الواقع الإجتماعي الغير مبرمج له،و الذي اندمجت فيه المرأة إقتصاديا، إجتماعيا، و سياسيا.(39)

و من هنا فإن المؤثرات الثقافية التي ثبتت في المجتمع و استقرت فيه على شكل عادات و تقاليد جعلت العمل المنزلي و الإهتمام بالأطفال من نصيب المرأة و فقط،حتى بعد خروجها إلى ميدان العمل.و تعمل التربية التقليدية على أن يكون دور المرأة الأساسي داخل البيت،ليُشكّل دورها الحديث في كثير من الأحيان مصدرا للإحساس بالقلق نتيجة الأهمية القصوى التي منحها المجتمع لدورها التقليدي،مما قد يجعلها تشعر بالضغط و التوتر في حالة عدم قيامها به،أو تقصيرها في أدائه كما ينبغي،و وفق معايير ومقاييس المجتمع،على اعتبار أن التربية التي أعطت لها والتنشئة الإجتماعية التي تربت في كنفها لم تزودها بالمرونة الكافية لأداء دورها كعاملة،و لم تهيئها لمواجهة مشاكلها.

هذا الوضع المعقد الذي عرف تحولات إقتصادية واجتماعية لم تواكبها التحولات الثقافية و الإعتبارات القيمية،إنعكس على المرأة كأهم تركيبة للمجتمع،وفرض عليها وضعية ضاغطة،و صراعات تعيشها مع ذاتها قبل غيرها.إضافة إلى هذا فإن أفراد المجتمع بقدر تقبلهم و مسايرتهم للتحولات الإجتماعية و الإقتصادية هذه،بقدر مقاومتهم لأي تغيير يمس استقرار قيمهم و أساليب تنشئتهم،مما أدى إلى ما يسمّى بالتنميط الحاد للأدوار.

8-الوجه الثامن للعنف:التأويل الديني واستلاب المرأة الجزائرية:

لقد بقيت وضعية المرأة المتدنية في المجتمع على تناقض واضح بين النص القرآني المنزّل والأعراف و التقاليد،و بين النظرية و الممارسة العملية.و الحال أن الموقف العملي من المرأة الذي ترسّخ بفعل العادات و التقاليد و القيم التقليدية يعتبرها كيان ناقص و تابع للرجل بالرغم من موقف الإسلام المتسامح في تطبيق أسس المساواة بين الجنسين.إن هذا التناقض يظهر واضحا في التعارض بين القيم و الأعراف و التقاليد السائدة التي تربط المرأة بالبيت،و تحدد وظيفتها بخدمة الرجل و إنجاب الأطفال و تربيتهم من جهة،و بين القوانين الشرعية و القوانين الوضعية التي تتعارض معهما من جهة أخرى.و الأخطر من كل ذلك هو تفسير النص القرآني و الحديث النبوي و تأويلهما بما يتلاءم و يدعّم هذه القيم و التقاليد التي تعتبر المرأة في عداد الأشياء التي لا يمكن البحث فيها إلا بمنظور ديني محض.

إن هذا التناقض يعكس نوعا من الإزدواجية في موقف الرجل من المرأة.فمرّة تظهر صورتها كرمز للأمومة،فهي الأم المعطاء كالأرض في خصوبتها و حيويتها،تقترن بالحب و الشرف و العطاء،و تبرز القيم الجمالية للجسد الأنثوي و التي تصبح في المستقبل أما حنونة و ولودة و معطاء،تتقن أعمال المنزل و تقوم برعايتها للأطفال وخدمة زوجها على أحسن ما يرام.و في

المقابل،هناك صورة أخرى تظهر فيها أنثى لعوبا،مثيرة للرغبة الجنسية،هدفها الأول و الأخير إيقاع الرجل في شباك حبها و فتنتها و الإنتقام منه في الأخير.وهي بهذا رمز للعيب،والخيانة،و الغدر،و الغواية،و العدوانية.فليس في سلوكها سوى الكيد و الدس و الحقد و الحسد،و ما العواطف الزائدة لديها سوى وسائل للسيطرة على الرجل و إيقاع الشر به.أما الذكر فيظهر في صورة رجل قوي وأب وقور دوما مزوّد بالمقدرة على تحصيل الرزق و الخبرة و المعرفة،و هي خصائص برّر بها الرجل سيطرته على المرأة باعتبارها أضعف منه و أجهل.إن هذه الصورة التي رسمها الرجل عن المرأة تتفاوت عموما بين أقصى حالات السمو،حيث توضع المرأة في مركز العفة والشرف والعطاء، الذي تمثّله الأمومة،و بين أقصى حالات الدونية و التبخيس،حيث توضع المرأة كمركز للشر و العيب و الضعف و الخيانة،فهي جاهلة و قاصرة و تابعة،ليس لها حرية و لا إرادة و لا كيان.(40)

و بحسب علماء النفس الإجتماعي،هذا الموقف هو وسيلة للتعويض عن المهانة التي يلقاها الرجل المقهور إجتماعيا،و للتعويض عن قصورة اللاواعي،بإسقاطه على المرأة.و في الحالتين تفرض عليها وضعية من القهر و القمع و عدم الاستقلالية.(41)

يرى نصر حامد أبو زيد أنه حين تناقش المشكلات الإجتماعية عامة و مشكلة المرأة خاصة من منظور الدين و الأخلاق،تتبدد جوانب المشكلة في ضباب التأويلات الأيديولوجية النفعية للنصوص الدينية.و الأهم من ذلك أن المناقشة من منظور الدين و الأخلاق تُعدّ إخفاءا متعمّدا للبعد الإجتماعي والإقتصادي.فالخطاب الديني ينطلق دائما في مناقشة أي قضية من ثابت فكري لا يقبل النقاش،لهذه الأسباب كلها تُزيف قضية المرأة حين يصرّ على مناقشتها من خلال مرجعية النصوص متجاهلا أنها قضية إجتماعية في الأساس.(42)

كما يرى بعض الباحثين أن القيم و الأفكار و المثل و الأخلاق و التقاليد تختلف من مكان و زمان لآخر،و تتأثر بالظروف الإجتماعية و الحالة الإقتصادية التي تحدّدها علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع،فتلقى أفكار التيار السلفي المحافظ رواجا رسميا و شعبيا أكثر في المجتمعات المغلقة التي تتميز أوضاعها بالتخلّف أكان إقتصاديا أم سياسيا أم احتماعيا أم ثقافيا.(43)

وفي وضع الجزائر،وباعتبار الإسلام من أبرز دعائم الهوية الثقافية للمجتمع،بدا أنه الوسيلة الوحيدة التي تضمن الإرتباط بالتاريخ و المطالبة بالهوية،و أكثر من ذلك جاء كدعم للنظام التقليدي الذي أصبح مهددا من طرف الحداثة،و قد سجّلت إثر ذلك بعض الممارسات التقليدية عودتها بقوة بعد اختفاءها وخاصة في مجال التفرقة بين الجنسين كالمطالبة بعودة المرأة إلى البيت،و إلغاء الإختلاط.

فقد ساهم التأويل الديني في نشر ثقافة مفادها أن المرأة خُلقت أساسا من ضلع أعوج،و أنها ناقصة عقل و دين،و لا يختلي بها رجل إلا الشيطان ثالثهما،و أنها يجب أن تمكث في البيت ولا تخرج إلا بإذن زوجها،إضافة إلى عدم جواز سفرها،مما أدى إلى إعادة إنتاج ثقافة شعبوية مشوّهة جعلت المرأة تابعة للرجل،و مشروعا للخطيئة،كما ساهمت أيضا في ترسيخ ثقافة مبنية على دونية المرأة و على إضفاء المشروعية على ظاهرة العنف بشكل عام،و الضرب بشكل خاص،و الذي يعتبر من حقوق الرجل لأنه يساهم في تعديل سلوكها و تقويمه.

لقد عرفت الحركة الإسلامية في نشاطاتها بمناهضتها لما يعرف بتحرير المرأة،و كانت تؤكد على عودة المرأة إلى المترل و رفض الإختلاط و الدفاع عن قضية تعدد الزوجات،فالرجل متفوّق على المرأة لما يتمتع به من خصائص بيولوجية و نفسية،وهذا لا يؤثر على وضع هذين الجنسين في المجتمع.أما الإختلاط فيقف موقفا متشددا منه،و يعتبره مفسدة للأخلاق،كما تشبّه دعاة الإختلاط بالمشركين الذين يتحدثون بمنافع الخمر و ينسون إثمه الكبير.و يركزون على التعليم الديني،و أن التعليم الجامعي غير أساسي،فالأصل في هذه المرحلة أن تكون المرأة قد وصلت إلى البيت الزوجية، و أسست أسرة جديدة عملا بتوجيهات الإسلام بضرورة الزواج المبكر.

وما تميز به الخطاب الديني الموجّه للمرأة أنه مانوي بحيث توضع المرأة في كل مرة بين عصرين، عصر الجاهلية و ما يعنيه من تدني للوضع الإجتماعي للمرأة،و عصر الإسلام و ما يعنيه من تكريم للمرأة وإعطائها حقوقها و تسويتها بالرجل،توجزه عبارة "كانت المرأة...و عندما جاء الإسلام.." و التي تنصب في هذا المعنى و هذا التقسيم و الإزدواجية.(44)

و يمكن فهم قضية المرأة الجزائرية في الفكر الإسلاموي في النقاط التالية:

❁**قانون الأسرة**:فقد عرفت قضية المرأة في الجزائر جدالا عنيفا بعد صدور قانون الأسرة بين القوى المتواجدة في الساحة،و قد إهتم الإسلاميون بهذا القانون،و وقفوا موقف المدافع عنه في وجه الإنتقادات الصادرة من الجمعيات النسوية،باعتبار أن بعضه مستوحى من الشريعة الإسلامية،و هو عبارة عن مبادئ عامة،و اعتبرته الحركة القانون الوحيد المستنبط من الإسلام،و أنه من الضروري إعادة النظر في القوانين الأخرى لاسيّما إصدار قانون يمنع الإختلاط.(45)

❁**عمل المرأة**:من أهم القضايا أيضا التي طرحها الإسلاميون عمل المرأة،فمكانها في البيت،و يمكن منحها منحة للأمومة لأن عملها البيتي وظيفة إجتماعية تربوية،و أن عليها أن تعيد لرسالتها البيتية أهميتها في ضميرها،و في رغبتها،و في إرادتها،و عملها،و أن ذلك يمكن تأطيره قانونيا.(46)

❁**تعدد الزوجات**:كان الموقف البارز للإسلاميين الجزائريين تعدد الزوجات،وقد إستدلوا على ذلك بالأدلة التالية:

-أن الواقع البشري في كل العالم يقرر أن تعدد الزوجات أمر ضروري للإنسانية،وهذه الضرورات هي التي تُحتّم التعدد،منها تقرير عام يؤكد أن الذكور أكثر تعرضا للوفاة من الإناث مما يؤدي إلى أن يكون الذكور أقل من الإناث.

-أن المرأة أكثر وجودا على الأرض من الرجل،و إحصاءات المواليد تثبت أن مواليد الإناث أكثر من الذكور.

- واجب الجهاد المفروض على الرجل دون المرأة،والذي يؤدي إلى هلاك الكثير من الرجال،ويكثر بذلك عدد النساء،وليس هناك من حل يعوّض هذا التوازن إلا تعدد الزوجات.

فالإسلاميون يرون أن الشريعة الإسلامية حين شرّعت تعدد الزوجات لم تجعله فرضا لازما على الرجال،و لا أوجبت على المرأة أو أهلها أن يقبلوا الزواج من الرجل ذي زوجة،ثم إن المرأة إذا قبلت العيش مع زوجة أخرى أو أكثر في ظل رجل واحد،فلأن الإسلام قد كفل لها حقوقها،و إذا أصابها ضرر واحد عليها أن ترفع أمرها إلى القاضي،كما أن التعدد ليس إهدارا لمبدأ المساواة الذي لا يعني مساواة كل من الرجل و المرأة في الحقوق،لأن في هذا تجاوز على الفطرة و طبيعة كل منهما،كما حصل مع الدعوة إلى تعدد الأزواج على غرار تعدد الزوجات،أو المطالبة بحق التطبيق بالمساواة مع الرجل.فالمساواة هنا مستحيلة،لأن المرأة بطبيعتها لا تحمل في وقت واحد في سنة كلها و الرجل يمكنه أن يكون له أولاد متعددون من نساء متعددات،أما المرأة فلا يمكن أن يكون لها مولود واحد إلا من رجل واحد،كما أن تعدد الأزواج يضيع نسب ولدها.أما قضية حق التطليق للمرأة مساواة بالرجل فهذا أيضا يتعذر كثيرا،فيتعسف الزوج الممتنع إضرارا بشريكه،وحق التطليق من الممكن أن يكون في يد المرأة،و لكنها تتعرض لحالات بيولوجية كالحيض تؤثر على أعصابها و نفسيتها،و بذلك تهدد إستمرارية الأسرة.(47)

❁**الإختلاط**:طُرح موضوع الإختلاط بين الجنسين في المدارس و الجامعات و المعامل و الإدارات، وكانت من بين القضايا الأساسية في نظر الإسلاميين،فبينما اعتبر المؤيدون الإختلاط واقع عملي لا مفر منه،فقد نظر إليهم الإسلاميون على أنهم خانعون وعاجزون،لا يهمهم التوجه الحضاري لأمتهم،و لا يحاولون تغيير المنكر أو إصلاح الأوضاع،و بذلك فهم مسلمون بالإسم و الموقع الجغرافي فقط.لقد إعتبروا منع الإختلاط من باب سدّ الذرائع،و سدّ الذرائع مبدأ أصيل من مبادئ التشريع الإسلامي،فهذه قاعدة الفقه الإسلامي الذي يهتم بتنظيف المجتمع،و إزالة أسباب الجريمة، و الإنحراف،و هو فقه وقائي و علاجي.

9-الوجه التاسع للعنف:زواج المتعة،السبي،واغتصاب المرأة الجزائرية:

أظهرت مجموعة النقاشات التي دارت حول المرأة الجزائرية في الخطاب الإسلاموي مدى التأثير الإجتماعي الحادث.مركزية المرأة الشرف فيه،لتأكيد دونية المرأة،فالحجاب كما ينظر إليه هؤلاء، تتبعه مجموعة من السلوكيات كالإمتناع عن الإختلاط بالرجال في دور العلم و العمل،و القبول بتعدد الزوجات،و القبول بالدور الثاني للمرأة في المجتمع و في البيت،و الذي شكّل نوعا آخر من العزل الإجتماعي للمرأة الجزائرية.

لقد كانت الإجتهادات المختلفة لتفسير الشريعة مع الأعراف و التقاليد المحلية السبب الرئيسي في وضع المرأة في درجة أقل مما تتيح لها النصوص،كما أن وضعها بهذا الخصوص أدّى إلى تفسيرات خاطئة،و نظرة متعصبة.ففي ظل الإيديولوجية الأصولية تحوّلت المرأة ليس فقط الضحية الأولى،بل أيضا وهذا هو المهم عبدا معاصرا بكل ما لهذه الكلمة من معنى،تنصب فيها النقمة الرجالية الأصولية،لتعود الروابط الأولية البدائية بانتزاع ما تبقى لها من علامات كيانية و مقومات تحقيق الذات.

لقد إنطلق الفكر الإرهابي الأصولي الديني في الجزائر من إعتبار الدولة الربّانية إسقاط إرتدادي للحاضر في الماضي،بمعنى ماهو موجود فيما لم يعد موجودا،مادام الحاضر قد إعتبر ناقصا من ناحية العمق الأنطولوجي و الحضور الإلهي.و تعبّر إيديولوجية العودة إلى الأصول عن رفض جذري لكل تغيير و نفي للتاريخ و لسيرورته،و تتجلى كذلك بتحريم كل إمكانية للتخمين و للشك،و بالتالي لكل ما من شأنه أن يذكّر بالتفكير،فإن تأكيد الذات الأزلية تزدوج بفقدان دلالة الإختلاف كمقولة فكرية وكشكل للكائن الإجتماعي،و لكل كائن ممكن.و هكذا تنتهي هذه الإيديولوجية في الذوبان في عملية إصدار الفتاوي النهائية حول الحلال و الحرام،الطاهر و الناجس.(48)

إن قوة الإرهاب لا تُفسّر بضعف الدولة الوطنية فقط،بل بإستراتيجية الإرهاب الذي سهّل لنفسه مهمته هذه،لأنه تخلى ببساطة عن كل المقاييس الإنسانية في حربه ضد المجتمع الذي نادى بتكفيره الجماعي و ردّته بعد ظهور بوادر تغيير ميزان القوى السياسية لصالح النظام منذ 1995،و المشاركة الشعبية في الإنتخابات الرئاسية على وجه الخصوص،و هو ما اعتبرته القراءة النصية السلفية للإسلام في الجزائر ردّة دينية للمجتمع،يعاقب عليها المجتمع جماعيا و فرديا بالقتل والتنكيل بالجثث و سبي النساء و البنات.(49)

بل أكثر من ذلك،لقد تحرّر هؤلاء من سلطة الأب و الدولة و المال و قيم المجتمع،تخذروا عن طريق العنف من كل العلاقات الدنيوية التي كانت تربطهم بالمجتمع كأزمة الجنس الرهيبة التي يعاني منها الشباب بصفة عامة نظرا لصعوبة الزواج.و مما لا شك فيه أن صعوبة حلّ المشاكل الجنسية عبّر عنها عن طريق الإغتيال،السبي،و الإغتصاب الذي تعرّضت له المرأة الجزائرية،و الذي وجد فيه هؤلاء تبريرا نصّيا يسمح لهم بالكلام عن سبايا و زواج متعة،و هو التنازل الذي سمح لهم بالقفز حتى على القيم و العادات الإجتماعية التقليدية و الريفية السائدة،و التحررمنها كتلك الحاثّة على احترام أعراض الناس.(50)

إن الإغتصاب من أكثر أشكال العنف الذي تعرضت له المرأة في هذه المرحلة،و تمّ التكتم عليه من المرأة نفسها و من الأسرة في الكثير من الحالات،إذ يُحاط بكثير من السرّية على اعتبار أنه يقع تحت بند الجرائم الجنسية،و موضوع الجنس عموما من الموضوعات التي لا يحبذ المجتمع مناقشتها،و ما يزال يعتبرها إلى حد كبير من المحذورات و الممنوعات،و خروجا على الأخلاق العامة التي تعارف عليها المجتمع،و مساسا بالأعراف و التقاليد التي تحكم هذا الموضوع و تديره.

جاء في إحصائيات أوردتها جريدة الخبر حول إجهاض المعنفات في مرحلة الإرهاب و التطرف الديني أن أكثر من 1600 جزائرية ما بين17 و 28 سنة تعرضن للإغتصاب من جراء استفحال ظاهرة العنف الإرهابي،و هذا طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 1993 وجويلية 1997.

و يشير نفس الموضوع إستنادا إلى إحصائيات رسمية و غير شاملة (بسبب إختفاء عدد كبير من النساء وعدم التبليغ عن كثير من الحالات) أن سنتي 1994 و 1995 سجّلتا أكبر عدد من النساء ضحايا الاغتصاب الإرهابي،حيث بلغ عددهن في 1994 حوالي 582،و هو الرقم القياسي في حالات الاغتصاب طيلة السنوات الخمس الأخيرة،في حين كنّ سنة 1995 يقاربن 550 مغتصبة،و قد وصل عددهن سنة 1996،و حتى شهر جويلية 1997 على التوالي:144 ثم 162ضحية،بينما

بلغ عدد الضحايا 197 فتاة و امرأة سنة 1998،مع الإشارة إلى أن جل هؤلاء النسوة ينتمين إلى شريحة غير املات المنتشرات عبر المداشر و القرى النائية التي كانت الهدف الأمثل للجماعات الإرهابية.

إن معاناة هؤلاء زادت حدّتها بسبب عدم إصدار المجلس الإسلامي الأعلى لفتوى الإجهاض إلاّ مؤخرا،و ذلك بعد استعراض مطوّل لأهم المستندات و الأحكام الشرعية للعديد من المدارس الفقهية،أكّد بعدها و بتاريخ 12 أفريل 1998 أنه يسمح بإسقاط الحمل للفتاة المغتصبة من طرف الإرهابيين في حالة الضرورة القصوى.

و يفسر نص الفتوى حالة الضرورة القصوى بوجوب صدور قرار طبي يقر بوقوع حالة الإغتصاب مع التأكيد على أن عملية الإجهاض تجنب المرأة أو الفتاة الحامل حدوث مضاعفات من شأنها أن تعرض حياتها للخطر.كما تشير ذات المصادر إلى أن فتوى المجلس إختارت عمدا عبارة"إسقاط الحمل"بدل الإجهاض تفاديا لإعطاء الفرصة لأناس يريدون تبني الإجهاض لاستعمال محتوى هذه الفتوى و تعميمها على حالات أخرى لا علاقة لها بموضوع الفتوى،و هو الإغتصاب من طرف الجماعات الإرهابية.وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الفتوى كانت محل ترقب عدد كبير من ضحايا عمليات الإغتصاب،و من عائلاتهن،مع لفت الإنتباه إلى الهاجس الكبير و الإنشغال الذي سكن نفوس آلاف الجزائريات المغتصبات من قبل أفراد الجماعات،ليس فقط بخصوص الإعتداء على شرفهن،بل أيضا تساؤلات عن مصير الأولاد الذين يولدون نتيجة هذه العلاقات غير الشرعية.(51)

فلنتصور واقع المرأة المغتصبة و الأم لطفل غير شرعي في مرحلة ما قبل صدور الفتوى...،و ربما الأخطر من هذا أن الحديث عن هذا النوع من العنف لا يزال مناسباتي،و ربما الأكثر خطورة أن الكثير من النساء ضحايا الإغتصاب الأصولي قد لجأن إلى الإنتحار للتخلص من معاناتهن و الذي تبيّن – أي السلوك الإنتحاري- بعد إصدار مرسوم 14 جويلية 2007 و تقديم إحصائيات خاصة

بالنساء ضحايا الإغتصاب المسلّح أين تمّ تسوية وضعية أبنائهن من خلال إثبات نسب أطفالهن.

ولعلنا إذ نتسائل عن هذا التأخير و مدى تأثيره نفسيا واجتماعيا على وضعية آلاف النساء المغتصبات اللواتي تم تسوية وضعية أطفالهن الغير شرعيين،فلن نجيب أكثر من أن قضايا المرأة الجزائرية بشكل عام،و العنف الموجه ضدها،لاسيما هذا الشكل من العنف الذي أخذ بعدا إنسانيا خطيرا جدا،تحتاج-أي القضايا-إلى أكثر من وقفة سياسية و اجتماعية للنظر فيها...!

و لعل الوجه الآخر للعنف الديني في العشرية السوداء تمثل بالخصوص في العنف الجسدي في الشارع كأحد أشكال العنف،ففي محاولة ربطه بين دور المسجد في التأثير على الأفراد و ممارستهم للعنف على المرأة في الشارع،توصل الباحث الجزائري جمال معتوق إلى أن أئمة المساجد و عددهم 19 مبحوثا حدّدوا دور المرأة في البيت و تربية الأولاد،و هذا من خلال خطبهم داخل المسجد، و هو (أي الخطاب) الذي كان له تأثيره السلبي في تشجيع الشباب على الإقبال على ممارسة العنف ضد النساء في الشارع متصورين أنهم يقومون بواجب ديني،كما أن هذه الفئة من المبحوثين ترى بأن هناك حالات يمكن للرجل أو الذكر إستعمال العنف فيها ضد المرأة في الشارع،و من هذه الحالات التعدي على قوانين الشارع،المساس بشرف الرجال،أو عدم إحترام نفسها،فوجود المرأة في الخارج حسب هؤلاء يعتبر مزاحمة للرجل.

كما جاء في حوار مفتوح إعلامي مرئي بتاريخ 12-12-1990،أنه في كل دقيقتين هناك إمرأة عرضة للعنف و التعدي،و في نفس الإطار يقول الطبيب الشرعي"بن حركات"أن قسم الطب الشرعي قد سجّل لسنة 1988، 1500 إمرأة كانت ضحية أو موضوع تعدّي في الشارع،و أن هذا الرقم لا يمثل بصدق العدد الحقيقي للنساء اللواتي كن عرضة تعدي،بل أن هناك رقم أسود و الذي يعني أن العديد من النساء يفضلن السكوت و عدم تقديم شكوى بالجني عليهن خوفا من الإنتقام وكلام الناس.

و في نفس الإطار،حاول الباحث جمال معتوق الحصول على أرقام تعكس الظاهرة في مرحلة العنف و التطرف الديني،فجاءت الإحصائيات الخاصة بمدينة البليدة،و هي إحدى المدن الجزائرية التي شهدت عنفا دينيا حقيقيا في العشرية السوداء كالتالي:

السنة	عدد النساء اللواتي قدمن شكوى إثر تعرضهن للعنف في الشارع
1988	79 شكوى
1989	93 شكوى
1990	64 شكوى
1991	56 شكوى

جدول رقم 16 يبين عدد النساء اللواتي قدمن شكوى إثر تعرضهن للعنف في الشارع

هذا يعني أن هناك عنفا حقيقيا مورس على المرأة في مرحلة التطرف حتى و إن كانت الأرقام بعيدة عن الواقع.هذا و قد سجلت نسبة الشكاوي الخاصة بالتعدي على المرأة في الشارع 10%من مجموع الشكاوي سنة 1990،و ارتفعت إلى15%،و قد فسرها الباحث في علاقتها بموجة العنف و التعصب.

أما مصلحة الطب الشرعي لنفس المدينة و حول نفس الظاهرة أي العنف الموجه ضد المرأة في الشارع فقد سجلت الإحصائيات التالية:

السنة	عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف في الشارع	%
1990	70	41.66
1991	98	58.33
المجموع	168	100

جدول رقم 17 يبين عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف في الشارع

مما يعني تزايد ملحوظ بالنسبة لظاهرة العنف خارج البيت،و ذلك إذا ما قارنا عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف خلال سنتي 1990-1991.(52)

10: إستمرارية تعنيف المرأة الجزائرية:

في العقد الأخير من القرن العشرين،أخذ موضوع المرأة يتحرك بوتيرة متسارعة و ملفتة للنظر في الكثير من المجتمعات العربية-ومنها المجتمع الجزائري-،وكأن وعيا جديدا ظهر في التشكّل حول موضوع المرأة،الوعي الذي كان محرّضا على دعوات إعادة النظر في إصلاح قضايا المرأة،بما يعزز حقوقها وحرياتها ومساواتها العامة،أو كأن ملفا كان مغلقا و مجمدا أو منسيا،واستجدت بعض المتغيرات و المعطيات التي جعلت من الضرورة تذكره و فتحه و تحريكه،أو كأن العالم يعيش صحوة نسائية،أو أن النساء أيقضت العالم بقضاياهن و بما يعيد لهم الإعتبار و ضمان الحقوق.

و قد إرتبط هذا الوعي و الإدراك بمجموعة عوامل مؤثرة و متشابكة،منها ما يرتبط بالشأن الداخلي و منها ما يرتبط بالشأن العالمي،و منها ما يرتبط بالشأن التقني،في الشأن الداخلي يتقدم عامل التعليم الذي كان له الأثر البارز و الهام في تطور وعي المرأة بالشكل الذي ساعدها على تكوين نظرة طموحة تجاه ذاتها،تعيد من خلالها إكتشاف شخصيتها وتحديد تطلعاتها،وتزداد تمسكا بكرامتها،وتحكما بمستقبلها،و هو الوعي الذي جعلها تصطدم بواقع متوارث من قديم تهيمن عليه أعراف و تقاليد لا تعترف للمرأة بتطلعاتها الكبيرة،أو بمشاركتها في المجالات العامة،لأن تلك الأعراف و التقاليد نشأت و ترسّخت في وضعيات كانت المرأة تفتقد فيها إلى التعليم،و تسيطر عليها الأمية،فكان من الطبيعي أن تختلف كليا نضرة المرأة إلى ذاتها بين تلك الوضعيتين،خصوصا و أنها استطاعت أن تظهر تفوقا و تقدما في ميادين التعليم و التدريب،مما جعلها تمتلك أدوات النظر في

تقييم الظروف و الأحوال التي كانت محيطة بها،و تكشف بالتالي مدى المسافات التي تفصلها في الإنتقال من تلك الوضعيات،و مستوى الجهود المفترضة في إصلاح أوضاعها.(53)

غير أن هذا الوعي بالوضع الإجتماعي و بضرورة تغييره يقابله واقع إجتماعي يؤكد على استمرارية تعنيف المرأة،إذ أثبت فعليا تواجد الكثير من الممارسات التي تأخذ الطابع العُنفي رغم الوعي الذي اكتسبته المرأة الجزائرية،و التي حاولت من خلاله تغيير وضعها الإجتماعي.

وترى الباحثة الإجتماعية فهمية شرف الدين أنه إذا كان الكلام عن واقع المرأة وموقعها في الحياة الإجتماعية،و ضرورة تغييره قد أصبح مقبولا،إلاّ أن الكلام عن العنف الممارس ضدها لا يزال يلقى مقاومة عنيفة.وقد قصرت الجمعيات النسائية والحركات المدنية عن إيلاء هذا الموضوع حقه،أما الإتفاقيات والمواثيق الدولية،وكذلك الأنظمة القانونية لم تتخط كثيرا الحركات المدنية و الجمعيات، وبقيت مقصرّة هي الأخرى عن ملاحظة مجريات حياة النساء اليومية،متجاهلة حقيقة واضحة هي أن معظم النساء يعشن يوميا مع العنف أو التهديد به،و أنهن في أكثر الأحيان لا يملكن قدرة الرد أو المجابهة،و لا توجد أية قوانين تحميهن أو تمنع عنهن العنف.و إن غياب إحصائيات رسمية حول ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة يعود بالدرجة الأولى إلى قدسية حياة النساء التي لا يسمح بالخوض فيها أو الإعلان عنها.(54)

و في الوقت الذي تقوم فيه مؤسسات المجتمع- وبخاصة الرسمية منها-بالتصدي لظواهر العنف السياسية و الدينية و غيرها،لما قد يترتب عن هذه الظواهر من آثار مباشرة على أطراف الصراع، فإن العنف الذي يمارس في إطار الأسرة لا يؤخذ بالجدية نفسها،علما بأن ما يترتب عليه من آثار غير مباشرة قد يكون أعمق ضررا.فعلاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة غالبا ما تحدث خللا في البناء الإجتماعي،و اهتزازا في نمط الشخصية و بخاصة عند الأطفال،مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوهة من الشخصيات و العلاقات و السلوك،و بالتالي إلى إعادة إنتاج العنف،سواء داخل الأسرة أو خارجها في المجتمع.(55)

إن المجتمع الجزائري الأبوي القائم على سلطة الذكور على الإناث و أفضليتهم عليهن في كل المجالات جعل من ظاهرة العنف ضد المرأة محدودة الطرح و التحليل،لاسيما إذا علمنا أنه غالبا ما يتم ربط الظاهرة بالرجولة و بالتالي بالتأديب الأخلاقي،مما يجعل المرأة تتحمل وحدها آثاره و تبعاته.

إنطلاقا من هذا الإستحسان الثقافي للعنف الموجه ضد المرأة،فإنها تتعرض لأشكال الإعتداء كافة إبتداءا بالقتل،و إلحاق الأذى الجسدي البالغ الذي قد يحتاج علاجه لعدة شهور،و ربما ينجم عنه عاهات مستديمة،ثم الإغتصاب الذي تقع ضحيته الفتيات الصغيرات.و من أشكال العنف الشائعة أيضا التي تتعرض لها النساء التهديد،توجيه الإهانات،الإحتيال بهدف الإستلاء على ممتلكاتها و أموالها،الإحتيال العاطفي،الضرب و تحديدا ضرب الزوجات و بخاصة ربات البيوت منهن،و غيرها من أشكال العنف الأخرى التي تتطلب دراسات سوسيولوجية معمقة.(56)

لا يزال إذا التطرق لظاهرة العنف ضد النساء محاطا بالسرية في المجتمع الجزائري،و عندما كتب عن الموضوع أحد المستشارين لمركز متخصص في نهاية التسعينات إتهمه بعض المسؤولين بالجنون.و لعل أولى الدراسات التي أنجزت حول الموضوع كانت من طرف المركز الوطني للدراسات والتحاليل الموجهة للتخطيط "*CNEAP*"سنة 2000 كشف من خلالها أن 82% من النساء الجزائريات يتعرضن لاعتداءات متكررة من طرف أزواجهن و أقاربهن و المسؤولين في الوظيفة.و أن نهاية "الطابو" ليست قريبة،بل حتى حصر الظاهرة و باعتراف الدراسة يُعد شيئا صعبا نظرا لتعقد المفهوم ذاته من جهة،و انتشار ثقافة "السترة" و كل شيء على ما يرام من جهة أخرى.

و عليه يصبح من المستحيل أحيانا إكتشاف خبايا العائلات و الأسر الجزائرية،لكن الأرقام أفصح من المعاني،إذ و رغم انتشار الظاهرة و التصريح المتردد لعدد من النساء تبين أن 44% فقط من النساء الضحايا تشتكي هذه الإعتداءات لمصالح الدرك و الأمن الوطني.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

فالخطوط الحمراء لم ندركها بعد،و غياب عمليات تحسيس المجتمع بخطورة الظاهرة يكاد يكون منعدما،ليضاف إلى ذلك قلة المراكز المتخصصة،إذ لم يستفد من المساعدة الإجتماعية سوى 2.5% من النساء المعنفات المبحوثات.

إن المجتمع الجزائري حسب الدراسة الأولى المقدمة حول الظاهرة يخاف ذكر عيوبه و دراستها،و فشل في تجاوز نرجسيته،لكنه نجح في إبداع المصطلحات التي أخفى ذكر معانيها،فمفهوم"الحقرة " أخذ أبعادا لا يختلف معها الباحثون ذلك أن مصطلح العنف لا يعني فقط الإعتداء الجسدي بل حتى الضرر المعنوي الذي تتلفظ به المرأة عندما تتوجه للمعتدي عليها بقولها "حقار".(57)

هذا يعني أن العنف داخل نطاق الأسرة لا يظهر البتة إذا اعتمدنا على الإعلام الذي يتعرض للأسرة باحترام متناه،و يعتبرها وحدة مقدسة.لكن رغبة التعمق بالموضوع تكشف من خلال بحث أُجري في الجزائر العاصمة فظاعة الوضع في مجتمع تعمّم فيه العنف،و تداخلت أشكاله العائلية بالإجتماعية و السياسية.مع ذلك يسود نوع من"العمى الإجتماعي"تجاه العنف المنزلي الذي يعتبر مسألة عادية و بديهية،و موضوعا مبتذلا لا يجدر التطرق له رغم أنه يطال كل الفئات الإجتماعية وكل الأعمار.

إن العائلة بمفهومها الواسع لم يعد بإمكانها أن تضمن الدعم لأفرادها،فقد انحسرت في الأسرة الصغيرة،و تخلت عن حمايتها للنساء فارضة عليهن القبول بكل أشكال العنف بما فيه الأكثر بشاعة و في الوقت عينه ألقت باللوم على المرأة معتبرة إياها مسؤولة عن كل ما يمس العائلة من زيادة النسل الذي يهدد الحياة الإقتصادية،إلى الإخفاق في المدرسة،تراجع أفراد العائلة،و تدهور العلاقات فيها.

و قد كشفت الدراسة السابقة بأن النساء الضحايا المستحويات في المراكز المختصة يؤكدن بأن الوسط العائلي لا يحميهن بل يجرمهن،و آثار التعذيب بادية عليهن،إذ أن 55% من اللواتي تعرضن للعنف رفضت عائلتهن التكفل بهن رغم الإحتكام إلى الأهل المقربين،و بهذا يصبح الظلم موروث ثقافي تتوارثه الأجيال.

أما الإعتداءات فلا وقت لها،تُرتكب في الليل أو في النهار،بل لا سبب لها،لكن آثارها مرعبة و وخيمة على مجتمعنا الذي يتستر على العار ولا يصلح العيب،فالدراسة كشفت عن وجود 77.5% من النساء المعنفات أصبن بعاهات و آثار ذات طابع جسدي و نفسي و اجتماعي،فيما تُنقل 45% منهن إلى المستشفى مباشرة بعد الإعتداء.(58)

هي إذا معطيات إحصائيات لواقع إجتماعي أنثوي عُنفي،و الأكيد أنها محاولة تمهيدية لواقع حقيقي نطرحه لاحقا،مدعّم بإحصايات أخرى وحقائق إجتماعية تعيشه الكثير من النساء الجزائريات و تتعايش معه...

المراجع المعتمدة في الفصل السابع:

1-فهمية شرف الدين:أصل واحد وصور كثيرة،ثقافة العنف ضد المرأة،مرجع سبق ذكره.

2-مجموعة من الإختصاصيين:المجتمع و العنف،مرجع سبق ذكره،ص.60

3-سموك علي:إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية،مرجع سبق ذكره،ص310.

4-عنصر العياشي:سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر،مرجع سبق ذكره،ص43-44 .

5-حليم بركات:الإغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2006،ص119-120.

6-فيولات داغر،العنف في الثقافة العربية،مرجع سبق ذكره.

7-.J-Berque:Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine ;Annales,ESC ,1956, p 340.

8-إبراهيم الحيدري،نفس المرجع،ص325.

9- هشام شرابي:البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر،،مرجع سبق ذكره،ص-117 116.

10-إبراهيم الحيدري:النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب،مرجع سبق ذكره،324.

11- نازك سابا يارد،المرأة و العنف الممارس عليها،مجلة أبواب،العدد 17،الصادرسنة 1998،ص.88

12-Fatima el-ouafi:Violence contre les femmes au Maghreb,le temps du Maroc, fevrier 2001, sur : www.yahoo.fr

13-فيولات داغر،نفس المرجع السابق ذكره.

14-ليلى عبد الوهاب:العنف الأسري،الجريمة والعنف ضد المرأة،بيروت،دارالمدى للثقافة والنشر،.1994

15-les theories de la violence familiale,décembre1993,surwww.google.fr/ violence.

16- محمد عبد ربي:الرجولة ونزعة العنف ضد النساء،مرجع سبق ذكره.

17-أمل عواودة:العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،مرجع سبق ذكره،ص43-.44

18-المرأة العربية واقع وتطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،مرجع سبق ذكره.

19-فيولات داغر،نفس المرجع السابق ذكره.

20-عدلي السمري:الإنتهاك الجنسي للزوجة،دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري،مرجع سبق ذكره،ص 27.

21-المرأة العربية واقع وتطلعات،العنف ضد النساء، دراسة لست دول عربية،نفس المرجع السابق ذكره.

22-les théories de la violence familiale,ibid.

23-عبد القادر عرابي:المرأة العربية بين التقليد والتجديد،مرجع سبق ذكره،ص41-42.

24-المرجع نفسه،ص.42

25-إبراهيم حيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب،مرجع سبق ذكره،ص.366

26- نفس المرجع،ص.273

27-Camille Lacoste du Jardin:La virginité érigée en modèle des vertus féminines,in L'état du Maghreb;DE Camille et Yves Lacoste,Paris,1991 ;p132.

28-نورة قنيفة:وضعية المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري،مرجع سبق ذكره.

29-مسعودة كسال:ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري،مرجع سبق ذكره،ص.169

30-نورة قنيفة،نفس المرجع،ص 177.

31-محمد عبد ربي:نفس المرجع السابق ذكره.

32-نفس المرجع.

33-سناء الخولي:الزواج و العلاقات الأسرية،مصر،دار المعرفة الجامعية،1985،ص.81

34-مديحة محمد السفطي:مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع،العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة،في:المرأة والتنمية الآفاق والتحديات،نفس المرجع السابق ذكره،ص89-.90

35-P.Bourdieu :le sens pratique,Paris,ED Minuit,1980;p456.

36-عباس فريال:مراسيم الزواج بمدينة قسنطينة:مقاربة أنثروبولوجية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجيا غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،2004-2005،ص170.

37-نوال حمداش:الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه،مرجع سبق ذكره،ص.57

38-M.Boucebci :Psychiatrie,SociétéetDéveloppement,Alger ;Ed :SNED, 1979.

39-نوال حمداش،نفس المرجع،ص 65.

40- إبراهيم الحيدري،نفس المرجع،ص 358-.359

41-مصطفى حجازي:التخلف الإجتماعي،مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور،مرجع سبق ذكره،ص 209-211 .

42-حليم بركات:نفس المرجع السابق ذكره،ص.120

43-فيولات داغر،مرجع سبق ذكره.

44-نورة قنيفة:نفس المرجع،ص.71

45-جريدة المنقذ،العدد.7

46-نفس المرجع،العدد الأول.

47-نفس المرجع ،العدد7 .

48-أحمد بن نعوم:المقدس والسياسي،ترجمة داودمحمد،في دفاتر إنسانيات،وهران،مركزالبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية،عدد2004،1،ص.148

49-عبد الناصر جابي:الإنتخابات،الدولة و المجتمع،الجزائر،دار القصبة للنشر،دون سنة،ص14.

50-نفس المرجع،ص42.

51-مقال بعنوان:المجلس الأعلى يصدر فتوى الإجهاض،في جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 12أفريل.1998

52-جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،مرجع سبق ذكره،ص.98

53-زكي الميلاد:الفكر الديني وتجديد النظر في قضايا المرأة،مقال صدر بتاريخ28 فيفري2004 على :

www.aman.org/studies

54-فهمية شرف الدين:نفس المرجع السابق ذكره.

55-المرأة العربية واقع وتطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،نفس المرجع.

56-نفس المرجع.

57-مقال بعنوان:80%من النساء الجزائريات يتعرضن للعنف،صدر في جريدة النصربتاريخ4أكتوبر 2000.

58-نفس المرجع.

59- إبراهيم حيدري،نفس المرجع،ص.325

60-فهمية شرف الدين،نفس المرجع.

الــــفـــصــــل الثـــامـــن

الفـــــصـل الثامن

الإجراءات المنهجية و البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية

تمهيد

1- فرضيات الدراسة

2- مجالات الدراسة

2-1- المجال الجغرافي

2-2-المجال الزمني

2-3-المجال البشري

3- عينة الدراسة

4- المنهج المستخدم

5- الأدوات المستخدمة

5-1 -الملاحظة

5-2 -المقابلة

5-3 -الإستمارة

6- مصادر جمع بيانات الدراسة

- المراجع المعتمدة في الفصل

تمهيد:

إن نحن نظرنا إلى تحولات مجتمع ما كنتيجة لما تمخّض عنه هذا المجتمع،فإنه لا يسعنا إلاّ أن نذكر بأن التر[illegible] الأصلية للسوسيولوجيا تجسّدت بالخصوص في معاينة الممارسات الإجتماعية،و هي تتطور بهدف فهمها و تأويلها على ضوء المعنى الذي يقصده الفاعلون أنفسهم.و هذه هي مقاربة فيبر للسوسيولوجيا:"**نحن نسمي سوسيولوجيا،و هو المعنى الذي نعطيه لهذا المصطلح ذي الدّلالات المختلفة،ذلك العلم الذي يرمي إلى الفهم بالتأويل للنشاط الإجتماعي،ثم إلى التفسير السببي لتطور و نتائج هذا النشاط.و لأن الفعل الإجتماعي يستمد دلالته و نجاعته من البنية و النسق الإجتماعي الذي يتم فيه،فهو الذي يزوّده بالقيم و المعايير التي توجّهه و تشكّل آلية ضبطه و مراقبته**".(1).

إنّنا أمام تحدّيات جديدة تكمن في ظهور و غنى الميدان بظواهر سوسيولوجية أصبحت تعرض علينا نفسها بإلحاح مادام أن تكويننا السوسيولوجي يجعلنا ملاحظين لكل الظواهر الإجتماعية،إلاّ أنه لا يجب علينا التوقف عند هذا الحد من الملاحظة العادية و البسيطة،و إنما يجب التعمق في البحث عن طريق التوغل في الميدان المراد دراسته.

إن المجتمع الذي نعيش فيه و نتقاسم فضاءه مع فئات إجتماعية أصبحت تشكّل المادة الأولية لكل البحوث الإجتماعية لما تقدّمه من أشكال للممارسات الإجتماعية و الثقافية و الدينية.فالميدان هو الوحيد الذي يستطيع أن يمدنا بمعطيات قد لا نجد لها تفسيرا بالرجوع دائما إلى النظرية السوسيولوجية.و هكذا يصرّح كل من *Mendras* و *Oberti* أن الميدان هو مصدر لكل خيال سوسيولوجي،فعن طريق الإحتكاك بالواقع يكتشف الباحث السوسيولوجي نماذج جديدة تثري فيما بعد النظرية السوسيولوجية.(2).

فلا يمكن للباحث السوسيولوجي أن يضع قطيعة بينه و بين المجتمع الذي ينتمي إليه،فأساس كل محاولة سوسيولوجية علمية هي تلك المعطيات التي يمدّنا بها الميدان و المتمثل في المجتمع،من هنا فإن غنى المجتمع بالظواهر الإجتماعية هو الدافع الأساسي لتطور البحث السوسيولوجي.

ورغم أن الباحث السوسيولوجي هوجزء من الظاهرة المدروسة،و الذي قد يتأثر بها،إلا أنه بإمكانه التحلي بالموضوعية في الدراسة و هذا عن طريق التسلح بالمناهج العلمية و التقنيات الأساسية في جمع المعطيات.

إن المسافة التي تجمع بيننا كباحثين سوسيولوجيين و المجتمع الذي نبحث فيه أصبحت جد قصيرة و بإمكاننا ملاحظة الظواهر المدروسة بما أننا نشارك الأفراد الذين نقوم بدراستهم الحياة في نفس المجتمع.فلم يعد باستطاعة علم الإجتماع أن يظل بعيدا عن مواضيع متّصلة بالواقع الإجتماعي الذي بات الموضوع المفضل لديه بدون منازع.و يعد هذا الواقع جزىء من التنوع البشري المتواجد ضمن مختلف الفضاءات الإجتماعية التي عاش فيها الإنسان على حد تعبير رايت ميلز.(3).

إنه،و أمام التوعك *le malaise* الذي أصاب فهم المجتمع من طرف ذويه،بدأت تظهر محاولات مختلفة أفرزت مواضيع جديدة برغم تميّزها بالإحتشام،و عملت على بعث مواضيع قديمة كان يبدو يقين إندثارها.فالمجتمع ما فتئ يفرض نفسه دافعا بذلك إلى المراجعة الإبستمولوجية،و إعادة النبش في كل التراث السوسيولوجي المعمول و غير المعمول به لاستغلال مكتسباته،مع إعادة النظر فيها، وتطويرها،وإعادة إنتاجها للضرورة التي تتطلبها فهم المجتمعات.في نفس هذا السياق بدأت تبرز للواجهة إعادة التساؤلات حول العنف في المجتمع،و مدى تأثيره على الأفراد،مما أعطى البحث الميداني قوة أكثر،و حيوية أعمق للغوص أكثر في الظاهرة.

فمنذ أن راودتنا فكرة تناول موضوع العنف ضد المرأة الجزائرية،و خاصة في فترة التسعينيات التي شهدت فيها أقصى أشكال العنف نتيجة الصراعات الإيديولوجية و الإضطرابات الإجتماعية و السياسية الكثيرة،ونحن نفكر في إمكانية دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية دراسة علمية تهدف إلى الكشف عن دوافعها و أسبابها البارزة منها و الخفية،و في الوسائل التي يمكن أن نعتمد عليها،و الأدوات المنهجية المختلفة،لاسيّما و أن طبيعة الظاهرة قد تحتّم علينا طابعا منهجيا خاصا. غير أن المشكلة الرئيسية التي صادفتنا و لحد هذه المرحلة غياب دراسة علمية سوسيولوجية جزائرية حول الظاهرة،مما صعّب قياسها و

دراستها دراسة علمية دقيقة.هذا إلى جانب إشكال آخر أساسي تمثّل في أن التعامل مع هذا النوع من الممارسات السوسيولجية و مع بداهة الحياة اليومية الخاصة بالمرأة المعنّفة تميّز بصعوبة الظهور الإجتماعي،مما جعل الظاهرة تقاوم التحليل بأدوات إعتادت أن تدرس الشائع و المعترف به-إجتماعيا- من الظواهر،الأمر الذي دفعنا فعلا إلى التفكير في منهجية خاصة نترع بها نحو سبل تحليلية واقعية لا مثالية في إطار الخطاب المجتمعي الثقافي السائد حول المرأة.بمفاهيمه المطروحة نظريا و المنحسرة في قدسية النظام الثقافي التقليدي في ظل الرجوع-و من ثم التراجع-المستمر إلى ما هو مقدس وتقليدي،وإلى الأحكام المرتبطة بالعرف مع التأويل الإجتماعي للنصوص الدينية.

و قبل الشروع في تحليل المعطيات الواقعية للدراسة وجدنا أنه من الضروري تقديم الإطار المنهجي الذي اعتمدته الدراسة الحالية،و الذي شمل مجموعة عناصر تفصيلية حاولنا من خلالها طرح مجموع أفكار منهجية مرتبطة أساسا بكيفية تحليل و تفسير واقع أنثوي جزائري معنّف معطى.

1-فرضيات الدراسة:

لقد تحدّد الهدف من الدراسة الراهنة في محاولة تأسيس بنية معرفية سوسيولوجية نسعى من خلالها إلى بعث خطاب علمي بالنظر إلى ثقافته،إيديولوجيته،و بنيته السوسيولوجية التحليلية بعيدا عن أي خلفية أنثوية أو أي خطاب إيديولوجي أنثوي،و انطلاقا من مساءلة الإجتماعي الذي قد يمكّننا من الولوج إلى فضاء المرأة الجزائرية بشكل عام،و إلى فضاءات الممارسات العنفية بشكل خاص،و بالتالي محاولة تقديم تأويلات و تفسيرات حول الظاهرة،و الوصول إلى معارف مشروطة بسياقات معيّنة محدودة في الغالب بالزمان و المكان الذين أنتجت فيهما،ثمّ محاولة وضع إطار تصوّري معرفي و إثراء النقاش حول حيثيات قد تبدو خفيّة في الكثير من أجزائها لاسيّما ما تعلّق بالطابوهات،و أخيرا ملامسة الحياة الظاهرة للمرأة الجزائرية-و الخفية- أيضا لإثبات منطلقات ذاتية و أخرى موضوعية.

وإذا كانت مشكلة الدراسة قد أثارت عددا من القضايا و المتغيرات المطروحة للمعالجة،فإن الفرضيات هي عبارة عن إجابات إحتمالية لهذه المشكلة،لهذا السبب أثرنا أن نعتمد فرضيات بحثية في هذه الدراسة،لأن الأفكار المطروحة هنا لا تزال قيد البحث و المناقشة و التحليل.

وإذ نهدف إلى طرح و تحليل بعض أشكال العنف الممارس على المرأة في ظل التفاعلات العادية و الشاذة في حياتها الإجتماعية،فإن فرضيات الدراسة الحالية تمثّلت فيما يلي:

الفرضية الرئيسة:

تعاني المرأة الجزائرية المعنّفة من عنف متعدّد الأشكال،موجّه ضدها، بمظاهر مختلفة،ودرجات متفاوتة، تتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الإجتماعية،وينجم عنه آثار خطيرة.

الفرضية الأولى:

تعكس بعض المحددات الأسرية و الإجتماعية مظاهر عُنفية حقيقية،تُكرّس دونية المرأة المعنّفة من جهة،و تُمجّد فوقية الذكر في العائلة الجزائرية من جهة أخرى

مؤشراتها:

- تفضيل الذكر على الأنثى في العائلة.
- طبيعة الحوار داخل الأسرة الجزائرية.
- الأوامر الأسرية أو الوجه الآخر للتسلط الذكوري.
- تقسيم المهام بين الجنسين .
- عمل المرأة.

- الزواج المبكر.
- عذرية المرأة.
- السكن و تأثيره على العلاقات الأسرية.
- المستوى التعليمي للمعنّف و تأثيره على نظرته للمرأة.
- موقف الأسرة من طلاق المرأة.

الفرضية الثانية:

تعاني المرأة المعنّفة من ممارسة بعض أشكال العنف من أطراف مختلفة تشترك في خاصية أساسية هي انتمائها للجنس الذكوري.

مؤشراتها:

- العلاقة القرابية للمرأة المعنّفة.
- الوضعية الأسرية للمرأة المعنّفة.
- الوضعية الإجتماعية للمرأة المعنفة.
- الوضعية المهنية للمرأة المعنّفة.

الفرضية الثالثة:

تتعدّد أشكال العنف الممارس على المرأة المعنّفة و تتنوع مظاهره تبعا لوضعيتها الإجتماعية،والفضاء الذي تتواجد فيه

مؤشراتها:

- الإطار الثقافي التقليدي الذي يحيط بالمرأة المعنّفة،ويؤدي بالتالي إلى ممارسة العنف الجسدي عليها.
- الألفاظ التي غالبا ما تُنعت بها المرأة المعنّفة،والتي تتحول إلى عنف لفظي.
- دونية المرأة المعنّفة إجتماعيا،و التي تؤدي في الغالب إلى ممارسة العنف الإقتصادي عليها.
- جسد المرأة و الرموز الإجتماعية المحاطة به،و التي تتحول إلى عنف جنسي حقيقي.
- العنف النفسي كمحصلة لكل أشكال و مظاهر العنف الممارس على المرأة المعنّفة.

الفرضية الرابعة:

للعنف الممارس على المرأة المعنّفة أسباب كثيرة،بعضها ظاهر،والآخر خفي، تنعكس آثاره عليها ماديا و معنويا.

مؤشراتها:

- طبيعة الأسباب التي تدفع بالآخر أو بالآخرين إلى تعنيف المرأة.
- مستوى وعي المرأة المعنّفة بتأثيراته عليها من خلال تقديم شكوى ضد المعنّف.
- آثار العنف على المرأة المعنّفة.
- وضعية المرأة المعنّفة بعد تعنيفها.

2- مجالات الدراسة:

من الخطوات المنهجية الهامة في البحوث تحديد مجالاتها المختلفة،و لقد إتّفق كثير من المشتغلين في مناهج البحث الإجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاث يجب على الباحث توضيحها عند تخطيط إجراءات البحث،وهذه المجالات الثلاث هي المجال الجغرافي،المجال البشري،والمجال الزمني.(4)

2-1 المجال الجغرافي:

فلمعرفة بعض أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية و تحليلها تحليلا معمّقا،إقتضت الضرورة القيام بدراسة استطلاعية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى نتمكن من تحقيق تكامل بنائي بين عناصر البحث،لاسيما وأننا لم نعثر على دراسات جزائرية تصب في لب الموضوع

و نظرا لاعتبارات موضوعية لعل أهمها التحكم في حيثيات البحث،فقد تمّ اختيار المستشفى الجامعي بقسنطينة كمجال جغرافي محدود،و لعل أسباب هذا الإختيار ترجع إلى ما يلي:

أولا:تمّ الإتصال بعدد من الهيئات الرسمية أولاها "دار الرحمة" بجبل الوحش بنفس المدينة،و التي أُنشئت خصيصا لفئات محرومة من أدنى متطلبات الحياة الإجتماعية،إلاّ أننا لم نعثر على نساء معنّفات عشن أشكالا من العنف،و إنما وجدنا حالتين إثنتين فقط تعرّضن لاغتصاب فردي،و لأن الأمر كان يتطلب وقتا طويلا للحصول على حالات أخرى من نساء معنّفات،فإن طول الإنتظار دفعنا إلى إلغاء هذا الفضاء الإجتماعي المحدود جدا من البحث لأنه لم يحقّق لنا الهدف المطلوب و المتمثل خصوصا في الحصول على أكبر قدر ممكن من النساء المعنّفات.و لعلّ السبب الثاني و الهام أيضا هو الموقع الجغرافي لهذه الهيئة الذي استغربناه منذ البداية،فهو منعزل تماما عن المجتمع القسنطيني،بل إن الوصول إليه خطر في حدّ ذاته بالنسبة لأي شخص،لذلك لم يكن مناسبا للعمل البحثي و لاستمرارية تواجدنا فيه.

ثانيا:تمّ الإتصال بالوحدة النفسية بالمستشفى الجامعي،إلاّ أنّنا لم نتلقى المساعدة الكافية من الهيئة الإدارية العاملة،إذ قوبل طلبنا بإعادة طرح المعلومات الخاصة بنساء معنّفات أو بالأحرى بالحالات الواردة على الوحدة قصد المعالجة النفسية من طرف إداريات دون مقابلة الحالات مباشرة للتحفظ على سرية المعلومات،مما جعلنا نقرّر إستبعادها من المجال الجغرافي نهائيا،لأننا ندرك جيدا القيمة العلمية للمعلومات المستقاة من المقابلة المباشرة.

ثالثا:و هي آخر مرحلة في تحديد المجال الجغرافي تمثّلت في اختيار مصلحة الطب الشرعي التابعة للمستشفى الجامعي بقسنطينة،و قد قوبل طلبنا بالقبول مع التحفظ على بعض الجوانب لاسيّما ما ارتبط بحضور جلسات طبية خاصة بنساء معنّفات،أين تمّ استبعادنا نهائيا،فاكتفينا بتحليل الملفات الطبية الخاصة بالنساء المعنّفات من جهة،و من جهة أخرى حاولنا قدر الإمكان تتبّع القادمات إلى المصلحة بعد إنهاء الفحص و مقابلتهن خارج هذا الإطار بمساعدة بعض الأطباء،و قد نجحنا في ذلك إلى حدّ كبير رغم الكثير من الصعوبات التي عشناها،و ردود أفعال الكثير من المبحوثات.و هي معاناة قد يعشها أي باحث يطمح إلى تحقيق بحث علمي حقيقي من خلال جمع أكبر قدر من الحقائق المعرفية،و يؤمن بالعلم الذي يبحث فيه.

***لماذا المستشفى الجامعي كمجال جغرافي؟**

يعتبر المستشفى ضمن النسق العلاجي و الصحي عامة عنصرا ضروريا في الوقت الراهن خاصة، يتردد عليه قسم واسع من الأفراد،و يمكن تعريفه بأنه"يشكل عنصرا من تنظيم ذا طابع إجتماعي تكمن وظيفته في ضمان العناية الطبية الآّزمة و العلاج و الوقاية للأفراد،و تمتد خدماته إلى الخارج لتصل إلى الأسرة و محيطها.

و يحضى المستشفى بحد من الإستقلالية بفعل خصوصيته و تمايزه،فلا يمكن اعتباره كما هو سائد مجرد صورة مصغّرة –طبق الأصل–للمجتمع الذي يوجد فيه لأنه لا يتأثر فقط،بل يؤثر في هذا المجتمع،و ينتج على مستواه العلاقات الإجتماعية الموجودة فيه بشكل خاص.و يسود تصوّر مشوّه للمستشفى كما يراه *Kaplov* مضمونه أن المستشفى يتكون من صنفين من الناس،من جهة المستخدمين الذين يخضعون للعلاقات بشكل جامد،و من جهة أخرى الأطباء و المرضون و التقنيون و عمال القطاعات الذين يقومون بالعلاج،إلا أنه في الواقع أن المستشفى نسق إجتماعي

يكون فيه المستخدمون و الممارسون في نفس الوقت مواضيع و أدوات.(5)

هذا و يعتبر المستشفى مجالا خصبا للتحليل السوسيولوجي الذي يمكن من خلاله التطلع على نمط سير هذا النوع من التنظيمات الكبير،يقع بمنطقة حضرية،و يحاول تقديم مجموعة شاملة من الخدمات.و يستقبل مرضاه من بين قاعدة السكان العريضة،و يهتم

بتدريب هيئة فنية في مجال البحث و الرعاية على السواء،و تتكون هيئته الطبية في معظمها من المتخصصين،و يع[illegible] كلهم بنظام الوقت الكامل بالجزائر.

إن للمستشفى كغيره من التنظيمات مجموعة من الأهداف التي يمكن اعتبارها كما يراه البعض سببا لوجوده،و من أهم هذه الأهداف توفير الرعاية الطبية،التكوين و التدريب الطبي و الشبه طبي و البحث العلمي،و بالتالي إن أي من هذه الأهداف يعتبر بالغ الأهمية في أي وقت،غير أن رعاية المرضى غالبا ما يُنظر إليها باعتبارها في مقدمة هذه الأهداف سواء لأسباب إنسانية أو تقليدية.

يتميز التنظيم الإستشفائي بتقسيم العمل،حيث يختص الممارسون ضمن المصالح العلاجية كل حسب مؤهلاته بوظيفة يفترض أن تعمل في مجموعها على إبراز أهداف التنظيم ككل،و عادة ما يتوجّه إهتمام الأشخاص الذين يقعون في هذه الجماعات المتخصصة،إلى جانب بعضهم نحو جماعاتهم المهنية،و ليس بالضرورة إتجاه القسم الذي يسهمون في إنجاز واجبات أعماله،في هذا الإطار يمكن ملاحظة مثلا وحدة التمريض (التي تكون مسؤولة على أكثر من وحدة)،و ينحصر واجبها الأساسي في التأكد من أن كل واجبات العمل الضرورية قد أنجزت،و يتبع المشرف عادة رئيس التمريض الذي يعد بمثابة المدير اليومي لأوجه نشاط الوحدة،و غالبا ما يوجد مساعد لرئيس التمريض الذي يحل محل الرئيس في نوبات العمل،و يقوم بإنجاز واجبات المشرف العامة،كما يوجد هناك المرضون الذين يرعون المرضى.و لأن المستشفى في صورته الراهنة عبارة عن مجموعة من المصالح المتخصصة،المجهزة ماديا وبشريا،ممّا يوفر لها حدا من الإستقلالية عن بعضها دون أن يؤثر ذلك بشكل كلي على تناسق الوظائف وتكاملها.

و لأننا كنّا نبحث في ظاهرة خفية لكن في الآن نفسه موجودة واقعيا ،و كثيرا ما كنّا نسمع عنها أو نلاحظها في شكلها المبسّط،فإن المستشفى سمح لنا بالتأكد الفعلي من تواجدها،و ربما أيضا إنتشارها،خصوصا و أن المستشفى الجامعي القسنطيني تتوافد عليه فئات إجتماعية مختلفة،و من مناطق جغرافية عديدة و متنوعة،ساعدتنا فعليا على التعمق أكثر في طرح الظاهرة و مقاربتها واقعيا.

-لماذا مصلحة الطب الشرعي؟

يعتمد تنظيم العلاج بالمستشفى العمومي على عنصر قاعدي يتمثل في المصلحة،و هي عبارة عن وحدة علاجية متخصصة،وظيفية،تحضى بحد من الإستقلالية،و لها وظيفة إستشفائية جامعية.و يشكّل الممارسون ضمنها إحدى الدواليب الأساسية للتنظيم،مما أدى إلى كونها وحدة تتضمن فرقة طبية ذات تدرج محدد،وأجهزة،ومواد علاجية خاصة تخضع في مجملها لمسؤولية رئيس المصلحة،و تؤدي إلى ظهور ميل متزايد لاستقلال الوسائل و العزلة بين المصالح المختلفة.

ضمن هذه المصلحة يوجد ما يسمى بالفرقة المعالجة،حيث أنه طبيعة العلاقات بين أعضاءها محدّدة وفقا لنموذج المسؤولية،طبيعة و نوعية تكوين كل واحد.و تجدر الإشارة إلى نقطة كثيرا ما يبدو الخلط فيها،و هي أن العلاقات الموجودة بين الممارسون الذين يحضون بكفاءات مختلفة ليست تدريجية بل هي علاقات تناسق،فلا يوجد التدرج إلاّ في حالة مستوى التأهيل،فبين الطبيب و المريض توجد علاقات تنسيق في إطار تقييم تقني للعمال،لأن كل منهم مؤهل ضمن مجال محدد موكول إليه،فليس من شأن الطبيب مثلا التدخل في الشؤون التمريضية أو الخاصة بعمال القاعات، و رغم أنه من الضروري على أعضاء الفرقة المعالجة أن يهتموا بما يقوم به غيرهم و بالوسائل المستعملة،إلاّ أن كل واحد منهم يتدخل في مجاله بشكل يجعل التدخل المنسق للجميع يصب إلى الهدف المشترك.

تتكون المصلحة من المستوى الطبي التالي:

-الأستاذ رئيس المصلحة: هو طبيب مختص له مستوى المكلف بالدروس،لديه خبرة طويلة،و هو بصفة عامة حاصل على دكتراء في الطب و شهادة التعليم الطبي المتخصص،و غالبا ما يتولى رئاسة المصلحة أساتذة،و هم يمثّلون قمة الهرم ضمن الفرقة المعالجة.و يهتم الأستاذ بالإضافة إلى العلاج،بالتعليم والبحث العلمي،ويوزع المهام،يضع البرامج المختلفة،ويشرف على القضايا

المتعلقة بالوسط الخارجي للمصلحة(التمويل بمختلف المواد،تنفيذ التوجيهات الإدارية،حضور الملتقيات العلمية..).وقد تجسدت شخصيته في مصلحة الطب الشرعي بقسنطينة في البروفيسور"بن حركات"

-**الطبيب المكلف بالدروس**:و هو طبيب مختص مساعد حاصل على دكتراء في الطب و شهادة التعليم الطبي المتخصص،و له خبرة تتجاوز الأربعة سنوات في هذا المستوى مجمولة في أطروحة غالبا ما تؤهله لذلك،يهتم بالعلاج و التعليم و بالبحث العلمي،و غالبا ما يكون رئيس قاعة.وقد كان عدد الأطباء المكلفون بالدروس بالمصلحة مجال البحث إثنين.

-**الطبيب المساعد**:و هو طبيب مختص حاصل على الدكتراء في الطب و شهادة الدراسات الطبية المتخصصة،و لديه خبرة تفوت السنة من العمل،و يقوم بمهام العلاج و التعليم بالإضافة إلى البحث العلمي،و هو غالبا ما يتولى رئاسة قاعة علاجية في عدم وجود المكلفون بالدروس.و قد كان عدد الأطباء المساعدين بمصلحة الطب الشرعي أربع.

-**الطبيب المقيم**:يقوم بمهام العلاج إلى جانب التحضير للتخصص،وكان عدد الأطباء المقيمين ستة أطباء.

-**المستوى التمريضي**:أما فيما يخص الهيئة التمريضية المتصلة بهذا الهرم،فيمكن القول أنها تشكل فئة مفصلية أساسية بالنسبة للمصلحة،و هي توجد على مستوى كل فئات العلاج.و قد إنضم إلى الهيئة التمريضية التقليدية بفعل النمو التقني المتزايد للعلاج مجموعة من الأخصائيين ذوو المستويات الوسطية،والذين يشكلون شبكة متفرعة ومتباينة من الكفاءات المتصلة بعملية التشخيص أوالعلاج،كما أنّهم يشكلون الفئة المعالجة الأكثر اتصالا بالمرضى-زمانيا-.وكان عددهم بالمصلحة إثنتين.

ولأننا كنّا نبحث عن فضاء أكثر تخصصا وأكثر خصوصية،كانت مصلحة الطب الشرعيبالمستشفى الجامعي بقسنطينة هدفنا،و قد تمكّنا من إجراء بحثنا في هذه المصلحة التي يتوافد إليها عدد كبير من النساء المعنّفات اللواتي تصل درجة تعنيفهن أقصاها.و قد إختلفت هذه الفئة و تنوعت،و لكن أيضا كانت كثيرة و كثيرة جدا،أكّد لنا بخصوصها أحد الأطباء بأن المصلحة تستقبل أكثر من 20 إمرأة معنّفة يوميا،و أن كلّ إمرأة تشكّل موضوعا بحد ذاته للبحث و التحليل،لكن أكثر النساء توافدا -إن صح التعبير-هن النساء المتزوجات والمطلقات اللواتي يتعرضن إلى عنف متعدد الأشكال و الأوجه،الأمر الذي سمح لنا لاحقا من الإقتراب منهن و البحث في الظاهرة.

***لماذا الطب الشرعي؟**

الطب الشرعي هو وضع الخبرات العلمية الطبية في خدمة العدالة و القانون،و هو من أهم العلوم قاطبة و أخطرها في مجال الإثبات الجنائي،و الكشف عن الجريمة،و بيان كيفية إرتكابها و الإفصاح عن هوية مرتكبيها.

ولا غنى عن الطب الشرعي،ليس في مجال الإثبات الجنائي أو المدني فحسب،بل أيضا في تحديد ما إذا كانت هناك جريمة أم لا،فهو المحرك الأساسي و الأول لعمل الباحث الجنائي،و المعاون الأول له،فإذا لم يكن في الأمر شبهة الجناية فلا جريمة.و يسمى هذا الفرع من العلوم الطبية في بعض الدول ب**الطب العدلي**،أو **طب العنف** *Medecine de la violence*،و ذلك لارتباطه بتحقيق العدالة،و الكشف عن مظاهر العنف.

فلأننا نطمح إلى تجريم الظاهرة من جهة،و لأنه المجال الأكثر احتواءا للعنف بشكل عام،و للعنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية بشكل خاص،و لأن أقصى حالات العنف النسوية يمكن أن نصادفها في هذا الفضاء الجغرافي الصحي بالذات طالبة المساعدة الإنسانية و العدل،فقد إرتأينا البحث فيه دون غيره.

إن مدى انتشار العنف ضد المرأة كظاهرة معقدة و مركبة أصبح مثير للجدل في جميع دول العالم،ومن السهل انتقاد الدراسات عن شيوع و انتشار هذه الظاهرة في الدول المتخلفة من قبل الخبراء بسبب عدم الاتفاق على تواجد العنف ضد المرأة لا سيّما الأسري أو المنزلي،و كذلك بسبب التأثير العاطفي و الأخلاقي على القدرة على الحجة و الحكم العقلي السليم عند التعامل مع

هذه الحالات.و رغم اعتراف جميع المهنيين بوجود مسائل مثيرة للجدل حول العنف الذي تعاني منه المرأة،إلاّ أننا نتفق على أنه يمثل مشكلة صحية،إجتماعية و قانونية.(6).

و لأننا أمام ظاهرة جد مركبة ورد فيها الجانب الإنساني الصحي بشكل أساسي،فإن منظمة الصحة العالمية قدّمت وصفا خاصا لمفهوم الصحة حيث اعتبرتها "**حالة كاملة من السلامة الجسمية و العقلية و الإجتماعية،لا مجرد الخلو من المرض والضعف**".(7).

إن فائدة هذا التعريف تكاد تنحصر في توجيهنا نحو الأبعاد العامة للصحة،و الإشارة إلى أن السلامة الجسمية ذاتها تعتمد على السياق الذي نعيش فيه،و علاقتنا بالآخرين،و المخاطر الجسمية و الإجتماعية التي نتعرض لها في حياتنا.

و فضلا عن ذلك،علينا أن نعترف أكثر فأكثر أنه على المدى البعيد سلامتنا سوف يزداد اعتمادها على الأسلوب الذي نختاره للحياة،و ما يحدث في البيئة التي نعيش فيها.و الأكثر من ذلك أن جانبا كبيرا من حيويتنا الجسمية يرجع إلى المشاركة و الإندماج في أنشطة الحياة اليومية،و الإحساس بمعنى النشاط الإجتماعي الذي نمارسه في الحياة،و إنكار هذه الحقيقة يعني أننا نعتبر الإنسان آلة. هذا يعني أن الصحة بالنسبة للفرد تكتمل باكتمال النواحي الآتية:

- **إكتمال الناحية البدنية**:و هي أن تؤدي جميع أعضاء جسم الإنسان وظائفها بصورة طبيعية،و بالتوافق و الإنسجام مع أعضاء الجسم الأخرى،و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كانت تلك الأعضاء سليمة.
- **إكتمال الناحية الإجتماعية**:وهي قدرة الإنسان على تكوين علاقات إجتماعية و التفاعل معها.(8).

و يجب التنبيه إلى أن المستويات السابقة هي في تفاعل مستمر،وفي هذا السياق إقترح *Giovanini* نموذجا بيّن فيه محدّدات الحالة الصحية،إذ يوجد هناك تفاعل بين عدة عوامل لتحديد هذه الحالة، فبالإضافة إلى العوامل البيولوجية (العمليات البيولوجية القاعدية) نجد العوامل البيئية،و يقصد بها كل العوامل الخارجة عن نطاق العضوية،و كذلك العوامل المرتبطة بأسلوب الحياة (القيم و التصورات التي تؤثر على قرارات الفرد في الحياة اليومية) دون أن نهمل تأثير ما يمكن أن نسمّيه المنظومة الصحية

إن حقل الصحة في مجتمعنا لايزال مجالا غامضا لاسيّما في بعده السوسيولوجي حيث يتم التركيز على ماهو إقتصادي و تكنولوجي بالدرجة الأولى،و يُحتفظ بنظرة تبسيطية لواقعه الإجتماعي التاريخي،و الذي لا يراعى فيها تداخل مستويات الحياة الإجتماعية المختلفة،إذ يغلب الطابع النظري عن العملي بالنسبة للأهداف و الكيفيات و متطلبات الواقع النوعي.

فليس الجانب الصحي بمعزل عن مجال التنمية الشامل بمختلف مستوياته الإقتصادية،السياسية، الثقافية و الإجتماعية،و كل مشروع أو برمجة صحية مثلا لا تراعي الاقتصادي،أو كل برمجة إقتصادية لا تراعي البعد الإجتماعي و الصحي و يغلب عليها الطابع النظري ستعجز حتما عن التحول إلى واقع عملي بنّاء.

إن الخدمات الصحية لها دور هام و قيادي في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة،لأن هذه الخدمات متوفرة على مدار اليوم،و أهمية هذا الدور يكمن في الإكتشاف المبكر و منع تكرار الإساءة،التنسيق مع مقدّمي الخدمات،التعريف بالمشكلة،و دعم الضحايا معنويا،فقد تحتاج الضحية للحماية لملجأ،لإرشاد نفسي،إجتماعي،بالإضافة للعلاج الطبي.

2-2 المجال الزمني:

لقد أوضحنا الصورة العلمية المعرفية للبعد الجغرافي الذي كان هاما جدا و مؤثرا جدا في بحثنا العلمي،أمّا عن تواجدنا بالمصلحة فقد كان بشكل دائم و مستمر متى استطعنا ذلك،أي بمعدل ثلاث إلى أربع مرات في الأسبوع لأكثر من سنة و نصف،و كان الهدف الأساسي من وراء ذلك الحصول على أكبر تمثيل بحثي،لاسيما و أن المصلحة تستقبل أفرادا من أصول جغرافية متعددة على مستوى الشرق الجزائري من نساء معنّفات مثّلن بالنسبة لبحثنا حالات بحثية حقيقية،خصوصا أمام احتمال أكبر فأكبر

لتواجد حالات إجتماعية متنوعة من النساء تحقق (أي الإحتمال)،و حقّق لنا إمكانية دراسة أشكال مختلفة من العنف، تركنا تحديدها لهذا الفضاء الإجتماعي الصحي،هذا من جهة،ومن جهة أخرى تحليل مضمون الملفات الطبية مثلما سنوضحه لاحقا.

و لعلّ أهم الخطوات التي تمّت لتحقيق كل ذلك كانت بدايتها مع تكرار الزيارة الإستطلاعية للمجال المكاني للدراسة في جوان 2004،و التي تم من خلالها لقاء رئيس المصلحة،والتعريف بأسباب الزيارة و موضوع الدراسة،كما قمنا بزيارة استطلاعية لأطباء المصلحة قصد التعريف بالموضوع و أسباب القيام به،و قد تكرّرت الزيارة عدّة مرات،تمّ من خلالها إقامة علاقات ودية مع الأطباء الذين التمسنا فيهم الوعي بالموضوع و أهميته،مما جعلهم يقدّمون لنا كل المساعدات الممكنة من حالات عنفية،و ملفات طبية،و معلومات هامة.

وقد بدأت الدراسة الميدانية فعليا في شهر جوان 2004 ،أين قمنا بتحليل الملفات الطبية لنفس السنة،و تسجيل الملاحظات،لتأتي مرحلة مقابلة المبحوثات و ملئ الإستمارات بالتوازي مع ذلك متى أمكن ذلك.

غير أن الصعوبة التي عانيناها كانت مباشرة بعد ثلاث أشهر تقريبا بعد منعنا من حضور الجلسات الطبية من طرف رئيس المصلحة،مما دفعنا إلى محاولة مقابلة المبحوثات خارج هذا الفضاء،في الرواق أو أمام باب المصلحة الأمر الذي أطال فترة البحث الزمنية،لتصبح أكثر من سنة و نصف أي مع نهاية سنة 2005.

- **عينة الدراسة:**

فلأن عملية المعاينة أو إستخراج عينة هو اختيار جزء من المجموعة بحيث يمثّل هذا الجزء المجموعة كلها،فهذا يعني أنه يجب علينا أن نختار الطريقة الصالحة و المواتية لكل مجتمع لكي تكون ممثّلة له

أصدق تمثيل.و المعاينة ليست مجرد استخدام جزء من المجتمع بدلا منه كله فقط،و لكنها علم و فن

للتحكم،و قياس لدقة المعلومات الإحصائية عن طريق استخدام بعض النظريات.(10)

و قد أصبحت العينات أساسا في كثير من الدراسات النظرية و العملية،و أصبح الباحث يعتمد عليها كثيرا في دراساته خاصة بعد أن تطورت الأبحاث الخاصة بها تطورا سريعا و كبيرا.و ليس في استخدام العينة كونها جزء من المجتمع ما يوحي أن هذه العملية أقل كفاءة أو دقة من عمليات الحصر الشامل كما يتبادر إلى الذهن،و لكن العكس،فإن العينة تأتي بنتائج لا تقل دقة بل قد تكون أدق مما ينتج عن الحصر الشامل بنفس الظروف.(11)

أما عن كيفية اختيار إطار العينة فقد تم بطريقة الصدفة،بمعنى أننا لم نختر متزوجات فقط،أو عازبات فقط،أو مطلقات فقط،و إنما تركنا ذلك للصدفة،و هي الطريقة التي تم من خلالها الحصول على عدد كبير من النساء المعنّفات القادمات إلى المصلحة للفحص الطبي،إذ أن موضوع الدراسة فرض علينا ذلك،فمجموعة النساء اللواتي شكلن مجتمع البحث لم يتم إختيارهن على أساس إجراءات معاينة خاضعة لشروط محددة،أو على أساس سمات و خصائص معينة كونهن يمثلن عينة أوسع في المجتمع،بل إن الإمكانات المادية و المعنوية للبحث– و تماشيا معها–أمكنت إستخدام طريقة العينة محاولين تعميم النتائج على المجتمع الأصلي،و قد تمّ تحديدها بمقتضى الموافقة على مقابلة المبحوثات،مما أمكن من مقابلة 350 مبحوثة تنتمي إلى فئات إجتماعية مختلفة سواء من حيث الظروف الإجتماعية أو المستوى التعليمي أو العمل أو غيرها،و لكنها أيضا متشابهة في خصائص أخرى نحاول طرحها في الجانب الميداني،و لعل أهم خاصية تشترك فيها هي أن جميعها قد عشن شكلا معيّنا من العنف مهما كان مظهره.و بذلك أمكن إعتبار المبحوثات بمثابة وحدات أُختيرت لتشكيل موضوع بحث مستفيض حول مختلف ظروف و جوانب حياتها الإجتماعية بشكل عام،و مختلف أشكال العنف الذي تتعرض له أو مورس عليها بشكل خاص.

و لقد وجدنا صعوبة عملية في الحصول على أعداد كبيرة من النساء المعنفات،نظرا لقلة وعيهن بطبيعة العمل البحثي،و لصعوبة الإتصال بهن بعد منعنا من حضور الجلسات الطبية من طرف رئيس المصلحة لسريّة الفحص،هذا من جهة و من جهة أخرى الغياب التام لإحصائيات خاصة بالنساء المعنفات بشكل عام،عدا تلك المتعلقة بالنساء المضروبات *femmes battues* التي تُنعت بها كل إمرأة معنّفة قادمة إلى المصلحة،و غالبا ما يرمز إلى ملفها الطبي ب *F B*،أما حالات العنف الجنسي فتُصنف في

ركن خاص جدا بعيدا عن الفئة الأولى،في حين نجد أن العنف النفسي مستبعد من الفحص الطبي لانعدام الطبيب النفساني المعالج بالمصلحة لأن الهدف الأساسي يبقى الجانب

الفزيولوجي المرئي الذي يتم التركيز عليه من طرف الطبيب المعالج.

حاولنا إذن في ظل هذه المعطيات مقابلة أكبر عدد من النساء (و لن نتحدّث عن الصعوبات التي واجهتنا في الإلمام بهذا العدد،أو حتى ردّ الفعل السلبي لبعضهن من سب و شتم،و الأكيد أن ذلك نابع أساسا من وضعهن).

أما عن خصائصها فقد تمّ اختيار مفرداتها عن طريق استخدام أحد أنواع العينة و المتمثل في العينة العرضية،و التي يتم سحبها على أسس غير احتمالية لضرورات أملتها طبيعة الدراسة،و تستخدم إذا كان عدد المفردات كبيرا جدا (حتى و إن كانت محددة،معرّفة و متجانسة في الخصائص المراد دراستها)،و هنا يكون الإختيار من الحالات التي تصادف الباحث حتى يصل إلى العدد المطلوب

في العينة.(12)

4-المنهج المستخدم:

في محاولة منّا الإجابة عن تساؤلات الدراسة و التحقق من فرضياتها،تبنّينا إطارا منهجيا مزدوجا كميا و كيفيا،سعينا من خلاله إلى تحليل مجموع معطيات واقعية،و بالتالي بناء إطار معرفي شامل حول الظاهرة و كيفية تمفصلها مع باقي مستويات الحياة الإجتماعية التي تتفاعل معها.

لقد حاولنا الجمع بين الأسلوبين الكمي و الكيفي لأنهما أكثر إسهاما و ملاءمة لبحثنا،لاسيّما و أن الثاني أي الكيفي يعتمد على إدراك الباحث و فهمه لما يلاحظه و يجمعه من معلومات عن موضوعه،و يكوّن من خلال ذلك صورا إجتماعية يعايش بذهنه ما بينهما من تفاعلات متبادلة تؤدي إلى نتائج معينة،و تساعدنا على بلوغ التفسيرات التي نبحث عنها ضمن أهداف البحث، خصوصا و أن الدراسة تسعى إلى تكوين إطار معرفي إجتماعي كامل التركيب فيما يتعلق بأحد الجوانب الأساسية في الحياة الإجتماعية للمرأة الجزائرية،و معايشتها لظاهرة خاصة جدا،وفي أحيان كثيرة حميمية جدا.

هذا المنهج البحثي سمح لنا إذا بالكشف الدقيق عن الظاهر و الخفي لجوانب الظاهرة،كما أتاح لنا في الوقت ذاته فرصة المقارنة بين مختلف الدراسات التحليلية المقدّمة و التي تمّ اعتمادها في البنية المعرفية للبحث.

و بناءا على ما تقدم،فإن الإتجاه المنهجي المتعدد الجوانب الذي اتخذته هذه الدراسة لتشخيص الظاهرة و الإجابة عن تساؤلاتها تجلى في استخدام المنهج الوصفي و تحليل المضمون،و الطريقة المقارنة إلى جانب الطريقة الإحصائية،وكذلك تمّ الإعتماد على أدوات بحثية أساسية هي الملاحظة البسيطة و المقابلة نصف الموجّهة و الملفات الطبية،و التي اعتمدت كأدوات رئيسية في جمع البيانات الميدانية،و سنحاول فيما يلي أن نوضّح كيف استفادت الدراسة الحالية من هذه المناهج و الأدوات.

فإذا كان "المنهج مجموعة خطوات منظمة يستخدمها الباحث لفهم الظاهرة موضوع الدراسة،و الذي يعني أنه يجيب عن سؤال مؤدّاه كيف يمكن حل مشكلة البحث والكشف عن جوهر الحقيقة و الوصول إلى قضايا يقينية؟"(13)،فإن اختيار منهج البحث في دراسة أي موضوع لا يأتي بشكل عشوائي أو لمجرد ميل الباحث لمنهج دون مناهج أخرى،بل هي قضية تفرضها طبيعة البحث أو المشكلة التي يتناولها الباحث.فاختلاف المواضيع من حيث التحديد و التعقيد،و كذا تنوّع البحوث من المتغيرات،يستلزم اختلافا في المناهج المستخدمة،و من ثمّ يتوقف استخدام الباحث لمنهج معين دون غيره على طبيعة الموضوع قيد الدراسة.و لّما كان موضوع بحثنا هذا يتمثل في دراسة بعض أشكال العنف الممارس على المرأة في مجتمعنا و محاولة الإلمام ببعض جوانبه،و التعمّق في التحليل و التفسير،فقد اعتمدنا "**المنهج الوصفي التحليلي**" كمنهج رئيسي في هذه الحالة و ذلك لاعتبارات علمية محضة أهمها طبيعة الموضوع في حدّ ذاته الذي يستلزم الوصف و التحليل.

إذ تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي تحاول تشخيص واقع معين أو ظاهرة ما، حيث تهدف الدراسة الوصفية إلى تحديد الوظائف الواقعية من خلال موضوع بحث معين،و لهذا تبدو الضرورة لإقامة هذه الدراسات باعتبارها تهدف إلى

جمع و تحديد مثل هذه الوقائع الإجتماعية الملموسة،كالمشاكل الإجتماعية التي تظهر بصورة جلية داخل المحيط الإجتماعي.(14)

يقوم المنهج الوصفي التحليلي على عدّة مراحل أهمها:

-فحص الموقف المشكّل و دراسته دراسة وافية.

-تحديد المشكلة المراد دراستها.

-صياغة الفروض في ضوء الملاحظات،و تقرير الحقائق التي سيستند إليها في دراسة المشكلة.

-تيار المبحوثين المناسبين،و تعيين مواضيع فحصهم.

-حديد طرق تجميع البيانات.

-إعداد تصنيف محدّد للبيانات المراد الوصول إليها،و ذلك بغرض المقارنة و التوصل إلى وجوه الشبه و الإختلاف،و تبيّن العلاقات.

-التحقق من صلاحية أدوات جمع البيانات و صدقها.

-وصف النتائج و تحليلها و تفسيرها في عبارات واضحة و محدّدة.

و عليه فإن استخدام هذا المنهج لا يقتصر على اتجاه أفقي في جمع المعلومات و البيانات و ترتيبها، بل يتعدّاها إلى الإتجاه العمودي للموضوع،بما في ذلك من إقتران بين الوصف و المقارنة.(15)

و عليه فالمنهج الوصفي يهتم بعملية جمع و تلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة وبوضع جماعة معينة من الناس،فهو أكثر المناهج انتشارا و استخداما لما يتضمنه من دراسة للحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف،أو مجموعة من الأحداث و الأوضاع و الأشخاص،حيث و بالنسبة لاستخداماته في هذه الدراسة فقد إهتم بتحديد و وصف و محاولة تفسير و فهم بعض أشكال العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية أو الممارس عليها.و بالتالي فإن اعتماده في هذه الدراسة جاء من أجل جمع الحقائق،تحليلها،تفسيرها،إستخلاص دلالاتها،و إصدار اقتراحات و تفسيرات بصدد الظاهرة المدروسة.و بذلك لا تكتفي هذه الدراسة بمجرد جمع عدد كبير من المعلومات عن الظاهرة البحثية،وإنما حاولت استخلاص الدلالات و المعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات حتى يكون للتحليل الوصفي معنى.

و قد حرصنا أشد الحرص على نقل الإجابات وفق سياقها بما في ذلك التعليقات،الإيماءات، الإنفعالات..و الحقيقة أن هذا المنهج قد مكّننا فعلا من التحليل المعمّق و ليس الوصف فقط للمعطيات المتعلّقة بالمبحوثات و البيانات التي تمكّننا من جمعها ميدانيا،و التفسير الذي يعتبر"المحصّلة النهائية لخطوات البحث العلمي"،و هو بذلك يحتل أعلى مستويات عملية الإستقصاء.و لأن الهدف من التفسير في النهاية هو الإجابة عن الأسئلة الرئيسية في الدراسة،و ما يتطلبه ذلك من تحديد الإرتباطات المختلفة بين جماعة المتغيرات و العلاقات التي تشكل الظاهرة،لاسيّما الظاهرة المدروسة التي تتسم بالترابط و التفاعل المتبادل،و بالتداخل و التشابك من جهة،و التباين أو الإختلاف في إدراكها ضمن واقع إجتماعي ذا طبيعة بنائية خاصة وخصوصية ثقافية متميّزة من جهة أخرى.

كما أننا اعتمدنا على بعض عناصر منهج تحليل المضمون قصد الإلمام ببعض جوانب الدراسة،و تتبع مراحلها في ظروفها القائمة،و في فضاء إجتماعي خاص رأينا أنه من الضروري تحليل مضمون الملفات الطبية التي تمّ حفظها بالمصلحة لتقديم أكبر قدر من المعطيات الواقعية.

إن هذا المنهج يعبّر عن الأسلوب الذي يرمي إلى التصنيف الكمّي لمضمون معيّن في ضوء نظام الفئات،ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون،و من ثمّ فقد رأينا أن جانبا أساسيا من جوانب المعطيات الواقعية و المتمثل في مرحلة الفحص الطبي هام جدا لأنه يحمل في اعتقادنا معنيين أساسيين:معنى إجتماعي تحاول فيه المرأة رفض واقعها و التصدي له،و

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

ربما أيضا تغييره نتيجة وعيها ببعض سلبياته أو تأثيرها على هذا الواقع..،و معنى علمي سوسيولوجي سنعمل جاهدين على تفسيره وإعطاء تحليل واقعي له.

لقد رأينا أن هذا الجزء الهام من الدراسة الميدانية مدعّم و بشكل أساسي لبحثنا إذ سمح لنا بمعرفة أهم أشكال العنف الموجّه ضد المرأة،الخفية منها أو الذي لا تُصرّح به إلا نادرا لا سيّما ما ارتبط بالعنف الجنسي و بالأخص الإغتصاب و زنى المحارم.

و قد تمّ تحليل مضمون 1258 ملفا طبيا لسنة 2004 تمّ الحصول عليها و اختيارها لأنها الملفات التي أُتيحت لنا من جهة،و الكاملة العدد من جهة أخرى،أما السنوات الأخرى فلم يتم إختيارها لعدم اكتمالها و عدم تواجدها كلية بالمصلحة.

فاختيارنا إذا لهذه السنة بالذات كان حتميا في ظل غياب الكثير من الملفات،و عدم ترتيبها و تصنيفها في إطار تاريخ الفحص و طبيعته،لنخلص في النهاية إلى تحديد أشكال العنف الذي يمارس على المرأة الجزائرية من خلال الفحص الطبي الذي يقوم به طبيب المصلحة.و قد إستعملنا طريقة التحليل التعاقبي أي ملفا تلو الآخر بعد إعادة ترتيب السنوات بالأيام و الأشهر مما سمح لنا في النهاية من معرفة أشكال مختلفة من العنف نوردها لاحقا.و نؤكد أن هذه المرحلة كانت أولى مراحل البحث الميداني و أصعبها على الإطلاق،و التي سمحت لنا فيما بعد بصياغة دقيقة لأسئلة الإستمارة.و قد كنّا نقوم بتحليل مضمون الملفات الطبية في قاعة الفحص الخاصة بالمصلحة.

و لنا أن نشير في هذا الإطار الغياب الشبه تام للإحصائيات حول الظاهرة رغم تواجد الملفات الطبية و تردد النساء المعنّفات يوميا باختلاف أعمارهن،أصولهن الجغرافية،و مستواهن الإجتماعي و الفكري،و هي عوامل إعتبرناها تدعيمية للبحث إذ تدخل في الموقف الإجتماعي العُنفي تجاه المرأة الجزائرية.و نؤكد على عبارة يوميا لأننا عشنا فعليا ذلك في الكثير من الأحيان،و قد يكون لعملية الغياب هذه تأثيرها السلبي على احتواء الظاهرة و تفسيرها في ضوء ما تعيشه المرأة الجزائرية من تغيّرات و تناقضات أثّرت على وضعيتها و جعلتها تعيش واقعا عنفيا خاصا سنلتمس تأثيراته لاحقا.

أما عن مضمون الملفات الطبية فقد تضمنت كل ما يتعلّق بالمفحوصات من معلومات عامة و صحية مرتبطة بالحالة المفحوصة سنحاول توضيح مضامينها في الفصل الموالي.

و حتى يكون لتحليل مضمون هذه الملفات معنى،فقد حرصنا أشد الحرص على نقل مضمونها بعد ترجمته كميا و كيفيا،ومن اللغة الفرنسية المعتمدة صحيا إلى اللغة العربية،و هي المرحلة التي ساعدتنا فعليا في بناء جزء هام من البحث،و تحليله،و تقديم بعض أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية.

5-الأدوات المستخدمة:

تمثّل أدوات جمع البيانات وسيلة أساسية للحصول على المعلومات و الحقائق العلمية المتوخّاة من عملية البحث،و بما أن طبيعة الموضوع هي التي فرضت علينا نوع المنهج المستخدم،فإنها أيضا تبعا لذلك فرضت علينا نوع الأدوات الواجب استخدامها لجمع المعطيات و الحقائق من الواقع في بعده الإمبريقي،و لذلك كان اعتمادنا في هذا البحث على جملة أدوات رأيناها ضرورية لتحقيق الأهداف المرجوة و المتمثلة في:

5-1 الملاحظة:

تعتبر الملاحظة وسيلة من وسائل جمع المعلومات المتعلّقة بموضوع البحث بغية الوصول إلى الحقائق التي يسعى الباحث إلى معرفتها،و تعرف بأنها "**من أهم الوسائل التي يستعملها الباحثون الإجتماعيون و الطبيعيون في جمع المعلومات و الحقائق من الحقل الإجتماعي أو الطبيعي الذي يزوّد الباحثين بالمعلومات**.(16)

إنها يقضة لكل المعلومات الخارجية و التساؤلات التي تتطور مع تطور مسار البحث،و أهم ما يميّز هذه الأداة أيضا أنها تُعدّ تنسيق بين أفعال ثلاث:الإدراك،التذكر و التسجيل،بمعنى وعي و إدراك لكل ما يدور في الوسط الذي يتم ملاحظته.فهي تتطلب يقضة تامة و تركيز خاص و ربط العناصر المتفرقة مع بعضها،و وضعها في سياق عام،و استرجاع لما سبق ملاحظته لتأكيده أو نفيه أو ربطه مع الملاحظات الجديدة،كل ذلك متبوعا طبعا بتسجيل فوري أو لاحق حسب طبيعة

الموضوع و طبيعة الفضاء الذي يوجد به الباحث من خلال الإستعانة بمسجّل تقني.

فهي من الوسائل الأساسية في جمع البيانات خاصة تلك التي لا يمكن جمعها عن طريق الإستمارة أو المقابلة،حيث أنها تهدف إلى:

- التعرّف المباشر على واقع ملموس بمعطيات مختلفة قد تفيد البحث.

- تحقيق فهم أعمق لمجموع انفعالات،و توترات،و مخاوف،و مختلف السلوكات و التصرفات الصادرة عن المرأة المبحوثة.

لقد إرتبط تطبيقها منهجيا بأهداف البحث،كما أن اللجوء إليها إستلزم التقيّد ببعض القواعد العامة قصد النجاح في إقامة علاقة ثقة مع مجتمع البحث و الدخول في عوالم أفراده،و الإحاطة

.بممارساتهم،مواقفهم،تعبيراتهم الحسية منها و الرمزية،و كذا خلفيتهم الإجتماعية و الثقافية،و هذا لتحقيق غرض حيوي و هو تحصيل مجال واسع من المعطيات التي أفادتنا فعلا في البحث.

و لأن تطبيقها إرتبط بعدة إجراءات،فكان أهمها:

أولا:حدّدنا الوحدات التي ستخضع للبحث و المتمثلة في المصلحة بشكل عام،و النساء المعنّفات القادمات بشكل خاص.

ثانيا:حاولنا جمع كل المعلومات الممكنة حول الوسط محل الملاحظة،حول مميّزاته،حول أفراده لاسيما الوافدات من النساء إليه،أسباب تواجدهن في هذا الفضاء بالذات دون غيره،و الغير مرغوب إجتماعيا،و الأسباب الرسمية التي تفسّر جزئيا أو جوهريا سبب وجودهن لاسيّما بالنسبة لحالات العنف الجنسي التي تتطلب معاينة طبية خاصة.

ثالثا:حاولنا الإلمام بواقع مجتمع البحث و ثقافته،و ردود أفعاله،مشاكله و تفاعلاته.

و قد تمّت الإستعانة بنوع أساسي من أنواع الملاحظة وهي **الملاحظة بدون مشاركة** و"هي الملاحظة التي يقوم فيها الباحث الملاحظ بمراقبة مجتمع البحث عن كثب دون أن يشترك في أي نشاط يقوم به أفراد هذا المجتمع موضوع الملاحظة،و يحاول فيها قدر الإمكان أن لا يظهر في الموقف.و يصبو الملاحظ في استعانته بهذه الأداة كذلك الحياد و عدم التحيّز على غرار الأدوات و التقنيات المنهجية العلمية الأخرى.فهي أداة سوسيولوجية مباشرة بسيطة لأنها تعني بدراسة سلوكات عفوية،و عند حدوثها بالضبط،و هي تفسيرية يعمل فيها الباحث على هامش المجموعة موضوع الدراسة و على حين غفلة من أعضائها.(17)

هذا و تُستخدم الملاحظة دون المشاركة عندما يكون موضوع البحث متعلق بالسلوك الظاهر للأفراد أثناء مواقف حياتهم و لفترة معينة،و الذي يمكن ملاحظته دون عناء،و عندما يتوقّع الباحث أن المبحوثين لن يغيّروا من سلوكهم أثناء ملاحظتهم لهم.لذلك فقد تمّ استعمالها في كل مراحل البحث تقريبا و منذ بداية تواجدنا المستمر،و قد ساعدتنا في التحليل المعمّق للظاهرة،و الإلمام بجوانب خفية في البحث،سنبرزها في تحليل المعطيات الواقعية للدراسة.

2-5 المقابلة:

تستخدم المقابلة في جمع البيانات مباشرة من المبحوث،حيث تسمح بالحصول على معلومات دقيقة عن الظاهرة أو المشكلة المدروسة،بمعنى أن المقابلة "**أسلوب للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط من السلوك الإجتماعي،أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك**"(18)

هي أيضا وسيلة لا يستغني عليها الباحث الإجتماعي،فالظواهر الإجتماعية تحتاج في توضيحها و بحثها في كثير من الأحيان إلى نوع من العلاقات بين الباحث و المبحوث يطلق عليها علاقة المواجهة،فكثيرا من الأسئلة و النواحي الشخصية تصل في دقتها إلى درجة لا يتسنّى معها الحصول منها على بيانات إلاّ عن طريق المقابلة.(19)

لقد كانت المقابلة أداة أساسية في الحصول على معلومات،و لأن المنهج المستخدم يملي الإستعانة بها،و قد كانت ذات طبيعة موجّهة،و هو إسم يطلق على طريقة التحقيق التي تتميز بالإتصال وجها لوجه،و على ذلك فهي تتطلب محقّقا ماهرا للحصول على بيانات يسأل عنها عددا معينا من الأفراد بطريقة مباشرة،و الباحثون الذين يقومون بهذه المهمة يجب أن يختاروا بدقة،و أن يمرّنوا على الطرق الفنية للحصول على البيانات المطلوبة و تسجيلها،و على تعاون المختبرين معهم.(20)

لقد سمحت لنا هذه التقنية الهامة قدر الإمكان جمع المعلومات مباشرة من نساء معنّفات،بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات الجانبية مع بعض الأطباء و عمال المصلحة قصد الإستفسار عن الظاهرة و بعض أبعادها.

ولعلّ أهم خطوات التطبيق الفعلي لهذه التقنية مع المبحوثات جسّدته المراحل التالية:

-طرح الأسئلة المتخصصة التي كانت في مجملها هامة بالنسبة للمبحوثات لأنها تصب في المجال الذي تواجدت من أجله.

-إستدراج المبحوثات و التمهيد للموضوع،ثم الولوج تدريجيا و بشكل غير مباشر،مع تفادي إثارة مخاوفهن من موضوع البحث،و العمل على استرسالهن في المناقشة و الحوار.

-تشجيع المبحوثات على الإجابة عن الأسئلة بحرية دون مقاطعتها،عدا عند الضرورة القصوى.

-حث المبحوثات على الإستفاضة في الإجابة عن الأسئلة و محورة الإجابات حول الموضوع لتعميق بعض جوانب موضوع البحث.

- الحياد أثناء عملية توجيه الأسئلة قدر الإمكان،و عدم التدخل سواء بالتأييد أو المعارضة حتى لا نؤثر على إجابات المبحوثات و على إتجاهاتهن و قناعاتهن،ذلك أن المهمة الأساسية هي جمع معطيات واقعية عن الظاهرة المدروسة و تحليلها وتفسيرها.

- إستعمال لغة بسيطة أثناء طرح الأسئلة لاسيما "الدارجة"حتى نبسّط أكثر العملية البحثية مع الرجوع إلى بعض المعاني الإجتماعية التقليدية الأكثر قربا من تلك التي تستعملها المبحوثات في حياتهن اليومية،و من مستواهن الثقافي.

- محاولة إضفاء نوع من الحميمية على المقابلات لا سيّما أمام اكتراث الكثيرات إلى مسألة السرية في الموضوع،و التي يبدو أنه مرتبط بخصوصية و طبيعة العائلة الجزائرية عموما.

هذا و نؤكّد في هذا الإطار على أننا إستعملنا جهاز تسجيلي لتسهيل مهمة البحث و لعدم تضييع أي معلومة تخص جوانبه.

بعد هذه المراحل الهامة قمنا بتفريغ المعلومات و تدوينها،ثم إعادة تقديمها بالشكل العلمي الصحيح مثلما سنوضحه في الفصل الموالي.

5-3 الاستمارة:

تعتبر الإستمارة من أهم أدوات جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث،باعتبارها مكمّلة للأداة السابقة،و هي عبارة عن مجموعة أسئلة توجّه للمبحوثات بغية الحصول على حقائق عند استعمال المقابلة،و تعرف بأنها"**الوسيلة العلمية التي تساعد الباحث على جمع الحقائق و المعلومات من المبحوث خلال عملية المقابلة،و هي الوسيلة التي تفرض عليه التقيد بموضوع البحث المزمع إجراؤه،و عدم الخروج عن أطره العريضة،مضامينه التفصيلية،و مساراته النظرية و التطبيقية**".(21).

إن تحقيق الغرض من البحث يعني التطبيق الأمثل للإستمارة،و من ثم كان من الضروري كسب ثقة المبحوثات بإجراء حديث في مواضيع مختلفة للتأكد من صحة وعدم تناقض البيانات المدلى بها خصوصا و أننا وجدنا صعوبة كبيرة عند بعضهن في التعامل معهن،و كان لابدّ من الحديث مطولا في مشاكل حياتهن،و بعد شعورهن بالأمان كنا نسارع إلى تسجيل الإجابات،و إعادة صياغتها لاحقا.و قد طبّقت أسئلة الإستمارة على نساء عشن عنفا حقيقيا،تدرجنا فيها (أي الأسئلة) من العام إلى الخاص،ثم إلى الخاص جدا،و بناءا على ذلك تنوعت الأسئلة من أسئلة مغلقة و مفتوحة.

و قد سبقت مرحلة إعداد الاستمارة،القيام بعدة مقابلات مع الأطباء و الممرضين بالمصلحة باعتبارهم الفئة الأكثر احتكاكا و تعاملا مع النساء المعنّفات،و على أساسها تمّ تصميم الإستمارة التي اعتبرناها آداة أساسية في هذه الدراسة،حيث مدّتنا بالمعلومات اللازمة عن مجتمع المبحوثات.

و لعلّ الأهم من ذلك مرحلة تحليل مضمون الملفات الطبية التي تلت المراحل السابقة (مقابلة الأطباء و الممرضين)،و التي كانت هامة جدا و أساسية جدا في توضيح الصورة الواقعية للظاهرة.

و قد مرّت الإستمارة قبل صياغتها النهائية بعدة مراحل منها:

أولا: مرحلة الإعداد:

و هي من المراحل الأساسية في صياغة الإستمارة،حيث تساعد على تحديد محاور الإستمارة و ضبط تساؤلاتها،ذلك أن التصميم الجيد لاستمارة أي بحث يتطلب أن تكون الأسئلة واضحة غير مبهمة،و لا تحتمل التأويل،كما يجب أن تكون سهلة و تراعي المستوى التعليمي و الثقافي للمبحوث.

و قد كان التركيز بصورة أساسية عند صياغة إستمارة البحث على أن تكون الأسئلة محددة و واضحة متماشية مع أهداف الدراسة و تساؤلاتها،و كذلك متماشية مع المستوى الثقافي و التعليمي للمبحوثات حتى تسهل عليهن عملية فهم الأسئلة و الإجابة عليها.كما حاولنا طرح بعض الأسئلة التي تمس جوانبا شخصية تتعلق بالمبحوثات بغرض الوصول إلى نتائج ذات دلالة و مصداقية تعبّر فعلا عن مشكلة الدراسة.

ثانيا-مرحلة التجريب:

للوقوف على العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية بأشكاله المختلفة،أطرافه،وسائله،و آثاره،و بالإضافة إلى خبرتنا الخاصة في إنجاز العديد من البحوث الميدانية و محاولة التحكّم الفعلي فيها،و استنادا إلى أدبيات موضوع العنف ضد المرأة،و الدراسات و البحوث المقدّمة نظريا،و ما توصّلنا إليه من معارف علمية سوسيولوجية،فإن كل هذه العوامل العلمية و المعرفية كانت بمثابة قاعدة أساسية لصياغة الأسئلة المناسبة،و تحديد المحاور المتعلقة بمختلف أبعاد و جوانب العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية.و لعل الأهم في كل هذا مرحلة تحليل مضمون الملفات الطبية التي ساعدتنا واقعيا في تحديد الأسئلة المناسبة،و محاولة تفادي تكرار بعض المعطيات،و التأكيد على عنصر الإضافة العلمية

في أي محور مصاغ.

ضف إلى ذلك أن عملية التدقيق في الأسئلة و عدم الإكثار منها كانت أساسية بالنسبة لنا خصوصا و أن الملفات الطبية ساعدتنا كثيرا في صياغتها و محاولة عدم تكرار بعض جوانبها،لنجعل من الإستمارة تقنية أساسية،و في نفس الوقت تكميلية أيضا للمعطيات المستقاة من تحليل مضمون الملفات الطبية.و قد إتضح من خلال هذه العملية أن المعلومات التي تضمنها الإستمارة كانت على قدر كبير من الأهمية و الصدق،و لم نسجّل تناقضات بين إجابات المبحوثات.

ثالثا-مرحلة الصياغة النهائية:

وهي آخر مراحل إعداد الإستمارة،حيث تمّ فيها ضبط الأسئلة،و قد تضمّنت مجموعة من المحاور لعدد من الأسئلة كان عددها 39 سؤالا،موزعة على المحاور التالية:

المحور الأول:ويتعلق بالبيانات الشخصية،و قد شمل على مجموعة أسئلة و كان عددها أربع، من رقم 1 إلى رقم 4 حاولنا من خلالها تحديد هوية المرأة المعنّفة.

المحور الثاني:و يتمثل في محاولة معرفة بعض المظاهر العُنفية الأسرية الموجهة ضد المرأة أسريا،و قد تضمن 17 سؤالا من رقم 5 إلى رقم 21 تمحورت كلها حول مظاهر خفية للعنف الأسري بشكل عام،و التي تمارس على جسد المرأة مهما كانت وضعيتها الإجتماعية.

المحور الثالث:و يخص أطراف العنف و أبرز أشكاله و مظاهره،و قد تضمن 8 أسئلة من رقم 22 إلى رقم 29 تمحورت حول أطراف العنف الممارسة له و الأشكال التي اتخذها.

المحور الرابع:معنون بأسباب العنف و انعكاساته على المرأة المعنّفة،حيث بحثنا فيه من خلال مجموع أسئلة و عددها 10 أسئلة بدءا من رقم 30 إلى رقم 39 عن أهم الأسباب التي دفعت بالآخر أو الآخرين لممارسة العنف على المرأة و أهم الإنعكاسات الخاصة بهذه الممارسات على المرأة بشكل عام لاسيما في بعدها النفسي المؤثر جدا على حياتها.

رابعا:مرحلة تطبيق الإستمارة:

وقد تم تطبيق الاستمارة على مرحلتين،الأولى كانت أثناء الفحص الطبي للمبحوثات بقاعة الفحص *salle de consultation*،أما الثانية فكانت خارج القاعة بعد رفض رئيس المصلحة حضورنا الجلسات الطبية،وكانت أصعب مرحلة في البحث لأنها شملت 294 مبحوثة من المجموع الكلي،مما استلزم توفير أكبر وقت ممكن حتى يتسنى لنا مقابلة المبحوثات و توجيه أسئلة الإستمارة لهن للإجابة عليها بالشكل الأصدق،و غالبا ما تمّ ملؤها في مكاتب مختلفة من المصلحة.

6- مصادر جمع البيانات:

وتتمثل في كل ما يتعلق بموضوع الدراسة بمتغيراته الأساسية المتمثلة في المرأة و العنف سواء من خلال التراث سوسيولوجي أو الدراسات التي أُنجزت حول موضوع الدراسة،أو حتى حول أحد متغيّراتها،و التي أفادتنا كثيرا في استيعاب أبعاده و تحديد معانيه السوسيولوجية،إضافة إلى مجموع دراسات إعلامية منشورة على مواقع إلكترونية متنوعة خاصة بموضوع العنف،و العنف ضد المرأة العربية،و بعض المقالات حول العنف ضد المرأة الجزائرية،و التي من خلالها تم الحصول على معلومات نظرية و واقعية عن البحث،تمثّلت بالخصوص في الإحصائيات التي تمّ الحصول عليها بمختلف الطرق و الأساليب العلمية،و التي أفادتنا كثيرا في التحليل مثلما لمسناه و نلتمسه لاحقا، طبعا مع الأخذ بعين الإعتبار الخصوصية السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري واستبعاد بعض الأشكال العنفية الغير موجودة في مجتمعنا مثل ظاهرة ختان البنات في بعض المجتمعات العربية،و ليس في ذلك من عذر سوى الإلتزام العلمي و الأخلاقي بالتحليل الواقعي للظاهرة.دون أن ننسى المعلومات الكثيرة التي تحصّلنا عليها من الواقع الصحي من خلال علاقاتنا الإنسانية مع بعض أطباء المصلحة الذين التمسنا فيهم البعد العلمي و الوعي الإجتماعي الحقيقي بخطورة الظاهرة.

هذا و قد حاولنا قدر المستطاع الإلمام بالبعد القانوني لأننا التمسنا أهميته في تفسير بعض جوانب الدراسة،بالإضافة إلى المصادر الميدانية التي تتعلق بالمعلومات و البيانات عن الظاهرة المدروسة مباشرة من الميدان خلال فترة إنجازها،و ذلك باستخدام الملاحظة و المقابلة و الإستمارة كتقنيات و أدوات أساسية.

بقي أن نؤكد على أننا حاولنا تقديم مقاربة علمية إنسانية شاملة لأن خطورة آثار العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية إستدعت ذلك، و لأننا نعتقد فعليا و واقعيا أنها ظاهرة خطيرة جدا..

المراجع المعتمدة في الفصل الثامن:

1-تأليف جماعي:علم الإجتماع والمجتمع الجزائري أي علاقات،الجزائر،دار القصبة للنشر،2002،ص.15

2-*H.Mendras et M.Oberti :le sociologue et son terrain:trente recherches exemplaire Paris ; Armand Colin ;2000 ;p5*

3-*pbid,p 57*

4-محمد الغريب عبد الكريم:البحث العلمي،التصميم و المنهج و الإجراءات،القاهرة،مكتبة نهضة الشرق، 1987، ص.61

5-*T.Kaplov:Enquête sociologique,ed A.Colin,Paris,1970,p104.*

6-د.مؤمن الحديدي،هاني جهشان:دور الطب الشرعي في إثبات العنف ضد المرأة،على:

www.aman.org/studies

7-محمد علي محمد:دراسات في علم الإجتماع الطبي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1987،ص .63

8-نادية عمر:العلاقات بين الأطباء والمرض،دراسة في علم الإجتماع الطبي،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية، 1993،ص306.

9-*E.Giovaninie:Psycologie et santé,Bruxelles,ED Pierre Mardaga,1986,p17*

10- ناظم حيدر:الوسيط في الإحصاء التطبيقي،سوريا،منشورات جامعة دمشق،ط1977،1،ص.126

11-أحمد عبادة سرحان:الإحصاءات التطبيقية،مصر،دار الفكر العربي،ط1986،3،ص.311

12-أنيس إسماعيل كنجو:الإحصاء و الإحتمال،المملكة العربية السعودية،مكتبة العبيكان،ط2000،1،ص187.

13-حسن عبد الحميد و أحمد رشوان:العلم و البحث العلمي،دراسة في مناهج العلوم،القاهرة،المكتب الجامعي الحديث،1982،ص .142

14-بوذراع أحمد:البحث السوسيولوجي،الأهمية والهدف،مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية،جامعة الجزائر، العدد26،ديسمبر1994،ص .133

15-حمدي أبو الفتوح:منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية،القاهرة،دار النشر للجامعات،1996،ص .110

16-إحسان محمد حسن:الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي،بيروت،دار الطليعة،1981،ص.93

17-فضيل دليو:أسس البحث وتقنياته في العلوم الإجتماعية،130 سؤالا وجوابا،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1997،ص.72

18-محمد الجوهري وعبد الله الخريجي:طرق البحث الاجتماعي،مصر،دار الكتاب للتوزيع،ط3، 1982، ص107

19- غريب سيد أحمد:تصميم و تنفيذ البحث الإجتماعي،مصر ،دار المعرفة الجامعية،1995،ص.289

20-عبد المجيد لطفي:علم الإجتماع،بيروت،دار النهضة العربية،1977،ط7 ،ص.352

21-إحسان محمد حسن:الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي،بيروت،دار الطليعة،1981،ص93.

الفصل التاسع

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الـــفـــصـــل التاسع

المعطيات الواقعية للدراسة،تحليلها،تفسيرها،و تقديم أهم النتائج المتوصل إليها

تمهيد:

لقد قدّمت لنا الأطر النظرية المعتمدة في الدراسة حول العنف بشكل عام،و العنف الموجّه ضد المرأة بشكل خاص،تفسيرا عاما لجملة ظروف و دوافع و آثار الفعل العنيف على الإنسان عموما و على المرأة خصوصا،إلاّ أن هذه الأطر بقيت محصورة في فعل تنظيري،أوبالأحرى محاولة تنظيرية،سنحاول تدعيمها واقعيا،و انطلاقا من الخصوصيته السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.لهذا السبب بالذات سعينا في هذه المرحلة البحثية إلى تأسيس ميدان بحثي خاص،أو بالأحرى إطارا تفاعليا له تصوراته و اتجاهاته قد يشكّل إستثناءا بالنسبة للقاعدة،مما يفرض نوعا من التكامل المنهجي البحثي بين الأطر النظرية الشاملة التحليل،و الواقع الإجتماعي الجزائري.

ففي هذه المرحلة بالذات،حاولنا تأكيد قناعة علمية خاصة و هي أنه لا تكتمل أهمية أي بحث سوسيولوجي إلاّ بعد ربطه بواقع معطى،و التأكّد من نتائجه من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات الخاصة بموضوع البحث،و بواسطة مجموع أدوات منهجية بحثية معتمدة،و التي مكّنتنا في النهاية من الربط المعرفي بين ما هو نظري و ما هو واقعي،ثمّ تحليلها تحليلا علميا لتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من الدراسة.

يذهب البعض في تحديد معنى التحليل إلى القول بأنه عبارة عن عملية تلخيص كل ما تمّ جمعه من معطيات أو بيانات أو حقائق،و ذلك من خلال تصنيف هذه المعطيات و إنجازها و تجميع شتاتها في صورة نتائج أكثر عمومية من جزئيات المعطيات و البيانات التي تمّ جمعها،أو بأية طريقة أخرى تساعد على تحقيق الهدف الذي كانت تسعى إليه عملية جمع المعطيات،سواء أكانت الإجابة على السؤال،أو التحقق من فرض علمي.

في حين يرى البعض الآخر في تحديد معنى التحليل أنه إذا كانت الملاحظة تمدّنا بالمعطيات في صورتها الخام أو في صورة أعداد مطلقة للأشخاص أو الأحداث،و قد تم توزيعها على فئات عديدة و برغم ما قد تبدو عليه هذه المعطيات الخام منذ الوهلة الأولى من أنها حقائق بسيطة،إلاّ أنها في حقيقة الأمر تعتبر محصلة تركيبات معقدة،و خليط تتداخل فيه عناصر و عوامل كثيرة و متباينة،و يحتاج الأمر إلى حلّ هذا التداخل و تقليل درجة التعقيد،و فصل العوامل،و عزل الظواهر،و توضيح التأثيرات غير العادية،و هذا ما يعنيه التحليل.(1)

هذا يعني أن عملية تحليل البيانات الكميّة قد تُبرز لنا مرحلة مهمة من عمليات بناء البحث الإجتماعي،لذا تتوقّف مصداقية النتائج التي يتطلّع إليها كل مشتغل بحقل العلوم الإجتماعية على اعتبارها جزءا غير منعزل من الكل البحثي،و عليه صار لزاما فهم الدلالات التي تكتسبها هذه المرحلة بالرجوع إلى النسق العام الذي يتم فيه بلورته.

هذا و يضيف البعض أن انتهاج أسلوب ما في التحليل الكمي و الكيفي له مبرراته،لهذا يعتبر هذا التحليل أسلوبا معينا لمنطق الإستدلال يعتمد على البرهنة بلغة الأرقام.فالإعتماد على الأداة الإحصائية هو ولوج في سياق منطق معين،بحيث يمنح البحث صرامة و دقة،و هذا ما أكد عليه *Boudon* في طرحه حول التحليل الرياضي للوقائع الإجتماعية حيث يبين أهمية المعالجة و التحليل المرتكز على منهج الصيغة الرياضية للوقائع الإجتماعية.(2)

المبحث الأول: تحليل وتفسير مضمون الملفات الطبية:

رغم اعتراف جميع المهنيين بوجود مسائل مثيرة حول العنف الذي تعاني منه المرأة،إلا أننا نتفق على أنه يشكل ظاهرة إجتماعية متعددة الأبعاد،بدءا بالصحي و وصولا إلى القانوني،متواجدة بمجتمعنا، قد تكون مرتبطة بالنظام الثقافي،أوبالتأويل الديني الخاطئ حول المرأة،أوبالجانب المادي الإقتصادي.. ليبقى الأعم و الأغلب من الحالات بعيدة عن الأنظار المجتمعية،و قد لا تصل مطلقا لعناية و اهتمام المسؤولين لاسيما ما تعلق بالعنف الأسري.

إن العنف ضد المرأة الجزائرية قد يأخذ أشكالا مختلفة،لذلك فإن فهم طبيعته و أسبابه أمر ضروري لأي باحث يؤمن بأهمية البحث في هذا المجال،لاسيما و أنه يعكس الحماية الأسرية و الإجتماعية للمرأة الجزائرية،و هذا الأمر نعتبره تحدّيا بحثيا كبيرا،و إذا كانت هناك حقيقة وحيدة تمّ التوصل إليها نظريا،فهي أنه لا يوجد شكل واحد للعنف،و لا سبب واحد مباشر لحدوثه،و إنما مجموع أشكال و أسباب و عوامل مختلفة و مؤثرة،تتفاعل وتعزز بعضها البعض لتنتج فعلا عنفيا ضد المرأة ذا أشكال و مظاهر مختلفة باختلاف الثقافات.و عليه فإن العنف يتولّد نتيجة تفاعل عوامل خطيرة تتراوح بين الرجل المسيء و المحيط الإجتماعي و الوضع المادي و غيرها...

سنحاول إذا تقديم تحليل علمي سوسيولوجي لمجموع ملفات طبية كان عددها 1258ملفا وهو معطى تقريبي و ليس بالعدد الكامل لأننا حاولنا قدر الإمكان جمع جميع الملفات الطبية المدروسة، و إعادة تصنيفها تبعا لموضوع الدراسة و متغيراته الأساسية المتمثلة في المرأة و العنف،ومن ثمّ التركيز على الملفات الخاصة بالنساء فقط،هذا من جهة،و من جهة أخرى جمع الجزء الخاص بالعنف الجنسي الذي غالبا ما يُصنّف ويوضع على حدى لأن العنف ضد المرأة بالنسبة للأطباء يعني بالخصوص العنف الجسدي،أين توضع عبارة "*femme battue*"على جميع الملفات الخاصة بالعنف ضد المرأة عدا العنف الجنسي،ومن ثمّ تطلّب هذا الوضع عملية إعادة جمع كل الملفات وترتيبها حسب أشهر السنة و التواريخ المتتالية،ثم تصنيفها و تحليل مضمونها.و هي عملية أساسية بالنسبة لنا لأن الأهم هو معرفة جميع الأشكال العنفية الممارسة على المرأة الجزائرية،و لأننا و كما سبق ذكره في غياب معطيات واقعية أو تقارير موضوعية مبنية على عيّنات تمثل مدنا و قرى وشرائح إجتماعية مختلفة، عملنا على أن يكون هذا الجزء التحليلي الهام في دراستنا مُعبّرا إلى حدّ ما عمّا نطمح إلى تحقيقه علميا و معرفيا،لاسيما ما ارتبط بتقديم صورة حقيقية لواقع معطى،إن كان على مستوى الملفات أو على مستوى المقابلات.

سنحاول أيضا تدعيم هذا الجانب بنماذج عنفية مجتمعية و فردية في بعدها الإحصائي تمارس ضد المرأة الجزائرية رغم التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع،و التي لم تغيّر الشيء الكثير في ثقافاته، وهي إحصائيات عشوائية تمّ الحصول عليها إعلاميا،إذ تخصص العديد من الصحف صفحات للحوادث العنيفة و المشكلات الإنسانية للقراء،و من شأن طرح تلك المواد الصحفية أن تساعدنا في التوصل إلى تقدير مبدئي لمدى شيوع العنف الموجه ضد المرأة.و يبقى السبب الرئيسي في تدعيم الطرح و التحليل الكيفي للملفات الطبية هو عدم توفر معطيات واقعية مرتبطة بأشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية،و حتى و إن توفرت فهي محدودة جدا،و تبقى في أحيان كثيرة بعيدة عن الواقع.

1-1 <u>التوزيع الزمني للملفات الطبية حسب أشهر السنة</u>:

بعد الإنتهاء من جمع جميع الملفات الطبية لسنة2004،وبمساعدة بعض أطباء وممرّضي المصلحة، حاولنا إعادة جدولتها وتوزيعها تبعا لمضامينها،وكانت البداية مع التوزيع التكراري للملفات المدروسة على مدار أشهر السنة الإثني عشر،عكس مضامينها الإحصائية الجدول التالي:

جدول رقم1 يبين التوزيع التكراري لعدد الملفات الطبية التي تضمنت أشكالا مختلفة من العنف على مدار أشهر سنة 2004

الإحتمالات	ك	%

جانفي	117	9.30
فيفري	82	6.51
مارس	110	8.74
أفريل	113	8.98
ماي	101	8.02
جوان	107	8.50
جويلية	103	8.18
أوت	98	7.79
سبتمبر	97	7.71
أكتوبر	104	8.26
نوفمبر	115	9.14
ديسمبر	111	8.82
المجموع	1258	100

بينت لنا الإحصائيات الخاصة بالتوزيع التكراري للعنف الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية على مدار أشهر السنة،مدعّمة بالشكل الهندسي،أن المرأة الجزائرية تتعرض إلى العنف بشكل مستمر،و طوال أشهر السنة،و أنه لا يوجد أي تأثير للمناخ على اضطهاد المرأة وقهرها و تعنيفها،بل إن النسب المتقاربة عكست لنا فكرة أساسية و هي إنعدام تأثير أي عامل خارجي بيئي على تعنيف المرأة،فلم يتزايد في شهر،و لم ينقص في شهر آخر مثلما هو شائع لدى البعض من أفكار،و التي منها أن العنف الجسدي بالخصوص يمارس ضد المرأة في شهر رمضان،و قد حاولت مصلحة الطب الشرعي البحث في هذه الفكرة و تأكيدها من خلال مجموعة أسئلة في شكل إستمارة باللغة الفرنسية (النموذج موجود بالملاحق) تدور كلها حول حيثيات مرتبطة بخصوصية هذا الشهر،و منها تعنيف المرأة قبل الفطور أو بعد الفطور،أو قبل تحضير الطعام أو بعده،وغيرها..،إلاّ أننا للأسف و بعد محاولات للحصول على نتائج الدراسة لم نوفق في ذلك.

بقي إذا أن نؤكد على أن العنف الممارس على المرأة الجزائرية لا يرتبط بتاتا في اعتقادنا بالعامل البيئي بقدر ماهناك عوامل إنسانية،إجتماعية،وثقافية هي الدافع الأساسي لارتكابه مثلما سنوضحها لاحقا،و أن عدد النساء المعنّفات قد يفوق التصور.فقد جاء في بعض المواد الصحفية إحصائيات رسمية أكّدت أن ما يقارب 8 آلاف إمرأة جزائرية تعرضت للعنف خلال 2007،و قالت عميدة الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الجزائري خلال ندوة حول العنف العائلي أن 8277 إمرأة كانت ضحية العنف سنة 2007 مشيرة إلى أن أغلبهن يتراوح أعمارهن بين17 و 25سنة،و بحسب ذات المتحدثة فإن 27%من هذا العنف إرتكب في المحيط الأسري مقابل 73% خارجه،وتحتل فيه الفتيات الأغلبية من الضحايا.أما إحصائيات2008 فقد كشفت عنها مصالح الدرك الوطني من خلال تحقيق ميداني نتج عنه أن ما بين 05 و 10 نساء جزائريات يتعرضن للعنف يوميا.(3)

2-1 البيانات الشخصية للنساء المعنّفات من خلال الملفات الطبية:

إن محاولة معرفة البيانات الشخصية أمر هام في تحديد هوية المرأة الجزائرية المعنّفة،أو بالأحرى محاولة الإجابة على تساؤل راود أذهاننا منذ البداية،وكان المنطلق البحثي الأساسي في تصورنا المبدئي للدراسة،و هو في اعتقادنا تساؤل مشروع لأنه يتمثل في محاولة معرفة المرأة التي يمارس عليها العنف

و المتمثل أساسا في:**من هي المرأة الجزائرية التي تعاني من الظاهرة العنفية و من أشكالها؟**

هل هي المتزوجة...؟المطلقة...؟الأرملة...؟العازبة...؟العاملة...؟الماكثة في البيت..؟و هل هي من أصول ريفية أو حضرية...؟و هل مستواها التعليمي بسيط أم عال...؟وغيرها من الأسئلة أو بالأحرى المؤشرات الهامة التي تضمنت

الإجابة عليها بعدا خطيرا جدا بعد تحليل الملفات الطبية ال1258 و محاولة إستنباط الفئات العمرية للنساء المعنفات لمعرفة أكثر الفئات العمرية تعرضا للعنف،إضافة إلى معرفة حالتهن الإجتماعية،مكانة إقامتهن،مستواهن التعليمي،عملهن،و غيرها من المؤشرات التي تعبّر في النهاية عن هوية المرأة المعنّفة في المجتمع الجزائري،وكانت عناصرها كالتالي:

1-2-1 الفئات السنية للنساء المعنّفات الواردة في الملفات الطبية:

يلعب السن دورا هاما في التعريف بهوية المرأة المعنّفة باعتباره مؤشرا ذا دلالة إجتماعية خاصة في المجتمع الجزائري،و الذي يعكس أيضا الوضع الإجتماعي لها سواء أكان في الأسرة أو المجتمع بشكل عام،ذلك أن النظرة المجتمعية للمرأة المسنّة تختلف عنها للمرأة الصغيرة أو متوسطة السن،فهل سنحتفظ بنفس النظرة في حال تعنيفها..؟و إذا كانت بعض الإحصائيات الواردة في الصحافة قد أشارت إلى أن فئة الفتيات الصغيرات سنا هن الأكثر تعرّضا للعنف،وبشكل خاص للعنف الأسري، فماذا ستبيّن لنا مضامين الملفات الطبية؟الإجابة على هذه الأسئلة ستكون في الجدول التالي:

جدول رقم 2 يبين ســن النساء المعنفات من خلال الملفات الطبية لسنة 2004

الفئات السنية	ك	%
أقل من 10سنوات	2	0.15
10 وأقل من 16سنة	1	0.07
16 وأقل من 22سنة	176	13.99
22 وأقل من 28سنة	295	23.44
28 وأقل من 34سنة	230	18.28
34 وأقل من 40سنة	263	20.90
40 وأقل من 46سنة	100	7.94
46 وأقل من 52سنة	98	7.79
52 وأقل من 58سنة	74	5.88
58 وأقل من 64 سنة	13	1.03
64 وأقل من 70 سنة	4	0.31
المجموع	1258	100

لقد كانت الفئات العمرية متنوعة،مختلفة و متقاربة أيضا لاسيما بالنسبة لفئتي"22 وأقل من28" وهي أكبر نسبة قدّرت ب23.44%،تليها مباشرة فئة"34 وأقل من40 سنة" بنسبة20.90 % ثم فئة"28 وأقل من34"بنسبة 18.28%،أما باقي النسب فهي متقاربة ولعل أضعفها فئة"10 و أقل من 16سنة" والتي مثلت حالة واحدة بنسبة 0.07 %.

إن هذه النسب عكست في اعتقادنا إشكالا ثقافيا طُرح نظريا،و برز واقعيا و بشكل ملفت للإنتباه من خلال الملفات الطبية (وأيضا من خلال المقابلات لاحقا)،هذا الإشكال الثقافي الأساسي،والذي حاولنا قدر الإمكان إثباته نظريا وأيضا واقعيا تمثّل في أن المرأة الجزائرية قد تتعرض إلى الفعل العنيف مهما كان شكله،وفي كل مراحلها العمرية،وحتى وإن كانت في أولاها والمتمثّلة في مرحلة الطفولة أو مرحلة البراءة العمرية و التي كانت نسبتها ضئيلة جدا إلاّ أنّ تواجدها في الملفات عكس فعلا جرميا حقيقيا تمثّل في العنف الجنسي بالخصوص..لتستمر هذه الأفعال العنفية و بأشكالها المختلفة إلى أن تصل إلى أقصى المراحل العمرية والمتمثلة في مرحلة الشيخوخة مثلما هو ملاحظ في الجدول.

هذا يعني أيضا أننا أمام ظاهرة خطيرة جدا تعكس فكرا ثقافيا مترسخا في الذهنية الثقافية الجماعية عند الرجال بشكل عام و هو إباحية تعنيف المرأة،تقويم سلوكها،تعديل أي إعوجاج إن وجد، إغتصابها،التحرش بها جنسيا،ضربها،إنتهاك عرضها حتى وإن كانت في أولى و أبسط مراحل حياتها..و غيرها من المبرّرات الإجتماعية الذكورية المشروعة في ظل النظام الأبوي،و التي ستتوضح لنا بشكل أكثر واقعية في الجزء الثاني من الدراسة في بعده الثقافي من خلال الإستحسان الثقافي للعنف ضد المرأة الجزائرية.

1-2-2 المناطق الجغرافية التي تضمنتها الملفات الطبية:

أكّدت إحدى الدراسات العربية أنه من التصورات الإجتماعية الشائعة أن العنف ينتشر في الطبقة الدنيا و بالأخص عند المهمّشين إجتماعيا الذين يقيمون في أحياء عشوائية،و أنهم عادة ما يشكلون مادة خاما للعمل العنيف،و الذي يُعد العنف الأسري أحد صوره.و مما يزيد من شيوع العنف في هذه الشريحة الإجتماعية تدنّي مستوى الخدمات في المناطق التي يسكنوها،و التي تكتظ بساكنيها مما يؤجج روح السخط و التذمر لديهم،و هي مقدّمات ضرورية لاندلاع العنف ضد السلطة،أو ضد جيرانهم،و إن لم يتيسّر لهم ذلك فإنهم يوجهونه إلى أقرب المقربين إليهم((المرأة))...كما يُفترض أيضا أن هذه الطبقة الإجتماعية أفرادها ذوو مهن بسيطة،و بالتالي دخلا منخفضا،أو ممن لا يتفق عملهم مع مؤهلاتهم،مثل سائق الأجرة الحاصل على شهادة جامعية،و بالتالي قد يُعزى سلوكه إمّا إلى التعرض إلى قدر غير محتمل من المشقة،أو لشعوره بأنه أقل قيمة،و من ثم يسعى لتعويض تدني موقعه في البناء الهرمي خارج المنزل بأن يؤكد سيادته وعلوّه في البناء الهرمي داخله بأن يضرب زوجته مثلا. يضاف إلى ذلك أنهم أكثر الفئات عرضة للإحباطات المتعددة و الشديدة الناتجة عن شعورهم بالفشل في إشباع حاجاتهم أو بلوغ أهدافهم،و بطبيعة الحال فإن ذلك القدر المرتفع من المشقات والإحباطات التي يخبرونها تزيد من احتمال تورّطهم في ارتكاب الممارسات العنيفة بوصفها وسيلة متاحة،و قد تكون أقل تكلفة للتخلص من التوترات الناتجة عن تلك الأوضاع.(4)

لقد حاولنا من هذا المنطلق النظري إثبات معطياته واقعيا فكانت نتائجه و مفرداته كالتالي:

جدول رقم3 يبين محل إقامة النساء المعنفات من خلال الملفات الطبية

مـحـل الإقـامـة		ك	%	مجموع	%
ريـفـي		17	1.35	17	1.35
شـبـه حضري	الخروب	74	5.88	198	15.73
	حامة بوزيان	47	3.73		
	زيغود يوسف	17	1.35		
	إبن باديس	14	1.11		
	إبن زياد	13	1.03		
	ديدوش مراد	7	0.55		
	تاجنانت	6	0.47		
	الميلية	5	0.39		
	شلغوم العيد	4	0.31		
	عين التين	3	0.23		
	القرارم	3	0.23		
	بني حميدان	3	0.23		
	عين فكرون	2	0.15		
	حي بن الشرقي	198	15.73		
	المدينة الجديدة	182	4.46		
	بوذراع صالح	113	8.98		
	حي عباس	112	8.90		

حــــضــــــري	حي بن تليس	97	7.71	1043	82.90
	حي الفوبور	78	6.20		
	حي الدقسي	63	5.00		
	حي القماص	54	4.29		
	حي بوالصوف	53	4.21		
	السويقة	48	3.81		
	الكلمتر الرابع	28	2.22		
	حي 20 أوت	17	1.35		
المــــجـــــــــــــــــــمـــــــــــــــــــوع				1258	100

إن الملاحظ من الجدول والمدعم بالشكل الهندسي أن أكثر المناطق التي مورس فيها عنف على المرأة كانت حضرية بنسبة 82.90%،وأن الأحياء التي عرفت تواجد هذه الظاهرة هي ما يعرف بالأحياء الشعبية بنسب متفرقة ومتفاوتة،ولكن أكبرها كان في حي بن الشرقي بنسبة 15.73%،أما المناطق الشبه حضرية التي تحيط بمدينة قسنطينة فكانت نسبتها ضعيفة مقارنة بالحضرية تمثلت في15.73% وأخيرا المنطقة الريفية و بنسبة ضعيفة جدا تمثلت في1.35%.

فما نستنتجه من معطيات الجدول تأكيده الفعلي الواقعي للإطار التصوري المطروح،فأغلبية الحالات العنفية تسكن المجتمع الحضري،و في أحياء حضرية لعل أكثرها أحياءا شعبية و متخلّفة بمدينة قسنطينة،و أبرزها"حي بن الشرقي" الذي ظهر بشكل واضح كفضاء إجتماعي له خصوصيته الإجتماعية و الثقافية التي غالبا ما يطبعها الطابع العنفي،و هذا ما أكّده لنا أحد الأطباء الشرعيين بالمصلحة،إضافة إلى المدينة الجديدة علي منجلي التي برزت أيضا من خلال المعطيات،و التي قد ترتبط أيضا بانتقال الكثيرين من أفراد الأحياء الشعبية أو المتخلفة أو الهامشية إليها،ليبقى الإشكال الدائم المطروح هو الممارسات العنفية المرتبطة بطبيعة هذه الأحياء التي نعتبرها متخلّفة لأنها وجدت بعد ظاهرة النزوح الريفي التي عرفتها المدن الجزائرية خاصة في السبعينيات من القرن الماضي،و عكست الرغبة الشديدة في احتفاظ أهاليها بالطابع الإجتماعي التقليدي للحياة الأسرية والإجتماعية مثلما هو ملاحظ واقعيا،بل قد يصعب في أحيان كثيرة إجراء بحوث ميدانية لظواهر إجتماعية منتشرة بها لاسيما الظواهر الجرمية و العنفية.ضف إلى ذلك أن أغلبية الأحياء الواردة في الملفات عرفت إنتشارا ملفتا للإنتباه لظاهرة الإرهاب التي شهدتها الجزائر في التسعينات.

يعتقد البعض من المفكرين أن بعض الخصائص و القيم التي يتميز بها أعضاء الفئات الدنيا الفقيرة، والتي ينشؤون عليها و يتوارثونها،تعتبر من بين الخصائص المشكّلة لثقافة الفقر،و من بين تلك الخصائص الميل نحو كثرة الإنجاب،و العيش في محيط أسرة كبيرة الحجم،و ما يصاحب تلك الثقافة من تفكك أسري و تدني في القيم.كما يعتقد *Mangine* أن غالبية الفلاحين في المدن يحملون معهم الكثير من ثقافتهم الريفية،و ينقلون بعضها إلى أطفالهم،فالأفراد ينتقلون من المناطق الريفية إلى الحضرية حاملين معهم عادات وأنماط سلوكهم التي تعلّموها في بيئتهم الأصلية،و من غير المحتمل أن يتخلّصوا من هذه المكونات الثقافية فور وصولهم إلى المدينة،فهذه الفئات مازالت تعاني من مشكلات الفقر،الأمية،المرض،البطالة،و السلوك الإجرامي.(5)

تقع هذه الأحياء عادة على أطراف المدينة،و هي عبارة عن صورة الهامشية الإيكولوجية و الإجتماعية،تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص،و دون أن يتمكنوا من بناءها نظرا لسوء أوضاعهم الإجتماعية

و الاقتصادية،أو لوقوف أجهزة الدولة ضدهم لعدم تمكنهم من البناء،و في ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر و الهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية،و في نفس الوقت تجسّد الأحياء

المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالحرمان من أبسط مقومات الإنسانية.

ABBYY PDF Transformer 2.0
Click here to buy
www.ABBYY.com

إن الأحياء المتخلفة تعكس بصدق واقعها الذي يتردى يوما بعد يوم في ظل وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود،و فشل السياسات الحضرية في تجسيد طموحات و تطلعات السكان،خاصة فيما يتعلق بتوفير السكن و العمل و الخدمات الحضرية الضرورية.و رغم أن السكن فيها يتميز بطابعه غير المناسب الذي يتجسد في تدني الخدمات،شدة الإزدحام،و الإختناق،فإن هناك عناصر أخرى تتميز بها.هذا ما أقره *Clinar Marchel* حينما أشار إلى أنها تشكل في الواقع أسلوب حياة يتجلى في ثقافة فرعية تتكون من مجموعة من المعايير و القيم المتمحورة حول السلوكات الإنحرافية،الإنعزال الإجتماعي،و اللاّمبالاة.(6)

يضيف الدكتور طوالبي في دراسته حول إشكالية التقاطب الثقافي عند النازحين الجدد إلى المدينة، و حالات الصراع (الإضطراب النفسي) لديهم بين النموذج الثقافي الريفي التقليدي و بين النموذج الثقافي المدني الحديث،أن هذا الصراع الذي اتخذ شكل أعراض مرضية يُعبّر في الأصل عن حالة القلق من فقدان الأصالة (نموذج القيم الثقافية التقليدية) في مواجهة ضرورات الإندماج و التعايش مع قيم الحياة الجديدة في المدينة.وفي تعليقه على إحدى الحالات المرضية يقول:"هذه الحالة واضحة كما نرى فيما يتعلق بصراعات الدلالات التي تنطوي عليها،و تؤكد جميع حالات القلق عندها على معاش صراعي بين القيم المتعارضة حيث ستتّسم المجابهة بين القيم الموروثة عن الأب المحاط بهالة من الإحترام،و بين قيم الثقافة التي يتطلع في نفس الوقت إليها.(7)

3-2-1 -الحالة الإجتماعية للنساء المعنّفات من خلال تحليل مضمون الملفات الطبية:

تعرّضت الكثير من النساء الجزائريات،وكغيرها من نساء العالم،إلى أشكال مختلفة ومتعددة من العنف،و الذي قد يعكس مكانتها الدونية داخل المجتمع الجزائري الأبوي،لاسيما إذا بلغ العنف أقصى مراحله و أشكاله و المتمثل في القتل..ولأن الدراسة في بداياتها إنطلقت من تساؤلات فرعية هامة جدا لعل أبرزها تمثل في:"**من هي المرأة الأكثر تعرّضا للعنف؟هل هي المرأة**

المتزوجة،العازبة،الماكثة في البيت،المطلّقة،الأرملة...فإن الملفات الطبية أكّدت لنا على تواجد فئة خاصة من النساء تتعرض للعنف نوضحها في الجدول الموالي المدعم بالشكل الهندسي:

جدول رقم4 يبين الحالة الإجتماعية للنساء المعنّفات من خلال الملفات الطبية

الحالة الإجتماعية	عازبة		متزوجة		أرملة		مطلقة	
الفئات العمرية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10سنوات	2	0.15	/	/	/	/	/	/
10 و أقل من 16سنة	1	0.07	/	/	/	/	/	/
16 و أقل من 22سنة	134	10.65	41	3.25	/	/	2	0.15
22 و أقل من 28سنة	101	8.02	189	15.02	/	/	5	0.39
28 و أقل من 34سنة	1	0.07	221	17.56	/	/	8	0.63
34 و أقل من 40سنة	2	0.15	261	20.74	/	/	/	/
40 و أقل من 46سنة	/	/	100	7.94	/	/	/	/
46 و أقل من 52سنة	3	0.23	95	7.55	/	/	/	/
52 و أقل من 58سنة	/	/	74	5.88	/	/	/	/
58وأقل من 64 سنة	/	/	5	0.39	9	0.71	/	/
64 وأقل من 70 سنة	/	/	1	0.07	3	0.23	/	/
المجموع	244	19.39	987	78.4	12	0.94	15	1.17

تبيّن إذا من خلال الملفات الطبية أن المرأة المتزوجة أكثر النساء عرضة للعنف بشكل عام،و للعنف الزوجي بشكل خاص و ذلك بنسبة 78.4%،وكانت أكبر فئة عمرية هي فئة"34 وأقل من 40سنة"

بنسبة 20.74%،تليها مباشرة فئة"28 و أقل من 34سنة"بنسبة 17.56%،هذا يعني أننا أمام العنف الأسري لاسيّما العنف المترلي أو الزوجي.

فموضوع العنف ضد المرأة غالبا ما يندرج ضمن موضوع العنف الأسري في أغلبه،و الذي لا يزال غير معترف به في المجتمع الجزائري،و بالتالي غير مدروس،لذا فإن بعض الإحصائيات التي قد ترد لالا تُعبّر في اعتقادنا إلاّ عن جزء يسير من هذه الظاهرة،و قد تخدم رغبة المجتمع ككل في التستر على العنف الموجه ضد المرأة،و عدم الإقرار بوجوده.

و في الوقت الذي تقوم فيه مؤسسات المجتمع الرسمية بالتصدي لظواهر العنف السياسية و الدينية لما قد يترتب عنها من آثار مباشرة على أطراف الصراع،فإن العنف الذي يمارس في إطار الأسرة لا يؤخذ بالجدية نفسها،علما بأن ما يترتب عليه من آثار غير مباشرة قد يكون أعمق ضررا.فعلاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة غالبا ما تُحدث خللا في البناء الإجتماعي،مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوّهة من الشخصيات و العلاقات و السلوك،وبالتالي إلى إعادة إنتاج العنف أسريا و اجتماعيا.

نفس الوضع العنيف عاشته فئة العازبات من طرف رجال تختلف هوياتهم باختلاف صلة القرابة أوإنعدامها،مما يعكس أيضا وضع المرأة الجزائرية بشكل عام،و الذي يمارس عليها عنف بدءا بالأب، الأخ،وربما العم،الخال،أبناء العم،أبناء الخال،أقرباء آخرون،غرباء(عنف الشارع)وغيرهم.فهي معرّضة لأي شكل عنفي مهما كان سنها.

ترى الباحثة الإجتماعية الجزائرية "دليلة جربال" أن العنف داخل نطاق الأسرة لا يظهر البتّة إذا اعتمدنا على الإعلام الذي يتعرض للأسرة باحترام متناه،ويعتبرها وحدة مقدسة.لكن رغبة التعمق بالموضوع تكشف من خلال بحث أجري في الجزائر العاصمة فظاعة الوضع في مجتمع تعمّم فيه العنف،و تداخلت أشكاله العائلية بالإجتماعية والسياسية في ظل سيادة نوع من"العمى الإجتماعي" تجاه العنف المترلي الذي يُعتبر مسألة عادية و بديهية،وموضوعا مبتذلا لا يجدر التطرق له رغم أنه قد يطال كل الفئات الإجتماعية وكل الأعمار،فالعائلة بمفهومها الواسع لم يعد بإمكانها أن تضمن الدعم لأفرادها،فقد انحسرت في الأسرة الصغيرة و تخلت عن حمايتها للنساء فارضة عليهن القبول بكل أشكال العنف بما فيها الأكثر بشاعة،في الوقت عينه ألقت باللوم على المرأة معتبرة إياها مسؤولة عن كل ما يمس العائلة من زيادة النسل الذي يهدّد الحياة الإقتصادية،إلى الإخفاق في المدرسة،تراجع أفراد العائلة،و تدهور العلاقات فيها.(8)

1-3 أطـــراف الـعــنــف:

في هذا الإطار بالذات،أي محاولة معرفة أطراف العنف،و بعد تحديد هوية المرأة المعنّفة والتي اتضحت بعض معالمها بعد تحليل مضمون الملفات الطبية،منها أن أكثر الفئات الإجتماعية تعرّضا للعنف هنّ النساء المتزوجات و بشكل ملفت للإنتباه،حاولنا معرفة أطراف العنف أو بالأحرى الأشخاص الذين مارسوا شكلا عنفيا معيّنا على المرأة،و هي في النهاية محاولة لتحديد هوية المعنّف أوبالأحرى محاولة الإجابة على تساؤل آخر أهم و هو:"**من هي أكثر الأطراف الممارسة للعنف على جسد المرأة؟ هل هو الأب،الأخ،الزوج،أم أن هناك أطراف أخرى مارسته،و عكست الثقافة الأبوية السائدة في المجتمع الجزائري المبنية على التستّر العائلي...؟**

الإجابة على هذا التساؤل ستكون مبدئيا في هذا الجدول بمعطياته العلمية و الصحية مضافا إليه التأويل العلمي الإجتماعي،لتكتمل لاحقا في المبحث الثاني الخاص بالمقابلات حتى نتمكن من الإحاطة بالكثير من الأبعاد المطروحة الخاصة بالبنية الإجتماعية الأبوية للمجتمع الجزائري:

جدول رقم 5 يبين هــوية الأشخاص الذين مارسوا العنف على النساء المعنفات من خلال الملفات الطبية

الفئات الإجتماعية / هوية المعنّف	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
الزوج	/	/	877	69.71	/	/	/	/	877	69.71	
أشخاص مجهولين	180	14.30	/	/	11	0.87	5	0.39	196	15.58	
الحماة وأخت الزوج	/	/	87	6.91	/	/	/	/	87	6.91	
شخص معروف	39	3.10	/	/	/	/	/	/	39	3.10	
أب الزوج	/	/	19	1.51	/	/	/	/	19	1.51	
زميل في العمل	4	0.31	/	/	4	0.31	/	/	8	0.63	
الأخ	7	0.55	/	/	/	/	/	/	7	0.55	/
الأب	5	0.39	/	/	/	/	/	/	5	0.39	
أخ الزوج	/	/	4	0.31	/	/	/	/	4	0.31	
قريب من العائلة	4	0.31	/	/	/	/	/	/	4	0.31	
إبن الأخ	/	/	/	/	/	/	4	0.31	4	0.31	
الجار	3	0.23	/	/	/	/	/	/	3	0.23	
زوج البنت	/	/	/	/	/	/	3	0.23	3	0.23	
الأخ و زوجته	2	0.15	/	/	/	/	/	/	2	0.15	
المجموع	244	19.35	987	78.44	15	1.18	12	0.93	1258	100	

تبيّن لنا إذا من خلال معطيات الجدول أطراف العنف،هويتهم،أو ببساطة الأشخاص المعنّفين،هذا البعد الهام جدا في اعتقادنا،و الذي يعكس ثقافة مجتمعية سائدة تتجسد بالخصوص في إمكانية أن يُعتدى على المرأة من شخص مقرّب،معروف..،أو من مجهول-أو مجهولين-وقد يفوق عددهم الفرد الواحد،لاسيما إذا ارتبط الأمر بالتحرش الجنسي في الشارع.

هذا و قد كان العدد الأكبر و الغالب من خلال الملفات خاص بالأزواج بنسبة 69.71 %،أما باقي النسب فقد كانت بسيطة و ربما أيضا ضعيفة مقارنة بعنف الأزواج،برز من خلالها أطراف آخرون مارسوا عنفا متعدد الأشكال على أجساد النساء،و اختلفت هويتهم وعلاقتهم بالنساء المعنفات بدءا بفئة المعنّفين المجهولين بالنسبة للمرأة و المقدرة بنسبة 15.58%، ثم فئة الحموات و أخوات الزوج بنسبة 6.9%و التي لفتت إنتباهنا بشكل خاص،ثم أشخاصا معروفين لم تُحدَّد هويتهم بالنسبة لنا من خلال الملفات وقدرت نسبتهم ب3.10%،أما النسب المتبقية فقد جاءت متفاوتة واختلفت فيما بينها،غير أن الملاحظ أن أضعفها كانت تتعلق بالأب والأخ بنسبة0.39و0.55 على التوالي.ضف إلى ذلك زوج البنت،شخص معروف بالنسبة للمرأة المعنّفة دون ذكر هويته،الجار،زميل في العمل..وغيرهم.

أمّا النسب المتبقية و التي كانت ضعيفة مقارنة بسابقيها،فإن ضعفها إحصائيا لا يعني بتاتا ضعفمعانيها أو إنعدام دلالاتها الإجتماعية بل ربما العكس تماما هو الصحيح،فقد تتعرض الفتاة إلى أبشع أشكال الفعل العنفي من طرف الأب،الأخ،إبن الأخ..لكنها لا تجرأ على تقديم شكوى ضده أو حتى مجرد التفكير بمصلحة الطب الشرعي،فالسبب الأول في اعتقادنا هو الخوف من ردة الفعل الأبوي أو الأخوي بشكل عام،لاسيما إذا علمنا أن أغلبية المناطق الحضرية المذكورة نلاحظ فيها ظاهرتي التسلّط الأبوي و الأخوي،و التي تعكس الرجولة بمفهومها الإجتماعي الثقافي التقليدي خاصة في الأحياء الشعبية و المتخلفة.ضف إلى ذلك أن الخوف من النظرة المجتمعية أو النظرة العامة التي ستحيط بها إن هي فكّرت مجرد التفكير في تقديم شكوى ضد الأب أو الأخ،و لعل الإشكال الأكبر هو الجانب الحقوقي و الإنساني الذي لا تدرك الكثير من النساء الجزائريات معطياته و معانيه.

4-1 بعض أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية من خلال الملفات الطبية:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

لقد أولى كثير من الباحثين الإجتماعيين إهتمامهم بالعوامل التي تحدد صيغ تعامل الأفراد مع بعضهم البعض،و قد اتجه هذا الإهتمام أساسا للكشف عن محدّدات تماسك أعضاء الجماعة أو تفكّكهم،أي الكشف عن الجوانب الإيجابية في تفاعل أعضاء الجماعة في مقابل جوانبه السلبية. فالباحثة *Horney* أشارت إلى أن الإنسان في مسعاه لإشباع حاجاته ضمن علاقاته الإنسانية لا يخرج عن إتجاهين إثنين في تحرّكه تجاه الآخرين:فهو إما أن يتحرّك نحوهم بدافع الحاجة إلى الحب و الإنتماء،أو يتحرّك ضدهم بدافع الحاجة إلى القوة و السيطرة،و تحرُك الإنسان في هذا الإتجاه الأخير لإشباع حاجاته يحمل في داخله تهديد للأخرين،و هو السلوك العدواني.(10)

والحقيقة أن ما يتصف به المجتمع من تعقيد و عدم قدرة أفراده على إشباع حاجاتهم الأساسية،إضافة إلى الضغوط الإقتصادية و الإجتماعية التي تنشأ عن هذه الأوضاع المعقّدة،أدى إلى ظهور أشكال مختلفة من التنافس و الصراع بين الناس من أجل الإستحواذ على الإشباعات المادية والسيطرة عليها، فحلّت العلاقات النفعية و المادية محلّ العلاقات الإجتماعية،و بالتالي شعر الأفراد بالغرابة والوحدانية وخيبة الأمل،ونما لديهم الشعور العدائي تجاه الذات وتجاه الآخرين والمجتمع ككل،فظهر السلوك العدواني وانتشر على شكل إيذاء الغير بالشتم والقذف والضرب والقتل والإغتصاب والعدوان.(11)

في هذا الإطار بالذات،وبعد تحديد هوية المرأة المعنَّفة من خلال المعطيات السابقة،و الأطراف التي مارست عليها العنف،حاولنا في هذا العنصر و كتكملة لسابقيه معرفة أشكال العنف الواردة في الملفات الطبية و مظاهره،لأننا في النهاية نطمح إلى الإجابة أيضا وبشكل أساسي على السؤال الرئيسي للدراسة،فكانت المعطيات الطبية الواردة فيها كالتالي:.

جدول رقم 6 يبين أشكال العنف الممارس على النساء المعنّفات الواردة في الملفات الطبية

الفئات / أشكال العنف	فئة المتزوجات		فئة العازبات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عنف جسدي	987	78.45	244	14.62	15	0.87	12	0.95	1258	100
عنف نفسي	437	34.73	67	5.32	9	0.71	/	/	513	40.77
عنف جنسي	/	/	244	14.62	15	0.87	/	/	259	20.58

لقد تعددت الأشكال العنفية التي تعرضت لها النساء من خلال الملفات الطبية،و تنوعت بين العنف الجسدي،النفسي،و الجنسي مثلما هو ملاحظ ومبيّن كميّا وكيفيا،و ما نريد أن نؤكد عليه أيضا من خلال هذه المعطيات أن النسب الإحصائية كانت مفتوحة.بمعنى أننا لم نلتزم بالعدد الكلي للفئات فجميع النساء المعنفات تعرضن لعنف جسدي و بنسبة 100%،و لكن و في نفس الوقت إلى عنف نفسي بنسبة 40.77 %بالنسبة لمجموع المعنفات،كانت النسبة الأكبر لفئة المتزوجات بنسبة 34.73% تليها فئة العازبات بنسبة 5.32%،و قد تعرضت أخريات إلى عنف جنسي،و الذي لازمه عنف نفسي بالضرورة،لاسيما أمام المظاهر العنفية الجنسية الخطيرة التي عكست واقعا إجتماعيا خاصا،و إن كانت نسبتها بسيطة قدرت ب 20.58%،إلا أنها ذات دلالة إجتماعية خطيرة ترتبط ببعض الأوضاع الإجتماعية الأسرية التي تتطلب تعاملا بحثيا و اجتماعيا خاصا.

إذن كانت أكبر نسبة تخص العنف الجسدي أي 100%،هذا يعني أنه أكثر الأشكال العنفية إنتشارا و ممارسة على المرأة،و أنّ ما تبعه قد يكون ثانويا مقارنة به،وقد يكون تكملة له،يليه العنف النفسي ثم العنف الجنسي.

فإذا كان العنف الجسدي نمط سلوكي يتمثل بإحداث المسيء أو المعنّف لإصابات عمدية للمرأة، فإن تواجده بهذه النسبة يحمل دلالة إجتماعية خطيرة في اعتقادنا تعكس فعليا و واقعيا أنه من أكثر الأشكال العنفية إنتشارا و ممارسة على المرأة الجزائرية المعنّفة.و لعلّه أوّل أشكال العنف الذي يبدأ به المعنّف في تعنيفه للمرأة مثلما جاء ترتيبه في الجدول،ثم يأتي العنف النفسي كنتيجة ربما للشكل الأول من العنف لأنه غالبا ما يصاحب العنف الجسدي من خلال تأثيره على نفسية المرأة المعنّفة و الذي برز بشكل

واضح في الملفات الطبية من خلال عبارة أساسية تكتب من طرف الطبيب الشرعي في الآخر و تتمثل في"**ضرورة المتابعة النفسية**"وهي عبارة تعكس الحالة النفسية التي تتطلب متابعة وعلاجا فوريا بعد ملاحظة الطبيب الشرعي لمظاهر عنفية نفسية مختلفة،ليبقى العنف الجنسي طابو من الدرجة الأولى تضمّن بالخصوص فئة العازبات و المطلقات،و الذي يُعتبر جريمة وحشية كثيرا ما يُرتكب ضد المرأة،و يستخدم كوسيلة للتعذيب و الإيذاء و الإهانة و الإذلال و الترهيب و التخويف و المعاقبة على أفعال حقيقية أو مزعومة تنسب إليها.و قد يعتمد في ذلك على مظاهر جنسية مختلفة لعل أبرزها الإغتصاب و هتك العرض.

5-1 مظاهر العنف الممارس على المرأة الجزائرية من خلال الملفات الطبية:

إن أشكال العنف الواردة في الملفات دفعتنا إلى إعادة تصنيفها بالشكل العلمي في بعده الصحي حتى نتمكن في النهاية من تحديد مظاهر هذه الأشكال إن كانت جسدية،نفسية،أو جنسية،ودائما في الإطار الصحي المحدّد في الملفات،و التي أعدنا ترجمتها إلى اللغة العربية رغم صعوبة مصطلحاتها، لنحاول طرحها في هذا الجزء البحثي،علما أن مظاهر العنف النفسي لم تتحدّد نهائيا في الملفات الطبية،لذا فقد بقيت مجهولة بالنسبة لنا في هذه المرحلة البحثية لنحاول تبيان مظاهرها في المبحث الثاني الخاص بالمقابلات.

1-5-1 مظاهر العنف الجسدي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

حاولنا من خلال الملفات الطبية معرفة أهم مظاهر العنف الجسدي باعتباره أبرز الأشكال العنفية وأكثرها ممارسة على أجساد النساء المعنّفات المفحوصات،وقد وردت مظاهر عديدة،أعدنا تصنيفها وترتيبها ثم طرحها،محاولين إبرازها بالشكل العلمي الصحي الصحيح،وقد تمثلت مظاهر العنف الجسدي كأبرز أشكال العنف في ما يلي:

جدول رقم 7 يبين مظاهر العنف الجسدي الواردة في الملفات الطبية

الفئات الإجتماعية	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
مظاهر العنف الجسدي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب	164	13.03	865	68.75	15	1.19	12	0.95	1056	83.94
الرمي أرضا	15	1.19	79	6.27	/	/	/	/	94	7.47
شد الشعر	36	2.86	24	1.90	/	/	/	/	60	4.76
الخدش	29	2.30	/	/	/	/	/	/	29	2.30
سكب ماء مغلي على الجسد	/	/	19	1.51	/	/	/	/	19	1.51
المجموع	244	19.38	987	78.45	15	1.19	12	0.95	1258	100

لعلّ أكبر نسبة ميّزت المعطيات الإحصائية للملفات المدروسة كانت تخص الضرب كأحد أكثر المظاهر العنفية الجسدية الواردة،و التي جاءت نسبته محسدّة ب 83.94%،أمّا النسب الأخرى و المتعلقة بالمظاهر العنفية الجسدية فقد كانت بسيطة و ضعيفة مقارنة بمظهر الضرب،و لكن أيضا ذات معنى إجتماعي و علمي بالنسبة لنا،خصوصا إذا لاحظنا تواجد الماء المغلّى المسكوب على الجسد بالنسبة ل19حالة...

يشكل العنف الجسدي إذا و بمظاهره المختلفة الشكل الأساسي و البارز للعنف الموجه ضد المرأة المعنّفة،و يأتي الضرب كمعطى حاضر،أساسي،و متكرر في كل تلك التجارب التي أعلنت العنف ليفرض نفسه كمعيار لتقويم العنف و قياسه.

و إن كانت هناك ممارسات أخرى حركية-جسمية-لا تنفصل عن ضرب النساء،إذ تعرّضت البعض منهن حسب الملفات الطبية للرمي أرضا،الشد من الشعر،والخدش،إلا أن مظاهر التعنيف الجسدي التي تُمارس داخل الأسرة تظل تكتسي طابعا "ثقافيا" خاصا و حميميا رغم تباين تجلياته في الكثير من الحالات أين يبسط الرجل بشكل عام نفوذه على المرأة عن طريق القوة البدنية أو التهديد باستخدامها،و أين تصبح المرأة المعنّفة عُرضة لمظاهر عنفية جسدية مختلفة من العنف سببها أصول ثقافية تقليدية راسخة

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

في أذهان الكثيرين،يُعاد إنتاجها من جيل إلى جيل،و يتم تدريب الذكور من خلالها على الإستقلال و السيادة،بينما يتم تنشئة الإناث على التبعية و الخضوع،و من ثمّ يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة أدنى من الرجل مكانة و أن لهذا الأخير الحق في تأديبها و ممارسة العنف عليها.

في مقابل كل هذا قد يعجز الباحث التقرب منها واقعيا لخطورة المظاهر العنفية المنتشرة فيها،و التي غالبا ما ترتبط بمميزات سوسيو إقتصادية مثلما أكّد لنا بعض الأطباء خاصة في الأحياء المتخلفة و الشعبية البسيطة.ولعل المعطى الواقعي في المبحث الثاني سيضيف لنا تحليلا أكثر عمقا لمجموع هذه المظاهر و مظاهر أخرى إلتمسناها واقعيا.

2-5-1 مظاهر العنف الجنسي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

و لأن العنف الجنسي برز أيضا وبشكل واضح في الملفات الطبية،وحتى و إن كانت نسبة تواجده وممارسته ضعيفة نسبيا مقارنة بالأشكال العنفية الأخرى،إلا أننا حاولنا البحث عن مظاهره،فكانت نتائج هذا البحث كالتالي:

جدول رقم 8 يبين مظاهر العنف الجنسي الواردة في الملفات الطبية

الفئات / مظاهر العنف	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تحرش جنسي	209	16.61	/	/	15	1.19	/	/	224	17.80
إغتصاب	17	1.35	/	/	/	/	/	/	17	1.35
إثبات العذرية	/	/	9	0.71	/	/	/	/	9	0.71
زنى المحارم	5	0.39	/	/	/	/	/	/	5	0.39
هتك العرض	4	0.31	/	/	/	/	/	/	4	0.31
المجموع	235	18.68	9	0.71	15	1.19	/	/	259	20.58

عاشت بعض النساء المعنّفات عنفا جنسيا بمظاهر مختلفة،و بنسب مئوية متنوعة،كانت بدايتها مع مجموع النساء المعنّفات من المجموع الكلي و المتمثلة في 259 إمرأة و بنسبة 20.58%،و هي نسبة خطيرة جدا،و ذات دلالة إجتماعية و علمية هامة لأنها تعكس مدى قوة التغيّر الإجتماعي في المجتمع الجزائري المتناقض الأبعاد،لاسيّما إذا كان أكثر مظاهر العنف الجنسي هو التحرش الجنسي الذي عاشته فئتي العازبات و المطلقات خاصة بأكبر نسبة تمثلت في 17.80%،و هي أخطر المظاهر العنفية التي يمكن أن تمارس على المرأة المعنّفة لاسيما المطلقة التي تعكس وضعا إجتماعيا ربما أكثر دونية من الفئات الأخرى بحكم فقدانها للحاجز الجنسي المتمثل في العذرية،و الذي يجعلها أكثر الفئات النسوية عرضة للتحرش الجنسي.فالملاحظ أن جميع المطلقات قد تعرضن إلى عنف جنسي برز من خلال مظهر التحرش الجنسي من طرف الآخر أو الآخرين.

في هذا الإطار بالذات و الخاص بالتحرش الجنسي توصّل الباحث الجزائري"جمال معتوق"في دراسته إلى نتيجة هامة مفادها أن الإقبال على ممارسة العنف ضد المرأة و المُتمظهر في التحرش الجنسي صورة من صور الدفاع عن المجال الخارجي،و يعني بالمجال الخارجي ذلك المجال الذي يتعدّى البيت أي الشارع،وكل ما يحتويه من أماكن للعمل و اللهو و الترف،و أنه تعبير عن رغبة يسعى من ورائها المعنِّف للدفاع عن حق يعتبره خاص به،كما يتصور أن وجود المرأة في هذا المجال ما هو إلا تعدّ و تطفّل على فضائه الذكوري،و أن المعنِّف عندما يشاهد إمرأة في الشارع فإنه يتصور أنها تزاحمه و تتعدى على ماهو خاص به لهذا يلجأ إلى ممارسة العنف ضدها.(12)

فالتحرش الجنسي الذي تعيشه المرأة الجزائرية مثل باقي النساء في العالم و تعاني منه من خلال أنواع المضايقات نادرا ما يُبلّغ عنه من طرف النساء الضحايا خوفا من العار و الفضيحة مما ساهم و بشكل مباشر في انتشاره.و يبقى بالنسبة لنا أمر مُجرَّم و محضور إستنادا للأحكام التشريعية الإسلامية و إلى مبادئ حقوق الإنسان،لاسيّما فيما تعلّق باحترام كرامة المرأة و حرمة

جسدها.غير أن الإشكال الذي يُطرح دائما معنوية هذا المظهر العنفي و عدم قدرة المرأة المعنّفة على إثبات حدوثه واقعيا،لهذا يبقى التبليغ عنه دائما في حدود الأقوال التي تُدلي بها.

ففي دراسة مصرية حول العنف ضد المرأة ترى"د/عايدة سيف الدولة" أخصائية الطب النفسي و عضو مركز دراسات المرأة الجديدة بالقاهرة أن العنف ضد الإناث بأشكاله كافة ظاهرة منتشرة جدا،بل و تزداد ضراوة مع الأيام،و أن التحرش الجنسي أصبح عدوانيا،تُهاجم من خلاله المرأة،و تُوجه إليها ملاحظات قاسية تتعلّق بملابسها،تُنعتها بأقبح الصفات،فضلا عن الشتائم الشائعة التي تتناول عرض الأخت و الأم،و السبب الرئيسي في ذلك حسب الباحثة يرتبط إرتباطا وثيقا بعلاقة المرأة بالرجل التي هي علاقة فوقية من جانبه و دونية من جانبها،أي أن التحرش الجنسي يحصل تعبيرا عن علاقة التبعية بين الرجل و المرأة،و عن النظرة الاجتماعية التي تعتبر أن حماية المرأة لا تتحقق إلاّ من خلال الرجل الذي يصبح الحامي و المعتدي في الوقت ذاته.(13)

إن الإعتداءات الجنسية ضد النساء،والتي تأتي في طليعة الجرائم البشعة غالبا ما يتم التستر عليها من طرف الضحايا،و يرفضن التبليغ عنها خوفا من أن تتحول المرأة من ضحية إلى مذنبة في نظر المجتمع الشيء الذي يفسّر عدم إمكانية حصر العدد الحقيقي للضحايا.فلا تزال قضايا الإغتصاب في الجزائر إحدى الطابوهات التي تدفع بالمرأة المعنّفة جنسيا للمعاناة في صمت،و تحاشي أروقة العدالة التي لا تردّ لها كرامتها،و لا تعيد لها ما فقدته من شرف،فالقانون الجزائري لا يسلط عقوبات صارمة ضد المغتصبين حيث تنتهي القضية بأحكام لا تتعدى بضع سنوات في السجن،في حين يبقى الضرر قائما ضد المرأة التي تعرضت للإغتصاب من خلال نبذها من العائلة و المجتمع.(14)

كثيرة هي إذا حالات الإعتداء الجنسي الذي تتعرض له الزوجات من قبل أزواجهن بما فيهن الحاملات،إذ يلاحظ هذا النوع من العنف بالخصوص على العروس إثر الليلة الأولى لزواجها دون اكتراث لما قد يخلّفه هذا السلوك من آثار ليس فقط جسدية و إنما بالأخص نفسية على مستقبل العلاقة الزوجية،و إمكانية الحمل،و التوازن النفسي للمرأة و غيره.(15)

لقد بيّنا هذا الإطار الفكري نظريا في إشكالية العنف الجسدي الأنثوي و القيمة الإجتماعية للعذرية،لنضيف،و في نفس السياق،أنه يوجد إفتراض شائع و اعتقاد سائد في المجتمع الجزائري مفاده أن الطبيب يستطيع بعد إجراء فحص غشاء البكارة أن يؤكّد عذرية المرأة المعنّفة و عدم ممارستها للجنس سابقا،و هذا الإفتراض لا يُجانب الصحة في الكثير من الحالات،فعلى النقيض تماما و حسب الكثير من الدراسات،فإنه لا توجد أسس مقبولة يمكن أن تُحدد كون الأنثى عذراء إعتمادا على فحص الغشاء،فعند البعض يكون حلقة ضيقة داخل المهبل قطر فتحته صغير لدرجة لا تسمح بإيلاج قضيب منتصب دون حدوث تمزق،و في حالات أخرى يكون الغشاء ذو بنية أقل مما وصف سابقا،و تكون فتحته واسعة تسمح بإيلاج القضيب دون حدوث تمزق،عندها يكون من الصعب على الطبيب أن يحدّد كون المرأة عذراء أم لا.و يتكون غشاء البكارة من نسيج ضام مغطى ببطانة قشرية مطبقة،و هو خال من الغدد أو العضلات،وكمية الدم التي تصله قليلة نسبيا،وكذلك نهايات الأعصاب التي تصله هي أيضا قليلة.يقع في الثلث الأسفل للمهبل،سمكه يختلف من أنثى إلى أخرى،يغلق فتحة المهبل جزئيا،و قد يتفاوت قطر فتحته و بشكل طبيعي من رأس الدبوس إلى 3سنم.ففي دراسة طبية نشرت بالمجلة العلمية الإنجليزية "*The Lancet*"بعنوان"غشاء البكارة السليم"أجريت على28 إمرأة أكّدن أنهن لم يمارسن الجنس في السابق،تمّ إجراء فحص الأعضاء التناسلية بالكامل،و من ضمنها غشاء البكارة،و طلب من طبيبين إعطاء الرأي فيما إذا كانت الممارسة الجنسية ممكنة دون حصول تمزق لغشاء البكارة.فكانت النتائج كما يلي:

-إستطاع الفحص إثبات وجود العذرية ب58%من الحالات...

-عدم الإستطاعة بإثبات العذرية ب31%من الحالات....

-11%كانت القدرة على تحديد العذرية غير مؤكدة....

و هي نتائج علمية تؤكد وجود اختلافات بيولوجية طبيعية في التركيب التشريحي لغشاء البكارة عند النساء.كما أجريت بالمركز الأردني للطب الشرعي دراسة ل211 غشاء بكارة سليم خلال فترة ثلاثة سنوات لبيان الإختلافات البيولوجية الطبيعية في التركيب التشريحي لغشاء البكارة،تبيّن أن 122 غشاء بكارة و بنسبة 57.8% صُنّف قطر فتحته بالواسع.و باعتماد أن قطر الفتحة هو الصفة الأساسية التي تحدد إمكانية المواقعة الجنسية دون أن يتمزق الغشاء،فإن النسب التي أوضحتها الدراسة تتقارب وبدقة من النتائج المنشورة بالمجلة السابقة،و هي آخر دراسة طبية منشورة عالميا. كما أظهرت الدراسة أيضا أن 38 غشاء بكارة وبنسبة 28% به ثلاثة أثلام خلقية أو أكثر،وأن 14 غشاء بكارة به ثنيات،وأن 12 غشاء صُنّف أنه عميق نسبيا،مما يؤكد إمكانية حصول المواقعة الجنسية دون أن يتمزق الغشاء.(16)

تعتمد نتيجة فحص حالات العنف الجنسي ضد المرأة في مصلحة الطب الشرعي على العنف الجسدي المرافق للإعتداء الجنسي،عمر المجني عليها،ممارستها الجنسية السابقة،و على الفترة الزمنية ما بين الإعتداء و الفحص.و على الرغم من الإفتراض الشائع بأن غشاء البكارة يعتبر من الأدلة المهمة في قضايا العنف الجنسي ضد المرأة إلاّ أن هذا الإفتراض أُثبت علميا عدم صحته سابقا،فإذا تمّ معاينة المعتدي عليها خلال الساعات الأولى من الإعتداء فإنه قد يشاهد علامات لإصابة حديثة بمنطقة الأعضاء التناسلية مثل التريف،تمزق غشاء البكارة،التكدّم،أو وجود حيوانات منوية،لكن إذا تم الفحص خلال عدة أيام أو أسابيع من الإعتداء يكون من الصعب تأكيد أن العلامات ناتجة عن الإعتداء.و ربما الأخطر في كل هذا إذا علمنا أن المصلحة تعمل من الساعة 8 صباحا إلى الساعة 14 ظهرا،ممّا يعني أنه في حالات الإغتصاب الليلية أو بعد هذه الفترة الزمنية تضطر الضحية إنتظار اليوم الموالي،و بالتالي فنحن أمام فحص متأخر لأن الفحص المباشر بعد الإعتداء يلتمس فيه الطبيب إحتقان،إحمرار،سحجات بمنطقة أعضائها التناسلية،وجود تمزق بغشاء البكارة،و قد يشاهد آثارا لشدة أو عنف بمختلف أنحاء الجسد،و ربما وجود بقع منوية أو دموية على ملابسها الداخلية.و من ثم و على العكس من ذلك فإن تأخير الفحص قد يؤدي إلى ندب مكان الجروح أو آثار لالتهاب مزمن،مما يعني ضعف الجانب القانوني الحقوقي للفتاة المغتصبة أمام تأخير الفحص الطبي أوضعف المعاينة الطبية.

و يبقى الإغتصاب من أكثر مظاهر العنف الجنسي الذي تتعرض له الفتاة،و الذي يتم التكتم عليه غالبا من المرأة نفسها و من الأسرة،و لا يلقى ترحيبا من المجتمع،إذ يُحاط بكثير من السرّية على اعتبار أنه يقع تحت بند الجرائم الجنسية أو طابو الجنس الذي لا يحبذ المجتمع الجزائري مناقشته لأنه لا يزال يعتبر إلى حد كبير محذورا.و باستثناء ذلك الجانب من موضوع الجنس الذي يقع ضمن الإختصاصات الطبية،فإن الخوض في هذا الموضوع يعتبر خروجا على الأخلاق العامة التي تعارف عليها المجتمع،و مساسا بالأعراف و التقاليد التي تحكم هذا الموضوع و تديره.و لعل الأخطر في كل هذا حين يندرج الإغتصاب ضمن أكثر النقاط حساسية،و المتمثلة في الإنحراف الجنسي،و بخاصة إذا كان المعتدي عليها فتاة صغيرة أو مسنة،وهي الحالات التي لم تأت فيه الضحية على أي فعل يشجع المعتدي على ما قام به،حيث يظهر الفعل العنفي الجنسي على اعتبار أنه فعل إجرامي محض.(17)

6-1 وسائل تعنيف المرأة الجزائرية من خلال الملفات الطبية:

وردت في الملفات الطبية وبشكل واضح مجموع وسائل مادية إستعملها أطراف العنف في ممارساتهم العنفية على أجساد النساء،وقد تنوعت بين العادي والمتداول إجتماعيا،وبين الخطير لدرجة التجريم لهذا وكتملة لما سبق طرحه وتحليله،سنحاول تقديمها في الجدول التالي:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

جدول رقم 9 يبين وسائل التعنيف الجسدي المستعملة من خلال الملفات الطبية

الفئات الإجتماعية / وسائل التعنيف	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب بالأيدي و الأرجل	184	14.62	813	64.62	9	0.71	15	1.17	1021	81.16
الضرب بالعصا	/	/	98	7.79	/	/	/	/	98	7.79
السلاح الأبيض	43	3.41	/	/	/	/	/	/	43	3.41
الضرب بحبل بلاستيكي	4	0.31	34	2.70	/	/	/	/	38	3.02
رمي آلة حادة على الجسد	/	/	14	1.11	/	/	/	/	14	1.11
الرمي بأدوات كهربائية	/	/	19	1.51	3	0.23	/	/	22	1.74
سكب ماء مغلى	/	/	9	0.71	/	/	/	/	9	0.71
مخدر لتخدير جسد المعنفة	6	0.47	/	/	/	/	/	/	6	0.47
سلاح ناري	4	0.31	/	/	/	/	/	/	4	0.31
الإختطاف	3	0.23	/	/	/	/	/	/	3	0.23
المجموع	244	19.39	987	78.4	12	0.94	15	1.17	1258	100

تبيّن إذا من خلال المعطيات الواقعية الواردة في الملفات الطبية أن الضرب بالأيدي و الأرجل أكثر الوسائل المستعملة في تعنيف المرأة،يعتمدها المعنّف لتفريغ شحناته الإنفعالية العنفية،ولعلّها أيضا أكثر الوسائل شيوعا في مجتمعنا مثلما هو ملاحظ واقعيا،قدّرت نسبتها ب 81.16،أما باقي الوسائل الأخرى فقد تمثلت في العصا بنسبة 7.79%،السلاح الأبيض بنسبة3.41%،إستعمال حبل بلاستيكي بنسبة 3.02%،الرمي بمواد كهربائية بنسبة 1.74%،رمي آلة حادة على الجسد بنسبة1.11%، سكب ماء مُغلّى بنسبة 0.71%،إستعمال مخدر لتخدير جسد المعنفة بنسبة0.47%،إستعمال سلاح ناري بنسبة0.31%،و إختطاف بنسبة 0.23% و هي في الأخير نسب ضعيفة مقارنة بالأولى لكنها تبقى دائما ذات معنى إجتماعي و علمي بالنسبة لنا.

يبقى الضرب إذا أكثر الوسائل المستعملة و المتاحة أيضا في تعنيف المرأة تعنيفا جسديا مهما كان وضعها،لاسيما المتزوجة،لأنه تبيّن فعليتا أن العنف الزواجي أكثر أشكال العنف تواجدا و ممارسة على المرأة،يستعمل فيه الزوج كل الوسائل الممكنة و المتاحة لتعنيفها.و قد تشترك المرأة الجزائرية مع المرأة العربية في هذا المظهر العنفي،إذ توصّلت دراسة إجتماعية في المجتمع الأردني إلى أن نسبة من يتعرضن للضرب من أزواجهن بصورة دائمة بلغت 47.6%،وأحيانا 28.6%،وأن الصفع يشكل أكثر مظاهر الضرب شيوعا،إذ بلغت نسبته 65.3% في الحالات الدائمة،في حين بلغت أحيانا 22.4%و تقاربت النسب للركل و اللّكم و شد الشعر والرمي أرضا،إذ بلغت في معظمها 44%، كما بلغت نسبة الضرب بآداة حادة 40.8%.(18)

و قد أكدت الدكتورة راوية البورنو إختصاصية الطب النفسي أن ظاهرة ضرب الزوجات من أكثر أشكال العنف شيوعا في المجتمع الأردني،و ترى أن ضرب الرجل لزوجته يهدف إلى إذلالها داخل الأسرة عن طريق إلحاق الأذى الجسدي بها،و أنه بإذلال المرأة و السيطرة عليها يستطيع السيطرة على أفراد الأسرة كافة.فهي ظاهرة شائعة،و تمارسها الطبقات كافة بغض النظر عن المستوى الإقتصادي أو التعليمي،و تزداد انتشارا كلما اتجهنا إلى أسفل السلم الإجتماعي حيث الفقر و الجهل،كما أكّدت نفس الباحثة أن الرجل المتعلم أقل ميلا إلى ضرب زوجته،و قد يكون لديه وسائل أخرى لعقاب زوجته غير الضرب،فقد يحرمها

من الإنفاق من ثروته،و قد يعاقبها بالإهمال الإنساني و العاطفي،و قد تتيح له ظروفه الإقتصادية إقامة علاقة مع نساء أخريات،و بالتالي يرفض تطليق زوجته لكي تستمر في العناية بالأبناء.

و في دراسة إجتماعية مصرية تبيّن أن ضرب النساء ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في مصر،و على جميع المستويات الإجتماعية و الطبقات،و معترف بها في المجتمع بحجة أن ذلك من حق الرجل،و قد يكون الضرب مبرحا و يترك كدمات و جروحا وكسورا في الأحياء الشعبية،بل و يعتبر أمرا عاديا و شبه مستمر،و لأي سبب كان.(19)

وبيّنت دراسة ميدانية يـــمنية للباحث الإجتماعي عادل مجاهد أن أكثر أشكال العنف العائلي انتشاراً العنف الجسدي،و في إطار العنف الجسدي ذاته فإن 76.4%من النساء المعنّفات اللائي تم إجراء الدراسة عليهن تعرضن للضرب باليد،فيما تعرضت 23.6% منهن للضرب بالعصي و أدوات مترلية.(20)

فإذا ما أُخذ بعين الاعتبار الإنتماء الإجتماعي الإقتصادي وعلاقتهما بالعنف الزوجي الجسدي المتمظهر في الضرب الممارس على المرأة،يمكن القول أننا أمام فئات تقليدية محافظة نوعا ما،إذ يكاد يقتصر فيها ممارسة الضرب و الإيذاء الجسدي للمرأة على الزوج بشكل خاص،و ربما على أهل الزوج،ذلك أن العادات و التقاليد و الأعراف تُجرّم ضرب المرأة و إيذائها جسدياً من قبل الآخرين و تعتبره عيباً،و قد يوصم من يمارسه بالعار،إلاّ أن هذا لم يمنع تماماً من ممارسته في الشارع و في المؤسسات الإجتماعية الرسمية لاسيما بالنسبة لفئة العازبات و المطلقات.

و ثمة مقولة ذائعة بأن ضرب الزوجة يشيع في الطبقة الدنيا،و قد يُعزى هذا إلى حجم المشقة التي يعانيها الفقراء نظرا للحرمان النسبي الذي يلمسونه،و فرص الإشباع المتدنية لحاجاقم،مما يُولّد لديهم قدرا متفاقما من الإحباط،وقد يكون هذا الشيوع إنعكاسا لأساليب التنشئة الأسرية التي تحثّهم على تبني قيم تحبّذ العنف،و تدرّبهم على تقنياته.و قد أوضحت دراسة "هامبتون" أن نسبة الأطفال الذين يُضربون في الأسر الفقيرة أعلى منها في الميسورة الحال،و أن أبناء الطبقة المتوسطة أكثر حرصا على ممارسة العنف ولكن بطريقة غير منظورة،حرفية ماهرة،لا يمكن إثباقا،فهم مثلا لا يضربون الزوجة على وجهها...

و في بحث آخر أجري على 79 زوجا تبيّن أن مشاهدة العنف في الطفولة إرتبطت إيجابيا بمعدل ممارسته و بنفس الأسلوب لحل الصراعات فيما بعد.و في تحليل قام به *Kalmus* لبيانات مسح "شتراوس" توصل إلى أن مجرد مشاهدة العنف بين الوالدين أكثر تنبؤا بسلوك الفرد العنيف حين يصبح زوجا من تعرضه للضرب على أيديهم.(21)

كما أن للتمييز بين الأبناء و البنات،و تبجيل طرف على حساب الآخر يشجّع الذكر على إهانة البنت،و الإقبال على ممارسة العنف ضدها لأنه تعوّد على أن الأنثى خُلقت من أجل الطاعة و الخضوع له،و أن خروجه للشارع و اصطدامه بها يجعله يلجأ إلى ممارسة العنف ضدها.فأعمال و تصرفات الأبناء المختلفة ما هي إلاّ انعكاس للجو أو المحيط الأسري الذي ترعرعوا فيه.(22)

و يضيف الباحث أن للحرمان العاطفي دورا فعالا في تحديد تصرفات الفرد،حيث وجد أن أغلبية الذين مارسوا العنف ضد النساء في الشارع قد قاموا بهذه الممارسة نتيجة لرفض المرأة إقامة علاقة عاطفية معهم،و تفضيلهن لأصحاب السيارات و الأموال.ليدعّم هذه الأفعال العنفية حسبه الفكر الإجتماعي السائد الذي يلعب دورا هاما في تحديد مدى الإقبال أو الإمتناع على ممارسة العنف، حيث أن المجتمع الجزائري مجتمع يقدّس الذكر و يدنّس الأنثى،مجتمع رجولي،يعمل كل ما في وسعه على إبعاد المرأة عن مجال النشاط خارج البيت،و الشباب يكبر و يترعرع على أمثال تقليدية سائدة مثل:"المرأة مكانتها في البيت،المرأة خلقت لتربية الأطفال و خدمة الرجل.."،لهذا السبب أيضا يلجأ بعض الذكور إلى ممارسة العنف ضد النساء إنتقاما منهن و دفاعا على ما يعتقدون خاص بهم.(23)

تُدعّم هذه الأفكار ممارسات عنفية كثيرا ما تصادف المرأة الجزائرية في فصل الشتاء،و بالأخص أثناء تساقط الثلوج،إذ تستقبل مصلحة الإستعجالات بقسنطينة مع كل تساقط للثلوج عددا مهما من المصابين بسبب إعتداء مجموعات من الشباب عليهن

بكرات الثلج دون شعور بالذنب،أو إكتراث لنتائج تلك الإعتداءات،و قد شهدت ذات المصلحة خلال شهر فيفري لسنة 2005 وفود أزيد من 500مصاب،70%منهم نساء،أين تفنّن الذكور في اعتداءاتهم الجسدية في الشارع،و لم يدخّروا أي جهد في تصويب ضرباتهم،و بقسوة كبيرة،و التي لم تكن مجرد ثلج بل كرات ملغّمة بشفرات الحلاقة و الشظايا الزجاجية،و هو ما أكّدته إحدى الفتيات البالغة من العمر16سنة،و التي جُرحت على مستوى الوجنة اليمنى بعد أن رشقها أحد الشباب بكرة ثلجية تحتوي على قطعة زجاج،أما الحالة الثانية فقد تُوفيت بعد أن تلقت ضربة خلف أذنها بكرة ثلجية مجهولة المصدر أسقطتها في الحين،في حين فإن الحالة الثالثة قد أجهضت صغيرها الأول بعد أن وجّه لها أحد الشباب ضربة على خصرها،أما الحالة الرابعة فقد أُغمي عليها بعد أن تلقت ضربة على رأسها...،وهي حوادث جعلت الكثير من السيدات تحتجبن عن الخروج أيام الثلج.(24)

7-1 أسباب ممارسة العنف على المرأة من خلال الملفات الطبية:

لقد ورد تساؤل هام جدا ضمن تساؤلات الدراسة تمثل في: **ماهي الأسباب التي تدفع بالآخر أو الآخرين لتعنيف المرأة؟**حاولنا الإجابة عليه في هذا العنصر لأنه يعكس تصورا نظريا إجتماعيا مرتبطا أساسا بهوية المرأة الجزائرية التي تحكمها محدّدات النظام الأبوي الذكوري في المجتمع الجزائري،و لعلّ ما تضمنته المعطيات الواقعية في جزئها الخاص بالملفات الطبية،و من خلال ما تقدّم طرحه سابقا حول هوية المعنّف و وسائل التعنيف،أثبتت بعض جوانب هذه المحدّدات،لنضيف إليها ما سيتقدّم طرحه من خلال معرفة الأسباب التي تدفع بالآخر أو الآخرين لممارسة العنف على أجساد النساء الجزائريات، و هل هي أسباب منطقية جاءت لتبرر مواقف معينة،أم هناك دوافع كامنة تجعل الآخر أو الآخرين يمارسون الأشكال العنفية السابقة الذكر،و التي اعتبرناها لا إنسانية و لا أخلاقية.

جدول رقم 10يبين أسباب ممارسة العنف على المرأة من خلال الملفات الطبية

الحالة الإجتماعية / أسباب تعنيف المرأة	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دون سبب	/	/	695	55.24	5	0.39	/	/	700	55.64
رفض إقامة علاقة عاطفية	113	8.98	/	/	/	/	/	/	113	8.98
طبيعة عمل المرأة	87	6.91	/	/	3	0.23	7	0.55	97	7.71
عدم التوافق الأسري بين الزوجة و أهل الزوج	/	/	140	5.64	/	/	/	/	71	5.64
مشاكل أسرية مع أهل الزوج	/	/	/	/	/	/	1	0.07	70	5.56
الخروج بدون إذن من البيت	4	0.31	52	4.13	7	0.55	/	/	63	5
عدم التوافق الزواجي	/	/	48	3.81	/	/	/	/	48	3.81
دفع الزوجة للتطليق	/	/	34	2.70	/	/	/	/	34	2.70
محاولة فض البكارة	26	2.06	/	/	/	/	/	/	26	2.06
الإستلاء على أموال المرأة	14	1.11	/	/	/	/	4	0.31	18	1.43
رغبة الزوج في إعادة الزواج	/	/	18	1.43	/	/	/	/	18	1.43
المجموع	244	19.38	987	78.45	15	1.19	12	0.95	1258	100

تبين إذا ومن خلال الملفات الطبية أن فئة المتزوجات أكثر الفئات عرضة للعنف الجسدي لاسيما الضرب الذي برز بشكل مثير للإنتباه،و قد حاولنا البحث عن أسباب تعنيف المرأة–لاسيما المتزوجة–،فلم يتبيّن السبب الذي يدفع نسبة كبيرة من المعنّفين لتعنيفها في الملفات الطبية،إذ توصّلنا إلى أن عبارة"دون سبب"كانت أكثر العبارات الواردة في الملفات الطبية و بنسبة

55.64%،في حين نجد أن النسب المتبقية كانت ضعيفة مقارنة بالأولى تمثلت في رفض إقامة علاقة عاطفية لاسيما بالنسبة لفئة العازبات قدرت نسبتها ب 8.98%،طبيعة عمل المرأة بالنسبة لفئة العازبات بنسبة 7.71%،عدم التوافق الأسري بين الزوجة و أهل الزوج بنسبة 5.64%،مشاكل أسرية مع أهل الزوج بنسبة 5.56%خاصة بالنسبة لفئة المتزوجات،الخروج بدون إذن من البيت الزوجية بالنسبة لفئة المتزوجات بالخصوص بنسبة 5 %.أما عدم التوافق الزواجي بين الزوجة والزوج فقد كانت نسبته 3.81%،دفع الزوجة لطلب الطلاق بنسبة 2.70 %،في حين تبقى النسب الأخرى بسيطة تعكس بالخصوص تجسيد الفعل العنفي الجنسي المتمثل في الإغتصاب و فض البكارة بنسبة 2.06% و هي جميع حالات الإغتصاب الواردة في الملفات الطبية،أما عن رغبة الزوج في إعادة الزواج،و الإستيلاء على أموال الزوجة فقد قدّرت بنفس النسبة و المتمثلة في 1.43%.

للعنف إذا دلالات متعددة على المستوى الشخصي و الأسري و الإجتماعي،يتسنّ في حالة إدراكها فهم طبيعته بصورة أكثر جلاءا،و توقع حدوثه،و التهيؤ لمواجهته،و الحد منه أو تجنبه.إنه كالأشعة التشخيصية التي تمكّننا من اكتشاف العديد من المشكلات التي يعاني منها أطراف العنف و التي لم تكن لتظهر لولا انخراطهم فيه.فالعنف–على سبيل المثال–قد يكون أحد الوسائل التي يفرغ الجاني من خلالها توترات ناشئة عن صراعات في أماكن أخرى كالعمل أو للتعبير عن صراعات نفسية داخلية.و قد يُعد مؤشرا لفشل الأسرة في عملية التنشئة الإجتماعية،و قد يكون لأسباب خفية لا يمكن اكتشافها إلا من خلال البحث المعمّق فيها.

وتبقى أسباب تعنيف المرأة خفية في غالبها،لم تبرز في الملفات الطبية لأن الملاحظ فعليا و واقعيا من خلال حضور بعض الجلسات الطبية على جميع النساء القادمات إلى المصلحة صفة المرافقة لاسيما المتزوجات،بمعنى أنّه يكاد ينعدم تواجد إمرأة معنّفة بشكل منفرد إلى المصلحة،بل غالبا ما تكون في صحبة الأب أو الأخ أو أحد الأقرباء أو المعارف مثلما لاحظناه،مما يجعل هذا الوضع يتميّز بالخجل في الطرح لأن الأخطر في ذلك مرافقة هؤلاء للمرأة المعنّفة في الكشف الطبي،وأحيانا كثيرة التحدّث مكانها،و لعلنا نتصور تأثير ذلك على الحقائق التي ستُدلي بها لأن الحرج الذي تعيشه يتعلق ببعض أشكال العنف الجسدي و الجنسي الذي يتطلب إثباته ملامسة طبية مادية للجسد،و الذي قد يستحيل عند البعض من النساء،و من ثم تتحول العملية إلى مجرد معاينة بسيطة و في أحيان كثيرة توضع عبارة "نقلا عن المريضة"من طرف الطبيب المعاين،مما يجعل الظاهرة تأخذ واقعيا طابعا بسيطا بل و روتينيا أيضا أمام أهم عائق في طرح الظاهرة علنا و المتمثل في الفحص الجسدي الحقيقي الذي يستحيل في الكثير من الحالات..ليبقى المنطق الأبوي الذكوري هو المهيمن في كل الحالات،إن كان في ممارساته العُنفية،أو في دفاعه السلبي،أو في هيمنته على الوضع العُنفي عدا بعض الحالات الخاصة مثل حالات الإغتصاب.

يقودنا ذلك أيضا إلى التأكيد على صعوبة إكتشاف أسباب خفية كثيرة في تعنيف المرأة لاسيما المرتبطة بالبعد المادي الإقتصادي أو البعد الجنسي مثل مشاكل السرير،البغاء،تجارة الجسد،الشذوذ الجنسي...،لتبقى سمة الحياء في طرحها–أي الأسباب–هي السمة الغالبة،وأن عبارة دون سبب الواردة في الملفات لا تعكس الحقائق الإجتماعية العُنفية التي تعيشها المرأة،بل ربّما العكس هو الصحيح لهذا السبب بالذات حاولنا التعمق فيها أكثر في الجزء الثاني من البحث أملا في الوصول إلى حقائق أخرى.

و يبقى في الأخير الطرح العلمي للخاص أو الأسري أو الزوجي محدود جدا،لأن نقل ما هو خاص إلى ماهو عام في العائلة الجزائرية تواجهه الكثير من العوائق لعل أبرزها أن العنف ضد المرأة لا يعتبر من الأولويات السياسية و القانونية لدى العديد من القوى المهيمنة على الفضاء العام،و أن الحجة الدائمة في هذا المجال هي أن قضية المرأة مهما كانت طبيعتها خاصة و أسرية،و بالتالي فحلولها يجب أن تبقى فردية،و أن الفضاء العام ليس فضاءا محايدا على الإطلاق إذ يخضع النقاش فيه لتوازنات القوى في المجتمع،خاصة في بعديه الديني و العرفي،فإذا كان الإطار دينيا فإن النقاش الجدلي ستطبعه جدلية "المؤمن–الكافر"،و بالتالي قد تأخذ الظاهرة البعد التأديبي ومشروعيته لدى الكثيرين حتى و إن كان على حساب الحياة الأسرية و الإجتماعية للمرأة،و لعلّ

أبرزها مفهوم الطاعة الزوجية مثلما هو مجسّد قانونيا،و إذا كان الإطار عرفيا فسيأخذ البعد الثقافي من خلال الإستحسان الأبوي للظاهرة.

ترى الباحثة المغربية خديجة صبّار أن مفهوم الطاعة بوصفه تعبيرا سلطويا مباشرا للتبعية القائمة على منهج التفاوت بين الرجل و المرأة قد أضفى على نظام الزواج صفة القداسة،فهي لا تتعدى حدود ما رُسم لها في بيت الزوجية،و إلاّ اعتبرت ناشزا و متمردة في نظر الآخرين،و أنّ حصر وظيفتها في المتعة الجنسية لرب الأسرة،و حراسة البيت بأمانة قد حوّل العلاقة الأسرية إلى علاقة إغتصابية قائمة على الشهوة،لا طبيعية قائمة على التكافؤ و الإحترام و المودة و التقدير،كما أن نكاح البعولة جعل من الجنس علاقة مؤسساتية يمارس فيها البعل رب الأسرة سلطته على المرأة(موضوع الجنس)و منها يستمد قوته وفحولته بتأويل ديني خاطئ((الزوجات وما ملكت اليمين))،والإقتصادية((الإنفاق))، والإجتماعية((مباركة المجتمع والقانون والأعراف))،و الإيديولوجية حيث وضع المرأة كأنثى للإستئناس و إزالة الكرب يحرمها من العيش في ظل المؤسسة الزواجية في علاقة متكافئة مع الرجل، يقلص وجودها بتخصيص نفسها له،وتدبير شؤون المترل،بعيدا عن الحياة العامة للمجتمع،في علاقة غير متكافئة إجتماعيا أو قانونيا،خالية من مضامينها الإنسانية،حيث يحق للبعل تأديب الزوجة المتمردة بالضرب.(25)

يقول فروم:"إن الشخص السلطوي يُعجب بالسلطة،و يميل إلى الخضوع لها لكنه في الوقت نفسه يكون هو نفسه سلطة،و يكون عنده آخرون يخضعون له،والسلطوي تثيره القوة إماّ لكي يخضع لها،أو يمارسها على من يعتبرهم أضعف منه،و المرأة مهيّأة لكي يمارس عليها الإستبداد من طرف الرجل السلطوي (الزوج،الأب،...)لوضعها الأدنى البيولوجي و الإجتماعي و الإقتصادي.()

إن واقع المرأة هو حصيلة تراكمات و موروثات تضرب بجذورها في أعماق أبنية أسطورية لتعيش معها و تتحكم بالمخيال الجماعي،فالموروث الثقافي الشعبي وعاء للكثير من العادات و التقاليد و الأعراف التي تشيع في مجتمع ما،و تتداول بين أفراده،و يلتزم بها عبر أجياله،و يُعدّ أساسا لفهم سلوك الرجل تجاه أسرته وتجاه المرأة بما تضمّنه من أفكار و تصورات مسبقة حُفرت في الذاكرة. فمن داخل الثقافة المجتمعية يُمارس على المرأة القمع النفسي و المعرفي و الجنسي لاشتمالها على ما يكفي من الآداب الإجتماعية و المبادئ الشعائرية لإنماء ذهنية معادية لها (الإغتصاب،الطلاق، الضرب..)و المُثل كمنظومة معرفية و كحلقة من حلقات فكرية و موقفية تستخلص من الفعل الإجتماعي و تتواصل معه.(27)

و إذا كانت الثقافة التقليدية قد حصرت أنشطة المرأة في أدوار المجال الخاص (الأسرة و المترل)،و أنشطة و أدوار المجال العام (المجتمع) قد خصّت الرجال دون النساء،فإن التحولات الإجتماعية و الإقتصادية التي عرفتها المجتمعات قد أسفرت عن بروز توجهات ثقافية تحديثية،و إذكاء قدر من الصراع بين التوجّهات الثقافية التقليدية و الحديثة لاسيّما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في أنشطة المجال العام،و التي بدأت فعلا في المشاركة فيها،الأمر الذي جعل من هذه المشاركة عرضة لأشكال عديدة من العنف الجسدي و الرمزي/ أو المعنوي.(28)

8-1 آثار العنف الجسدي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

و لأن لكل ممارسة عنفية أثرها على المرأة المعنّفة،وبالإعتماد على الأشكال العنفية الواردة في الملفات الطبية،حاولنا في هذا العنصر البحث عن آثار العنف الموجه ضد المرأة المعنّفة بدءا بالعنف الجسدي الذي برز بشكل واضح لاسيّما و أن مظهره الأساسي كان الضرب و وصولا إلى الجنسي،فكانت

المعطيات الطبية الواردة و تحليلاتها الإجتماعية و العلمية كالتالي:

جدول رقم 11 يبين آثار العنف الجسدي الممارس على المرأة من خلال مضمون الملفات الطبية

الحالة الإجتماعية آثار العنف	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

أوجاع في الجسد	211	10.96	718	57.07	5	0.39	7	0.55	941	74.80
جروح متفاوتة و زرقة	33	0.87	59	4.68	10	0.79	5	0.39	107	8.50
إنتفاخ في بعض مناطق الجسد	/	/	91	7.23	/	/	/	/	91	7.23
ضعف بصري	/	/	67	5.32	/	/	/	/	67	5.32
كسر عضوي	/	/	24	1.90	/	/	/	/	24	1.90
إجهاض	/	/	19	1.51	/	/	/	/	19	1.51
حروق متفاوتة	/	/	9	0.71	/	/	/	/	9	0.71
المجموع	244	19.39	987	78.45	15	1.19	12	0.95	1258	100

لقد اتضح "الوجع في الجسد" كأثر بارز من خلال نسبته المقدّرة ب 74.8%، و هو نتيجة حتمية لأحد أبرز مظاهر العنف الجسدي و المتمثل في الضرب بالأيدي و الأرجل التي استعملها المعنّف في تعنيف المرأة إن كان داخل الأسرة أو في فضاءات إجتماعية أخرى.أما باقي الآثار فقد تمثلت في جروح متفاوتة بنسبة 8.50 %،إنتفاخ في بعض مناطق الجسد بنسبة 7.23%،ضعف بصري 5.32%،كسر عضوي 1.90%، إجهاض 1.51%،حروق متفاوتة 0.71%.إن التعرّف على آثار العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية المعنّفة،و بالتالي آثار إساءة معاملتها،قد يكون سهلا و بسيطا من مثل مشاهدة كدمة أو جرح،و قد يكون معقّدا حين يحتاج لاستنباط المعلومات

من خلال أسئلة مباشرة تحتاج لباحث متخصص.فمؤشرات العنف الشديد هي حدوث إصابة جسدية خطيرة،أو عنف جنسي قاتل،أو ضرب مبرح،أو...و التي توجب عناية طبية خاصة.كما أن التنبّه للمؤشرات العامة لتعرض المرأة للعنف–أو إحتمالية تعرّضها مستقبلا–هي شكواها من أوجاع في جسدها،سوء صحتها،زيارتها المتكررة للطبيب،إستعمال المهدئات الطبية،وجود تاريخ لمحاولة الإنتحار،وجود إساءة لأطفالها،دخولها في حالات هيجان،توتر،غضب،عصبية،أرق، معاناتها من تفكير مشوش و مرتبك،عدم قدرتها على اتخاذ القرارات..،وغيرها من المؤشرات التي تتطلب فحصا طبيا أكثر عمقا لوضعها الصحي،و الذي يأتي حتما كانعكاس أو كأثر لوضعها الإجتماعي الذي تعاني فيه من ظاهرة العنف بأشكال مختلفة و مظاهر متنوعة مؤثّرة على وضعها الجسدي،الجنسي و النفسي،وحتى الصحي،و جميعها مكمّلة لبعضها البعض.

نظريا تبدو الخدمات الصحية أن لها دورا هاما و قياديا في التعامل مع حالات العنف ضد المرأة لأن هذه الخدمات متوفرة نسبيا،و أهمية هذا الدور يكمن في الاكتشاف المبكر و منع تكرار العنف، التنسيق مع مقدّمي الخدمات الأخرى،التعريف بالمشكلة،و دعم الضحايا.فالعامل في المجال الصحي عليه أن يقدّم للضحايا علاجا كاملا،يهتم بحاجاتهم الجسدية،واحتياجاتهم اليومية من خلال المتابعة النفسية،إذ قد تحتاج المرأة الضحية للحماية،للتوجيه و الإرشاد في حالة رغبتها مغادرة البيت و الذهاب إلى ملجأ،لإرشاد قانوني،لإرشاد نفسي و لإرشاد إجتماعي،بالإضافة للعلاج الطبي،إلاّ أن الوّاقع أثبت عكسية هذا الطرح،فما التمسناه واقعيا هو انعدام كل هذه المعطيات الإنسانية الصحية و الأخطر من ذلك محدودية المعالجة –الإنسانية– للعنف في الفحص التقني البسيط،بل إن خطورة الوضع تكمن في انعدام المتابعة النفسية و الإجتماعية للضحية في ظل انعدام الإمكانات المادية.

و تبقى الآثار الحقيقية الناتجة عن تعنيف المرأة على هذا المستوى من المعاينة خفية لأنها تحتاج فعليا في اكتشافها و تحديدها إلى تعامل عال من الممارسة المهنية الشاملة بأبعادها الإنسانية المختلفة،علما أننا لم ننطلق هنا من موقع التقليل من مهمة الطبيب الشرعي،بل إن الوضع الصحي بشكل عام في اعتقادنا لاسيما ما تعلق بضعف الإمكانات المادية هو الذي أثّر على الطرح الحقيقي و الواقعي و الإنساني لظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية،و على معالجة آثاره الجسدية و النفسية و الجنسية معالجة إنسانية شاملة.

لقد كشفت دراسة أجرتها"باجيلو" أن معدل الإعتداء على الزوجات يرتفع أثناء الحمل،و في دراسة قام بها"جيليس" تبين أن الحامل أكثر عرضة من غير الحامل للضرب،حيث أن22 % ممن تعرضن للضرب كن حوامل،و في دراسة *Stacy&Shupe* إتضح أن42 % ممن طلبن الخط الساخن كن حوامل،و أقرت 38 %من الزوجات المضروبات في عينة دراسة "والكر" أنهن كنّ يحملن أجنة في أحشائهن،و في المسح الثاني الذي أجراه "شتراوس و آخرون" على 6002 أسرة عام 1976 تبين أن معدلات العنف ضد الحوامل اللائي تقل أعمارهن عن 30 عاما مرتفعة،و بوجه خاص في النصف الأخير من الحمل،لنخلص إلى أن الحوامل جماعة معرضة فعليا إلى الخطر من الأزواج المعنّفين،و بالتالي تحتاج إلى حماية قانونية أكبر.(29)

إن إدراك المعنِّف للعواقب السلبية للعنف قد يقلّل من إحتمال صدوره عنه،فعلى سبيل المثال،يُعد

إدراك إحتمال التعرض للإحتجاز من قبل الشرطة في حال ممارسة السلوك العنيف منبئا بانخفاض حدوثه،وفي المقابل فإن إدراكه لبعض العواقب الإيجابية المترتبة على إصدار السلوك العنيف من قبيل الشعور بالتخفيف من التوترات الشديدة،أو رضوخ الضحية لرغباته وإملاء ما يريد عليها من شأنه أن يزيد من احتمال إقدامه على إصدار هذا السلوك.(30)

و لعل أهم الملاحظات المسجلة بالإضافة إلى ما طُرح حول آثار العنف الجسدي،تأخير المعاينة الطبية أو بالأحرى التأخير بين التعرض لشكل عنفي معين و وقت وصول المرأة المعنّفة للمصلحة،و التي ساهمت في اعتقادنا في انتشار ظاهرة العنف بشكل عام في المجتمع الجزائري،و العنف الموجه ضد المرأة بشكل خاص.و لعل الإشكال الذي سيطرح في إطار المعاينة الطبية أن فترة العمل في المصلحة محدودة،مما يؤثر سلبا على الوضع الصحي للمرأة،و قد يجعلها متردّدة في إعطاء معلومات تفصيلية عن طبيعة إصابتها،أو تفسيرها للإصابات بشكل يتعارض مع ماهياتها،بل قد تقلّل هي نفسها من قيمة الإصابات خوفا من الإنعكاسات الإجتماعية على وضعها خصوصا بالنسبة لفئة العازبات و المتزوجات،لاسيّما و أنها تدرك جيدا تأثير المحيط الإجتماعي على وضعها و أحكامه المسبقة على سلوكياتها بشكل عام،بل و على النظرة المستقبلية لها خصوصا إذا كانت الآثار الجسدية عميقة.

9-1 آثار العنف الجنسي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

في محاولة منّا لفت الإنتباه إلى آثار العنف الجنسي الذي تعرّضت له المرأة الجزائرية المعنّفة،و إثارة النقاش حوله بما يساهم في طرحه علنا و إخراجه من دائرة الصمت و الطابو الذي يحاط به رغم أنه من أخطر الأفعال العُنفية الموجّهة ضد المرأة،و بعد تحديد مظاهره سابقا،و التي تعرّضت له فئة من النساء و الفتيات بسبب النظرة التمييزية القائمة على أساس الجنس و التكملية أيضا لطابو الجنس في بعده المادي الجسدي،فإن آثار العنف الجنسي على المرأة بشكل عام و التي اتضحت لنا في الملفات الخاصة بالعنف الجنسي تجسّدت فيما يلي:

جدول رقم12 يبين آثار العنف الجنسي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

الفئات / آثار العنف الجنسي	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تمزق غشاء البكارة	22	1.74	/	/	/	/	/	/	22	1.74
حمل غير شرعي	2	0.15	/	/	/	/	/	/	2	0.15
المجموع	24	1.90	/	/	/	/	/	/	24	1.90

إن آثار العنف الجنسي تجسّدت في مظهرين أساسيين،أولهما:تمزق غشاء البكارة بنسبة 1.74% و ثانيهما حمل غير شرعي بنسبة1.90%،وهي آثار تدعو فعليا إلى التدخّل النفسي والقانوني للتخفيف من حدّتها،رغم أنه في اعتقادنا آثار أزلية لن تُمحى مهما كانت طبيعة المساعدة التي ستُقدم لهؤلاء لأن طابو الجنس المقدس عندنا أقوى تأثيرا من أي مساعدة.

إن آثار العنف على المرأة الجزائرية بشكل عام،وآثار العنف الجنسي بشكل خاص،لم تخضع نهائيا للدراسة العلمية السوسيولوجية،و بالتالي للتحليل و المناقشة العلنية،و لعل السبب الأساسي في ذلك يعود إلى طابع العلاقات العائلية غير الرسمية،والتي غالباً ما يحتكم الأفراد حولها للأطر والمرجعيات الثقافية و ليس للأطر القانونية،ونادراً ما يقبلون الحديث عنها أو يفصحون عنها للأغراب،وعلى الرغم من ذلك فإن العنف الجنسي الموجّه ضد المرأة يمثّل أخطر أشكال العنف الموجه ضد النساء تأثيرا،بل قد يقود إلى محاولات إنتحارية من طرف المعنّفات.

إن مرحلة ما بعد الإغتصاب من أصعب المراحل التي تعيشها الفتاة الجزائرية،و التي تفقد فيها مكانتها الإجتماعية،لاسيّما بعد تمزق غشاء البكارة،و نحن ندرك جيّدا القيمة الإجتماعية المعطاة للعذرية،و التي ترتبط في المخيال الجماعي للمجتمع الجزائري بهذا الغشاء،مثلما أوضحناه سابقا،و لعل الخطر الأكبر هو حدوث حمل غير شرعي بالنسبة لهذه الفئة،مما يجعل الكثير من الفتيات المغتصبات يُفكّرن في التخلص من الجنين أو من حياتهن نهائيا.

في هذا الإطار بالذات أشار تقرير صادر عن المنظمة العالمية للصحة حول الإجهاض في العالم إلى ضرورة أن تفكّر حكومات دول العالم الثالث خاصة العربية و الإسلامية بجدّ في كيفية الوقاية منها باعتبارها تشكل خطرا حقيقيا يهدّد صحة المرأة العربية و منها الجزائرية،علما أن البلاد العربية و الإسلامية لها وضعها الخاص المستمد من الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن ما هو جائز و مسموح به في الغرب يصبح ممنوعا بقوة الشرع و القانون في البلاد العربية و منها الجزائر التي تغيب فيها الإحصائيات الرسمية،ليبقى الإجهاض السري من الطابوهات و الجرائم المسكوت عنها،و لا يسمح به إلاّ في الحالات الإجتماعية و لاعتبارات طبية،كما يتم في السر و بدون مساعدة طبية قانونية.

فالإجهاض عملية حسّاسة تتطلب عناية فائقة وحذرا كبيرا ودقة بالغة،و الأهم من ذلك قدرا من الإحترافية لدى الطبيب الذي سيتولى إنزال الجنين،على اعتبار أن الكثير من حالات الإجهاض تتم في أماكن يمكن وصفها بإسطبلات للحيوانات لا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة،بل وتشكّل خطرا حقيقيا على صحة الأم العازبة التي تتناول كميات من الأدوية لإسراع عملية الإنزال،و التي تؤدي في النهاية إلى موت الكثيرات ساعات بعد العملية بسبب تعرضهن لنزيف داخلي حاد.

أما إحصائيات الدرك الوطني و الشرطة القضائية فتفيد بوجود80 ألف حالة إجهاض سنويا في الجزائر منها الشرعية و غير الشرعية،بالإضافة إلى وفاة 78 إمرأة في2007 بسبب خضوعهن لعمليات إجهاض على أيدي قابلات أو أطباء غير مؤهلين،و في ظل انعدام الظروف الصحية الملائمة.كما تمّ في نفس الفترة تسجيل21 حالة إجهاض غير شرعية بمعدل 3 عمليات في شهر واحد.و تشير إحصائيات الدرك الجزائري إلى تسجيل نسبة 10.5% حالة إجهاض في كل 100حالة ولادة،منها 11.3حالة في المدن الكبرى مقابل 9.9%في الأرياف و القرى الجزائرية.

و حسب ذات التقرير يصعب تحديد نسبة الإجهاض في الجزائر بالنظر إلى الطرق غير الشرعية التي يجري فيها.ففي الفترة الممتدة بين جانفي و نوفمبر 2007 تم تسجيل 7 حالات إجهاض،و تمّ خلالها توقيف11 رجلا و 5 نساء تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة بتهمة إرتكابهم جنحة الإجهاض.و في 95%من حالات الإجهاض يتم العثور على الأجنة في المزابل.

من جهة أخرى،يرى القانونيون أن الفراغ القانوني في هذا المجال يشكّل عائقا أمام تطبيق مواد قانون الأسرة الجديد إلى جانب قانون العقوبات،و بحسبهم تنقسم أسباب الإجهاض إلى أنواع،منها الشرعية و غير الشرعية،مشدّدين في نفس الوقت على خطورة تفاقم الظاهرة و أثرها على المجتمع. فبالنسبة للأسباب الشرعية فإنهم يرون أنه ليس هناك قوة قانونية تجبر الرجل على الإعتراف بأبوته لطفل و منح إسمه لطفل ولد من زنا مما يجعل المرأة تتحمل بمفردها مسؤولية العلاقة غير الشرعية.و في هذا الإطار تنص المادة 40 من قانون الأحوال الشخصية الجزائري المعدّل مؤخرا أن "**النسب يثبت بالزواج الصحيح،أو بالإقرار،أو بالبينة،أو النكاح الشبهة،أو بكل زواج تم فسخه بعد الدخول**"،طبقا للمواد 32-33-34،و في الفقرة

الثانية من نفس المادة تطرّق المشرع إلى قضية تحديد النسب باستعمال الطرق العلمية و هي تحليل الحمض النووي،غير أن القانونيين يشدّدون على الفراغ الكبير فيما يتعلق بتقنية الحمض النووي،و أشاروا إلى أن استعمال عبارة"يجوز للقاضي" تشكل عائقا أمام الإستفادة من حكم قضائي يتعلق بالتحاليل،و به يحرم الطفل من النسب.

و فيما يتعلق بارتكاب جنحة الإجهاض المعرّف قانونيا بأنه:"**جنحة تتمثل في وضع حد لحالة إمرأة حامل،أو يفترض حملها،و ذلك بإعطائها مشروبات أو أدوية أو بواسطة العنف،أو بأي وسيلة أخرى،سواء بموافقتها أولا**" فإن المادة 304 من قانون العقوبات تعاقب كل من ارتكب جناية أو جنحة ضد الأسرة أو الآداب العامة بالحبس من سنة إلى 5 سنوات و غرامة مالية من 5 إلى 10 آلاف دينار.و في حالة حصول وفاة خلال إجراء عملية الإجهاض يُعاقب ذات القانون كل من يشارك في العملية ب 10 إلى 20 سنة سجنا نافذا مع غرامة مالية إلى جانب منعه من الإقامة بعد نفاذ عقوبته،و في ذات السياق يسلط القانون الجزائري"عقوبة من 20 سنة إلى الإعدام،على كل من يقوم بإجهاض إمرأة حامل عن قصد".(31)

و تبقى الفتاة المغتصبة الحامل الضحية الأولى و الوحيدة،ضحية المجتمع الذكوري الممارس لهذه السلوكيات العنفية الآّإنسانية التي يغيب فيها العقاب القانوني الصارم و الضروري لحماية حياة المرأة إنسانيا،إجتماعيا،وصحيا...

10-1 آثار العنف النفسي الممارس على المرأة من خلال الملفات الطبية:

إن آثار العنف على المرأة الضحية،و التي تكون في الغالب عضوية،تصاحبها آلام نفسية تستوجب العلاج،و بشكل خاص في الحالات التي يكون فيها الإعتداء جنسيا،أو حتى الأضرار العضوية و الجروح و الكدمات ستتسبب في عنف نفسي له آثار خطيرة على صحة المرأة المعنفة.إنطلاقا من هذا حاولنا معرفة هذه الآثار معتمدين في ذلك على الملفات الطبية،فكانت معطياتها كالتالي:

جدول رقم 13 يبين آثار العنف النفسي من خلال الملفات الطبية

الفئات / آثار العنف النفسي	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صدمة نفسية عصبية	59	4.68	437	34.73	9	0.71	/	/	505	40.14
محاولة الإنتحار بعد الإغتصاب	8	0.63	/	/	/	/	/	/	8	0.63
مجموع	67	5.31	437	34.73	9	0.71	/	/	513	40.77

قد يحق لنا في هذا الجزء العودة إلى المفهوم البسيط للعنف من وجهة النظر النفسية المطروح نظريا و الذي يؤكد فيه النفسانيون على أن العنف حالة ذاتية أساسها الأنا في مواجهة الآخر.فهو في النهاية سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة مماثلة للأنا و للنحن،كقيمة تستحق الحياة و الإحترام..و أن كل مظاهره الملاحظة يجب أن نبحث في جزء كبير عنها في عالم النفس الفردي،و في العالم الداخلي الذاتي للشخصية،و هكذا فإنّ مشكلة العنف في الظروف المعاصرة لا تبدو كمشكلة إجتماعية ولكن كمشكلة نفسية.هذه الأخيرة كان لها آثارها البالغة على النساء المعنّفات محل التحليل،فقد عانت نسبة كبيرة منهن من صدمات نفسية عصبية،إذ قدرت ب40.14 %،حصّت بها الفتيات العازبات المغتصبات بشكل خاص جدا،و هي من أبرز الآثار التي يمكن أن نلتمسها في هذا النوع من الفعل العنفي الجرمي الذي شمل بعدا جسديا خطيرا،و لكن أيضا بعدا نفسيا أخطر جعل نسبة 0.63% من الفتيات العازبات تفكرن في الإنتحار.

فقد أكدت مدرسة التحليل النفسي في نفس الإطار أن السلوك العنفي وإيذاء الغير أو الذات،و أشكال العنف الجسدي و مختلف السلوكيات المتوقع حدوثها تحت هذا المفهوم ناتجة عن غريزة التدمير أو الموت،و في الوقت نفسه تهدف إلى التدمير..**فهل يسعى المعنّف من خلال ذلك إلى تدمير المرأة بعد النيل من جسدها....؟؟؟**

تؤكد الباحثة الجزائرية"دليلة جربال"إستنادا للأطباء و القابلات في الأقسام النسائية الذين أجرت معهم مقابلات أن العنف الجنسي و اغتصاب الفتاة الصغيرة و المراهقة من قبل الإخوة والآباء و رجال الأسرة الآخرين أصبح شيء مألوف جدا،كما أن الإعتداءات الجنسية على الفتيات لا تستلزم بالضرورة اللجوء للطبيب إلاّ في الحالات القصوى أي خطر فض البكارة،بينما تبقى الصدمات النفسية الناتجة عن ذلك و التي تترك آثارا لا تمحى مدى العمر غير مهمة.(32)

لقد أُثبت نظريا أن المرأة بشكل عام تضع أهمية كبيرة على علاقتها مع الآخرين،و ثبت واقعيا أهمية هذا الجانب في إحساسها بهويتها،و شعورها بالقيمة خاصة في علاقاتها الأسرية و الحميمة،فإذا كان الأب أو الزوج يسيء معاملتها فإن هذا يؤدي إلى انخفاض شعورها بالقيمة وكذلك شعورها بالعجز و انعدام الهدف و المعنى في حياتها،مما يمثل أزمة حقيقية لهويتها،و يعكس في الوقت نفسه قوة تأثير أي ممارسة عنفية مهما كانت درجتها أو حدّتها،و مهما كان شكلها أو مظهرها على حياتها النفسية،بل و قد يستمر التأثير مدى الحياة من خلال إحساسها بعدم قيمتها أسريا و اجتماعيا،و قد يؤدي على المدى الطويل إلى تغيير في هويتها و شعورها بعدم المعنى و عدم القيمة.

المبحث الثاني:تحليل و تفسير المعطيات الواقعية من خلال المقابلات:

لما كانت الدراسة قد إتخذت من ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية نقطة انطلاق رئيسية لمحاولة اكتشاف بعض أشكاله،فقد كان من الضروري تكملة الجزء المبحثي الأول،و الذي لم يوفنا بالكثير من المعطيات الواقعية حول الظاهرة،خصوصا و أن مرحلة–وجها لوجه– أو بالأحرى مقابلة نساء معنّفات كانت تعني الكثير بالنسبة لنا،لاسيّما فيما تعلّق بتأكيد بعض الجوانب البحثية،و بالتالي محاولة اكتشاف واقع آخر خفي لم يبرز في الملفات الطبية من خلال الإقتراب فعليا من نساء معنّفات في هذا الإطار المغلق الذي جعل الكثير منهن خجولات،خائفات،مرتبكات،و سلبيات..، لاسيّما إذا كن برفقة أشخاص آخرين.

2-1:البيانات الشخصية:

من نفس المنطلق المعرفي الأول،حاولنا معرفة بعض المعلومات حول المبحوثات من خلال السن، الحالة الإجتماعية،الأصل الجغرافي،و المستوى التعليمي،مع محاولة إضافة معطيات أخرى،فكانت الإجابة الإحصائية في الجداول التالية و الخاصة بعناصر البيانات الشخصية.

2-1-1 السـن و الحالة الإجتماعية للمبحوثات:

من منطلق تكميلي علمي محض لجمع أكبر قدر من المعطيات الواقعية حول هوية المرأة الجزائرية المعنّفة،حاولنا جمع أكبر قدر ممكن من البيانات الشخصية للمبحوثات،فكانت المعطيات الخاصة بمتغيّر السن و الحالة الإجتماعية كالتالي:

جدول رقم1 يبين السن و الحالة الإجتماعية للمبحوثات

الحالة الإجتماعية	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
الفئات العمرية	ك	%	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
16 و أقل من 22سنة	9	2.57	29	8.28	/	/	/	/	/	/	38	10.85
22 و أقل من 28سنة	17	4.85	54	15.42	/	/	/	/	1	0.28	72	20.57
28 و أقل من 34سنة	6	1.71	93	26.57	3	0.85	/	/	2	0.57	104	29.7
34 و أقل من 40سنة	2	0.57	37	10.57	10	2.85			/	/	49	14
40 و أقل من 46سنة	/	/	25	7.14	13	3.71	/	/	/	/	38	10.85

46 و أقل من 52سنة	/	/	19	5.42	5	1.42	4	1.14	/	/	28	8
52 و أقل من 58سنة	/	/	6	1.71	/	/	8	2.28	/	/	14	4
58وأقل من 64 سنة	/	/	2	0.57	/	/	5	1.42	/	/	7	2
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة سن المبحوثات تتمثل في فئة"28 وأقل من 34سنة"سنة حيث تقدر ب29.7%، تليها فئة"22 وأقل من 28سنة"بنسبة20.57%،ثم فئة"34وأقل من 40سنة" بنسبة14%،تليها الفئتين"16 وأقل من22سنة" و"40وأقل من46سنة"بنفس النسبة أي 10.85، أما باقي الفئات فقد كانت بسيطة و غير معبّرة إحصائيا.

في مقابل هذه الفئات السنية فإن فئة المبحوثات المتزوجات كانت أكبر فئة قدّرت ب 75.71% وهي نفس النتيجة الإحصائية المتوصل إليها في الملفات الطبية،هذا يعني أن فئة المتزوجات أكثر الفئات الإجتماعية تعرّضا للعنف،أما باقي النسب فقد كانت أيضا بسيطة مقارنة بالأولى تمثلت في فئة العازبات بنسبة 9.71%،ثم فئة المطلقات بنسبة 8.85 %،تليها الأرامل بنسبة 4.85 %،وأخيرا فئة الأمهات العازبات التي لم ترد في الملفات الطبية لأنها فئة خاصة جدا،مرفوضة مجتمعيا،ولكنها موجودة و تعيش واقعا خاصا سنحاول طرحه لاحقا قدرت نسبتها ب 0.85%.

لقد حاولنا من خلال هذين المتغيرين التعرف بشكل عام على سن المبحوثات و حالتهن الإجتماعية و معرفة ما إذا كان لممارسة العنف عليهن علاقة مباشرة بهذين المؤشرين،إلاّ أن ما يمكن استنتاجه أن العنف لا علاقة له بالسن،فالمرأة الجزائرية في جميع مراحل سنها قد تتعرض لشكل من أشكال العنف أو لجميعه،و إن كانت النسبة الغالبة هي فئة "28 وأقل من34 سنة" إلاّ أن ضعف نسب الفئات الأخرى لا يعني بتاتا أن تعرّضها للعنف أو ممارسته عليها ضعيف،أو لا تتعرض له بنفس الحدّة،بل إن ما لاحظناه هو قدوم جميع الفئات العمرية إلى المصلحة و بنسب متقاربة في الكثير من الأحيان،و لأن العملية البحثية إرتبطت بموافقة المبحوثات على المقابلة فقد انعكس ذلك على نتائج متغير السن الذي اعتبرناه أساسيا.

في مقابل ذلك فإن صغيرات السن من الفتيات المعنّفات أو الأطفال إرتبط في دراستنا بمظهرين من مظاهر العنف الجنسي المتجسّد بالخصوص في الإغتصاب و زنا المحارم،وهي حالات تضطر فيها الفتاة و أهلها التبليغ عنها في الغالب –وليس دائما– مصحوبة إمّا بأهلها– الأم بالخصوص– أو أحد أقاربها،و يبقى قدوم المبحوثات إلى المصلحة مرتبط بوضعيتها الإجتماعية بشكل عام و الأسرية بشكل خاص لاسيّما بالنسبة لفئة المتزوجات.

لقد تأكد لنا فعليا إذا الطرح الأساسي لمتغير السن و الذي له دلالة إجتماعية هامة جدا وهو أن المرأة الجزائرية مهما كان سنها فهي معرّضة لشكل معين من أشكال العنف حتى و إن كانت طفلة لأن في اعتقادنا قدوم أطفال إناث يعني أننا أمام حالات إنتهاك حقيقي لحقوق المرأة الجزائرية بشكل عام مهما كان سنّها،و حتى و إن كان تواجدها البحثي شبه منعدم لصعوبة الإتصال بهن نظرا للسرية التامة المُحاطة بها في مجتمع يفرض الإلتزام بذلك خوفا من—الفضيحة الإجتماعية–،إلا أننا لاحظنا انتشارها بشكل ملفت للإنتبا ه في المصلحة.

و إذا انطلقنا من فئة العازبات سنجد أن الفتاة قد تتعرض للعنف إن كان في الوسط الأسري أو الإجتماعي و هذا ما سنحاول معرفته لاحقا في أشكال العنف الممارس عليها،و نفس الشيء بالنسبة للمتزوجات،المطلقات،الأرامل،إضافة إلى الأمهات العازبات..هذه الأخيرة التي برزت بشكل ملفت للإنتباه في المصلحة،وقد تنوعت الحالات بين اللواتي يعانين من عنف جسدي أو جنسي بالخصوص، إحداهن–وهي من الحالات المدروسة–تعيش في إطار نظام إجتماعي دخيل على المجتمع الجزائري، خفي إجتماعيا،لكنه موجود واقعيا يُعرف بالمعاشرة *le concubinage* غير معترف به إجتماعيا، يعيش فيه فردين دون أي ضوابط إجتماعية عرفية أو دينية أو قانونية تحكمها،و قد يحتاج فعلا إلى تحليل معمق في ضوء ما نعيشه من تغيرات و تأثيرات خارجية تنعكس سلبا على وضع الكثير من الفتيات اللواتي يعشن صراعا حقيقيا بين التقليدي و العصري.

و ما تبين لنا من خلال هذه الفئة أيضا أهمن وقعن ضحية اغتصاب في مراحل سنية بسيطة،فهجرن بيوتهن الأصلية،ثمّ عشن مع رجال آخرين كثيرين،إلاّ أن البعض قد أنجبن أطفالا مما استدعى الإتصال بالطبيب الشرعي بعد العنف الجسدي الذي تعرض له لمحاولة إثبات حالتهن العنفية،و إجبار المعاشر على الزواج الشرعي للإعتراف بالطفل.

إن الأم العازبة حالة من الحالات التي ناذرا ما نصادفها في حياتنا اليومية الإجتماعية،و هي من الظواهر الخفية في مجتمعنا،إلاّ أن الواقع أثبت فعليا تواجدها و ربما انتشارها أيضا في ظل التناقضات الإجتماعية التي تعيشها المرأة الجزائرية نتيجة التغيّر و التغيير الإجتماعيين،فهي لم تنشأ من فراغ في اعتقادنا بل هناك عوامل تستثيرها و تدفع بها إلى حيّز الوجود،و بمثل هذه الضراوة،و بالصيغ التي تكشف بها عن نفسها،لا بد أنّ وراءها أسبابا خاصة بها أدت إلى تواجدها،و لا يمكن مواجهتها و إقامة أساليب الوقاية منها إلاّ بعد تفهّم حقيقتها والعوامل التي أدت إلى تواجدها،و الظروف التي دفعت بها إلى السطح،مع تفهّم كامل في الوقت ذاته للمبدأ الذي يرفض أن تُعزى أية ظاهرة إلى عامل واحد بمفرده و إنما إلى تفاعل العديد من العوامل مع بعضها البعض و إن كانت السيادة و البروز لواحد من تلك العوامل و طغيانه على البقية و المتمثل في التغيير الإجتماعي.

فالمجتمع الجزائري في اعتقادنا يمر بمرحلة جد خطيرة نابعة من إنحطاط الأخلاق وانحدارها في ظل طابو الجنس و اللاّوعي بأهمية القيم الإجتماعية و الأعراف المحددة لهوية الأفراد،ولعل بروز ظاهرة الأم العازبة وغياب الضمير الخلقي من بين الأسباب الأساسية التي زادت من تفاقم العنف ضد المرأة و كذا التشرد والتسول والضياع في الشوارع.

هي أيضا من المظاهر السلبية التي أصبحنا نعاصرها و نعتبرها جزءا من معاناتنا لأنها مخالفة لمجموعة من الأنظمة الإجتماعية و الأخلاقية،فالعلاقات الجنسية مسؤولية جسدية و أخلاقية بين شخصين تجاه المجتمع،هذا يعني أنه إذا تمّ احترام هذه المسؤولية الفردية فإن المجتمع يتبناها و يزكّيها حتما،و إذا حدث العكس فإن النبذ هو مصير الأم العازبة بالخصوص لاسيّما في مجتمع ذكوري أبوي مثل المجتمع الجزائري.

يضيف الباحث الجزائري"بوسبسي" في هذا الإطار أن أغلب الأمهات العازبات هنّ ضحية التغيّر الإجتماعي و الصناعي وكذا الحضاري،وأن أفعالهم جاءت نتيجة لهذا الصراع القائم بين ما نعيشه وما تفرضه أحكام و معتقدات المجتمع الذي نعيش فيه..،و عددهن في تزايد مستمر من سنة لأخرى،هذا العدد المخيف يهدد سلامة و بنية الأسرة الجزائرية...فقد إستفحلت الظاهرة حسب الباحث بطريقة رهيبة بدءا من الثمانينات..،كما لاحظ الباحث من خلال دراسة للجانب النفسي المرضي لعدد من الأمهات العازبات أن أغلبيتهن تتميّزن بسلوكات منحرفة و مرضية،و أنهن تتميزن بشخصية ذات نمط عصابي أو ذهاني.(33)

وقد يرجع مشكل الأمهات العازبات أيضا في مجتمعنا إلى عوامل نفسية إجتماعية كعامل التربية مثلا،فالمعاملة القاسية أو عدم الإهتمام يدفع بالفتاة إلى تعويضه بطريقة منحرفة تسوقها إلى الخطأ،و قد يعود أيضا للعامل الإقتصادي و قوة تأثيره في تشكيل هذه الظاهرة،حيث لاحظنا أن بعض الأمهات العازبات ينشأن في أوساط ذات دخل منخفض و ربما أيضا سيء جدا يجعل من رب العائلة عاجزا عن تلبية رغباتهن،الأمر الذي يدفع بهن إلى الكسب اللاّشرعي للهروب من الوسط العائلي.هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى في اعتقادنا منها ضعف الوازع الديني والإعلام المرئي الجنسي بأشكاله المختلفة الذي أصبح وسيلة لتمييع الأخلاق،والتدريب على ارتكاب الفواحش بما ينشره و يبثه من مظاهر تؤجج العاطفة والشهوة.

في نفس الإطار،ولأنه،و بهدف المحافظة على شرف الأسرة من خلال أخذ كل الإحتياطات،والتي تكون في الغالب مشددة وقاسية،ترتكب الفتاة خطأً إجتماعيا يتعذر إصلاحه يتمثل في الحياة الجنسية خارج إطار الزواج،فالعديد من العائلات تعامل البنت بتشدد لأنه ومن خلال جنسها يمكن أن تعرض شرف العائلة للخطر،ومن ثمّ يصبح من الضروري أن تخضع لسلطة العائلة،وذلك منذ صغرها لضمان عدم إنحرافها و ارتكاب الخطأ العظيم،إذ يرى الأب أن هذا الإحتياط يضمن شرفه،لكن حقيقة الأمر غير ذلك،حيث أن هذا القمع يولد لدى الفتاة أفكار التمرد،إذ تصبح متأكدة أنها ليست بحاجة إلى هذا الشرف الذي يمثل

كل شيء و محور كل الإهتمامات،و قد لا تبالي به،وحتى تبرز عدم التزامها هذا تحاول تجسيد ذلك في علاقتها غير الشرعية،أو علاقتها الجنسية خارج إطار الزواج أين يتحول إرتكاب المحرمات إلى أفضل وسيلة لإظهار الإحتقار و عدم الإلتزام بما يقر به المجتمع الأبوي.

إن عدم تقبّل هذه الظاهرة من طرف المجتمع أدى إلى اعتبار الولادات اللاّشرعية جريمة في حق المبدأ المقدس للعائلة،علما أن المجتمع غالبا ما يضع كامل المسؤولية على المرأة دون الرجل،فهي التي تتعرض للنبذ و الإهمال و القتل،وترتبط الفضيحة بها و بأسرتها،أما الرجل فله الحق أن يرفض الزواج من المرأة التي حملت منه و له الحق أن يرفض الإعتراف بالطفل.(34)

و لعل هذا الموقف الإجتماعي المتشدّد هو الذي يجعل فئة كبيرة من النساء اللواتي يحملن خارج إطار الزواج تصر على النفي القاطع لأية علاقة جنسية،و لا تعترف بالحمل نفسه حتى يحين موعد الولادة.فقد أكدت إحدى الباحثات النفسانيات الجزائريات في تحليلها لظاهرة الأم العازبة أن سلبية هذه الظاهرة قد تعود إلى عوامل ثقافية و تقليدية خاصة بالمجتمع الجزائري الذي جعل من ظروف الأم العازبة قاسية لعدم اعترافه بوجودها إطلاقا،فهي منبوذة و مرفوضة تماما و على كل المستويات في المجتمع بصفة عامة،و من طرف الأسرة بصفة خاصة،مما يؤدي بها إلى الحطّ من قيمة نفسها لأنها تعرف جيدا في قرارة نفسها أنها تلد و ليس لها اعتزاز بمولودها،بل إن فعلها هذا يعتبر انتهاكا لتقاليد مجتمعها و قيمه الأخلاقية،و انتهاك لحرمتها وحرمة أسرتها التي تعتبره نمطا سلوكيا غير منطقي و غير مقبول إجتماعيا في مجتمع كالمجتمع الجزائري له تقاليده و معاييره الإجتماعية التي تحدد سلوك المرأة.(35)

2-1-2 <u>المستوى التعليمي للمبحوثات:</u>

لقد تبين نظريا قوة هذا المتغيّر في التأثير على وضعية المرأة الجزائرية،و على تغيير أوضاعها،و الوعي بحالتها الإجتماعية،و قدرتها على حل مشاكلها،و الصعوبات التي يمكن أن تواجهها في حياتها الإجتماعية رغم الفروق الموجودة بينها و بين الرجال في التعليم القائمة واقعيا سواء على المستوى الكمي أو الكيفي،ومظهر التنميط الجنساني المؤثر بشكل فعال و سلبي على حياتها التعليمية،**فهل إن التعليم متغيّر هام أم ثانوي بالنسبة للمبحوثات؟**

جدول رقم 2يبين المستوى التعليمي للمبحوثات

الحالة الإجتماعية	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
المستوى التعليمي	ك	%	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
أمية	/	/	2	0.57	/	/	4	1.14	/	/	6	1.71
تقرأ و تكتب	/	/	5	1.42	2	0.57	11	3.14	/	/	18	5.14
إبتدائي	3	0.85	13	3.71	4	1.14	2	0.57	/	/	22	6.28
متوسط	21	6	178	50.85	19	5.42	/	/	/	/	218	62.28
ثانوي	6	1.71	58	16.57	5	1.42	/	/	2	0.57	71	20.28
جامعي	4	1.14	9	2.57	1	0.28	/	/	1	0.28	15	4.28
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

أول ملاحظة من الضروري ذكرها تواجد متغير الأمية بنسبة ضعيفة جدا قدّرت ب1.71%،مما يعكس إيجابية التغيير الذي حدث في المجتمع الجزائري بالنسبة للمرأة لاسيما في المجتمع الحضري أين تتاح لها فرص التعليم،غير أن المشكل الأساسي الذي يطرح غالبا هو محدوديته و عدم مواصلة المرأة تعليمها و التوقف في مستوى معين هو المتوسط بالدرجة الأولى،والذي مثّل أكبر

نسبة قدّرت ب 62.28% ولجميع الفئات.أما المستوى الثانوي فقد كانت نسبته20.28%،في حين يبقى الجامعي محدود النسبة والتي قدرت ب 4.28 %.

إضافة إلى ما طُرح نظريا حول تعليم الفتاة و اعتباره عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة الجزائرية،وأنه كان ولا يزال أحد الشروط الأساسية في الدينامية الثقافية في تغيير بعض الجوانب التي تقولب وضعها من خلال وصولها إلى المدرسة التي تعتبر أساسية بالنسبة لها في نشر الممارسات الثقافية الحديثة،و بالتالي التحول الجدري و بشكل لا رجعة فيه في أدوارها،أو بالأحرى في وضعها الإجتماعي،غير أن هذه الرؤية غالبا ما تُقولب و يعاد تأويلها ثقافيا تقليديا من خلال حتمية الإستعداد للزواج أسريا و اجتماعيا–مثلما برز بالنسبة لفئة المتزوجات–أين شكّل أحد النماذج الثقافية العميقة و الأكثر تأثيرا على سلوك العائلة الجزائرية تجاه الفتاة و حياتها الإجتماعية المستقبلية، إذ غالبا ما يرتبط ذلك بمجموعة عوامل لعل أبرزها الرغبة في توقيفها أو رغبتها هي نفسها في التوقف في مقابل تعلم حرف تقليدية أنثوية إستعدادا للزواج.

في مقابل ذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة قد تحول إلى مؤشر سلبي حقيقي في السوق الزواجية *Marché Matrimonial* سيّما و أن الصورة التقليدية الأكثر هيمنة على المخيال الإجتماعي قد جعلت من سن الزواج يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي.و لعلّ الأخطر من ذلك أن ما لاحظناه في مقابلاتنا في هذا الإطار هو أن أهمية التعليم لم تبرز بالشكل الواضح في حياة المبحوثات،إذ لم يُؤثر على كيفية مواجهة مختلف المشاكل التي يمكنها أن تواجهها في حياتها الإجتماعية،حتى و إن كان في أعلى المستويات أي الجامعي،و أن خروجها و تعليمها لم يؤثر بالشكل الجدري على وضعها لاسيما بعد زواجها،بل إن المحددات الإجتماعية التقليدية لسلوكها وضعتها في النهاية في موضع التردّد الدائم و الخوف الذي انعكس على عدم الرغبة في تدمير الأسرة،أو عدم الرغبة أيضا في إلحاق أي أذى يصيب عائلتها،و يهدد حياتها الزوجية و الإجتماعية التي تفقد فيها وضع المتزوجة ذا القيمة الإجتماعية العالية.

تذهب في هذا الإطار الباحثة"مسعودة كسال"أنه خلافا لما ذهب إليه علماء الإجتماع سابقا، و الذي مفاده أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة و بالتالي الإقتصادي و الإجتماعي،كلما كانت أكثر استعدادا للطلاق،فإنه كلما زاد تعلّم المرأة كلما ازداد تقديرها لمسؤولياتها نحو أسرتها،وكانت أكثر ترددا في قبول مبدأ هدمها و طلب الطلاق،الشيء الذي يتفق هو الآخر مع ما ذهب إليه بعض علماء الإجتماع من أن المتعلمين و المتعلمات أكثر نفورا وكرها للطلاق،وأكثر من غيرهم قدرة على تحمل الإلتزامات الأسرية.(36)

و هي إحدى النتائج الهامة التي توصلنا إليها في بحثنا السابق والمتمثلة في أن التغيير الذي عايشه المجتمع الجزائري قد أثر على وضع المرأة لكن تأثيره الجدلي يمكن وصفه بأنه متناقض ما زال يعايشه هذا المجتمع،وتعايشه الأسرة،و في وضع المرأة في المجتمع يظهر هذا التعايش بوضوح،فلم يتغيّر الإطار القيمي للزواج،ولا وضعية المرأة ضمنه،إذ لا تزال حاملة شرف العائلة،و لا يزال يمارس عليها أشكال من العزل خصوصا توقيفها أو منعها من مواصلة التعليم،و إذا كان شكل العزل قد إختلف من جراء التغير،فإن محتواه الإجتماعي مستمر التأثير،وكأنه اكتسب صفة الأزلية.(37)

هذا من جهة،من جهة أخرى نجد أن وصول المبحوثات إلى مصلحة الطب الشرعي لم يكن عن رغبة بقدر ما كان للضرورة القصوى لأنهن واعيات جدا بأن وضعهن الإجتماعي يتأثّر جدا بكل ما تُقدمن عليه،و أن أكثريتهن لا يفكّرن في الشكوى أو الطلاق بقدر ما يرغبن في تصحيح الوضع مع الزوج–كنوع من التهديد– واستمرار حياتهن الإجتماعية،وهنا بالذات لنا أن نتساءل:هل محدودية التعليم إنعكست سلبا على وضع المرأة الجزائرية ؟لعل الإجابة واضحة جدا و بالإيجاب لأن الخوف من المجهول و من فقدان الحماية الأسرية نتيجة العار الذي يلحقها إن أقدمت على خطوة الطلاق لدى المعنّفات المتزوجات،أو على سمعتها بالنسبة للفتيات العازبات هو الأكثر تأثيرا،وهنا بالذات تُطرح العلاقة بين الوضع الإجتماعي للمرأة ووعيها

الإجتماعي.فمفهوم الوعي الإجتماعي بوصفه بعدا أساسيا في فهم واقعها وتفسيره،يتأثر بعدد من المتغيرات أهمها الوضع الإجتماعي الذي تقوم به في المجتمع الجزائري،والذي يتحدد بالحالة البنائية والنسق القيمي السائد وغيره من مكونات البناء الفوقي لاسيما التعليم.

يرى أحد الباحثين الإجتماعيين أن أعراف المجتمع أقوى بكثير من أي تعليم تتلقاه المرأة،فمن الصعب أن نستخلص رأيا موحدا بحق الفتاة في التعلم،خاصة في المناطق الريفية،فمسألة مناقشة قضية المرأة عموما تكاد تكون من المقدسات التي لا تمس،و حجتهم في ذلك أن الأول ما ترك للآخر شيئا حول طبيعة المرأة و طرق معاملتها،هذا من جهة،من جهة أخرى فإن عدم حرصهم على تعليم الفتاة يعود إلى أمرين مختلفين:الأمر الأول يتمثّل خاصة في المناطق الريفية،في الأمور الصعبة كالتنقل مثلا،هذا من جهة،و من جهة أخرى تفرض المنافسة بين العروش المختلفة في النسب و القرابة أن لا تظهر الفتاة أمام الطرف الآخر باعتباره أجنبيا عن العرش،كما أن الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و عادات المنطقة تجعل من تعليم الفتاة أمرا يكاد يكون مستحيلا،فإن كان تعليم الذكور صعبا جدا بالنسبة للكثير من الأسر الريفية بسبب تكاليف الدراسة،فتعليم الفتاة يصبح مضاعف الصعوبة.

أما الأمر الثاني و بالإضافة إلى المصاريف،فإن الفتاة إما تنتقل بمفردها وهذا أمر مستحيل أو شبه مستحيل،أو أنها تتنقل إلى الدراسة في النقل العمومي و هنا قد تتعرض لمضايقات و تحرشات الذكور مما يطعن في سمعتها وسمعة عائلتها.كما أنها لا تستطيع التوفيق بين الدراسة و تعلم و إتقان شؤون المنزل،و أن مواصلتها للدراسة يقدّم في السن العرفي للزواج مما يؤدي إلى عزوف الرجال عن خطبتها.

مما يعني أن الصور المحالية التي رسمتها الثقافة الشعبية للمرأة لا تزال محل اتفاق بين أفراد المجتمع فالكل ينظر إلى أن المجال الأسلم للمرأة هو المجال المنزلي أين يتمتع الرجل بكامل السلطة عليها في المحيط الداخلي سواء كانت زوجة،أم ،بنت أو أخت.(38)

3-1-2 الأصل الجغرافي للمبحوثات:

و قد إعتبرناه عاملا هاما جدا في تحديد هوية المرأة الجزائرية المعنّفة،و أكدنا من خلاله على منطلق نظري هام وهو أن التغيير الإجتماعي الذي عايشته المرأة الجزائرية كان أقوى تأثيرا في المجتمع الحضري عنه في المجتمع الريفي،وأن نقص فئة المعنفات من أصل ريفي لا يعني بتاتا أنها لا تتعرض للعنف،بل إن قوة العرف و التقليد هي التي منعت من تواجدها،و لعل المعطيات الواقعية الخاصة بهذا المتغيّر أثبتت لنا فعليا ذلك:

جدول رقم3 يبين الأصل الجغرافي للمبحوثات

الحالة الإجتماعية / الأصل الجغرافي	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك		ك	%	ك	%
ريفي	/	/	66	18.85	/	/	/	/	/	/	66	18.85
شبه حضري	/	/	75	21.42	5	1.42	8	2.28	1	0.28	89	25.42
حضري	34	9.71	124	35.42	26	7.42	9	2.57	2	0.57	195	55.71
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

يلاحظ من خلال الجدول و المدعم بالشكل الهندسي أن أغلبية المبحوثات وبنسبة 55.71% من أصل حضري،أي ذوات منشئ حضري نشأن و ترعرعن في المدينة و يحملن تصورات إجتماعية ثقافية حضرية نسبيا،تليها فئة الشبه حضري وبنصف النسبة تقريبا والمقدرة ب 25.42%،أما أضعف نسبة فكانت لفئة الريفيات المتزوجات بنسبة 18.85 %.

إن أهمية معرفة الأصل الجغرافي تكمن في نقطة أساسية هامة مضمونها أن البناء الأسري الجزائري واقعيا هو وجود متماثل نسبيا رغم اختلاف أنماطه في المجتمع باختلاف مناطق الإقامة.فاتخاذ الأصل الجغرافي كمؤشر أساسي يعود إلى كون وضعية المرأة في

الوسط الريفي قد تختلف عن وضعية المرأة في المجتمع الحضري،فإذا كانت الثانية قد خطت خطوات جبارة ليس فقط في مجال التمدرس،بل في مجال العمل،فإن الأولى عانت–وما تزال–تعاني من هضم الكثير من حقوقها التي كفلها لها التشريعات القانونية و من أهمها و كتكملة للمؤشر التعليمي المطروح سابقا حق التعليم حيث أن الثقافة السائدة تؤكد على أنها خلقت للقيام بمهام تنحصر حدودها في الفضاء الأسري.فمن خصائص هذا المجتمع الريفي تمسّكه بعادات و تقاليد و قيم إجتماعية تقليدية،و بانتشار الروح التضامنية بين أفراده،حيث أن العائلة تلعب دورا أساسيا في الحياة الإجتماعية للمرأة التي تبقى مرهونة بحياة العائلة التي تنتمي إليها،و التي لا تزال وحدة إجتماعية أساسية تدور فيها حياة المرأة الريفية و تنظم لها نشاطها،و تحدد لها حياتها،و تتحكم في مستقبلها إنطلاقا من عملية التنشئة الإجتماعية،حيث تتعلم كيف تخضع دائما لآراء الآخرين،و يكون إعتمادها على الخارج ضيّقا تماما بل لنقل منعدما،ضف إلى ذلك أن السلطة لا تزال أبوية،إذ يمثل الرجل مركز القوة والسلطة و النفوذ داخل عائلته لكونه معيل العائلة،أما باقي أفراد العائلة عيالا،فهو يحضى بالطاعة و الإحترام والتقدير،والإحترام الذي يحضى به بتماسك أفراد العائلة،إلا أن هذا التماسك بين الذكور لم يترك أي اعتبار للنساء خاصة و أن القرابة تكون على الخط الأبوي.(39)

فرغم تقمص المرأة الحضرية لصورة متحررة عصرية،إلا أنّها تبقى مشدودة بثقل التقاليد،الأمر الذي جعلها تتمزق بين نظامين يعملان بالإستناد إلى مجالين مختلفين أحدهما تقليدي و الآخر عصري.و لعلّ الدراسة التي قامت بها إحدى الباحثات الجزائريات تؤكد الطرح السابق،فقد إنطلقت من مدى قوة تأثير التنشئة الإجتماعية في السلوكات و الممارسات و التصورات الإجتماعية للفتيات في إطار التغيرات الإجتماعية و الثقافية التي يعيشها المجتمع،و تأكد نظريا من خلال الدراسة أن التنشئة الإجتماعية لا تزال تقوم بدورها في تحديد سلوك الفتاة رغم تعليمها كما اتضح أن الفتيات يحاولن التأقلم مع الأوضاع الجديدة بدون التخلّي عن جوهر التنشئة الإجتماعية،و هنّ بذلك يحافظن على قاعدة التقسيم الجنسي للمجال و الأدوار الإجتماعية،و من ثم فإن هناك محافظة على مضمون التنشئة الإجتماعية للمرأة الجزائرية،أمّا التغيرات التي عرفها المجتمع فكان تأثيرها شكليا.و لمعرفة مدى تطابق هذه النتائج مع الواقع الإجتماعي المعاش إستعانت الباحثة بمجموعة من المؤشرات الدالة على السلوك والممارسات الإجتماعية من جهة،و التصورات الإجتماعية من جهة أخرى،و التي منها خروج المرأة الحضرية كمؤشر للسلوك الإجتماعي الذي لا يتم إلاّ بعد طلب الإذن من الأهل كمؤشر للضبط الإجتماعي،و قد لوحظ في هذا الصدد أن طلب الإذن للخروج يرتبط بالوضعية الإجتماعية للمرأة كونها ماكثة بالبيت أو طالبة و بالمجال الإجتماعي الذي تريد استعماله.(41)

2-2 بعض المظاهر العُنفية الخفية الموجهة ضد المرأة أسريا:

كثيرا ما بيّنت لنا الأبحاث العائلية أن الأسرة نبض الحياة و وسيلة بقائها و استمرارها،حيث تتجسد فيها سعادة أو شقاء الإنسان،و قضايا و مشكلات المجتمع الإنساني بأسره.إنها قاعدة ومنطلق لكل سلوك أو تفكير إنساني،بل و رمز وجود الإنسان و بقائه،كما تقوم على مجموعة من القواعد و الضوابط التي تحددها لنفسها،حيث يعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع لذلك كان أساسا لجميع النظم، كما أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتربية الفرد و حياته،حيث تعتبر المسؤولة على تقرير النماذج السلوكية التي ينشأ عليها في الكبر،فلا شك أن شخصيته و فكرته عن المحيط الإجتماعي و ما يستدجه من تقاليد و عادات و معايير للسلوك إنّما هي نتاج لما يتلقاه الفرد في أسرته منذ ولادته.

1-2-2 تفضيل الذكر على الأنثى:

لعل أهم مظهر عنفي يمكن أن يُمارس على المرأة بشكل عام والمعنّفة بشكل خاص تفضيل الذكر على الأنثى في العائلة،و هو مظهر ساد–ولايزال–في الثقافة التقليدية الأسرية الجزائرية،واستمر تأثيره لحد ممارسته علنا،وإظهار الرغبة في إنجاب الذكور،بل الإصرار على ذلك مهما كلّف الأمر لدرجة إختيار جنس الجنين من خلال الهندسة الوراثية مثلما هو ملاحظ واقعيا قبل ولادته.فقد أخذ بعدا عنفيا أكثر خطورة على المرأة بعد تسخير التقنيات الطبية المتقدمة في مجال الإخصاب الصناعي،و التي

إلتقت مع مثل هذه الممارسات الإجتماعية من حيث قدرتها على فتح المجال للوالدين لاختيار الأطفال الذكور دون الإناث.و هي في اعتقادنا ممارسة اجتماعية غير عادلة ضد جنس الأنثى، لم يتطرق إليها القانون و أخلاقيات مهنة الطب في مجتمعنا نهائيا رغم كونها ظاهرة عنفية تمييزية بالدرجة الأولى،و قد تحتاج إلى بحث أكثر عمقا.

سنحاول إذا إثبات أو نفي هذا المظهر العنفي في إطار سؤال أساسي طرح على المبحوثات تم فيه الجمع بين مؤشرات ثلاث تمثلت في طبيعة العلاقة بين موقع المبحوثات و معاملة الأسرة للجنسين من خلال عددهم،فكانت المعطيات الإحصائية كالتالي:

جدول رقم4يبين العلاقة بين موقع المبحوثات وطبيعة معاملة الأسرة للجنسين من خلال عددهم

الموقع مع طبيعة معاملة الجنسين / عدد أفراد الأسرة	العلاقة بين موقع المبحوثة و طبيعة معاملة الأسرة للجنسين																	المجموع	
	الكبرى					الوسطى						الصغرى							
	ذ / أ		أ / ذ		=	ذ / أ		أ / ذ		=		ذ / إ		أ / ذ		=			
	ك	%	ك	%	/	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%
عدد الذكور أكبر من الإناث	84	24	3	0.85	/	61	17.4	/	/	2	0.57	45	12.85	2	0.57	1	0.28	198	56.57
عدد الإناث أكبر من الذكور	44	12.57	1	0.28	/	62	17.7	2	0.57	/	0.57	5	1.42	/	/	/	/	114	32.57
نفس العدد	15	4.28	/	/	/	11		/	/	/	/	12	3.42	/	/	/	/	38	10.85
المجموع	143	40.8	4	1.14	/	134	38.2	2	0.57	2	0.57	62	17.71	2	0.57	1	0.28	350	100

الترميز: ذ/أ:تدل على تفضيل الذكر على الأنثى

أ/ذ :تدل على تفضيل الأنثى على الذكر

= : تدل على المساواة في معاملة الجنسين

لقد حاولنا في هذا الإطار البحثي أن نثبت مظاهر عنفية أسرية طرحت نظريا،وكانت بدايتها مع ظاهرة تفضيل الذكر على الأنثى في العائلة الجزائرية،و التي اعتبرناها في دراستنا هذه مؤشرا أساسيا من مؤشرات البحث عن العنف الأسري في العائلة الجزائرية،و ذلك من خلال الجمع بين موقع المبحوثات أسريا وطبيعة المعاملة الأسرية،و إن كان هناك تفضيل و تميز حقيقي بين الذكر و الأنثى في عائلات المبحوثات،فكانت النتائج الإحصائية مكمّلة لما طرح نظريا حول أحد المظاهر الأساسية الخفية المعنوية للعنف الأسري،و المتمثّل في تفضيل الذكر كاستمرار للإطار الثقافي التقليدي الذي كان –و لايزال– يشكّل أبرز أوجه العنف الموجه ضد جنس المرأة الجزائرية.

قدّرت نسبة تفضيل الذكر على الأنثى بالنسبة لفئة المبحوثات اللواتي يحتلين موقع–الكبرى– في العائلة بنسبة40.8%، و38.2% بالنسبة للفئة التي تحتل موقع–الوسطى–في العائلة،و أخيرا 17.71% بالنسبة للصغريات،و بالتالي فإن مجموع النسب قدّر ب 96.71 %.

فالفئة الأولى:و هي الفئة التي يكون فيها عدد الذكور أكبر من عدد الإناث داخل أسر المبحوثات،والتي تعتبر أكبر الفئات المكوّنة لمجموعة البحث إذ قدرت نسبتها ب56.57% أكّدت في المقابلات أن هناك اختلاف في المعاملة بين الجنسين وخاصة أن عدد الذكور داخل الأسرة أكبر من عدد الإناث،و أنهن يلتمسن هذا التمييز في المعاملة،وبالخصوص في الأفضلية في كل شيء.

أما **الفئة الثانية**:و هي الفئة التي يكون فيها عدد الإناث أكبر من الذكور و تقدر نسبتها ب 32.57% من إجمالي العينة أكدت أيضا نفس الطرح.بل إن نسبة المساواة شبه منعدمة مقارنة بالنسبة الكلية،يضاف إلى ذلك **الفئة الثالثة**:و هي الفئة التي يتساوى فيها عدد الذكور و الإناث و تُقدّر نسبتها ب 10.85%،فإننا توصلنا أيضا إلى وجود تفضيل حقيقي للذكر.

ما يمكن قوله،و إضافة إلى ما طرح نظريا،و انطلاقا من ملاحظات خاصة و بسيطة،تساءلنا فيها عن مدى تواجد–و بالتالي إستمرارية– تفضيل الذكر على الأنثى،و الذي نعتبره في بحثنا هذا مظهرا عنفيا خاصا بأحد أشكال العنف الأسري في المجتمع،و هو المظهر الذي لا يزال مستمرا رغم التغيّرات التي حدثت و التي نعيشها،فكان اهتمامنا موجّه من البداية أي بداية كل من الرجل و المرأة في الحياة،والفطرة التي خُلقا عليها،ثم كيف عدّل الإسلام من حقوق و واجبات كل منهما،و مع مرور زمن طويل من نزول القرآن الكريم كيف أصبحت،فلاحظنا أن الوضع يكاد يكون مثلما كان قبل الإسلام،فالمعطيات أكّدت بعض الملاحظات الواقعية الخاصة بميلاد الإبن الذكر الذي لا يزال يحتفل به بشكل أو بآخر،بينما يمر ميلاد البنت لدى الأغلبية و كأنه لم يكن،و هنا يتحول جنس الأنثى إلى قهر بحد ذاته إذ أنه يشكل أول أوجه القهر و اللاّقيمة الإنسانية التي تعيشها الأنثى.

لقد قنّن الأنا الجماعي هذه الفكرة أو بالأحرى هذا السلوك العنفي،و نقلت التنشئة الإجتماعية ذلك آليا،ومن هنا تكون مكانة الأنثى داخل الأسرة عموما أقل من عادية،بل يمكن القول بأنها شكل من أشكال العنف الذي يعرّضها للخضوع الدائم و الضعف،خصوصا وأن الكثير من الأسر تتحول إلى منبع أساسي و مغذي للعنف و الإحتقار اللذين تعاني منهما الفتاة في العائلة الجزائرية.

وإذا كنا قد لاحظنا بعض التغيير فيما يتعلق بنقص التوتر و الأسى حين تولد البنت لدى بعض العائلات،إذ لا تبدي ظاهريا أي تأسف لذلك،فإننا نرى بأن هذا التمظهر سطحي جدا،إذ أن الأكيد أن فرحة إنجاب الذكر لا يضاهيها شيء،و هي من العوامل النفسية الإجتماعية التي تعمل على خلق جو نفسي شعوري يجعل المرأة تفضل أن تنجب الذكر بعدد يفوق عدد إنجابها للإناث. فوجود الذكر ضروري بالنسبة للمرأة،و كلما زاد عدد الذكور كلما كان ذلك أفضل لها،وهذا ما جعل النساء يرغبن في إنجاب الذكر رغم اختلاف مستواهن الدراسي أو الإجتماعي.

هذا التمييز ينشئ مع الولد و البنت إذا،حيث يربى الولد على أنه المسؤول على أخته،وحتى في بعض الأحيان على أمه،فيستنبط الثقافة الأبوية من تسلّط وتحكّم،و يصبح القيّم على أخلاقها،و من واجبه أن يراقب تصرفاتها،و نتيجة ذلك يعتبر المرأة دونه مرتبة و ذكاءا،وهذا حتى و لو كانت تكبره سنا وأنها إحدى ممتلكاته،له كامل الحرية في أن يتصرف معها كيفما شاء..،يهينها يوجهها،يضربها، يؤذيها،أو يسيء معاملتها،يغتصبها (زنى المحارم)،يعتدي عليها،وقد تصل إلى درجة القتل إذا استدعى شرف العائلة ذلك،وما على المرأة إلاّ الخضوع و الإستسلام.

عبّرت كثير من الدراسات عن أنواع الثقافة الزائفة التي تُقدّم للمرأة وتساهم في دونيتها بدءا ب"التفرقة في التنشئة بين الذكور و الإناث" التي تبدأ منذ لحظة الولادة،وقد أشارت دراسات عربية إلى أن التفرقة في التنشئة تشمل أيضا العناية الصحية و الغذائية بالطفل حيث أن عدد وفيات الإناث في السنة الأولى بعد الولادة أكثر من عدد وفيات الذكور.كما تشمل هذه التفرقة توزيع الأدوار داخل الأسرة،و التفرقة في منح الحريات الشخصية،ثم التفرقة في فرص التعليم و عدم إعطاء الفتاة فرصة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها،فقد ترغم على الزواج في سن مبكر من رجل لا ترغب منه، و قد ترغم على عدم متابعة دراستها،و غيرها من مظاهر التفرقة و التمييز بين الجنسين.(42)

2-2-2 طبيعة الحـــوار داخل الأسرة:

إن محاولة معرفة طبيعة الحوار داخل أسر المبحوثات نابع أساسا من مدى أهمية التفاعلات الأسرية في التأثير على الجنسين،و في تكوين تصوراتهم المستقبلية حول الأدوار و المهام و السلوكيات المرغوب فيها،و أمور أخرى كثيرة.بل إن محدودية الحوار يعني

بالدرجة الأولى محدودية الإتصال مما قد ينعكس سلبا على شخصية المرأة،و قد يجعلها تعيش أشكال عنفية نلتمسها من خلال المعطيات التالية:**جدول رقم 5 يبين طبيعة الحوار داخل أسرة المنشأ**

الحالة الإجتماعية	عازبة	متزوجة			مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
طبيعة الحوار	حضري	ريفي	شبه حضري	حضري	شبه حضري	حضري	شبه حضري	حضري	شبه حضري	حضري	ك	%
الحوار محدود	29	66	71	98	/	5	8	9	1	2	289	82.57
الحوار مفتوح	5	/	4	26	5	21	/	/	/	/	61	17.42
المجموع	34	66	75	124	5	26	8	9	1	2	350	100

لقد سعينا من خلال هذا المؤشر الهام إلى معرفة طبيعة الحوار داخل أسرة المنشأ بالنسبة لجميع المبحوثات،فثبت فعليا أن الحوار المحدود أكثر الأشكال سوادا في الأسرة مهما كان أصلها الجغرافي و ذلك بنسبة82.57 %،في مقابل الحوار المفتوح وبنسبة17.42%.

يرى باحثوا علم إجتماع العائلة أن الأسرة في حاجة دائمة إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية السليمة المبنية على الحب و التعاون و الرحمة و التفاهم مع أبنائها،حيث يتضح ذلك في نجاح الحياة الأسرية بانسجام العلاقات و الروابط الإجتماعية و استقرار الجو الأسري.فالحياة الأسرية تقوم على أساس إحترام متبادل و توفيق في أداء الأدوار الزوجية من ناحية الإشباع الجنسي،و العاطفة و الرعاية،و علاقات الصداقة و الديمقراطية،و المشاركة في السلطة و تقسيم العمل.

وتحتاج الأسرة للإحتفاظ بتكيف الحياة الأسرية واستمرارها إلى الاعتبارات التالية:

- ضرورة المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة.
- أن تكون متماشية مع الروابط الفطرية الأساسية لكل من الرجل والمرأة والطفل.

من هنا تتضح أهمية المرونة والخضوع بين أفرادها في مواجهة المشكلات التي تصادف الحياة الأسرية و التوفيق بين وجهات النظر المختلفة،و إعطاء حق للأبناء في اتخاذ بعض القرارات التي تخصّهم دون إهمال التوجيه و المتابعة و النصح،و عدم إثارة المتاعب بين الزوجين أو الأبناء،وتقبّل التعامل مع الآخرين،و المشاركة في المسؤوليات و الواجبات.(43)

لقد تبيّن التشابه و التقارب الكبيرين في أجوبة المبحوثات،فالحوار داخل الأسرة كان ولا يزال يتم بطريقة تقليدية خاضعة للعادات و التقاليد،و مواضيعه محدودة جدا في إطار إحتياجات أفراد الأسرة بل لا يحق لهن بتاتا الخوض في بعضها حتى و إن كانت بسيطة من وجهة نظرهن.و لأن طبيعة المرأة وتكوينها النفسي والإجتماعي يفرض عليها الإمتناع عن الخوض في مواضيع مع الرجل مهما كانت صفته:أبا،زوجا،أخا،إبنا..،فإن الحياء يأتي كعنصر أساسي في التنشئة الإجتماعية ليدعّم هذا التكوين و يجعله دائم الفعالية.

نقطة هامة جدا يمكن أيضا إستنتاجها و هي أنّه مهما كان سن المرأة،وحتى و إن كبرت في السن وأصبح لها الحق في الإدلاء برأيها و المشاركة في اتخاذ القرارات مثلما لاحظناه في مقابلاتنا فإن الحوار ظلّ محدودا جدا،و يرجع ذلك إلى تنشئتهن التقليدية التي تخلق في ذهن المرأة مفاهيم واضحة للرجولة والأنوثة،و الأدوار التي يجب أن يؤديها كل منهما،و تلك التي لا يجوز تأديتها.وعندما تحقق التنشئة وظيفتها و جدواها نجد أن المرأة نفسها تنبري مدافعة عن تفوق الرجل،تميّزه،وسيطرته أكثر من دفاع الرجل نفسه.

و على هذا الأساس،و بشيء من التعمّق يمكن القول أن التعامل مع نسق الثقافة التقليدية القائم يحتاج إلى أكثر من فهم للظاهر،فطبيعة الحوار المحدود تعني بالنسبة لنا الحرس على مكانة الرجل التقليدية،تدعيمها ثقافيا،و تكريسها،حتى بعد تزايد إسهام المرأة و تعاظم ما تبذله من جهد داخل وخارج المحيط الأسري،فهي لا تكتسب المكانة والقوة إلا إذا سمح الرجل بذلك،و لو كانت مساهمة المرأة الإنتاجية في وحدة المعيشة تساوي مساهمة الزوج أو تفوقها.و في هذه الحالة بالذات قد نجد الرجل هو الذي يتحكّم في الأجور (مثلما تبيّن لنا لاحقا بالنسبة لفئة النساء العاملات).

إنه و بفعل عامل الإتصال و التفتح،فإن العائلة الجزائرية مرشّحة ثقافيا و اجتماعيا للتعامل مع نمطين جديدين من الممارسات الثقافية و الإجتماعية الجديدة:

النمط الأول:عادات و تقاليد تحمل بين طياتها مبدأ الإندماج و المسايرة قد لا تؤثر سلبا على الكيان العائلي المحلي.

النمط الثاني:عادات و تقاليد جديدة تحمل بين طياتها مبدأ التضاد و التغيير القوي،قد يؤثر سلبا على سلامة الكيان العائلي المحلي.

لقد إعتبر علماء الفولكلور أن مقياس حضارة و هوية العائلة هي بمقدار ماتنتجه من عادات و تقاليد خاصة بها من جهة،و من جهة أخرى هي بمقدار ما توليه من إهتمام ومحافظة على عاداتها وتقاليدها الأصلية و اللّصيقة بكيانها الروحي و المادي،و مصدر هويتها الثقافية الحضارية عبر مراحل تاريخها الطويل،لأن العائلة كمجتمع صغير يخضع أفرادها في تفكيرهم و اتجاهات سلوكهم إلى مجموعة من التنظيمات المكتسبة و المعروفة باسم التراث الإجتماعي أو الثقافة و الحضارة،و هي جميع مرادفات لمدلول واحد يشمل ما يوجّه الحياة الإنسانية من جوانب مادية و غير مادية،من عادات و تقاليد و قيم و نظم إجتماعية لتتحول إلى قوة إجتماعية حقيقية مؤثرة بشكل لامتناهي في حياتهم و اتجاهاتهم و محركة لسلوكياتهم.

لقد ظلت العائلة الجزائرية محافظة على عاداتها و تقاليدها،تحياها و تعيشها بدون هوادة ولا انقطاع وما قد يسجل من حين إلى آخر من عادات و تقاليد جديدة في الفضاء الإجتماعي لم يقتحم هذا الفضاء بصمت.فقد صاحب هذا الدخول و هذا الإقتحام صراعات نفسية و اجتماعية و ثقافية عنيفة مما أدى إلى بروز نوع من الإزدواجية الثقافية و الإجتماعية في بعض الممارسات و منها الحوار العائلي لدى العائلة التي أصابها إنشقاق بين عادات و تقاليد محلية،و عادات و تقاليد دخيلة أو جديدة سواء المستحدثة منها محليا،أو المستوردة بلغة أهل الإقتصاد.

و لأن الإمتداد إلى العائلة التقليدية و عاداتها و تقاليدها لا يزال ساري المفعول،فإن أهم ما تمتاز به قوة الإرتباط الجماعي وشدة الإلتحام التي ترمز إلى السيطرة و القواعد الخلقية الدينية و الطقوس لضمان الأمن الداخلي والخارجي للفرد.وللأب أو الرجل مهما كانت صفته دور كبير في التأثير على الأسرة ككل،فهو في الحقيقة المربي و الموجّه،زيادة على كونه رئيس العائلة،يكون دائما حاضرا في توجيه الأطفال و مساعدتهم لاقتحام المجتمع،حيث لا يكون حضوره جسديا فقط،فمجتمعنا بصفة خاصة يعطي للرجل أمر التحكم و السلطة،في حين أن المرأة هي الكائن المتسلط عليه،بحيث يجب عليها أن تلتزم بالأوامر و تحافظ على هذه السلطة بالطاعة،و من هذا المنطلق نجد أن الأب لا يتدخّل في تربية الأطفال باستثناء الذكور منهم الذين يشاركهم الحديث و يعتبرهم فخرا له فقط.

إن هذه المرتبة التي منحت للأب تمكنه من السيطرة على أمور أسرته وفرض هيبة مميزة في وسطها،إذ أنه لا توجد أي علاقة مباشرة بين الأب و الأبناء خاصة البنت،و غالبا ما تكون الأم الوسيط بين الأبناء و الأب،فالبنت في هذا الوسط السلطوي تلتزم السكوت،و لا تطالب بحقوقها،و لا تتكلم مع الأب إلاّ نادرا،و تفضل أن تكون صورة طبق الأصل عن أمها بتقمص عاداتها و سلوكياتها.

3-2-2 الأوامر الأسرية أو الوجه الآخر للتسلط الذكوري:

من المبادئ الرئيسية التي تركّز عليها العائلة الجزائرية موضوع الإنتماء الجنسي،و قد أوضحنا سابقا قوة التنشئة الأسرية في التأثير على تقسيم الأدوار و الفضاءات الأسرية و الإجتماعية،لتتحول إلى سلوك عنفي حقيقي يتحكم في المرأة الجزائرية سواء في المجتمع التقليدي أو مجتمع ما بعد التغيّر الإجتماعي،و لعل محاولة معرفة الشخص أو الأشخاص الذين يصدرون الأوامر يهدف بالخصوص إلى معرفة جنس هذا الفرد أو هؤلاء،و الذي يعتبر المحور المركزي الذي تدور حوله التربية و التنشئة الإجتماعية للأفراد في العائلة الجزائرية.

فكل فرد في هذه العائلة يحدّد له منذ مولده طريقة حياته المستقبلية و اتجاهه،و يضع تعريفا لما يتوقع منه أن يفعله بناء على انتمائه لجنس معين ذكرا كان أم أنثى،فانتماء الفرد إلى جنس معين يعتبر بعدا من أبعاد الشخصية التي توضع في الإعتبار كل فعل إنساني لاحقا.و انطلاقا من هذا فالإطار المجتمعي حدّد طريقة حياة للبنت و اتجاهاتها بواسطة محددات متكاملة لعل أهما "الحشمة" أو الحياء الذي يمنعها من إصدار الأوامر في البيت و يجعل هذه المهمة بالدرجة الأولى للذكر.

إنها مجموع أفكار،أو بالأحرى منطلق فكري نظري حاولنا إثباته واقعيا،فكانت معطياته كالتالي:

دول رقم 6 يبين أكثر الأشخاص الذين يصدرون الأوامر بالأسرة حاليا

الحالة العائلية / الأفراد الآمرون	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأب	26	7.42	/	/	23	6.57	/	/	/	/	49	14
الأخ	8	2.28	/	/	8	2.28	/	/	/	/	16	4.47
الزوج	/	/	211	60.28	/	/	/	/	/	/	211	60.28
الإبن	/	/	/	/	/	/	13	3.71	/	/	13	3.71
أب الزوج	/	/	17	4.85	/	/	/	/	/	/	17	4.85
أخ الزوج	/	/	37	10.57	/	/	4	1.14	/	/	41	11.71
أشخاص آخرون	/	/	/	/	/	/	/	/	3	0.85	3	0.85
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

يوضّح الجدول التالي والمدعّم بالشكل الهندسي أكثر الأشخاص الذين يصدرون الأوامر في البيت فكانت الإجابات متقاربة من كون الرجل أكثر الأفراد ممارسة لهذا السلوك الأسري،إذ تمثلت نسبة إصدار الأوامر من طرف الزوج ب 60.28% بالنسبة لفئة المتزوجات،أما فئة العازبات و المطلقات فكان الأب أكثر تمثيلا و قدرت نسبته ب14%،في حين تبرز شخصيات أخرى،و حتى و إن كانت نسبها ضعيفة مثل أخ الزوج التي قدّرت ب11.71%، و أب الزوج بنسبة 4.85%،إلاّ أنها تحمل معاني إجتماعية كثيرة لاسيّما بالنسبة لفئة المتزوجات القاطنات مع أهل الزوج مثلما سنحللها لاحقا.

فإذا ما اتفقنا مع نظرة رالف لينتون على أن "الثقافة تعكس في جوانبها العديدة الطريقة التي يكون عليها أي مجتمع"،فقد يعني هذا أنها لا تقتصر على جملة من المعرفيات أو المفاهيم التي يتم تداولها،بل هي نمط من السلوك و أسلوب يتجسّد في مسلكيات معينة و أنماط حياتية،و ربما قد تتحول تدريجيا و بشكل مضطرد إلى موروث إجتماعي قد يُمنح صفة القداسة المطلقة في بعض المجتمعات و منها مجتمعنا.

إن الثقافة التقليدية جعلت من الرجل رب البيت،الآمر الناهي في الكثير من الحالات،لا يتقبل الأوامر من أي امرأة حتى و إن كانت زوجته،فهو لا يولي الإهتمام لما قد تفكر فيه،ليستمر تأثير هذه النظرة التقليدية على حياة المرأة الجزائرية بشكل عام،و يكون أكثر تأثيرا في سلوكيات الأفراد،بل سيتحول إلى سلوك عنفي أسري حقيقي يمارس على المرأة لاسيما المتزوجة،و التي يبدو أنها تجد صعوبة كبيرة في تغيير وضعها،و بالتالي تقابل ذلك بتلبية الأوامر.

في هذا النوع من الوضعيات لا تجد المرأة المعنّفة سبيلا سوى القيام بواجباتها،و تنفيذ أي أمر صادر في البيت خوفا من العواقب التي تنتج إن خالفتها.و لعل الشعور بالخوف الذي يلازمها من فقدان مكانتها يجعلها دائما تحتل موقعية إجتماعية سلبية في الفضاء الأسري لأن نضرة الرجل لها لم تتغير، و هي مرتبطة دائما برواسب ثقافية و بيولوجية تجعل من النظرة إليها قائمة على أساس أنها أنثى وكائن ضعيف سهل الترويض و الإستغلال،و أن للرجل كامل الصلاحيات في التحكم والسلطة.

ولعل هذا النوع من الوضعيات سيجعل المرأة المعنّفة تعيش وضعا دونيا مهما كان مستواها أو مكانتها داخل المجتمع،فهي في نظر الجميع كائن ضعيف مقصى إجتماعيا،وبالتالي تتعرض باستمرار لهذا الشكل المستتر و المضمر من العنف الأسري الغير ظاهر للعيان،الذي قد يبدو بسيطا و عاديا بالنسبة للرجل بل و مألوفا جدا،إلا أنه قد يترك حسب الكثير من المبحوثات آثارا وخيمة على نفسية المرأة لأنه يعكس التسلط الأبوي أو الأخوي أو الزوجي،ولأنه أيضا يعكس إحتقار المرأة و دونيتها وإقصائها من الحياة الأسرية.

يقودنا هذا أيضا إلى التأكيد مرّة أخرى على تعدّدية أشكال العنف الأسري وعلى تكبيل المرأة بالقيم التقليدية،و تقبّلها لوضعها المزدوج-دورها التقليدي ودورها الحديث- بعد اكتسابها نسبة معينة من التعليم أو بعد عملها.و لهذا السبب بالذات يصعب تغيير الأدوار التقليدية كوسيلة للتخلّص من التمييز ضد المرأة الجزائرية المعنّفة،لتبقى العلاقة الأسرية علاقة بين أعضاء في أدوار تعرف بالأم..،الأب..،الزوج..،الزوجة..،الأخ..،الأخت..،الإبن..،البنت،..و لأن هذه العلاقة تعكس صورة أساسية و هي أنه رغم التغير الذي أثر على البناء المجتمعي،إلاّ أن الإطار القيمي لا تزال عناصره ثابتة نسبيا،و أن دور المرأة المعنّفة كأحد الأفراد الأساسيين محددا في إطار المبادئ الأساسية للأسرة،و مجسّد في الإحترام و المحافظة على الإندماج المعنوي.بل إن هذا التصور التقليدي لا يزال يلعب دورا هاما في توجيه السلوك و من ثم فإن كل ما هو جماعي لا يمكن تغييره.

4-2-2 تقسيم المهام بين الجنسين:

يلعب البيت دورا كبيرا في تنشئة الطفل الصغير،وذلك لما تتميز به العلاقة بينه وبين والديه في هذا الفضاء من تفاعلات واتصالات وثيقة،و تفاعل مستمر.في هذا الصدد يمنح المجتمع الآباء دور تنشئة أبنائهم على هدي ثقافته و قيمه،فتجعلهم يمثلون عناصر حضارته،و ينقلونها بدورهم من جيل إلى جيل،وهذا الدور هو ضابط الإستمرارية الإجتماعية،وضمان لخضوع الطفل لقيم الجماعة.(44)

و تعتبر التربية المهنية للفتاة من العناصر الأساسية التي تركز عليها العائلة الجزائرية،و ذلك تماشيا مع ما يفرضه المجتمع من معايير الإختيار للزواج،فالفتاة كي تصبح زوجة نموذجية لابد و أن تتوفر على مجموعة من المواصفات أبرزها إتقان إدارة المنزل حتى تكون ربة بيت ناجحة.

ونظرا لأن الأم هي التي تقوم بهذا الدور،تلحق البنت- مجبرة- الأم منذ الصغر الأم بوصفها نموذجا مرجعيا،تكلّف بأداء بعض الأعمال المنزلية،و تتلقى الكثير من الأمور كي تصبح مستقبلا زوجة نموذجية،لدرجة أنها- أي الأم- تصبح معيارا في اختيار الإبن لزوجة لها مواصفات الأم.كما تدرّب على بعض السلوكات و الفضائل النسوية كالطاعة و الإنقياد و الإمتثال للأعراف الجمعية،كل ذلك من أجل أن تصبح زوجة نموذجية مطلوبة للزواج،بل وبالإضافة إلى هذه الأعمال،قد تُدرّب على أداء أشغال يدوية أخرى مثل إتقان المنتوجات النسيجية وبعض المنجزات الفنية كالخياطة والطرز وغيرها..

يبقى التساؤل مطروحا في هذا الإطار متمثلا في:"**إلى أي مدى تتحول هذه التنشئة المهنية إلى عنف معنوي حقيقي لا يأخذ بإنسانية الفتاة،لاسيما في مرحلة الطفولة البريئة؟؟**

و هو تساؤل مهم نجيب عليه ضمنيا إنطلاقا من معرفة نظرة المبحوثات للتقسيم الجنسي للمهام المنزلية في الأسرة فكانت الإجابات بمعطياتها الإحصائية كالتالي:

جدول رقم 7 يبين تقسيم المهام المنزلية بين الجنسين داخل البيت

الإحتمالات	الأسباب	ك		%	
غير عادلة	لا يتقبل الرجل فكرة المشاركة في العمل المنزلي لأنه ينقص من قيمة رجولته	227	341	64.85	97.42
	أن الرجل يعتبر العمل المنزلي مهما كان متعبا من إختصاص المرأة	114		32.57	
عادلة	التفاهم بين أطراف الأسرة	9		2.57	
المجموع		350		100	

لقد عكست معطيات الجدول الإحصائية الطبيعة- غير العادلة- لتقسيم المهام بين الجنسين داخل البيت،و مختلف الدوافع و الأسباب التي تقف وراء رأي المبحوثات السلبي في مجمله،إذ قدرت نسبة هذا الوصف الغير عادل ب 97.42% في مقابل نسبة ضئيلة جدا قدّرت ب2.57 % إعتبرتها عادلة

أما عن الأسباب الكامنة وراء هذا الإعتبار فقد تمثلت في أن الرجل لا يتقبل فكرة المشاركة في العمل المنزلي لأنه ينقص من قيمة رجولته،و قدرت نسبة هذا الرأي ب 64.85% ،أما السبب الأقل أهمية فقد تمثل في أن الرجل يعتبر العمل المنزلي مهما كان متعبا من إختصاص المرأة و تمثلت نسبته في 32.57%.

فالمعطيات إذن تكشف التربية المهنية الصارمة المتبناة من طرف العائلة والممارسة من طرف الفتاة في مراحلها العمرية المختلفة،مع الإلتزام التام بجودة تأديتها و إتقانها.فالعمل المنزلي يتميّز بالصبر والدقة كغسل الأواني المنزلية و الطهي و التنظيف..و المرأة الجزائرية بدءا من المجتمع التقليدي مجبرة على ممارسة هذه الأعمال،و إلاّ تُصنّف في خانة النساء الغير مرغوب فيهن إجتماعيا،و بالخصوص زواجيا في مقابل هذا فإن العمل المنزلي ينقص من قيمة الرجل،بل إن تأديته لهذه المهام مساس بكرامته و فقدان لرجولته،خاصة في مجتمع أبوي مثل المجتمع الجزائري.

يعكس هذا الوضع إذا طبيعة وهوية المرأة الجزائرية التقليدية في المجتمع الأبوي،وأنه رغم التغيّر و التغيير الإجتماعيين و الذي برز من خلال الفئة الثانية التي أكدت على مساعدة الرجل في مهام البيت،و أن التعوّد على ذلك كان منذ الصغر إنطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين في الأعمال، مما جعله يحترم و يقدس العمل المنزلي لأنه يدرك جيدا مدى صعوبة هذا العمل،و ما يجب أن تتحلى به المرأة خاصة من قوة وجهد وصبر.إن التنشئة الأسرية في اعتقادنا هي المنبع الأساسي لهذا الفعل..،أو السلوك..، والموقف الذكوري..، فالرجل الذي نشأ في أسرة ذات ثقافة أبوية صلبة تميز بين الصبي والبنت،أدت حتما إلى نتائج عكسية على منطلقاته الفكرية و مواقفه من المرأة،و الأخطر من ذلك نضرته لها،لتتحول في كثير من الحالات إلى خادمة يستغل مجهودها الفيزيقي والمعنوي لصالح الآخر أو الآخرين دون أن يولي أدنى اهتمام للتعب أو الإرهاق الذي قد تعانيه في مقابل الكثير من الأعمال المنزلية المتعبة.

تدعم هذه الفكرة إحدى الدراسات التي قامت بها باحثة جزائرية عالجت ظاهرة العمل المنزلي معتبرة إياه عملا و ليس مجرد مهام تابعة طبيعيا لجنس المرأة،فالعلاقة بالعمل حسب الباحثة مهما كان نوعه هي علاقة مبنية إجتماعيا،مما يفرض فهمه وتحليله كواقع

إجتماعي يبرز المكانة الواضحة للمرأة الجزائرية في التقسيم الجنسي للعمل،و الذي لا يزال خاضعا للقوى الرمزية للثقافة البطرياركية المهيمنة على المجتمع،و المتجسدة في البنى الفكرية لأفراده.

إن العمل المنزلي ظاهرة إجتماعية شاملة لكل النساء و ليست مقتصرة على ما يسمى بالمرأة الماكثة في البيت و التي تمارس عملا مأجورا،لأن العاملة الأجيرة لن تتنحى عن الأعمال المنزلية مهما كانت مكانتها أو مركزها إلا بشكل طفيف،مما يبرز السمك الإجتماعي للثقافة البطرياركية.

إن العمل المنزلي الذي بحثت في دلالاته و معانيه الإجتماعية أدت به خصائصه و التي منها المجانية و الإحتجاب إلى ارتباطه بجوهر الوجود النسوي،مما جعله يُدرك في الحس الجمعي كعمل بديهي،لا يزيد من كونه مجرد مهام كالأكل و الشرب و التنظيف و الإعتناء بالأطفال،يشبه الوظائف البيولوجية المحددة بالولادة والرضاعة.وما يؤكد هذا بطبيعة الحال هو قيام كل أوجل نساء المجتمع بهذه الأعمال من تلقاء أنفسهن،و بشكل لا يثير أي تساؤل.هذه الشمولية التي تميّز إرتباط النساء كجنس بالعمل المنزلي تعود أساسا إلى قيام التقسيم الجنسي للعمل على فروق طبيعية موضوعية لا تفرز-دائما وفي كل الحالات-إختلافا في المكانة،و رغم هذا فقد بنيت عليها فروق إجتماعية واضحة.كما ارتبط العمل المنزلي بفضاء المنزل الذي عُرف تاريخيا بالإحتجاب لعدم الظهور الإجتماعي للقائمات فيه منذ التواجد التاريخي للعائلة البطرياركية التي عملت تدريجيا حسب مراحل تطورها على فصل الفضاءات و المهام وفق الجنس،و هذا رغم مشاركة نساءها في الإقتصاد و خاصة الإقتصاد المنزلي.فالمجانية و الإحتجاب يرجعان للقوة الرمزية للثقافة البطرياركية المحدّدة لوظائف العائلة التي تحدّد بها مكانة المرأة في المجتمع حيث يصبح العمل المنزلي الواضح في التقسيم الجنسي للعمل محتجبا إجتماعيا،حتى عند القائمة عليه،فهي لا تراه لكونه جزء من كيانها المشكّل لهويتها،بل إن ما يدعم هذا أنه مهما كان المستوى التعليمي للمرأة فهي مطالبة بذلك.

لتصل إلى نتيجة هامة وهي أنه ليس باستطاعة أي فئة تغيير العلاقات الإجتماعية الجنسانية السائدة في المجتمع،و أن المكانة التي تحتلها المرأة في المجتمع،و الأدوار المختلفة التي تقوم بها تتشبع بممارسات رمزية قوية لثقافة المجتمع الواضحة في العلاقات الإجتماعية من خلال التقسيم الجنسي للعمل،إذ يعمل كل من الدور و المكانة داخل العائلة على صقل الهوية الجنسية للمرأة عن طريق عملية "الترويض" اليومي الذي تتعرض له،و تنغمس فيه،و تعيد إنتاجه بشكل إعتيادي و بدون وعي نظرا لوجوده العميق ضمن بداهات الحياة اليومية التي عوّدتها على الفضاء المنزلي الذي تستوعبه و تدركه جيدا،و تتحكم فيه لأنه رمز مهاراتها و مصدر"سلطتها" و مقياس نجاحها و فشلها،و باعتباره أيضا الفضاء الذي روضت فيه و له.(45)

تبقى إذن المرأة الجزائرية المسؤولة الوحيدة عن الأعمال المنزلية،تدرجها ضمن واجباتها كأم و زوجة،و قد ساعدها الترويض الذي تعرضت له على استغلال كل المهارات الأنثوية التي يسرت عليها الإندماج في هذا الفضاء،فهي تقوم بعملها من تلقاء نفسها،بل تقوم بما هو مطلوب و منتظر منها.كما تتميّز باستعداد مستمر يظهر في تعبئتها العامة نظرا لتواجدها في المكان و الزمان المناسبين لتلبية المتطلبات الصريحة و الضمنية لأفراد العائلة.فهذا العطاء و هذه الغيرية لا تتنازل عنهما إلا بحكم المرض و الغياب،أو الإنهيار الذي يجعل علاقتها بالعمل المنزلي تتميز بالصراع بين التمسك به و رفضه في آن واحد و هو ما يظهر واضحا في صعوبة تفويضه.

إن هذا الإستعداد المستمر و التعبئة الكاملة التي تتميز بهما المرأة بشكل عام في خدمة منزلها يجعل الزوج شبه غائب لأن العمل المنزلي ليس مجرد إنجاز مهام،فهو علاقة إجتماعية و انتماء ثقافي،زيادة على أنه سيرورة و استمرارية.لذا فمهام الزوج في البيت لا تضفي عليه نفس المكانة و لا تتسم بالسيرورة و المواصلة لأنها مؤقتة،و لا تنجز إلا للضرورة القصوى موجهة في عمومها نحو مهام خارج البيت كالمشتريات أو بعض المهام الذكورية في البيت مثل تصليح الآلات.

لقد حافظ إذن مترل المرأة الجزائرية على جنسانية فضاءاته،فالمطبخ لا يزال الفضاء الأنثوي المفضل، ومن ثم فنحن أمام إعادة لنفس النموذج الثقافي السائد حول الأدوار الزوجية.و الزوج كي يتحلى بلقب الرجولة عليه في العرف الإجتماعي أن لا يقترب من مجال عمل زوجته كالمطبخ و الغسيل، ذلك أن إشتراكه مع زوجته في هذه الوظائف ينقص من رجولته.(46)

5-2-2 عمل المبحوثات:

إذا كان تعليم المرأة وعملها خارج المترل قد أصبح مقبول إجتماعيا بسبب تراجع النظرة التقليدية التي سمحت لها بمشاركة الرجل في كسب العيش و زيادة الدخل الأسري وتحقيق نوع من الإستقلال الإقتصادي،فإنه تبيّن لنا نظريا قوة التنميط الجنساني،و صراع أدوار المرأة الجزائرية العاملة لدرجة أنها تعيش مأزقية تغيير حقيقية،و أنّ مشاركتها في النشاط الإقتصادي لا علاقة له بوضعها داخل الأسرة خاصة مشاركتها في صنع القرارات الأسرية إلاّ إذا كانت في وضعية تسمح لها بالإدلاء برأيها لا أكثر و لا أقل.فتأثير الثقافة الأبوية على وضعها أقوى بكثير،لدرجة التأكيد على أنه مهما كان وضعها المادي فهي دائما في المرتبة الثانية بعد الرجل،و هذا وفقا للأعراف و العادات و التقاليد التي تمنحها هذه المكانة.**فإلى أي مدى يتحول عمل المرأة أو عدمه إلى مصدر عنف موجّه ضدها..؟و كيف يؤثر عدم تلبية الحاجات المادية لها على رضوخها و استسلامها لسلطة الآخر أو الآخرين،لتستمر دونيتها و إقصائها الإجتماعي..؟**

لعل الإجابة على هذه التساؤلات ضمنيا ستكون من خلال المعطيات الإحصائية التالية لمجموع متغيرات إيجابية وسلبية،وهي نفسها التي ستؤثر على الوضع المادي للمرأة المعنّفة لاحقا.

جدول رقم 8 يبين نسبة المبحوثات العاملات:

الحالة الإجتماعية / عمل المبحوثة أوعدمه مع ذكر الأسباب		عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	الحاجة المادية	8	2.28	34	9.71	19	5.42	4	1.14	3	0.85	68	19.42
	الحاجة إلى تحقيق الذات	1	0.28	/	/	/	/	/	/	/	/	1	0.28
لا	عدم موافقة أهل الزوج على العمل	/	/	28	8	/	/	3	0.85	/	/	31	8.85
	نظرة الزوج السلبية للمرأة العاملة	/	/	87	24.85	/	/	/	/	/	/	87	24.85
	عدم توفر فرص عمل	3	0.85	/	/	4	1.14	/	/	/	/	7	2
	إستمرارية التعليم	2	0.57	/	/	/	/	/	/	/	/	2	0.57
	عدم الحصول على شهادة تعليمية	20	5.71	/	/	/	/	/	/	/	/	20	5.71
	عدم رغبة الأسرة في العمل خارج البيت	/	/	116	33.14	8	2.28	10	2.85	/	/	134	38.28
المجموع		34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

بدءا بفئة العاملات المعنّفات والتي تقدر نسبتها ب19.7%في مقابل فئة الماكثات في البيت المقدرة بنسبة80.26%من مجموع العينة،تبين من خلال المعطيات المجدولة مجموع عوامل أثّرت على خروج أو عدم خروج المعنّفات للعمل.لتبقى الحاجة المادية إذا أكثر الدوافع المتسببة في خروج المرأة المعنّفة للعمل والمقدرة بنسبة 19.42%،في مقابل0.28% أكّدت على رغبتها في تحقيق ذاتها من خلال ممارستها لعملها.في حين نجد فئة المبحوثات الماكثات في البيت قد أكدت لنا على مجموع دوافع منعتها من العمل لعلّ أبرزها عدم رغبة الأسرة في العمل خارج البيت و الإكتفاء بممارسة بعض النشاطات المترلية التقليدية داخله و المقدرة بنسبة 38.28%وهي أكبر نسبة خاصة بفئة المتزوجات و المطلقات و الأرامل بالخصوص،في مقابل نظرة الزوج السلبية للمرأة العاملة

بالنسبة لفئة المتزوجات بالخصوص و المقدرة ب 24.85%،هذا من جهة،من جهة أخرى برزت نظرة أهل الزوج للمرأة العاملة مقدّرة بنسبة 8.85 % بشكل ملفت للإنتباه.أما باقي الأسباب فقد إرتبطت بعدم الحصول على شهادة تعليمية تؤهلها لممارسة أي مهنة قدّرت ب5.71%،فالرغبة في مواصلة التعليم بالنسبة لفئة العازبات بنسبة 0.57 %.

هي إذا مجموع متغيرات أثرت على ممارسة/أو عدم ممارسة عمل أو مهنة للمبحوثات،و التي أثّرت على وضعها المادي و بشكل كبير.فإذا كان العمل بالنسبة للمرأة الجزائرية واقع حقيقي و ملموس رغم ما تواجهه من مشكلات لاسيما ما ارتبط بتعدّد أدوارها بين البيت و العمل،و إثبات قدراتها و صلاحيتها للقيام بمختلف الأعمال،و أن لديها قدرة لا تقلّ عن قدرة الرجل،بل قد تتفوق عليه في بعض النواحي،إلاّ أن الدافع الإقتصادي يبقى من أهم و أكثر الدوافع التي تدفعها إلى العمل خارج المنزل.

إن ما نستنتجه من خلال ما طرح أيضا يعكس واقعيا الإتجاه التقليدي المحافظ الذي أكّد فيه الباحث هنري عزام أنه يعكس النظرة التقليدية التي ترى في المرأة الكائن الضعيف جسما و عقلا، و يحصر وظيفتها في تأدية غرض أساسي واحد ألا وهو الزوجية-بمفهومها الخضوعي،و الأمومة-بمفهومها التوالدي الرعوي-،ويعلّل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدّين،ويرون في اختلاط المرأة وعملها خارج المنزل عيبا و عارا وفسادا للأخلاق،ولكن هؤلاء لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف رغم قسوة عملها،وهذا ما يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع إلى أسباب دينية أصلية،وإنّما مردّه إلى التشبّث بالتقاليد و الرغبة في امتلاك المرأة و السيطرة عليها.(46)

لقد أقرّت المجتمعات الإنسانية حق المرأة ومشاركتها في العمل الإنتاجي،و هذا ليس غريب عليها كونها عملت قديما في المجال الزراعي إلى جانب الرجل،إلاّ أنّ خروجها إلى العمل الصناعي و الإنتاجي إعتُبر ظاهرة إجتماعية ناجحة بعد الثورة الصناعية بفضل مساهماتها الملحوظة في دفع عجلة التنمية و التطور من أجل التراكم المادي والمعنوي.و على هذا الأساس كان العمل الذي تبذله سواء عقليا أو بدنيا هو خدمة لها وللمجتمع،هدفه الحصول على أجر يساعدها على تلبية حاجياتها.

وباعتبار الوظيفة الأساسية للمرأة تكوين أسرة وتربية نشء،فإن عملها يعتبر خدمة أساسية تقدّمها للمجتمع،و من حقّها ممارسة حقوقها و واجباتها في مختلف المجالات،واكتسابها من ذلك ثقافة فنية و علمية ومهنية دون تقيّدها بالرجل،وهذا ما أقرته المنظّمة العالمية لحقوق الإنسان في إطار إلغاء النظريات الخاصة بعدم المساواة بين الرجل و المرأة،و التي تنظر إليها على أنّها أقل من الرجل،و أنّها تابعة له.كما انتشرت دراسات و بحوث علمية إتّضح من خلالها قدرات المرأة الأدبية و العقلية،و أنّها مساوية للرجل،و مزوّدة بجميع الإستعدادات مثلها مثل الجنس الآخر و باستطاعتها القيام بأعمال كانت لآلاف السنين حكرا على الرجل.من هنا إهتمت المجتمعات الإنسانية لتعلّم المرأة،و رفعت من مكانتها،و أتاحت لها فرص العمل المناسبة و المشاركة بنصيب لا يقلّ شأنا عن الرجل في الوظائف و في الحياة بوجه عام.إلاّ أن وضع المبحوثات إختلف جذريا عن هذا الطرح،و بقي العامل الإقتصادي الدافع الأساسي لعملهن،بل من أكثر الدوافع قوة للمساهمة في نفقات المعيشة الأسرية ذات الدخل المنخفض،و أن إثبات كفاءتها و قدراتها قد يكون آخر العوامل التي تدفعها لذلك. فالملاحظ واقعيا قبول المرأة بأي مهنة مهما كانت طبيعتها فقط من أجل تحسين وضعيتها الأسرية و الإجتماعية ماديا،و بالتالي القدرة على مواجهة صعاب الحياة لاسيما إذا كانت في وضع عنفي مؤثر جدا على حياتها الخاصة.

إذن تبقى الحاجة المادية ضرورية في تبرير ممارسة العمل والخروج من المنزل الذي أبعدنا واقعيا عن أسطورة ترقية و تقدّم و اكتساب الإستقلال الذاتي عدا في حالات خاصة و نادرة.فإذا كانت الحياة المشتركة بين الزوجين تقتضي تعاونهما على تحمل الأعباء و مسؤولية تنشئة الأبناء و توفير الجو الأسري الملائم لتحقيق نمو سليم متزن لهم،فإن هذا يقتضي ضرورة التعاون الأقصى بين الزوجين معا من أجل محاولة تحقيق الهدف،و هذا على اعتبار أن الإستقرار المادي الأسري يساهم أيضا في حدوث إستقرار نفسي إجتماعي،و الذي يتحقّق من خلال مشاركة الزوجة ماديا،إلاّ أن هذا الوضع قد إنعكس على المرأة في عدم تحقيق

طموحاتها الخاصة،لاسيما أمام الخلافات الأسرية و اللاّتوازن النفسي الناتجين عن العنف الممارس عليها،و لعل الأخطر أنها قد تتعرض للعنف مثلها مثل الماكثة بالبيت،و ربما أكثر منها.

فخروجها لم يغيّر من القيم السائدة في الأسرة،أو في اتجاهات السلوك و الأدوار الإجتماعية،فقد يزيدها أمنا بالنسبة لمستقبلها في حالة مواجهة الأسرة لأزمات طارئة أو هي نفسها،وحتى وإن أيّدت الأسرة أو الزوج عمل المرأة و مساهماتها في عملية الإنفاق على الأسرة إلا أنّ ذلك قد أثّر بشكل كبير على وضعيتها الإجتماعية،ليبقى،و في مقابل ما تقدّم البعد التقليدي المهيمن على نظرة المجتمع للمرأة العاملة و الذي ينعكس في الأساس في منعها من العمل،ذلك أن قيام المرأة بنشاط إقتصادي يعتبر ضرورة إجتماعية،فمن جهة تستطيع تلبية حاجاتها المادية،ومن جهة أخرى يؤهلها نشاطها الإقتصادي لاحتلال مكانة إجتماعية وقد يكون للحرمان من مزاولة النشاط الإقتصادي إنعكاس على سلوكها في محيطها الإجتماعي،لأن ذلك يكون بمثابة عجز عن تحقيق الذات،و بالتالي يصعب من عملية إندماجها.(49)

لقد أثبت أيضا دراسة الباحث جمال معتوق أن الرجل يرى في عمل المرأة خارج البيت شيئا غير طبيعي،ذلك لأنه يعتقد كل الإعتقاد بأنها خلقت لكي تكون في البيت لا خارجه،بل إنها الفساد المتسبب في انتشار البطالة.(50)

لنؤكد في الأخير على قوة تأثير النظام الإجتماعي الثقافي على وضعية المرأة المعنّفة بشكل عام،و أن الوجه الآخر لمنع المرأة من ممارسة أي نشاط إقتصادي تحوّل في اعتقادنا إلى عنف أسري إقتصادي حقيقي ذو بعدين،الأول تمثل في منعها و هي تريد ذلك أو مؤهلة لذلك،و الثاني السماح لها شرط التصرف بعائد عملها و استغلال جهدها مثلما سيتضح لاحقا في مظاهر العنف الإقتصادي،و دون أن يُؤمّن لها الخدمات المساعدة التي تخفّف عنها عبئ العمل المترلي،و تضعها على قدم المساواة مع الرجل.

6-2-2 نوعية العمل الممارس للمبحوثات العاملات:

أظهر الطرح و التحليل النظري و الواقعي أن ظاهرة عمل المرأة في المجتمع الجزائري لا تزال من المظاهر التي لم تلق ترحيبا كبيرا،مما يفسّر إلى حد بعيد العدد الضئيل للعاملات لاسيما المتزوجات اللواتي يعشن إزدواجية "داخل البيت و خارجه" في ظل وجوب مسايرة النمط التقليدي لحياة المرأة و الذي يحدّد خصوصا في القيام بمهام البيت كعمل رئيس و ضروري،ثم خارج البيت شرط إتمام المهام التقليدية الأولى،و أن آثار التغيير على الجنسين أدت إلى معاناة المرأة الجزائرية و صراع أدوارها فهي تواجه هذا التغيير من موقع ضعف بنيوي مع التشديد على التمييز بين الجنسين في الإقتصاد بصفة خاصة..ليبقى التساؤل المطروح:**هل أثّر هذا الوضع المهني على نوعية المهنة التي تزاولها،و ما أبعاد تأثير نوعية المهنة ذاتها على ممارسة شكل أو مظهر عنفي معيّن...؟**لعل الإجابة تكون من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم9يبين نوعية العمل الممارس للمبحوثات العاملات

الحالة الإجتماعية / المهنة	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
إدارية	9	2.57	30	8.57	19	5.42	4	1.14	/	/	62	17.71
معلمة	/	/	3	0.85	/	/	/	/	/	/	3	0.85
لم تصرح بنوعية العمل	/	/	/	/	/	/	/	/	3	0.85	3	0.85
ممرضة	/	/	1	0.28	/	/	/	/	/	/	1	0.28
المجموع	9	2.57	34	9.71	19	5.42	4	1.14	3	0.85	69	19.71

تبين المعطيات الواردة في الجدول أن المهن النسوية الثابتة نسبيا هي الأكثر بروزا بالنسبة للعينة المبحوثة لاسيّما فئة الإداريات و التي مثّلت أكبر نسبة قدّرت ب17.71%،وهو المجال الذي غالبا ما-تتراكم- فيه النساء مقارنة بالمجالات الأخرى التي كانت

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

نسبتها ضئيلة جدا قدرت ب0.85 % بالنسبة للمعلمات،وحالة واحدة لفئة الممرضات،أما الأمهات العازبات فلم تصرحن نهائيا بعملهن،و اكتفت بتكرار عبارة " نخدم على روحي"،و قد يعكس هذا ظاهرة البغاء في مقابل الحصول على مورد مالي للعيش..

تأكّد نظريا من خلال الكثير من الأبحاث أن الكثير من النساء يعتبرن العمل إستقلالية إقتصادية و حرية للمرأة بعدما كانت تابعة للرجل إقتصاديا و خاضعة له،و أنه تعبير عن إمكانياتها و كفاءتها و قدرتها على إنجاز الأعمال من جهة،و تحقيق لذاتها و لأهدافها من جهة أخرى،و أن عملها قد يحقق لها مكانة مختلفة نسبيا داخل المحيط الأسري و الإجتماعي،و يساعدها على مواجهة صعوبات الحياة و خاصة في ظل ارتفاع المستوى المعيشي.

و حتى و إن كان العمل روتينيا أو يمارس في أقسى الظروف،فإنه يعطي للمرأة إحساسا بالقيمة و الأهمية،و يدفعها إلى الإشتراك في الحياة العامة،و قد يحميها من مشاعر الضياع أو يؤمن لها مستقبلها و بالتالي يساعدها على التغلب على مخاوفها خشية أن يتركها زوجها مثلا أو أن تتغير ظروف عائلتها.غير أن المعطيات بيّنت لنا أن العمل النسائي المأجور قائم على وظائف و مهن معينة بدا أنها تناسب المرأة لاسيما قطاع الخدمات الإجتماعية و الإدارة العامة،وأنها حسب الباحث الجزائري عدي الهواري سواء كانت موظفة أو إطار لم تحظ بمواقع التأثير واتخاذ القرارات إلاّ نسبا طفيفة لا تذكر،فلم تُؤخذ حاجتها بعين الإعتبار،و لم يسمح هذا الوضع بزيادة نسبة مشاركتها في الإنتاج ،بل و أدى في المقابل إلى استمرار المعدلات المنخفضة للمساهمة المهنية.(51)

و يصبح عامل الوقت رهان إجتماعي يعمل على توجيه المرأة الأجيرة لاستغلال مهن ذات أوقات مرنة أو مناسبة لإخضاعها لمتطلبات دور الأم و الزوجة،فكثيرا ما يقارن وقت التعليم بالوقت الإداري الذي يحتجز النساء بعيدا عن فضائهن و مهامهن،مما جعله المهنة التي لا تترك المرأة تبتعد كثيرا عن مهامها،بل هي جزء من القيام الجيد و الكامل بالعمل المنزلي،فهي مهنة النساء بعينها "للوقت المعقول" الذي يسمح للمرأة أن تكون في بيتها و في عملها،بل المهنة التي تتيح للمرأة فرصة تواجدها في البيت أكثر من تواجدها بموقع عملها،لذا تعتبر "النموذج المفضل للعمل النسوي" والحل الأمثل للتوفيقية التي يبحث عنها المجتمع.

فالعمل المهني للمرأة الجزائرية مضبوط و مقيد بمسؤولياتها العائلية مما يبرز السمك الإجتماعي للثقافة الأبوية التي تعمل على توجيه المرأة نحو ما يسمى بالمهن النسوية المرتبطة بمهاراتها،و الوقت المناسب لها،وبالتالي عمل على تدجينها داخل الهوية الأنثوية وخضوع مهنتها لمنطق الثقافة التقليدية.

فبعد خروجها إلى سوق العمل كأهم مؤشر في التغير الإجتماعي،ومن أهم عوامل التحول في تركيبة أدوار المرأة الجزائرية،تعددت أدوارها:دور الزوجة،دور الأم،دور الإبنة،دور الأخت،دور ربة البيت ثم دور العاملة...هذه الوضعية فرضت عليها ضغوطات مختلفة و متباينة لتصب على صحتها الجسمية وراحتها النفسية،و لتطوق علاقتها الإجتماعية،كما جعلتها تعيش حالة صراع مع ذاتها و مع غيرها أثناء سعيها لتلبية جميع الطلبات،ولإشباع مختلف حاجات أسرتها ولإرضاء جميع الأطراف.فقد تبين في دراسة نفسية إجتماعية سابقة أجريت على 504 عاملة متزوجة بالمستشفى الجامعي بقسنطينة أنّهن يعانين من الإجهاد،وأن درجته مرتفعة،وتنجم في غالبيتها عن مصادر و عوامل متداخلة و متفاعلة الأثر و التأثير:مادية،بيئية،علائقية..،كما أسفرت الدراسة على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات صراع الأدوار الذي تعاني منه الزوجات العاملات،و أن الفروق الملاحظة تؤكد على الدرجة المرتفعة لصراع الأدوار في أبعاده المختلفة.

إضافة إلى ذلك أسفرت الدراسة الميدانية على أن الزوجة العاملة الجزائرية في معاناتها لصراع الأدوار لا تكتفي بما هو متعارف عليه نظريا ومتداول داخل استبيانات القياس والمتمثل في متطلبات و مسؤوليات و التزامات الأدوار الأربعة،بل تتعداه لتحتوي واجبات وحقوق و معايير دورا خامسا يتمثل في دور الزوجة العاملة تجاه الآخرين من والدين و إخوة و والدي الزوج،..ليتجلى

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

من خلال ذلك أن ثقافة المجتمع من عادات و تقاليد و قيم و معايير تحتل الحيّز الأكبر ضمن شبكة أدوار الزوجة العاملة،و لها سطوة واسعة على محتوى المسؤوليات و عدد الواجبات،كما أن المؤثرات الإجتماعية لها ثقل معتبر لا مناص من تجاهله و التنكر له،سواء أخذت شكل تصورات أو واجبات أو مسؤوليات أو قيم...و عليه فإن المؤثرات الثقافية و الموروثات الإجتماعية و التراكمات التاريخية التي ثبتت في المجتمع و استقرت فيه على شكل عادات و تقاليد تقرّ على أن العمل المنزلي وما يشتمل عليه من ترتيب و تنظيف و طبخ و غسيل و رعاية الأطفال النفسية و الصحية و التعليمية،و القيام على شؤون الزوج المادية و المعنوية،و الإلتزام بالواجبات تجاه الآخرين (والدين،إخوة..)من نصيب و مسؤولية المرأة في المقام الأول و الأخير،حتى بعد خروجها إلى ميدان العمل و ما من شأنه أن يفتح واسعا باب الإجهاد المهني،و يزيد من شعورها بالضيق و القلق.(52)

ربما نحن أيضا بحاجة إلى إدراك حقيقة القيم الثقافية التي حاولت السياسة التنموية تطبيقها لاسيما في جزءها المتعلق بالمرأة،فقد يبدو للوهلة الأولى أن فكرة (التناقض)كانت جلية بين تشكيلة إجتماعية تقليدية حافظت على قيم ثقافية عريقة،و رغبة سياسية تنموية تحديثية فُرضت من مجتمعات يعتقد أنها أكثر مردودا،مما يجعل منها قدوة،و الواقع أنه لا يمكن للمجتمع المتلقّي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجبر نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي،و يبدو جليا أن نظامي القيم الأول يخص القيم التقليدية و الثاني يخص القيم العصرية يوجدان في أزمة كل واحد منها بسبب منطقه الخاص،لكن كذلك بسبب مجابهتما.(53)

7-2-2 أسباب توقف بعض المبحوثات عن العمل:

توصلنا من خلال المعطيات السابقة إلى أن بعض المهن ومنها التعليم تهيء التصورات الإجتماعية المثالية المحيطة بالمرأة العاملة،إذ تظهر كمهن نسائية مفضلة بل و امتداد للوظيفة الموكل إليها تقليديا-الوظيفة التربوية-،و أنها تمتاز بإفساح المجال للتوفيق بين الأعباء المهنية و العائلية بفعل ما يترتب عنها من بعض الفراغات التي تمكنها من تحمل أدوارها الزوجة.

و إذا كانت الفئة العاملة قد أكّدت عدم تفكيرها في التوقف عن العمل رغم ما تعانيه من مصاعب و مسؤوليات و صراع أدوار،فقد حاولنا من خلال هذا المؤشر أيضا أن نبحث في إمكانية توقف المبحوثات عن العمل لأسباب معينة،والتي تعكس لنا في النهاية مظهرا عنفيا أسريا يؤكد قوة المحيط الأسري في التأثير على وضعيتهن لدرجة توقفهن عن العمل،فكانت المعطيات الواقعية كالتالي:

جدول رقم 10 يبين أسباب توقف المبحوثات عن العمل

الحالة الإجتماعية	عازبة		متزوجة		مطلقـــة		المجموع	
أسباب توقف المبحوثات عن العمل	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خلافات مع الزوج بسبب طبيعة العمل	/	/	23	6.57	/	/	23	6.57
التعرض المستمر للتحرش الجنسي	11	3.14	5	1.42	6	1.71	22	6.28
صعوبة التنقل إلى مكان العمل	9	2.57	16	4.57	/	/	25	7.14
رفض الأهل الإستمرار في العمل بعد الطلاق	/	/	/	/	7	2	7	2
المجموع	20	5.71	44	12.57	13	3.71	77	21.99

لقد توقفت نسبة21.99 %من المبحوثات عن عملها لأسباب تنوعت وتقاربت نسبها بين صعوبة التنقل إلى مكان العمل والمُمثّل بنسبة 7.14% لفئة المتزوجات والعازبات بالخصوص،وخلافات مع الزوج بسبب طبيعة العمل قدّرت نسبته ب6.57%،فالتعرض المستمر للتحرش الجنسي ولجميع الفئات بدءا بالعازبات،ثم المتزوجات،فالمطلقات بنسبة 6.28 %،وآخر سبب كان رفض الأهل الإستمرار في العمل بعد الطلاق بالنسبة لفئة المطلقات بنسبة 2 %.

فقد تجبر المرأة على ترك عملها لأسباب مختلفة،و قد ينعكس العمل سلبا على التوفيق بين أعمال المرأة المتزوجة المترلية و التزاماقا نحو زوجها و أسرته،و بين التزاماقا و مسؤولياقا في العمل.فالجهود التي تبذلها المرأة في تحقيق هذا الهدف كبيرة جدا،و حين يحدث العكس فإن العمل يؤثر تأثيرا سلبيا على العلاقة الزوجية،و قد يؤدي إلى تأسيس مظاهر عنفية،لعل أبرزها إجبارها على التوقف عنه،و قد يكون السبب جنسها الأنثوي الذي يجعل من "الخروج" إلى العمل أو تأديتها لعمل ما وسيلة إبتزاز أو تحرش أو إستمتاع من طرف صاحب العمل..و هي مظاهر عنف جنسي طرح نظريا،و سنلتمسه واقعيا لاحقا.

إن أغلب المشاكل و العراقيل الإجتماعية التي تتخبط فيها المرأة المعنّفة العاملة تتشابه فيما بينها و إن كانت درجة حدقا تختلف من إمرأة لأخرى،لعل أهمها مشكلة الإزدواجية،إذ تُجبر إضافة إلى عملها الخارجي على الإهتمام بالأسرة و رعايتها سواء قبل الزواج أو بعده.و يمكن أن نرجع سبب هذا الواقع الذي تعيشه إلى المحيط الأسري-الإجتماعي الذي لم يتقبل كثيرا عمل المرأة خارج البيت.و في حالات عديدة،و لكسب رضا الزوج تحاول المرأة بكل طاقاقا القيام بكل هته الأدوار و لو على حساب راحتها و صحتها مما سبّب لها صراعين،الأول نتج عنه إنقطاع تام عن العمل،و الثاني تعب و إرهاق و إحباطات يومية من جراء المشاكل و كثرة المسؤوليات التي جعلتها غير قادرة على إيجاد الوقت الكافي للإهتمام بالزوج و تلبية مطالبه،بل و أدى أيضا إلى ظهور خلافات و اضطرابات زوجية و عدم إستقرار،و في النهاية إلى تعنيفها أسريا و زواجيا.

تُطرح هذه الإشكالية في إطار التحيّز ضد المرأة خلال المراحل التاريخية،و الذي أسّس لتفرقة بين الجنسين في الإمتيازات و النفوذ و السلطة،و أدى إلى ظهور مشكلة عدم المساواة بين الجنسين و افتقاد العدالة في توزيع فرص الحياة،و التفرقة بين الأفراد على أساس الجنس و النوع.و نستعين في هذا الإطار بإحدى النظريات المعاصرة المفسرة لظاهرة اللاّمساواة في علم النفس الإجتماعي إذ يرى أصحاها أن أدوار الجنسين و ما يتعلق ها تُعدّ من أهم مكونات الشخصية الإنسانية.فهي تنمو خلال السنوات المبكرة من مرحلة الطفولة نتيجة التفاعل مع الآباء و الجماعات و وسائل الإعلام.و إن هذا التحيّز يُؤسّس على الإستقلالية و السيادة الذكورية في مقابل التبعية و الخضوع الأنثوية،ومن ثمّ يتعلم كل من الجنسين أن يرى المرأة على اعتبارها في مترلة أدنى من مترلة الرجل.و يضيف منظروا التفاعلية الرمزية أن مشكلة عدم المساواة بين الرجل و المرأة لها أصول ثقافية يمكن حلّها عن طريق تغيير محتوى أو مضمون عملية التنشئة و العمل على تغيير أدوار الجنسين،و خلق أدوار حديثة تتناسب مع التقدم الإقتصادي و الإجتماعي الذي تشهده المجتمعات الحديثة.(54)

فالإتجاهات التقليدية التي تصوّر أن المرأة تابعة للرجل بقيت راسخة في أذهان الرجال،و أنه مهما كان للمرأة مستوى عالي من الثقافة والتعليم،فهي تبقى في نظرهم ذلك الكائن الضعيف،و أن الإختلاف في توزيع المسؤوليات الأسرية المادية بالخصوص بين الجنسين،و التحيّز ضد المرأة هو جزء من الرواسب الثقافية الراسخة في أذهان الرجال،و التي تصوّر أن المرأة تابعة للرجل،و أن مكانتها دونية أسريا و اجتماعيا،و هو مظهر من مظاهر العنف الأسري ضد المرأة أو "الأنثى" التي تتميز بالضعف،و الغير قادرة على المسؤولية ولا على اتخاذ القرار،ليتجاهلها الآخرون،و لا يسمحون لها بإدلاء رأيها،و لعل الأكثر سوءا إذا كانت مطلقة مما يشعرها بالإحباط و يؤثر عليها وعلى نفسيتها.

و لعلّ هذا الوضع يعكسه المثل الشعبي الذي يقول "**بنت الزنقة ما تدير الدار**" و هو موجّه بالخصوص إلى فئة العاملات اللواتي يجبن الشوارع و الأسواق،و يتمتعن بحرية نسبية في تحرّكاقن و سلوكاقن.فبنية المثل من خلال مقابلة لفظتي "الزنقة،الدار" تحمل دلالتين مختلفتين،فالزنقة تدل حسب المثل الشعبي على تسكّع المرأة و بالتالي فهي فاقدة لاستقامتها،ولفظة "الدار" تدل على التزام المرأة و امتثالها للعرف الإجتماعي،فهي عنصر فعال و إيجابي،عكس بنت الزنقة التي لها صفات و سلوكات تعيقها عن تحقيق دورها الإجتماعي خاصة عند العائلات المحافظة.لنصل إلى أن الوظيفة الإجتماعية ترى في المجال الأنسب للمرأة "الدار"بكل ما فيها من مسؤولية مترلية و عائلية،و تفرض عليها قيدا عرفيا قائم على مبدأين

أساسيين:الأول:**ضرورة تستر المرأة**،والثاني:**الإلتزام بالبيت قبل و بعد الزواج**،و هي شروط سارية المفعول تبرز قوة العرف التقليدي عند الكثيرين من فئات المجتمع .

8-2-2 الزواج المبكّر:

تستند أغلب قوانين الأحوال الشخصية نظريا في المجتمعات العربية و منها الجزائر إلى الشريعة الإسلامية التي تقرّ مبدأ إعطاء المرأة الحرية في تقرير مصير حياتها،و بناء الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية في المجتمع.غير أن مساحة تطبيق هذا المبدأ تبقى ضيقة جدا واقعيا،و بخاصة في ما يتصل بالوعي الأسري للقيمة الحقيقية و الإنسانية لظاهرة الزواج،و بحق المرأة في هذا الإختيار الذي سيؤثر على علاقاتها الزوجية في ما بعد،و بالتالي على حياتها المستقبلية.

إن الملاحظ واقعيا الرغبة الجامحة و الدائمة في الإلتزام بالزواج المبكر و محاولة تحقيقه أسريا مهما كانت النتائج،و مهما كانت وضعية الفتاة التعليمية والعملية،إذ أنه يبقى الهدف الأساسي من التنشئة الأسرية و المهنية للفتاة،ليبرز في هذا الإطار غياب الخيارات نفسها التي يتمتع بها الرجل لاسيّما ما ارتبط بسن زواجه.

لقد حاولنا من هذه المنطلقات الفكرية معرفة السن الذي تمّ فيه زواج المبحوثات لتأكيدها واقعيا،فكانت المعطيات كالتالي:

جدول رقم11 يبين مدى تجسيد فكرة الزواج المبكر في العائلة من خلال العينة المبحوثة

الحالة الإجتماعية / سن الزواج	متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 20 سنة	257	73.42	29	8.28	17	4.85	303	86.57
20 وأقل من 25 سنة	8	2.28	2	0.57	/	/	10	2.85
المجموع	265	75.71	31	8.85	17	4.85	313	89.42

لقد إتضح جليا من خلال المعطيات الإحصائية أن معظم المبحوثات قد تزوجن في سن مبكّرة و بنسبة 86.57 % لفئة أقل من 20 سنة،تليها و بنسبة ضئيلة جدا فئة ال20 سنة وأقل من 25 سنة بنسبة 2.85%.

إن نظامي الزواج والطلاق في أي مكان و زمان مرتبطان جدا ببعضهما البعض حيث يتماشيا دائما جنبا إلى جنب،إذ مادام الزواج سابقا على الطلاق فإن التخطيط له قبل إتمامه من طرف المقبلين على الزواج وأسرهم في صورة محكمة وواقعية خاصة،بحيث تراعى فيه معظم الشروط الرئيسية التي يبنى عليها الزواج الناتج،والتي من بينها أن الرضا المتبادل بين الطرفين المقبلين على الزواج من شأنه أن يؤدّي إلى استمرارية الزواج،أوقد يؤدي إلى عدمه في حالة عدم الإهتمام بهذه الشروط،لأن مرحلة ما قبل الزواج تعتبر من أهم المراحل التي تحدد إلى درجة كبيرة نجاح الزواج أوفشله.(55)

فالزواج من أهم القضايا التي تهتم بها العائلة الجزائرية نظرا لما قد يكون له من تأثيرات سلبية أو إيجابية على الوضع العامة للعائلة وخاصة الجانب الإجتماعي منه،لهذا نجد أعضاء العائلة خاصة الكبار يتدخلون في الزواج وذلك لاعتباره قضية جماعية في العائلة.فلا يحق مثلا لأي فرد من الأفراد يريد الزواج أن يتكفّل بهذا الموضوع بمفرده دون علم أو إستشارة أهله،إذ أن إختيار الزوج أو الزوجة لا يُعدّ من إختصاص الأبناء بل الآباء أو من ينوبهم هم الذين يقومون بهذا الإختيار.(56)

وحتى و إن كان الإختيار من طرف الأبناء فإنهم لا يقدمون على الزواج إلاّ بعد موافقة والديهما،و في كثير من الأحيان يضحيان بحبهما أو إختيارهما في سبيل إرضاء والديهما لأن التقاليد المتعلقة بالزواج لا زالت تحكمها مفاهيم خاصة،و إذا كان هناك تغيير فهو تغيير لم يبلغ المدى الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير بنائي عميق.(57)

ومن ثم فإنه من الضروري الإشارة إلى أن الزيجات التي تحدث بهذه الصفة و في سن مبكر لا تعني إتحاد الرجل و المرأة،و لكن هي بمثابة تحالف بين عائلتين أو جماعتين من الأولياء،بحيث أن الزواج يخلق روابط ممتدة ليس فقط بين الزوجين و لكن بين جماعتيهما أيضا،الأمر الذي يؤدي إلى اعتباره مؤسسة إنتاجية للأولاد،و ليس إتحاد شخصين لتحقيق سعادتهما الشخصية،و هي الوضعية التي يعمل كل واحد منهما بكل جدية للمساهمة في تقوية العائلة الكبيرة بالخلف حتى تكون ذات قيمة و شأن في العشيرة أو القرابة.(58)

و لأنه يمس شرف العائلة فهو يأخذ طابعا خاصا،و الشرف كقيمة محدد قوي في نسق المصاهرات في المجتمع،و الفشل في حسن الإختيار في تزويج البنت يضع شرف العائلة في خطر.إنه أساس البنية الإجتماعية التقليدية،و الثمن الذي يُقدّر به الفرد في المجتمع،و موضع الفخر الذي يطمح إليه،و في نفس الوقت تأكيد للمطالبة الإجتماعية بالحق في العزة.(59)

يبرز الزواج في ظل النظام الأبوي التقليدي كمشروع حتمي لا يمكن تجاوزه،لذا كان من الضروري التنقيب الجديد عن العروس المناسبة أو العريس المناسب من أجل الإستفادة في كل الأحوال من هذا المشروع العائلي،و من ثم فعملية الإختيار المتعلقة به لا تكون من نصيب الأبناء المقبلين عليه بل مهمة هذه العائلة التي ستنقب عن أنسب عائلة أو فرصة في نظرها.فعندما تبحث الأم عن عروس لإبنها فهي تختار كنّة لها أيضا،لذا إختيارها يرتكز على الحسب،النسب،والجمال،وعلى استراتيجيات مترلية أيضا (مساعدتها في الأعمال المترلية).وفي هذا الصدد تقول *Chaulet*:"**إن الزواج المقام أو المؤسس من قبل الوالدين أفضله يتم بزوجة صغيرة السن أصغر من زوجها،دون شخصية أو ملامح محددة،و هي مدعوة للإندماج التدريجي في عائلة الزوج**".(60)

فمن أهم ميزات الزواج في ظل النظام التقليدي أنه يتم بعروس صغيرة السن ليسهل اندماجها في عائلة زوجها التي ستعيش معهم في بيت واحد،و الذي ستكون لهابه به غرفة خاصة وحيدة.فانتقالها لبيت زوجها يعني أنها ستدخل في علاقات خاصة مع كل القاطنين بهذا البيت،و لعل من أهم الخصائص المحبذة في النموذج التربوي و الثقافي السائدة تلك المتعلقة بالحشمة و الطاعة و الحياء التي تُربى عليها.و حسب الباحثة الجزائرية راضية طوالبي فإن الحشمة تمثل القيمة الأساسية المعبرة عن إتمام التربية،و تنطوي على الحياء أمام أي فعل أو حركات غير مقبولة.فهي الحد المرجعي أمام الممنوعات الإجتماعية أو ما هو مقبول و غير مقبول إجتماعيا،و الممنوعات الدينية(الحرام).(61)

فالزواج يعني السترة،إنه سترة الفتاة و زوجها هو الذي يسترها و يحميها،ثم إن بقائها في بيت والدها خصوصا إذا كانت لا تمارس أي نشاط مهني أو حرفي يجعل منها عبئا إقتصاديا حقيقيا. فالزواج مقدس تقليديا و دونه تعتبر المرأة غير كاملة إجتماعيا في ظل جملة إعتبارات طرحها الباحث الجزائري عادل فوزي و التي اعتبرناها أساسية جدا في فهم أهمية الزواج بالنسبة للمرأة:

- **الإعتبار الأول**:الحماية الإجتماعية والتي تؤكد على أن المرأة إنسان ناقص باستمرار،غير مسؤول،بل إنها "الشيء العار"،والذي لابد من إخفائه،ألا نقول "حاشاك"حين نتحدث عن المرأة.
- **الإعتبار الثاني**:الشرف،فزواج المرأة يعني أن لا تتحول إلى المرأة –العار.
- **الإعتبار الثالث**:الحرمة،و الذي ارتبط أشد الإرتباط به،و بدونه فإن المرأة ناقصة.

إنه و في ظل هذه الإعتبارات،يبقى زواج المرأة محصن بهالة من القدسية،فهو الأساس والمهم في البناء العائلي،وإن ضرورة دوام النسل الذكري يجعل من المرأة شيء للتبادل ضمن السوق الزواجية عن طريقها تتضاعف المجموعة،وعن طريقها يحفظ شرفها،وبالتالي خارج إطار الزواج والأمومة تسقط الهوية الإجتماعية للمرأة –مثلما هو الحال بالنسبة للأم العازبة–. (62)

إن أهمية الزواج هذه جعلت من الأهل في الغالب يسارعون إلى تزويج البنت في سن مبكر،إلاّ أن الجانب المفتقد في كل هذا هو قلة أو إنعدام الوعي بالمسؤوليات التي تترتب عليه،وتجعل الفتاة في مثل هذه السن المبكّرة غير قادرة على تحمّلها.إضافة إلى أنه لا يزال مُسيّر ثقافيا وتقليديا بمفاهيم ورؤى حياتية خاصة.

لقد جسّد هذا الطرح واقعيا إحدى الحالات المدروسة من أصل ريفي تزوجت في سن ال18 مباشرة بعد حصولها على شهادة البكالوريا و بعد منعها من قبل الأخ من مزاولة الدراسة الجامعية بمدينة قسنطينة،لتتزوج مرغمة من رجل يقطن بفرنسا دون تسجيله مدنيا.و بعد أسبوع من الزواج رجع الزوج إلى فرنسا تاركا إياها مع أهله،لتعاني أسوأ أشكال العنف الزواجي من قبل الأهل،في مقابل منعها من العودة إلى أهلها.دامت مدة هذا الزواج سنة كاملة مع التأكيد على الغياب التام للزوج،ليأتي بعدها،ويتمم الطلاق التعسفي رغما عنها،وبعد معاناة أسرية واجتماعية و نفسية كبيرة.

هي حالة من الحالات الكثيرة ضحايا الزواج المبكر الذي كثيرا ما يجعل المرأة تعاني من مظاهر عنفية أسرية مختلفة و متنوعة لاسيّما في غياب دخل مادي يُساعدها على مواجهة الحياة،خصوصا إذا كانت مطلقة.وهي فئة خاصة و مميّزة في البحث لأننا نعتبر العنف الذي تعيشه و تعانيه مضاعف التأثير عليها و على حياتها الإجتماعية.

2-2-9 عذرية المرأة:

لقد تبين لنا نظريا القيمة الجوهرية المحاطة بهذا المؤشر،لدرجة أن الكثير من العائلات الجزائرية لاسيّما في الريف لا تزال تمارس جملة طقوس للحفاظ على شرف العائلة والمتمثل في-الربيط أو التصفاح-والذي يحدث ضمن قالب معين لا تزال تؤمن به الأم إيمانا راسخا لحدّ الآن مثلما لاحظناه واقعيا، بل و تستمر في تقديسه،لتجعل منه موجّها أساسيا لأخلاقيات و سلوكيات الفتاة بغرض تفادي التوقعات المأساوية المتمثلة أساسا في الخوف من فقدان الفتاة لعذريتها،و التي ينتج عنها عدم حدوث التزيف ليلة الزواج.

و لأنه تأكّد لنا نظريا هذه القدسية لدرجة تحوّلها إلى أحد أوجه العنف الممارس على المرأة الجزائرية التقليدية وحتى المعاصرة بعد دخولها سن البلوغ الجنسي،أين يعمل الجميع بدءا من الأم على تكثيف القيود و الممنوعات قصد التقليل من حريتها،و عدم تعاملها مع الجنس الذكري في الفضاء الخارجي و عدم الإستجابة لأحد منهم أو الخروج مع أي ذكر لأن عكس ذلك يمثل الخطر الكبير الذي يهدّدها و يهدّد عائلتها،خاصة شرفها الذي يبقى مرتبط أساسا بفضائلها و أخلاقها سواء قبل أو بعد زواجها،فإن هذا الخطاب الجنسي حولها تحوّل واقعيا إلى تابو مقدس محرّم لمسه أو الإقتراب منه. إنه اللاّمساس الذي يسير الحياة النفسية نحو صورها الإجتماعية لكي تتحقق أهدافها و تكتسب قوة و فعالية في التأثير نظرا لارتباطها المباشر بجهاز الضبط الإجتماعي،ومن ثم العقاب.إن هذا الإطار الإجتماعي الثقافي هو الذي يدفع الكثير من الأسر الجزائرية إلى إثباتها طبيا،مثلما تبين لنا واقعيا من خلال بعض الملفات الطبية،لهذا فقد عمدنا إلى طرح هذا المؤشر لمعرفة تأثير هذا الخطاب الجنسي العذري أسريا واجتماعيا على وضع المرأة بشكل عام،والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بشرف العائلة الجزائرية،ويطرح أيضا في إطار إشكالية الجسد الأنثوي الذي لا يزال ملكية أسرية أبوية،فيتحول بالتالي إلى مظهر عنفي حقيقي ليلة الدخلة.

تفاديا لأي حادث مأساوي تلجأ الفتاة إذا إلى تقديم شهادة طبية للزوج ولأهله،**فإلى أي مدى عاشت المبحوثات هذا الفعل الإجتماعي؟** لعل المعطيات تجيبنا على ذلك:

جدول رقم12 يبين مدى التزام المبحوثات بتقديم شهادة طبية تثبت العذرية قبل الزواج

الحالة الإجتماعية	متزوجة	مطلقة	أرملة	المجموع

الإحتمالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	248	70.85	24	6.85	2	0.57	274	78.28
لا	17	4.85	7	2	15	4.28	39	11.14
المجموع	265	75.71	31	8.85	17	4.85	313	89.42

أمام القيمة الإجتماعية المعطاة للعذرية إذا،والقدسية المحاطة بها خصوصا المتعلقة ب"الشرف"أو بالأحرى شرف العائلة،تجد المرأة ملزمة بتقديم شهادة طبية تثبت عذريتها،وقد جاءت المعطيات لتؤكد ذلك مجسدة في نسبة 78.28% من المبحوثات.

إن هذه النسبة تجعلنا نؤكد ما سبق ذكره حول العذرية،وأن الخطاب الإجتماعي السائد حولها خطاب قوي يرمي إلى إبقاء المرأة عذراء حتى يوم زواجها لاسيما أن طقوس الزواج تقوم أساسا حولها.

فبالإضافة إلى ما طرح نظريا،وما توصلنا إليه في المبحث الأول حول هذا المظهر العنفي الجنسي الأسري و الإجتماعي،و بالأخص حول هذه الشهادات الطبية،نؤكد دائما أنه لا يجبر أي نص قانوني جزائري الفتاة التي ستتزوج أن تكون عذراء،بيد أن الأطباء يسلّمون شهادة طبية تثبت عذريتها،هذه الشهادة تعبير عن وضع إجتماعي ثقافي للمرأة الجزائرية سواء الريفية أو الحضرية، لكنها أيضا إنحطاط و حفظ لصورة المرأة التقليدية البالية التي قنّنها الأنا الإجتماعي بعاداته و تقاليده و التي تلعب دورا كبيرا في تسيير العذرية لدرجة أن غيابها ليلة الدخلة يحطّ من منزلة الجميع،و يزيد من عيوب الفتاة و نبذها من طرف المجتمع،بل و يتسبب في طلاقها،إذ تطرد الزوجة بعد التنكيل بها من ذوي الزوجة،و قد تهان بصور بشعة مثلما أكدناه سابقا.

إذن وخوفا من عملية الإغراء و الإغتصاب،و لأن المراقبة المستمرة للفتاة قد تتعذر،كان لابد من التفكير في طريقة مثلى تقيها وبكارتها من أي فضيحة إجتماعية،وتطمئن والدتها،وليس أضمن لذلك من شهادة طبية أثبتت جدواها،هدفها الوحيد الإثبات الفعلي والعملي لعدم إصابة غشاء البكارة بأي تمزق،وبالتالي عذرية الفتاة،وهي في النهاية صورة المرأة التقليدية الساذجة التي تتلقى أعراف المجتمع و طقوسه بانصياع تام يوحي بغياب الوعي لديها أو إشكالية الوعي المفقود.

فإذا كان وجود الفتاة وجود جسدي في المقام الأول،موجود في قلب شرف العائلة،و آداة أساسية لاكتساب مكانة إجتماعية مميّزة لرمزيته الإجتماعية المتقولب فيها،فإن إثبات عذريته يعني أن العلاقات التي تحكمه علاقات علاقات سلطة و هيمنة.فالفتاة،و إلى جانب انصياعها لمعاناة الجسد على مستوى العلاقة الجنسية التي تربطها بالآخر،فإنه لا يحق لها أن تتجاوز أوضاعها القائمة لأنه يُعدّ تعدّي على القيم السائدة في المجتمع من جهة،و طموح نحو وعي مستحيل في عالم منحط من جهة أخرى.لنصل إلى فكرة أساسية وهي أن الإهتمام بالجسد الأنثوي في العرف الإجتماعي يعود إلى كونه موضوع رغبة،و أنّ الحفاظ عليه حدّدته إيديولوجية ذكورية حوّلت إهتمامات المرأة عن أهم البنى التي تؤسس للبنية الإجتماعية و السياسية و الثقافية.وإن مايؤكد ذلك هو استمرارية هذا العرف في مقابل تحجيم المرأة و تصغير وظيفتها في الفعالية الحضارية،و اعتبارها مجرد شيء أو وسيلة لتلبية رغبات الرجل الغريزية.فالأنوثة في العرف الثقافي و الإجتماعي هي الإدانة و الدونية و الإلغاء، وهي الصورة النمطية من خلال استرتيجية الإنقسام لجغرافية الجسد وتشويهه الذي يتأتى أساسا من فكرة إزدواجية الجسد المؤنث:الإحتقار و التقديس.

من هذا المنطلق أيضا يبدأ صراع الأنثى من بداية وعيها بالجسد وإشكاليات حضوره،ليكون وعيها تجسيدا لمسألة صراعها ضد الآخر وضد الأنوثة من حيث هي أنوثة فسيولوجية.و بين إزدواجية الإحتقار والتقديس،و نتيجة لمتناقضات الوعي و الصراع الذي تعيشه،و عدم مراعاتها خصوصية القداسة المتعلقة بهذا الجسد،قد تقع الفتاة ضحية تمزق نفسي و تناقض إجتماعي يجعلها رهينة الحكم الذكوري.

ومهما اختلفت طرق التربية بين العائلات الجزائرية سواء كان هذا الإختلاف من الناحية الإجتماعية أو الثقافية،فإنها تشترك في مبدأ واحد هو الحفاظ على العذرية.هذه القدسية تحوّلت فعليا و واقعيا إلى عنف حقيقي،ليس فقط من خلال إثباتها طبيا،و لكن

الوجه الآخر لهذا العنف يتجسد في حالات خاصة يعتبرها المجتمع شاذة و مرفوضة إجتماعيا مثلما هو الحال بالنسبة للأم العازبة و التي كانت جميعها ضحايا وعود بالزواج،لنعتبره في مثل هذه الحالات إغتصاب حقيقي،و الذي أثر على حياتهن و جعلهن ضحايا فكر تقليدي لاإنساني لاسيما بعد الإنجاب.و لأن فقدان العذرية بالنسبة لهذه الحالات موسوم بالعار فقد أدى إلى إقصائهن إجتماعيا مع التهديد المستمر بالتصفية الجسدية إذا عدن لأسرهن.

إنه مظهر عنفي سلوكي جد معقّد لأنه إرتبط مباشرة بالمخيال الجماعي الذكوري للعذرية،و بهامشية و من ثم تهميش كل من تخالف ذلك.لتفقد الأم العازبة وضعها الطبيعي و المعتاد،و تدفع إلى رفض مناقشتها إجتماعيا مادام هناك جواب جاهز و مُسلّم به،تختزله عبارة أساسية و هي أن فقدان العذرية خارج إطار الزواج غير مقبول إجتماعيا،بل تعرض الأم العازبة إلى كل أنواع العقاب الإجتماعي الذي يبدأ بإطلاق مجموعة من النعوت كالعار،الفضيحة،الحرام،و غيرها من النعوت القدحية التي تنعت بها.و لعل الإحصائيات الواردة سابقا عن الحمل الغير شرعي و الإجهاض في المجتمع الجزائري و الأساليب الآإنسانية التي تلجأ إليها الكثير من الفتيات على حساب وضعها الصحي و الإجتماعي أو قتلها للجنين،أو لجوءها لعمليات ترقيعية لغشاء البكارة..،لدليل واقعي على قوة تأثير هذا الخطاب الجنسي الذي يحتاج إلى أكثر من دراسة واقعية لتجريم الكثير من مظاهره.

10-2-2 السكن و تأثيره على العلاقات الزوجية:

ولنفس الأسباب المذكورة سابقا،و المرتبطة بمحاولة معرفة بعض الجوانب الخفية لفئة المتزوجات اللواتي مثّلن أكبر نسبة من المعنّفات في المبحثين،رأينا أنه من الضروري معرفة مدى تأثير سكن الزوجة في ممارسة الآخر أو الآخرين العنف على جسدها،إذ تساءلنا عن مدى تحوّل هذا العامل المادي الهام في حياة الزوجين إلى مسبّب و مدعّم لممارسة السلوك العنفي،و الذي قد يكون أيضا في اعتقادنا من المحددات الحقيقية المادية الواقعية التي تعاني منه الكثير من النساء المتزوجات اللواتي يقبلن السكن مع أهل الزوج نتيجة عدم توفره من جهة،و الحتمية الإجتماعية الثقافية للزواج من جهة أخرى،الأمر الذي يجبرها على قبول التعايش مع أهل الزوج.لكن **هل سيؤثر فعليا على الحياة الزوجية؟و هل يصبح عاملا خفيا في بروز السلوك العنفي الموجه ضد المرأة المتزوجة...؟؟** لعل الإجابة على هذه التساؤلات تكمن في المعطيات التالية:

جدول رقم 13 يبين سكن المبحوثات المتزوجات والمطلقات و الأرامل

الحالة الإجتماعية / الإحتمالات	متزوجة		مطلقة		أرملة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مع أهل الزوج	214	61.14	31	8.85	17	4.85	262	74.85
منفرد	51	14.57	/	/	/	/	51	14.57
المجموع	265	75.71	31	8.85	17	4.85	313	89.42

إتضح من خلال الجدول أن معظم أفراد العينة من المتزوجات و المقدر نسبتها ب74.85% قد سكنّ مع أهل الزوج،أما النسبة المتبقية والمقدرة ب14.57% فقد سكنت في بيت منفرد،فهل تحول السكن الزوجي إلى فضاء حقيقي لممارسة العنف؟ لقد كان السبب الرئيسي بالنسبة لجميع المبحوثات اللواتي سكنّ مع أهل الزوج أزمة السكن،و بالتالي الوضع المادي للأزواج.و لعل النقطة البارزة التي يمكن ذكرها في هذا الإطار أن أزمة السكن غالبا ما تدفع بالشباب للسكن مع أهاليهم،و أن الإشكال الذي يطرح دائما هو العلاقة مع أهل الزوج التي ستتأسس فيما بعد،لاسيما في ظل الزواج المبكر الذي عاشته المبحوثات،و الذي يجعلها تحس بالغربة أو بالتهميش،ليتحول المسكن الزوجي إلى فضاء حقيقي لتعنيفها.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

إن للحياة الأسرية مكان طبيعي تأويها،و السكن بناء مادي تقوم فيه الأسرة بآداء وظائفها،و تؤثر خصائص هذا البناء أو المكان في العمليات الوظيفية للأسرة بطرق متعددة،و لا يخلو أي جانب من جوانب الحياة الأسرية من تأثيره المباشر.و إن عدم توفر مسكن ملائم للأسرة يجعلها تعاني من مشاكل كثيرة.فقد أكّدت دراسات عديدة أن المسكن غير الملائم سواء عديم التهوية،الضيّق أو المزدحم بالأفراد يؤثر على العلاقات بين الأفراد،و يخلق نوعا من الإضطرابات داخل الوحدة الأسرية،فتكثر المشاحنات بين الزوجين،الأمر الذي يؤدي إلى عدم الوفاق بينهما.

و هناك دراسات وإحصائيات عن علاقة السكن بوقوع الطلاق،فقد توصلت دراسة سابقة أن سبب الطلاق في إحدى المناطق الحضرية الكبرى في المجتمع الحضري الجزائري يرجع إلى أزمة السكن التي يعرفها هذا الأخير،و التي جعلت الكثير من المتزوجين الجدد يسكنون مع أهاليهم غالبا.

هذا الوضع سيتحول إلى سبب رئيسي مؤدي إلى أسباب أخرى في حدوث الطلاق و انتشاره في المجتمع الحضري الجزائري نظرا لحرمان الزوجين من الشعور بالإستقلال في حياتهم الزوجية،و بالتالي عدم تمتعهما بحياة زوجية خاصة و تامة،أو نظرا للعلاقات اليومية السيئة التي تجمع بين الزوجين و أهل الزوج.(63)

ولأنه تبيّن لنا سابقا أن أحد الأطراف المعنّفة للمبحوثات المتزوجات إضافة إلى الزوج كان أهل الزوج،فإن ذلك يعكس فعليا نوعية العلاقة السائدة بين أهل الزوج و المبحوثات المتزوجات،و هي تقريبا جميع الأطراف التي ستسكن معها المرأة بعد زواجها،و التي ستتفاعل معها يوميا لاسيّما الماكثات في البيوت.و لعل سوء العلاقة بينها و بين هذه الأطراف ستؤثر حتما على مجرى الحياة الأسرية و من ثم الزوجية،بل قد يتحول هذا التأثير إلى أحد الأسباب الرئيسية في تعنيف المرأة جسديا و/ أو معنويا في ظل صراع الأدوار و اختلاف الطباع،و بالتالي وقوع خلافات أسرية قد تؤدي إلى العنف،و إلى الطلاق الذي نعتبره أبرز آثار العنف الذي ستعيشه المرأة المتزوجة في حالات كثيرة.

جانب آخر قد يطرح كتكملة لسكن المبحوثات مع أهل الزوج يتمثل في العلاقة الجد وطيدة التي تربط الأم بإبنها مما يجعل الزوجة في المرتبة الثانية،فهي حسب الباحثة صونيا رمزي أبادير تصبح المنافسة للحماة،و قد تبقى دائما غريبة،و إذا لم تنل هذه الزوجة إعجاب حماها و لو كانت هي التي اختارتها عروسا لإبنها،فإنه بإمكانها في أي وقت أن تأمر إبنها بتطليقها و بدون أي نزاع و الإبن لا يستطيع أن يتخلص من أمه من أجل إمرأة حتى و لو كانت هذه المرأة أما لأولاده.(64)

الأخطر من ذلك أن هذه العلاقة محمية قانونيا مثلما أكّدناها سابقا،و نعيد طرحها الآن،بأن المادة 39 من قانون الأسرة تنص على أن الزوجة مطالبة بأن تطيع زوجها و تمنحه الإحترام بصفته رب العائلة،و أن تحترم والدي زوجها و أقاربه.و طبعا لنا أن نتسائل إلى أين يصل وجوب الطاعة للزوج و لأهله،و هل أنّ هذا النوع من الطاعة طبيعي و مقبول أم أنه يعكس فعليا قوة العادات و التقاليد و الأعراف التي تتحكم في سلوكيات الأفراد لدرجة تقنينها حتى و إن كانت دافعا أساسيا لانتشار الطلاق في العائلة الجزائرية في غياب الحماية القانونية الفعلية للزوجة و لحقوقها المنعدمة قانونيا؟؟!

ينتج عن هذا كله نقص فرص الحوار بين الزوجين الذين لا يستطيعان الإتصال و الحوار ومناقشة كل الأمور الخاصة بهما بشكل طبيعي و مفتوح خصوصا و أن "الحشمة" تفرض نفسها كمتغير أصيل و أساسي في حياة المرأة المتزوجة،مما قد يخلق تنافرا و تباعدا بالتدريج،وقد تكون بدايته"أي التنافر"من عدم تصديق زوجته في كثير من الأوضاع الأسرية خاصة إذا تعلق الأمر بأمه،و قد يكون تعنيف الزوجة في أحيان كثيرة و لدى أغلبية المبحوثات المتزوجات أقصر طريق لإثبات الهوية الذكورة و الهيمنة الرجولية.

و لعل تسخين الماء و كبّه من طرف الحماة أو أخت الزوج،و ضرب الحمى أو أخ الزوج للمرأة أو تعنيفها بأي شكل من الأشكال،و من طرف أي شخص في الأسرة تجسيد حقيقي في اعتقادنا لانعدام الحماية الأسرية و الإجتماعية و القانونية للمرأة التي تقبل بأي وضع مهما كان.

حالة من الحالات المدروسة قام زوجها بضربها ضربا مبرحا بسبب شجار مع الحماة،بل و رماها من أعلى سلم البيت مما تسبب لها في كسور،إلاّ أنها رفضت التبليغ عنه و اكتفت بالحصول على شهادة طبية –من باب الحيطة–،و أكّدت أنها لا تستطيع فعل ذلك بسبب خوفها من الطلاق لاسيما و أنها أم لخمس أطفال...

إن الأسوء في هذا الطرح أن يتحوّل السكن إلى أحد العوامل الأساسية في سوء الوضعية الإجتماعية للزوجة بعد الزواج،و في خلق مشاكل مادية و معنوية كثيرة،لهذا نعتقد أن أزمة السكن التي نعيشها في المجتمع الجزائري من أكثر الأسباب الخفية التي تؤدي في النهاية إلى ممارسة العنف الأسري أو العنف الزوجي بشكل خاص ....

2-2-11 المستوى التعليمي للرجل وتأثيره على نظرته للمرأة :

تبيّن نظريا أهمية متغير التعليم في حياة المرأة الجزائرية،ومدى رغبتها في تغيير وضعها من خلال هذا المتغيّر رغم محددات الثقافة التربوية التقليدية التي تجعل منه عاملا ثانويا في حياة البنت،و أن الأساس في هويتها الإجتماعية هو زواجها و إنجابها مهما كان مستواها التعليمي.

و لأن أهمية التعليم في حياة الفرد كبيرة جدا،إنطلقنا في مبحثنا هذا من تساؤلات عديدة أولها:**هل يساهم التعليم كمتغير في التأثير على نظرة الرجل للمرأة؟ ثم هل أن الرجل المتعلم يتساوى في تعنيفه للمرأة مع الرجل غير المتعلم؟؟ أو بعبارة أخرى هل التعليم غيّر من نظرة الرجل للمرأة أم لم يؤثر في تنشئته وثقافته الأبوية الذكورية..؟**

هي تساؤلات كثيرة قد لا تجيب عليها معطياتنا هذه،و قد تحتاج إلى بحث أكثر عمقا وتحليلا من طرحنا هذا،لكن يبقى أن البحث في بعض الجوانب الخفية للممارسات العنفية ضد المرأة الجزائرية و التي تتحول إلى محددات حقيقية في حياتها الأسرية و العامة هي التي دفعتنا إلى طرح سؤال حول متغير التعليم و تأثيره على نظرة الرجل للمرأة،و إذا كان مانعا أم لا للممارسة العنفية،فكانت معطياته كالتالي:

جدول رقم 14 يبين تأثير المستوى التعليمي للزوج على نظرته للمرأة

تأثير المستوى التعليمي		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
نعم		10	2.85	/	/	10	2.85
لا	بسبب قوة العادات و التقاليد التي تتحكم في نظام الزواج و العلاقات الزواجية.	234	66.85	31	8.85	265	75.71
	بسبب إستمرارية النظرة الدونية للمرأة و احتقارها	21	6	/	/	21	6
المجموع		265	75.71	31	8.85	296	84.57

إن أهم عوامل استقرار الحياة الزوجية أن يكون الزوجين متوافقين تعليميا،وإن وقع عنف بينهما فإنه قد يبرز تناقضات إجتماعية في الحياة الزوجية تنعكس على استقرارها لاسيما إذا تعلق الأمر بهذا المتغير،وخصوصا في الحالات التي يكون فيها الفارق التعليمي بين الزوجين كبير جدا.

فما يمكن تسميته بقواعد التجانس أو التوافق بين الزوجين إجتماعيا،تعني بشكل أو بآخر وسائل المجتمع في الحدّ من حرية المرشحين للزواج،وحصرها في حدود تقليدية ضيقة،فهي قواعد تتأثر بقيم المجتمع وعاداته،بل هي وسيلة من وسائل الجماعات العائلية في الإبقاء على البنية الإجتماعية التقليدية و استمرارها،فإذا كانت عملية الإختيار الزواجي مثلما هو ملاحظ واقعيا تقليدي بشكل ظاهر أو خفي،و إذا كان الزواج المبكر هو أكثر أنواع الزواج تفضيلا من طرف الجماعة العائلية،و أنه لم يكن يوما عملية عشوائية أو نشاطا عفويا،بل كان دائما محكوم بقيود وشروط باعتباره سلوك إجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الرجل بل وفق معايير العائلة سواء كانت واضحة جلية كما هو الحال في التحريم و الإباحة،أو كانت مستترة في شكل توقعات ورغبات في أن يسير النظام الزواجي وفق أفكار و قيم الجماعة المرغوب فيها والمتوارثة،والمحددة لسلوكيات الرجل،هذا الأخير الذي إستوعب جيدا في مرحلة الزواج هذا الإطار التقليدي المقدس من عادات و تقاليد و أعراف و نظم متبلورة حولها كثير من محددات العائلة الجزائرية التقليدية.

لقد أكدت المبحوثات و بنسبة75.71% أن قوة العادات و التقاليد التي تتحكم في نظام الزواج و العلاقات الزواجية أقوى تأثيرا على نظرة الرجل للمرأة من أي مستوى تعليمي،هذا يعني أن متغير التعليم لا يؤثر بتاتا على نظرة الرجل للمرأة،و أن النظام التربوي التقليدي بما يحمله من عادات و تقاليد و أعراف محدّدة لهويتها و لنظام الزواج و للإختيار الزواجي و لهوية الزوجة أقوى تأثيرا على سلوكيات الرجل،بل قد تتحول إلى إحدى العوامل الهامة في استمرارية تعنيف المرأة أسريا و زواجيا.

أوضحت الأبحاث التي أجريت في هذا الإطار بالذات أن إعتقاد الرجل أو بالأحرى المعتدي بتدني قيمة الطرف الآخر بالنسبة إليه يجعله أكثر استهانة به،و تجرؤا عليه،فعلى سبيل المثال يسهل على كل من الزوج الذي يعتقد أنه أكثر تفوقا بدرجة كبيرة على زوجته أو الزوجة التي تشعر بأن زوجها أدنى منها مكانة،كأن يكون أقل تعليما أو دخلا،الإعتداء على الطرف الآخر،و في المقابل فإن شعور الطرف الآخر (الزوج) بأنه أدنى قد يولد لديه مشاعر انتقامية،و الرغبة في الإعتداء على زوجته لإحداث توازن يعتقد أنه ضروري لبقاء العلاقة،و يمكن فهم هذا الموقف في ضوء نظرية مصادر القوة لوليام جودز التي يشير إلى أن الشخص الذي لديه مصادر متنوعة للقوة كالمكانة و الخبرة و الإقناع لا يميل لاستخدام القوة البدنية في تعاملاته،بل يلجأ للمصادر الأخرى،و بالتالي فإن من يملك قدرا ضئيلا من تلك المصادر،كأن يكون منخفض الذكاء،أو المهنة،فإنه يميل لاستخدام القوة البدنية بوصفها أحد أشكال السيطرة،و من ثمّ يتوقع ظهور العنف عندما تكون المرأة أذكى و أعلى مكانة.و قد حصل *Phouts* على نتيجة تدعم هذا التحليل في دراسته على 100 من الإخوة حيث وجد أنه عندما يتباين مستواهم بصورة دالة على بعض سمات الشخصية و القدرات العقلية فإن الأدنى يصدر دفعات عدوانية ضد الأعلى،وكذلك فإن إدراك الفرد لذاته على أنه يحوز مكانة إجتماعية منخفضة يشجعه على الإنخراط في العنف لعدم اكتراثه بعواقبه التي يربأ بنفسه عن التعرض لها ذو المكانة المرتفعة الذي يعتقد أن السلوك لا يليق بمثله.(65)

لقد أكد لنا الواقع الإجتماعي أن الزوج بإمكانه أن يتزوج من أي إمرأة دونه في المستوى التعليمي من إمرأة تفوقه في المستوى أيضا،و ذلك لأن عوامل أخرى تؤثر على عملية إختيار الزوجة إضافة إلى العلم أبرزها المكانة الإجتماعية لعائلة الزوج و حالته المادية ممّا يعوض المستوى التعليمي،بل عادة ما يفضّل الأزواج الفئة الدنيا أو ذوات مستوى تعليمي محدود تفاديا لبعض الخلافات،و قد يحدث العكس أي أن المرأة قد تتزوج الأقل مستوى مما يعني أن العامل التعليمي لا يؤخذ ضمن المعايير التي تسيّر العملية الزواجية بقدر ما تؤثر المعايير الأخرى التي تتحكم في العملية،و لعلّ المستوى التعليمي المحدود لأغلبية المبحوثات،و

زواجهن المبكّر تؤكد لنا أن المسألة ليست بقيمتها العلمية بقدر ما هي تقليدية محضة،و أن اللاّتوافق بين الأزواج لا يؤخذ بعين الإعتبار لأن الزواج تحكمه صورا أخرى أهم و أعمق في الثقافة التقليدية.

إحدى الحالات التي صادفناها حاصلة على شهادة هندسة معمارية متزوجة من سائق دون أي مستوى أكدت لنا أهمية العامل التعليمي للرجل في الحياة الزوجية و الحياة بصفة عامة،و أن العنف المستمر الذي يمارس عليها من طرف الزوج و وصولها إلى مرحلة التفكير في طلب الطلاق يرجع أساسا إلى سوء اختيارها و عدم الأخذ بعين الإعتبار عامل التعليم كمتغير أساسي في زواجها.

12-2-2 -الإنجاب:

قد يبدو هذا المؤشر بسيط بالنسبة لأي فرد في المجتمع الجزائري،لكننا نعتبره أساسيا،بل و عنصرا مؤثّرا بشكل قوي في حياة المرأة الجزائرية،و مهما كانت وضعيتها الإجتماعية أو مستواها التعليمي و المهني،ذلك أن ما هو ملاحظ واقعيا قد أثبت لنا الرغبة الشديدة للمرأة في الإنجاب بعد الزواج مباشرة،و هي فكرة سائدة في الثقافة المجتمعية التقليدية التي تحكمها عادة إنجاب الأطفال خصوصا الذكور منهم،و لأن النظام الأبوي الذكوري أسّس لهذه القاعدة الزواجية القائمة على نقاء الخلف و طهارة الجسد،فإن المرأة الجزائرية مطالبة بالإنجاب في أولى سنوات الزواج..

جدول رقم 15 يبين أمومة المبحوثات

الحالة لعائلية / الإحتمالات	متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	265	75.71	29	8.28	17	4.85	2	0.57	313	89.41
لا	/	/	2	0.57	/	/	1	0.28	3	0.85
المجموع	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	316	90.26

تبين لنا إذا ومن خلال هذه المعطيات الإحصائية وجود أطفال لدى المبحوثات المتزوجات و المطلقات و الأرامل و حتى الأمهات العازبات بنسبة 89.41 %.

لقد أكدنا نظريا و في إطار أوجه العنف التي وجّهت للمرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي أن الاهتمام بالجسد الأنثوي و بعذريته قام على إيديولوجية ذكورية حوّلت فيها إهتمامات المرأة عن أهم البنى التي تؤسس للبنية الإجتماعية و السياسية و الثقافية،واعتبرتها مجرد وسيلة لتلبية رغبات الرجل الغريزية في إطار نظام الزواج الذي حدد حضورها في انتقالها من مرحلة العذرية إلى الأمومة دون توقف،و أن جسدها لا يصلح إلاّ للحمل أو للذة الذكر.و هو مقوّم ثقافي جنسي هام في الحياة الزوجية للمرأة الجزائرية نقلته الثقافة،و توارثته النساء حارسات التقاليد.

إن تأثير هذا العامل كبير جدا على حياة المرأة الجزائرية،بل إن حياة الكثيرات مرتبط بآثاره،مثلما أوضحت حالة من المبحوثات المطلقات،و الذي كان سببا رئيسيا في طلاقها،و حتى بالنسبة لحالة الأمهات العازبات،فقد أكدتا على أنهما رغبتا في إنجاب الطفل لتثبيت شرعية العلاقة الجنسية..!

في هذا الإطار المتناقض من مقومات الحياة الأسرية للمرأة الجزائرية بشكل عام،و المعنّفة بشكل خاص،تبيّن لنا صعوبة التخلي عن الأدوار التقليدية للمرأة و المطالبة بأدائها أسريا و اجتماعيا،بل قد تحاط بنظرة غبن أو إحتقار أو لامنفعة مثلما هو حال المرأة العقيمة إذا لم تؤديها حتى وإن كان على حساب صحتها الجسدية فقط لتلبية رغبة الزوج و لإرضائه.

يحضرني في هذا الإطار إحدى الحالات التي صادفتها في مصلحة الولادة،والتي أنجبت خمس بنات،وكانت المفاجأة بالنسبة للزوج قدوم الطفلة السادسة الذي لم يراعي وضعها الصحي،بل على العكس تماما قام بسبّها و شتمها،و بتحريم العلاقة

الزوجية،أو ببساطة تطليقها في المصلحة،و الذي تجسّد (أي السلوك) في عبارة ردّدها عددا من المرات أمام الملأ:"بالحرام ماكي مْولية للدار.."

2-2 -13 الطلاق أو الوجه الخفي للممارسة العنفية الذكورية:

تصبح المرأة الجزائرية تبعا للتصورات التقليدية ناجحة بقدر نجاحها كزوجة،و تتحدد قيمتها برغبة الرجل فيها،أما نجاحها العلمي فلا يُمثّل سوى مكانة ثانوية.هذا الإطار الذي تتحول فيه المرأة إلى إنسان ناقص لا قائم بذاته دعّمه نظام الزواج الذي يأتي في المرتبة الأولى في حياتها،و كل ما يتبعه ثانويا.لذلك فإن فسخ الرباط الزواجي كان و لا يزال من أكثر أشكال العنف الخفية التي تعيشها المرأة الجزائرية،إذ غالبا ما يضعها في حالة دونية على جميع المستويات:المستوى الإجتماعي،المادي، النفسي،و حتى القانوني.و هي نتيجة هامة توصلنا إليها في بحث سابق،لنحاول التأكّد منها حاليا إنطلاقا من تساؤل بسيط هو:"**هل تغيّر الوضع بالنسبة للمرأة المطلقة،أم لم يتغير؟**

جدول رقم 16 يوضح نوع الطلاق الذي وقع على المبحوثات:

%	ك	نوع الطلاق
8.57	30	طلاق بإرادة الزوج المنفردة
0.28	1	تطليق للضرر مع التنازل عن كافة الحقوق
8.85	31	المجموع

بيّنت لنا المعطيات أن حالة واحدة من مجموع المطلقات المبحوثات قد تم تطليقها للضرر مع تنازلها عن كافة حقوقها،في مقابل ذلك فإن جميع المبحوثات عدا هذه الحالة قد تم طلاقهن بشكل تعسفي،ليبقى الطلاق بإرادة الزوج المنفردة أكثر أنواع الطلاق تواجدا و انتشارا في المجتمع الجزائري رغم كل التغيير الذي يعرفه.

فالطلاق بإرادة الزوج المنفردة قانونيا هو أحد أنواع الطلاق الذي نصت عليه المادة 48 من قانون الأسرة،و ذلك إذا كان الزوج راشدا عاقلا،و أهلا لإيقاعه،وكانت الزوجة محلا للطلاق من زواج صحيح غير فاسد و لا باطل.و الطلاق إستنادا إلى الإرادة المنفردة للزوج يعني أنه يجوز للزوج عندما يرى أن هناك مبررات شرعية و قانونية للطلاق،و أن الحياة الزوجية مع زوجته لم تعد ملائمة و فقدت أسبابها الحقيقية يمكن أن يتقدم إلى المحكمة ليطلب الطلاق و يحل الرابطة الزوجية.(66)

ليبقى إذا الطلاق في مجتمعنا و بشهادة المبحوثات،و انطلاقا من بحثنا السابق حول الظاهرة إمتيازا للرجل،إذ يستطيع أن يطلّق زوجته متى أراد،و قد يكون ذلك بدون سبب أو بتقديم بعض الأسباب الوهمية.فمن خلال أداة الملاحظة بالمعايشة لهذه الظاهرة تبيّن لنا أنه و في حالات كثيرة، و رغم غياب المرأة يتم طلاقها،و دون التأكد من أسبابه أو تأجيل الطلب فيه،و مهما كانت أسبابه فإن هناك إسراف في استعماله،و مثل هذه الأحكام جعلتنا نتسائل عن الحماية القانونية للمرأة المطلقة المعنّفة.

يبرز هذا السلوك العنفي من خلال عبارة قانونية تتمثل في "**و حيث أن العصمة بيد الزوج إن شاء أمسك و إن شاء طلّق**" و التي تفيد تنفيذ رغبة أي رجل في الطلاق مهما كانت صحة أو موضوعية أو منطقية الأسباب التي ناذرا جدا ما وجدناها في الملفات القانونية التي اعتمدناها في دراستنا السابقة،بدليل أن وقوع الطلاق بإرادة الزوج المنفردة مرتفعة جدا،و هذا ما أكّده العديد من القانونيين،و ما استنتجناه.لتبقى الضحية دائما المرأة التي تجد نفسها في وضعية قانونية سلبية عموما،لا تمنحها الحماية من هذا النوع من الطلاق،لاسيّما و أنه يقع غالبا دون رغبة المرأة و دون موافقتها.(67)

أما النوع الثاني الذي برز في الجدول و الذي جسدته حالة واحدة من المبحوثات المطلقات،فإنه يعكس نوعا خاصا من الإنفصال القانوني،فإذا كان الطلاق التعسفي لايستوجب بالضرورة بيان الأسباب القانونية و الدوافع الشخصية،فعلى العكس من ذلك فإن طلب الزوجة للطلاق و المبني على رغبتها المنفردة يستوجب بالضرورة بيان الأسباب القانونية،و يستلزم توفر

حالة واحدة على الأقل من الحالات المنصوص عليها قانونيا و المتمثلة بالخصوص في إهمال الزوجة و عدم الإنفاق عليها أو ذكر العيوب الموجودة في الزوج و التي لم تكن تعلمها الزوجة قبل و أثناء الزواج و بالتالي حالت دون تحقيق الهدف منه.إضافة إلى أسباب أخرى مثل الهجر في المضجع،الحكم على الزوج بعقوبة فاحشة مبينة،و أي ضرر معتبر شرعا،الزواج بثانية دون علمها،توفر حالة من الحالات الموجبة لفسخ العقد قبل الدخول أو بعده والمتعلقة بالزواج بالمحرمات وبالزواج الفاسد... لتدرس المحكمة في الطلب إستنادا إلى كل الأدلة الممكنة مثل شهادات الشهود و الشهادات الطبية المعتمدة–هذا إن توفّرت–،ثم تصدر حكمها بالتطليق أو برفضه حسب ما هو موجود من دلائل و حجج إثباتية قوية أو ضعيفة....فلنقارن جملة هذه الأسباب التي تتطلب أدلة مادية من المرأة مقابل النوع الأول من الطلاق،أليس هذا عنفا حقيقيا...؟

و إن كنا قد وجدنا حالة واحدة لهذا النوع من الطلاق إضافة إلى الأسباب التعسفية المفروضة على المرأة تقديمها لتبرير طلبها في الطلاق،فإننا نربطها أيضا بعوامل ثقافية هامة جدا هي"الحشمة"أو "الحرمة" أو"العيب"،و هي أطر رمزية معنوية تحيط بالمرأة المتزوجة و تجعلها لاتجرأ على طلب الطلاق مهما كانت طبيعة الحياة الزوجية التي تعيشها،و مهما كان العنف الذي تتعرض إليه،إلاّ في الحالات الصعبة مثل إصابة الزوج بمرض عقلي،،و التي تتبخر فيها طموحات المرأة في بناء بيت زوجي بمجرد الإصطدام بهذا الواقع.

إحدى المبحوثات في سن الثلاثين حاليا،تمّ تزويجها من شاب في سن ال18 سنة،لتعيش معاناة حقيقية نتيجة إدمانه على المخدرات و خياناته الزوجية المتكررة،ضف إلى ذلك تعنيفه المستمر لها هو و أهله،عاشت معه سنتين،ثم قررت ترك البيت الزوجية رغم رفض والدها فكرة الطلاق،و طالبته بالطلاق لكنه كان في كل مرة يرفض تطليقها،إلى أن تنازلت عن كل حقوقها،ليتم تطليقها بعد عشر سنوات من طرح الطلب قانونيا في المحاكم..،و هو نموذج من نماذج عديدة و متكررة نصادفها يوميا في حياتنا الإجتماعية،و حتى و إن بحثنا عن أسباب هذا التعسف القانوني فإننا لن نجدها لأنه كثيرا ما يتخذ الطلاق أسبابا أخرى في كنه العلاقة الزوجية،متخذا بعدا أكثر عمقا في نفسية المرأة بالخصوص،و المطالبة بآداء الكثير من الوظائف الزوجية،بل قد تنعت بالناشز مثلا إذا قامت بعصيان زوجها و عدم طاعته،خصوصا و أن الطاعة تعكس في الحياة الإجتماعية سيطرة الزوج و رضوخ و تبعية الزوجة،و هو نمط علائقي كثيرا ما ينعكس على حياة الزوجة،بل و يحمل دلالة نفسية كبيرة عند الأزواج بحكم التنشئة الأسرية و الإجتماعية التي تحدّد العلاقة الزوجية في هذا المؤشر الأساسي و الضروري في حياة الزوج،و قد تطلّق لهذا السبب بالذات،أو لأسباب كثيرا ما لا نجد لها منطقا أو مبررا لحدوثه...،لتبقى المرأة المطلقة الضحية الأولى مهما كان نوع الطلاق الممارس عليها في مجتمع ذكوري أبوي لا يعترف إجتماعيا بالمرأة إلا بعد زواجها و أدائها لوظائفها،بل و نفس المجتمع الذكوري سيمارس عليها أشكالا و مظاهر عنفية أخرى متعددة...

14-2-2 موقف الأهل من طلاق المبحوثات:

وصف المفكر العربي حليم بركات العائلة العربية بقوله:"ليس العائلة نواة للمجتمع فحسب،بل هي في صلب نشوء المؤسسات الاجتماعية الأخرى و تطورها.و من حيث علاقتها بالبنية الاجتماعية نرى أنها تشكل وحدة اجتماعية اقتصادية يرث أفرادها من خلالها انتمائهم الطبقي...وفيما يتعلق بأنماط التنشئة فيها،فإنها تتصف بالتشديد على استعمال وسائل العقاب الجسدي والقسر والترهيب من ناحية،أو الإقناع والترغيب من ناحية أخرى...و في ظل اللجوء إلى الوسائل القسرية،تنشأ في المجتمع نزعات معاكسة،كالفردية والأنانية و التأكيد على الأنا أكثر من التأكيد على النحن.و نتيجة محاولات سحق الذات و تذويبها في الجماعة،تترسخ ميول التشديد على قيم الطاعة والتأكيد على العضوية على حساب الفردية،والتقليد على حساب الإبداع والاستقلالية...ويزيد من خطورة هذا الأمر أن العائلة تقوم بدور الوسيط بين الأفراد والمجتمع الكبير،و بهذا تتمكن بحسب

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

مدى قوتها من أن تؤدي عدة أدوار مهمة منها المشاركة في الحياة العامة وإعدادهم كأعضاء فاعلين في المجتمع وتجهيزهم بالضمير الاجتماعي،و التغلب على الصعوبات التي قد تعترضهم وتحميهم من تقلبات الزمن.(68)

هي إذا صفات العائلة العربية بشكل عام و الجزائرية بشكل خاص،لنضيف إليها مجموع قيم و عادات و تقاليد و أعراف تسيّر الحياة الخاصة للمرأة في ظل "الحشمة" التي تعتبر القيمة الأساسية المعبّرة عن إتمام التربية،و العيب الذي يدل على الحدود التي يجب على الفتاة إحترامها،بواسطته تفرق في معاملتها بين ما هو مقبول و غير مقبول إجتماعيا،و"الحرمة" التي تمثّل حالة فكرية معينة تدفع إلى حذر إجتماعي دائم،و ما هو حرمة لا يلمس و لا يقترب منه،فحرمة البيت لا يجب أن يتعدى عليها الغريب،و المقصود ليس البيت كبناء،و إنما ما داخل البيت من نساء..،كل ذلك من أجل المحافظة على شرف العائلة أو بالتدقيق شرف رجال العائلة الذي يتوقف أساسا على سلوك المرأة المطالبة بالطاعة لسلطة أهلها،لأن الطاعة هي الوسيلة الوحيدة التي تُعبّر بها الفتاة تلقائيا عن إستيعابها للدروس الخاصة بما هو عيب و حرام.

رقم17يبين موقف الأهل من طلاق بعض المبحوثات

موقف الأهل من طلاق المبحوثات	ك	%
اللوم و محاولة إرجاعها إلى زوجها	9	2.57
إحتقار المرأة	4	1.14
المجموع	13	3.71

إن النتيجة الأولى التي نستخلصها أن الموقف الغالب للأهل من الطلاق هو اللوم ومحاولة إرجاع المبحوثات إلى أزواجهن وبنسبة 2.57 %،في مقابل إحتقار المرأة بنسبة 1.14 %.

فالطلاق يجعل العائلة في وضعية إرتباك و قلق وخوف على المرأة بعد طلاقها خاصة إذا علمنا أن هذا الموقف قد يتحول إلى عنف أسري حقيقي يتمظهر بالخصوص في احتقار المرأة المطلقة،و لعل الأخطر من ذلك أن طلاقهن قد كان تعسفيا.

فالمبحوثات لم تحضين بالإستقبال الجيد من قبل أسرهن التي اعتبرته عارا ليبقى الموقف السائد أسريا رفض الطلاق ومحاولة إرجاع المرأة،وهو موقف سلبي يعكس نضرة العائلة الجزائرية للطلاق و لمرحلة ما بعد الطلاق بالنسبة للبنت.فالطلاق يعكس الفشل،العيب،العار،إنتهاك حرمة البيت..، و غيرها من التصورات الثقافية الأسرية،بل قد يؤثر على زواج بنات العائلة جميعا مثلما نلاحظه واقعيا.

تضيف الباحثة كسال من خلال إنتاجها الخاص بموقف الأهل من طلاق بناتهم سواء الساكنات معهم،أو المنفردات السكن،أو عند الأقارب،بأنهم قد إتخذوا مواقف حادة و سلبية من طلاقهن تراوحت بين الإحتقار و عدم الإطمئنان إليها،و لومها غالبا،و التي مهما كانت الأسباب المنطقية و غير المنطقية التي دفعت بالأهل إلى اتخاذ هذه المواقف فإن المهم أن مثل هذه المواقف المحرجة و القاسية مع أهاليهن بعد الطلاق من شأنها أن تترك أبلغ الأثر في نفسيتهن،و تجعلهن يشعرن باستمرار أنهن عالة على أهاليهن بل و ربما على المجتمع كله،لأنهن بعد طلاقهن و إحساسهن بفشل حياتهن الزوجية،و حتى و إن لم تكن المتسببات في حدوث هذا الطلاق لم يبق لهن من ملجأ يحتمين به إلاّ أهاليهن،و لذا فإنه في حالة عدم تعاطف الأهل معهن خصوصا إذا طالت مدة بقائهن على هذا الحال أي في حالة عدم إعادة زواجهن بسرعة،أو عدم إعادة زواجهن نهائيا،و تجرّؤ بعض أفراد العائلة على الجهر بهذا الموقف علانية أمامهن،فإن وضعيتهن النفسية و الإجتماعية خاصة تزداد سوءا يوما بعد يوم،الأمر الذي قد يؤثرعلى حياتهن مستقبلا.(69)

هذا الوضع جعل من المطلقة بحاجة دائمة إلى المساعدة للتقليل من شعورها بالوحدة و التعب و القلق المترتب عن صعوبات الحياة النفسية و العلائقية بعد الطلاق لاسيما و أن أول إشكال تعاني منه هو رجوعها إلى البيت،و الذي يجعلها جد قلقة

خاصة إذا كان لديها أطفال لأن هؤلاء تلزمهم عناية كبيرة من طرف حاضنهم،وعندما تكون الأم هي الحاضنة للأطفال تواجهها مشاكل عدّة خاصة العائلية والمادية.(70)

إن المرأة عند رجوعها إلى أهلها لا تلقى الراحة التامة،فالعائلة التي كانت تظن أنها سترت بنتها عند زواجها تصطدم بعودة هذه الأخيرة،عودة غير مرغوب فيها،حيث تحمل مركزا غير محبذ وهو "مطلقة "،فالعائلة لا ترى أنها مسؤولة على الدوام عنها،و النظرة السيئة من طرف الأهل التي ترافق المطلقات،إضافة إلى أنهن أصبحت عالة على أهاليهن خاصة إذا كنّ ماكثات بالبيوت،و نظرة المحيط الإجتماعي الذي لا يزال يلعب دورا كبيرا في سلوك الأفراد لاسيما إحتقارهن،كلها عوامل مؤسسة لعنف معنوي ممارس على المرأة المطلقة لا لشيء سوى لأنها فقدت مكانتها الإجتماعية،و هو مظهر عنفي أسري تعيشه مع أهلها لدرجة منعها من العمل مثلما تبين لنا سابقا.

هو البعد الأول و الهام و الخطير بالنسبة لموقف الأهل من طلاق المبحوثات،و الذي كان عنفي وصل إلى درجة الإحتقار من طرف العائلة التي تقوم بتزويجها،أو ربما تجبرها على الزواج المبكر،و في الآن نفسه تُفقدها حمايتها لمجرد وقوع الطلاق،أما البعد الثاني الذي يمكن طرحه فيتمثل وقوع الطلاق،فإذا كان تعسفيا،فهذا يعكس بالضرورة إعتباره أحد أهم مكاسب النظام الأبوي الذي لا يزال مستمرة الفاعلية و التأثير،لاسيما إذا تمّ دون رغبة المرأة مثلما أكّدت المبحوثات.و لأنه أيضا يعكس إنعدام الحماية القانونية بالنسبة للمبحوثات،لأنه يؤكد دائما،و رغم التغيرات الإجتماعية التي التمسنا تأثيرها الجزئي و البسيط على المرأة الجزائرية،أن معاناتها دائمة أمام هذا النوع من المواقف الإجتماعية،وبالتالي يجعلنا نؤكد على الفراغ القانوني لحماية هذه الفئة الإجتماعية من النساء في مجتمع يجعل من الطلاق إمتياز للرجل بتطبيق العبارة القانونية الأساسية:"**و حيث أن العصمة بيد الزوج إن شاء أمسك وإن شاء طلّق**" و التي تفيد تنفيذ رغبة أي رجل في الطلاق مهما كانت صحة أو موضوعية أو منطقية الأسباب التي نادرا جدا ما وجدناها في الملفات التي اعتمدناها في دراستنا السابقة.

3-2 أطراف العنف و أبرز أشكاله و مظاهره:

لعل الهدف الأساسي الذي سعينا إلى الوصول إليه من خلال هذا المحور،وكتكملة لما طرح نظريا،و من خلال تحليل مضمون الملفات الطبية،محاولة معرفة من **هو الطرف الأكثر إعتداءا على المرأة،هل يبقى الزوج،أم أن هناك أطراف أخرى ستبرزها المعطيات الواقعية،و ماهي الأشكال العنفية و المظاهر المتنوعة التي يلجأ إليها المعنّف في ممارساته العنفية على أجساد النساء..؟** لعل الإجابة على هذه التساؤلات ستكون من خلال معطيات الواقع العنفي للمبحوثات،هذا المحور الذي اعتبرناه أساسيا في المبحث الثاني.

1-3-2 أطراف العنف:

إن الأطراف المتورطة في العنف عديدة،و لكل منها دوافعها و ديناميائها المتفردة،مع الإعتراف بوجود عناصر مشتركة تجمع بينهم على النحو الذي ذهب ببعض الباحثين إلى القول بأن التركيز على تلك العناصر يفيد في بناء نظرية ذات طابع عام لتفسير العنف الأسري أو العنف الزوجي.

جدول رقم 18 يبين هــوية الأشخاص الذين مارسوا العنف على المبحوثات

الفئات الإجتماعية / هوية المعنّف	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزوج	/	/	241	68.85	/	/	/	/	/	/	241	68.85
أشخاص مجهولين	25	7.14	/	/	21	6	10	2.85	/	/	56	16

شخص معروف	3	0.85	/	/	5	1.42	7	2	3	0.85	18	5.14
أب الزوج	/	/	12	3.42	/	/	/	/	/	/	12	3.42
أخ الزوج	/	/	9	2.57	/	/	/	/	/	/	9	2.57
قريب من العائلة	4	1.14	/	/	/	/	/	/	/	/	4	1.14
الحماة وأخت الزوج	/	/	3	0.85	/	/	/	/	/	/	3	0.85
زميل في العمل	1	0.28	/	/	2	0.57			/	/	3	0.85
الطليق	/	/	/	/	3	0.85	/	/	/	/	3	0.85
الأب	1	0.28	/	/	/	/	/	/	/	/	1	0.28
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

بينت لنا إذا المعطيات الواقعية في جانبها المتعلّق بأطراف العنف التي مارست عنفا على المبحوثات عناصر مشتركة مع ما توصلنا إليه سابقا،فالأزواج أكثر الأطراف التي مارست العنف على المبحوثات بنسبة 68.85%،و يبدو الأمر منطقيا لأن الزوجات أكثر الفئات التي تعرضت للعنف في الدراسة،أما باقي النسب فقد تباينت و كانت بسيطة جدا بدءا بالأشخاص المجهولين الذين مارسوا عنفا على فئة العازبات و المطلقات و الأرامل بنسبة16%،ثم أشخاص معروفين دون ذكر العلاقة الحقيقية بالنسبة لجميع الفئات عدا المتزوجات بنسبة 5.14%،أما أب الزوج و الحمى فقدرت نسبة تواجدهما ب 3.42 %،فأخ الزوج بنسبة2.57%بالنسبة للمتزوجات،ثم القريب من العائلة بالنسبة لفئة العازبات بنسبة 1.14%،لتتساوى الحماة وأخت الزوج والطليق والزميل في العمل في ممارستها للعنف على المبحوثات بنفس النسبة أي 0.85%،وآخر طرف كان الأب في حالة واحدة عازبة بنسبة 0.28 %.

ترسم الدراسات التي أجريت حول العنف الأسري صورة مبدئية لمجموعة خصال أهمها أن الذكور أكثر ممارسة للعنف مقارنة بالإناث،و قد يعزى ذلك إلى أنهم أقوى بدنيا،أو أنهم يميلون لاستخدام قوتهم بمعدل أكبر،أو لأن المجتمع يتسامح مع العنف الصادر عنهم.و في هذا الصدد أشارت نتائج مسح أجري على 1395 مراهقا تتراوح أعمارهم بين 11 و 18سنة إلى أن معدل الإعتداء على الزوجات أكثر ارتفاعا من معدل الإعتداء على الأزواج.(71)

بل إن الأخطر من ذلك أن تتعرض المرأة إلى العنف من طرف أهل الزوج كتكملة للممارسة العنفية،و الذي يعكس في اعتقادنا بعض محددات النظام التربوي التقليدي للعائلة الجزائرية الذي يفوض أهل الزوج في التحكم في زوجة الإبن نسبيا،و أن نسبة هذا التحكم تختلف من عائلة لأخرى تبعا لطبيعة العلاقات السائدة،و للوضعية الإجتماعية للمرأة فيها.فإذا علمنا أن أغلبية المبحوثات تزوجن في سن مبكر،فإن هذا في اعتقادنا يعكس نوعية العلاقة التي تأسست على أساس ملكية الزوجة لدرجة تعنيفها،و ممارسة أحد أشكال العنف الذي نعتبره صورة من صور العدوان المادي أو المعنوي على جسدها،سبّب لها ألما،و له مظهر خارجي ملموس حين يباشره أهل الزوج على جسدها،أو مظهر داخلي يرتبط بصحتها النفسية.

نحن إذا أمام شكل عنفي أساسي هو العنف الأسري،و بالأخص العنف الزواجي الذي قد يكون أكثر الأشكال العنفية المنتشرة،و المجسّدة واقعيا،إذ تعاني الكثير من النساء من تدخّل الأقارب في العلاقة بين الزوجيين.فقد يلعب هؤلاء (مثلما ثبت سابقا) دورا خطيرا في مجرى الأمور العائلية،و قد يؤدي تدخّلهم إلى خلق حالة التوتر التي تزيد شدتها شيئا فشيئا،حيث أن علاقات الزوجين بالأصهار و الأقارب كثيرا ما تكون مصدرا للمتاعب و المشاكل.فمن الصعب في كثير من الزيجات إقامة علاقات ناجحة مع الأصهار،و خاصة مع الحماة.فالعلاقات الأسرية تظل سارية المفعول و ذات تأثير قوي في حياة الأبناء حتى بعد الزواج،و الروابط القوية بين الأم و الأبناء تجعلها دائمة الإتصال بحياتهم الزوجية و أمورهم الخاصة.

كما أن كثيرا من حالات الفشل في التكيّف مع الحياة الزوجية ترجع إلى عدم تخلص الفتاة أو الشباب من روح الإعتماد على الأم أو الأب،و بعض الأمهات يرفضن أن يسلّمن بالأمر الواقع و يصرن على أن يكون لهن المترلة في نفوس أولادهن،و ينقمن على أي دخيل يمكن أن يأخذ مكانتهن.و قد يستمر الإبن في الشعور بأن الوالدين أحق و أولى بولائه و حبه من الزوجة،و إيمانه بحكمة و نفوذ الوالد الذي يعتمد عليه،بحيث لا يستطيع مواجهة فكرة أنه و زوجته يكوّنان عائلة منفصلة عن الوالدين،و أنه في وضع يؤهله لتقرير حياته وحده دون تدخل من جانب الوالدين.

و قد تبدأ المشكلات في حياة الأسرة بين الآباء و الزوج أو الزوجة عندما يحاول الآباء الإستمرار في ممارسة أدوار الحماية المألوفة في حياقم السابقة،و محاولة إستعادقا في حياة الزوجين.و قد يكون وجود الحماة في المترل مسببا لتضخيم المشكلات البسيطة.و نتيجة لكل هذه المشاكل نلاحظ هروب متزايد من العيش مع الحماة.(72)

ولأن الزوجة الخاضعة للأب و الأخ ثم الزوج و أم الزوج في نهاية الأمر لا تجد السبيل في المعارضة لهذا الخضوع،و تبقى مهمّتها الأساسية إرضاء الرجل تفاديا للطلاق،لاسيما و أنه تبيّن لنا سابقا عدم تقبل العائلة الجزائرية لفكرة رجوع البنت للبيت،فإنه في مقابل ذلك نجد أن الحماة التي عانت طويلا حتى تصل إلى هذه المرتبة التي تمنحها الكثير من الإمتيازات الإجتماعية لن تتخلى عنها بسهولة بل تدافع عنها ضد أي مخلوق يحاول المساس بها حتى و لو كانت زوجة إبنها.هذا يعني أن الزواج لا يُمثّل بالنسبة للمرأة المعنّفة إلاّ عبورا من نوع من الخضوع إلى نوع آخر،فالشكل تغيّر لكن التسلط بقي مع فرق دقيق لأن الزواج بالنسبة لها لا يعني تغيير وضعيتها في مجتمع محافظ على عادات و تقاليد و أعراف تقليدية،بل زواجها جعلها غريبة عن عائلة زوجها و ربما غريبة أيضا عن زوجها.

نعتقد أن مثل هذه الأفعال و الممارسات و السلوكات محصلة عملية التنشئة الإجتماعية الأبوية فالزوج حين يُقبل على فعل أو سلوك ما،فهذا نتيجة لما شبّعته مؤسسات التنشئة الإجتماعية المختلفة بدءا بالأسرة التي يكتسب هؤلاء من خلالها قيمهم و عاداقم و المعايير و التصورات،و من ثم الإقدام على ممارسة العنف يرجع بالدرجة الأولى إلى الصورة التي أُعطيت له عنها لاسيّما الصورة التقليدية المحضة التي لا تزال راسخة في المخيال الجماعي الإجتماعي بشكل كبير،و التي تجعل المرأة في موضع الخضوع للآخر الذي يملك الحق في ممارسته.

و لأنها تجد نفسها في موقعية إجتماعية ضعيفة،بل لنقل منعدمة حيال هذا النوع من الممارسات،و لأنها غير محمية قانونيا...،بحكم أن إحدى المواد تنص على إحترام و طاعة الزوج و أهله،فإنها لا تجد سبيلا إلاّ الرضوخ...

أكدت لنا إحدى المبحوثات أن السبب الرئيسي في طلاقها كانت الحماة و أب الزوج وأخيه وأن أبرز السلوكات العنفية التي عاشتها هي تسخين الماء من قبل الحماة وأخت الزوج،وكبّه عليها عمدا،وكانت آثار ذلك واضحة على وجهها و يديها،ثم طردها من بيت الزوجية..وفي مثل هذه الحالات-وهي كثيرة جدا-تواجه المرأة المعنّفة عنفا أخطر من محيطها،و هو إثبات صحة أقوالها، فالإشكال الذي يطرح في مثل هذه الحالات هو الإثبات المادي،بمعنى أننا لاحضنا أن الطبيب الشرعي دائما يكتب عبارة "حسب قول المريضة" مهما كانت درجة العنف الذي عاشته أو تعيشه،لاسيما أمام نفي الأطراف الأخرى الفعل العنفي و بالخصوص الزوج،ليبقى الإثبات المادي مثلما أكدته الكثيرات هو أخطر عنصر في تجريم الممارسة العُنفية،و لتتسائل إحداهن "هل ننتظر أن نُقتل لتأكيد ما نتعرض له..؟؟؟"

لقد وردت في الجدول أيضا أطراف أخرى وإن كان التركيز على الزوج،إلاّ أن هذا لا يعني إهمالها منها الأشخاص المجهولين بالنسبة للمبحوثات،و الذي يعكس عنف الشارع مثلما سنبينه لاحقا،و الزميل في العمل الذي برز بالنسبة للمرأة العاملة و منهن عاملة تنظيف بالمستشفى مطلّقة تعرضت للعنف الجسدي من طرف زميل لها في العمل،و أكدت رفض الجميع الشهادة

معها لتجريمه كونها مطلقة،و بالتالي فإن "إدعاءها" لامحل له،و أن وضعيتها هي التي سمحت له بتعنيفها،لاسيما و أنها دون حماية ذكورية من جهة،و أنها بحاجة إلى العمل لتربية أبنائها.

الطرف الآخر الذي لم نعثر عليه في الملفات الطبية،وكاستمرار للعنف الزوجي هو الطليق،فهل يستمر تعنيفه حتى بعد مرحلة الطلاق؟!لقد أكدت لنا الحالات الثلاث تعنيفها من طرف الطليق رغم طلاقهن،وأن إحداهن لايزال يمارس عليها عنفا حقيقيا في مقر عملها بالسبّ والإهانة و التحقير،وغيرها من المظاهر العنفية،ليبقى التساؤل المطروح دائما،إلى أي حد يصل تعنيف المرأة المطلقة في مجتمعنا الأبوي الذكوري...؟

ولعل أهم نتيجة توصلت إليها هذه الدراسة أنه كلما تقدّمت المرأة في السن كلما زاد العنف الممارس ضدها،وكأن المرأة تصغر وتضعف قيمتها في المجتمع وهي تزداد سنا.و هكذا تبين الدراسة أن الإعتداءات تتضاعف على النساء بما يلي:

- 63.6 %للأقل من 20 سنة.
- 76.4 % بين 20 و 29 سنة.
- 82.5 %بين 30 و 39 سنة.
- 100 % بين 40 و 49 سنة.
- 90 %للبالغات 50 سنة فما فوق.

إضافة إلى هذه الدراسة،بيّن التقرير الذي صدر عن الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان خلال ندوة نقاش بقسنطينة نظمته الوحدة النفسية للمركز الإستشفائي للولاية،والذي صدر بتاريخ 28جانفي 2007 أن رجال الشرطة والدرك الوطني سجّلوا 15000 حالة عنف أسري خلال الفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى فيفري 2006،وأن 36 إمرأة لقيت حتفها على يد أزواجهن خلال 2007.وترى الرابطة بأن هذه الأرقام لا تعكس مدى انتشار هذا النوع من العنف الذي غالبا ما يمارسه الزوج،ويضيف التقرير أن العنف الأسري يكشف عن دور التقاليد التي تمنح الزوج حق التحكم في حياة أو موت المرأة،خاصة بالنسبة للفقيرات غير المتعلمات.

و تشير أرقام تخص ولاية قسنطينة لوحدها أن 330 إمرأة قصدت مصالح الطب الشرعي للمركز الإستشفائي الجامعي بقسنطينة خلال العام2007للمعاينة بعد تعرضهن للعنف من قبل أزواجهن و حسب عدد من الأطباء فإن هذه الأرقام تؤكد إلى أي درجة هي حساسة و بالغة الخطورة ظاهرة تعنيف الزوجات.

أما الدراسة الوطنية التي قامت بها لجنة "العنف ضد النساء"التابعة للمعهد الوطني للصحة العامة بدعم من وزارة الصحة والسكان،و بمشاركة وزارات العدل،الداخلية و الجماعات المحلية،الشباب والرياضة،التشغيل و التضامن،إضافة إلى الإدارة العامة للأمن الوطني والجمعيات النسائية فقد أظهرت أن العنف ضد النساء في الجزائر يتزايد بصورة مقلقة.إذ تشير النتائج العامة لهذه الدراسة إلى أن العنف يسجل أولاّ داخل الأسرة حيث أن أكثر حالات العنف ترتكب داخلها،و يتضح من عينة شملت 9033 إمرأة ضحية للعنف،و اللاّئي تمّ استجوابهن في إطار هذه الدراسة أن مرتكبي هذه الإعتداءات يكونوا في بعض الحالات من المعارف أو أحد أفراد الأسرة.و تشهد الأسر أكثر من 50% من الإعتداءات المعلن عنها رغم أنه يفترض أن أغلب النساء المتواجدات في المترل هن في مكان آمن،إلاّ أنهن الأكثر عرضة للعنف،أما فئة العازبات فغالبا ما يكون الأشقاء هم المسؤولون عن أكثر من عشر حالات الإعتداءات.

وتم التوصل إلى نتائج هذه الدراسة من خلال محور التدخل الصحي"ضحايا قمن باستشارة الطبيب ي مركز صحي"،و الشرطة "ضحايا تقدمن بشكاوي لدى مراكز الشرطة" و العدالة "ضحايا توجهن للمحاكم إثر تعرضهن لاعتداء"و مراكز الإستماع و الإستقبال"ضحايا إتصلن بهذا المركز".(73)

في نفس الإطار أجريت دراسة ميدانية حول العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني إستغرقت 19 شهرا،هدفت إلى الوقوف على حجم ظاهرة العنف بكافة أشكالها،و تألفت عينة الدراسة من 698 إمرأة أردنية،أشارت نتائجها إلى وجود صلة من الدرجة الأولى بين الجاني و الضحية بنسبة 64.8% إحتلّ الأخ المرتبة الأولى بين الجناة بنسبة 29.5%،و الزوج المرتبة الثانية بنسبة 28.6%،و الأب المرتبة الثالثة بنسبة 22.3 %.(74)

2-3-2 أشكال العنف الممارس على المبحوثات:

إن أشكال العنف ليست توائم متماثلة،لأن ثمة جوانب ينفرد بها كل شكل ممّا يحول دون تعميم تفسير أسباب حدوث أحدهم لكي تُفسّر بها شكلا آخر،فلا يمكننا مثلا فهم العنف ضد الوالدين في ضوء العوامل التي تفسر العنف الزواجي،لأن أسباب إندلاع كل منها مختلفة،فمتغيرات من قبيل بناء القوة والتوافق العاطفي و الجنسي و العزلة الإجتماعية،و التي تسهم بقدر وافر في تفسير العنف الزواجي غير مفيدة بدرجة كافية في تفسير العنف ضد الوالدين.كما أن أشكال العنف تتفاوت في دلالتها المرضية و مدلولاتها الإجتماعية،فالعنف ضد الزوجات يحمل دلالات مرضية على مستوى الفرد و الجماعة،و قد يلقى في المقابل مباركة إجتماعية تُدعّمها المعايير الثقافية.

لقد تبيّن لنا سابقا،و من خلال تحليل مضمون الملفات الطبية أشكالا متعددة من العنف مورست على أجساد النساء،و في نفس السياق حاولنا أيضا في هذا المبحث و كتكملة لسابقه التعرف على أشكال العنف و مظاهره،و لأن الطموح نفسه مثلما أوضحناه سابقا و المتمثل في الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة المتمثل في:"**ماهي أبرز أشكال العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية أو الممارس عليها؟**سنحاول البحث عن أشكال أخرى كتكملة للأولى،والتي برزت (أي الأولى) و كأنها مقبولة إجتماعيا و ممارسة على المرأة على اعتبار أنها حق من حقوق الرجل التشريعية و القانونية كضرب الزوجات الذي يلحق بهن أضرارا بالغة..،ليبقى التساؤل المطروح والمشروع أيضا:"**هل هناك أشكال أخرى و بمظاهر مختلفة تمارس ضد المرأة الجزائرية المعنّفة نتيجة الضغوطات الإجتماعية التي قد تتلقاها و تستجيب لها كظاهرة الإنجاب المتكرر إلى أن تنجب أطفالا ذكورا مثلا،أو الطلاق التعسفي..أو أشكال أخرى قد تتلقاها و لا تدركها لأنها تشكل في المجتمع إتجاها عاما..؟**

إذا سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال معرفة أشكال العنف و مظاهره الممارس على المبحوثات التي نوضح معطياتها في الجدول التالي:

جدول رقم 19 يبين أشكال العنف الممارس على المبحوثات

الحالة الإجتماعية / أشكال العنف	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عنف جسدي	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100
عنف لفظي	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100
عنف إقتصادي	11	3.14	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	327	93.42
عنف جنسي	29	8.28	244	69.71	31	8.85	3	0.85	3	0.85	310	88.57
عنف نفسي	/	/	67	19.14	21	6	9	2.57	3	0.85	100	28.57

لقد حاولنا من خلال طرحنا لسؤال خاص بأشكال العنف التي مورست على المبحوثات معرفة مختلف الأشكال العنفية التي تعرضت لها إضافة إلى ما سبق طرحه في المبحث الأول،وطبعا ونفس الإستنتاج توصلنا إليها مبدئيا وهو أن الأشكال تنوعت بين العنف الجسدي،النفسي و الجنسي إضافة إلى شكلين أساسيين برزا بشكل واضح من خلال مقابلة المبحوثات تمثلا في

العنف اللفظي و العنف الإقتصادي مثلما هو ملاحظ و مبيّن كميّا و كيفيا.و بنفس الطريقة المعتمدة سابقا في طرح أشكال العنف تركنا المجال مفتوحا و بالتالي النسب المئوية كانت مفتوحة حيث لم نلتزم أيضا بالعدد الكلي للفئات.

لقد تعرضت جميع المبحوثات و بنسبة 100% لعنف جسدي،و في الآن نفسه إلى عنف لفظي و بنفس النسبة،ثم الإقتصادي بنسبة 93.42% تجسّد في مجموع مظاهر مادية سنبرزها لاحقا لاسيّما و أن نسبته جاءت معبّرة جدا عن قوة تأثيره في حياة المبحوثات لأن أساسه مادي،و بالتالي قوة تأثيره في حياتهن الإجتماعية بشكل عام،ثم العنف الجنسي بنسبة 88.57% و الذي يعكس في الغالب تعرض المرأة لنشاط قسري من قبل الرجل،و أخيرا النفسي بنسبة 28.57 % و الذي نعتبره نمطا سلوكيا مستمرا يتصف بهدم المعنّف للعلاقة الطبيعية مع المرأة بمظاهر متنوعة.

فبدءا بالعنف الجسدي الذي طُرح نظريا أثبت الواقع تواجده من خلال المبحثين لاسيّما بالنسبة لفئة المتزوجات،فإذا كان المجتمع الأبوي قد وضع مجموعة من القوانين و المعايير الإجتماعية التي تخضع لها المرأة و هي تقوم بأدوارها المختلفة أسريا و اجتماعيا وفق ما رُسم لها من سلوكات تجسّدها تفاعلاتها اليومية،فإن نفس هذه المعايير قد سمحت بتعنيف المرأة أسريا و اجتماعيا لإثبات الهيمنة الذكورية و تجسيدها.فلأننا نعتقد أيضا أننا أمام إشكال أساسي بالنسبة للعنف الجسدي الذي يمارسه الرجل بشكل عام مهما كانت صفته على المرأة،هذا الإشكال و في ظل الثقافة الأبوية يتمثّل في التنميط الجنساني و هيمنته على الفكر الذكوري في المجتمع.فالدور الأساسي لتنميط الأدوار الجنسية يتمثل بالخصوص في توجيه سلوكات الذكر و تفاعلاته الأسرية و الإجتماعية مع المرأة بالخصوص،و بالشكل الذي يتناسب مع الصور النمطية السائدة ثقافيا في المجتمع،و التي تجعله ينظر إلى المرأة نظرة دونية تساهم في تعنيفها،و تدعو إلى اعتبارها ملكية خاصة أو ربما جماعية.

جاء في إحصائيات2007 أن العنف الجسدي يتصدر أشكال العنف ب5316حالة،يليه سوء المعاملة التي أحصت 2511 إمرأة ضحية،ليأتي بعدها العنف الجنسي ممثلا في 266حالة مسجلة،مع174حالة تحرش جنسي في أوساط النساء العاملات،ليبلغ ذات العنف أقصاه بتسجيل20 إمرأة راحت ضحية قتل عمدي.(75)

أما إحصائيات 2008 فقد كشفت أن أزيد من 2600 إمرأة جزائرية ذهبت ضحية عنف جسدي منذ بداية السنة الجارية،منها 428 ضحية ضرب و جرح عمدي،184 ضحية اغتصاب،174ضحية الفعل العلني المخل بالحياء،73 ضحية تهديد.و قد خلص هذا التحقيق إلى أن التكفّل والدعم الموجّه للمرأة يبقى محدودا بسبب نقص المراكز المختصة و مراكز التوجيه و الإستقبال،كما تظل المرأة تعاني في صمت حيث لا يتعدى صراخها جدران البيت بسبب نقص النصوص القانونية التي لا تضمن أدنى حماية لها،فالقانون الجزائري لا يسلّط عقوبات صارمة على المعتدين إذ تنتهي القضية ببضع سنوات في السجن،في حين لا تستفيد النساء من أي تعويض.

كما يطلب منها محضر الشرطة الذي يُعد إجراءا هاما الكشف عن آثار العنف التي يجب أن تكون واضحة للعيان كالجرح أو الكسر،و إذا ما تعرضت إلى ضرب لا تتضح معالمه مخلّفا بذلك نزيفا داخليا أو وجعا شديدا على مستوى الرأس أو أحد الأعضاء،فإن الطبيب الشرعي لايصنّفه في خانة العنف،لأنه لم يظهر على جسد المرأة،و هذا ما يعتبر إجحافا في حقها.(76)

و في دراسة إحصائية أخرى قام بها الدرك الوطني أنجزت في ماي 2006 أكدت أن عدد ضحايا العنف الجنسي 645ضحية سنة 2000،403حالة سنة 2005،و 380 سنة 2006.و أبرزت الدراسة أن 295 إمرأة كانت ضحية إعتداء جنسي إرتكب من قبل 355 رجلا سنة 2000.كما أشارت الدراسة إلى وجود 18ضحية و 26 مختطفا في إطار العنف الجنسي سنة 2006 مقابل 21 ضحية و 42 مختطفا سنة 2007.

أما معطيات الدرك الوطني حول العنف الجنسي فقد أكّدت فيها أنه يمس على وجه الخصوص المراهقات اللّواتي يقل أعمارهن عن 18سنة و هو ما يبرهن حسب الدراسة على مدى هشاشة هذه الشريحة في الوقت الذي تأتي فيه الشريحة المتراوحة

أعمارها من 19 إلى 28سنة في المرتبة الثانية ثم الشريحة التي تتراوح بين 29 و 40 سنة.و أكدت الدراسة أن عدد الأشخاص المحبوسين خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2006 بتهمة أعمال العنف الجنسي بلغ 5833 منها 18.63 % سنة 2006 .كماكشفت أن ثلثي نسبة أعمال العنف الجنسي يتمركز في منطقة الشرق بنسبة31.32% متبوعة بمنطقة الغرب بأكثر من الربع أي بنسبة 29.70 %،أما منطقة الوسط فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 27.02%،متبوعة بمنطقة ورقلة بنسبة 8.72% ثم منطقة بشار ب2.68%،وأخيرا منطقة تمنراست بنسبة 0.55 %.(77).

فبالإضافة إلى ما طرح نظريا حول هذه الأشكال العنفية التي تتعرض لها المرأة،و ما طرح إحصائيا و الذي يدل على خطورة الوضع ولاإنسانيته،بل واعتبارها إنتهاك حقيقي لحقوق المرأة الإنسانية و الإجتماعية،فإن ما يمكن التأكيد عليه في هذه المرحلة هو الطابع الجرمي لهذه الأشكال،"إذ ينظر علماء النفس إلى السلوك الإجرامي باعتباره سلوك شاذ مرضي يحتاج إلى العلاج،و أن شخصية المعنّف–والتي نعتبرها في هذه الحالة شخصية المجرم أمام الأشكال العنفية الممارسة على المرأة–لا تختلف في جوهرها و تكوينها عن شخصية المريض نفسيا،و أنّ كل فعل عنفي إجرامي ما هو إلاّ دلالة و تعبير عن صراعات نفسية تدفع صاحبها إلى الوقوع في الجريمة.فكثيرا ما أشار *Burt* إلى أنّ التصرفات الإجرامية ما هي إلا انطلاق للدوافع إنطلاقا حرا لا يعوقه عائق،و أنه من الممكن النظر إلى الجرائم المختلفة كالإعتداء و الإغتصاب و الجرائم الجنسية و غيرها على أنّها تعبيرات لغرائز معينة.(78).

إن جرائم مثل العنف الجسدي و اللفظي و الإقتصادي و الجنسي و النفسي عدوان يمس سلامة جسم المرأة،فهي فعل أو إمتناع يؤدّي إلى الإخلال بالسير الطبيعي لوظائف الأعضاء،أو ينقص من تكامل الجسد،أو يوجد آلاما لم تكن تشعرها المجني عليها من قبل،أو يزيد من هذه الآلام مثل الضرب، الجرح،أو الإيذاء بفعل مؤثر.

هذا و قد ورد البعد اللفظي أو بالأحرى الشكل العنفي اللفظي بشكل واضح و مثير للإنتباه مما يدعو إلى التأكيد أن بعض الأشكال العنفية قد تتداخل فيما بينها،و قد تكون متتابعة التأثير و التأثر،فقد يرافق العنف الجسدي على الأغلب عنفا لفظيا ثم نفسيا يتطلب معالجة خاصة و متابعة نفسية لمعالجته مثلما أكّد عليه الأطباء في الكثير من الملفات الطبية سابقا.

2-3-3 مظاهر العنف الجسدي:

و لأن الهدف الأساسي من طرح السؤال المرتبط بمظاهر العنف الجسدي كان الفضول العلمي و البحثي إلى معرفة مدى تشابه و تطابق مظاهر العنف الجسدي التي وردت في الملفات الطبية مع تلك التي حاولنا إبرازها في مقابلاتنا مع المبحوثات،فإن المعطيات الواقعية جسّدتها فيما يلي:

جدول رقم20 يبيّن مظاهر العنف الجسدي الممارس على المبحوثات:

الفئات الإجتماعية / مظاهر العنف الجسدي	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الضرب المبرح	/	/	118	33.71	3	0.85	6	1.71	2	0.57	129	36.85
الرفس و الخض و توجيه اللكمات للوجه	3	0.85	98	28	5	1.42	/	/	1	0.28	107	30.57
الصفع باليد و البزق	24	6.85	/	/	22	6.28	7	2	/	/	53	15.14
الضرب بالأرجل مع شد الشعر وتكبيل الجسد بالحبل	/	/	37	10.57	/	/	/	/	/	/	37	10.57

الخنق باليد	7	2	9	2.57	1	0.28	4	1.14	/	/	21	6
كب ماء ساخن على الجسد	/	/	3	0.85	/	/	/	/	/	/	3	0.85
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

إضافة إلى ما طرح حول مظاهر العنف الجسدي باعتباره أكثر أشكال العنف ممارسة على أجساد النساء المعنّفات سواء من خلال الملفات الطبية أو من خلال المبحوثات اللّواتي أكّدن على كثرة إنتشار هذا الشكل من العنف،فقد حاولنا أيضا معرفة مظاهر العنف الجسدي التي مورست على أجساد المبحوثات،و لعلّ أكبر نسبة ميّزت هذا المحور البحثي خصّت الضرب المبرح كأحد أكثر المظاهر العنفية الجسدية،و هي نتيجة مشتركة مع ما ورد في الملفات الطبية،والتي جاءت نسبته مجسدّة 36.85%،و هي أكبر نسبة،يليها المظهر الثاني الذي تمثّل في الرفس والخض و توجيه اللكمات للوجه و بنسبة 30.57 %،أما النسب الأخرى و المتعلقة بالمظاهر العنفية الجسدية فقد كانت بسيطة وضعيفة مقارنة بالمظهرين السابقين،ولكن في الآن نفسه عنيفة التأثير و ذات وقع نفسي رهيب جدا بدءا بالمظهر العنفي الذي لا يقل أهمية عن سابقيه،بل قد يبدو عاديا و مألوفا لدى الكثيرين لاسيما في الشارع تمثّل في الصفع باليد و البزق و الذي كثيرا ما تعرفه المرأة الجزائرية في الشارع و تتجاهله رغما عنها قدرت نسبته ب15.14%،ثم الضرب بالأرجل مع شد الشعر وتكبيل الجسد بالحبل عاشته37 مبحوثة متزوجة،فالخنق باليد و الذي عرفته نسبة 6 % من المبحوثات،و آخر مظهر عنفي جسدي كان الماء الساخن الذي سكب على أجساد 3 نساء متزوجات.

يبقى الضرب إذا أكثر المظاهر العنفية الجسدية الممارسة على المرأة،و قد يشوه وجهها بعد أن يوجه إليه جملة لكمات،و قد توضع تحت الأرجل لتُعذّب أو لتُكبّل بالحبال و يفعل بها ما يشاء،أو تتعرض إلى أبشع مظاهر العنف الجسدي في الشارع..ليبقى التساؤل الأساسي و المبدئي من خلال هذه المظاهر و هذه النسب أيضا:**إلى أي مدى أو إلى أي حد يصل تعنيف الآخر أو الآخرين للمرأة..و هل هذا الوضع العنفي يعكس فعليا قوة الثقافة الأبوية العنفية و قوة تأثيرها على سلوكيات الأفراد لدرجة ممارسة أي فعل عنفي حتى و إن وصل الحد إلى تشويه جسدها و ترك عاهات مستديمة..؟؟!!**

تتباين إذا مظاهر العنف الجسدي و تتفاوت خطورتها من حالة إلى أخرى،لتأخذ طابعا تدريجيا نوعا ما من الضرب إلى الضرب المبرح إلى الصفع فاللكم،فاستعمال أدوات مختلفة لإلحاق الأذى و الألم بضحية العنف،و الغريب في الأمر أن هناك أدوات معينة تُستعمل في ممارسة مظاهر العنف الجسدي حتى تدوم آثاره نسبيا مع مرور الزمن،ليبقى الغرض الأساسي منها التأديب أو الإنتقام منها مثلا العصا و السوط و السلك الكهربائي إضافة إلى استعمال الآلات الحادة،في حين تُستعمل أدوات أخرى تكون في متناول اليد كالرمي بالحذاء أو بأواني منزلية عندما تبدو أعمال العنف إنفعالية و غير مخطط لها.

فبالإضافة إلى ما طرح نظريا حول العنف الجسدي،فإننا نضيف بل نؤكد على مشروعيته في الثقافة المجتمعية التقليدية-المتخلّفة-التي لا تزال تنظر إلى المرأة نظرة دونية،ليُدعّم هذا الوضع المعيشي التأويل الديني الذي جعله مشروعا و مباحا،بل و يظل من الصعب إنصاف المرأة في هذا الوضع لأنه حسب الكثيرين من الرجال من الطبيعي أن يضرب الرجل المرأة لتقويم سلوكها.هذا من جهة،و من جهة أخرى فإن العنف قد يرتبط بعوامل أخرى نحاول إكتشافها لاحقا.

و تبقى ظاهرة ضرب المرأة بشكل عام و مهما كان وضعها إحصائيا مسألة مجهولة بالنسبة لنا كباحثين عدا بعض الملاحظات البسيطة التي نلتمسها واقعيا،و لعلّ السبب الرئيسي في اعتقادنا التكتم الأسري و الإجتماعي عليها رغم أن هناك الكثير من المؤشرات الواضحة على وجودها و ممارستها.فالإعتقاد السائد هو أن ما يحدث داخل العائلة الجزائرية هو مسألة عائلية خاصة،و لا يحق لأحد التدخل بها،و إن حدث أي تدخل من قبل طرف آخر خارج العائلة فإن ذلك يكون من باب القرابة.

و لعل من أسباب تأصّل و استمرار حالات العنف الأسري ضد المرأة الجزائرية الطابع التقليدي للعلاقات الزوجية من جهة،و الإستخدام الخاطئ للدين بتبرير أفعال العنف تجاهها في المجتمع الجزائري من خلال تفسير آيات و أحاديث لها علاقة بالقوامة و الطاعة،و تعدد الزوجات،و حق الرجل المطلق في الطلاق،و حقه في تأديب زوجته،بالإضافة إلى تخلّي المجتمع و الدولة عن مسؤوليتهم تجاه هذا النوع من العنف،و اعتباره من الشؤون الخاصة رغم أنها بالنسبة لنا حالات إنسانية تمس كينونة المرأة الجزائرية في بعدها الإنساني،و تحط من كرامتها في الكثير من الأحيان.

و تبقى المرأة من خلال العنف الجسدي بشكل عام و مظاهره المختلفة-لاسيما الضرب-في مفهوم الرجل- هي الكائن الأضعف،لذا فإن مبدأ الإعتداء بشكل عام و على المتزوجة بشكل خاص هو تحصيل حاصل لمجموعة من الأعراف و القيم المجتمعية،توارثها الأبناء عن الآباء و الأجداد بدءا بالطفولة التي يعتبر فيها القيّم على أخواته البنات،ليصبح الآمر الناهي،من هنا تكون له عدوانيته و جبروته،و تصبح الأنثى له،تلبي رغباته دون أي ممانعة،و يظهر العنف رويدا رويدا كلما تشابكت العلاقة بين الرجل والمرأة، أليس هو الأقوى جسديا..و بالتالي يكون قادرا على تصدير غضبه عليها بأشكال و مظاهر عنفية جسدية متعددة حتى و إن وصل الأمر به إلى تشويه جسدها.

تجارب عديدة و متنوعة للمبحوثات كشفت لنا إختراق الحق الإنساني في التواجد والعيش بأمان، إذ أن تعرّض جميعهن لهذه المظاهر من العنف الجسدي المتكرّر باستمرار،و المتنوع الوسائل إن كان باليد أو بالأرجل أو بسوط أو بسلك كهربائي أو بآلة حادة أو بأداة كهرومترلية مهما كان حجمها مثلما أكدت بعض المبحوثات،يعكس في اعتقادنا فكرة أساسية و هي أن اللجوء إلى هذه المظاهر يهدف إلى تعذيبهن و ترك آثار ربما قد تكون أبدية..

وصفت إحدى الحالات هذا الشكل العنفي المؤثر جدا بقولها:"تأخرت إحدى المرات بسبب أزمة المواصلات،و عند وصولي وجدته بالمترل بانتظاري،شدّني من شعري،وجرّني أمام أطفالي و هو يصرخ ويسبّ و يشتم بألفاظ ساقطة إتهمني من خلالها بالخيانة،ليترل عليّ بالضرب المبرح على جميع أنحاء جسمي و بأسلوب أشبه بالحيوان الذي ينقض على فريسته،ثم أحضر بعدها سكينا و هدّدني بالقتل إذا لم أعترف بالخيانة مع"فلان"..بقيت على هذا الحال من الضرب و التهديد أياما عديدة،و لولا حضور أبي صدفة،لما تمكّن أحد من معرفة ما يحدث لي خصوصا و أنه منع عنيّ الإتصال بأي شخص..كما تعرّضت للطرد من البيت عددا من المرات،و في كل مرة أعود من أجل أطفالي..آثار الضرب لا تزال على جسدي،و رغم ذلك فإن أهلي عارضوا الإنفصال وفي كل مرة يصلحوا بيننا خصوصا الأب...و في كل مرة يتكرر هذا المظهر العنفي باستمرار و أنا الآن أفكر جدّيا في الطلاق رغم إدراكي التام لما سينجر عنه لأن هدفي العيش في هدوء أنا و أطفالي...

2-3-4 مظاهر العنف اللفظي :

لقد أثبتت بعض الدراسات حول علاقة الجنس بمظاهر السلوك العدواني ومنها دراسة *Edmound* أن الإناث يتّسمن بالعدوان اللفظي والعدوان غير المباشر مقارنة بالذكور الذين اتسموا بالعدوان البدني و العدوان المباشر.و وجد سادوفسكي في دراسته سنة 1982 على عينة من طلاب الجامعة من الجنسين باستخدام استبيان خاص بالعدائية أن الذكور يتميّزون بالعدوان والعدائية مقارنة بالإناث كما تبين في دراسة *Infante* التي قارنت فيها بين الجنسين في العدوان اللفظي في المواقف الجدلية تفوّق الذكور على الإناث في العدوان اللفظي.

و لأن العنف اللفظي برز بشكل واضح في هذا المبحث،و لأنه إنعدم تماما في المبحث السابق،و لأن جميع المبحوثات تعرضن لهذا النوع من العنف،فقد حاولنا معرفة مظاهره التي يستحيل ملامستها ماديا،رغم أن التعبير عنها شفويا من طرف المبحوثات اللواتي أطلن في هذا الجانب بالذات و بالتفصيل حول الكثير من المظاهر التي تعيشها و تتعايش معها يوميا أكّد لنا خطورة تأثيره،و قد تجسّد بالخصوص في:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

جدول رقم 21 يبين مظاهر العنف اللفظي الممارس على المبحوثات:

الفئات الإجتماعية	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
مظاهر العنف اللفظي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السب بألفاظ بديئة تتضمن كلمات ساقطة	34	9.71	115	32.85	27	7.71	17	4.85	3	0.85	196	56
السخرية باستمرار باستعمال أسماء حيوانات	/	/	57	16.28	/	/	/	/	/	/	57	16.28
الإثنين معا	/	/	93	26.57	4	1.14	/	/	/	/	97	27.71
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

كانت محاولتنا في معرفة مظاهر العنف اللفظي أساسية لأنها غالبا ما ترافق العنف الجسدي،و قد تبين لنا من خلال المبحوثات أنه – أي العنف اللفظي– قد تجسّد في مظهرين أساسيين هما **السبّ بألفاظ بديئة تتضمن كلمات ساقطة** و المقدرة نسبته ب 56%،و **السخرية باستمرار باستعمال أسماء حيوانات** و التي قدرت نسبته ب 16.28%،و أخيرا تواجد المظهرين معا بنسبة 27.71 %.

جسّد إذا السب بألفاظ بديئة تتضمن كلمات ساقطة و تحوي معان لاإنسانية تحط من قيمة المرأة و تنعتها بأبشع الصفات القبيحة إنطلاقا من معانيها المألوفة التي كثيرا ما يتداولها الأفراد خصوصا في الشارع الجزائري،حاملة مضامين عديدة منها التحقير و التبخيس أكبر نسبة،و إذا كانت هذه الألفاظ "الشفوية" مرافقة و ملازمة للعنف الجسدي،و ممارسة لفظيا،فإنها في النهاية تعكس ثقافة ذكورية مميّزة في مجتمعنا رغم عدم القدرة على إثباتها فعليا و لا تجريمها مهما كان تأثيرها على المرأة و على نفسيتها،و التي أكدت الكثير من المبحوثات قوة تأثيرها و وقعها عليهن،لاسيّما إذا كان المعنّف يتلفّظ بها باستمرار..

و لن ننكر أو نستبعد قوة تأثير المظهر اللفظي الثاني المتجسّد في السخرية،و نعت المرأة بأسماء لحيوانات غالبا ما تجسّدت في مصطلح "الدابّة" بمعناه الإجتماعي المتداول أو "الكلبة" لدى الكثيرات منهن،لتؤكد إحداهن بشاعة و قوة هذا التأثير بقولها **"إن زوجي لا يناديني بتاتا باسمي و دائما ينعتني بـ"الدابّة" أمام أطفالي و أمام الغرباء،و هي اللحظة التي أتمنى فيها الموت خصوصا و أنه يتعمّد ذلك في كل مرة يتلفظ بهذا المصطلح.. و إنّه يفعل ذلك دون سبب منطقي،بل أحس دائما و كأنه يتلذّذ حين يتلفّظ بذلك،أما في حالة تعنيفي و ضربي فلا يكف عن سبي و تكرار وصفي به..."**

و لأنها أيضا–أي المظاهر– تتكرر في العديد من الوضعيات حسب المبحوثات فإنها في اعتقادنا تعكس خوف المعنّف على رجولته التي يقيسها بطاعة المرأة و إخلاصها له،و يشكّل مؤشرا واضحا عن تكريسها...و لأنّه سلوك يثير أيضا الإستغراب عندما نتساءل عن معنى تكرار هذه المظاهر العنفية التي تحدث شروخا في نفسية المعنّفات،لاسيّما إذا امتد مجال السب في وضعية العنف ليشمل عائلة المرأة،لتبرز الأهمية التي تحتلها العائلة في تحديد ملامح وضعية العنف عندما نلاحظ أن أطراف العنف قد إنحصرت في الرجل أو الذكر في مقابل المرأة أو الأنثى أو النساء..،ليبقى الهدف الأساسي في كل هذا إلحاق الضرر بالمرأة مهما كانت وضعيتها من خلال ممارسة مظاهر العنف

2-3-5 مظاهر العنف الإقتصادي:

كب

الرفس و ال

الضرب

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

لقد تبيّن لنا نظريا قوة تأثير هذا العامل أو بالأحرى هذا الشكل العنفي الهام و الأساسي في حياة المرأة المعنّفة،لاسيّما و أن الدراسات العلمية أثبتت أن إعتمادية المرأة على علاقتها الأسرية بشكل عام،و الزواجية بشكل خاص،قد تتحول إلى شكل عنفي أساسي يمارس عليها من خلال مظاهره المختلفة.

لقد ورد العنف الإقتصادي الموجّه ضد المرأة المعنّفة بشكل ملفت للإنتباه في إطار بعض أشكال العنف المطروحة سابقا،لهذا حاولنا معرفة فيما تجسدت مظاهره،لاسيّما وأننا قد أوضحنا سابقا مدى قوة تأثير هذا البعد المادي في حياة المرأة الجزائرية لدرجة أنه أصبح أحد أهم دوافع ممارستها لمهن مختلفة مهما كانت طبيعتها،و مهما كان مستواها التعليمي،لتحقيق حاجياتها المادية بعيدا عن أي ضغط أسري أو إجتماعي.

لقد وردت مظاهر عنف إقتصادية أثرت فعليا على حياة المرأة المعنّفة إن كان على المستوى الأسري أو الإجتماعي حاولنا قدر الإمكان طرحها علميا في الجدول الموالي و تحليلها سوسيولوجيا:

جدول رقم22 يوضح بعض مظاهر العنف الإقتصادي الممارس على المبحوثات

الفئات الإجتماعية	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
مظاهر العنف لإقتصادي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإهمال وعدم تلبية الحاجات المادية	2	0.57	140	40	15	4.28	/	/	/	/	157	44.85
سرقة ممتلكات ثمينة	3	0.85	91	26	5	1.42	15	4.28	3	0.85	117	33.42
الإستيلاء على الأجر	6	1.71	34	9.71	11	3.14	2	0.57	/	/	53	15.14
المجموع	11	3.14	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	327	93.42

تبين لنا إذا أن العنف الإقتصادي قد تجسّد في ثلاث مظاهر أساسية عانت منها المبحوثات،كان أكبرها نسبة وأكثرها تمظهرا **الإهمال وعدم تلبية الحاجات المادية** بنسبة46.57 %، جسدته نسبة40% من المبحوثات المتزوجات،و4.28%من المطلقات،و1.71%من الأرامل،و حالتين فقط من العازبات،أما المظهر الثاني فقد تمثل في **سرقة ممتلكات ثمينة للمبحوثات** بنسبة 31.71 %،و آخر مظهر للعنف الإقتصادي تجسّد في **الإستيلاء على الأجر** بالنسبة للمبحوثات العاملات بنسبة 15.14% .

نحن إذا أمام مظاهر هامة جدا في حياة المرأة و في الآن نفسه مؤثرة جدا تدعو فعليا إلى الطرح و التحليل في ظل العلاقات الأسرية التقليدية المهيمنة على المرأة.فقد تبين لنا نظريا و من خلال بعض الأبحاث أن زيادة العنف ضد المرأة يتجلى أكثر في فئة النساء الأكثر إعتمادية مادية على الآخرين خصوصا الأزواج،فهنّ أكثر تعرضا و مرورا بخبرات الإساءة الجسمية لأنّه ليس لديها دخل تنفقه على احتياجاتها،و في الوقت نفسه ليس لديها بدائل لأخرى سوى الإعتماد على الآخر،لدرجة أن هذا الإعتماد قد يأخذ طابعا عنفيا خاصا و مميزا في حياتها بتحوله إلى إهمال حقيقي،و بأخذه مظهرا مناقضا و معاكسا لما تريده المرأة و المتمثل في عدم تلبية حاجاتها المادية خصوصا إذا كانت فقيرة أو محدودة الإمكانيات،و بالتالي يُبقي سيطرته و سيادته عليها.

إن التنافس و الإنجاز الإقتصادي كقيمة أساسية في المجتمع يحتلان مركزا هاما باعتبارهما دليلا على التفوق الفردي،ذلك لأن الدور المتوقع للشخص كما تحدده القيم الثقافية يؤكد على أهمية النجاح الإقتصادي خاصة.ولعلّنا أيضا أمام ظاهرة أشدُّ تأثيرا تمثلت في الفقر و الذي يعني في أبسط تعاريفه:"عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية و البيولوجية التي تشكّل حاجات يجب إشباعها"،ذلك أن عدم ممارسة المرأة لأي عمل في مقابل إعتمادها الكلي على الآخر أو الآخرين،لاسيّما الزوج الذي برز

كأكثر الأشخاص الممارسين لهذا المظهر،يعكس بشكل أو بآخر الحالة المادية المحدودة للزوجة،و بالتالي الدخل المنعدم أو الغير كافي لتحقيق الحاجات الأساسية و الضرورية للمحافظة على كيانها المادي و النفسي و الإجتماعي.فافتقار المرأة و تموضعها المادي السلبي له تأثير كبير عليها و على علاقاتها الأسرية خصوصا و أن الكثيرات أكّدن تعمّد الزوج ذلك،بل قد ينعس على وضعها الصحي و النفسي بالخصوص لأننا أمام مظاهر مختلفة لأشكال عنفية متعددة تمارس على المرأة في الوقت نفسه.

يأتي إذا العنف الإقتصادي بمظاهره المذكورة سابقا و الملاحظة واقعيا كأكثر النظم المجتمعية تأثيرا و سيطرة وسيادة على حياة المرأة،لأنه يُثبِّت فعليا علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة و الرجل،بل و يمنح الرجل حق ملكية الأسرة و سيادتها،و بالتالي حق ملكية المرأة،لكونه هو الوحيد الذي يقوم بالإسهام الإقتصادي للأسرة،و هو الوحيد الذي يملك حق التصرف في أي مورد مالي مهما كان مصدره حتى و إن كان من خلال الإستيلاء على العائد المادي من عمل المرأة،مما يعكس حقيقة و قوة تأثير رموز و مقومات النظام الأبوي،ذلك أن العنف الإقتصادي بمظاهره موجه بالأساس من فرد أكثر قوة إيديولوجيا و ثقافيا و رمزيا إلى فرد أقل قوة،و في هذه الحالة فإن المواجهة للأسف تبقى منحصرة في إطار فردي في المجال الخاص،حيث لا تتوفر آليات داعمة تتمتع بالقوة تجعل من الصعب مواجهته،و ربما أيضا من الخجل الحديث عنه لاسيّما و أن علاقات النوع الإجتماعي في هذا الإطار تبقى محدّدة نسبيا بالتوجهات و الأطر المرجعية الثقافية السائدة فيه.

ولعل الواقع أمدّنا بالكثير من الحالات العنفية الحقيقية التي لا تتوقف عند مجرد الإهمال مثلما أكدته الدراسة،و لكن قد تأخذ أبعادا إجتماعية أكثر خطورة مثلما هو حال إحدى الأمهات العازبات التي دفع بها الوضع المادي الأسري و بالخصوص إهمال الأب إلى الهروب من البيت و الإنحراف،مما يعني أن تأثير العنف الإقتصادي قد يهيئ الظروف و الدوافع التي تدفع البنت أو تعرّضها لخطر الإنحراف و الإبتعاد عن قيم و ضوابط المجتمع،و تصبح أسريا و اجتماعيا عارا لا بدّ من عزله أو القضاء عليه.

بل قد نجد مظهرا آخر لم يرد في هذا المبحث،و لكنه موجود واقعيا يتمثل في البغاء الذي قد يمارسه الأب أو الزوج في مقابل الحصول على مبالغ مالية،و هو الوجه الخفي للعنف الإقتصادي الممارس ضد المرأة،و الذي يتطلب تحليلا و ممارسة سوسيولوجية خاصة،لاسيما في المرحلة الحالية التي تشهد وضعا ماديا مزريا بالنسبة للكثير من الأسر الجزائرية،و لا يوجد أخطر من هذا المظهر العنفي المادي الذي تباع فيه أجساد النساء مقابل مبالغ مالية.و لعل الأخطر من ذلك حين نضفي عليه مشروعية إجتماعية تتمثّل في تزويج إحدى المبحوثات مقابل مبلغ مالي كبير،إذ أكّدت إحدى المبحوثات أنه تمّ بيع جسدها لإبن رجل ثري مصاب بمرض عقلي، لتعيش خادمة في بيته،غير أنها تفاجأت بسلوكات عنفية كثيرة من الزوج دفعتها إلى إثباتها للحصول على الطلاق و على التعويض،و أكّدت أنها لا تبالي بما سيحدث لاحقا لأن الأهم هو ترك البيت الزوجية أو الجحيم على حد تعبيرها...

6-3-2 مظاهر العنف الجنسي:

في ظل الإطار الثقافي المتناقض بين التقليدي و العصري،برز العنف الجنسي بمظاهره المختلفة في المجتمع الجزائري،و مورس على المرأة بشكل خاص سيّما و أنه الطابو الأكثر تميّزا،و أن التربية الجنسية لا تزال تحاط بالكثير من القيم التقليدية،لتجد المرأة نفسها أكثر الفاعلين الإجتماعيين ضحية للسلوكات العنفية الجنسية.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

جدول رقم 23 يبين مظاهر العنف الجنسي الممارس على المبحوثات

الحالة لإجتماعية	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
مظاهر العنف الجنسي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإنتهاك الجنسي للزوجة	/	/	176	50.28	/	/	/	/	/	/	176	50.28
عدم ممارسة علاقات جنسية مع الزوجة	/	/	65	18.57	/	/	/	/	/	/	65	18.57
التحرش الجنسي في الشارع	26	7.42	/	/	29	8.28	3	0.85	3	0.85	61	17.42
إثبات العذرية	/	/	3	0.85	/	/	/	/	/	/	3	0.85
التحرش الجنسي في محيط العمل	1	0.28	/	/	2	0.57	/	/	/	/	3	0.85
إنتهاك عرض قاصر	1	0.28	/	/	/	/	/	/	/	/	1	0.28
زنى المحارم	1	0.28	/	/	/	/	/	/	/	/	1	0.28
المجموع	29	8.28	244	69.71	31	8.85	3	0.85	3	0.85	310	88.57

لقد برزت إذا مظاهر عنفية جنسية أخرى لتدعّم الطرح النظري الخاص بطابو الجنس من خلال فئة المعنّفات المتزوجات بشكل خاص،مع اشتراكها بشكل عام مع المعطيات السابقة الخاصة بالملفات الطبية.

فقد جاء الإنتهاك الجنسي للزوجة كأحد أبرز مظاهر العنف الجنسي الموجه ضدها،إذ قدرت نسبته ب50.28 %،و هي أكبر نسبة،يليه مظهر ثان خاص بنفس الفئة تمثل في عدم ممارسة علاقة جنسية مع بعض المبحوثات المتزوجات و بنسبة 18.57 %،أما المظهر الثالث فقد تمثل في التحرّش الجنسي ببعض المبحوثات لاسيما فئتي المطلقات و العازبات بنسبة 17.42% والذي سنحاول التعمق فيه لاحقا من خلال أنواعه،في حين كانت المظاهر الأخرى بسيطة التقدير وفي الآن نفسه هامة الطرح و التحليل لأنها تعكس واقعا إجتماعيا جنسيا خاصا تمثلت في إثبات العذرية بالنسبة لثلاث حالات من المبحوثات المتزوجات حديثا و التي طّرحت سابقا في علاقتها بطهارة الفتاة الجنسية في المجتمع الجزائري التي لا تزال حداّ فاصلا بين الشرف و الحياة الرمزية و الّاشرف أو الموت الرمزي بالنسبة للفتاة و للعائلة بشكل عام مثلما بيّناه سابقا،فالتحرش الجنسي في محيط العمل بالنسبة لثلاث حالات،ثم الإنتهاك الجنسي لقاصر بالنسبة لحالة واحدة،و أخيرا زنى المحارم لحالة واحدة أيضا.

يعكس الإنتهاك الجنسي للزوجة من جهة،و عدم ممارسة العلاقة الجنسية معها من جهة أخرى في اعتقادنا طبيعة و تقليدية الزواج في المجتمع و بشكل خاص "الطاعة" كأسلوب حياة بوصفها التعبير السلطوي المباشر للتبعية القائمة على منهج التفاوت بين الزوجين،و التي أضفت على نظام الزواج صفة القداسة.في هذه الحالة بالذات لا تتعدى الزوجة حدود ما رُسم لها في بيت الزوجية،و إلاّ اعتبرت ناشزا و متمردة في نظر الآخرين،و بالتالي يتم معاقبتها بأي شكل من أشكال العنف ليصل إلى العنف الجنسي بالمظهرين الأساسين المطروحين.لتتحول المرأة إلى وسيلة لتحقيق أهداف الآخر مهما كانت درجتها و حدّة تأثيرها عليها و على نفسيتها،و حتى و إن أخذت طابعا عنفيا جنسيا مثلما أكّده الواقع الجنسي للنساء المعنّفات.و لعل الأخطر من ذلك تدعيم الإيديولوجية المحافظة لهذا النظام الجنسي أين يكون وضع المرأة خاص جدا يجعل من أهم وظائفها الزواجية إستئناس الرجل و إزالة الكرب عنه و بالتالي حرمانها من حقوقها في ظل المؤسسة الزواجية في علاقة متكافئة مع الرجل،يقلّص وجودها بتخصيص نفسها له،و تدبير شؤون المترل بعيدا عن الحياة العامة للمجتمع،في علاقة غير متكافئة إجتماعيا أو قانونيا،خالية

إن هتك عرضها و هو التعدي الفاحش المنافي للآداب الذي يقع على جسم البنت مثل إلقائها على الأرض و فض بكارتها بالإصبع،الإمساك بموضع العفة،ملامستها جنسيا،أو ضغطها بالقوة لإخضاعها لأغراض جنسية،أو إغتصابها بالقوة و الإكراه...،كلها مظاهر عنفية جنسية مختلفة لم نتمكن من الحصول عليها كليا لأنها تُحاط بسرية تامة،لكنها موجودة واقعيا مثلما أكد لنا الأطباء،بل و بدأت واقعيا في الإنتشار،لذا فإنها تحتاج إلى بحث خاص أكثر واقعية لتجريمها و معاقبة فاعليها.

فلأن نفس المجتمع الأبوي الذكوري أباح العنف ضد المرأة،لم يأخذ بعين الإعتبار مراحلها الحياتية،فالطفلة كالمراهقة،كالفتاة،كالمرأة،كالعجوز،تُضرب..،تُهان..،تُنتهك جنسيا..،تغتصب.

ولعل الخطورة تكمن في ارتباط الجنس بالمحرّم،هذا الطابو الذي لا يمكن طرحه وتحليله إجتماعيا لأنه محاط دائما بسرية إجتماعية وأسرية كبيرة جدا،بل حتى و إن أخذ طابعا التحريم الديني و الإجتماعي مثلما هو الحال بالنسبة لزنى المحارم الذي أكد الأطباء تواجده مع عدم الرغبة في البوح به إجتماعيا لأنه قد يسيء إلى أسرة الضحية بشكل عام،ونعلم جيدا مدى تأثير المحيط الإجتماعي على مكانة الأسرة إجتماعيا في هذا النوع من الظواهر.

حالة وحيدة تمّ الحصول عليها واقعيا رغم ترددنا المستمر على المصلحة بمساعدة أحد الأطباء–وهي من الحالات النادر وقوعها،أو بالأحرى النادر التبليغ عنها لأنها تبقى دائما في إطار طابو الجنس،وجملة المقدّسات و الممنوعات المحيطة به–تمثلت في فتاة تبلغ من العمر 38 سنة،من عائلة فقيرة تقطن أحد الأحياء الشعبية بمدينة قسنطينة،عانت من إعتداء الأب عدد من المرات لاسيّما في غياب الأم أو بالأحرى وفاتها،و السبب الرئيسي في المجيء إلى المصلحة تمثّل في طلب الحماية أو الأمن القانوني بتوجيهها إلى دار الرحمة بجبل الوحش...

طرحت إحدى الدراسات الإجتماعية هذا المظهر العنفي الجنسي من خلال حالة مرضية سنّها 42 سنة مقيمة في مستشفى الأمراض العقلية بقسنطينة منذ 1995،و أول دخول لها كان في سن17سنة.هذه الضحية للفعل الجنسي المحرّم دينيا،قانونيا،وخلقيا كان السبب الرئيسي في وصولها إلى حالة الجنون،و هي أقصى حالات الإضطرابات النفسية العصبية،فقد أكّد الباحث أن الحالة تعاني من إضطراب عقلي مزمن،تتنقل فوق كرسي متحرك كونها فقدت رجلها اليسرى بعد محاولة الإنتحار،وهي مطلقة وأم لطفل.نشأت الحالة في أسرة تتكون من أب وأم وثلاثة إخوة،ذكرين،وأنثى عاشت طفولة عادية حتى سن السادسة من عمرها حينما لم يهتم أحد من أفراد أسرتها،خاصة والديها بأمر تعليمها و دخولها المدرسة،أمّها كانت تتميز بسلطة مطلقة داخل الأسرة،عكس الأب المنسحب من الحياة الأسرية.في سن السابعة تعرضت المريضة لأول صدمة بحيث كانت ضحية إعتداء جنسي من الأخ الأكبر،لم تفهم المريضة ماحدث في تلك الفترة كونها مازالت طفلة لا تعي حقيقة الأمور.ومع البدايات الأولى للبلوغ الجنسي و النفسي بدأت المريضة تعي ماكان يقوم به الأخ الأكبر من ممارسات جنسية معها،والتي تكررت حتى سن العاشرة تقريبا،حينها أبلغت المريضة أمها بسلوكات الأخ،و لم تقابل إلا بالكتمان والسكوت التام من قبل الأم خشية وقوع فضيحة داخل الأسرة.عاشت المريضة في هذه الأسرة المبنية علاقاتها على السيطرة و الخضوع التام لسلطة الأم،فكانت لا تملك سوى الإمتثال لإرادتها خاصة وأنها لم تكوّن علاقات خارج الأسرة كونها لم تدخل المدرسة.في سن ال16سنة توفي أب المريضة،و في نفس السنة أدخلت إلى مستشفى الأمراض العقلية إثر إنهيار عصبي كانت تعاني منه نتيجة محاولة أخرى للإعتداء الجنسي من الأخ الأكبر،و الذي كان آنذاك متزوج وأب لطفلة.بعد أول دخول للمستشفى أصبح للمريضة وضع خاص داخل الأسرة،فكانت تعيش في شبه عزلة،بحيث فقدت كل اتصال مع العالم الخارجي.في هذه الفترة كانت الأم تسعى بكل جهدها لإيجاد زوج للمريضة،فزواجها يعني في رأي الأم قبول الآخرين بالمريضة وتخليصها من عزلتها.في سن26سنة تزوجت المريضة من رجل غريب يشتغل كعامل يومي في ورشات البناء،لا يملك سكنا ولا دخلا

قارا.دام هذا الزواج قرابة سنة،وتم الطلاق بعد أن أصبحت المريضة أم لطفل إنتزعته منها الحماة.بعد هذه الحادثة أصبحت المريضة تتردد على مستشفى الأمراض العقلية بصفة مستمرة.

إن الطابع السلطوي الذي تميزت به الأسرة بدءا بالأم ثم الأخ الأكبر المغتصب جعلتنا أمام أخطر النتائج والصدمات النفسية العصبية التي تصل إلى مرحلة الجنون بسبب زنى المحارم.ففهم حقيقة زنى المحارم زعزع عند المرأة نظام القيم والمرجعيات التي كوّنتها في طفولتها الأولى،و عرّضها لخلل نفسي يحمل صورا مضطربة و مشوهة،خاصة و أن النموذج الوظيفي الذي يحكم علاقات الأسرة مبني على سلوكات مرضية سلطوية تتعدى ما هو مباح و ماهو غير مباح.عمّق لديها فيما بعد الشعور بالتهميش،الإهمال،اللاقيمة و العجز،وكان الشارع أكثر الفضاءات التي احتضنتها لتغتصب عددا من المرات،وبالتالي وقوع حمل غير شرعي.و لعل النهاية كانت الإختلال التام على مستوى الشخصية الإجتماعية من جراء تشوّه نظام القيم الأسرية لديها و الذي جعلها في كل مرة تبحث عن مكانتها الإجتماعية المفقودة.(79)

إحصائيا،وفي دراسة حديثة حول العنف الجنسي في الجزائر أعدمّا مديرية المشاريع بقيادة الدرك الوطني مستندة إلى إحصائيات و تحاليل تعكس الوضع السلبي للمرأة في الجزائر،قدّمت سلسلة من الإقتراحات لتدارك الخطورة على النسيج الإجتماعي واستقرار الأسرة.أحصت فيها مصالح الدرك خلال عام 2006 أكثر من 1153حالة اعتداء جنسي معلن عنها مسجلة لدى الفرق الإقليمية،و كان ضحايا هذه الجرائم من أفعال مخلة بالحياء،إغتصاب،شذوذ جنسي،زنا محارم، هتك عرض نساء وقصر تتراوح أعمارهم بين 5 و10سنوات.واستنادا إلى الأرقام المتوفرة في هذا البحث،فإنه تم إحصاء 4025 ضحية فعل مخل بالحياء خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و سنة 2006 أي حوالي 5 آلاف فعل مخل بالحياء في ظرف 6 سنوات.

ويتصدر الفعل المخل بالحياء باستعمال العنف ضد قاصر هذا النوع من الإعتداء الجنسي مقابل 1969 ضحية إغتصاب خلال نفس الفترة كان أغلب ضحاياها أطفال قصر،بينما بلغ عدد الاختطافات المتبوعة باعتداء جنسي و حجز في السنوات الستة الماضية أكثر من 79 ضحية قمن بإيداع شكوى لدى مصالح الدرك الوطني،و أهم الحالات تتعلق بالإختطاف المتبوع بالفعل المخل بالحياء،80%من قضايا زنا المحارم تتعلق باعتداء الآباء على بناتهن.

كما أحصت مصالح الدرك الوطني إستنادا إلى الأرقام الواردة في التحقيق أكثر من 6841 ضحية اعتداء جنسي خلال السنوات الستة الأخيرة،أي ما يعادل 1000 ضحية اعتداء جنسي سنويا،و من بين هؤلاء 4835 قاصر تقلّ أعمارهن عن 18 عاما،و لم يستثني مرتكبوا هذه الاعتداءات كبار السن حيث تم إحصاء 208 إمرأة أكثر من 40 عاما،و تأتي الشابات البالغات بين 19 و28 سنة في المرتبة الثانية في ترتيب الضحايا،كما أن أغلب المتورطين هم شباب أيضا من 19 و 28 عاما،و تمّ عام 2006 إيداع 1087 موقوف متورط في هذه الجرائم الحبس،و هي أعلى نسبة خلال السنوات الستة الأخيرة.

أما الحديث عن ضحايا الاغتصاب الجماعي فيقود للحديث عن ضحايا الإرهاب اللواتي تمّ اغتصابهن من طرف نشطاء الجماعات الإرهابية خاصة "الجبهة الإسلامية المساحة"،و لا توجد أرقام رسمية عن العدد الحقيقي لهؤلاء الضحايا،أعمارهن و مناطقهن و مصيرهن الحقيقي رغم تحقيقات مكثفة عنهن،و يقول التقرير الأمني أن 6 آلاف إمرأة تمّ اغتصابهن خلال الفترة الممتدة بين سنة 1991 و 1998 التي شهدت إغتصاب ما لا يقل عن 3 آلاف إمرأة في شهر أفريل عام 1998 فقط،ولا يقدم أية تفاصيل أخرى،أو معلومات جديدة،أو حالات ملموسة،و يقرّ فقط بصعوبة الحديث معهن،و" أنهن مصدومات"،و لم تستفد هذه الفئة من أية حقوق باستثناء محضر سماع أقوالهن،و تطرح قضيتهن في مناسبات معينة للحديث عن بشاعة الإرهاب لا أكثر.و لم تغفل الدراسة عن التحرش الجنسي مشيرة إلى أرقام مركز الإصغاء و مساعدة ضحايا التحرش الجنسي التابع للإتحاد العام للعمال الجزائريين،وكان من بين 942 إتصال هاتفي ورد إلى المركز خلال سنة 2004 عدد كبير من الشكاوي من التحرشات الجنسية بمعدل 388 إتصال من طرف سيدات عاملات،و أخذت الظاهرة في التفاقم بسبب البطالة و الإرهاب

لتتحول المرأة إلى رب الأسرة تتكفل بحاجيات أسرتها،وهو ما يدركه المتحرش و يرهن مستقبلها المهني مقابل الخضوع لرغباته الدنيئة.هذا ولا توجد إجراءات ملموسة أو عاجلة مطروحة،فالعنف ضد النساء خاصة العنف الجنسي يبقى من الجرائم المسكوت عنها في المجتمع الجزائري،رغم أن ما يحدث يكشف الإنحلال الخلقي،تفكك الأسرة،وغياب الوازع الديني عندما لا يرى والد في إبنته إلا جسدا صالحا للإستغلال.(80)

إن الملاحظ واقعيا أنه إذا حدث وأن تعرضت الفتاة إلى تحرش أو مضايقة جنسية من الرجل،فإن هذا يعود حسب الآخرين إلى نوع الملبس الذي ترتديه و الذي يمثل دعوة صريحة للمعتدي،أما التي تنتهك حقوقها الجنسية فلأنها لم تعرف كيف تسعد زوجها،في حين الفتاة التي تتعرض للإغتصاب قد سعت إليه..أما المعتدي و في كل هذه الحالات يعتقد دائما أن هذا السلوك هو النمط الطبيعي للذكر،وحتى و إن حاولت البعض منهن الدفاع عن نفسها أو رفض هذا الواقع الجنسي الأنثوي فإنه كثيرا ما ينظر إليها على أنها حالة شاذة أو خارجة عن المألوف،و أكثر من ذلك توضع في خانة "العدم الإجتماعي" مثلما هو حال المطلقات و الأمهات العازبات...

2-3-7 التحرش الجنسي وأهم مظاهره:

هل هناك تحرش جنسي ضد المرأة الجزائرية..؟يصادف الباحث في محاولة إجابته على هذا التساؤل ندرة الدراسات العلمية والإحصائيات حوله وذلك لحساسية الموضوع و طرحه في مجتمع تتمحور فيه قيم الشرف و الحرمة حول جسد المرأة،مع الملاحظ تواجده،بل انتشاره في الأماكن العامة و في مجالات العمل النسوي.

برز التحرش الجنسي بشكل ملفت للإنتباه في الملفات الطبية لاسيما فئة العازبات والمطلقات، لهذا السبب حاولنا التعمق فيه لارتباطه بواقع المرأة الجزائرية و أهم مؤشرات التغيير الإجتماعي التي دفعتها للخروج إلى الفضاء الإجتماعي لأهداف مختلفة تحاول تحقيقها،فكانت أهم مظاهره و التي أكدت عليها المبحوثات اللواتي تعرضن لها مجسدة في الجدول الموالي:

جدول رقم 24 يبين مظاهر التحرش الجنسي الذي تعرّضت له بعض المبحوثات

الحالة الإجتماعية / مظاهر العنف الجنسي	عازبة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تعليقات جنسية بألفاظ ساقطة	27	7.71	31	8.85	3	0.85	3	0.85	64	18.28
محاولة لمس أطراف حميمية بالقوة	27	7.71	31	8.85	3	0.85	3	0.85	64	18.28

إضافة إلى ما طرح سابقا حول العنف الجنسي بمظاهره المختلفة و التي مورست على المبحوثات حاولنا التعمّق أيضا في مظاهر التحرش الجنسي لأنه من أخطر المظاهر التي قد تتعرض له المرأة في الفضاء الخارجي بعيدا عن الحماية الأسرية أو بالأحرى الحماية الذكورية،و لأنه أيضا برز بشكل واضح في الدراسة إن كان في المبحث الأول الخاص بالملفات الطبية،أو في هذا المبحث.

و قد برز نوعين أساسيين من التحرش الجنسي لجميع المبحوثات اللواتي تعرضن لهذا المظهر العنفي الجنسي،تمثّل الأول في تعليقات جنسية صادرة من المتحرش و بألفاظ ساقطة بنسبة 18.28%،و بنفس النسبة للمظهر الثاني المتمثل في محاولة لمس أطراف حميمية بالقوة.

فتدعيما لما طُرح حول العنف الجنسي و مظاهره المختلفة،فإن التحرش الجنسي يبقى في اعتقادنا سلوكا إستفزازيا نابعا من الإثارة الجنسية،و هو أيضا عمل واع و مقصود يقوم به الرجل في الفضاء الخارجي بدافع جنسي للتعبير فعليا عن شهوة معينة

شاذة في الغالب،و بأساليب مختلفة قد تكون سمعية،بصرية،رمزية و حتى في بعض الأحيان جسدية مباشرة مثل الملامسات و التقارب الجنسي بغية إشباع لذاته الجنسية و بدون رضا المرأة.

يضيف أحد الأطباء النفسانيين بأنه فعل يُقصد من ورائه دفع المرأة إلى الإنسياق ضد رغبتها في ممارسة شكل من أشكال السلوك الجنسي الشائن،و هنا بطبيعة الحال تختلف ردّة الفعل عند المرأة بحسب طبيعتها النفسية،بيئتها الإجتماعية،مستواها العلمي و الثقافي،و مدى التزامها أخلاقيا.كما تتباين ردّة الفعل تباينا هائلا يتراوح بين الرفض التام والعنيف،مرورا بالسكوت المصحوب بالرفض وعدم الإذعان،و انتهاءا بالقبول التام.ما بينهما طائفة كبيرة جدا من ردود الفعل التي لا يمكن حصرها في مثال أو نموذج واحد.(81)

و قد يكون أحيانا بدافع علاقات التسلط و السلطة،و الرغبة في إذلال المرأة أو إهانتها بحكم أنها الأضعف،ليبقى سلوكا جنسيا يحمل ضمنيا طابعا عنيفا،و يمارس ضد المرأة و دون رضاها،و يستمد شكله من علاقة التفوق التسلطي الإجتماعي– الثقافي في المجتمع الذي يتمتّع فيه الرجل أو الذكر بالقوة،و حتى و إن لم يتوفر عنصر السلطة،يمكن ممارسته من طرف أي شخص عادي لا سلطة له على المرأة لأن الهدف الأساسي يبقى إشباع الرغبة الجنسية الذكورية.

يبقى التحرش أكثر المظاهر العنفية الجنسية إيذاءا للمرأة خارج المحيط العائلي،و مهما كانت مظاهره،فهو من أكثر مظاهر العنف الجنسي خصوصية و تحسّسا،إذ أنه من الصعب جدا على المرأة التي تتعرض له أن تصرّح بما واجهته،لأنّ تصريحها بذلك غالبا ما يُعدّ إدانة لها من وجهة نظر المجتمع مثلما هو حال المطلّقة بالخصوص التي فقدت الحاجز الجنسي و أصبحت أكثر الفئات الإجتماعية تعرّضا لهذه الشكل من العنف.بل هي أيضا من أكثر الفئات إقبالا على المصلحة حسب أحد الأطباء،و هو الحال أيضا بالنسبة لفئة العازبات اللواتي يضطررن للخروج إلى الفضاء الخارجي للعمل أو الدراسة،لتبقى أغلبهن صامتات و لا يصرحن بذلك لئلا يتهمن برغبتهن بذلك إلاّ في الحالات القصوى التي يصاحب فيها العنف الجنسي عنفا جسديا حقيقيا و مؤلما على المستوى الصحي نتيجة الضرب أو اللكم أو كسر أعضاء.

فكثيرا ما تتعرض المرأة في مجتمعنا للتحرش بالكلمة أو اللمس من قبل الرجال،و مع ذلك تسكت و تتجاهل هذا المظهر العنفي،و السبب في ذلك مردّه إلى طبيعة و أساس التربية و التنشئة الأسرية التي تعطي الحق في التصرف للرجل،فهو الذي يكون محط أنظار النساء،لهذا يلجأ إلى التحرش لتذكير الأنثى بأنه موجود،و بما أنّها تعلم أن الرجل فوق مستوى الشبهات فهي تسكت عن سلوكياته المشينة و تحاول ألاّ تواجه تحرّشاته علنا،ليس لأنها تقبل بمثل هذا السلوك،و لكن لأنها تخاف النتائج المترتبة على "الفضيحة"،فهي تعلم جيدا أن المجتمع الجزائري الأبوي يرفض الإحتكاك مع الرجال..،هذا إذا كان التحرش ماديا،أما إذا كان لفظيا أو عن طريق الإشارات و الإيماءات فإنها غالبا ما تتصرف و كأن شيئا لم يكن خوفا من إحتمال تطور الأمور في حال الرد على المتحرّش إلى عنف جسدي أو محاولة إغتصاب أو...

لقد أصبحت المضايقات الجنسية المصحوبة باعتداءات على المرأة الجزائرية مألوفة في الأماكن العامة و وسائل النقل،فهي تستهدف النساء غير المصحوبات بهدف تحديد ارتيادهن قدر الإمكان للأماكن العامة،و مراقبة طريقة عيشهن.فالعنف الجنسي يحل محل العنف العائلي،و ما أن تخرج المرأة من السجن البطريركي إلى الأماكن العامة حتى تصبح عرضة لرغبات الرجال الآخرين و حقّهم بتقويم سلوكها،و عليها وحدها أن تتحمل مسؤولية ذلك،و أن تستنتج أنها غير معتبرة ككائن إنساني.إنها لا تملك أي حق لا يطرح للنقاش،وشهاداتها أو مكانتها الإجتماعية ليست لهما إعتبار أمام حقوق أي رجل عليها،فالعنف الذي يطالها مبرّر دوما.

يصادف الباحث في طرحه للتحرش الجنسي بالمرأة الجزائرية ندرة الدراسات و الإحصائيات،و ذلك لحساسية الموضوع في مجتمع تتمحور فيه قيم الشرف و الحرمة حول جسد المرأة،رغم تواجده،بل انتشاره في الأماكن العامة و في مجالات

العمل.فإستنادا إلى بعض الأرقام التي قدّمتها رئيسة اللجنة الوطنية للنساء العاملات،فإنه منذ بداية تعاملها مع هذه الحالات سنة 2004 تبيّن أن القطاع العام يسجّل أكثر الحالات بالمقارنة مع القطاع الخاص،إذ تم تسجيل 524حالة في القطاع العام مقابل269حالة في القطاع الخاص ما بين 2004 و 2006.وتبقى هذه الأرقام مجرد عينة لما هو موجود في الواقع وليس هو الواقع بعينه.أما عن فئات النساء اللواتي تعرّضن للظاهرة فيأتي في الطليعة النساء المطلّقات و النساء في مرحلة ما قبل الطلاق،حيث سجّل المركز 213 ضحية من النساء المطلقات تقابلها 122 حالة للنساء في مرحلة ما قبل الطلاق سنتي 2004 إلى 2006.أمّا عن المتحرشون فهم بالخصوص المديرون و رؤساء المديريات و رؤساء المصالح،و حسب المبحوثات فإن ظاهرة التحرش الجنسي من الظواهر المسكوت عنها في المجتمع نظرا لحساسيتها،لذلك لا توجد إحصائيات أو أرقام توضح مدى هذا التحرش،وهو ما يجعل الوقوف على آثارها صعبا،كما أن بعض الضحايا تخاف من فقدان منصب عملها إيمانا منها بأن الجاني لن يجد العقاب الرادع له في ظل ما هو معمول به من إثباتات مادية مشترطة،تعكس إفتكاك المرأة لمادة قانونية تكفل لها الحماية من المضايقات والتحرشات الجنسية،فتطبيق المادة 341 مكرّر من قانون العقوبات أثبتت هشاشتها،و حاجتها إلى مواد أو نصوص قانونية تدعيمية،و من أهمها إشكال الشاهد و التعويضات المادية عن الضرر النفسي.(82)

2-3-8 <u>مظاهر العنف النفسي:</u>

لقد أكدنا سابقا في الإطار النظري أهمية و قوة البعد النفسي في التأثير على وضع المرأة،و أنها تعطي أهمية كبيرة لعلاقتها مع المحيط الإجتماعي الذي تعيش فيه،و التي تشكّل لها مصدرا هاما من مصادر تقدير الذات،و إحساسها بهويتها و شعورها بالقيمة خاصة علاقاتها مع أبويها و زوجها.مما يعني أن تعنيفها قد يأخذ طابعا سلبيا في حياتها الخاصة و الإجتماعية سيّما إذا أخذ مظاهر تفوق العادي و المعقول،و هي التي بحثنا عنها واقعيا و من خلال المبحوثات اللواتي لم يدركن نهائيا هذا البعد إلاّ بعد شرح و تفسير لمعناه الإجتماعي بالنسبة لهن،و العلمي بالنسبة لنا فكانت مظاهره التي لم تتوفر في المبحث الأول كالتالي:

جدول رقم 25 يوضح بعض مظاهر العنف النفسي:

الحالة الإجتماعية	متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
مظاهر العنف النفسي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحبس في البيت و المنع التام من الخروج	50	14.28	/	/		/		/	59	16.85
التخويف و الترهيب	2	0.57	21	6	9	2.57	3	0.85	35	10
الطرد من بيت الزوجية	9	2.57							9	2.57
العزل و الإهمال	6	1.71	/	/		/		/	6	1.71
المجموع	67	19.14	21	6	9	2.57	3	0.85	100	28.57

يأتي العنف النفسي إذا و بمظاهره المختلفة مصاحبا للأشكال العنفية الأخرى،و قد تنوعت نسبته بين المبحوثات فكانت أكبر نسبة للمظهر العنفي المتمثل في الحبس في البيت و المنع من الخروج قدّرت ب16.85%،يليها المظهر الثاني المتمثل في التخويف و الترهيب و بنسبة 10%، أما المظهر الثالث فتمثّل في الطرد من البيت الزوجية بنسبة 2.57%،و آخر مظهر تمثّل في العزل و الإهمال قدرت نسبته ب 1.71%.

يستعير المعنّف أساليب خاصة في ممارسته للعنف النفسي بمظاهره المختلفة و التي تبدو وكأنها مستوحاة من خبرة أجهزة مختصّة في القمع و التعذيب،كاللجوء إلى حبس المرأة و إغلاق باب البيت و حرمانها من الإتصال بالعالم الخارجي لاسيّما فئة المتزوجات،تخويفها و ترهيبها و عزلها و إهمالها و طردها من البيت..و لعل الأخطر في كل هذا أنّ المرأة المعنّفة نفسها لم

تستوعب معنى العنف النفسي إلاّ بعد شرح و تفسير طويلين،و لعل ذلك مرتبط بوضعها التعليمي و بحالتها الإجتماعية التي إعتادت فيها على الكثير من المظاهر العنفية النفسية لدرجة تآلفها معها.

إحدى الحالات التي قابلتها أم لطفلين،مدة زواجها 17 سنة،بدت عليها علامات التوتر بشكل واضح أثناء تفسير هذا الجزء المبحثي وطلب معلومات حوله،حيث أكدت خطورة هذا البعد في التأثير على حياتها الزوجية،وهي في هذه المرحلة بالذات تريد الطلاق لأنها لم تعد قادرة على الحياة مع زوجها،أو حتى رؤيته،فالزوج لا يجد أي وسيلة أخرى للإقناع و المناقشة سوى الضرب بكل الوسائل التي تطولها يده،هو وأهله،يسبّ و يشتم بأقذر الألفاظ،ينعتها بأبشع الصفات،و إذا حدث شجار ما قد يطردها في أي لحظة حتى و إن كان بعد منتصف الليل،و كثيرا ما تكرّر هذا الطرد أين تلجأ بعده في الغالب إلى الجيران.و إنه،و في ظل الترهيب و التخويف الذي تعيشه باستمرار،تأمل في الإنفصال دوما رغم خوفها من آثار الطلاق و إصرار أهلها على بقائها مع زوجها،ليبقى الفحص الطبي بالنسبة لها مجرد شهادة قد تؤثر على تعديل سلوكيات الزوج من قبل أهلها لا أكثر.و هي في اعتقادنا أشدّ حالات القهر النفسي الذي يمكن أن تتعرض له المرأة المعنّفة.

أخطر من ذلك،و بسبب الخوف و الترهيب المستمر الممارس عليها من الرجل العنيف،و من حكم المجتمع القاسي،نجد أن ضحايا العنف اللواتي يضطررن إلى العلاج في المستشفى لا يصرّحن بأن الزوج هو مسبب إصابتهن،فيغادرنه من دون أن يطلبن التقرير الطبي الذي يخوّل لهن للشكوى و لرفع قضيتهن أمام المحكمة.فقد أوضحت إحصائيات قامت بها الوحدة الإجتماعية للمستشفى الجامعي "إبن رشد" بولاية عنابة إلى وجود سبعة نساء من بين مئة حالة علاج ضحايا عنف ممارس من قبل أزواجهن،إلاّ أن هذا العدد لا يضاهي العدد الحقيقي لضحايا هذه الممارسات،و ذلك من خلال الجروح المتعددة و المختلفة الموجودة على أجسادهن،بل يفضلن الصمت و عدم الإباحة بالفاعل (سواء كان الزوج أو الأب أو الأخ)،و هذا لعدة أسباب.و قد تبيّن أن أكبر نسبة للنساء ضحايا العنف المسجلة بالوحدة الإجتماعية للمستشفى تتراوح أعمارهن بين 21 سنة و 30سنة قدّرت ب 86.4 بينما باقي النسبة و المقدرة ب13.6% فإن أعمارهن تفوق سن الخمسين.و نجد من خلال هذه الإحصائيات أن النساء الحضريات اللاّتي يتعرضن لهذه الممارسات واعيات و كانت لهن القدرة على تجاوز هذه الظاهرة من خلال طلب تقارير طبية من أجل رفع القضية أمام المحكمة،بينما النساء الريفيات أكثر عرضة للعنف،و يلجأن إلى الصمت خوفا من أزواجهن و من الفضيحة،و خاصة أن نسبة77.1%من النساء هن ماكثات بالبيت،أو بالأحرى لا يقمن بنشاط مأجور،لأن معظمهن لسن مستقلات إقتصاديا،إذ يعتمدن على الرجل فلا مهنة لهن يستطعن الإعتماد على مدخولها لتأمين عيش كريم.فإذا تركت البنت بيت والدها لا يمكنها أن تعيش وحدها في مجتمع سينظر إليها حتما على أنها"عاهر"و يحاول كل رجل أن يتعدى عليها أو يغتصبها.لذلك ترى الفتاة في الزواج خلاصا من عنف الوالد و الإخوة لتنتقل من بيت مورس عليها العنف،إلى بيت يمارس فيه الزوج عليها العنف ذاته.هذا من جهة،من جهة أخرى إذا تركت الزوجة بيت الزوجية لا تستطيع إعالة نفسها،ولا اللجوء إلى أهلها الذين يكونون في غالبية الأحوال عاجزين عن تحمل عبء إضافي.كما أن الزوج يطلّقها من غير أن يدفع لها نفقة إلاّ إذا احتكمت إلى المحاكم،و هذا يقتضي أن تدفع للمحامي مبالغ تكون عاجزة عن دفعها في معظم الأحيان،ليبقى الخوف من الوضع العنفي بشكل عام أكثر الأسباب التي تؤدّي إلى شعورها بالعجز و اليأس و الدونية.(83)

2-4 أسباب العنف و انعكاساته على المرأة المعنّفة :

إن التفسير الذي يضفيه الجاني على العنف ضروري لفهم و التنبؤ بمعدل حدوثه،ومن المفترض أنّ من يتبنى تفسيرا إيجابيا للعنف سيزيد من معدل صدوره مثلما الحال فيمن يعلل ضربه لزوجته بأنه يريد أن يلقنها درسا حتى لا تنسى نفسها،أو لأنه يسعى من خلاله لتخفيف توتراته،أو لأن العنف ضروري لعلاج حالات معينة منها ترويض زوجة متمردة..،و هي أسباب كثيرا ما تطرح إجتماعيا لتبرير السلوكات العنيفة الممارسة إجتماعيا على المرأة الجزائرية،غير أننا حاولنا واقعيا البحث في الأسباب من

خلال المبحوثات أنفسهن،لاسيّما وأن مقابلتهن قد أضافت لنا الكثير في هذا الجانب إن كان بخصوص أسباب العنف أو إنعكاساته على المرأة المعنّفة.

2-4-1 أسباب العنف:

إذا كانت هناك دوافع و أسباب خاصة بتعنيف المرأة قد برزت نظريا،و ارتبطت في الغالب بالنظام الأبوي الذكوري الذي نظر–و لا يزال–إلى المرأة نظرة دونية،و اعتبرها شيئا مكمّلا في حياة الرجل أبا كان أم زوجا لتصل إلى أقصى أشكال العنف ممارسة على أجساد النساء،فإن الواقع الإجتماعي الأنثوي العنيف يبقى أكثر الفضاءات التي يمكن أن تمدّنا بمعطيات صادقة وحقيقية إضافة إلى ما طرح في المبحث الأول،لهذا وتكملة لما طُرح حول الأسباب التي تدفع بالآخر أو الآخرين لتعنيف المرأة حاولنا البحث فيها واقعيا لأهميتها فكانت المعطيات كالتالي:

جدول 26رقم يبين أسباب تعنيف المبحوثات:

الفئات الإجتماعية	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
أسباب العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
دون سبب	/	/	124	35.42	/	/	/	/	/	/	124	35.42
السرقة	21	6	/	/	26	7.42	16	4.57	1	0.28	64	18.27
بطالة الزوج	/	/	53	15.14	/	/	/	/	/	/	53	15.14
تعاطي مواد مخدّرة	/	/	39	11.14	/	/	/	/	/	/	39	11.14
مشاكل أسرية مع أهل الزوج	/	/	24	6.85	/	/	/	/	/	/	24	6.85
الرغبة في الإستيلاء على الراتب	/	/	17	4.85	/	/	/	/	/	/	17	4.85
رفض إقامة علاقة عاطفية	11	3.14	/	/	2	0.57	1	0.28	/	/	14	.4
الشك و الغيرة المفرطة	/	/	8	2.28	/	/	/	/	/	/	8	2.28
الإنتقام	/	/	/	/	3	0.85	/	/	/	/	3	0.85
عدم الرغبة في الإعتراف بالطفل	/	/	/	/	/	/	/	/	2	0.57	2	0.57
محاولة الإغتصاب	2	0.57	/	/	/	/	/	/	/	/	2	0.57

المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

لم يتبيّن إذا سبب تعنيف المبحوثات بنسبة 35.42%،إذ توصّلنا إلى نتيجة مشابهة لما سبق طرحه في الملفات الطبية و المجسّدة من خلال عبارة "دون سبب" التي كانت أكثر العبارات الواردة،و قد برزت أيضا أسباب أخرى إشتركت أيضا مع النتائج الجزئية للمبحث الأول تمثلت في السرقة خصوصا بالنسبة لفئة العازبات اللواتي تعرّضن للعنف في الشارع و المقدّرة نسبتها ب 18.27%،بطالة الزوج كسبب ثالث بالنسبة لفئة المتزوجات قدرت نسبتها ب15.14%، تعاطي مواد مخدّرة لنفس الفئة بنسبة 11.14%،مشاكل أسرية بنسبة 6.85%،الرغبة في الإستيلاء على الراتب بنسبة 4.85%،رفض إقامة علاقة عاطفية بالنسبة لفئة العازبات والمطلقات في إطار العنف الجنسي المتمظهر في التحرش الجنسي مقدرة ب4.27%،الشك و الغيرة المفرطة بنسبة 2.28%،الإنتقام من ثلاث مبحوثات مطلقات،عدم الرغبة في الإعتراف بالطفل بالنسبة لمبحوثتين من فئة الأمهات العازبات،و أخيرا محاولة الإغتصاب بالنسبة لحالة واحدة من فئة العازبات.

إذا مهما كانت النسب المقدرة،تؤكد دائما على خطورة أسباب تعنيف المرأة،بل وقوّة دلالاتها الإجتماعية أيضا،ذلك أننا أمام أسباب عنيفة المظهر و المضمون أيضا،و إن دلّت على شيء فإنما تدل على أن العنف الموجّه ضد المرأة بأشكاله المختلفة،مظاهره المتنوعة،و أسبابه اللاّمعقولة جاء ليؤكد دونية المرأة المعنّفة رغم التغيير الإجتماعي الذي تعيشه،بل و تكرّسها أيضا.فمجرد إنعدام سبب معين تُعنّف فيه المرأة بالمظاهر اللاّإنسانية المطروحة سابقا يعكس بالنسبة لنا سيادة منطق القوة و الضعف الذي يتجلى في الحياة الأسرية و بالخصوص الزواجية للمرأة المعنّفة.

لقد برزت أسباب أخرى عديدة إعتبرناها إجتماعية الطابع و أساسية أيضا لممارسة العنف ضد المبحوثات لاسيّما المتزوجات،بدءا بالبطالة و التي تساوي إجتماعيا العزلة أو عدم تحقيق الهوية الرجولية بالنسبة للرجل،فتعاطي المخدرات الذي غالبا ما يرتبط إرتباطا مباشرا بممارسة العنف الأسري،خاصة من جانب الزوج الذي اعتبرناه خطير جدا على حياة المرأة الزوجية،لاسيما و أن بعض الآراء المفسّرة للعلاقة بين تعاطي المواد المخدرة و بين السلوك العنف عامة إعتمدت على نظريتين:الأولى نظرية إنكار المسؤولية التي تذهب إلى أن الفرد عادة ما يبرر سلوكه المنحرف بأنه فعل ذلك تحت تأثير المخدر،أمّا الثانية فقد طرحها *Andrew* و*Edgerton* وتقوم على فكرة " تعطيل الزمن "و تذهب هذه الفكرة إلى أن الناس يتناولون الكحول ليفعلوا ما يحلو لهم ولا يستطيعون القيام به في صحوهم،لأنهم يحتاجون إلى مبرر وهو هنا حالة السكر الناتجة عن تناول الكحوليات حتى ينفوا مسؤوليتهم عما ارتكبوه،و يطلق على هذا التفسير "زجاجة الشجاعة" لأن الأزواج الذين يخطّطون لضرب زوجاتهم أو للإغتصاب يشربون أولا ثم يرتكبون ما خططوا له،وعندما يتم اتّهامهم،فإنهم يتهربون من المسؤولية بدعوى أنهم لا يستطيعون تذكّر أنهم قد فعلوا ذلك.

و هناك العديد من الدراسات التي أكّدت وجود ارتباط بين تعاطي مواد مخدرة وبين العنف الأسري،فقد أكد *Finkelhor* أن الإحصاءات توضح أن أكثر من نصف حوادث الإنتهاك الأسري البدنية و الجنسية ترتبط باستخدام الكحوليات.وأوضحا *Frieze and Knoble* في دراستهما أن الرجال عندما يشربون كثيرا يتّسم سلوكهم بالعنف بصفة عامة داخل وخارج المترل،إلاّ أن العنف داخل المترل يكون أكثر حدّة سيّما العنف الموجه ضد الزوجات.و في دراسته على عينة مكونة من 144 أسرة تعاني من العنف الأسري أوضح *Gelles* أنه في 48%من هذه الأسر صاحب العنف تجاه الزوجة تعاطي الزوج للكحوليات،وكان ارتباط تناول الكحوليات بالعنف واضحا في عنف الرجل.و بصفة عامة فإن معظم الزوجات أرجعن عنف أزواجهن إلى تعاطي الكحوليات،حيث أن الزوج السكّير عندما يفقد سيطرته على نفسه قد يتعدّى بالضرب أو الإنتهاك البدني على زوجته.كما كشفت أيضا دراسة *Pagelow* أن 50%من الزوجات اللاتي تعرضن للضرب من أزواجهن ذكرن أن الزوج كان في حالة سكر عندما تعرضن للضرب،وهذا قريب جدا مما ذكره *Frieze and Knoble* في دراستهما أن

52%من الزوجات اللاّتي تعرضن للضرب كنّ يعانين من مشاكل تتعلق بإدمان أزواجهم على الكحوليات،وأن37%من الأزواج الذين اتسم سلوكهم بالعنف تجاه زوجاتهم كانوا يشربون يوميا.(84)

وأمام جميع الأسباب المطروحة إن كان على مستوى المبحث الأول أو الثاني،فإننا نعتقد أنها تشترك جميعها في نقطة أساسية و محورية في الطرح هي قوة الثقافة الأبوية واستمرارية محدداتها ومكوناتها الخاصة بالجسد الأنثوي التي تمظهرت بالخصوص في ممارسات إرتبطت بالعنف الأسري ضد الزوجة أو بالأحرى ممارسة العنف على جسدها الذي يُنظر إليه في الغالب على أنه ملكية ليست فقط فردية (أي الزوج)،و إنّما جماعية بدءا بأب الزوج،الحماة،أخت الزوج و ربما أطراف أخرى قريبة من الزوج،و بالتالي قد يُسمح لأي فرد مهما كان أن يضربها،يشتمها، يسبّها،..لأنها ملك أسري عام أو جزء من الممتلكات الأسرية...

ربما ما ارتبط أيضا بالشك و الغيرة المفرطة الذي غالبا ما يبرر لجوء الرجل إلى ممارسة العنف ضد المرأة خوفا من"الإقصاء الإجتماعي"و من الشتائم التي يمكن أن تلحق به مثلما هو الحال بالنسبة لأولئك الذين يطلق عليهم نعت "امريوة"و الذي هو تصغير لإسم المرأة و هي عبارة تصيب الرجل في جوهر رجولته.فكل رجل لا يستطيع ممارسة السلطة على زوجته التي توجد تحت سيطرته داخل البيت و يتركها محل شك الآخرين يُنعت بهذه الصفة...لهذا السبب فإنه من الطبيعي أن يضرب الرجل المرأة لتقويم سلوكها،و من الضروري أيضا صيانة عفافها،و عدم الخروج من البيت أو زيارة الأماكن التي لا يرغب فيها دون إذنه ذلك أن أشد ما يخافه المجتمع و الرجال على وجه الخصوص هو تعاطي المرأة للخيانة الزوجية،إذ يتم الإعتقاد أنه–سواء كانت عازبة،متزوجة،مطلقة،أو أرملة،فلا وجود لأي ضمانة على عدم تعاطيها للجنس خارج

إطار مؤسسة الزواج.

لهذا تؤكد الملاحظة المباشرة أن الرجل الذي تتعاطى زوجته الواقعة تحت سلطته لهذه الممارسة يفقد كل اعتبار اجتماعي و يُعتبر دون قيمة،ذلك أن الرجولة تعني أن يكون مصادقا عليها من طرف الرجال الآخرين،و يشهد عليها بالإعتراف بالإنتماء إلى مجموعة "الرجال الحقيقيين"،و أن سلوك المرأة المنضبط هو الذي يمكّن الرجل من تحقيق الرجولة أمام الآخرين.لهذا السبب فإن الرغبة في الإنضمام إلى مجموعة الرجال،و الخوف من فقدان الإعتبار الرجولي هو ما يدفع بالرجال إلى ممارسة العنف ضد المرأة أو تشديد الرقابة عليها بمبرر صيانة جنسانيتها و الحفاظ عليها من تهديدات الآخرين.فالخوف من المرأة إذا،و من ثمة ممارسة العنف المادي ضدها هو أحد مرتكزات بناء الهوية الرجولية.(85)

وحتى و إن كانت الأسباب الأخيرة أقل قيمة من سابقاتها،فإنها تعكس أيضا عوامل واقعية أنتجت سلوكا عنفيا حقيقيا تمّ تفريغ شحناته الإنفعالية على أجساد المبحوثات تعلّقت بالإغتصاب و بالحمل غير الشرعي و غير القانوني أيضا،والذي أدى بالأمهات العازبات ضحايا العنف الجنسي إلى محاولة إثبات النسب،و هي من أكثر الظواهر الإجتماعية خطورة لصعوبة معالجتها،لاسيّما ما تعلّق بمستقبل الطفل غير الشرعي،و لن نضيف أكثر مما طرح سابقا حول هذا الإنتهاك الجنسي الخطير للمرأة في المجتمع إجتماعيا و قانونيا.

لقد كشفت دراسة سابقة عن ظاهرة العنف ضد المرأة الجزائرية أن أسباب ممارسته هي بالدرجة الأولى ذات طابع عائلي،و تمثل هذه الفئة من الإعتداءات 34.5% من مجمل الأسباب الأخرى و يندرج ضمن هذا النوع الخلافات الناجمة عن الزواج،و الصراع بين عائلتي الزوج و الزوجة أو التخلي عن المسؤوليات،و في المرتبة الثانية تأتي المشاكل النفسية،و تشكّل هذه الفئة من الأسباب 30.5% و هو ما يبيّن أن التقليل من هذه الظاهرة بالثلث سيكون ممكنا لو توفرت الرعاية النفسية في الوسط العائلي و المهني،و يندرج ضمن هذا المفهوم الغيرة و الرغبة في الثأر وحب التملك و السيطرة على الجنس الضعيف.

كما تساهم المشاكل الصحية بنسبة 24.4% في دعم انتشار هذه الظاهرة،و هي مشاكل يتورّع فيها الزوجان من ذكرها أو مناقشتها قبل الزواج،يضاف إلى ذلك تعاطي الكحول والمخدرات، وقد أدى هذا إلى ارتفاع هذه الظاهرة بنسبة16.3%،زيادة على الأسباب الإجتماعية المقدرة نسبتها بحوالي 10.2%.(86)

لتبقى الأسباب مهما كانت ظاهرة أو خفية،قوية أم ضعيفة،تقليدية أم عصرية مؤثرة جدا على المبحوثات،قد ندرك آثارها لاحقا.

2-4-2 التبليغ عن العنف:

تبدو أهمية هذا المحور في محاولة البحث عن البعد "الحمائي القانوني" للمرأة المعنّفة و الذي لم يبرز نهائيا سابقا.ولعلّ التأكيد على قوة الجانب القانوني وتأثيره على الحياة الإجتماعية للمرأة المعنّفة من خلال توفير "الأمن الإجتماعي" المفتقد واقعيا هو السبب الأساسي الذي دفعنا إلى البحث عن معطياته الواقعية،وأيضا محاولة معرفة مستوى الوعي الحقوقي عند المرأة المعنفة و الذي كان أيضا دافعا للبحث لاسيما أمام الطابع العنفي الجرمي الخطير الذي تعيشه،**فهل تقوم بالتبليغ عمّا تتعرض له،و إذا لم تفعل فما أسباب ذلك؟**

جدول رقم27 يبين تبليغ المبحوثات عن العنف الذي تعرضت له

	الحالة الإجتماعية	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	التبليغ/ أوعدم التبليغ مع الأسباب	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
	نعم	5	1.42	/	/	1	0.28	1	0.28	3	0.85	10	2.85
لا	المحافظة على سمعتها و سمعة أسرتها	2	0.57	103	29.42	/	/	/	/	/	/	105	30
	الخوف من ردة فعل المعنّف	27	7.71	/	/	30	8.57	16	4.57	/	/	73	20.85
	عدم وجود موارد إقتصادية بديلة	/	/	71	20.28	/	/	/	/	/	/	71	20.28
	الخوف من الطلاق التعسفي	/	/	43	12.28	/	/	/	/	/	/	43	12.28
	عدم وجود مكان تلجأ إليه	/	/	26	7.42	/	/	/	/	/	/	26	7.42
	رفض أهل الزوجة فكرة طلاقها			17	4.85	/	/	/	/			17	4.85
	تحاول أن تغيّر الرجل ليقلع عن الإساءة	/	/	5	1.42	/	/	/	/	/	/	5	1.42
	المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

ضمنيا،وحتى وإن برزت مجموعة أسباب واقعية منعت المبحوثات المعنّفات من تقديم شكوى، وبالتالي عدم وجود متابعة قانونية و قضائية للفعل العنفي الجرمي الذي تعرضن له،فإن الوضع الإجتماعي للمرأة الجزائرية المعنّفة عموما أكثر تأثيرا على أي مارسة عنفية تتعرض لها،لاسيما فئة المتزوجات اللواتي حاولن الإحتفاظ بمكانتهن الإجتماعية مهما كانت مظاهر العنف الممارس عليهن،و لعل المحافظة على سمعتهن و سمعة أسرهن،و الذي مثّل أكبر نسبة من المبحوثات قدرت ب 30% خصوصا الأمهات يبقى أساسي في ظل حرص"العرف الإجتماعي"على الإنجاب مهما كانت وضعية المرأة،و حتى و إن كان الزوج يعاني من مرض عقلي أو تخلف ذهني.

ليأتي العامل الثاني المتمثل في الخوف من ردة فعل المعنّف وبنسبة معبّرة جدا قدرت ب20.85 % والتي تعكس غياب الأمن الإجتماعي الذي تعاني منه المرأة الجزائرية عموما والمعنّفة خصوصا، لاسيما تلك التي تعاني من العنف الأسري،ولعل التحرش الجنسي في الشارع يعكس واقعيا غياب هذا الأمن،و بالتالي غياب الحماية القانونية لدرجة أن التبليغ كانت نسبته ضئيلة جدا و غير معبّرة تمثلت في فئة العازبات و بالأخص حالتي الإغتصاب و ثلاث حالات سرقة ممتلكات،لتبقى أسباب عدم تبليغ

المبحوثات عن العنف بارزة إجتماعيا و ثقافيا من خلال تأثير العامل المادي لفئة المبحوثات الماكثات بالبيت،و بالتالي إنعدام مورد مالي لتلبية الحاجات المادية الضرورية لاسيما ما ارتبط بالأمن الغذائي العائلي للأطفال،قُدّرت حالاتها ب 20.28%،و الخوف من الطلاق التعسفي بنسبة 12.28% أمام القدسية المحاطة بالزواج و عدم وجود مكان يأوي البعض منهن بنسبة 7.42%،و نعلم جيدا أهمية المسكن بالنسبة للعائلة و للمرأة بالخصوص التي تخاف الخروج إلى الشارع،بل إن الأهل بدورهم يرفضون فكرة تجسيد التطليق خوفا من الفضيحة و العار،و ندرك جيدا الضرر المعنوي و الإجتماعي الذي قد يسبّبه رفض الأهل فكرة الطلاق،و الذي عبّرت عنه نسبة 4.85%،وأخيرا محاولة خمس مبحوثات تغيير الزوج للإقلاع عن تعنيفهن.

هو إذا واقع المبحوثات،و الذي يعكس قوة تأثير العرف و العادات و التقاليد التي تسعى من خلالها المرأة المعنّفة إلى تحقيق مكانتها الإجتماعية و الإبتعاد عن أي سلوك إجتماعي قد يشوّه هذه المكانة و يتسبّب في تحطيمها،في مقابل المحافظة على سرّية الموقف،و الوقوف عند مرحلة الفحص الطبي للحصول على شهادة بسيطة قد تحقّق تغييرا في حياتها الإجتماعية يوما ما...

تستمر إذا جريمة تعنيف المرأة دون أن يُحاسب المعنِّف عليها قانونيا لأنه يستحيل أن تلجأ المرأة إلى تقديم شكوى مهما كانت صفتها خوفا من التعرّض لشكل آخر من العنف المعنوي المتمثّل في"احتقار" المحيط الإجتماعي لها،بل إن هذا العنف هو الذي حوّل هذه الممارسات إلى ممارسات عادية في المجتمع الجزائري،تحدث في الخفاء،و تتحول إلى أحاديث تُروى في جلسات خاصة أو حميمية لا أكثر و لا أقل،في مقابل خطورة الإستسلام و عدم إبداء أي رد فعل إجتماعي،و حتى و إن حدث فإنه في الغالب يكون سلبيا كمغادرة البيت الزوجية لفترة زمنية ثم العودة مرّة ثانية لأن الجميع يشتركن في نقطة أساسية و هي التنشئة الإجتماعية التقليدية،إذ أنه من"العيب" و"الحشمة" القيام بأي سلوك مضاد خوفا من فقدان"وضع المتزوجة"إذا انتهجت المرأة المعنّفة نهجا مضادا و حتى و إن غادرت البيت الزوجية فقد عادت لأنها ببساطة "تابعة" ماديا ومعنويا للزوج،وبالتالي لا تجد سبيلا إلاّ الصمت لاسيما إذا امتد هذا العنف إلى الجسد وأصبح ماديا.

تبقى المرأة المعنّفة إذا في وضعية الطاعة المفروضة عليها قانونيا،إجتماعيا و أخلاقيا،مما يستدعي القبول التام للوضعية دون مقاومة أو رفض،بل إن العنف يتحول إلى عرف من الأعراف المجحفة إذ أنه بالرغم من التغيير الذي عرفه المجتمع الجزائري إلاّ أن تنشئة المرأة الجزائرية لا تزال تقاس بمدى طاعتها و حشمتها،و أنه لا مفر من الخضوع للآخرين،بل إن خضوعها ليس للرجل فقط و إنما للمجتمع أيضا الذي أقصاها في كثير من الأحيان،و جعلها عضوا ناقصا لا يكتمل إلاّ بالرجل أسريا و اجتماعيا في ظل عادات و تقاليد ساهمت بطريقة مباشرة في استمرارية ظاهرة العنف بجميع أشكاله و مظاهره البارزة منها و الخفية،لاسيّما الأسرية و الحميمية.

هو إذا وضع المرأة المعنّفة في مجتمع أبوي أقصاها إجتماعيا و ثقافيا،و أكّد في كلّ ممارسة عنفية على دونيتها لدرجة أن هذه النظرة الدونية جعلتها تخاف من حكم المجتمع الذي يناقض نفسه إذ يحمّلها وحدها مسؤولية نجاح الأسرة أو إخفاقها،كما أنّ تنشئتها الأبوية تجعلها تشعر بالذنب و بأنّها هي المسؤولة عن تفكّك العائلة،و أثر ذلك على الأولاد.هذا الحكم القاسي للمجتمع يجعل ضحايا العنف مهما كان شكله اللّواتي يضطررن إلى العلاج في المستشفى دون أدنى محاولة للتبليغ خوفا من آثار ذلك.

ففي دراسة سابقة تبيّن أن نسبة التبليغ للمصالح المعنية عند النساء البالغة أعمارهن بين 30 و 40 سنة،و يتعلق الأمر هنا بالدرجة الأولى بتكوين المرأة،فكلّما كانت المرأة أكثر تكوينا و دراية بحقوقها و واجباتها كلّما ازداد طلبها لحماية المجتمع،وهنا تبرز الدراسة أن 81.2 %من الشكاوي تقدّمت بها نساء جامعيات،و يلاحظ كذلك أن النساء المطلقات اللواتي يتعرضن للعنف هن الأكثر تبليغا إذ بلغت نسبتها مقارنة بالعازبات و المتزوجات و الأرامل نسبة 72.49%.

إن المرأة الجزائرية حسب الدراسة لا تشتكي بطريقة آلية،فالمبادرات بالشكوى لوحدهن لم تبلغ نسبتهن سوى 26.3 %،في حين إشتكت بنصيحة من أحد الأقارب 25 %من النساء المعنفات، لكن رد الفعل بعد الشكوى يبقى مريبا بالنسبة للمرأة إذ عبّرت 31% منهن عن الثأر بالمثل،في حين فضلت 28 % منهن اللجوء إلى المؤسسات المعنية.

بل قد تنكر المرأة وقوع مظاهر عنفية حين يحاول الطبيب معرفتها في ظل ثقافة "السترة و أن كل شيء على مايرام" مثلما لاحظناه سابقا،و طابو العنف المحاط بالسرية التامة أسريا و اجتماعيا،و الذي يجعلنا غير قادرين كباحثين على حصرها نظرا لتعقد المفهوم ذاته من جهة، و انتشار هذه الثقافة من جهة أخرى،و عليه يصبح من المستحيل أحيانا إكتشاف خبايا العائلة الجزائرية،لكن الأرقام و النسب أفصح من المعاني،إذ و رغم انتشار الظاهرة والتصريح المتردد لعدد من النساء،تبيّن حسب الدراسة السابقة أن 44 % فقط من النساء الضحايا تشتكي هذه الإعتداءات لمصالح الدرك الوطني.(87)

ولعل الخطورة تكمن في أنّ إنكار بعض المظاهر يبدّد إمكانية إكتشافها،و من ثم التوصل إلى أسباب إندلاعه و اتخاذ الإجراءات التدخُّلية الملائمة حياله،أي أننا إزاء صعوبة في العثور على الأطراف المشاركة في هذا النوع من العنف،و حتى و إن وجدناهم يصعب إقناعهن بالتحدث عنه و من ثم التحدث معنا حوله.و قد حدث ذلك بالفعل في مسح أجراه شتراوس،حيث رفض ثلث المبحوثين الإستمرار في الإجابة،و قد يكون هؤلاء هم الأكثر عنفا،مما يثير احتمال فقدان الجزء الأكثر أهمية من المعلومات حول الظاهرة.و قد يعزى هذا الإنكار أيضا إلى أن الكثير من الضحايا و بوجه خاص الزوجات يعتقدون أن العنف عورة كالمرض النفسي،يجب عدم البوح به،و أن التحدث عنه قد يسبب آلاما نفسية لهم،أو يعتقدون أنه من غير المفيد مناقشة مثل تلك الموضوعات مع آخرين.(88)

وقد تشترك المرأة الجزائرية المعنّفة في هذا الإطار مع المرأة العربية،إذ أثبتت إحدى الدراسات العربية التي حاولت معرفة مدى تبليغ المرأة عن العنف الموجه ضدها و الإعتداءات التي تعرضت لها أن نسبة الإمتناع عن التبليغ قدرت ب 80.5%،و تنوعت أسباب عدم الإبلاغ بالمحافظة على السمعة 30.9%،و المحافظة على كيان الأسرة 25%،والحرص على التقاليد 18.4%،و التمييز بين المرأة والرجل بنسبة 25 %،العادات والتقاليد والقيم السائدة بنسبة 17.5 %،الضعف الجسمي للمرأة بنسبة 15 %الظروف الإقتصادية بنسبة 12.5 %،و آخر سبب كان الإبتعاد عن الدّين بنسبة 7.5 %.

وبيّنت دراسة عربية أخرى في مسح أجري على مجموعة كبيرة من النساء أن 28 % منهن فقط أبلغن الشرطة،أما الباقيات فقد أخبرن بعض الأقارب والأصدقاء،في حين لم يبلغ 25 % منهن أي أحد بما تعرضن له.(89)

وفي دراسة أجراها *Edwards* وجد أن 12% ممن ضربن أبلغن الشرطة،و دراسة ثالثة أجرتها "والكر" إتضح أن 10% فقط من ضحايا العنف أبلغن الشرطة مقابل 50% لم يُعلمن أي أحد بما جرى لهن،و وجد "ماشونج" في دراسة على 98 زوجة ضربها زوجها أن 2 % فقط أبلغن الشرطة.و قد يعزى هذا الإنخفاض في معدلات الإبلاغ و الذي يساعد على تفاقم الظاهرة إلى أنّ الضحايا يقاومن فكرة الإبلاغ خوفا من إنتقام الجاني،و قد يرجع ذلك إلى الإعتقاد بعدم جدوى الإبلاغ خاصة حين يكون المبلّغ إمرأة لأن رجال الشرطة قد يتحيزون للرجال،أو تتوقع أن ينظر إليها رجال الشرطة بارتياب،فالمرأة التي تُضرب في نظرهم هي المرأة السيئة،أو بسبب الخوف من الطلاق و تفكك الروابط الأسرية،أو لإفساح المجال أمام تدخّل الوسطاء (أهل الخير).ومن ناحية أخرى قد يعزى هذا الإنخفاض إلى تعمّد رجال الشرطة تجاهل البلاغ وعدم تسجيله،سواء لأنه لا تتوافر فيه الشروط القانونية الموجبة لذلك،أو لشعورهم بأنها مشكلة داخلية يحسن عدم تصعيدها.(90)

3-4-2 تعنيف المرأة و علاقته بتدني المستوى التعليمي للمعنِّف:

أكّدنا سابقا من خلال بعض الطروحات العلمية حول العنف الموجّه ضد المرأة بأن اعتقاد الرجل المعتدي بتدني قيمة المرأة بالنسبة إليه يجعله أكثر استهانة بها،و تجرّؤا عليها،فعلى سبيل المثال يسهل على كل من الزوج الذي يعتقد أنّه أكثر تفوقا

بدرجة كبيرة على زوجته و أنها أقل مكانة منه تعليميا و مهنيا الإعتداء عليها،و نفس الموقف في حالة شعوره بأنه أدنى منها،إذ قد يولد لديه مشاعر إنتقامية و رغبة في الإعتداء على زوجته لإحداث توازن يعتقد أنه ضروري لبقاء العلاقة ولا يميل لاستخدام القوة البدنية في تعاملاته فقط،بل يلجأ لمصادر أخرى...(91)

لقد حاولنا في هذا الإطار البحثي و من خلال متغير التعليم الذي برزت قوته وأهميته كمتغير أساسي في الحياة الإجتماعية للمرأة،سواء كان ذلك نظريا من خلال إثبات هذه القوة و الأهمية بعد مرحلة التغيير التي عرفها المجتمع الجزائري،و محاولة القضاء على الأمية،أو واقعيا من خلال المستوى التعليمي للمبحوثات،هذا الأخير كان دافعا بالنسبة لنا لمحاولة معرفة علاقته بتعنيف المرأة،لاسيما وأننا توصلنا إلى أن المستوى التعليمي للمبحوثات في العموم متوسط،فهل يصبح هذا المؤشر من العوامل المؤثرة بشكل أو بآخر في تعنيف المرأة أسريا أو إجتماعيا؟

هو تساؤل يحتاج فعليا إلى دراسة معمقة وتحليل كبير نحاول فيه إثبات أهمية التعليم فعليا و واقعيا في حياة الفرد الجزائري،لنكتفي هنا بإجابات بسيطة للمبحوثات قد يعكس مدى تأثيره في حياتها الإجتماعية من جهة،و قد يعكس أيضا مدى قوة الإطار الثقافي التقليدي الذي يجعل من الفرد مسيّرا في حياته الخاصة و الزوجية و العامة،سيّما وأن هذا الإطار أقوى من أي تغيير قد يحدث في المجتمع بدليل بقائه و استمرارية تأثير رموزه الإجتماعية المحددة لمكانة المرأة الجزائرية.

جدول رقم 28 يبين علاقة تعنيف المرأة بتدني المستوى التعليمي للمعنِّف

الفئات الإجتماعية	فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
الإحتمالات	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم هناك علاقة	5	1.42	58	16.57	3	0.85	6	1.71	/	/	72	20.57
لا توجد علاقة	29	8.28	207	59.14	28	8	11	3.14	3	0.85	278	79.42
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

تبيّن البيانات الواردة أعلاه أن نسبة 79.42% من إجابات المبحوثات أكّدت أنه لا توجد علاقة نهائيا بين تدني المستوى التعليمي للمعنّف و ممارساته العنفية،في مقابل 20.57% أكّدت عكس ذلك،و هي نتائج خطيرة في اعتقادنا لأنها تعني ببساطة أنه مهما كان المستوى التعليمي للمعنّف و حتى و إن كان في أعلى المستويات،فإن ممارساته و سلوكياته و أفعاله تبقى مُسيّرة ثقافيا و تقليديا.فالإختلاف في المستوى التعليمي بين الجنسين ليس له دور أو تأثير في بروز ظاهرة العنف،و إذا كان تعليم الفتاة قد برز كعنصر هام في سياق تحول وضعها الإجتماعي في ظل تغيير بعض جوانب حياتها الإجتماعية،إلاّ أن النموذج الأكثر تأثيرا في حياتها يبقى مقولبا و محكوما بثقافة ذكورية لم تستطع تغيير النموذج الثقافي الذكوري العميق و المؤثّر في سلوكيات الرجل،بل إن التعليم نفسه لم يبرز بشكل واضح و مؤثّر بالنسبة لفئة المبحوثات المتعلّمات،فما بالك بفئة المعنّفين الذين يمارسون أشكالا متعددة من العنف إن كان أسريا أو إجتماعيا و لم يستطع عنصر التعليم تغييرها،و لعل جرائم الشرف التي أكّد لنا أحد الأطباء تواجدها تعكس فعليا قوة العرف الإجتماعي و تأثيراته المتعددة في الحياة العامة و الزوجية و الأسرية.

إن صورة الرجل التقليدي في المجتمع الأبوي الجزائري مؤثّرة جدا في حياته أسريا واجتماعيا فتعليمه لايعني بالضرورة التخلي عن محددات تنشئته الإجتماعية و كل ما يحيط بها من رموز ذكورية أساسها العار بالنسبة له،و الهيمنة الرجولية تعني بشكل أو بآخر تجسيد هذا الأساس واقعيا تجاه المرأة.

فإذا كانت مجموعة القيم الشائعة في المجتمع تكاد تكون عوامل هامة تؤثّر في وعي المجتمع بالمرأة،بل وعيها بنفسها،و أن المجتمع

ينظر إليها على اعتبار أن عالمها هو البيت،وأن دورها هو الإهتمام بشؤونه،و أن تجاوزها لهذا يّعد إنحرافا و خروجا على قواعد السلوك و المعايير،فإن الرجل أو الذكر في مقابل ذلك لا يلزمه بذلك بقدر ما هو مطالب بالحفاظ على شرف العائلة و ممارسة أي سلوك تجاه المرأة حتى و إن كان بالإعتداء عليها طالما أن تأديبها يبقى أساسيا و مستمرا طوال حياتها معه حتى لا يفقد مكانته الإجتماعية و سلطته الأسرية،و قد ينعت بصفات سلبية مثلما أوضحناه سابقا سيّما إذا وجد نفسه أمام منافس من جنس غير جنسه،يحاول أخذ مكانته التي كانت دائما حكرا على الرجل،هذا الخوف يجعله يستخدم العنف ليشعر أن له سلطة،و أنه يستطيع التحكم في المرأة مهما كانت صفتها و مهما كان مستواها التعليمي أو المهني،و يرى أن الثقافة الأبوية و المجتمع بصفة عامة قد خوّل له تلك المهمة،إذ يعتبر المجتمع القوة العدوانية و حتى العنف من علامات الرجولة،و يحتقر بالتّالي ما يعتبره من مميزات الأنوثة (الرقة في التعامل،العطف،الحنان..).

إن الجزائر التي صادقت على إتفاقية مناهضة العنف و التمييز ضد المرأة،بقيت مثل الكثير من المجتمعات العربية متحفّظة على الكثير من النّقاط المتعلقة بالأحوال الشخصية القائمة في نظرنا على التمييز و التحيز في مختلف المجالات،و الذي تحوّل إلى واقع إجتماعي حقيقي تعيشه المرأة منذ ميلادها و خلال مراحل حياتها المختلفة.و رغم مساهمتها في التوازن الإقتصادي و الإجتماعي وفي استقرار النسق القائم،فإن العنف ضدها،و مهما كان المستوى التعليمي للمعنّف يعكس حماية قانونية حقيقية ساهمت في بقاء الظلم الممارس عليها واستمراره.و إن الإجحاف الذي يصيب المرأة هنا و ينقص من دورها الفاعل هو اعتبارها عنصرا مكمّلا للرجل ماديا و معنويا،و أن هذا الوضع جعل من التنشئة الإجتماعية للذكر في العائلة و محدداتها التي تقولب وضعه الإجتماعي أقوى تأثيرا من أي مستوى تعليمي،ليشترك عامل آخر نحاول البحث فيه لاحقا.

2-4-4 الإختلاف الفزيولوجي بين الجنسين و تأثيره على تعنيف المرأة:

برّرت المقاربة السوسيوبيولوجية الهيمنة الذكورية على الإناث بالعدوانية الموروثة في بعدها البيولوجي الهرموني الذكوري إلى جانب البعد الفيزيائي لبنية الذكر الجسدية المتسمة بالقوة، و أضافت الأبوية الثقافية البعد الثقافي من عادات و تقاليد مكرّسة لدونية المرأة و لعدم ممارستها دورها الإنساني في الحصول على حقوقها،و الإعتراف بها في ظل نزعة أبوية مسيطرة تظهر على مستوى القيم و التقاليد،و في وسائل التربية و التنشئة الإجتماعية التي تعمل على تشكيل نمط الثقافة و الشخصية من خلال ترسيخ القيم و العلاقات الإجتماعية التي يحتاج إليها المجتمع الأبوي و الشخصية البطريركية،و التي تؤدي في النهاية إلى ممارسات عنفية تتجسد واقعيا من خلال الهيمنة الذكورية .

لقد حاولنا في هذا الإطار البحث واقعيا عن الإختلاف البيولوجي أو الفيزيقي بين الجنسين،و إن كان فعليا عنصرا مؤثرا على المرأة،و مُسبّبا في تعنيفها،لاسيما و أن الخوف من ردّة فعل المعنّف قد وردت بشكل ملفت للإنتباه،وبالتالي إنعكاساته واقعيا،من خلال عوامل ثقافية متعددة على الواقع الإجتماعي للمرأة المعنّفة،فكانت إجابات المبحوثات كالتالي:

جدول رقم29يبين تأثير الإختلاف الفيزيولوجي بين الجنسين على تعنيف المرأة

الفئات الإجتماعية / الإحتمالات		فئة العازبات		فئة المتزوجات		فئة المطلقات		فئة الأرامل		فئة الأمهات العازبات		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	تمتع الرجل بقوة جسمانية في مقابل ضعف المرأة الجسماني	9	2.57	36	10.28	14	4	7	2	3	0.85	69	19.71
لا	التنشئة الإجتماعية القائمة على التفوق الذكوري	25	7.14	229	65.42	17	4.85	10	2.85	/	/	281	80.28
المجموع		34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

إذا وانطلاقا من رأي المبحوثات في مدى مساهمة الإختلاف الفزيولوجي أو الجسدي بين الجنسين في التأثير على الممارسات العنفية ضدهن،أكّدت نسبة 80.28% عدم موافقتها،و أن السبب الوحيد المذكور تمثّل في التنشئة الإجتماعية القائمة على التفوق الذكوري،و بنسبة ضئيلة قدرت ب19.71% وافقت فيها على هذا المؤشر،و أرجعت السبب في ذلك إلى تمتع الرجل بقوة جسمانية في مقابل ضعف المرأة الجسماني،فهي كائن ضعيف هش البنية،مرهف الحس، يتميز بمواصفات تختلف عن المواصفات الذكورية التي تجعل من التفوّق الجسماني الذكوري عنصرا بارزا في أي ممارسة عنفية،و عاملا أساسيا في التحكّم في الآخرين سواء الأم،الأخت، البنت،الزوجة،و حتى القريبات،يمارس عليهن عنفا متعدد الأشكال لاسيّما في الشارع،و بالتالي فمن الطبيعي إعتباره دافعا أساسيا لهذه الممارسة اللاّإنسانية يضاف إلى ما ذكر من أسباب خاصة بتعنيف المرأة.

لعل أهم عامل يؤدي بالمرأة المعنّفة إلى تعنيفها و إقصائها إجتماعيا،و بالتالي شعورها بالدونية هو العامل الثقافي،و الذي نعود به إلى طرح نظري سابق قدّمته التفاعلية الرمزية و المتمثل في أن العوامل الثقافية من أهم أسباب شعور المرأة بالدونية و الإقصاء،و أن"الميلاد البيولوجي للفرد ليس هو الأمر الحاسم في وجوده واستمراره،وإنما العامل الحاسم هو الميلاد الثاني،أي تكوينه كشخصية إجتماعية ثقافية تنتمي إلى مجتمع بعينه،و تدين بثقافة بذاتها،و الأسرة هي صاحبة الفضل في تحقيق هذا الميلاد الثاني".(92)

لقد أكدت"**نظرية الإرتباط بين الدور والنوع**"أنّ التنشئة الإجتماعية التقليدية تصوّر أنّه من المستساغ أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف.وأن المجتمع يؤكد على أن الفتى هو القوي الذي يجب أن تكون له السيطرة طيلة الوقت،و المسؤول عن إعالة أفراد أسرته وعن السعي وراء الرزق.أما الفتيات فإنّهن مطالبات بأن يكنّ سلبيات وخاضعات، و تقع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الحياة الزوجية و القيام بالأعمال المترلية،و النهوض بمسؤوليات رعاية الصغار.و هو تفسير مبسّط لسوء معاملة الرجل للمرأة،و الذي يتفق مع النتائج التي توصّلنا إذ يتضح ذلك من خلال الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء،والتي تضع الرجل في وضع أفضل من المرأة و تسمح له بتعنيفها،لذلك فإنّ الحيلولة دون ذلك تتطلّب إعادة هيكلة هذه الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع،و إعادة تشكيل عملية التنشئة الإجتماعية التي يتم التدريب فيها على هذه الأدوار.من جهة أخرى يجب إعادة صياغة المتغيّرات الثقافية التي تعزّز اللّجوء إلى العنف،و استخدامه بين الأفراد و بين الشرائح المختلفة للمجتمع الأبوي على أنه وسيلة مشروعة لمعالجة المشكلات خاصة مع المرأة،و هو نفس الطرح الذي تؤكّده"نظرية ثقافة العنف"عند تفسيرها لظاهرة العنف الممارس على المرأة من قبل الرجل،والتي تكمن في شيوع ثقافة العنف وقبولها في المجتمع،إذ يقرّ هذا الأخير اللّجوء إلى العنف باعتباره وسيلة لحلّ الخلافات أو حسم الصراعات.و قد يلجأ البعض إلى استخدام العنف لغرض امتثال الآخرين لرغباته.

و إنّ تقبّل العنف ثقافيا من جانب المجتمع الأكبر يضفي الشرعية على استخدامه في الحياة السرية و يدعّم اللّجوء إليه،فإذا كان اللّجوء إلى العنف وسيلة مشروعة في المجتمع لحلّ المشكلات اليومية أو معالجتها،فإنّ المرء قد يلجأ إليه و يستخدمه في مترله لحلّ المشكلات الأسرية،إضافة إلى تأثّره بثقافة العنف السائد بين زملائه في العمل أو بين أفراد أسرة التوجيه التي نشأ فيها،لذا نجد أن هناك حدّ أدنى بين الإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد إستخدام الأزواج للعنف مع زوجاتهم.(93)

لقد ساهم التأويل الإجتماعي للعنف من خلال التنشئة الإجتماعية القائمة على التفوّق الذكوري في إنتاج و إعادة إنتاج و استمرارية العنف بجميع أشكاله،و هي ثقافة شعبوية مشوّهة جعلت المرأة تابعة إجتماعيا للرجل،و ساهمت في ترسيخ ثقافة مبنية على دونية المرأة،و على إضفاء المشروعية على ظاهرة العنف بشكل عام و الضرب بشكل خاص.

بل إن عودة بعض الممارسات التقليدية بقوّة بعد اختفائها،و خاصة في مجال التفرقة بين الجنسين حسب الباحث الجزائري "عبد الناصر جابي"و المطالبة بعودة المرأة إلى البيت و إلغاء الإختلاط و السبي و الإغتصاب الذي تعرضت له المرأة الجزائرية أكدت قوة العناصر التقليدية للتنشئة الإجتماعية مدعّمة بتأويل ديني خاطئ ساهم في نشر ثقافة مفادها أن المرأة خلقت أساسا من ضلع أعوج،وأنها ناقصة عقل ودين،و يجب أن تمكث في البيت،و غيرها من الأفكار الخاطئة و الشائعة إجتماعيا.(94)

و لأننا أكّدنا على أهمية البعد الفيزيقي أيضا و الذي كثيرا ما يعكس التحرش الجنسي كظاهرة خاصة و مميزة في المجتمع،و الذي يُطرح حسب اعتقادنا بالخصوص في ظل المقاربة الأبوية البيولوجية المذكورة سابقا،ليدعّم و بشكل أساسي الطرح السابق الذي أكّدت عليه المبحوثات و الخاص بالتنشئة الإجتماعية و التفوق الذكوري في ظل الثقافة الأبوية التي رسخت هذا التفوق جسديا و فكريا.فالأمر ليس بالسهولة و البساطة التي يمكن أن نتصورها لأن هذه الفوارق و الإختلافات البيولوجية الواضحة بين الجنسين تؤدي فعليا إلى الشعور بالدونية و الإقصاء الإجتماعي،و ربّما إلى تعميقه رغم أنه ليس دليلا على سلبية الأنثى أو علامة على عجزها الطبيعي عن الإضطلاع بالمسؤوليات و القيام بالأعمال الصعبة.

لقد ساد الإعتقاد خلال قرون طويلة بأن المرأة أدنى منزلة من الرجل لأن عضلاتها أضعف نموا من الرجل،و لأنّ تركيبها الجسدي له دخل كبير في تحديد المكانة الإجتماعية التي تشغلها،و من الأسباب التي أدت إلى تدهور مكانتها العنصر الإقتصادي الذي كان يتمثل في قيام المرأة بالأعمال التي يترفّع عنها الرجل و الذي كان له أهمية في تحديد مركز المرأة.و قد عالجت هذه المشكلة الكاتبة الفرنسية *De Beauvoir* في كتابها "الجنس الآخر" إستعرضت فيه كتابات الفلاسفة والمفكرين في مختلف العصور حول الإختلاف بدءا بأرسطو الذي كان يرى أن الأنثى ليست أنثى إلاّ لأنها تفتقر إلى بعض الخصائص و الصفات التي توجد في الرجل،و على ذلك فإن طبيعة المرأة تعاني من العجز و النقص.أما القديس توما الإكويني فقد ذهب إلى وصف المرأة بأنها رجل ناقص،و أنها كائن عرضي جاء إلى الوجود عن طريق العرض فقط–و ربما كانت قصة خلق آدم و حواء تعكس هذه النظرة على اعتبار أنها خلقت من أحد أضلاعه،فهي بذلك ليست كائنا كاملا و لا تتمتع بالتالي بكيان مستقل عن كيان الرجل،وهذا كله معناه حسب دوبوفوار أن الإنسانية تتعلق بالذكر و ليس بالأنثى.(95)

ومن ثم فليس من شك في أن استمرارية هذه النظرة التقليدية الذكورية السائدة في مجتمعنا و التي تؤكد على قوة الرجل مقابل ضعف المرأة أدت إلى تدعيم عامل الخوف كعامل نفسي سلبي في علاقة كليهما بالآخر،و يأتي المحيط الإجتماعي ليلعب دورا هاما في إبراز و تقوية هذا الفارق الفسيولوجي الأساسي في تكوين جملة متغيرات هامة بدءا بحب السيطرة و السلطة و التحكم و النفوذ.فالمجتمع هو الأصل و الأساس في خلق و إيجاد هذا الفارق و تعميقه و تثبيته،و أن انفراد الرجل بأعمال معينة دون المرأة غالبا ما تُردّ إلى العامل البيولوجي،بل إن إقناع المرأة بضعفها وضعف جسدها و الإعتقاد باستحالة تغيير هذه الفكرة الثابتة نسبيا و المهيمنة جعلها تقبل الواقع الإجتماعي العنيف،و أن تمارس أنواعا معينة من النشاط،و أن تمنع عن البعض الآخر بحجّة أنه لا يتلاءم مع طبيعتها و ظروفها و تكوينها الجسدي و النفسي و البيولوجي.

2-4-5 آثار العنف الموجّه ضد المبحوثات:

تبيّن لنا نظريا قوة و شدة و عمق تأثير أشكال و مظاهر العنف الموجّه ضد المرأة،و الذي ترتب عليه في النهاية مجموع آثار مختلفة،وكيف أن تشويه عضو جسدي معيّن قد يؤثر سلبا على نفسية المرأة المعنّفة،و قد يؤدي إلى آثار تفوق في ألمها الألم المادي الذي عانته نتيجة تعنيفها،لهذا السبب بالذات فإن أهمية هذا العنصر تتمثل بالخصوص في محاولة التعرف على آثار العنف الذي مورس على المبحوثات،المباشرة منها و غير المباشرة.

و لأنه ثبت نظريا تأثير العنف مهما كان شكله في استقرار المرأة النفسي و في توازنها الإنفعالي و الإجتماعي،و معاناتها من عدم الأمن و عدم التقبل العاطفي نتيجة لما عاشته و تعايشت معه،و حالة اللاّإستقرار النفسي و الإضطرابات السلوكية،حاولنا

التأكد واقعيا من بعض هذه المنطلقات النظرية سيّما و أننا افتقدنا هذا الجانب في المبحث الأول للأسباب المذكورة سابقا،لنتسائل عن آثار العنف الممارس على المرأة في فضاء سيساهم بشكل أو بآخر في حدوث إضطرابات نفسية أمام التسلط الذكوري و الزوجي بالخصوص،و أمام ما عاشته المبحوثات من أشكال عنفية خطيرة و مظاهر لاإنسانية.

جدول رقم30 يبيّن آثار العنف الممارس على المبحوثات

الحالة الإجتماعية / آثار العنف	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التفكير المستمر في الإنتحار	2	0.57	211	60.28	4	1.14	–	–	3	0.85	220	62.85
الخوف من المستقبل	32	9.14	23	6.57	27	7.71	5	1.42	–	–	87	24.85
متاعب صحية جسدية	–	–	31	8.85	–	–	12	3.42	–	–	43	12.28
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

بداية ننطلق من التعريف الذي قدمه دوركايم حول الفعل الإنتحاري بأنه "كل حالات الموت التي تكون نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لفعل سلبي أو إيجابي قام به المنتحر وهو يعلم أنه يؤدي إلى هذه النتيجة" فهذا الفعل العنفي القاتل وليد عوامل إجتماعية أو نفسية تقوم عليها حياة الفرد.

إن الطرح السوسيولوجي للظاهرة أكّد أن الأزمات الإقتصادية في المجتمع و في الأسرة قد تؤدي إلى انهيار النسق الإجتماعي في وقت تكون المعايير الثقافية قد هيّأت المناخ لتأثير تلك الأزمات على الفرد و الجماعة،و هنا يصل الفرد إلى حالة اللاّمعيارية من جراء فقدان المعايير أو عدم وجود ضوابط تنظّم سلوكه طبقا لرأي دوركايم،و بالنسبة للفرد تمثل هذه الحالة وفقا لرأي ماكيفر فقدان القيم الخلقية،ليضيف ميرتون إلى هذا الفهم جانب آخر،وهو أنه طالما أن المجتمع يؤكد على أهداف متماثلة لكل فرد،فإن السلوك الإنتحاري ينتج عن تباين فرص تحقيق الهدف.(96)

لقد إشتركت المبحوثات عامة من خلال التفكير في الإنتحار في ظروفها العائلية،أو بمعنى أصح الجو العام الذي تعشنه داخل أسرها،و إحساسهن بمكانتهن ضمن هذا الجو،و مدى رفضهن لوضعهن الأسري و سخطهن عليه،و أن العلاقة بينهن و بين المعنّف علاقة سيّئة على العموم،هذا إلى جانب مسؤولياتهن الأسرية الواقعة عليهن في مقابل العنف الممارس عليهن،و هو الوضع الذي فاق طاقتهن و قواهن المنهكة.ضف إلى ذلك الوضعية المادية التي تجسّدت في الغالب في عجز المبحوثات عن تلبية حاجاتهن الضرورية بدءا باللباس،و هذا ما لاحظناه على الكثيرات منهن،بل ما نؤكده هو اشتراك أغلبية المبحوثات في نقطة أساسية و هي المستوى المعيشي المتدنّي المرتبط أساسا بانعدام المدخول الشهري لدى أغلبيتهن بصفتهن ماكثات في البيوت.

إن انخفاض مستوى المعيشة و الحرمان يؤدي إلى حدوث مشكلات إجتماعية و شخصية،فسوء التغذية مثلا يؤثر على سلامة المرأة الفيزيولوجية و النفسية،و على قدرتها على التكيّف الإجتماعي، كما أن مستوى المعيشة المتدني إرتبط بلاشك إرتباطا وثيقا بمختلف جوانب الحياة الإجتماعية،هذا إن لم نقل أنه السبب الأساسي في حدوث مشاكل أسرية كثيرة لعل أهمها العنف بأشكاله المختلفة فالفقر،و هو حال أغلبية المبحوثات اللواتي اشتركن فيه مع معطيات المبحث الأول،عكس حالة من الحرمان

المادي الذي انعكس عليهن أسريا و اجتماعيا و جعلهن في صف المهمّشات إجتماعيا ليتحول هذا الوضع إلى ضغوط ستؤدي حتما إلى نوع من الباتولوجيا الإجتماعية و النفسية المتمثّلة في التفكير في الإنتحار نبذا و هروبا من الواقع المعيشي جراء الوضعية الإجتماعية.

فللوضع الإجتماعي أهميته في تفسير الإنتحار أو الشروع فيه من خلال تأثيره على المرأة و تأثّرها هي أيضا به،لأنه قد دفعها فعليا إلى التفكير فيه كآخر حل للهروب و التخلص من صراع الذات و صراع الواقع المعيشي.و إنّ تباين دوافع الإنتحار بين الرجال و النساء لا يعود بالدرجة الأولى إلى مجرد إختلاف بيولوجي نوعي،و لكنه يتأثر بظروف إجتماعية في الأساس.فالمرأة في اعتقادنا و في الغالب هي أكثر حاجة من الرجل للمساعدة عندما تواجه مشكلة معينة،و هذا يبدو واضحا من خلال المعايير الثقافية التقليدية المختلفة في نظرتها للجنسين،تلك المعايير التي ترى أنه من الأمور الأكثر قبولا بالنسبة للنساء مشكلات شخصية تتطلب المساعدة،بل إنها كثيرا ما تغرس في المرأة أنّه من العار أن تعلن عن معاناتها من مشكلات معينة لأن الحشمة و العيب يتطلبان ذلك،و بالتالي عندما تتصاعد حدّة معاناتها دون أن يصاحب ذلك أي محاولة للإعلان عنها أو معالجتها يبرز التفكير في الإنتحار كحل نهائي لهذه المشكلات والمعاناة لاسيما إذا كنا أمام معاناة جنسية غالبا ما توضع في إطار المسكوت عنه و هو الإغتصاب أو التحرش الجنسي الجسدي.

فالرجوع لفهم أعمق للحياة الأسرية يعطي لنا الصورة الأصلية الأولى التي تلقت فيها المرأة خبراتها الأولى،فالأسرة تؤثر في نموها النفسي السوي و غير السوي،كما أنّها تؤثر في نموها العقلي و الإنفعالي،و يبقى أن نؤكد على أن الإنتحار سلوك عدواني ناتج عن الظرف الآني الذي وقع فيه هذا السلوك،بمعنى آخر الحالة الإجتماعية للأسرة التي تشعر بعدم الأمن العاطفي و التوتر و اللاّتقبل ستكون حتما ضحية مرض نفسي و عصبي في مستقبل حياتها،و ستنهار أمام أول ظرف يواجهها، و قد يكون العنف أحد العوامل المؤدية إلى الإنتحار أو التفكير فيه.

إن الخطر الأكبر في اعتقادنا هو الجزء الخاص بالباتولوجيا الأسرية،وكامتداد لها الباتولوجيا الإجتماعية،فتعنيف المرأة وتعرضها لممارسات عنفية قوية باستمرار سيؤثر حتما عليها وعلى جانبها النفسي،بل لنقل توازنها النفسي مع استمرارية التعنيف،لاسيما إذا كان من طرف الزوج الذي تعتبره أكثر الأفراد حماية لها بعد الأب في ظل النظام الأبوي الذي يكتنفها.و لأن التنشئة الأسرية و الإجتماعية أسّست لها هذا التواصل الفكري الأبوي،فإن انعدام الحماية كنتيجة للممارسة العنيفة سيؤدي إلى هذه الإضطرابات،و التي عكست في اعتقادنا أمراضا نفسية خاصة بالنسبة لحالات العنف الجسدي والجنسي و بالأخص حالات الإغتصاب.

إن هذا الوضع النفسي المرضي في النهاية هو جزء من إفرازات الممارسات العنفية لاسيما أمام سوء التكيف و التوافق للمرأة و عدم قدرتها على مواجهة النموذج أو النماذج العنيفة،مما أدى إلى عجزها،و مهّد في النهاية إلى سوء الحالة النفسية،و اضطرابها،و عدم توازنها.

لقد عكس هذا الوضع العنفي النفسي أيضا بعض الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة الإستشفائية للأمراض النفسية و العصبية لمدينة قسنطينة،و التي تضمنت زيادة ملحوظة ومستمرة لعدد الفحوصات الخارجية،لاسيما بالنسبة للنساء اللواتي يعشن حالات نفسية مضطربة كنتيجة للوضع الأسري والإجتماعي الذي تتعايش معه نوضحها في الجدول الموالي:

السنة / الجنس	1995	1996	1997	1998	1999
رجال	2257	4233	4631	4413	4065
نساء	743	1799	1935	1919	1779

فالإحصائيات التي تمثل التطور السنوي للفحوصات الطبية النفسية و العصبية تؤكد تواجد هذه الفحوصات بالنسبة لفئة النساء،حتى و إن اختلفت نسبها إلاّ أنها تبقى مؤشرا هاما بالنسبة لنا يؤكد بالخصوص على الحالة النفسية السيئة التي تتطلّب الإهتمام و التكفل به لمعالجتها.(98)

ويضيف بوسبسي في هذا الإطار أن العناصر السوسيو ثقافية المفسرة لإمكانية إحتواء المحيط لاسيما الأسري تبقى عاملا مهما في تطور كثير من الحالات المرضية التي لا يمكن فهمها إلا في إطار مقاربة تعطي مكانة كبيرة لدور الأنا الجمعي *Moi-Collectif*و العوامل التربوية التقليدية خاصة في مراحل الطفولة الأولى.(99)

إن تأثير هذا العامل في تكوين السلوك الإنتحاري لا يمكننا أخذه من منظور نفسي سيكولوجي،بل نحن نحمّله أكثر إلى الواقعية،و نحاول ربطه بكل الظروف الإجتماعية القاسية و إسقاطها على وضع المرأة.

إن تفسير السلوك الإنتحاري لا ينبغي النظر إليه كغاية في حد ذاته بقدر ما هو أسلوب تعبيري يوضح مدى المعاناة و الرفض الداخلي وحالة الصراع الداخلي للمرأة المعنّفة،إذ من المفيد القول بأن البعد النفسي لا ينفصل عن البعد الإجتماعي،هذا الأخير الذي قد يكون سببا في تدهور و معاناة البعد النفسي خاصة و أن للمرأة علاقات إجتماعية ينمو فيها الجانب النفسي و يتطور،و من ثم يُعزى السلوك الإنتحاري إلى اختلال في الجهاز النفسي لشخصيتها من حيث بناءه من جهة،و الواقع الإجتماعي من جهة أخرى،إلى جانب ما ينشأ في النفس من صراع و دوافع مكبوتة تؤدي إلى أساليب سلوكية لا شعورية شاذة.

وأوضحت دراسة روزينيفيل أن المشقة المزمنة الناجمة عن التعرض للعنف،و الخوف المتواصل من حدوثه،يدفع بالضحايا إلى التردد على عيادات الأطباء طلبا للعلاج من بعض الأعراض النفس–جسمية كالصداع و السعال و الشعور بالوخز و التنميل و الأرق و نقص الوزن،و يتوقع أن تزداد حدّة المشكلات الصحية و الإصابات البدنية حينما يكون العنف شديدا و متكررا.(100)

وقد بينت دراسة *Andrews*حول الأسس الإجتماعية للإكتئاب التي أجراها على400 إمرأة أن العنف الأسري من بين الأسباب الرئيسية لإصابة 25%منهن به.وأشارت دراسات متعددة إلى أن التعرض للعنف قد يدفع بالضحية إلى الإنتحار،فعلى سبيل المثال أوضحت نتائج دراسة *Roansaville* أن 29 من المبحوثات اللائي ضربن من طرف أزواجهن أقدمن على محاولة الإنتحار و إن لم ينجحن بالضرورة في هذه المحاولة،و قد حصل كل من *Stark & Flitcraft* على نتيجة مشابهة،حيث قرر 25 % من الزوجات الأمريكيات البيض في بحثيهما أنهن حاولن الإنتحار بسبب ضرب أزواجهن لهن.و في دراسة على النساء اللائي نقلن لأقسام الطوارئ ببعض المستشفيات لإسعافهن إثر محاولتهن الإنتحار،تبين أن حوالي ثلثهن ضربهن أزواجهن،و أن نصف هؤلاء ضُربن في نفس يوم المحاولة،مما يؤكد أن العنف الأسري من الأسباب المعجلة بالإنتحار.وقد كشف براون عن زاوية أخرى في الموقف قوامها أن قتل الزوج يُعد عملية إنتحار رمزي أو بديل،فبدلا من أن تقتل نفسها تقتله هو،و جدير بالذكر أن الإنتحار أحد العواقب السلبية للعنف.(101)

أما عن الآثار الصحية للعنف على المرأة،و حسب تقرير *Henrion* الفرنسي فتمثلت في:

جدول رقم 8 يبين آثار العنف حسب تقرير Henrion (102)

أنواعه	الرضوض	الأمراض المزمنة	الوفيات	الإضطرابات النفسية	أمراض النساء	الحمل
	كدمات59%	-الربو	-الإنتحار	مصاحبة للعنف الجسدي أو أثرا له	آفات الحوض كالجروح	-40 %من النساء تتعرضن للعنف خاصة في الحمل غير المرغوب
	جروح38%	-أمراض التنفس	-القتل	-الغضب	الرضوض خاصة عند الإغتصاب	-الولادة المبسترة

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

	حروق1.2%	-أمراض القلب	-الموت بسبب مضاعفات	-الخزي	إنتانات جنسية وبولية	
	-عض	-التعب	الأمراض	-الشعور بالذنب	آلام الحوض المزمنة	
	-الخنق	-الإكتئاب	-الموت بسبب الرضوض	-إنخفاض تقرير الذات	إضطرابات جنسية	
	-الكسور6%		الداخلية	-القلق	إضطرابات الحيض	
آثاره	-النزيف		-الكبد	-الرهاب		
	-الوجه		-الطحال	-هضمية	الرضوض خاصة عند الإغتصاب	
	-الرأس			-آلام الظهر		
	-الرقبة			-الصداع	إنتانات جنسية وبولية	
	-الأطراف			التعب		
	-المناطق المستورة			تنمل الأطراف		
				-إضطرابات النوم		
	-الفم			-إضطرابات الغذاء		
	-العين			إضطرابات معرفية		
				الإكتئابPTSD		

ليبقى العنف الموجه ضد المرأة بأشكاله المختلفة و مظاهره المتنوعة أكثر الأبعاد المؤثرة على حياة المرأة المعنّفة لاسيما المتزوجة،و التي أكدت فيه نسبة من المبحوثات على خوفها المستمر من المستقبل لأن العنف من أكثر العوامل المؤثرة على العلاقة الزوجية بشكل مباشر.

فالعلاقات المتبادلة بين الزوجين،و التي تسمح بسيرورة الحياة الإنسانية في أكمل وجه يجب أن تكون مقرونة بنوعية عمليات الإتصال التي تقوم أساسا على التفاعل الإيجابي المتبادل بين الزوجين ففي كثير من الأحيان تقرن المشاكل الزوجية بعجز الزوجين عن إيجاد صيغة تواصل سليمة ترضي كلا الطرفين،و بالتالي إتخاذ التوازن في طريقة التعامل بينهما.و نجاح الحياة الزوجية أو فشلها يعتمد كل الإعتماد على مدى فعالية الزوجين في اتخاذ وسيلة للتفاعل،و قد يحل العنف في الكثير من الحالات محل التفاهم،فتختل العلاقة الزوجية و تضطرب،و قد تصل إلى الإنفصال،وربما إلى الطلاق لاحقا..

في هذا الإطار يُعد الطلاق من أهم الآثار الإجتماعية و النفسية السلبية للعنف،فقد أوضحت نتائج العديد من الدراسات أن العنف أحد المنبئات بالطلاق،و الذي يُعد بدوره من بين الأسباب الرئيسية لتفكك الأسرة،ففي دراسة أجراها *Levinger* حول الأسباب التي تدفع الزوجات إلى طلب الطلاق قرّر 22 %من المبحوثات من الطبقة المتوسطة مقابل40 %من الطبقة الدنيا أن العنف هو السبب الرئيسي.و وجد كل من *Chesher&Struather* في دراستيهما على1500زوجة طلبن الطلاق أن 90% منهن قرّرن أن التعرض للعنف بصورة متكررة على أيدي أزواجهن من أبرز شكاويهن،و هناك مشكلات ذات طابع نفسي إجتماعي أخرى تترتب على العنف من قبيل تدني و تشويه صورة الضحية في عيون المحيطين بها،و ضعف علاقاتها الإجتماعية،و فقدان العديد من الصداقات.(103)

و أكدت دراسة جزائرية سابقة أنه و نظرا لأن الإعتداءات لا وقت لها،تُرتكب في الليل أو في وضح النهار،بل لا سبب لها،فإن آثارها مرعبة و وخيمة على مجتمعنا الذي يتستر على العار و لا يصلح العيب،فالدراسة كشفت عن وجود 77.5 من النساء المعنفات قد أصبن بعاهات و آثار ذات طابع جسدي نفسي واجتماعي،فيما تنقل إلى المستشفى مباشرة بعد الإعتداء 45 % منهن،و رغم ذلك لا تبلغ على المعنّف.(104)

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

2-4-6 الفضاء الإجتماعي الذي تشعر فيه المبحوثات بالدونية و الإحتقار:

لأننا أكّدنا على قوة و عمق آثار العنف التي تبقى ممتدة و بعيدة المدى فعليا و واقعيا،و لأن أهمية طرح هذا الجانب بالخصوص يكمن في شعورها تجاه ما تعرضت له من عنف،و لأنّنا أكدنا أهمية تأثير العلاقات الإجتماعية على تكوين صورة ذات إيجابة و بالتالي تفاعل إيجابي مع الآخر و الآخرين،فإن بعض مظاهر شعور المبحوثات بعد كل ما عانته من عنف يدعو فعليا إلى البحث فيه و محاولة إثباته لاسيّما الفكرة القائلة بأن هوية المرأة بشكل عام،و المعنّفة بشكل خاص،محددة في إطار الفضاء الإجتماعي الذي تتواجد فيه إن كان أسريا أو إجتماعيا،و أنه يُمثّل جانبا هاما في إحساسها بقيمتها الإجتماعية.**فما هو الفضاء الإجتماعي الذي تشعر فيه بالدونية و الإحتقار**...؟لعل الإجابة على هذا السؤال في الجدول التالي:

جدول رقم 31 يبين الفضاء الإجتماعي الذي تشعر فيه المبحوثات بالدونية و لإحتقار

الحالة الإجتماعية / الفضاء الإجتماعي	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البيت الأسري	1	0.28	265	75.71	–	–	–	–	–	–	266	76
الشارع	32	9.14	–	–	29	8.28	17	4.85	3	0.85	81	23.14
فضاء العمل	1	0.28	–	–	2	0.57	–	–	–	–	3	0.85
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

تكشف البيانات الواردة في الجدول أعلاه عن أكثر الفضاءات الإجتماعية الذي تشعر فيه المرأة بالدونية و الإحتقار الذي عبّرنا عنه أثناء مقابلاتنا ب "الحقرة" لأنه أقرب واقعيا و أكثر دلالة إجتماعيا لدى المبحوثات،و نعتقد أنه أقصى إحساس سلبي يمكن أن تعيشه المرأة المعنّفة.و كانت الإجابات و بنسبة 76% تخص البيت الأسري الذي تعيش فيه المبحوثات،و هي أكبر نسبة خصّت بالدرجة الأولى جميع المبحوثات المتزوجات و حالة واحدة من فئة العازبات،ثم الشارع بنسبة 23.14 % خصّ جميع الفئات عدا المتزوجات،و قد يكون هذا الشعور إنعكاس للعنف الجنسي الذي تعرضت له لاسيّما التحرش الجنسي،و بالتالي عدم الإحساس بالأمان في الفضاء الخارجي،و أخيرا فضاء العمل بنسبة 0.85%.

فالمرأة المعنّفة داخل البيت،و أمام أشكال العنف الممارس عليها،و في مقابل إلتزاماتها المادية و المعنوية لا تجد الحرية الكافية،لدى فإن شعورها بالإحتقار و الدونية في البيت بدا لنا أمر منطقي،و مهما كانت مكانتها داخل المجتمع فإن قيمتها حدّدها هذا الوضع العنفي المستمد من الثقافة الأبوية التي ترضخ لها بقواعدها،و التي تجاوزت الطبيعة و الإنسانية لتختزلها في كائن يتأكد وجوده حين يُراد،وحين يُراد له،لاحين يريد...بل إن تعدد الأطراف العنيفة و لامنطقية هويتهم وصلتهم بالمعنّفة إستلزم إقصاءها و تهميشها،و في الإقصاء حسب الباحث محمد حمداوي "موت معنوي يستتبع لا محالة الموت الحقيقي الأكيد".(105).

إن إقصاء وتهميش ودونية المرأة المعنّفة داخل الأسرة الأبوية أدى إلى تحديد أدوارها في الزوجة و الأم،و كلّما تقدم بها السن كلّما استفادت من إمتيازات النظام الأبوي ماديا و معنويا في مقابل حراستها لمحدداته و دفاعها عنه،و المحافظة المستمرة عليها.فهي " التي تحث بناتها للتحيّز إلى إخوتهم في حالة الصراع مع زوجاتهم،و هي التي تدعو بناتها إلى التخلي عن أنصبتهم في الميراث إذا وجد،و هي التي تربي أحفادها بتلقينهم الحذر من أمهاتهم،و أخيرا هي التي تعترض على أن يستقل إبنها بأسرته النووية عن العائلة".(106).

يحدث الأمر كما لو أن المرأة المعنّفة لا تكتسب مكانة أو سلطة داخل الأسرة إلا إذا استبطنت الثقافة الأبوية وأصبحت الموجه الأساسي لسلوكها،إذ توضع فعليا في أقسى الظروف،و يُلقى على كاهلها أشق المسؤوليات،و تُكلف بأكثر الأعمال مشقّة داخل البيت و خارجه دون أن ينعكس كل ذلك في تنامي مكانتها،و ازدياد نصيبها من القوة،لأن تلك الأمور ليست نتائج آلية تتحقق تلقائيا و إنّما هي نتيجة بذل جهد الشاق و تحمّل مسؤوليات جسام.

فإذا كان فيبر قد إعتبر السلطة الأبوية الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة بوصفها تشكل غالبا وحدة إقتصادية معتمدة على التقاليد،مثلما بيّناه سابقا، و أن أهم سمات الأسرة الأبوية إعتمادها على علاقات السلطة و الخضوع،وتسلط الرجال على النساء..(107)، فإن هذا التسلط الأسري الذي أخذ طابعا عنفيا وكان منبعا أساسيا للعنف الممارس على المرأة،و مساعدا على استمراره،جعل من المرأة و مهما كانت وضعيتها تعمل كل ما في وسعها على نجاح حياتها الزوجية أو العائلية عن طريق مساعدة الرجل أبا كان أم زوجا،و على تحقيق أهدافه لدرجة الطاعة و الخضوع التام،ليأخذ هذا الوضع مسارا آخر،و يتحول إلى إقصاء حقيقي و تمييز ضدها، ذلك أن المرأة المثالية إجتماعيا هي المرأة الخاضعة للأب،الأخ،الزوج..،و زواجها إجتماعيا يمثّل مرحلة عبور من نوع من الخضوع إلى نوع آخر مع فرق دقيق...فلأن العالم الجيد هو عالم الرجال،و المهمّش و الذي لا ينتمي إليه يبقى دونيا ولا أهمية له،فإن العنف الممارس عليها عكس إقصاءها فعليا وثبّت خضوعها.

كل هذه الإشكالات مجتمعة أثرت في موقعية المرأة الإجتماعية،و أدّت إلى شعورها بالدونية في البيت لأنها حدّدت وجودها الإجتماعي و وضعيتها تحت سلطة الممنوع و المقدس،و لأن حضورها ملغى بحكم مجموع العادات و التقاليد و الأعراف التي تتحكم في وضعها،و التي تُعدّ إمتدادا تاريخيا لترسبات الذاكرة التي لا يمكنها أن تتملص بأي شكل من الأشكال من موروثها الثقافي الإجتماعي.

بقي لنا أن نتسائل: **ماذا تفعل المرأة المعنّفة و هي تعيش عنفا متعدد الأشكال أثّر عليها وجعلها تشعر بالدونية والإقصاء والتهميش و اللاأمن الأسري؟وهل بإمكانها الحصول على مكان آمن تعيش فيه، ودخل مادي يضمن لها حياة بسيطة؟وما العمل حين يكون المجتمع والقانون في مواجهة تلك الحالات بقوانينه الصارمة،و إجراءاته المعقدة التي لا تُشجّع على مواجهة العنف؟و في غياب تام لنص قانوني واحد يضمن لها الحماية الإنسانية و حقها في الحياة كأي إنسان طبيعي له الحق في حياة كريمة دون تهديد...و دون تعذيب...و دون إهانة...و باختصار دون عنف...؟؟؟؟**

هو شعور و إحساس المتزوجات الذي اشتركت معه فئات أخرى،و في فضاءات أخرى عكست نفس المنطلق التحليلي إذا ما تمّ إسقاطه على تواجدها في الشارع أو في محيط العمل و تعرّضها المستمر للعنف رغم اتّساع نشاطاتها و تجاوزه لحدود البيت،و الذي أدّى إلى العديد من الممارسات العنيفة من ذكور تعوّدوا على بيتوتية المرأة و وظائفها التقليدية،و جعلوا من العالم الخارجي عالما خاصا بهم لدرجة التخوف أمام هذا الوضع الجديد من أن يفقدوا سيطرتهم عليهم،و أن تأخذه منهم المرأة،فلم يكن من سبيل سوى تعنيفها دفاعا عن حق يؤمنون به و يعتقدون بأن وجودها هو تطفّل على خصائصهم و طباعهم،أو أنها فريسة سهلة المنال يمكن تعنيفها جنسيا دون أدنى عقاب..

غيير في النمط المعيشي للأسرة،إلاّ أن ذلك لم يغيّر من النظرة التقليدية لها التي أُعيد إنتاجها إجتماعيا،و جعل منها في الكثير من المواقف تشعر بالإحتقار أو الدونية و الإقصاء نتيجة المعاملة السيئة التي تُعامل بها من طرف رؤسائها،و هو ما أدلت به المبحوثات العاملات،ليبقى التأكيد دائما على أن طبيعة العلاقة بين الرجل و المرأة سواء في البيت أو في الشارع أو في العمل

حدّدهّا جملة عوامل ثقافية رئيسية أهمها التنشئة الإجتماعية،وأدت إلى شعورها بالإقصاء كشكل أساسي من أشكال العنف النفسي الممارس عليه و كنتيجة أيضا.

7-4-2 المتابعة النفسية للمبحوثات :

أثبت بعض الدراسات النفسية في بعدها النظري أنه بسبب كون التعامل مع حالات العنف معقد و بسبب حاجة الضحية لعدة خدمات،فإنه ليس من المستطاع أن تقوم جهة واحدة بالعمل،لهذا كانت هناك أدوار هامة للصحة النفسية وهي:

- الإكتشاف المبكّر والتقييم لحالات العنف المحوّلة بسبب الإكتئاب،التوتر،والإضطرابات الشخصية
- التدخل عند الأزمات مثل تراكم الكرب نتيجة العيش في محيط عنفي،أو حصول أزمة إنتحار.
- الإرشاد الداعم الفعّال للضحية و للمعتدي
- التحويل لمصادر المساعدة الموجودة في المجتمع.

إن الهدف الرئيسي للمرشد النفسي هو تعريف الضحية بالخيارات المتوفرة لديها،مساعدتها على اكتشاف كيفية العيش بدون عنف،تثقيفها بتزويدها بمعلومات عن العنف،و مساعدتها في اتخاذ القرار بالبقاء في العلاقة مع المعتدي أو إتخاذ القرار بتركه.

كما يجب أن تتفهّم الضحية أن بداية حياة جديدة بدون عنف هي عملية طويلة يرافقها الكرب لكثير من النساء،و تعتمد أساسا على الموارد المتوفرة في المجتمع لمساعدتها في مجالات الخدمات الإجتماعية،و في توفير مكان آمن تسكن به هي وأطفالها،و كذلك في مجال التعليم و التأهيل المهني و دمجها في المجتمع،و توفير الدعم القانوني لها.

فهل تفكّر المبحوثات في متابعة نفسية بعد تعرّضهن للعنف؟ لعل الإجابة في الجدول التالي:

جدول رقم 32 يبين إن كانت المبحوثات تفكرن في متابعة نفسية

الحالة الإجتماعية / الإحتمالات	عازبة		متزوجة		مطلقة		أرملة		أم عازبة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	–	–	–	–	3	0.85	–	–	–	–	3	0.85
لا	34	9.71	265	75.71	28	8	17	4.85	3	0.85	347	99.14
المجموع	34	9.71	265	75.71	31	8.85	17	4.85	3	0.85	350	100

رغم الشعور السلبي و الآّإنساني الذي تحس به المبحوثات تجاه ما يمارس عليهن من عنف،و رغم آثاره التي بدت عميقة جدا وتحتاج فعلا إلى متابعة نفسية لاسيما و أنها إنعكاس لهذا الشعور السلبي المتضمن كآبة و قهرا نتيجة الإعتداءات و الإهانات الموجّه إليهن،إلاّ أن معطيات و حقائق الواقع الإجتماعي أثبت لنا شبه إنعدام التفكير في متابعة نفسية عند طبيب أو مرشد نفسي مختص،بل إن الواقع أثبت عدم التعامل معه إلاّ في الحالات التي تصل فيه المعنّفة إلى مرحلة الإختلال العقلي أو الإضطرابات السلوكية الحادّة مثلما أكّد لنا أحد الأطباء الشرعيين،و جاءت معطيات الجدول لتؤكد هذا الواقع و بنسبة 99.14% في مقابل 0.85 من المبحوثات اللواتي يفكرن في تحسين حالتهن الصحية عند مختص نفسي.

إنه و رغم أهمية البعد النفسي في معالجة الحالة النفسية للمرأة المعنّفة،إلاّ أن عدم متابعتها رغم تأكيد الطبيب الشرعي و في حالات كثيرة على ضرورة المتابعة الطبية النفسانية للحالة.و هو الوضع الذي يعكس بشكل خاص النظرة المجتمعية لعلم النفس الأكثر تأثيرا و الأكثر هيمنة على توجيه حياة الأفراد خصوصا النساء،لأن ذهابها لطبيب نفسي يعني ببساطة أنها مجنونة،بل الكثيرات يفضّلن أساليب تقليدية لاسيّما الشعوذة و الرقية في محاولة التخلص من الوضع العنفي الذي تعشنه مثلما أكدت على ذلك بعض المبحوثات،و لأن السرية التي تحاط بها و الخفاء الذي يعمّ أبعاد الظاهرة يجعل الإقتراب من طبيب نفسي أو التعامل

معه يرادف الإعلان الإجتماعي على الوضع العنفي الذي تعيشه و بالتالي ضرورة الإبتعاد عنه،ليصبح وضعها النفسي والإجتماعي أشبه بالرهينة.

هو حال المرأة المعنّفة إذا التي تستصغر نفسها في مثل هذه الوضعية...،فقد ترى نفسها معدومة القيمة إذا عنّفت...،و قد تشعر بالقلق لدى تدهور أي علاقة ذات معنى في حياتها بعد تعنيفها لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تدهور مفهومها لذاتها و شعورها بعدم القيمة...،و قد تشعر بالعجز و انعدام الهدف و المعنى في حياتها...،و قد تعيش أزمة هوية حقيقية..،و قد يسبّب لها العنف ألما جسميا و نفسا حادا لما يحدثه من شعور بالمهانة أو الإحتقار...،و قد يمس إنسانيتها في الصميم... و رغم ذلك تظل رهين العنف الممارس عليها بل و تخجل من البوح بحالتها خوفا من السخرية و الإستهزاء الذي يجعلها في حرج من الإفصاح عن تعرضها لمثل هذه المواقف...

في مقابل هذا فإن تأكيد استمرارية الصور الإجتماعية الموجودة في أذهان الآخرين حول المرأة والعمل على دعمها و الإحتفاظ بها حتى و إن كان عن طريق العنف،و عدم تفهّم وضعها لدرجة أنه قد توصف حالتها بالفشل و عدم تقدير مسؤولية الزواج إن هي أعلنت رفضها مثلما هو حال المطلقات...،أو أن سلوكها غير سوي إن هي لجأت إلى بيت إيواء...،أو أنها موضوع حديث شك و مراقبة إجتماعية لأن تعنيفها من الزوج يعني فشلها الزواجي،وبالتالي فشلها إجتماعيا في آداء أدوارها...لدرجة أنها ترى نفسها من خلال هذه الصور،فيتحول هذا الموقف إلى مشكل نفسي يدور حول الإحساس بالإحتقار...

المراجع المعتمدة في الفصل التاسع:

1-علي عبد الرازق حلبي:علم إجتماع السكان،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،1998،دون طبعة،ص 178.

2-*R.Boudon: L'analyse mathématique des fait sociaux,Paris: Libre Plan 1970,p 363*

3-مقال صحفي بعنوان:"ثمانية آلاف امرأة ضحية العنف" صادر بجريدة الخبر بتاريخ 5فيفري2008 ص24.

4-أحمد زايد:العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،القاهرة،المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، 2002،ص78 .

5-إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي،سليمان بومدين:التصورات الإجتماعية و معاناة الفئات الدنيا،مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري،دار الهدى للطباعة والنشر،دون سنة،ص153-156 .

6-إبراهيم توهامي،إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي:التهميش و العنف الحضري،الجزائر،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،2004،ص 114

7-نور الدين طوالبي:إشكالية المقدس،بيروت،منشورات عويدات،1988،ص135 .

8- فيولات داغر،العنف في الثقافة العربية،مرجع سبق ذكره.

9-قنيفة نورة:وضعية المرأة المطلقة في المجتمع الجزائري،مرجع سبق ذكره، ص207

10-بشير معمرية،إبراهيم ماحي:أبعاد السلوك العدواني و أزمة الهوية لدى الشباب الجامعي،في العنف و المجتمع مداخل معرفية متعددة،مرجع سبق ذكره،ص332

11-ثريا عبد الرؤوف جبريل:العدوان لدى طلبة الجامعة وأثر بعض أساليب العلاج الجشطلتي في التخفيف من حدّته،ورقة علمية قدمت في المؤتمر الدولي الأول للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس سنة 1994،ص.615

12--جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،مرجع سبق ذكره،ص117 .

13-المرأة العربية واقع وتطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،مرجع سبق ذكره.

14-مقال صحفي بعنوان 300 امرأة تغتصب سنويا منذ 2005 في جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2008،ص

15-فيولات داغر،نفس المرجع السابق ذكره.

16- د.مؤمن الحديدي،هاني جهشان:دور الطب الشرعي في إثبات العنف ضد المرأة ،مرجع سبق ذكره.

17-المرأة العربية واقع و تطلعات،نفس المرجع.

18-هادي محمود هادي محمود:العنف ضدّ النساء،،مرجع سبق ذكره.

19- المرأة العربية واقع و تطلعات،المرجع نفسه.

20-عادل مجاهد:ثقافة العنف في اليمن،مرجع سبق ذكره

21-أحمد زايد،نفس المرجع السابق ذكره،ص49

22-جمال معتوق:نفس المرجع السابق ذكره،ص139

23-المرجع نفسه،ص 178 .

24-مقال صحفي بعنوان:سبعون بالمائة من ضحايا كرات الثلج في قسنطينة نساء،صدر في جريدة الخبر بتاريخ23 فيفري2005،ص 12 .

25-خديجة صبار:المرأة بين الميثولوجيا والحداثة،المغرب،إفريقيا الشرق،ط1 ،1999،ص30 .

26-نفس المرجع،ص 33

27-نفس المرجع ص37-41

28- عبد السلام بشير الدويبي:العنف العائلي:الأبعاد السلبية والإجراءات الوقائية والعلاجية،مرجع سبق ذكره

29-أحمد زايد ،نفس المرجع السابق ذكره،ص67

30-نفس المرجع،ص49

31-مصطفى فتحي:80 ألف حالة إجهاض سنويا في الجزائر وسعر العملية يتراوح ما بين 500و100 يورو على الموقع الإلكتروني:*www.aman.org* بتاريخ فيفري 2008 على الساعة 11

32-فيولات داغر:العنف في الثقافة العربية،مرجع سبق ذكره

33-M.Boucebci :Psychiatrie,société et développement,Algérie,1982 ;P46

34-Ait Zai.N:l'enfant abandonné et la loi;laboratoire sur la politique algérienne du droit, unité de recherche en anthropologie sociale etculturelle ,université d'oran;journée d'étude 2 et 3juin1987,P145

35-سامية شويعل:الخصائص السيكوإجتماعية للأمهات العازبات اللواتي يحتفظن بأطفالهن،رسلة ماجستير غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة الجزائر،1993،ص.74

36-مسعودة كسال:مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري،مرجع سبق ذكره،ص111

37-قنيفة نورة:نفس المرجع السابق ذكره،ص. 206

38- شوقي عبد الحكيم:الفولكلور و الأساطير العربية،بيروت،دار النهضة العربية،ط1978،1،ص12

39-Borman Maurice :Statut personnel du Maghreb de 1940 à nos jour,ed Mouton 1977 , p614

40-M.Boucebci :Filiation et rôles sociaux dans un monde en changement,Peuple méditerranées,n°48 ;Paris,juillet-décembre 1989 ;p110

41-المرأة العربية:واقع وتطلعات،دراسة لست دول عربية،مرجع سبق ذكره.

42-سناء الخولي:الزواج والعلاقات الأسرية،مرجع سبق ذكره،ص49.

43-علياء شكري وآخرون:المرأة والمجتمع،وجهة نظر علم الإجتماع،مصر،دارالمعرفة الجامعية،1998،ص57

44-زهير حطب وعباس مكي:السلطة الأبوية والشباب،دراسة ميدانية إجتماعية نفسية حول السلطة و تمثلاتها معهد الإنماء العربي،بيروت،1985،ص115

45-دليلة شارب:إشكالية العمل المنزلي في العلوم الإجتماعية،في علم الإجتماع و المجتمع أية علاقات، ص .115

46-المرجع نفسه،ص117

47-هنري عزام:المرأة العربية والعمل:مشاركة المرأة في القوى الاعملة ودورها في عملية التنمية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1982،ص.270

48-المرجع نفسه،ص271 .

49-تأليف جماعي:علم الإجتماع الطبي،مصر،دار المعرفة الجامعية،1987،ص.163

50-جمال معتوق:نفس المرجع،ص.214

51-Addi Lhouari :les mutations de la société algérienne,famille et lien social, dans l'Algérie contemporaine,op-cité;p137

52-نوال حمداش:الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتراء في علم نفس العمل غيرمنشورة،قسم علم النفس،جامعة قسنطينة،2001-2002،ص352-.354

53-ناجي سفير:محاولات في التحليل الإجتماعي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص224-.242

54-علياء شكري و آخرون،نفس المرجع،ص.188

55-مسعودة كسال،نفس المرجع،ص.117

56-N.Zerdoumi:Enfant d'hier:éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien ;opcit ,p38-39

57-سناء الخولي:الأسرة والحياة العائلية،مصر،دار المعارف الجامعية،1984،ص 443-.444

58- C.Camillerie :jeunesse,famille et développement,opcit,;p20

59-عباس فريال:مراسيم الزواج بمدينة قسنطينة:مقاربة أنثروبولوجية،مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،2004،ص30

60-M.Koursi:La famille algérienne entre le texte et le contexte,Oran,Ed CRASC,1995,p75

61-R-Toualbi:les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille algérienne ;opcit,p54

62-Adel faouzi :Femme et mariage, opcit;p66

63-مسعودة كسال المرجع نفسه،ص133 -134

64-S.Ramzi.Abadir :la femme arabe au maghreb et au machrek,fiction et réalité ;Alger, ENAL ;1986 ;p169

65-أحمد زايد،المرجع نفسه،ص48.

66-عبد العزيز سعد:الجرائم الواقعة على نظام الأسرة،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،1990،ص.254

67-قنيفة نورة،المرجع نفسه،ص.170

68-حليم بركات:الإغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم و الواقع،مرجع سبق ذكره، ص119.

69-مسعودة كسال،المرجع نفسه،ص .174

70-جريدة *horizon* رقم 421 ص 2

71–أحمد زايد،المرجع نفسه،ص.43.

72–سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية،مرجع سبق ذكره،ص.240.

73–العنف ضد النساء يتزايد في الجزائر،مقال صادر بتاريخ2005/02/23 على الموقع الإلكتروني: *www.panapress.com/copyright.*

74–هادي محمود:العنف ضد النساء،نفس المرجع السابق ذكره .

75–مقال صحفي بعنوان:"ثمانية آلاف امرأة ضحية العنف خلال سنة"،في جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 5فيفري2008 ص24 .

76–مقال صحفي بعنوان:تسونامي الإغتصاب والعنف يعصف ب 2600 جزائرية هذه السنة في يومية الشروق الصادرة بتاريخ 25نوفمبر 2008،ص .19.

77–محمد بغداد:تراجع العنف الجنسي ضد النساء في الجزائر،على مركز عفت الهندي للإرشاد الإلكتروني بتاريخ 25-9-2007.

78– توفيق عبد المنعم توفيق:سيكولوجية الإغتصاب،القاهرة،دار الفكر الجامعي،1994،ص.19.

79–بوشامة باديس،نفس المرجع السابق ذكره،ص76.

80–الإعتداءات الجنسية،الجريمة المسكوت عنها في المجتمع الجزائري،مقال صدر بتاريخ 21-5-2007 على الموقع الإلكتروني: www.aladhwaa.net

81– زهرة الخليج العدد 1325 الصادر بتاريخ 14 أوت .2004

82–مقال صحفي بعنوان:الموظفات المطلقات ضحايا تحرش المسؤولين بالجزائر،في يومية الشروق الصادرة بتاريخ 25نوفمبر 2008،ص 19

83- *Le quotidien d'oran ;16/04/2001 ;p11*

84–عدلي السمري:الإنتهاك الجنسي للزوجة،دراسة في سوسيولوجيا العنف الأسري،مرجع سبق ذكره،ص.30

85–عبد ربي:مفهوم الرجولة بين الواقع و المطلوب،مقال صدر بتاريخ:5-03-2006 على : *www.nesasy.org*

86–80 % من الجزائريات يتعرضن للعنف،في جريدة النصر الصادرة بتاريخ:4 أكتوبر 2000 ص3

87–المرجع نفسه.

88–أحمد زايد:نفس المرجع،ص.31

89–هادي محمود: العنف ضدّ النساء،مرجع سبق ذكره.

90–أحمد زايد،نفس المرجع،ص.31

91–المرجع نفسه،ص48 .

92–علياء شكري وآخرون:نفس المرجع،ص386.

93-les theories de la violence familiale,sur:www.googlel violence .fr,decembre1993

94–عبد الناصر جابي: الإنتخابات،الدولة والمجتمع،الجزائر،دار القصبة للنشر،دون سنة،ص 42

95-S. de Beauvoir:le deuxième sexe;paris,Ed imprimerie Brodar et taupin ;1987

96–جلال مدبولي:ظاهرة جنوح الأحداث والعوامل المفسرة لها،دراسة إستطلاعية لملامح الظاهرة بمدينة الرياض،القاهرة،مكتبة نهضة الشرق،1975،ص 39.

97-Mahfoud Boucebci:Psychiatrie,société et développement,opcit,p31

98-تقرير سنوي للنشاطات الصحية لسنة1999،صادر عن مكتب التنظيم والقبول للمؤسسة الإستشفائية للأمراض النفسية والعصبية بمدينة قسنطينة.

99- Mahfoud Boucebci;ibid ,p33

100-طريف شوقي:العنف في الأسرة المصرية،التقرير الثاني،دراسة نفسية إستكشافية،القاهرة،المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية،قسم بحوث المعاملة الجنائية،2000،ص7

101-نفس المرجع،ص 8

102-Ministére de la santé française ,le rapport Henrion ;février2002

104-محمود حسن:الأسرة و مشكلاتها،مصر،دار النهضة العربية،1981،ص10

105-80 % من الجزائريات يتعرضن للعنف،مرجع سبق ذكره

106-محمد حمداوي:وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي،مرجع سبق ذكره، ص20

107-Addi Lhouari :ibid,p70

107-عبد القادرعرابي:المرأة العربية بين التقليد والتجديد،مرجع سبق ذكره،ص54

نتائج الدراسة

تمهيد

بعد ما تم التطرق إلى ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة نظريا من خلال مجموعة معطيات معرفية حلّلت و فسّرت الظاهرة في أشكالها و مظاهرها المختلفة بشكل عام،ثم إسقاط هذه التحليلات و التفسيرات على واقع المرأة الجزائرية بأبعاده المختلفة في إطار جدلية التنقليدي العصري التي تعيشها و تتعايش معها،ثمّ تقديم واقع أنثوي جزائري معنّف إمبريقيا من خلال محاولة الكشف عن أشكال العنف الممارس عليها،و الذي أتاح لنا كل جانب منه فرصة التعرف على بعضها،و على جملة محددات و عوامل حقيقية و تصورات إجتماعية و تمثّلات ذكورية أثّرت على وضعها و على واقعها الإجتماعي،فإنّه و في إطار الدعم النظري الكبير الذي قدّمته الطروحات المتنوعة و الشاملة لظاهرة العنف بشكل عام،و في مقابل تأكيدنا على قلّة المعلومات و المعارف و حتى الأبحاث العلمية الإجتماعية الخاصة بالمرأة الجزائرية التي نطمح من خلال هذا البحث فيها إلى تأسيس توجّه علمي خاص نأمل تحقيقه مستقبلا وهو فرع سوسيولوجي خاص بالدراسات النسوية مثلما هو موجود في الجامعات الغربية وحتى العربية و منها مصر بشكل خاص.

يأتي إذا هذا الجزء المبحثي لنعرض فيه أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة،و التي قد تساعد الكثير من الباحثين و المفكرين،و ربما أيضا متخذي القرار في تجنب إستمرارية تواجد ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة الجزائرية أسريا و اجتماعيا،و محاولة تقنينها حتى تتحقق تنمية مجتمعية شاملة و أمن إجتماعي،و قد جاءت النتائج في علاقتها بالفرضيات المصاغة و مؤشراتها كالتالي:

1-النتيجة العامة و الرئيسية للدراسة:

تعاني المرأة الجزائرية المعنّفة فعليا و واقعيا من عنف متعدّد الأشكال،موجّه ضدها،بمظاهر مختلفة،و درجات متفاوتة، تتباين أسبابه تبعا لوضعيتها الإجتماعية،و ينجم عنه آثار خطيرة.

إن هذه النتيجة تعكس المضمون الكلي و الواقعي للدراسة نظريا و ميدانيا بعد التعمّق في البحث في الظاهرة،فالمرأة الجزائرية المعنّفة تتعرّض إذا إلى الفعل العنيف مهما كان شكله،وفي كل مراحلها العمرية،وحتى و إن كانت في أولاها و المتمثّلة في مرحلة الطفولة أو مرحلة البراءة العمرية التي كانت نسبتها ضئيلة جدا إلاّ أنّ تواجدها في المبحثين عكس فعلا جرميا حقيقيا تمثّل في العنف الجنسي بالخصوص..لتستمر هذه الأفعال العنفية و بأشكالها المختلفة إلى أن تصل إلى أقصى المراحل العمرية و المتمثلة في مرحلة الشيخوخة.و هي ظاهرة خطيرة جدا تعكس فكرا ثقافيا مترسّخا في الذهنية الثقافية الجماعية عند الرجال بشكل عام و هو إباحية تعنيف المرأة،تقويم سلوكها،تعديل أي إعوجاج إن وجد،إغتصابها،التحرش بها جنسيا،ضربها،إنتهاك عرضها حتى و إن كانت في أولى و أبسط مراحل حياتها..و غيرها من المبرّرات الإجتماعية الذكورية المشروعة في ظل النظام الأبوي.

و لأن مفاهيم الثقافة التقليدية لا تزال مهيمنة على الوعي الإجتماعي بشكل كبير،فإن الصورة التقليدية المحاطة بها تؤكد إباحية تعنيفها،مما يقودنا إلى القول بإمكانية غياب وعي حقيقي بإنسانيتها لتبقى إذا حقوقها مرتبطة بمناهضة العنف ضدّها و ضرورة إعادة النظر في الجانب التجريمي لهذه الممارسات اللاّإنسانية.

إن العنف الممارس على المرأة الجزائرية بشكل عام يعكس وضعا إجتماعيا خاصا و مؤثّرا بشكل خاص على سلوكيات الأفراد،و منتج بشكل أخص للسلوك العنفي الموجّه ضدها،هذا من جهة،و من جهة أخرى فإن الثقافة الشعبية التقليدية تستحسن العنف و تدعّمه أيضا.فالعنف إذن قد أصبح شكلا أساسيا أو أسلوبا حياتيا في التفاعل الإجتماعي اليومي للأفراد سيّما الفئات الإجتماعية الدنيا التي تعيش تحضّرا من نوع خاص ذا طابع تمزيقي عميق أنتج شروخا عميقة بين عالمين

منفصلين أوّلهما تقليدي و ثانيهما عصري،و أدّى إلى توتّرات إجتماعية،إقتصادية،و نفسية أثرت على حياة المرأة أسريا و اجتماعيا،و جعلت منها الضحية الأولى لأشكال و مظاهر عنفية مختلفة في ظل التبنّي الحقيقي لنمط حياتي معين قد يكون في الغالب عنفي.

في مقابل ذلك فإن غياب أو إنعدام نساء معنّفات ريفيات في اعتقادنا لا يعني بالضرورة غياب أي ممارسة عنفية عليهن بل قد يكون العكس هو الصحيح لأن هذا الغياب له ما يبرره،خصوصا و أنه قد يعكس في اعتقادنا الوضع الإجتماعي للمرأة الريفية و معاناتها التي قد تأخذ أبعادا قاتمة مثلما أكّدناه نظريا و ميدانيا،و قد تُجسّد صورة صارخة لمدى القهر الإجتماعي الذي ظلت تكابده على مدى عقود طويلة،مما جعلها حبيسة أبدية لأي عنف قد تتعرض له بفعل النظرة المجحفة للمجتمع الريفي لها،و المقولبة بمجموع عادات و تقاليد و أعراف بالية،يطبعها التقديس الأبدي الذي يُصعِّب عليها فكرة الإنعتاق منها،و بالتالي التصريح العلني بالعنف الموجه ضدها.

إن طرح الجانب الحقوقي في هذا الإطار بالذات يعني بالضرورة في اعتقادنا الإتجاه نحو البعد الحضاري الإنساني الذي نؤكّد فيه واجب احترام الذات الأنثوية حتى تستمر حياتها.ففي كل ثقافة كان للحقوق مفهومها بل مفاهيمها المختلفة،و في كل ثقافة كان اكتشاف مفهوم الحقوق الإنسانية يتم عبر الرموز المعرفية و منظومة القيم الخاصة بها،هذه الأخيرة قد تحتاج منّا فعليا إلى إعادة النظر فيها لأنها الموجّه الأساسي في اعتقادنا لجميع السلوكيات العنيفة.لهذا السبب عمدنا فعليا إلى طرح مسألة حقوق المرأة في علاقتها بممارسة العنف عليها بشكل عام لاسيّما الأسري،و بالأخص الزوجي مهما كان سنها،و غياب أدنى وعي ثقافي بحقوقها الإنسانية العامة التي نصّت عليها المواثيق،و هي في النهاية دعوة إلى إكساب المرأة الجزائرية حقوقها إنسانيا و اجتماعيا و ثقافيا،و لعل أهمها حق الحماية من أي أذى قد يصيبها،و إلغاء فكرة التبعية السائدة في النظام الإجتماعي الثقافي الأبوي أين تبقى حبيسة علاقة مركبة بين ضعيف و قوي لا تعيش إلاّ بالآخر و له.

2-النتيجة الجزئية الأولى للدراسة:

تعكس بعض المحددات الأسرية و الإجتماعية مظاهر عُنفية حقيقية،تُكرّس دونية المرأة المعنّفة من جهة،و تُمجّد فوقية الذكر في العائلة الجزائرية من جهة أخرى.

فإذا تأملنا في الصور الإجتماعية المختلفة المطروحة إنطلاقا من المعطيات الواقعية الخاصة بالمحور المتعلق بالتفاعلات الأسرية،و انطلاقا أيضا من ملاحظة بعض الممارسات اليومية على نساء معنّفات في المجتمع بشكل عام،نتبيّن تمثُّلات المجتمع للتفاعلات الأسرية لاسيما تلك المتعلّقة بتنشئة الفتاة إجتماعيا وثقافيا.هذه التمثّلات قائمة أساسا على ما يجب أن تقوم به في الأسرة وفي المجتمع، فالدور التقليدي للأم في تربية الفتاة بيّن لنا أن نفسية الفرد و نمط الذهنية الإجتماعية مُسيّرة من قبل مجموعة من البنى و النظم الفكرية الموروثة،إضافة إلى عوامل مختلفة منها النفسية و المادية،و التي تُعتبر سمات مشتركة داخل المجتمع حول "موضوع الجسد الأنثوي".

في مقابل ذلك،و إذا تأملنا أكثر في القواعد التي تقوم عليها التنشئة الإجتماعية الثقافية للمرأة نكتشف أن الحياة التربوية الإجتماعية للعائلة في المجتمع لها مميزات عدّة،فالأسرة لا تزال تمارس نفوذا على أفرادها،كما تقوم بمهمة الضبط الإجتماعي،إذ تمارس على المرأة ضبطا خاصا يكون بمثابة الدليل الذي يوجّه و يحدّد مختلف سلوكاتها و تفاعلاتها،و ذلك بإقامة قواعد و قوانين إجتماعية تظهر على شكل نظام إجتماعي مرجعي لا يمكن لها أن تتجاوزه أو تناقضه،و إذا حدث ذلك فإن النبذ و الطرد مصيرها مثلما هو حال الأم العازبة،مما يعكس المنظومة التكوينية التربوية الخاصة بالمرأة الجزائرية في بعدها التقليدي المحض الذي لم يتغيّر رغم كل شيء.

Click here to buy ABBYY PDF Transformer 2.0 www.ABBYY.com

إن المستنتج أيضا من خلال النظام التكويني التربوي سمة الإمتثال و الطاعة من قبل الفتاة،فالعائلة الجزائرية تحثّ كثيرا على هذه الشيمة،و تعمل على ترسيخها في المرأة منذ الصغر لأن أساس التماسك و التناسق العائلي ينبع من هذه الصفة،و الشيء الذي يجب أن يشار إليه هو أن هذه الطاعة لها أسباب تجعلها تُفرض على المرأة فرضا،و من هذه الأسباب نذكر مسؤولية الإعالة و ارتباط معيشة الجميع بمكاسب الأسرة،و قد يكون أبرز دليل على ذلك هو تحوّل واجب الطاعة بعد زواج الفتاة من الوالد إلى الزوج،بعد أن تحولت مسؤولية إعالتها من مكاسب الأسرة المنشأ إلى مكاسب الزوج.

و إنها كانت،لاتزال،و ستبقى رمز الشرف،إذ تظل حارسة للهوية والشرف الجماعي،و كل الأعراف المنظّمة للعلاقات العائلية بين الرجل و المرأة رهينة القانون العرفي العتيق الذي جعل من المرأة موضوع تبادل،هذا ما يفسر وصاية الأب و الأخ و الزوج عليها،و تواصل فاعلية كل الصيغ العلائقية التي تقوم التنشئة الإجتماعية الثقافية بالحفاظ عليها من خلال التأكيد على نقطة مركزية تتمثل في المحافظة على الشرف،ذلك أن شرف الجماعة العائلية مرتبط أساسا بفضائل المرأة و أخلاقها سواء قبل الزواج أو بعده،و يتعلق الأمر بالخصوص بعذريتها،فلا يجب أن تخطئ بخصوص هذا الأمر،ففي انتظار إنتقالها من بيت أبيها إلى بيت زوجها أين يكون استقرارها النهائي عليها أن تلتزم بجملة من القواعد الإجتماعية تتلخّص في مفهوم رئيسي هو ضرورة المحافظة على الشرف العائلي،لذلك نجد الفتاة غالبا ما تتزوج مبكّرا مثلما تنص عليه تنشئتها الإجتماعية.ولعل التسريع بتزويجها نابع أساسا من الرغبة في دعم استمرار الحياة الإجتماعية،و الحرص على نقاء الشرف،و حفظها من الإنحراف،و المحافظة على سمعة العائلة ضمن البناء الإجتماعي الكلي،و هي مجموع عوامل إجتماعية تعكس ظاهرة الإحتفاظ بالبكارة التي تبقى ضرورية بالنسبة للمجتمع و العائلة على السواء،و التي جعلت من الحياة اليومية للفتاة مسيّرة بقوانين تربوية ثابتة و صارمة لا يمكن استبدالها لأنها مترسّخة في الأذهان،و منطبعة في السلوكات و الممارسات الإجتماعية التي برزت من خلال فحصها طبّيا و التأكد من سلامتها....

في البنية الإجتماعية الثقافية،و انعكاس للوضع الدوني لها في العائلة الجزائرية،إذ تبين لنا واقعيا،و من خلال هذه الرموز،أن المرأة الجزائرية المعنّفة تحتل موقعا دونيا في البنية الأسرية و الإجتماعية في المجتمع الجزائري،و أنها كائن بغيره لا بذاته،هويتها محّددة بكونها زوجة فلان..،بنت فلان..،أم فلان..،أخت فلان...فهي أنثى الرجل المعنِّف،ليس لها وجود مستقل عنه.و لأنها كائن بغيره فلا يمكنها في إطار وضعها العنيف أن تعيش بذاتها،إنها المثال النموذجي للإغتراب و القهر و الإقصاء الإجتماعي و الأسري في ظل الثقافة السائدة التي حدّدت هويتها و رسّختها رغم التغيير الإجتماعي الذي بقي سطحيا و لم يمس جوهرها و مضمونها،و حتى و إن أثّر على شكل الأسرة فإنه لم يؤثّر على التنميط الجنساني للأدوار و الوظائف،و على نوعية العلاقات داخلها،لنؤكد نظريا م واقعيا أن جميع أشكال العنف التي توصلنا إليها عكست هذا المنطلق الفكري.

3-النتيجة الجزئية الثانية للدراسة:

إن التغيّر الذي عايشه المجتمع الجزائري قد أثّر على وضع المرأة،لكن تأثيره الجدلي يمكن وصفه بأنه متناقض ما زال يعايشه هذا المجتمع و تعايشه الأسرة،و في وضع المرأة الإجتماعي يظهر هذا التعايش بوضوح،فلم يتغيّر الإطار القيمي للزواج،و لا وضعية المرأة ضمنه إذ لا يزال يمارس عليها أشكال تقليدية من العنف،لم تختلف من جراء التغيير،و أن محتواها الإجتماعي مستمر التأثير،و كأنها اكتسبت صفة الأزلية.

إن التغيير الذي عرفه المجتمع الجزائري بقي محدودا جدا و لم يؤثّر بالشكل الكافي و المطلوب على وضعية المرأة الجزائرية،ذلك أن واقع المرأة الجزائرية المعنّفة هو حصيلة تراكمات و موروثات تضرب بجذورها في أعماق أبنية أسطورية لتعيش معها و تتحكم بالمخيال الجماعي،فالموروث الثقافي الشعبي وعاء للكثير من العادات و التقاليد و الأعراف التي تشيع في مجتمعنا،و تتداول بين أفراده،و يُلتزم بها عبر أجياله،و تُعدّ أساسا للكثير من الممارسات العنفية تجاه المرأة،النابعة عن مجموع أفكار و

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

تصورات مسبقة حُفرت في الذاكرة الذكورية،و تضمّنت الكثير من الآداب الإجتماعية المؤسسة لذهنية معادية لها تصل حدّ إغتصابها..،تطليقها و بشكل تعسّفي...،ضربها..،التحرش بها..،لتتحول إلى أفعال إجتماعية يومية تستدعي فعلا الوقوف عندها لمحاولة إيجاد حلول عاجلة في إطار قانوني صارم يحمي المرأة المعنّفة من جهة،و يعكس فعليا موجة التغيير الإجتماعي الذي نعيشه و نتواصل معه،خصوصا و أننا إذا ألقينا نظرة على العنف الموجه ضد المرأة،فإنه و بالإضافة إلى خضوعه للجدل من حيث وجوده أو عدم وجوده إجتماعيا،فإن له إشكاليات أخرى متمثلة في كونه مرتبط أساسا بالخاص و الحميم،و أحيانا كثيرة بالمقدّس،ممّا جعل من المرأة المعنّفة أكثر الأطراف خوفا من الإعلان عن الممارسات العنفية في المجتمع رغم تعليمها و عملها،بل و غالبا ما تُواجه بمؤسسات المجتمع التي عادة ما تنفي وجود هذه الظاهرة تحت دعوى أن المجتمع الجزائري مجتمع متماسك لا توجد فيه مشاكل عنفية،و بالتالي تقلّل من قيمة وجودها في ظل الأولويات المجتمعية الأخرى..،و أن العنف ضد المرأة ثانوي مقارنة بقضايا أكثر عمقا وخطورة، مما يعني أن الظاهرة في حدّ ذاتها تواجه بنوع من الإحتشام على مستوى الخطاب الثقافي الإجتماعي،بل و في أحيان كثيرة بغربنة الظاهرة (أي أن الطرح غربي الأصل)،هذا التناقض تدفع ثمنه المرأة المعنّفة وحدها في ظل التغيير الإجتماعي المتناقض من جهة،و الّوعي بخطورة الظاهرة و أبعادها من جهة أخرى.

يحدث كل هذا في ظل التغيّرات الإجتماعية التي عرفها و لا يزال يعرفها المجتمع الجزائري،و التي لم تُؤثّر بالقدر الكافي على وضع المرأة،بل جعلتها تعيش أكثر الظواهر اللاّإنسانية أسريا و اجتماعيا من خلال مجموع أشكال عنفية موجهة ضدها أكّدت لنا فكرة التناقض هذه واقعيا،و على جميع المستويات سواء أسريا،جنسيا،نفسيا،إجتماعيا،إقتصاديا....

و على الرغم من قناعتنا الشديدة في هذا الإطار بالذات بقوة القانون على وضع مواد تحمي المرأة من العنف،إلاّ أن التغيير هذا لا يكفي في حد ذاته إن لم يسايره تغيير في نظرة المجتمع للمرأة،و تغيير بعض عاداته و تقاليده التي نراها أقوى بكثير من القانون.فإصلاح المجتمع بموروثاته الثقافية الخاصّة بالمرأة يفرض نفسه الآن أكثر من أي وقت مضى،فهو ضروري و شرط أساسي لتفعيل القانون.و تبقى هذه الإصلاحات مرتبطة إرتباطا أساسيا بوعي المرأة بحقوقها لأنه ليس هناك مطالب بدون معرفة حقيقية بطبيعة الظاهرة و خطورتها.

4-النتيجة الجزئية الثالثة للدراسة:

قدّم الإعتقاد الإجتماعي التقليدي المتمثّل في مشروعية الممارسات العنفية ضد المرأة الجزائرية الدعم الكافي للسلوكات العنيفة ممّا زاد من معدل صدورها و انتشارها، ومن ثَمّ استمراريتها

إنّه و كتكملة للنتائج السابقة،توصلنا إلى أن العنف الموجه ضدّ المرأة مدعّم تقليديا،بل و مشروع أيضا في ظل الثقافة السائدة،فقد أصبح من السهل جدا مثلا على المعنّف الذي يعتقد أن ضرب الزوجة ضربا مبرحا يقرّه العرف،بل و يصعب تعديل سلوكه هذا فيما بعد أيضا،كما تشيع بعض المعتقدات في الثقافة المجتمعية تحبّذ العنف ضد المرأة،و في المقابل تشجّعها على قبوله لأنه سمة من سمات الرجولة،ممّا يضفي مشروعية عليه،و بالتالي يصبح أكثر انتشارا..

و لعلّ العودة في هذا الإطار إلى مؤشر التنشئة الإجتماعية للذكر و تهيئته للقيام بأدوار إجتماعية ترتبط بجنسه الذي ينتمي إليه ضرورية جدا و الذي يقتضي سوء معاملة المرأة،و يتجلى هذا في أن طرق التنشئة الإجتماعية التقليدية تصوّر أنه من المستصاغ أن تكون الفتيات ضحايا للفتيان الذين يرتكبون أعمال العنف،و يؤكد المجتمع أن الفتى هو القوي،و هو الذي يجب أن تكون له السيطرة طيلة الوقت،و هو المسؤول على إعالة أفراد أسرته،و عن السعي وراء الرزق.أما الفتيات فإنهن مطالبات بأن يكنّ سلبيات و خاضعات للرجال،و تقع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على الحياة الزوجية و القيام بالأعمال المترلية و النهوض بمسؤوليات رعاية الصغار.لذلك فإن الحيلولة دون إساءة معاملة المرأة خاصة المتزوجة تتطلب إعادة صياغة رموز الثقافة السائدة،و بالتالي إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع،و إعادة تشكيل عملية التنشئة الإجتماعية التي

عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار.هذا من جهة،من جهة أخرى يجب إعادة صياغة المتغيرات الثقافية التي تعزز اللجوء إلى العنف واستخدامه بين الأفراد.

إن تقبّل العنف ثقافيا من جانب المجتمع يضفي الشرعية على استخدامه في الحياة الأسرية و الإجتماعية،و يدعّم اللجوء إليه،و الذي يعتبره الكثيرون وسيلة مشروعة إجتماعيا و ثقافيا لحلّ المشكلات اليومية أو معالجتها،و إن المعنّف قد يلجأ إليه و يستخدمه نتيجة تأثره بثقافة العنف السائدة القائمة على نوع من الإتفاق الضمني بين أفراد المجتمع على تأييد استخدام العنف ضد المرأة مهما كان وضعها الأسري و الإجتماعي.

5-النتيجة الجزئية الرابعة للدراسة:

تختلف الأطراف الممارسة للعنف على أجساد النساء باختلاف علاقاتها الأسرية و الإجتماعية بالمرأة،و يبرز الزوج بشكل خاص و مميّز كأكثر الأطراف ممارسة للعنف ضد المرأة.

إن هوية أطراف العنف،أو ببساطة الأشخاص المعنّفين،عكست ثقافة مجتمعية سائدة تتجسد بالخصوص في إمكانية أن يُعتدى على المرأة من أي شخص سواء مقرّب،معروف..،مجهول،و قد يفوق عددهم الفرد الواحد لاسيّما إذا ارتبط الأمر بالتحرش الجنسي في الشارع،هذا من جهة،و من جهة أخرى فإن منطق الرجولة بمفهومها الإجتماعي الثقافي التقليدي خاصة في الأحياء الشعبية المتخلّفة أثّر بشكل أساسي على هوية أطراف العنف الممارسين له،ليبقى الأزواج أكثرهم تواجدا واقعيا.

لقد وصف الكثير من الباحثين المسكن الأسري و الزوجي بالخصوص بأنه الملاذ الذي تلجأ إليه المرأة لتشعر فيه بالسكينة و الألفة،و ليقيها المشقّات التي قد تعاني منها إن كانت خارجه- مثلما هو حال الأم العازبة-،بيد أن العنف قد يبدّد معالم تلك المعاني،و يحوّله إلى موطن للرعب.فالمرأة المعنّفة تتعرّض فيه لأشكال مختلفة و متنوعة من العنف كالضرب،و قد تُجبر على فعل أشياء لا ترغبها،بل قد يصل الأمر إلى حدّ تعرّضها للموت نتيجة الممارسات العنفية اليومية عليها.و تكمن أهمية هذه النقطة في أن المرأة في الأسرة سهلة المنال كضحية للجاني من داخل الأسرة،و الذي يدرك جيّدا طبيعة الموانع الأدبية التقليدية التي تحيل دون الإبلاغ عن الجرائم العنفية المرتكبة ضدّها،فضلا عن أن طبيعة المكان تقلّل احتمال وجود من يدافع عنها،أو يثبت حقها إذا أخذ الأمر منحى قانوني،بل قد يتكاثف عليها المحيطون بها للبقاء في تلك البيئة التي كان من السهل عليها الإبتعاد عنها في حالة ما إذا كان الجاني غريبا..

تعكس هذه العوامل مجتمعة حجم مشكلة و معاناة المرأة المعنّفة ضحية أكثر الأطراف بروزا في الدراسة و المتمثل في الزوج من خلال أحد أنواع العنف الأسري المسمّى بالعنف الزوجي أو العنف المنزلي.فمع تبخيسه لقيمة أدوارها،و التقليل من أهمية تضحياتها الأسرية المادية و المعنوية،و التغاضي عن متطلباتها الخاصة و الحميمة،و الإستهتار بحالتها العصبية و النفسية،كل تلك العوامل مجتمعة مضافا إليها مصاعب الحياة و أعباءها التي غالبا ما توكل إليها جعلت من أطراف العنف لاسيّما أكثر الأطراف قوة في الموقف العنفي و بالتالي الفعل العنفي،و من المرأة المعنّفة أكثر الأطراف ضعفا و استسلاما و كأنها تعيش خارج الحياة...في مقابل ذلك وجدنا فئات إجتماعية أخرى لم تستسلمن بسهولة،و اتّخذن خطوات أكثر جرأة بدأت بالتمرد نوعا ما على التهميش العائلي،وانتهت بالطلاق أو بالهروب من البيت.

6-النتيجة الجزئية الخامسة للدراسة:

تنوعت أشكال العنف الممارس على المرأة الجزائرية المعنّفة بين العنف الجسدي،النفسي،الجنسي، اللفظي و الإقتصادي.

فإذا كان المجتمع قد وضع مجموعة من القوانين و المعايير الإجتماعية التي تخضع لها المرأة و هي تقوم بأدوارها المختلفة أسريا و اجتماعيا وفق ما رُسم لها من سلوكات تجسّدها تفاعلاتها اليومية،فإن نفس هذه المعايير قد سمحت بتعنيف المرأة أسريا و اجتماعيا لإثبات الهيمنة الذكورية و تجسيدها.

و إذا كان الدور الأساسي لتنميط الأدوار الجنسية قد تمثّل بالخصوص في توجيه سلوكات الذكر و تفاعلاته الأسرية و الإجتماعية مع المرأة بالخصوص،و بالشكل الذي يتناسب مع الصور النمطية السائدة ثقافيا في المجتمع،فإن هذا التنميط قد جعله ينظر إلى المرأة نظرة دونية تساهم في تعنيفها،و تدعو إلى اعتبارها ملكية خاصة أو ربما جماعية.

فبالإضافة إلى ما طُرح نظريا حول هذه الأشكال العنفية التي تتعرض لها المرأة،و ما طرح واقعيا،و الذي يدل على خطورة الوضع ولا-إنسانيته،و اعتبارها إنتهاك حقيقي لحقوق المرأة الجزائرية المعنّفة إنسانيا و اجتماعيا،فإن ما يمكن إعادة التأكيد عليه في إطار هذه النتيجة الجزئية الهامة جدا هو"" الطابع الجرمي الخطير"" لهذه الأشكال العنفية لأنه يمس سلامة جسم المرأة المعنّفة،و يؤثر و بشكل كبير على وضعها الإجتماعي و تفاعلاتها المختلفة أسريا و اجتماعيا.

فمعظم أشكال العنف الموجه ضد المرأة،و التي توصّلنا إليها واقعيا ذات طبيعة جرمية إذا ما طُرحت على مستوى حقوقي،و ربما قد يعاقب عليها القانون لاسيّما إذا شملت جرائم الإعتداء على حياة المرأة وسلامة جسمها (العنف الجسدي،الضرب المبرح لدرجة الشروع بالقتل،محاولات الإعتداء المستمر عليها...)،وجرائم الذم والقدح والتحقير،و جرائم التهديد،و غيرها من الجرائم الإنسانية المرتكبة في حق المرأة الجزائرية المعنّفة.غير أن عدم وجود دراسات و معلومات إحصائية على مستوى عام و شامل،و في إطار رسمي تُجسّده هيئة رسمية لحقوق المرأة الجزائرية قد يشكّل إحدى العقبات أمام التقييم الحقيقي لحجم الظاهرة العنفية و تجريمها،لاسيما وأنه من غير المستطاع نفي وجودها أو التقليل من حجمها،لذا فإننا نعتقد أن تقديمها إجتماعيا أصبح ضرورة ملحّة لاسيّما و أنها م تقف عند حدود الأسرة،بل تعدّتها إلى مستوى المجتمع المحلي المحيط أين تتعرض النساء لانتهاكات صارخة،تصب في النهاية في تعميق وضعية التمييز ضدها من ناحية،وتدعّم البنية الأبوية الذكورية المتسلّطة من ناحية أخرى،إذ أصبحت أشكال العنف و مظاهره سلوكاً يومياً معتاداً يمارسه المجتمع ضدها،و يعيد هيكلته،ليصبح شيئاً عاديا ضمن أطر البنيات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

7-النتيجة الجزئية السادسة للدراسة:

أن العنف الجسدي أكثر الأشكال العنفية إنتشارا وممارسة على المرأة المعنّفة،تمظهر بالخصوص في الضرب،وأن ما تبعه من عنف جنسي أو نفسي أو إقتصادي قد يكون ثانويا مقارنة به،و قد يكون مكملاّ له.

فإذا كان العنف الجسدي نمط سلوكي يتمثل بإحداث المسيء أو المعنّف لإصابات عمدية للمرأة،فإن انتشاره يحمل دلالة إجتماعية خطيرة تعكس فعليا و واقعيا أنه من أكثر الأشكال العنفية ممارسة على المرأة الجزائرية المعنّفة.

إن العنف الجسدي ضد المرأة غالبا ما يندرج ضمن العنف الأسري الذي لا يزال غير معترف به في المجتمع الجزائري،بل و قد يندرج ضمنيا في ثقافة "**السترة والتستر على ما هو عائلي**" في ظل علاقات القوة غير المتكافئة داخلها،مما يؤدّي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوهة من الشخصيات و العلاقات و السلوك،و بالتالي إلى إعادة إنتاج العنف،سواء داخل الأسرة أو في المجتمع.

إن العنف الجسدي و الذي برز بشكل واضح في الدراسة الميدانية،و في المبحثين،و بنسب مخيفة (100 %) أكّد لنا صحّة و استمرارية ثقافة "التستر" هذه في العائلة الجزائرية القائمة،و التي جعلت من الطرف المعنّف- سيّما الزوج- المسيطر الأول على المرأة المعنّفة في ظل العرف الإجتماعي التقليدي الأبوي المستمر التأثير،و الذي لا يعتبر فيها الرجل رجلا إلاّ إذا سيطر على "الدار" -بمفهومها الأنثوي- و حتى و إن أخذت هذه السيطرة منحى عنيف.

في مقابل ذلك على المرأة أن تتحلى بالصبر في سبيل إنجاح أسرتها و من أجل أطفالها بالخصوص،بل إن التفكير في الطلاق بات أمرا مستبعدا بالنسبة للمرأة المعنّفة التي لا تجد سبيلا إلاّ الطاعة و التنفيذ لكل أوامر الزوج.و لعل الأغرب في كل ذلك إمتداد هذه الثقافة العنفية على المدى البعيد،و في أي فضاء يمكن أن تتواجد فيه،ومن أي "ذكر كان":الأب..،الأخ..،العم..،الخال..،أبناء العم..،أبناء الخال..،أقرباء آخرون..، غرباء..

و تظل المرأة المعنّفة إذا غير مالكة لجسدها،و عدم ملكيته هو الذي أدّى إلى ممارسة العنف عليها، لذا فإن المطالبة بالمساواة الحقيقية مشروع مجتمعي شامل في ظل الشعارات و القيم و الصور الجاهزة المعادية للمرأة التي مازالت فاعلة في سلوكنا و في الخطابات التي ننتجها،و ما زالت مؤثرة عن وعي أو عن غير وعي في حياتنا اليومية،لتكرس الأدوار النمطية التقليدية على نحو هذياني...

8-النتيجة الجزئية السابعة للدراسة:

أنّ الكثير من مظاهر العنف اللفظي الممارس على المرأة المعنّفة،و التي تعيشها و تتعايش معها يوميا أكّدت لنا خطورة تأثيرها عليها و على صحّتها النفسية.

فإذا كان العنف الجسدي قد برز بقوة كأثر الأشكال العنفية الممارسة على المرأة،فإن العنف اللفظي الذي رافقه و بنفس النسبة– و بالتالي بنفس القوة– لاسيّما من خلال مظهره الأساسي المتمثّل في السبّ بألفاظ بذيئة تتضمن كلمات ساقطة،و تحوي معان لا–إنسانية عكست ثقافة ذكورية سائدة حطّت من قيمة المرأة المعنّفة،و أكّدت دونيتها من خلال وصفها بأبشع الصفات القبيحة إنطلاقا من معاني إجتماعية ذكورية مألوفة،كثيرا ما يتداولها الذكور في الشارع الجزائري، حاملة مضامين عديدة منها أبرزها تبخيس و تحقير المرأة بمجموع ألفاظ رافقت و لازمت العنف الجسدي.

إنها تعكس فعليا و واقعيا ثقافة ذكورية مميّزة في مجتمعنا رغم عدم القدرة على إثباتها فعليا و لا تجريمها مهما كان تأثيرها على المرأة و على نفسيتها،و التي أكدت الكثير من المبحوثات قوة تأثيرها و وقعها عليهن،لاسيّما إذا كان المعنّف يتلفّظ بها باستمرار،لتشكّل قاموسا خاصا ذا طابع إجتماعي مميّز هدفه قهر المرأة.في مقابل هذا فإن هناك نوع من الإجماع الإجتماعي الثقافي حول المعاني البذيئة و القبيحة التي يتلفّظ بها الرجال أو الذكور عامة،و تتصدرها عبارات تنعت المرأة ب "العاهرة"،لتعبّر عن نظرة راسخة في المخيال الجماعي تختزل فيها المرأة إلى جسد دوني أو إلى موضوع متعة لا إلى إنسان،ليبقى الهدف الأساسي في كل هذا إلحاق الضرر بالمرأة مهما كانت وضعيتها من خلال ممارسة مظاهر العنف اللفظي عليها.

9-النتيجة الجزئية الثامنة للدراسة:

إن إعتمادية المرأة على علاقتها الأسرية بشكل عام،و الزواجية بشكل خاص،قد تحوّل إلى عنف إقتصادي حقيقي مورس عليها من خلال مظاهره المختلفة.

إن العنف الإقتصادي المادي الموجّه ضد المرأة المعنّفة كشكل من أشكال العنف المطروحة واقعيا قد برز بشكل ملفت للإنتباه،لاسيما و أنه من أقوى الأشكال تأثيرا في حياة المرأة الجزائرية لدرجة أنه أصبح أحد أهم دوافع ممارستها لمهن مختلفة مهما كانت طبيعتها،و مهما كان مستواها التعليمي،لتحقيق حاجياتها المادية بعيدا عن أي ضغط أسري أو إجتماعي.فالظروف الإقتصادية للمرأة المعنّفة تؤثّر بشكل أو بآخر على تفاعلاتها الأسرية و الإجتماعية،و على استقرارها،لاسيّما فئة المتزوجات التي عاشت و عانت من مظاهر مؤثرة جدا في ظل هيمنة الأزواج.

ففي إطار إنعدام ممارسة أي مهنة،و بالتالي عدم وجود أي دخل مادي تعتمد عليه المرأة المعنّفة في حياتها اليومية،يأخذ بعد "الإعتمادية المادية" على الآخر أو الآخرين مسارا خطيرا في حياتها الخاصة و العامة،بل و يتحول إلى منبع أساسي و مغذي للعنف الممارس عليه و الذي يقابل بردّ فعل سلبي من طرفها لأنها "لا حول لها و لا قوة"...فليس لديها دخل تنفقه على

Click here to buy ABBYY PDF Transformer 2.0 www.ABBYY.com

احتياجاها،و في الوقت نفسه ليس لديها بدائل لأخرى سوى الإعتماد على الآخر،و هي أقصى مرحلة عنفية تعيشها المرأة المعنّفة،ذلك أن عدم تلبية حاجاها الأساسية المادية من غذاء و ملبس و مسكن يعني ضياعها...

فإذا كان حصول الرجل على موارد القوة قد إرتبط–و لا يزال– بعلاقته بوسائل الإنتاج،فإن حصول المرأة على موارد القوة إجتماعيا و ثقافيا قد إرتبط أكثر بالزواج لا بالوضع المادي،و متى خرجت المرأة عن القوانين و الأعراف التقليدية المنظّمة لهذه العلاقة فإها تفقد المزايا التي كانت تتمتع ها،بينما لا يتم مثل هذا الأمر مع الرجل.

إن تدريب الذكور على الإستقلالية و السيادة و تنشئة الإناث على التبعية و الخضوع تُعلّم كل من الجنسين أن يرى المرأة على اعتبار أها في مكانة أدنى من مكانة الرجل،هذا الإقصاء الإجتماعي لا تقابله الحماية الجسدية لها إلاّ لتؤكده،لأن الحماية لا تأخذ دلالات العدالة و المساواة بل قد تعني خلافهما،ذلك أن الرجل لم يكن حاميا إلاّ لأنه امتلك وسيلة الحماية المرتبطة بدوره الإقتصادي و باستقلاليته،و المرأة المعنّفة لم تكن واقعة تحت الحماية و تابعة للرجل في هذا المجال و مجالات أخرى،و ذات وضعية دونية إلاّ لأها تابعة ماديا للرجل،لهذا فإن هذا الأخير يسعى دوما لإبقاء سيطرته و سيادته عليها خوفا من تحريرها الإقتصادي الذي قد تجد فيه طريقا آمنا لتحريرها الكلي.

10-النتيجة الجزئية التاسعة للدراسة:

عانت المرأة المعنّفة من عنف جنسي حقيقي مورس على جسدها و جعلها
أكثر الفاعلين الإجتماعيين ضحية للسلوكات العنفية الجنسية.

لقد برزت مظاهر عنفية جنسية عديدة دعّمت الطرح النظري الخاص بطابو الجنس في المجتمع الجزائري،فإذا كان العنف الموجّه ضد المرأة بشكل عام،و العنف الجنسي بشكل خاص،قد إنطوى على مجموعة خصائص إلتمسناها واقعيا لعل أهمها:

- تعمّد إيذاء المرأة المعنّفة من خلال الإعتداء عليها بدنيا و إلحاق الأذى ها.
- طبيعة إيذاء المرأة المعنّفة من خلال الجمع بين مجموع أشكال و مظاهر عنفية مختلفة.
- الطابع المادي النابع أساسا من إستخدام المعتدي لأحد أجزاء جسمه سواء الأيدي،الأرجل، العضو الجنسي..و غيرها،لتعنيف المرأة...

فإن الغاية من العنف الجنسي بمظاهر المختلفة إذلال المرأة و تحقيرها،بدءا بالإنتهاك الجنسي،فعدم ممارسة علاقة جنسية،ثم التحرّش الجنسي،فإثبات العذرية في علاقتها بطهارة الفتاة الجنسية في المجتمع الجزائري التي لا تزال حداّ فاصلا بين الشرف و الحياة الرمزية و الّاشرف أو الموت الرمزي بالنسبة للفتاة و للعائلة بشكل عام،و أخيرا زنى المحارم.و هي كلها مظاهر جنسية خطيرة جدا تعكس تقليدية العلاقات الأسرية و الإجتماعية القائمة على مبدأ دونية المرأة لدرجة تعنيفها و في فضاءات إجتماعية مختلفة بدءا بالمسكن الأسري الذي قد تعتبره المرأة المعنّفة المكان الآمن حتى و إن عُنّفت جنسيا لأنه لا مكان آخر يأويها خصوصا إذا كانت متزوجة و أم لأطفال،فالشارع الذي تعاني منه الكثير من النساء من أخطر المظاهر العنفية الجنسية المتمثلة في التحرش الجنسي ها ماديا و معنويا.

هو حال المرأة المعنّفة في بعده الجنسي،و الذي لا يجوز لها التعدّي على الحدود الأسرية و الإجتماعية التي رُسمت لها و إلاّ اعتبرت ناشزا أو متمردة في نظر المحيط الإجتماعي،و في ظل الإيديولوجية المحافظة لهذا النظام الجنسي الذي يعكس محدودية أو بالأحرى إنعدام حقوقها الإنسانية،و الذي جعلها ملكية خاصة و/ أو جماعية يصل ها الأمر حدّ انتهاكها جنسيا و في أي مرحلة عمرية كانت.

11-النتيجة الجزئية العاشرة للدراسة:

أن العنف النفسي بمظاهره المختلفة أتى مصاحبا للأشكال العنفية العديدة التي مورست على المرأة المعنّفة و أخذ طابعا سلبيا في

حياتها الخاصة و الإجتماعية،سيّما و أنّ مظاهره فاقت العادي و المعقول.

تعرّضت المرأة المعنّفة إلى أبشع أشكال العنف،وإلى أخطر مظاهره،بل و بوسائل عنيفة و لاإنسانية أجبرتها على الإستسلام للمعنّف الذي كثيرا ما فشلت في مقاومته خوفا و خشية من ردود أفعاله السلبية،ومن ثم فقدان المكانة الإجتماعية.فالظروف العامة مكّنت المعنّف من إرتكاب فعله العنفي، ولعل الأخطر في كل هذا هو الشعور المستمر بالذنب أو التأنيب الذاتي لأنها غالبا ما ترى نفسها مسبّبا لانهيار أسرتها إن هي طلبت الطلاق أو غادرت البيت،أو...و هو وضع خاص جدا يعكس قوّة العنف النفسي الممارس عليها كتكملة للأشكال العنفية الأخرى و كنتيجة أيضا في الآن نفسه.

فإذا كانت المرأة بشكل عام تعطي أهمية كبيرة لتفاعلاتها الأسرية و الإجتماعية و لعلاقاتها الخاصة و الحميمة،و التي تشكّل لها مصدرا هاما من مصادر تقدير الذات،فإن العنف النفسي بمظاهره المختلفة و المصاحبة للمظاهر العنفية المادية و المعنوية الأخرى قد أخذ طابعا سلبيا قام على تحقير و اضطهاد و قمع المرأة المعنّفة،أين استغل جملة امتيازات منحها له المجتمع و العرف و القانون أيضا في ممارساته العنفية النفسية التي برزت بشكل واضح،و التي كثيرا ما التمسناها أيضا في واقع المرأة الجزائرية المعنّفة التي لا تجد سبيلا إلا الطّاعة و الإستسلام و القيام بواجباتها الزوجية في الفضاء العنفي الذي تعيش فيه.

12-النتيجة الجزئية الحادية عشر للدراسة:

أن أسباب تعنيف المرأة المعنّفة ذات دلالات و معاني إجتماعية خطيرة أكّدت دونية المرأة رغم التغيير الإجتماعي الذي تعيشه و عكست سيادة منطق القوة الذكورية و الضعف الأنثوي

بيّنت الحقائق الواقعية الخاصة بالمرأة المعنّفة و المرتبطة بأسباب العنف أن هناك عنف حقيقي موجّه ضد المرأة أفرزته مسببات عديدة،بعضها حقيقي،و أغلبيتها سطحي،و ربما أيضا وهمي في ظل علاقات أسرية و زوجية خاصة جدا و مميزة جدا.بل إن طرح المبحوثات أنفسهن لوقائع عنفية مسببة لآلام نفسية عميقة قد صعّب طرحها أكاديميا.

وتبقى أسباب العنف الموجّه ضد المرأة مرتبطة أساسا بتحقّق الهوية الذكورية في مجتمع حدّدها في نوع و طبيعة العلاقة بين الجنسين،و حوّلها إلى علاقة نمطية إقتضت من الرجل أن يتعامل معها بشكل خاص،أن ينفق عليها،أن يضمن عفافها،أن يسيطر عليها،و أن يعنّفها و بدون سبب....

هذا إلى جانب ثنائية القوة و الضعف التي تُعدّ من أبرز الأبعاد التي أفرزها البناء الأسري والإجتماعي الأبوي،و التي ساهت إلى حد كبير في تعنيف المرأة.إنه و بالرغم من طبيعة الأسباب العديدة المطروحة واقعيا ،فإنه في اعتقادنا بقيت محدودة جدا و لامنطقية و لاإنسانية في أبعادها،كما أنها لا تستدعي بالضرورة تعنيف المرأة في الغالب.لنؤكّد أن معاناة المرأة من أسباب العنف قد إرتبطت بشكل خاص بوضعها داخل بيت تبقى مهدّدة فيه،مما يستدعي ضرورة دراسة أسباب السلوكيات و الأفعال التي تشكّل مظاهر العنف الموجّه ضد المرأة لأنها تعكس بشكل أساسي العالم المستتر من البيوت الجزائرية،و من ثم تحليل ما يجري بداخله لأن الأخطر في كل هذا و الأكثر صعوبة- الصمت التشريعي- الذي نؤكد فيه على حاجة المرأة إلى مواد قانونية لحمايتها بشكل حقيقي من العنف الأسري الذي مازال محجوبا عن قوانيننا حتى و لو بالتعريف بأن هناك ما يسمى" بعنف أسري " يعبر عن إدراك المفهوم و اعتباره جريمة يعاقب عليها القانون.

13-النتيجة الجزئية الثانية عشر للدراسة:

أن الكثير من النساء المعنّفات تحجمن عن الشكوى من تعرضهن للعنف خشية الفضيحة،و يؤثرن الصمت على أمل أن يتوقف المعنّف عن فعله،كما يخشين المواجهة ،و لا يثقن بمساندة المجتمع لهن.

إن التبليغ عن العنف يعني بشكل أو بآخر حماية المرأة المعنّفة من أي شكل من أشكال العنف الموجّه ضدّها في إطار التأكيد على قوة الجانب القانوني وتأثيره على حياتها الإجتماعية من خلال توفير "الأمن الإجتماعي" الذي تفتقده أسريا و اجتماعيا .

غير أن المرأة الجزائرية المعنّفة التي أُنشئت على مجموع محدّدات تربوية تقليدية و بضوابط إجتماعية خاصة قائمة على العيب و العار و الصمت الدائم على وضعها الأسري و الإجتماعي مهما كان شكله و حتى و إن كان عنيفا،جعلها لا تجرأ حتى على التفكير في مواجهة الطرف المعنّف و التبليغ عنه،و بالتالي عدم وجود متابعة قانونية و قضائية للفعل العنفي الجرمي الذي تعرضت له.

فوراء جدران البيوت يوجد أقوياء وضعفاء،و لا يتم الإستنجاد بالسلطات الأمنية إلاّ عندما تبلغ درجة العنف حداً يهدد الحياة.فمعظم حوادث العنف العائلية تبقى طي الكتمان حفاظا على أسرار العائلة التي لا يجب أن يعرفها أحد على اعتبار أنها من خصوصيات الأسرة،ليبقى تأثير الموروث الإجتماعي الذي يرى المرأة جنسا بشريا من الدرجة الثانية،و أن سبب وجودها هو خدمة الرجل مما يُعزّز تعنيف المرأة و يمنحها حالة من الإستقرار و القبول الإجتماعي الذي يكون أقوى تأثيرا من أي سبب كان قد يمنع من التبليغ،و بالتالي تستمر جريمة تعنيفها دون أن يُحاسب المعنِّف عليها قانونيا،لأنه يستحيل أن تلجأ المرأة إلى تقديم شكوى مهما كانت صفتها خوفا من التعرّض لشكل آخر من العنف المعنوي المتمثّل في"احتقار" المحيط الإجتماعي لها.

14-النتيجة الجزئية الثالثة عشر للدراسة:

لا توجد علاقة مباشرة و مؤثرة بين تدنّي المستوى التعليمي للمعنّف

و ممارساته العنفية على المرأة

لقد برزت أهمية متغير التعليم بقوة في الحياة الإجتماعية للمرأة بعد مرحلة التغيير التي عرفها المجتمع الجزائري،ومحاولة القضاء على الأمية،غير أنه لم تبرز أهميته في تغيير نظرة الآخر للمر،و لا علاقته بتعنيفها،و بالتالي فإنه مهما كان المستوى التعليمي للمعنّف و حتى و إن كان في أعلى المستويات، فإن ممارساته و سلوكياته و أفعاله تبقى مُسيّرة ثقافيا و تقليديا.فالإختلاف في المستوى التعليمي بين الجنسين ليس له دور أو تأثير في بروز ظاهرة العنف ذلك أن النموذج الأكثر تأثيرا في حياة المرأة المعنّفة يبقى مقولبا و محكوما بثقافة ذكورية لم تستطع تغيير النموذج الثقافي الذكوري العميق و المؤثّر في سلوكيات الرجل،بل إن التعليم نفسه لم يبرز بشكل واضح و مؤثّر في الحياة الإجتماعية و الثقافية للمرأة المعنّفة و لم يستطع تغيير السلوكيات و الممارسات العنفية الذكورية عليها،ولا منطق القوة و الضعف السائد في الثقافة المجتمعية،و لا التأثير على قوة العرف الإجتماعي و تأثيراته المتعددة في الحياة العامة و الزوجية و الأسرية.

فإذا كانت مجموعة القيم الشائعة في المجتمع تكاد تكون عوامل هامة تؤثّر في وعي المجتمع بالمرأة،بل وعيها بنفسها،و أن المجتمع ينظر إليها على اعتبار أن عالمها هو البيت،و أن دورها هو الإهتمام بشؤونه،و أن تجاوزها لهذا يُعد انحرافا و خروجا على قواعد السلوك و المعايير،فإن الرجل أو الذكر في مقابل ذلك لا يلزمه بذلك بقدر ما هو مطالب بالحفاظ على شرف العائلة و ممارسة أي سلوك تجاه المرأة حتى و إن كان بالإعتداء عليها طالما أن تأديبها يبقى أساسيا و مستمرا طوال حياتها معه حتى لا يفقد مكانته الإجتماعية و سلطته الأسرية،و قد ينعت بصفات سلبية مثلما أوضحناه سابقا سيّما إذا وجد نفسه أمام منافس من جنس غير جنسه،يحاول أخذ مكانته التي كانت دائما حكرا عليه،هذا الخوف يجعله يستخدم العنف ليشعر أن له سلطة،و أنه يستطيع التحكم في المرأة مهما كانت صفتها و مهما كان مستواها التعليمي أو المهني،و يرى أن الثقافة الأبوية و المجتمع بصفة عامة قد خوّل له تلك المهمة،إذ يعتبر المجتمع القوة العدوانية و حتى العنف من علامات الرجولة،و يحتقر بالتالّي ما يعتبره من مميزات الأنوثة (الرقة في التعامل،العطف،الحنان..).

15-النتيجة الجزئية الرابعة عشر للدراسة:

أن العامل الثقافي المرتبط بالتنشئة الإجتماعية القائمة على التفوق الذكوري أدى إلى تعنيف المرأة،إقصائها إجتماعيا، و شعورها بالدونية.

لم يكن عامل الإختلاف البيولوجي أو الفيزيقي بين الجنسين مؤثرا على الممارسات العنفية على المرأة الجزائرية و مُسبّبا في تعنيفها،بل إن ذلك قد إرتبط بشكل أساسي بالتنشئة الإجتماعية القائمة على التفوق الذكوري الذي أدّى إلى تعنيف المرأة و إقصائها إجتماعيا،و بالتالي شعورها بالدونية، والذي يُعتبر (أي التفوق الذكوري) عاملا حاسما في تكوين شخصية ذكورية عنيفة تمارس سلوكيات لاإنسانية مدعّمة ثقافيا واجتماعيا،وهو من أبرز السّمات المتكرّرة في التنشئة الإجتماعية للجنسين في المجتمع الجزائري،ليشكّل فيما بعد عدم مساواة حقيقية أنتجت صورا متعددة و في مجالات مختلفة:إقتصادية،تعليمية،جنسية..كل ذلك في مقابل سلبية و خضوع،و بالتالي،دونية المرأة المعنّفة المطالبة بأداء مسؤولياتها الأسرية و الزوجية و الإجتماعية في مقابل حتمية تقبّل العنف المدعّم و المشروع ثقافيا و اجتماعيا.

16-النتيجة الجزئية الخامسة عشر للدراسة:

لقد ترتب عن قوة و شدّة و عمق تأثير أشكال و مظاهر العنف الموجّه ضد المرأة آثار سلبية خطيرة تفوق آلامها المادية الذي عانت منها نتيجة تعنيفها.

إن أشكال و مظاهر العنف الذي مورست على المرأة المعنّفة أثّرت على نفسيتها بشكل كبير و عميق،و دفعت بها إلى التفكير في الإنتحار أو بالأحرى الفعل العنفي القاتل،و لعلّها أخطر مراحل التفكير التي قد تصلها المرأة المعنّفة لأن معاناتها أثّرت على استقرارها النفسي و توازنها الإنفعالي و الإجتماعي،و معاناتها من عدم الأمن و عدم التقبل العاطفي نتيجة لما عاشته و تعايشت معه.ضف إلى ذلك أن حالة اللاّإستقرار النفسي و الإضطرابات السلوكية المستمرة نتيجة تعنيفها كانت قوية جدا أمام التسلط الذكوري و الزوجي بالخصوص،في مقابل إحساسها بمكانتها،و مدى رفضها لوضعها الأسري و سخطها عليه.و لأنه في النهاية تعبير عن حالة القلق لعدم القدرة على مواجهة العنف الممارس عليها و في نفس الوقت وصولها إلى مرحلة "اللاّتحمل" التي انجر عنها سلوك عدواني تمثّل في التفكير في الإنتحار كهروب من الذات قبل المجتمع.

هو إذا وضع عنفي حقيقي عاشته الذات الأنثوية المعنّفة نتيجة لما تعرّضت له من أشكال مختلفة من العنف،و الذي نؤكّد من خلاله (أي الوضع) على ضرورة فهم أعمق للحياة الأسرية التي تعطي لنا الصورة الأصلية الأولى التي تلقت فيها المرأة المعنّفة خبراتها الأولى،فالأسرة تؤثر في نموها النفسي السوي و غير السوي،كما أنّها تؤثر في نموها العقلي و الإنفعالي.

و يبقى أن نؤكد أخيرا على أن آثار العنف ناتجة بالدرجة الأولى عن الحالة الإجتماعية للمرأة المعنّفة،و التي تشعر فيها بعدم الأمن العاطفي و التوتر و اللاّتقبل لوضعها العنفي،وقد تؤدي فعليا إلى الكثير من الأمراض النفسية و العصبية في مستقبل حياتها لأنه مؤثر بشكل أو بآخر و بقوة على توازنها النفسي و الإنفعالي،و إن عدم تكيّفها لاسيما مع استمرارية تعنيفها،وفي مقابل فقدانها الحماية الأسرية و الإجتماعية أدّى حتما إلى سوء حالتها النفسية.و هي في النهاية آثار عميقة و بعيدة المدى فعليا و واقعيا.

17-النتيجة الجزئية السادسة عشر للدراسة:

أن الفضاء الأسري أكثر الفضاءات الإجتماعية التي تشعر فيه المرأة المعنّفة بالدونية و الإحتقار.

إن قوّة و عمق آثار العنف التي تبقى ممتدة و بعيدة المدى فعليا و واقعيا جعلت من الفضاء الأسري الذي تتواجد فيه المرأة المعنّفة باستمرار أكثر الفضاءات الإجتماعية التي تشعر فيها بالدونية و الإحتقار.و هو أقصى إحساس سلبي تعيشه المرأة المعنّفة،و يعكس في الوقت نفسه ما عانته من عنف ممارس عليها في مقابل إنعدام الحماية و الأمن المتوقّع تواجدهما في مثل هذه الفضاءات الخاصة و الحميمة.

فالمرأة المعنّفة داخل البيت،و أمام أشكال العنف الممارس عليها،و في مقابل إلتزاماتها المادية و المعنوية لا تجد الحرية الكافية،لدى فإن شعورها بالإحتقار و الدونية في البيت أمر منطقي،و مهما كانت مكانتها داخل المجتمع فإن قيمتها حدّدها هذا الوضع العنفي المستمد من الثقافة الأبوية التي ترضخ لها بقواعدها،و التي تجاوزت الطبيعة و الإنسانية لتختزلها في كائن يتأكد وجوده حين يُراد،وحين يُراد له،لاحين يريد...و حدّدت وجودها الإجتماعي و وضعيتها تحت سلطة الممنوع و المقدس،و جعلت حضورها ملغى بحكم مجموع العادات و التقاليد و الأعراف التي تتحكم في وضعها.

هذا الوضع العنفي يدعو إلى القول أن العنف الأسري بشكل عام قد يؤدي إلى حدوث إضطرابات نفسية و عقلية،لاسيما إذا علمنا أن تفاعلات و أنماط علاقات المرأة بشكل عام خاضعة لقيم المجتمع و ثقافته،و أن أي فعل عنفي في اعتقادنا يحمل تشويها للقيم الأسرية و الإجتماعية في بعدها الإنساني أمام المظاهر الكثيرة للأشكال العنفية المختلفة التي تعرّضت لها النساء المعنفات حين تطرّقن لها،و التي كنّ عرضة لها.إنها أعمال سبّبت لهن ألما و معاناة و انتهت إلى الشعور بالظلم نتيجة للخوف من الطرد من البيت...،التعرض للشتم...،الصراخ...،الإحتقار...،الإلغاء و الإعتداء الجنسي.. الإستيلاء على الراتب... لاسيما و أنها كانت مرفقة بالتخويف والتهديد مما يجعلهن يتحدثن عن العلاقة مع الرجل الذي تربطهن به علاقة زوجية أو أسرية أو حتى عامة في مثل هذه الشروط كمجال ل"السجن و القهر".

في مقابل ذلك نجد العنف ضد المرأة،و في غياب كل هذه العناصر الإنسانية،قد ولّد لدى المرأة المعنّفة إحساسا بالخوف و الضياع عندما تعلّق الأمر بفضاء إجتماعي ثقافي أسري قام على أعراف و قوانين إعتُمدت كآلية لتنظيم العلاقة بينها و بين أطراف عنفية عديدة..ليأخذ العنف ضد المرأة وضعا خاصا و يجعلها تعيش باستمرار حالة ""الخوف من العنف و الخوف من مواجهته"".

فحين تعيش المرأة المعنّفة مع إنسان تخاف من تصرفاته و ردود أفعاله،يتولد لديها شعور مستمر بالخوف و شلل في التفكير،حيث أن كل تصرفاتها تصبح مقيدة،و تحاول الإبتعاد عمّا يسببه غضبه و خاصة إذا كان يحاسبه على كلّ كلمة صدرت منه عفويا أو خطأ،هذا الخوف يدفع بها إلى تقييد معاملاتها،كما ينعكس على تربية أطفالها الذين يتأثرون بهذا الجو المشحون بمشاعر الكره و الغضب و تصبح حياتها جحيما تتخبط فيه بإحساس الضعف و الإهانة يصل بها أحيانا إلى التمرّد من أجل الخلاص أو الإنتقام....

إن مكانة المرأة المعنّفة و وضعيتها داخل الأسرة و علاقتها بأفرادها،إضافة إلى أشكال وصور متعددة من العنف الممارس عليها من إيذاء بدني و اعتداء جنسي،و إيذاء معنوي بالسب ،و سوء المعاملة الإقتصادية لها و كذلك المعاملة الإجتماعية بشتى أشكالها..كل ذلك جعل المرأة المعنّفة ضحية الطرف المعنّف،عاجزة عن الدفاع عن نفسها،و مقصاة إجتماعيا رغم تعليمها و عملها.

18-<u>النتيجة الجزئية السابعة عشر للدراسة</u>:

أن آثار العنف الممارس على المرأة المعنّفة لا تقابلها
متابعة نفسية لمعالجتها.

إن هذه النتيجة مرتبطة بشكل أساسي بالصحة النفسية للمرأة المعنّفة خصوصا أمام آثار العنف العميقة و المرضية التي تستدعي فعليا متابعة نفسية للتخلص منها و معالجتها،غير أن واقع المرأة المعنّفة،و أمام جملة التناقضات التي تعيشها في حياتها الأسرية و الإجتماعية لاسيما تلك المرتبطة بجدلية التقليدي العصري التي تعيشها و تتعايش معها،و أمام الصورة الإجتماعية السائدة في المخيال الجماعي الإجتماعي تجاه الطب النفسي،فإن المرأة المعنّفة لا تفكّر بتاتا في علاجها نفسيا بقدر ما يهمّها الحفاظ على

وضعها الأسري و الإجتماعي حتى و إن كان على حساب صحتها النفسية.و هي حالة نفسية إجتماعية معقّدة تدعو فعليا إلى ضرورة النظر فيها لمعالجتها لأننا أمام ضحايا عنف أسري و اجتماعي ثقافي يفتقدن الحماية و الأمن و التوجيه لاكتشاف أنجع الحلول للعيش دون عنف.

و هو أيضا واقع المرأة الجزائرية المعنّفة ضحية العنف بجميع أشكاله و تناقضاته،و ضحية التغيّر و التغيير الإجتماعيين و جملة التناقضات المحدّدة لهويتها الإجتماعية التي جعلتها لا تجرأ على تغيير وضعها بل تحاول دائما و في صمت الإحتفاظ به و إحاطته بسرية مطلقة بعيدا عن أي إعلان إجتماعي على وضعها العنفي الذي تعيشه،حتى و إن كان على حساب حياتها الخاصة اللاّإنسانية و صحتها النفسية السلبية تجاه ما يُمارس عليها من عنف،و رغم آثاره التي بدت عميقة جدا و تحتاج فعلا إلى متابعة نفسية لاسيما و أنها إنعكاس لهذا الشعور السلبي المتضمن كآبة و قهرا نتيجة الإعتداءات و الإهانات الموجّه إليهن.

إن المرأة المعنّفة التي تستصغر نفسها في مثل هذه الوضعية...،و ترى أنها معدومة القيمة إذا عُنّفت...،أو تشعر بالقلق لدى تدهور أي علاقة ذات معنى في حياتها بعد تعنيفها لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تدهور مفهومها لذاتها و شعورها بعدم القيمة...،أو تشعر بالعجز و انعدام الهدف و المعنى في حياتها...،أو تعيش أزمة هوية حقيقية..،أو يسبّب لها العنف ألما جسميا و نفسيا حادّا لما يحدثه من شعور بالمهانة أو الإحتقار...،أو يمس إنسانيتها في الصميم... تظل رهينة العنف الممارس عليها،بل تخجل من البوح بحالتها خوفا من السخرية و الإستهزاء الذي يجعلها في حرج من الإفصاح عن تعرضها لمثل هذا العنف.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

المراجع المعتمدة باللغة العربية:

1- أحمد الأصفر: بنية الثقافة العربية وانتشار مظاهر العنف في المجتمع العربي،في العنف والمجتمع،مداخل معرفية متعدّدة،أعمال الملتقى الدولي الأول(9-10مارس2003)جامعة بسكرة،الجزائر،دارالهدى للطباعة والنشروالتوزيع 2003.

2-أحمد زايد:العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،القاهرة،المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، 2002.

3-أحمد زايد:العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري،المجلد الأول،القاهرة،المركزالقومي للبحوث الإجتماعية والجنائية،.2002

4-أحمد صبحي منصور:مسؤولية الدولة في نشر التطرف وضرورة التغيير في المثقفين والإرهاب،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،.1993

5-أحمد عبادة سرحان:الإحصاءات التطبيقية،مصر،دار الفكر العربي،ط.1986،3

6-أريك فروم:قلب الإنسان،ترجمة خالد الشلقاني،القاهرة،دار الثقافة الجديدة،.1992

7-الحسين عبد المنعم:المحددات البيئية للسلوك الإجتماعي،علم النفس الإجتماعي أسسه وتطبيقاته،جامعة القاهرة،الطبعة الأولى،.1993

8-السيد الحسيني:علم الإجتماع السياسي:المفاهيم والقضايا،القاهرة،دار الكتاب للتوزيع،.1985

9-السيد عبد العاطي و آخرون:علم إجتماع الأسرة،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،سنة 2000، ص.325

10-السيد عبد العاطي السيد:صراع الأجيال،دراسة في ثقافة الشباب في علم الإجتماع وقضايا الإنسان و المجتمع،الكتاب الثالث عشر،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،.1990

11-السيد يسين:التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الإدراك والممارسة،دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي،بيروت،معهد الإنماء العربي،.1981

12-أمل سالم العواودة:العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني،دراسة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة عمان جامعة البلقاء التطبيقية،الطبعة الأولى،.2002

13-أنيس إسماعيل كنجو:الإحصاء والإحتمال،المملكة العربية السعودية،مكتبة العبيكان،ط2000،1.

14-إبراهيم الحيدري:النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب،بيروت،دارالساقي،الطبعة الأولى،2003

15-إبراهيم بلعادي:العنف:المفهوم والأبعاد دراسة نقدية،في العنف والمجتمع مداخل معرفية متعدّدة،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة الجزائر .2003

16-إبراهيم توهامي،إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي:التهميش والعنف الحضري،الجزائر،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع،.2004

17-إحسان محمد حسن:الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي،بيروت،دار الطليعة،1981.

18- إسماعيل القباني:الإتجاهات الوالدية وأثرها في تنشئة الطفل،القاهرة،دار النهضة،ط1975،5.

19-إسماعيل قيرة،عبد الحميد دليمي،سليمان بومدين:التصورات الإجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا،مخبر الإنسان والمدينة،جامعة منتوري،الجزائر،دار الهدى للطباعة والنشر،دون سنة.

20-آلان سوينجد:تاريخ النظرية في علم الاجتماع،ترجمة السيد عبد العاطي السيد،الإسكندرية دار المعرفة الجامعية،.1996

21-بخوش مصطفى:العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي،في العنف والمجتمع،الجزائر،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2003.
22-برهان غليون:إغتيال العقل:محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية،القاهرة،مكتبة مدبولي،.1990
23-بشير معمرية،إبراهيم ماحي:أبعاد السلوك العدواني وأزمة الهوية لدى الشباب الجامعي،في العنف والمجتمع مداخل معرفية متعددة،الجزائر،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع،2003.
24-بول مري:المنطق وفلسفة العلوم،ترجمة فؤاد زكريا،دار النهضة،مصر1973.
25-بيير بورديو:العنف الرمزي(بحث في أصول علم الإجتماع التربوي)ترجمة نظيرجاهل،بيروت،المركزالثقافي العربي ،ط1، 1994.
26-بيير فيو:العنف والوضع الإنساني،في المجتمع والعنف،تأليف فريق من الإختصاصيين،ترجمة الأب إلياس زحلاوي، دمشق، مطبعة وزارة الثقافة، 1975
27-تأليف مجموعة متخصصين:المجتمع والعنف،ترجمة الأب إلياس زحلاوي،دمشق،مطبعة وزارة الثقافة، 1975.
28-تأليف جماعي:علم الإجتماع الطبي،مصر،دار المعرفة الجامعية،1987.
29-تأليف جماعي:علم الإجتماع والمجتمع الجزائري أي علاقات،الجزائر،دار القصبة للنشر،.2002
30-تركي علي الربيعو:العنف والمقدس والجنس في الميثولوجياالإسلامية،بيروت،المركز الثقافي العربي،ط2 .1995
31- توفيق عبد المنعم توفيق:سيكولوجية الإغتصاب،القاهرة،دار الفكر الجامعي،.1994
32- تيري ايغلتون:نظرية الأدب،ترجمة ثائرديب،دمشق،وزارة الثقافة،.1995
33-ثريا التركي:القيم الإجتماعية و دور المرأة في التنمية،في المرأة والتنمية،الأفاق والتحديات،مركز دراسات و بحوث الدول النامية،جامعة القاهرة،.1999
34- ثناء العاصي:تربية الطفل،نظريات و آراء،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،.1999
35-جابرنصرالدين:العنف الرمزي في ضوء الكتابات الحائطية(دراسة وصفية تحليلية)،في العنف والمجتمع دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة الجزائر2003.
36- جابي عبد االناصر:الإنتخابات،الدولة والمجتمع،الجزائر،دار القصبة للنشر،دون سنة.
37-جلال مدبولي:ظاهرة جنوح الأحداث والعوامل المفسرة لها،دراسة إستطلاعية لملامح الظاهرة بمدينة الرياض،القاهرة،مكتبة نهضة الشرق،1975
38-جليل وديع شكور:العنف و الجريمة،بيروت،الدار العربية للعلوم،.1997
39-جي روشي:علم الإجتماع الأمريكي،دراسة لأعمال تالكوت بارسونز،ترجمة وتعليق محمد الجوهري وأحمد زايد، جامعة القاهرة،سلسلة علم الإجتماع المعاصر،الكتاب الثاني والأربعين،ط1981،1 .
40-حامد زهران:علم النفس الإجتماعي،القاهرة،عالم الكتب،الطبعة الرابعة،.1977
41-حسنين توفيق:ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية .1990
42-حفيظة شقير:دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي،تونس،المغرب والجزائر،في: المرأة ودورها في التنمية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،.1984
43-حسن عبد الحميد وأحمد رشوان:العلم والبحث العلمي،دراسة في مناهج العلوم،القاهرة،المكتب الجامعي الحديث، .1982

44-حليم بركات:الإغتراب في الثقافة العربية،متاهات الإنسان بين الحلم والواقع،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2006

45-حمدي أبوالفتوح:منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية،القاهرة،دارالنشر للجامعات، .1996

46-حمدي حسن:مقدمة في دراسة وسائل و أساليب الإتصال،القاهرة،دار الفكر العربي،.1987

47-حنة أرندت:في العنف،ترجمة إبراهيم العريس،بيروت،دار الساقي،.1992

48-خديجة صبار:المرأة بين الميثولوجيا والحداثة،المغرب،إفريقيا الشرق،ط.1999،1

49-خليل أحمد خليل:المرأة العربية وقضايا التغير،بيروت،دار الطليعة،.1985

50-خليل وديع شكور:العنف والجريمة،بيروت،الدار العربية للعلوم،1997.

51-دليلة شارب:إشكالية العمل المنزلي في العلوم الإجتماعية،في علم الإجتماع والمجتمع أية علاقات،الجزائر،دار القصبة للنشر،2002.

52-دليو فضيل:أسس البحث وتقنياته في العلوم الإجتماعية،130 سؤالا وجوابا،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،.1997

53- روجي غارودي:مستقبل المرأة،ترجمة محمود هاشم الورديني،سورية،دار الحوار،ط1975،5

54-زكريا إبراهيم:برجسون،القاهرة،دار المعارف،ط2،دون سنة.

55-زكريا إبراهيم:مشكلات فلسفية،المشكلة الخلقية،القاهرة،مكتبة مصر،دون سنة.

56-زهير حطب وعباس مكي:السلطة الأبوية والشباب،دراسة ميدانية إجتماعية نفسية حول السلطة و تمثلاتها،معهد الإنماء العربي،بيروت،.1985

57-زيدان عبد الباقي:المرأة بين الدين والمجتمع،القاهرة،سلسلة الثقافة الإجتماعية الدينية للشباب،1977

58-سامية حسن الساعاتي:الثقافة والشخصية،بحث في علم الإجتماع الثقافي،بيروت،دارالنهضة العربية،.1981

59-سامية خضرصالح:إستراتيجية مواجهة العنف،رؤية نقدية ودراسة تطبيقية،القاهرة،مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر،.2003

60- سامية محمد جابر:الإنحراف والمجتمع،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1992.

61-سحرسعيد:نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي،دار دمشق للطباعة والنشر،.1981

62-سعد الغربي:إنحراف الصغار،القاهرة،دار المعارف،1960.

63-سموك علي:إشكالية العنف في المجتمع الجزائري،من أجل مقاربة سوسيولوجية،مختبر التربية،الإنحراف والجريمة في المجتمع،جامعة عنابة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.2006

64-سناء الخولي:الأسرة والحياة العائلية،دار المعارف الجامعية،مصر،.1984

65-سناء الخولي:الزواج و العلاقات الأسرية،مصر،دار المعرفة الجامعية،.1995

66-سهير لطفي:وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية،في المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1986،2

67-سيجموند فرويد:الموجز في التحليل النفسي،ترجمة سامي محمود علي وعبد السلام القفاش،القاهرة،دار المعارف،دون سنة.

68-شرام و زملائه:التلفزيون وأثره في حياة أطفالنا،ترجمة زكريا سيد حسن،القاهرة،الدار المصرية للتأليف و الترجمة،.1965

69-شوقي عبد الحكيم:الفولكلور والأساطير العربية،بيروت،دار النهضة العربية،ط1978،1.

طريف شوقي:العنف في الأسرة المصرية،دراسة نفسية إستكشافية صدرت في شكل تقرير علمي،القاهرة، المركز القومي للبحوث الإجتماعية و الجنائية،قسم بحوث المعاملة الجنائية،.2000

70–عائشة عبد العزيز نحوي:العنف من منظور إكلينيكي،النظرة التحليلية النفسية،في العنف والمجتمع،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة الجزائر2003.

71–عباس مكي:الجسم،،محرماته وتشريعاته وتعبيراته الانفجارية الرمزية،دراسات نفسية،بيروت،كلية الآداب،الجامعة اللبنانية،.1974

72–عبد الرحمان عدس،محي الدين توق:المدخل إلى علم النفس،الأردن،مطبعة جون وأيلي وأولاده،الطبعة الثامنة،1986.

73–عبد الرزاق عيد:النظام الأبوي وعلاقته بحقوق الإنسان،في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2002

74–عبد السلام المسدي:قضية البنيوية،دراسة ونماذج،تونس،دار الجنوب للنشر،.1995

75–عبد السلام بن عبد العالي:الميتافيزيقا والعلم والإيديولوجيا،دار الطليعة، بيروت،1981 .

76–عبد العزيز راس مال:كيف يتحرك المجتمع ونتائج ذلك على العلاقات الإجتماعية،دراسة سوسيولوجية، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1993

77–عبد العزيز سعد:الجرائم الواقعة على نظام الأسرة،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب،.1990

78 عبد الفتاح محمد دويدار:علم النفس الإجتماعي،أصوله ومبادؤه،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية،1999

79–عبد القادرعرابي:المرأة العربية بين التقليد والتجديد،في المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، سلسلة كتب المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2،2004

80–عبد المجيد لطفي:علم الإجتماع،بيروت،دار النهضة العربية،ط.7،1977

81–عدلي السمري:العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور،مطبوعات مركزالبحوث والدراسات الإجتماعية، جامعة القاهرة،دار المعرفة الجامعية،.2001

82–عدلي السمري:الإنتهاك الجنسي للزوجة،دراسة في سوسيولوجياالعنف الأسري،القاهرة،دارالمعرفة الجامعية 1999.

83–عدي الهواري:الإستعمارالفرنسي في الجزائر،سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي1830–1960 ترجمة جوزيف عبد الله،بيروت،دار الحداثة1983،ص.121

84–علياء شكري وآخرون:الأسرة والطفولة،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية،1992،

85–علياء شكري وآخرون:المرأة والمجتمع،وجهة نظر علم الإجتماع،مصر،دارالمعرفة الجامعية .1998

86–علي عبد الرازق حلبي:علم إجتماع السكان،دار المعرفة اتلجامعية،1998،دون طبعة،القاهرة.

87–علي شلق وآخرون:دور المرأة في حركة الوحدة العربية،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1981.

88–علي ليلة:العالم الثالث،مشكلات و قضايا،القاهرة،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،1985.

علي محمد جعفر:الأحداث المنحرفون،دراسة مقارنة،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات،ط.1،1984

89–علي وطفة:الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي،في:الثقافة العربية:أسئلة التطوروالمستقبل،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ديسمبر2003.

90–عماد إسماعيل:كيف نربي أطفالنا،التنشئة الإجتماعية للطفل في الأسرة العربية،بيروت،دار النهضة ،1974.

91-عنصر العياشي:سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر،القاهرة،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 1999.
92-غريب سيد أحمد:تصميم و تنفيذ البحث الإجتماعي،مصر ،دار المعرفة الجامعية،1995.
93-فاروق زكي يونس:الخدمة الإجتماعية والتغير الإجتماعي،القاهرة،عالم الكتب،1970.
94-فاطمة المرنيسي:السلوك الجنسي في مجتمع رأسمالي تبعي،بيروت،دار الحداثة،دون سنة.
95-فريديرك أنجلز:أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة،ترجمة أديب يوسف،بيروت:دارالفارابي،1958.
96-فهمية شرف الدين:حقوق الإنسان والإشكالية الإجتماعية في الوطن العربي،في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى،2002.
97-فيصل عباس:أساليب دراسة الشخصية،بيروت،دار الفكر العربي اللبناني،1990.
98-فيصل عباس:التحليل النفسي وقضايا الانسان والحضارة،بيروت،دار الفكر اللبناني،1991.
99-فيليب برود:عنف الدولة و العنف الرافض في أوروبا الغربية،ترجمة فؤاد الدهان،بحث ضمن أعمال الندوة المصرية-الفرنسية الخامسة-القاهرة 19-21،1993.
100-فيليب كامبي:العشق الجنسي والمقدس،دمشق،1992.
101-كلود ليفي ستراوس:الفكرالبري،ترجمة نظيرجاهل،بيروت،المؤسسة الجامعية للدراسات،1991.
102-كمال إبراهيم مرسي:القلق وعلاقته بالشخصية،القاهرة،دار النهضة العربية1983.
103-كوندرسيه:مخطط تاريخي لتقدم العقل البشري،عرض وتلخيص السيد محمد بدوي،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،سلسلة تراث الإنسانية،مهرجان القراءة للجميع،1995.
104-لويس كامل مليكه:علم النفس الإكلينيكي،الجزء الأول،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.
105-ليلى صباغ:المرأة في التأريخ العربي،دمشق،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،1970.
106-ليلى عبد الوهاب:العنف الأسري،الجريمة والعنف ضد المرأة،بيروت،دارالمدى للثقافة والنشر،1994.
107-ماري بونارت:سيكولوجية المرأة،ترجمة صلاح مخيمر وعبده رزق،القاهرة،مكتبة الأنجلومصرية،1963.
108-ماري تيراز خيري بدوي:الرجل-المرأة:إنعكاس أم إنكسار؟صورة الرجل من خلال أقوال المرأة وفانتازماتها في:حقوق الإنسان في الفكر العربي،دراسات في النصوص،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، 2002.
109-مجموعة باحثين:العنف بين طلاّب المدارس،بعض المتغيّرات النفسية،الإرتباطات والمنبّئات،القاهرة،المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية،2004.
110-محمّد أحمد الزغبي:التغير الإجتماعي بين علم الإجتماع البرجوازي وعلم الإجتماع الإشتراكي، بيروت،دار الطليعة للطباعة والنشر،ط،1979،2.
111- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي:طرق البحث الاجتماعي،مصر،دار الكتاب للتوزيع،ط3، 1982.
112-محمد الغريب عبد الكريم:البحث العلمي،التصميم والمنهج والإجراءات،القاهرة،مكتبة نهضة الشرق، 1987.
113-محمد خضر:الإغتراب والتطرف نحو المجتمع،القاهرة،دار غريب،1999.
114- محمد عبد المقصود:المرأة في جميع الأديان والعصور،القاهرة مطبعة مدبولي،1983.
115- محمد عبده محجوب:مقدمة في الأنثروبولوجيا،القاهرة،دار المعرفة الجامعية،1985.
116-محمد عبده محجوب،يحي مرسي عيد بدر:العنف السياسي والاجتماعي،قراءات ودراسات أنثروبولوجية، القاهرة،دار الثقافة العلمية،الطبعة الأولى،2005.

117-محمد علي محمد:دراسات في علم الإجتماع الطبي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،.1987
118-محمد كامل عبد الصمد:التلفزيون بين الهدم و البناء،الإسكندرية،دار الدعوة،ط.1993،2
119-محمود حسن:الأسرة و مشكلاتها،مصر،دار النهضة العربية،1981
120-مديحة محمد السفطي:مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع،العقبات الاجتماعية والثقافية أمام مساهمة المرأة، في:المرأة والتنمية الآفاق والتحديات،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،.1984
121-مسعودة كسال:مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري،دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري،ديوان المطبوعات الجامعية،.1986
122-مصطفى أحمد تركي:الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء،دارالنهضة،1974.

123-مصطفى التير:العنف العائلي،الرياض،مطابع أكاديمية نايف،.1997
124- مصطفى بوتفنوشت:العائلة الجزائرية،التطوروالخصائص،ديوان المطبوعات الجامعية،.1984
125-مصطفى إسماعيل بغدادي:حقوق المرأة المسلمة في المجتمع الإسلامي،المغرب،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم و الثقافة،.1991
126-مصطفى حجازي:التخلف الإجتماعي،مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور،بيروت،المركزالثقافي العربي،ط8، 2001 .
127-مصمودي زين الدين:مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الإجتماعية بين تبريرات الواقع والأنموذج المعياري،في العنف و المجتمع،الجزائر،دار الهدى للنشر و الطباعة و التوزيع،2003
128-معتز عبد الله عبد اللطيف خليفة:علم النفس الإجتماعي،القاهرة،دارغريب للنشر،.2001
129-ناجي سفير :محاولات في التحليل الإجتماعي،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،.1984
130-نادية عمر:العلاقات بين الأطباء والمرض،دراسة في علم الإجتماع الطبي،الإسكندرية،دارالمعرفة الجامعية، 1993.

131-ناظم حيدر:الوسيط في الإحصاء التطبيقي،سوريا،منشورات جامعة دمشق،ط.1977،1
132-ناهد رمزي:العنف ضد المرأة،دراسة حالة للنساء المعنّفات،تقييم أداء مراكز استضافة المرأة،القاهرة، وزارة التأمينات و الشؤون الإجتماعية،الإدارة العامة لشؤون المرأة،2003.
133- ناهد طوبيان وآخرون:نساء عربيات،أوجه التنوع والتغيير،القاهرة ،مجلس السكان،.1994
134-نعيمة نصيب:العنف الإجتماعي الكامن،في العنف والمجتمع في العنف والمجتمع،الجزائر،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،.2003
135- نوال السعداوي:المرأة والجنس،القاهرة،بيروت،الناشرون العرب،.1971
136-نور الدين طوالبي:إشكالية المقدس،بيروت،منشورات عويدات،.1988
137- هبة محمّد علي حسن:الإساءة إلى المرأة،القاهرة،مكتبة الأنجلومصرية،دون سنة،دون طبعة.
138- هشام شرابي:البنية البطريكية،بحث في المجتمع العربي المعاصر،بيروت،دار الطليعة،.1987
139-هشام شرابي:النظام الأبوي وإشكالية المجتمع العربي المتخلّف،بيروت،مركزدراسات الوحدة العربية،ط1، .1992
140-هنري عزام:المرأة العربية والعمل:مشاركة المرأة في القوى الاعملة ودورها في عملية التنمية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،.1982

141-يفيد فونتنا:الشخصية والتربية،ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل،وصلاح محمد نوري داود،العراق، مطابع التعليم العالي،1986.

142-يمينة بن ثابت:الطالبة الثانوية في وهران بين التقليد و الحداثة،في المرأة الجزائرية،تحت إشراف عبد القادر جغلول ، بيروت،دار الحداثة،ط1 ،.1983.

143- يوسف ميخائيل أسعد:آثار الضرب في البيت و المدرسة،القاهرة،دار غريب،1999.

المراجع المعتمدة باللغات الأجنبية:

1-Addi Lhouari :les mutations de la société algérienne,famille et lien social, dans l'Algérie contemporaine,Paris;Ed ;la Découverte ;1999.

2-Adel faouzi :Femme et mariage,in :femmes et développement,Oran,Ed CRASC, 1995.

3-Borman Maurice :Statut personnel du Maghreb de 1940 à nos jour,Paris ;Ed Mouton 1977.

4-C.Chaulet :la terre,les frères et l'argent:stratégie familiales et production agricole en Algérie depuis 1962,OPU ;1987

5-C.Lacoste du Jardin:La virginité érigée en modèle des vertus féminines,in L'état du Maghreb;ED Camille et Yves Lacoste,Paris,1991.

6- C.Lacoste-du-jardin :des méres contre des femmes, Alger;Ed Bouchene;1990.

7-C.Camillerie:jeunesse,famille et développement,essai sur le Changement socio-culturel dans un pays du tiers monde(tunisie),Paris,CNRS;1973.

8-C.Camilleri ;C.Vinconneau,:Psycologie et culture ;concept et méthodes,Paris ; Ed Armand Colin;1996.

9- Daniel Sperber :Le symbolisme en général,Paris,ED Herman;1974.

10-D.Deborch&R.Brannon:The forty-nine percent majority,Addison-Wesley company, 1976 .

11- E.Badinter:XY,de l'identité masculine, Paris, Ed Odile Jacob,1992.

12-E.Giovaninie:Psycologie et santé,Bruxelles,ED Pierre Mardaga,1986.

13- E. Pesh : la pensée de Freud ;Paris ;ED Bordas ;1946 .

14-F.Fannon :Sociologie d'une révolution algérienne; Paris,ED.Maspér,1960.

15-F.Héritier :de la violence ;Paris,Ed Odile Tacob, 1996.

16--F.Héritier:Masculin/féminin.la pensée de la différence, Paris,Ed Odile Jacob,2000.

17-G.Elkhayat :Le monde arabe au féminin ;Paris,Imprimerie Brodard et Taupin 1988.

18-G. Perrin:Psychanalyse et criminologie, , Paris,Ed Bordas.

19-H.benchbira :Femmes et lecture de la presse en algérie,in Femmes et développement ; Oran, ED C.R.A.S.C ;août 1995.

20- H.Lefevre :Sociologie de Marx;ed p.u.f.,Paris,1966.

21-H.Mendras et M.Oberti :le sociologue et son terrain:trente recherches exemplaire ;Paris ; Armand Colin ;2000.

22- J-Berque:Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine ;Annales,ESC ,1956.

23- J.Boutonnier:L'angoisse ;Paris,Ed Puf,1985.

24-J.Duvignaud :l'Anomie hérésie et subversion,Paris,Ed Anthropo ;1973.

25-J.Minces :la femme dans le monde arabe,paris,ED Mazarine,1980.

26-K.Lorenz:la violence,Paris;Ed Lamarion,1987.
27- K.Marx :Contribution à la critique de l'économie politique,Paris,Ed Sociales ;1957.
28-K.Marx:les luttes de classes en France;Paris ;Ed:sociales;1970.
29- M.Boucebci :Psychiatrie,Société et Développement,Alger ;Ed :SNED, 1979.
30-M.Foucault:Les mots et les choses;une archéologie des science humaines ;Paris;Ed Gallimard,1966.
31- M.Koursi:La famille algérienne entre le texte et le contexte,Oran,Ed CRASC,1995.
32--M-Mead :Mœurs et sexualité en océanie ;trad G.Hearassus,Paris ;Plon ;1963.
33--N.Toualbi :Religion,Rites et Mutation,Alger ;Enal,1984
34-N.Zerdoumi:Enfant d'hier:éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien ;Paris, Maspéro ;1982.
35-P.Bourdieu :le sens pratique,Paris,ED Minuit,1980.
36-R.Boudon:L'analyse mathématique des fait sociaux,Paris:Libre Plan,1970.
37-R.Merton:Elément de théorie et de méthodes sociologique, structure sociale,Anomie et déviance,Paris ;Ed Plon,1965.
38-R.Toualbi:les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille algérienne ,E.N.A.L ,1984.
39-S. de Beauvoir:le deuxième sexe;paris,Ed imprimerie Brodar et taupin ;1987.
40-S.Goldburg:The inevitability of Patriarchy (why the biologica difference between men and women always produces male domination).ney-york Publisher:William Morrow and campany, inc,1973.
41-S. Khodja :A,Comme algerienne,ENAL;1991
42-S.Ramzi.Abadir :la femme arabe au maghreb et au machrek,fiction et réalité ;Alger, ENAL ;1986.
43--T.Kaplov:Enquête sociologique,Paris,Ed A.Colin,1970.
44-W.Reich :La révolution séxuelle,Paris,P.U.F ;1977.
45-Y.Michaud:De la violence;Paris;Ed que sais-je,coll PUF,2eme ed,1988.
46-Y.Michaud:Violence et politique,Paris,edGallimar,1978.

المعاجم المعتمدة في الدراسة:

المعاجم العربية:

1-الإمامة العلاّمة أبي الفضل جمال الدين محمّد بن مكرّم إبن منظور الإفريقي المصري:لسان العرب،بيروت،دار صادر،المجلّد التاسع،1968.
2-المنجد في اللغة والإعلام ،بيروت ،دار المشرق،ط 26.
3- أحمد زكي بدوي:معجم العلوم الإجتماعية،بيروت،مكتبة لبنان،ط.1982،2
4-أ.ف.تبروفسكي،م.ج.ياروشنسكي:معجم علم النفس المعاصر،ترجمة حمدي عبد الجواد،عبد السلام رضوان القاهرة،دون سنة.
5- أندريه لالاند:موسوعة لالاند الفلسفية،المجلّد3،بيروت،منشورات عويدات،.1996
6-ر.يودون وف.بوريكو:المعجم النقدي لعلم الإجتماع،ترجمة سليم حداد،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط1986،1.

7- فرج عبد القادرطه:موسوعة علم النفس والتحليل النفسي،الكويت،دارسعاد الصبّاح، 1993.

8-نخبة من الأساتذة المصريين والعرب التخصصين:معجم العلوم الإجتماعية،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975.

المعاجم الأجنبية:

1-P.Robert:Dictionnaire le robert alphabétique de la langue française société du nouveau ;paris,1978..
2-encyclopédie universalis.Paris ;1999

المجلات و الحوليات العلمية المعتمدة في الدراسة:

*المجلات و الحوليات العلمية العربية:

1-أحمد بن نعوم:المقدس والسياسي،ترجمة داودمحمد،في دفاتر إنسانيات،وهران،مركزالبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية،عدد2004،1 .

2- أندريه ميشال:لا للنماذج في أدوار المرأة والرجل،الكويت،مجلة الفكر العربي،عدد.1995،82

3-إريك فروم:الإنسان بين الجوهر والمظهر،ترجمة سعد زهران،الكويت،عالم المعرفة،العدد140،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1989.

4-إعتدال عثمان:التراث المكبوت في أدب المرأة،في دفاتر نسائية،سلسلة تشرف عليها زينب الأعوج،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب العدد الثاني،1993.

5-بوذراع أحمد:البحث السوسيولوجي،الأهمية والهدف،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة الجزائر،العدد26، ديسمبر 1994.

6-حليم بركات:النظام الإجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة:في المستقبل العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 34،ديسمبر1981.

7-سعيدي محمد:الدار-المرأة،رمزية الفضاء بين المقدس والدنيوي في الثقافة الشفوية،مجلة إنسانيات،عدد2،وهران،منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الإجتماعية والثقافية،خريف.1997

8-زكريا إبراهيم:التربية بين التقليد والتجديد،مجلة التربية،بيروت،السنة الأولى،عدد3فبراير1960.

9-شادية علي قناوي:نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري،رؤية سوسيولوجية،جامعة قطر،حولية كلية الإنسانيات و العلوم الإجتماعية العدد 19.،1996.

10-صالح فيلالي:الدين والمجتمع دراسة سوسيولوجية،مجلة الباحث الإجتماعي،مجلة دورية تصدر عن قسم علم الإجتماع، جامعة منتوري،العدد الرابع،2003 .

11-صفوت فرج وحصة الناصر:العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سمات الشخصية،مجلة دراسات نفسية،المجلد التاسع،العدد الثالث،القاهرة،.1999

12-علي الدين هلال:التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية،في مجلة الأفق العربي، القاهرة، العدد.1987،9

13-علي وطفة:المظاهر الإغترابية في الشخصية العربية،الكويت،مجلة عالم الفكر،.1998

14-علي وطفة:مظاهر التسلط في الثقافة العربية المعاصرة،الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة منتوري،عدد1999،11.

15-مسعودة خنونة-بيطام:دورالتنشئة الاجتماعية في تكوين شخصية الفرد،مجلة العلوم الإنسانية،عدد 21، الجزائر،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،جوان .2004

16-محمد جواد رضا:ظاهرة العنف في المجتمعات المعاصرة،تفسير سوسيو-سيكولوجي،عالم الفكر،المجلد الخامس،العدد الثالث،الكويت،ديسمبر .1974

17-محمد حمداوي:وضعية المرأة والعنف داخل الأسرة في المجتمع الجزائري التقليدي،مجلة إنسانيات،العدد 10جانفي-أفريل 2000.

18-محمّد داود:الأدباء،الشباب والعنف،في العنف مساهمات في النقاش،مجلة إنسانيات،عدد10،جانفي-أفريل 2000، وهران مركز البحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية،.2000

19-مطاوع بركات:العدوان و العنف في الأسرة،في عالم الفكر،مجلة علمية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،المجلد27،عدد4،أفريل/يونيو .1999

20-مي جبران:الشخصية الأنثوية النفس مأزقية/أوالمرأة بين الداخل والخارج،مجلة مواقف،العدد73-74 لبنان،خريف-شتاء.1994

21-نبيل حسن:التلفزيون و انحراف الشباب،القاهرة،مجلة الإذاعة والتلفزة،1975.

22-نازك سابا يارد:المرأة و العنف الممارس عليها،مجلة أبواب،العدد 17،الصادرسنة 1998.

*المجلات و الحوليات العلمية الفرنسية:

1-Adel fouzi :la nuit de noces ou la virilité piégée; in Insaniat n°4;Oran,Ed C.R.A.S.C ; janvier-avril 1998

2-B.Hamel :Situation de l'emploi et du chomage en algérie ; revue Collection Statistique ;n° 48 ,Alger,1992.

3-F.Heritier:les acquis des femmes sont bien fragiles,In Le Monde de l'éducation, N°282,Paris,juin 2000.

4-G.Balandier :Le sexuel et le social :lécture anthropologique ;in Cahiers internationaux de sociologie ;.volumeIXXVI ;Paris1984.

5-J. Favret :Le malheur biologique et sa répétition,Anales E.S.C vol 26, n°3-4 Paris, 1971..

6-Monique gadant :les jeunes femmes,la famille et la nationalité ,in peuples méditerranéens n°15 ;Avril-Mai ,Paeris ;1981,

7-N.Kacha:Femme algérienne et changement,revue Algérienne de psychologie et des sciences de l'education.OPU,n 02 ;1985.

*المجلات و الحوليات العلمية الإنجليزية:

1-Aguilar&Nightingale:The impact of specific battering experiences on the self-Esteem of abuse women.Journal of family violence ,Vol.9 ,n°1;Ney york ,1994.

2-Anderson:Gender,status,and domestic violence:an integration of feminist and family violence approches,Journal of mariage and the family,n°59 ; Ney york ;1997.

3-Duton&halle:Battered women's cognitive schemate, Journal of traumatic stress,Vol7 ,n°2 ; Ney york ;1994.

4-Gleason:Mental disorders in battered women:An empirical study, Violence and victims, Vol8,n°1; Ney york;1993

5-Hudson&Rau:The assessment of spouse abuse:two quantitatifiable Dimensions .Journal of Mariage and the family; Ney york 1981.
5-Hampton&Gelle:Violence toward black women in nationally representative sample families; journal of Comparative family studies vol xxv,n°1 ;Ney york ;1994.
6-Kalmus&Straus:Wife's marital dependency and wife abuse,Journal of mariage and the family, Ney york 1982.42
7-Newman:Giving up:Shalter experiences of battered women;Public health nursing,Vol 10, n°2; Ney york ;1993.
8-Ratner :Modeling acts of agression and dominance as wife abuse and exploring their adverse health effects,Journal of mariagr and the family, Ney york ;1998.
9-Simon,Lin &Gordon :Socialisation in the family of origin and male datig violence:A perspective study.Journal of Mariage and the Family;n°60; Ney york ;1998.

الرسائل الجامعية:

1-بن عويشة زبيدة:أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية،رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في علم الإجتماع التنمية،غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،.1986

2-بوشامة باديس:مقاربة سوسيولوجية للأمراض النفسية والعقلية،مذكرة ماجستيرغيرمنشورة،قسم علم الإجتماع جامعة قسنطينة،.2001

3-جمال معتوق:وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن،دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء في الشارع بمدينة البليدة،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد علم الإجتماع،جامعة الجزائر،.1992

4-حورية بن عياش:صراع الأدوار لدى المرأة الجزائرية العاملة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية:السن المستوى التعليمي،وصورة الذات.رسالة ماجستير في علم النفس الصناعي غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة قسنطينة .1994

5-سامية شويعل:الخصائص السيكوإجتماعية للأمهات العازبات اللواتي يحتفظن بأطفالهن،رسلة ماجستير غير في علم النفس غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة الجزائر،.1993

6-سامية مناصر:المرأة والعنف،المرأة الإطارنموذجا،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع العائلي غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة باتنة،.2001

7-عباس فريال:مراسيم الزواج بمدينة قسنطينة:مقاربة أنثروبولوجية،مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا غير منشورة،قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،.2004

8-عقاب نصيرة:التنشئة الإجتماعية و أثرها في السلوك و الممارسات الإجتماعية للفتيات،رسالة ماجستير في علم الإجتماع غير منشورة،جامعة الجزائر،1994.

9-غراز الطاهر:خروج المرأة للعمل و تربية الأطفال،رسالة ماجستير في علم إجتماع التنمية غير منشورة، قسم علم الإجتماع،جامعة قسنطينة،1994.

10-فاطمة عبد الله الخطيب:تغييرالوضع الإجتماعي للمرأة وأثره في تغيير دورالزوجة داخل الأسرة السعودية،رسالة ماجستير غير منشورة،،كلية الآداب،قسم إجتماع،جامعة القاهرة،1981.

11-قنيفة نورة:وضعية المرأة المطلّقة في المجتمع الجزائري،رسالة ماجستير غير منشورة،قسم علم الإجتماع جامعة قسنطينة

1999.

12-لعوبي يونس:تمدرس البنت في الوسط الريفي ببلدية العنصر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع غير منشورة،جامعة قسنطينة ،2004.

13-نوال حمداش:الإجهاد المهني لدى الزوجة العاملة الجزائرية واستراتيجيات التعامل معه،دراسة ميدانية بالمستشفى الجامعي قسنطينة،رسالة دكتوراه دولة في علم النفس العمل غير منشورة،قسم علم النفس،جامعة قسنطينة،2002.

14-زينب حميدة بقارة:جنوح الأحداث وعلاقته بالوسط الأسري،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الإجتماع،جامعة الجزائر،1989.

لجرائد المعتمدة في الدراسة:

1- جريدة المجاهد الصادرة بتاريخ 6/5 مارس1967

2- جريدة HORIZON رقم 421 ص 2

3-جريدة HORIZON رقم 1730،ص2

4-جريدة المنقد الصادرة عن الجبهة الإسلامية للإنقاد-سابقا-العدد الأول

5-حقائق في سبر الآراء،ركن ملف وتحقيقات،مجلة الوحدة،العدد595،من19إلى25،السنة السادسة عشر نوفمبر.1992

6- جريدة المنقد الصادرة عن الجبهة الإسلامية للإنقاد-سابقا ،العدد7

7- مقال بعنوان:المجلس الأعلى يصدر فتوى الإجهاض،جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 1998./4/12

8-مقال بعنوان:سبعون بالمائة من ضحايا كرات الثلج في قسنطينة نساء،جريدة الخبرالصادرة بتاريخ: 2005./2/23

9- مقال بعنوان:80%من النساء الجزائريات يتعرضن للعنف،جريدة النصر الصادرة بتاريخ 2000./10/4

10- جـــريدة الخبر:العدد 3110،الصادرة بتاريخ 2001/03/7.

11-جريدة Le quotidien d'oran الصادرة بتاريخ 2001/4/16.

12-جريدة الخبر، العدد 3148،الصادرة بتاريخ 23 أفريل 2001.

13-حلمي ساري:دور وسائل الإعلام في التوعية في مجال مكافحة العنف،جريدة الرياض اليومية،العدد 2001،12623.

13-زهرة الخليج العدد 1325 الصادر بتاريخ 14 أوت .2004

14- مقال بعنوان:ثمانية آلاف امرأة ضحية العنف خلال سنة،جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 2008./2/5

15- مقال بعنوان:300 امرأة تغتصب سنويا منذ 2005،جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 2/11/ 2008

16-مقال بعنوان:تسونامي الإغتصاب والعنف يعصف ب 2600 جزائرية هذه السنة،جريدة الشروق الصادرة بتاريخ 2008./11/25

17-مقال صحفي بعنوان:الموظفات المطلقات ضحايا تحرش المسؤولين بالجزائر،في يومية الشروق الصادرة بتاريخ 25نوفمبر 2008.

المواقع الإلكترونية المعتمدة في الدراسة:

1-العنف إضاءة أنثروبولوجية،حوار مع عبد الله حمودي على:

-la violence, in www.members.fortunecity.com/2000-2001

2-العنف ضد النساء يتزايد في الجزائر،مقال صادر بتاريخ2005/02/23 على الموقع الإلكتروني:

www.panapress.com/copyright.

3-المرأة العربية واقع و تطلعات،العنف ضد النساء،دراسة لست دول عربية،على:
www.amanjordan.org/studies

4-الإعتداءات الجنسية،الجريمة المسكوت عنها في المجتمع الجزائري،مقال صدر بتاريخ21-5-2007 على:
ww.aladhwaa.net

5-حليم بركات:النظام العربي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية،في الحوار المتمدن،العدد:956الصادرتاريخ 2004/9/14 على:*www.ahewar.org/débat/show. art.asp ?aid=23415*

6- رندة سنيورة وريم عبد الهادي:العنف ضد المرأة ظاهرة عامة أم خاصة،على: *www.aman.org/studies*

7-زكي الميلاد:الفكر الديني وتجديد النظر في قضايا المرأة،مقال صدر بتاريخ28 /2/2004 على :
www.amanjordan.org/aman_studies/index.php

8-صالح سليمان عبد العظيم:أشكال العنف ضد المرأة ،مقال صادر بتاريخ 23 ديسمبر 2006 على:
www.diwanalarab.com/spip.php?auteur890

9-عادل مجاهد شرجبي:العنف العائلي ضد المرأة،تحليل لعلاقات النوع الإجتماعي في المجال الخاص،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة،صنعاء ،اليمن،مارس 2004، على *www.aman.org/studies*

10-عادل مجاهد الشرجبي:ثقافة العنف في اليمن،صدرت بتاريخ:2كانون الثاني2006 الساعة2 و18د على:
www.amanjordan.org/aman_studies/index.php

11-عبد السلام بشير الدويبي:العنف العائلي:الأبعاد السلبية و الإجراءات الوقائية و العلاجية،دراسة أولية حول ظاهرة العنف العائلي في إطار الوقائع و التشريعات اللّيبية و الدولية،على*www.aman.org/studies*

12-عزت عمر:ظاهرة العنف ومدلولاتها في الخطاب الروائي والقصصي،على www.izatomar.com بتاريخ: 2004/10/21على الساعة: 1:37:34

13-فهمية شرف الدّين:أصل واحد وصور كثيرة،ثقافة العنف ضدّ المرأة في لبنان،دار الفرابي،بيروت، 2002 على الموقع الإلكتروني:*www.studies.gov.lb/Cultures/ar-LB*

14-فيولات داغر:العنف في الثقافة العربية،على:*www.amanjordan.org/studies*

15-لفتيةالسبع:العنف والجنس وصحة الأنثى،على:*www.amanjordan.org/studies*

16-محمد عبد ربي:الرجولة ونزعة العنف ضد النساء،في الحوار المتمدن،العدد896 الصادر بتاريخ 16-7-2004 على:
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?

17-محمد عبد ربي:مفهوم الرجولة بين الواقع و المطلوب،مقال صدر بتاريخ:5-03-2006 على :
www.nesasy.org

18- محمّد الدكالي:تأملات فلسفية في ثنايا العنف،على:

19-محمد بغداد:تراجع العنف الجنسي ضد النساء في الجزائر،على مركز عفت الهندي للإرشاد الإلكتروني بتاريخ 25-9-2007.

20- مصطفى فتحي:80 ألف حالة إجهاض سنويا في الجزائر وسعر العملية يتراوح ما بين 500و100 يورو على الموقع الإلكتروني:*www.aman.org* بتاريخ فيفري 2008 على الساعة 11

21- مصطفى كاك:الفلسفة والعنف من وجهة نظر إيريك فايل على:*www.rezgar.com/debat/show.art.asp*

22-مؤمن الحديدي،هاني جهشان:دور الطب الشرعي في إثبات العنف ضد المرأة،على*www.aman.org/studies*

23-نجاح الرازي:العنف المنزلي،بعض عناصر التعريف والتشخيص،على الحوارالمتمدن العدد897الصادرة بتاريخ 2005/1/5 على الموقع الإلكتروني:www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=20780
24-هادي محمود:العنف ضد النساء،الحوار المتمدن،العدد 419 الصادرة بتاريخ2003/3/8 على: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1079
25-هادي محمود:حول مفهوم حقوق المرأة وعلاقته بمفهوم حقوق الإنسان،الحوارالمتمدن العدد419الصادرة بتاريخ 8-3-2003 على www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1078

26- Fatima el-ouafi:Violence contre les femmes au Maghreb,le temps du Maroc, fevrier 2001,sur : www.yahoo.fr
27-Gillioz :définition de la violence,sur: www.eurowrc.org/06.contributions/2. du 25/12/02
28- la violence dans les sociétés traditionnelles,sur www.yahoo.fr
29- les theories de la violence familiale,sur:www.googlel violence .fr,decembre1993
30- Lucienne Gillioz,Jaqueline de puy et d'autres:Domination et violence envers la femme dans le couple,ed Payot,1997,en résumé,sur www.femme.fr.
31-Y.Michaud :violence ;in www.fse.ulaval.ca/dp/morale/violence.du 23/01/2003.
32- violence et société ,sur www.violence/société.fr.

الوثائق الرسمية و الملفات العلمية:

1-وثيقة خاصة بالعنف ضد المرأة صادرة عن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي تبنته الجمعية العامة في ديسمبر .1993
2-المرأة العربية قاعدة بيانات إحصائية،تقريرصادرعن الإسكوا ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث القاهرة .1994
3-ثريا عبد الرؤوف جبريل:العدوان لدى طلبة الجامعة وأثر بعض أساليب العلاج الجشطلتي في التخفيف من حدّته،ورقة علمية غير منشورة قدّمت في المؤتمر الدولي الأول للإرشاد النفسي بجامعة عين شمس سنة .1994
4-نادية بالرجب،فتيحة عقاب:وضعية المرأة في الجزائر،ملف صدر عن الجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي،لجنة المرأة،الجزائر.1995
5-تقريرسنوي للنشاطات الصحية لسنة1999،صدر عن مكتب التنظيم والقبول للمؤسسة الإستشفائية للأمراض النفسية والعصبية بمدينة قسنطينة.
6-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003،نحو إقامة مجتمع المعرفة،2004.

7-Ait Zai.N:l'enfant abandonné et la loi;laboratoire sur la politique algérienne du droit,unité de recherche en anthropologie sociale etculturelle,université d'oran;journée d'étude 2 et 3 juin 1987.

8-Ministére de la santé française ,le rapport Henrion ;février2002.

9- O.N.S:population et statistiques,1981.

10-O.N.S:population et statistiques , 1989.

الملاحق

الملحق رقم 01 : فهرس المخططات البيانية:

الملحق رقم 02 فهرس الجداول الواردة في الإطار النظري للدراسة:

ملحق رقم 3:إستمارة المقابلة

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري- قسنطينة-

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الرقم التسلسلي.......

عـــنـــوان الأطـــــروحـــة

الـــمـــرأة و الـــعنف في المجتمع الجزائري

دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنّفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية

إشراف الأستاذ الدكتور:علي قوادرية إعداد الطالبة: قنيفة نورة

السنة الجامعية 2004-2005

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن..................

2-الحالة الإجتماعية.........

3-المستوى التعليمي.........

4-الأصل الجغرافي............

المحور الثاني:بعض المظاهر العُنفية الخفية الموجهة ضد المرأة أسريا:

5-ما هو موقعك داخل أسرة المنشأ:*الكبرى ...

*الوسطى ...

*الصغرى ...

6-هل كان:*عدد الذكور أكثر من الإناث في أسرة المنشأ ...

*عدد الإناث أكثر من الذكور في أسرة المنشأ ...

* نفس العدد في أسرة المنشأ ...

7-ما هي طبيعة معاملة الأسرة للجنسين:*تفضيل الذكر على الأنثى ...

*تفضيل الأنثى على الذكر ...

*مساواة بين الجنسين ...

8-ما طبيعة الحوار داخل أسرة المنشأ:*حوار محدود ...

*حوار مفتوح ...

9-من هم أكثر الأشخاص الذين يصدرون الأوامر حاليا؟

10-كيف تنظرين إلى تقسيم المهام بين الجنسين داخل أسرة المنشأ:*عادلة

*غير عادلة

11- في الحالتين لماذا؟

12-هل أنت عاملة؟

13-إذا كانت الإجابة بنعم ،فما نوع العمل الذي تمارسينه؟

14-و إذا كنت عاملة وتوقفت عن العمل،فماهي الأسباب التي دفعتك للتوقف؟

* إذا كنت متزوجة،مطلقة أو أرملة فهل بإمكانك الإجابة على الأسئلة التالية:

15- ما هي السن التي تمّ زواجك؟

16-هل قمت بتقديم شهادة تثبت العذرية قبل الزواج؟

17-مع من سكنت بعد الزواج؟

18-هل يؤثر المستوى التعليمي للزوج على نظرته للمرأة؟

19-هل لديك أطفال؟

20-إذا كنت مطلّقة،ماهو نوع الطلاق الذي وقع عليك؟

*طلاق بإرادة الزوج المنفردة

*طلاق بالتراضي دون قيد أو شرط

*تطليق للضرر مع تنازل عن الحقوق

21-وكيف كان موقف أهلك من الطلاق؟

المحور الثالث:أطراف العنف وأبرز أشكاله و مظاهره

22-من قام بتعنيفك؟

23-ما هي أشكال العنف التي مورست عليك؟

24-إذا كان العنف الذي مورس عليك جسديا فماهي أبرز مظاهره؟

25-و إذا كان لفظيا فماهي أبرز مظاهره؟

26-و إذا كان إقتصاديا فماهي أبرز مظاهره؟

27-و إذا كان جنسيا فماهي أهم مظاهره؟

28-إذا كنت قد تعرضت لتحرش جنسي ففيما تمظهر؟

29-وإذا كان العنف نفسيا فماهي أبرز مظاهره؟

المحور الرابع:أسباب العنف و انعكاساته على المرأة المعنّفة:

30-ما هي الأسباب التي دفعت بالآخر أو الآخرين إلى تعنيفك؟

31-هل قمت بالتبليغ عن العنف الذي تعرضت له؟

32-إذا كان لا لماذا؟

33-هل في اعتقادك تعنيف المرأة له علاقة بتدني المستوى التعليمي للمعنّف؟

34-وهل للإختلاف الفزيولوجي بين الجنسين تأثير على تعنيف المرأة ؟

35-إذا كان نعم لماذا؟

36-و إذا كان لا لماذا؟

36-فيما تجسّدت آثار العنف الذي تعرضت له؟

38-ماهو الفضاء الإجتماعي الذي تشعرين فيه بالدونية و الإحتقار؟

39-هل تفكرين في متابعة نفسية عند طبيب مختص نتيجة لما تعرّضت له من عنف؟